

السياح السرى

لأحباب الأندلس

الفهمنه الفردس كماون بلنت
وراجعه ووافق على ما فيه الشيخ محمد عبد

عمره بقلام عبد القادر حمزة

ذيل الكتاب بحوى على تاريخ لقرابى بقله وبعض جوارث سنة
بقله ايضا. وتبريزين عن بعض هذه الجوارث بقل الشيخ محمد عبد
وتقارير اخرى من جون نينه رفيق قرابى ومن بعض المصيرين الذين
اشتركوا في تلك الجوارث. وبرناج الحرب الوطنى وخطابات
من ستر غلارستون. والدستور المصرى سنة ١٨٨٢

مكتبة الأندلس



الناشر

مكتبة الأَدَاب
علي حسن

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

بلنت ، ألفريد سكاون.

التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر /

ألفه ألفريد سكاون بلنت ؛

راجع محمد عبده ؛ تمهيد عبد القادر حمزة .-

القاهرة: مكتبة الأَدَاب ، ٢٠٠٨ .

٥٨٢ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك ١ ٩٤٩ ٢٤١ ٩٧٧

١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - الاحتلال

البريطاني (١٨٨٢-١٩٥٦) .

أ - محمد عبده ، محمد عبده بن حسن خير الله ، ١٨٥٠ - ١٩٠٥ (مراجع)

ب - حمزة ، عبد القادر (تمهيد)

ج - العنوان

٩٦٢,٠٤

مكتبة الأَدَاب

علي حسن

٤٢ ميدان الأزهر - القاهرة

هاتف ٨٦٨٠٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail.com

عنوان الكتاب: التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر

تأليف: مستر ألفريد سكاون بلنت

رقم الإيداع: ٤٤٤٢ لسنة ٢٠٠٨م

التقييم الدولي: 1 - 949 - 241 - 977 I.S.B.N.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على نبيينا الكريم

تمهيد

نحن وقار يخنا الحديث

كل ما نعلمه مصر الآن من جراء الاحتلال البريطاني، وكل ما عايناه منه في سبعة وأربعين عاما مضت، وكل ما سمعناه منه الى أن نحصل على استقلالها التام، مرتبط بالحوادث التي كانت مصر مسرحا لها من عهد الخديو اسماعيل باشا الى أن احتل الانجليز القاهرة في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢. وذلك أن هذه الحوادث كانت مقدمات أو عللا والحالة التي نحن فيها الآن نتائج لها أو معلولات، وقد كان هذا داعيا لأن نعرف تلك الحوادث معرفة بحث ودراسة لتعرف كيف ومن أين ابتدأنا ولكتنا مع الأسف لانعرف منها الا صورة مبهمه يذهب مرور الأيام بها في أذهاننا من الاثر. فليس فينا للآن من درسها ووضع فيها كتابا باللغة العربية مع أن الأوربيين وضعوا فيها عشرات من الكتب ذات القيمة فرنسية وانجليزية والمصرية وإيطالية. وحتى هذه الكتب التي وضعها الأوربيون، والتي لا ريب في أن بعضها منها كتبه رجال اشتركوا بأنفسهم في تلك الحوادث فكتابتهم تعتبر مستندا يقابل بغيره من المستندات لاستخراج الحقائق التاريخية كما أن بعضها آخر كتبه رجال لم يشتركوا بأنفسهم في الحوادث ولكنهم استطلعوا أن يصلوا الى المستندات الرسمية الخاصة بها في وزارات الدول فكتابتهم تعتبر مستندا آخر، هذه الكتب لم ينقل منها الى اللغة العربية على ما نعلم الا كتاب وضعه اللورد كرومر بعد خروجه من مصر وكتاب آخر وضعه فستر تيودور روستين ونشرته في سنة ١٩٢٣ لجنة التأليف والترجمة والنشر.

وقد يكون السبب في قلة اهتمامنا بدراسة تلك الحوادث وبتعريب ما كتبه الاوربيون فيها ان أشخاصاً من الذين ساهموا فيها بنصيب كبير كانوا أحياء الى زمن قريب ، وبعض هؤلاء الأشخاص لم تكن لهم سلطة تخشى جانبها كهرابي ومحمود سامي ورياض ولكن شخصاً آخر هو الخديو توفيق باشا كانت له ولابنه عباس باشا من بعده سلطة تخشى وهو محور دارت حوله الحوادث في سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢ فكان من الصعب على الباحث المصري أن يجتنبه أو يجتنب الحكم على مواقفه . وهو اذا كتب هذا الحكم إما أن يكتبه كما يوحى به ضميمه وحينئذ قد يكون ضد توفيق باشا فيستهدف لغضب ذوى السلطة واما أن يكتبه مصبوغاً بصيغة المدارة واذن يكون بحشه غير برى . ويفقد قيمته .

وهذا الذى يقال في التأليف يقال في التعريب لأن كل الذين قرأوا المؤلفات الاوربية التى وضعت في هذا الموضوع يعلمون أن أصحاب هذه المؤلفات اختلفت آراؤهم في مواقف توفيق باشا فكان منهم من بررها ومنهم من خطأها ولكنهم جميعاً لم يخل كتاباتهم عنه من غمز جارح . ولعل كتاب اللورد كرومر « مصر الحديثة » وكتاب اللورد ملتر « إنجلترا في مصر » هما وحدهما اللذان خلوا من مثل هذا الغمز . ولكن هذا السبب ليس عذراً صحيحاً ، وهو ان صح لا يكون الا لوقت ، وفي رأيي ان هذا الوقت انقضى وان الاوان قد آن لان يدرس الباحثون منا تلك الحوادث التى كانت مصدر مانحن فيه الآن من المتاعب . ولهذا اخترت « للبلاغ » أن يمهّد سبيل هذا البحث بأن يعرب بعض المؤلفات الاوربية التى تعتبر مستندات فعرب مترجموه كتاب « التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر » :

Secret history of the english occupation of Egypt

ومؤلفه مستر الفريد سكاون بلنت الذى شهد بنفسه حوادث سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢ وكان فيها متصلاً بهرابي وجرى شطر كبير منها على يديه . وكتاب « المسألة المصرية » — La Question Egyptienne — ومؤلفه مسيو دى فريسينيه الذى كان رئيساً لوزارة فرنسا حينما ضرب الانجليز الاسكندرية واحتلوا القاهرة . وكتاب « النار والسيوف في السودان » Fire and Sword in the Sudan ومؤلفه سلاطين باشا الذى بقى في أسر المهدي الى أن أعيد فتح السودان في سنة ١٨٩٧ .

وقد نشرت هذه الكتب متوالية في «البلاغ» ورأيت اليوم أن أجمعها في كتب
ليتيسر اقتناؤها وحفظها . وهذا كتاب «التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر»
ولها وسيله الاخران .

مسترا . س . بلنت

نشأ مستر بلنت مؤلف «التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر» في أسرة عربية
في الغنى والجاه وبدأ حياته السياسية وهو لا يزال فتيا فعين في الثامنة عشرة من
عمره ملحقا بالوكالة الانجليزية في أثينا ثم بقي ينتقل في المناصب بعد ذلك اثنتى عشرة
سنة في الوكالات والسفارات الانجليزية في طول اوربا وعرضها الى أن اعتزل خدمة
الحكومة في سنة ١٨٥٩ . وكان قد تزوج حفيدة الشاعر المعروف اللورد بيرون
فشرع يطوف معها في البلاد الشرقية فطاف في تركيا سنة ١٨٧٣ وفي الجزائر
سنة ١٨٧٤ وزار مصر أول مرة سنة ١٨٧٥ . وفي هذه الزيارة رأى الفلاحين وجمال
بينهم جولة أرتة ما كانوا فيه من البؤس والبلاء ^(١) بسبب الديون التي كان الخديو
اسماعيل باشا قد أوقع البلاد فيها والضرائب الباهظة العديدة التي كانت تجبي منهم
بالكرباج لسداد تلك الديون .

وغادر مستر بلنت القاهرة في ربيع سنة ١٨٧٦ وزار بلاد العرب وانشأ علاقات
بينه وبين بعض القبائل فيها ثم عاد في السنة نفسها الى إنجلترا . وفي صيف سنة
١٨٧٧ رجع يطوف في الشرق وزار حلب وانحدر في الفرات الى بغداد وعقد في
رحلته هذه علاقات مودة مع القبائل التي مر بها في طريقه . وفي سنة ١٨٧٨ ذهب
الى دمشق وعرف فيها السير ادوار ماليت وكان اذ ذاك سكرتيرا للسفارة الانجليزية
في الاستانة وكان يطوف مثله في سوريا . والسير ماليت هذا هو الذي كان قنصلا
عاما لدولته في القاهرة في سنتي ١٨٨٦ و ١٨٨٢ فهو الذي جرت علي يديه كل حوادث
هاتين السنتين في مصر .

ثم انتقل مستر بلنت الى نجد ثم الهند ثم كر راجعا الى عدن وفيها عيّن بمقر

الخديو اسماعيل في سنة ١٨٧٩ ثم واصل رحلته فسار الى السويس ومنها الى الاسكندرية
ثم عاد الى بلاده

عاد وقد أخذت تساوره أفكار كثيرة عن الشرق والشرقيين وعملته فكرة
استقلال العرب فصار يعمل لها ويحدث فيها رجال السياسة في بلاده . وكانت هذه
الفكرة تبعث فيه الشوق الى الشرق كلما استقر في إنجلترا فلم يكد يستقر فيها عاما
بعد رحلته تلك حتى أبحر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ الى مصر فلما وصل الى القاهرة
عرف فيها بعض شيوخ الازهر وتلمذ لواحد منهم هو الشيخ محمد خليل كي يدرس
عليه اللغة العربية واتصل بمريدي السيد جمال الدين الافغاني وزار الشيخ محمد عبده
في حي الازهر يوم ٢٨ يناير سنة ١٨٨١ فاتفقت بينهما من ذلك اليوم أو أصر صداقة
استمرت ربع قرن وذكر مستر بلنت هذا اليوم في كتابه فقال : « يجب ان أميزه
على سائر الايام لأنه فتح لي باب صداقة بقيت الآن ربع قرن مع رجل من أحسن
وأحكم الرجال العظام » . وبعد أن اقام في القاهرة زمنا ذهب الى جدة فأقام فيها
أياماً ثم عاد منها الى مصر فسوريا

وفي شتاء سنة ١٨٨١ أي في الوقت الذي كانت فيه نار الحركة العرابية قد
اشتعلت عاد مستر بلنت الى مصر فاتصل به راي وبكل مؤيديه من الضباط والنواب
وبغيرهم من الوزراء ورجال السياسة المصريين . وكان السير ماليت قنصلا عاما لإنجلترا
في القاهرة فلما عرف صداقته للعرابيين طلب منه أن يقنعهم بأن « مذكرة الدولتين (١) »
لا ترمي الى سوء قبيل مستر بلنت أن يقوم بهذه المهمة . وهو يقول انه أداها كارهاً
لأنه لم يكن مقتنعاً بما كان يحاول أن يقنع به غيره ويقول أيضاً انه لم ينجح في وساطته .
واستمر يعاون « الحزب الوطني » الذي كان مؤلفاً اذ ذاك برياسة عرابي فنشر
برنامجاً في جريدة التيمس ثم لما رأى ان الحوادث أخذت في مصر دوراً خطيراً

(١) مذكرة فرنسا وإنجلترا للخديو توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ وقد
ارسلتها على أثر اجتماع مجلس النواب المصري وقالوا فيها انهما تؤيدان سلطة
الخديو ولا تريان سلاماً لمصر الا بتأييد هذه السلطة . وكان الغرض منها تحدى
مجلس النواب . وسيأتي الكلام عنها

وأن السير ماليت يستخدم الكذب والتشويه في محاربة الوطنيين المصريين سافرا لـ
انجلترا ليطلع مستر غلادستون رئيس الحكومة البريطانية ورجال السياسة البريطانيين
والرأي العام البريطاني على الحقيقة وليحاول ردهم عن سياسة العداء . وكان له
سكوتير شرقي اسمه صايونجي فأرسله الى مصر ليوافيه بأخبارها . فبقى بلنت يسي
في لندن فخطب مستر غلادستون ونشر كتابات كثيرة في الصحف البريطانية
وخاصة في التيمس وكان مما نشرته له التيمس في يونيو سنة ١٨٨٢ خطابات حارب
فيها السياسة التي يجري عليها السير ماليت والسير أوكلند . كولفن (العضو الانجليزي
في المراقبة الثنائية التي كانت مضروبة على مالية الحكومة المصرية اذ ذاك) وفضح
ما تحتوي عليه هذه السياسة من تعمد التشويه وافساد الجو السياسي وذكر أنها
استعان به حينما كان يحسن الظن بهما فتوسط لهما عند الوطنيين المصريين غير مرة
ولكنه وقف بعد ذلك على دسائسهما فاشمأز واضطر ان يتفصل منهما . فما كادت
التيمس تظهر بهذه الخطابات حتى ثارت ضجة حولها في مجلس اللوردات في جلسة
٢٣ يونيو^(١) واضطر السير أوكلند كولفن أن يصرح في اول يوليو بأنه لم يكلف
السير بلنت البتة « بمفاوضات رسمية » مع عرابي . وما كان بلنت يقول انه كلف
« بمفاوضات رسمية » وانما كان يقول انه توسط بناء على طلب ماليت وكولفن وساطة
غير رسمية .

واستمر بلنت يجاهد فتارة يخيل اليه انه ناجح وتارة يرى الفشل بارزا امام
عينيه الى أن ضربت الاسكندرية وانتهت معركة التل الكبير وسلم عرابي وزملاؤه
أنفسهم للجيش البريطاني فأخذ يهتم بالدفاع عنهم أمام قضاتهم وعين لهم محامين
بريطانيين على نفقته ونفقة جماعة من أصدقائه اكتبوا لهذا الغرض . وبلغ مادفعه
للمحامين قريبا من ثلاثة آلاف جنيه .

(١) كتاب « الحالة الدولية لمصر والسودان » —

La Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan مؤلفه جول كوشيري

Jules Cochérís صفحة ١٤٦

وبعد بضع سنين أوى مستر بلنت الى مصر وأقام في ضيعة كانت له في المطرية — بضواحي القاهرة — اسمها « الشيخ عبيد » وكان جاره فيها الشيخ محمد عبده فأطلعه في سنة ١٩٠٤ على مسودات « التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر » فراجعها الشيخ وصحح ما رآه فيها مستحقاً للتصحيح .

وكان الشيخ محمد عبده يلح على مستر بلنت في طبع كتابه هذا بالانجليزية وكان ينوى أن ينقله هو الى العربية لولا ان النية عاجلته في سنة ١٩٠٥ . فلما توفي حزن عليه مستر بلنت حزن الصديق على الصديق ثم طبع كتابه بالانجليزية فبقى كذلك الى أن تولى قلم الترجمة في « البلاغ » نقله الى العربية .

وفي سنة ١٩١٠ عقد الحزب الوطنى المصرى تحت رئاسة محمد فريد بك مؤتمراً في بروكسل للاحتجاج على الاحتلال وكان مستر بلنت قد انتقل الى إنجلترا فأرسل اليه في ١٣ سبتمبر خطاباً أنحى فيه بأشد الاوم على بقاء الاحتلال وعلى السياسة التى تتبعها إنجلترا في مصر وحذر المصريين من هذه السياسة فقال كلمات نقلها هنا لأنها تشهد له بالصراحة والاخلاص .

قال مخاطباً المصريين ^(١) : « احذروا منا فاننا لا نريد لكم شيئاً من الخير . لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية . وما دمنا في مصر فالغرض الذى نسعى اليه من البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية في منشستر ، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الافريقية في السودان » .

ثم قال : « لم يبق لكم عذر اذا أنتم انخدعتم في نيائنا بعد أن وضع الأرفها وضوحاً تاماً . فاحذروا أن تنساقوا الى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها »

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم . اطلبوا بلسان واحد وفي كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه وأن نعود نحن الى حظيرة القانون وأن نسحب جنودنا من بلادكم وأن نكف عن التدخل في شؤونكم . اطلبوا ذلك فانكم بطلبه لا تخسرون شيئاً اذ نحن غرباء .

(١) مجموعة المؤتمرات الوطنى المصرى Congrès National Eg. صفحة ٨٧ وصفحة

عندكم ومن حقم أن تطالبونا بترككم . ذكرونا دائما ، وبكل وسائل الاعلان ،
بالاحق لانجلترا في أن تتصرف عندكم تصرف السيد وانكم لا تريدوننا حامين لكم
ولا مستشارين ولا منظمين لاداراتكم . ولا تركوا لنا عذراً نعتذر به لندعي
لائقنا شيئاً من ذلك .

« أظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بشوارت ساقية للأوان
لا تفيدكم شيئاً ، بل تلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تمنى بالاجني
لثبت له استيائها وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والرسية وفي علاقات الافراد
بعضهم ببعض

« لديكم جالية أجنبية كبيرة غير انجليزية فوثقوا روابطكم بها واجتهدوا في
أن تقضوا أشغالكم معها بدل أن تقضوها معنا

« سلموا كل الناس ولكن لا تحاولوا أن تسالمونا لان كل محاولة من هذا النوع
معنا تذهب عبثاً ولأن كل نداء توجهونه الى شعور العدل فينا وشعور الشرف
والانسانية يكون بعد اليوم موجبا للسخرية وليس له عندنا غير جواب واحد هو
الاحتقار .

« لا . لم يبق لكم الا وسيلة واحدة لاقناعنا وهي أن تثبتوا لنا أن احتلالنا
بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ومصدر خطر عظيم علينا اذا شبت الحرب . أقنعونا
بذلك إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم
لا توازي المتاعب والاضطراب التي يسببها لنا ، نرى انكم محقون ونترك بلادكم . وثقوا
باننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة »

تلك هي نصائح التي وجهها الى الوطنيين المصريين ولا ريب في ان الانجليز
الذين يقولون مثلها قليلون

وقد تردد ذكر مستر بلنت في أكثر الكتب التي ألفت للآن عن حوادث
سنتي ١٨٨١ و١٨٨٢ ، فقال عنه جول كوشيري صاحب كتاب « الحالة الدولية لمصر
والسودان » ^(١) ان مساعيه وكتاباته والاتقادات الحارة التي وجهها الي انجلترا

دلت على أنه من أولئك الانجليز الذين يجربون العالم وفي رأسهم فكرة أو قضية ينادون بها ويدافعون عنها بكل ما في الخلق الانجليزى من الصلابة وما في الايمان من العقيدة المقدسة. وروى أشيل بيوفيس Achille Biévès في كتابه «الفرنسيون والانجليز في مصر» ^(١) انه لما تحصل مستر بلنت من العرايين على برنامج الحزب الوطنى وراجع مع الشيخ محمد عبده علم بخبره السير ماليت فرغب الى مستر بلنت في تعديل بعض فقراته قبل نشره في التيمس فلم يتمكن من ذلك إلا بعد عدة أيام كان فيها مستر بلنت سفيراً بينه وبين العرايين وحينئذ كتب السير ماليت الى لندن يثنى على مستر بلنت ويقول انه «مدین له بكثير من الفضل وانه قد يعتمد عليه في المستقبل في مهام جدية» ^(٢). وقال اللورد ملتر ان مستر بلنت كان في بعض الاوقات ينزل في فندق شبرد فكان كلما ذهب الى المحطة للسفر أو جاء منها ركب جملاً. وقال غيرهم أشياء أخرى لا محل للافاضة فيها وتوفي مستر بلنت في عام ١٩٢٤ بعد أن طبع مذكرات له في ثلاثة مجلدات ضخمة فيها جزء غير قليل عن حوادث مصر قبل الاحتلال وبعده. وقد نشر «البلاغ» تعريب هذا الجزء وربما جمع في كتاب على حدة.

عهد اسماعيل باشا

قطرة سرية

ليس كتاب «التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر» تاريخاً بالمعنى المعروف من كلمة «التاريخ» وإنما هو قصة شخصية قص صاحبها رحلاته في سوريا والعراق والهند ونجد وجدة ومصر، ثم اذ استقر في القاهرة في آخر سنة ١٨٨١ قص الحوادث التي جرت على يديه فيها، ثم اذ غادرها بعد ذلك الى لندن قص مساعيه السياسية فيها من جانب والاخبار التي كان سكرتيره صابونجي يرسلها اليه من مصر

(١) Français et Anglais en Egypte صفحة ٤٣

(٢) الواقع ان السير ماليت كتب تلغرافين بهذه الالفاظ الى اللورد جرنفيل الذي كان اذ ذاك وزيراً لخارجية إنجلترا في ٢٦ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

من جانب آخر . فهو لم يكتب كتابه هذا ليجعله تاريخاً لكل التواريخ وإنما كتبه ليكون قصة لحوادث رآها بعينه وكان له ضلع فيها . ولا مثال هذه القصص التي يرويها شهود الرؤية قيمة كبيرة في تحديد الحقائق وتسجيلها في صفحات التاريخ ولكنها ليست التاريخ في ذاته ولهذا رأينا أن نضع أمام نظر القارىء ، قبل أن يقرأ القصة موجزاً سريعاً للحوادث من عهد الخديو اسماعيل باشا الى أن دخل الانجليز القاهرة كي تكون هذه الحوادث ماثلة في ذهنه أثناء قراءته القصة .

مأساة الفوضى

لا يسع كل من يقرأ تاريخ مصر من عهد اسماعيل باشا الى اليوم الا أن يحكم بان هذا العهد كان بدء النكبات التي توالى على هذه البلاد بعد ذلك حتى رمت بها بين برائن الاحتلال . فان قصة الديون التي اندفع فيها اسماعيل باشا بطيش لا مثيل له كانت مأساة نقلت البلاد من الرخاء وراحة البال الى الخراب ثم الى الوقوع في شباك النفوذ الاجنبى ثم الى الثورة ثم الاحتلال . ومهما يقل القائلون فى الاصلاحات التي أنشأها اسماعيل باشا فان مأساة ديونه تذهب بكل قول لانها بايقاعها البلاد فى الخراب قضت على جميع الاصلاحات ثم لانها زادت بعد ذلك فقضت على استقلال البلاد .

وقد وصف اللورد ملتر ^(١) اسماعيل باشا فقال انه « المثل الكامل للتبذير ، وأعظم من عرف فى التاريخ بالسفه مع عنم الاكثراث بالعواقب » ثم قال انه « لم تكن له مبادي . يصدر عنها بل كانت له أعمال جنونية تمتاز بانها تشبه فى ضخامتها ضخامة الاهرامات أو معبد الكرنك » . ثم استمر فقال ان « الاستبداد كان خلقا فيه . ولكنه مع ذلك نزل حتى صار مستعظياً وأسيراً » . تلك هى الاوصاف التى وصفها به اللورد ملتر ، واللورد ملتر سياسي انجليزى يعرف أن ديون اسماعيل كانت أول عامل فى الحوادث التى استغلتها انجلترا حتى وضعت يدها على مصر فليس من السهل ان يتهم بالكراهية له والحقد عليه .

ونعم الآن مرور السهم بقصة هذه الديون فنقول انه لما تولى اسماعيل العرش فى

(١) انجلترا فى مصر صفحة ٢٦٣

سنة ١٨٦٣ كان كل الدين الذي على مصر ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزية (١) وكانت ضريبة الفدان ٤ قرشا وكانت البلاد في رخاء ظاهر فشرع بيني القصور وبيم الحفلات وينشئ المشروعات الضخمة بغير تروية ولا حساب كما كانت كل فكرته أن يعان عن نفسه لا أن يصلح (٢). فانشأ طرقا ومعامل وورشاً وصناعات كانت كلها ضخمة ولكنها لم تكند توجد حتي أهملت وصار كثير منها مأوى للوحوش (٣). واندفع في حب الظهور فادهش ملوك أوروبا بما كانوا يسمونه كرماء شرقيا وما هو الا الاسراف القاتل. وقد بقيت حفلاته التي أقامها للملوك أوروبا وملكانها وأمرائها وأميراتهما في فتح قناة السويس مثلا يتحدث به الاوربيون الى اليوم في كل ما يكتبونه عنه. وكان بدهيا أن ميزانية مصر لا تتحمل هذه النفقات فكل من الضروري لاسماعيل أن يستدين فاندفع بما فيه من عدم المبالاة بالعواقب فما زال حتى قضى على نفسه وعلى مصر معه

بدأ بفقد أول قرض في سنة ١٨٦٤ بفائدة ٧ في المئة غير الاستهلاك. وعقد في سنة ١٨٦٥ قرضاً ثانياً. ثم مضت سنة ١٨٦٦ بغير أن يعقد قرضاً ولكن لما جاءت سنة ١٨٦٧ جدت به الحاجة الى قرض ثالث وكان قد برع في التمهيد للاقتراض وفي الظاهر بالبذخ استجلاباً لأرباب الاموال فجعل لمصر جناحاً في معرض عام فتح في تلك السنة في باريس ثم جاء بنفسه اليه وأخذ يظهر

(١) يقول مسيو دى فريسبينه في كتابه « المسألة المصرية » ان اسماعيل باشا لما تولى العرش اصدر بياناً بالدين الذي تركه سلفه سعيد باشا ادخل فيه ثمن الـ ١٧٦ الف سهم التي كانت حصة مصر في شركة قناة السويس والتي كان على مصر ان تدفع قيمتها ، فكان هذا البيان ٣٦٧ مليون فرنك اي نحو ١٤ مليون جنيه ونصف مليون. وكان ثمن الاسهم مقدراً في هذا المجموع بمبلغ ٨٨ مليون فرنك وهو لا يصح ان يعتبر ديناً.

على اننا لم نجد لهذا التقدير الذي اصدره اسماعيل باشا مستنداً صحيحاً ووجدنا كل مصادر التاريخ تقول ان دين مصر في ذلك الوقت لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين جنيه

(٢) انظر كتاب Croquis Egyptiens صفحة ٨٥ مؤلفه V. de Khonshy

(٣) انظر رسائل كتبتها اذ ذاك مدام Lee Chitue تحت عنوان Impressions

de voyage

من ضروب الاسراف ما لفت اليه الانظار ، ولم يبرح باريس حتى عقد مع محل مالي فيها قرضا بمبلغ ٢٩٦ مليون فرنك أى قريبا من ١٢ مليون جنيه^(١)

وفي العام التالى ١٨٦٧ عقد قرضا رابعا فبلغ مجموع ما اقترضه ٢٥٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. وبتراوح فائدها الاسمية بين ٧ و ٨ في المئة اما فائدها الحقيقية فتتراوح بين ١٢ و ٢٦ في المئة^(٢).
وحينئذ قلقت الحكومة العثمانية لما قد يكون من تأثير هذه الديون على مصر فخطرت على اسماعيل ان يستدين، ولكنه بالرغم من هذا الحظر عقد في سنة ١٨٧٠ قرضا مع البنك الفرنسى المصرى بمبلغ ١٧٥ مليون فرنك وبفائدة ١٣ في المئة ورهن فيه بعض أملاكه وأملك أسرته . وهذا القرض هو الذي كان يسمى قرض الدائرة السنوية .
وحينئذ كتب الباب العالى الى الحكومة الانجليزية باعتبار انها ممثلة لمعظم دائتى اسماعيل « محتج مقدما على كل اتفاق مالى بمس دخل مصر بالذات او بالواسطة ولا يكون جلالة السلطان قد أقره »^(٣)

وهل تظن ان شهوة الاقتراض فى اسماعيل وقفت عند هذا الحد أو أنه شعر بالهاوية التى تحفرها هذه القروض تحت اقدام مصر فكبح جماح نفسه ؟ كلا ، ولم تزد الشهوة فيه الا استحكما ولم يبق له شاغل يشغله الا ابتكار الحيل لا اجتذاب المراهين وعقد القروض معهم . ولكن سنة ١٨٧٠ كانت سنة الحرب بين المانيا وفرنسا وكانت هذه الحرب قد أوقفت أسواق أوروبا فماذا يفعل ؟ انه اذن يلجأ الى حيلة غريبة يبتز بها الاموال من كل ذى مال بين المصريين ، وهي ان يصدر ماسمى « قانون المقابلة » وفيه تتعهد الحكومة اكل من يدفع مقدما ضرائب ست سنوات على أطبائه باعفائه من نصف الضرائب على هذه الاطيان الى الابد . وبهذه الحيلة يحصل اسماعيل على خمسة ملايين جنيه ينفقها الى ان تفتح امامه أسواق المزاين فى فرنسا وانجلترا .

(١) كتاب « المسألة المصرية » لسيدى فرسنييه ص ١٤٨ و ١٤٩

(٢) تقرير بعثة كيف صفحة ١ وسيأتى ذكره

(٣) الصحيفة البرلمانية البريطانية (١٠٠) ١٧٨٠ ص ١ (عن كتاب المسألة المصرية لستر تيودور ونستين ونمريب الاستاذين عبد المجيد العبادي وعبد بدران)

وكانت ديون اسماعيل الى هذه الساعة شخصية يقع عبثها على أملاكه وأملاك أسرته المرهونة ثم على دخل الحكومة في عهده بمقتضى ماله من سلطة التصرف في هذا الدخل، ولكنها لا تقع على دخل الحكومة بعد عهده . وكان اسماعيل قد وضع يده باساليب مختلفة على أطيان واسعة من أملاك الفلاحين لأن المرايين ذكروه بأن جميع أطيان القطر المصرى كانت ملكا للوالى فى عهد جده محمد على باشا وبأن سعيد باشا هو الذى خالف هذه القاعدة ونزل عن ملكيتها للاهالى . وكان قصد المراهين من ذلك ان يحصلوا على أعظم ضمان ممكن لاموالهم وأطعامهم . ولكن بقاء الديون شخصية كان من شأنه ان يضع حدا للاقتراض فلما بلغ اسماعيل هذا الحد ورأى أن الباب العالى « يحتاج مقدما على كل اتفاق مالى يمس دخل مصر بالذات او بالواسطة » فكر في أن يزيل هذه العقبة من وجهه وان يحصل من الباب العالى على السلطة التى تبيح له ان يرهن دخل الحكومة كي يحول ديونه الشخصية الى ديون على الحكومة وكى يتسع المجال امامه الى قروض جديدة . وفعلا سعى لهذه الغاية فى الاستانة وأرسل اليها نوبار باشا فما زال ينثر فيها الذهب حتى حصل على فرمان سنة ١٨٧٣ وبه نال اسماعيل لقب « خديو » وصار عرش مصر إرثا لابنائه بعد ان كان للارشاد فى أسرة محمد على وصار من حق اسماعيل ان « يتصرف التصرف التام المطلق فى شؤون البلاد المالية » ، فحول كل ديونه السابقة الى ديون على الحكومة رهن فيها جزءا كبيرا من الدخل ثم شرع يترك أبواب المالىين فى انجلترا وفرنسا لقرض لم يكن يرضيه فى هذه المرة الا أن يكون ٨٠٠ مليون فرنك أى نحو ٣٢ مليون جنيه .

ورهن اسماعيل فى هذا القرض دخل السكك الحديدية ودخل ميناء الاسكندرية وكل دخل مرهون من قبل يصبح حراً بعد سداد ما عليه . وكان اسماعيل ونوبار قد بذلا كل الحيل وكل الجهود كي ينجح هذا القرض ولكن لما فتح الاكتاب

فيه في باريس ولندن لم يقط فحسرت أسهمه الربع من ثمنها في أيام قليلة أي ثمانية ملايين جنيه .

وجاءت بعد ذلك سنة ١٨٧٤ وكان لابد لاسماعيل من أن يقرض لان الاقتراض صار عادة له سنوية ثم لان قروضه السابقة بلغت حداً صارت إيرادات الحكومة المصرية عاجزة معه عن أن تسد فوائدها السنوية فكان الاقتراض ضروريا لسداد هذه الفوائد وإلا أفلس اسماعيل ولم يبق في استطاعته بعد ذلك أن يلعب بالاموال . ولما كانت تجربة القرض السابق قد دلته على أن أسواق أوروبا لم تعد تعطيه فوق ما اعطته ارتدت الى الامة المصرية كما ارتدت اليها في انشائه قانون المقابلة فابتدع ماسماه « الرزمانية » وجعله نوعا من انواع صناديق الايداع وطلب من المصريين ان يودعوا فيه اموالهم ليأخذوا بدلا منها مرتبات دائمة تختلف باختلاف ما يودعه كل منهم على ان يكون كل مال يودع ملكا للحكومة من ساعة ايداعه لا يحق لصاحبه ان يسترده . فلم يقبل المصريون علي هذا النوع من الايداع لانهم كانوا قد جربوا اسماعيل وعرفوا قيمة تعهداته فاستخدم سلطته في اكرامهم علي الايداع حتى حصل بذلك على بضعة ملايين من الجنيهات . ثم لم يكفه هذا فأصدر في الوقت نفسه سندات ، او بعبارة أخرى اوراقا مالية ، على الخزينة المصرية بثمانية ملايين جنيه بفائدة من ١٠ الى ١٥ في المئة واكره المصريين على ان يشتروها

وفي سنة ١٨٧٥ توقفت الحكومة التركية عن دفع ديونها وأعلن إفلاسها فأثر ذلك في أسهم القروض المصرية فانزعج اسماعيل اذ رأى انه صار من الافلاس قاب قوسين او أدنى ، ولم يكن في استطاعته ان يقرض ولا أن يئتمز ما لا من المصريين بحيلة من الخيل فبحث في خزائنه فوجد ان أسهم مصر في شركة قناة السويس وعندها ٩٠٢ ر ١٧٦ لانزال باقية فعرض على الحكومة الفرنسية أن تشتريها بأربعة ملايين جنيه فلم تعطه الجواب بسرعة، ولكن الحكومة البريطانية علمت بهذا العرض فتقدمت له بالمال الذي يطلبه على محجل فباعها الاسهم بواسطة بيت روتشلد في ٢٥ نوفمبر من

تلك السنة (١)

والي هنا بلغت ديون اسماعيل القمة ووقفت البلاد من جرائها على شافة
الهاوية . وقد حصرت هذه الديون بعد ذلك بقليل اى حينما صدر « قانون التصفية »
فكانت كما يأتي : —

الدين الممتاز	٢٢٢٦٨٩٨٠٠ جنيه انجليزي
الدين الموحد	« « ٥٨٠٤٠٣٢٦
قرض الدائرة السنية	« « ٩٥١٨٨٠٤
قرض الدومين	« « ٨٥٠٠٠٠٠
المجموع	٩٨٧٤٨٩٣٠

فاذا نحن استبعدنا من ذلك الثلاثة الملايين التى اقترضها سلفه سعيد باشا كان
مجموع ما اقترضه اسماعيل من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٥ أى فى ثلاث عشرة سنة
قريبا من ٩٦ مليوناً . وهذا عدا خمسة ملايين اخذها فى « قانون المقابلة » وخمسة
ملايين اخرى اخذها فى « الرزنامة » وثمانية ملايين اخذها فى السندات التى أصدرها
على الخزينة وأربعة ملايين ثمن أسهم شركة قناة السويس وملايين أخرى استولى عليها
من كبار التجار وكبار المزارعين لم تحصر ولم تقيد فى حساب

(١) يؤخذ من كتاب وضعه ميسو شارل رو أجد النواب الفرنسيين تحت عنوان
« برزخ وقناة السويس » — L'isthme et le Canal de Suez — فى سنة ١٩٠١ ان
الحكومة البريطانية قبضت عن هذه الاسهم من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٩٤ فائدة
قدرها ٥ ملايين فرنك فى السنة أى ١٢٠ مليوناً . ثم قبضت من سنة ١٨٩٥ الى
سنة ١٩٠٠ حصة كانت تتراوح كل سنة بين ١٦ و ١٧ مليوناً أى ٨٥ مليوناً . فيكون
مجموع ما قبضته من الربح لغاية سنة ١٩٠٠ — ٢٠٥ ملايين أى ضعف الثمن الذى
اشترت به من اسماعيل . وهذا غير الربح الذى قبضته من سنة ١٩٠٠ الى اليوم
(وصفحة ٣٥ — جزء ثان من الكتاب المذكور)

اما ثمن هذه الاسهم الان فيقرب من ٩٠٠ مليون فرنك ذهباً

في أعمام الهاوية

ولأية حكومة جميع اسماعيل هذه الديون ؟

لحكومة مصر التي كان كل دخلها في عهد سعيد باشا لا يزيد على خمسة ملايين جنيه، وكان في عهد هو ، بعد ان زيدت ضرائب الاطيان من ٤٠ الى ١٦٠ قرشاً وبعد ان أرق أهلها بعشرات من الضرائب ، لا يزيد على تسعة ملايين ونصف مليون . وبأية فائدة كان اسماعيل يقترض هذه الديون ؟

بقائدة اسمية بين ٧ و ١٢ و ١٣ في المئة وفائدة حقيقية بين ١٣ و ٢٦ في المئة كما أثبت ذلك مستر « كيف » الذي سيأتي ان الحكومة البريطانية أرسلته في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ليفحص حالة المالية المصرية (١)

على ان مبالغ هذه الديون لم تصل كاملة الى يد اسماعيل بل كان مقرضوه من المرايين يكتبون القرض كاملاً ثم يقدمون له حساباً طويلاً بالسمسة والفوائد التي يحجزونها مقدماً على أساس ٢٦ في المئة كي يكون الباقي منها ٧ في المئة كما هو مذكور في العقد ثم بغير ذلك من المصروفات والأتعاب والهبات « البقشيش » . وكان اسماعيل يقبل منهم هذه الحسابات بسهولة ولهذا دل التحقيق على انه لم يستلم من القرض الكبير الذي عقده في سنة ١٨٧٣ بمبلغ ٣٢ مليون جنيه غير ٢٠٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (٢) ولم يستلم من القرض الذي عقده في سنة ١٨٧٠ بمبلغ ٧ ملايين جنيه غير ٥ ملايين ثم لما احتج الباب العالي على ذلك رشا اسماعيل الصدر الاعظم فأسدل الستار وعاد كل شيء الى السكوت (٣) . وأخيراً ان كل الذين فحسوا مالية مصر في تلك الاوقات

(١) صفحة ٧ من تقرير كيف

(٢) كتاب « الحالة الدولية لمصر والسودان » الذي تقدم ذكره ص ٧٠

(٣) كتاب Croquis Egyptiens الذي تقدم ذكره ص ٩٥ - وكتاب « الحالة

الدولية لمصر والسودان » ص ٧٠

مجمعون على أن اسماعيل لم يستلم سوى ما يقرب من ٥٤ مليون جنيه من كل القروض التي عقدها والتي تقدم أنها بلغت حوالي ٩٦ مليوناً (١)

وانظر كيف كان تأثير هذه الديون في ميزانية الحكومة . حصرت الميزانية في سنة ١٨٧٧ فكان مجموع الإيرادات ٩٥٤٣٠٠٠ جنيه ثم كان مخصص منها للديون بين فوائد واستهلاك ٧٣٣٠٠٠ رطل ٧٤٤٣٠٠٠ جنيه يضاف إليها الوبركو المخصص للباب العالي وما كان على الحكومة أن تدفعه لشركة قناة السويس في تلك السنة يكون الباقي من الإيرادات ١٠٧٠٠٠ رطل ١٠٧٠٠٠ جنيه . فهذا المليون الواحد والسبعين ألفاً كان على الحكومة أن تنفق على جميع شئون البلاد : على موظفيها وعلى الجيش والبوليس والرى والتعليم والمحاكم والصحة العمومية وغير ذلك من كل ما يجب أن تقوم به الحكومة

ولم تكن مصروفات الحكومة في ذلك الوقت عادية بل كان فيها عنصر بخيف هو المصروفات المخصصة للموظفين الأجانب والتعويضات الفاحشة التي كانت تدفع في كل وقت للأفريقيين من الأجانب . وذلك ان اسماعيل رغب منذ توليته العرش في ان يجعل مصر قطعة من أوروبا ، وبما ان الفكرة كانت تتحول عنده بسرعة الى رعونة ظن أنه يستطيع ذلك بالكثير من الموظفين الأوربيين وباعطائهم المرتبات الضخمة وبإسداثهم الهدايا والنعم ليثبوا عليه وعلى كرمه . ثم لما وقع في الدين انهالت عليه من الدائنين ومن الحكومات الأجنبية سيول من مستعطى الوظائف فلم يحسر أن يرد أحداً ، حتى اذا جاءت سنة ١٨٧٧ التي مر ذكرها كانت مرتبات الموظفين الأجانب ٣٧٣٠٠٠ جنيه فاذا هي خصمت من المليون والسبعين ألفاً التي تقدم ذكرها لم يبق للحكومة ولجميع شئون البلاد غير ٧٠٠٠٠ رطل ٧٠٠٠٠ جنيه .

اما التعويضات للأفريقيين فان أكثر عشرين اسما عيل في السنين الأخيرة كانوا قوما كل منهم ان يستثيروا شهوات نفسه وان يقضوا هذه الشهوات ليقتنصوا من ورائها كل ما يمكن اقتناصه من المغانم . فتقدموا له بطلبات امتيازات لإنشاء معامل وللبحث عن معادن ولجلب صناعات أوربية ولغير ذلك من الاعمال . ولم تكن طلباتهم هذه جدية ولم يكن قصدهم منها ان يعملوا وانما كان كل قصدهم

(١) كتاب « التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر » ص ١٩ من الترجمة

أن يحصلوا على الامتيازات ثم أن يتعلوا بأية علة من العلل كي يلقوا مسئولية فشلهم على الحكومة وكي يطالبوها بتعويض . وكان اسماعيل سهلا في دفع هذا التعويض حين كانت أبواب القروض لا تزال مفتوحة في وجهه وحين كانت يده تبذر هذه القروض يمينا وشمالا فكان ذلك يشجعهم ويجعلهم حوله جيشا جرارا . ولكن لما سدت أبواب الاقتراض في وجهه لجأوا الى المحاكم المختلطة معتقدين انها لا بد آخذة بناصرهم ضده . وكانت هذه المحاكم قد أنشئت في سنة ١٨٧٦ فأحصيت التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية أمامها في تلك السنة وحدها فكانت ٤٠ مليون جنيه ^(١) . وروى في هذا ان اسماعيل استقبل ذات يوم واحدا من أولئك الأفاقيين أصحاب الامتيازات وكانت نافذة الغرفة مفتوحة فنادى موظفا من موظفي قصره وقال له : « أغلق بالله هذه النافذة لئلا يصاب السيد (مشيرا الى زائره) ببرد فيكلفني ذلك عشرة آلاف جنيه » ^(٢)

نائبه الربوبه في هالة الشعب

وفي أثناء ذلك كانت حالة الشعب أسوأ اخالات ، فضرائب الاطيان زيدت كما قلنا من ٤٠ الى ١٦٠ قرشا والضرائب الأخرى لم تكن تعد لأن اسماعيل كان كلما وقع في الحاجة اقترح ضريبة جديدة وجعل الكرباج وسيلته الى تحصيلها . ثم لما ذكره المرابون كما تقدم بان جميع الاراضي كانت ملكا للوالي وأن جده محمد علي بقي الى عدة سنوات صاحب الامتياز في تجارة مصر الخارجية عول على أحياء هذه الحقوق في شخصه ^(٣) فأخذ يرهق المزارعين حتى تصبح الاراضي عالة عليهم فيضطروا الى بيعها بأثمان بخسة او الى تركها والفرار منها فيضع يده عليها . وبهذه الطرق استولى على خمس الاراضي الزراعية في القطر ولما يعض على حكمه بضع

(١) كتاب « الحالة الدولية لمصر والسودان » الذي تقدم ذكره صفحة ٧١

(٢) المصدر السابق والصفحة نفسها

(٣) كتاب « التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر » صفحة ١٧ من الترجمة

سنتين^(١) وحسبنا ان ننقل هنا ما كتبه مسرّ بلنت وصفا لحالة الفلاحين وقد رأهم
اذ ذاك بعينه ، قال :

« كان من الامور النادرة في تلك الايام ان يرى الانسان شخصا في الحقول
وعلى رأسه عمامة او على ظهره شئ . اكثر من قيص . وحتى في ضواحي القاهرة ،
وبالاكثر في الفيوم التي يمينا بوجوهنا شطرها بمجرد حصولنا على الجبال ، يمكنني
ان اقول ان الحالة كانت كذلك . وكان بين مشايخ انقرى قليلون يملكون عبادة .
واينما ذهبنا كانت الحال كذلك . وغصت مدن الارياف في ايام الاسواق بالنساء
اللاتي اتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للرايين الاروام لأن جامعي الفرائب
كانوا في قراهن والكراباج مشهر في ايدهم . فابتعنا مضوغاتهن الزهيدة واصفينا الى
قصصهن واشتر كننا معهن في استئزال اللعنات على الحكومة التي جعلتهن عرايا »

فهذا الوصف يدل على مقدار ما وصل اليه سوء الحال في ذلك الوقت . وقد
شمل هذا سوء جميع الطبقات وجميع الهيئات ومن بينها هيئة الضباط في الجيش ،
وكان أحمد عرابي أحد هؤلاء الضباط فألف جماعة من زملائه عصبية سرية للخلع
اسماعيل^(٢) ولكن هذه العصبية لم تفعل شيئا . وكان السيد جمال الدين الافغاني
اذ ذاك في مصر فاقترح على الشيخ محمد عبده ، وكان احد تلاميذه ، أن يقتل اسماعيل
على جسر قصر النيل^(٣) وهذا ما يقوله الشيخ محمد عبده في ذلك : « كان الشيخ جمال
الدين موافقا على الخلع واقترح على أنا أن اقتل اسماعيل وكان يمر في مركبته كل يوم
على جسر قصر النيل . ولكن كل هذا كان كلاما نتهمسه فيما بيننا . وكنت
أنا موافقا الموافقة كلها على قتل اسماعيل ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه
الحركة » .

(١) كتاب « التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر » صفحة ١٧

(٢) انظر « تاريخ احمد عرابي بقلمه » في ذيل هذا الكتاب صفحة ٣٤٧

(٣) انظر المصدر السابق في الصفحة نفسها - وانظر ايضا « رأى الشيخ محمد

عبده في تاريخ عرابي » المنشور في ذيل هذا الكتاب صفحة ٣٥٤

تأثير الديون في حالة البلاد السياسية

هذا كان تأثير الديون في شؤون البلاد المادية فننظر بعد ذلك في تأثيرها في الشؤون السياسية وسنرى أنها كانت الباب الذي تسرب منه النفوذ الاجنبي الى سلطة الحكومة المصرية ودخلت منه انجلترا حتى وضعت يدها على مصر

بعد أن اقبلت الاسواق المالية كلها في وجه اسماعيل في سنة ١٨٧٥ وبينما كان يفكر في بيع سهوم مصر في قناة السويس كان يرى أن عن هذه السهوم لا يكفيه وأن لا بد له من قروض جديدة ، غير أنه كان يعلم أن اسواق أوروبا لن تعود تفتح أبوابها له الا اذا قام لديها برهان على أن مصر قادرة على الدفع وأن مالهاتها تتحمل قروضا أخرى ، فهداه التفكير الى أن يكون هذا البرهان شهادة يأخذها من مندوب تنتدبه إحدى الحكومات لفحص حالة مصر المالية . ولم يكن أمامه لهذا الغرض غير إحدى حكومتين هما انجلترا وفرنسا لان ديونه كلها كانت في بلادها ، ولكن فرنسا كانت لا تزال مرتبكة بعد حرب سنة ١٨٧٠ فلم تكن أسواقها مستعدة لان تقرضه فأتجه الى الحكومة البريطانية وخاطب قنصلها العام في مصر الجنرال استانتن في أنه « محتاج الى موظف عليم بالنظم المتبعة في مالية الحكومة البريطانية ليعاون ناظر المالية المصرية على سد الخلل الذي يعترف به سموه في هذه النظارة »^(١) وكانت الحكومة المصرية في ذلك الوقت سليمة من كل تدخل للحكومات الاجنبية فكان هذا الطلب أول دعوة لانشاء هذا التدخل^(٢)

وكتب الجنرال استانتن الى اللورد دربي وزير خارجية الحكومة البريطانية بما طلبه منه اسماعيل فاعز اللورد بان يكون الطلب كتابة وأن يكون موضوعه « استعارة موظفين بشر فان على الدخل والخرج ويكونان خاضعين لارشاد ناظر المالية وأمره »

(١) كتاب « المسألة المصرية » لتيودور روثستين ص ١٠ من الترجمة

(٢) كان اسماعيل قد استعار قبل ذلك من الحكومة البريطانية موظفين هيا مستر بيل ومستراكتن للعمل في مصلحة التجارة ولكن طبيعة عملهما لم تكن تجعل لهما صفة سياسية فكانا كغيرهما من الموظفين الاجانب اما وجود مندوب من الحكومة البريطانية يعاون وزير المالية فهو امر لا تخفي صبغته السياسية

فرضي اسماعيل وكتب ما أملى عليه . وفي أثناء ذلك ، وقبل أن يجيب اللورد دربي على هذا الطلب ، اشترت الحكومة البريطانية سهوم مصر في قناة السويس في ٢٥ نوفمبر ، فبعد هذا الشراء بيوم واحد كتبت جريدة التيمس تقول : « ان الجمهور في هذا البلد وغيره سينظر الى هذا العمل الخطير الذي قامت به الحكومة الانجليزية من بواحيه السياسية لامن نواحيه التجارية . سيعده مظهرة وشيئا أكثر من مظهرة . سيعده اعلانا لنياتنا وشروعا في العمل على تحقيقها . ان من المستحيل أن نفكر في شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن علاقة إنجلترا المستقبلية بمصر » . وبعد ذلك بيوم واحد أيضا أي في ٢٧ نوفمبر كتب اللورد دربي الى الجنرال استاتن يقول ردا على طلب اسماعيل « ان الحكومة البريطانية ترى أن ترسل الى مصر بعثة خاصة تنظر هي والتدبير فيما يساله من النصح في الشؤون المالية » وبذلك حولت الحكومة البريطانية طلب اسماعيل موظفين الي « بعثة » وجعلت مهمة هذه البعثة « النصح » ، والنصح في لغة السياسيين معناه الوصاية

وقبل اسماعيل رأى الحكومة البريطانية بحكم حاجته الى المال فألغت البعثة من خمسة من موظفي الحكومة البريطانية تحت رئاسة مسر كيف وقدمت الي مصر في النصف الثاني من ديسمبر وشرعت تفحص حالة المالية المصرية . وفي ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦ كتبت جريدة التيمس تقول : « لاشئ ، أضمن لسلامة مصر من القيام بتغيير أساسى فى الحكومة المصرية وماليتها . ولا شك فى أنه لو كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن تتفق مع دائيتها على خير من الشروط التى اتفقت معهم عليها . فالمسألة اذن هي كيف تحوز مصر هذه الثقة ؟ الظاهر ان كل ما يقال فى هذا الموضوع قائم على الاعتقاد بان الحديو سيخضع بطريقة من الطرق صاغراً للارشاد الانجليزى وأنه سيعهد الي انجلترا بإدارة مالية مصر ، وبذلك يتحول الى مصر بعض من ثقة الجمهور بانجلترا فتتمكن من تحويل ديونها وانقاص أقساطها السنوية نقصاً كبيراً » . اذن كان الانجليز يريدون من بعثة « كيف » أن تؤدى الى اخضاع اسماعيل للارشاد الانجليزى ثم أن يتولوا ادارة المالية المصرية . وكان معولهم

في ذلك على ما يعرفونه في اسماعيل من الرغبة في قروض جديدة ثم على ما يعرفونه في ماليته من الاشراف على الافلاس

وكان اسماعيل حينما فكر في طلب مندوب من الحكومة البريطانية يفحص ماليته ويعطيه شهادة عنها يعتمد أولا على استطاعته خدع هذا المندوب واخفاء العيوب عن عينيه وثانيا على مظاهر التودد والاكرام يحيطه بها ومظاهر الغنى والبذخ يتظاهر بها أمامه . وبهذا وذاك اعتقد اسماعيل انه مستطيع أن يأخذ من بعثة « كيف » تقريراً يرضيه فلا يكون عليه بعد ذلك الا ان ينشره لتعود الاسواق المالية فتفتح له أبواب الاقتراض .

ولعله لم يتساهل مع الحكومة البريطانية في تحويلها طلبه مندوبا الى بعثة وفي جعلها مهمة هذه البعثة « النصح » إلا توهمها انه بذلك يستدرجها الى معاونته علي قصده . ولكنه نسي في هذا الحساب أولا أن أكثر دائنيه كانوا من الانجليز الذين تسأل الحكومة البريطانية عن رعاية مصالحهم وثانيا أن هذه الحكومة كانت ترى مصلحتها في التعجيل بمخرابه وشد الخناق عليه لأنها بذلك توقعه في اليأس وتسنذله فتستطيع أن تسخره لتحقيق مطامعها السياسية . ولهذا لم تضع بعثة « كيف » التقرير الذي كان اسماعيل يرجوه بل وضعت تقريراً لا يسره فلما رأى ذلك استاء ولم يقبل البرنامج الذي اقترحه عليه والذي كان مؤداه أن يخضع « للنصح » البريطاني ، ولكنه مع ذلك لم يقل من مخالب الحكومة البريطانية لانه قبل أن يعمد بموظف من عندها هو السير رفرز ولسن يتخذة مستشاراً ماليا يعاون وزير المالية وكانت الحكومة الفرنسية تراقب من قرب مساعي الحكومة البريطانية في مصر فلما علمت أنها ستُرسل السير رفرز ولسن مستشاراً ماليا لاسماعيل رأت أن تجيب على هذه الحركة بحركة مثلاً فأرسلت علي الفور أحد موظفيها ، وهو مسيو فيليه ، ليساعد اسماعيل على تنظيم ماليته . فتضايقت الحكومة البريطانية من هذه المقاومة وأرسل اللورد دربي الى اسماعيل يطلب منه ألا يتسرع في اتخاذ أي قرار وأن ينتظر وصول السير ولسن

ووصل السير ولسن فرأى أن مسيو فيليه عرض على اسماعيل مشروعاً لتنظيم

المالية المصرية (ليس هنا مكان يبينه لانا تقتصر في مانكتبه على الوجهة السياسية) فلم يقبله ولم تقبله معه حكومته ، ولكن اسماعيل قبله وأظهر الرغبة في الاخذ به ، فلم يكن من الحكومة البريطانية الا أن أجابت علي ذلك بأن ضربت اسماعيل ضربة أليمة كانت سببا في التعميل بخراجه . وذلك أنها كانت قد اتفقت معه على عدم نشر التقرير الذي وضعته بعثة « كيف » فلما رأته ميالا للاخذ بمشروع مسيو فيليه لويحت له بأنها ستنشر التقرير فكتب اليها يحتج على نيتها هذه ويقول ان المعلومات التي قدمت لبعثة « كيف » سرية محضة . فتظاهرت بالاصفاء لاحتجاجه ولكنها أوعزت الى أحد النواب البريطانيين بان يسألها في البرلمان متى ينشر التقرير ، فلما طرح عليها السؤال لم تجب بان التقرير وضع على أن يكون سريا لا ينشر بل أجاب مستر دزرائيلي بانه لا يمانع في نشره ولكن الخديو هو الذي يعارض في ذلك أشد المعارضة ^(١) . فكان هذا الجواب أسوأ من التقرير نفسه وكان من تأثيره أن تدهورت في الحال أسعار السندات المصرية تدهورا شديعا ، وحينئذ لم ير اسماعيل الا أن يعود فيسمح بنشر التقرير فشر في ٣ ابريل أي بعد عشرة أيام فقط من تصريح اللورد دزرائيلي . وشعر اسماعيل بألم هذه الضربة فقال وهو يكاد يبكي : « لقد حفروا لي القبر » ^(٢) —
Ils ont creusé ma fosse

وكان علي اسماعيل أن يدفع قسطاً من الفوائد — Coupon — في أول ابريل ، ومع أنه كان قد قبض من الحكومة البريطانية قبل ذلك بأربعة أشهر أي في ٢٥ نوفمبر أربعة ملايين جنيه في اسهم قناة السويس لم يكن لديه شيء يدفع منه هذا القسط ، فلما أعلن اللورد دزرائيلي تصريحه المار ذكره وهوت أسعار السندات المصرية لم يجد اسماعيل بداً يمتد اليه بقرض جديد يدفع منه ، فكتب في ٢٨ مارس أي قبل ميعاد الاستحقاق بثلاثة أيام الى الحكومتين الفرنسية والانجليزية يسألها في تذلل وخضوع أن تأتيا لمعونه والا حل به الدمار ^(٣) فاجابت الحكومة البريطانية بالرفض اما الحكومة الفرنسية

(١) « تيودور روثستين ص ٢٠ و ٢١ من الترجمة — و « المناقشات البرلمانية »

لهذا سارد مجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٢) المصدران السابقان

(٣) كتاب « الحالة الدولية لمصر والسودان » ص ٥٧

فأرت ان تمت فرصة سانحة لاجتذاب اسماعيل اليها فاجابت بالقبول ودبرت المال على عجل فوصل الى لندن في الساعة الاخيرة من مساء ٣١ مارس واجتنب اسماعيل بذلك اعلان افلاسه

واقترحت الحكومة الفرنسية حينئذ على اسماعيل أن ينشيء ادارة خاصة تسمى « صندوق الدين العمومي » تتولى، تحت اشراف مندوبين عن الدول، نحصيل جزء معين من ايرادات الحكومة المصرية ودفع الاقساط منه . فتردد اسماعيل في قبول هذا المشروع لما رآه فيه من تقييد سلطته ورفضت الحكومة البريطانية ان توافق عليه لأنها لم ترض عن شروطه . وعلى أثر هذا الرفض كتبت التيمس في يوم ٧ ابريل تقول : « لا بد من احد أمرين إما ان تقوم حكومة موالية للخبذير فتد اليه يد مساعدتها جبهة نظير قبوله سلطتها الحامية والافلية قدم الخديو بمشروع من عنده » فكان هذا جلياً في ان انجلترا كانت تسي من ذلك الحين لا كراه اسماعيل على قبول حمايتها ، وكان مسلحها جلياً في انها تجعل وسيلتها الى ذلك شرك الديون الذي أوقع اسماعيل مصر فيه والخراب الذي جره على ماليها

ولم يستفد اسماعيل من القسط الذى دفعته عنه الحكومة الفرنسية (قسط أول ابريل) اكثر من أن يتنفس أسبوعاً واحداً ، لان الداء كان عضالاً لا يفيد فيه ذلك المسكن الوقتي . فبعد هذا الاسبوع الواحد عاد الداء فظهر أشد مما كان ولم يجد اسماعيل مناصاً من أن يخضع في هذه المرة لاعلان افلاسه فعلقت الحكومة المصرية في صباح ٨ ابريل في بورصة الاسكندرية اعلاناً بانها عاجزة عن دفع القسطين المستحقين في ابريل ومايو في ميعادهما وستدفعهما بعد ثلاثة أشهر . فكان هذا اعلاناً للتوقف عن الدفع أى للافلاس .

وما كاد هذا الاعلان ينشر حتي امتلأت السوق المصرية رعباً فذعر اسماعيل وسارع الى ابلاغ الحكومة الفرنسية انه يقبل انشاء صندوق الدين الذى اقترحته عليه ظاناً انه بذلك يتخذ موقفه . وأمضى فعلاً في ٢ و ٧ مايو سنة ١٨٧٦ أمرين بانشاء هذا الصندوق الذى لا يزال قائماً الى اليوم وخصص له ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وايرادات الدخولية في القاهرة والاسكندرية ، وايرادات

جمارك الاسكندرية والسويس ويور سعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وابراد
السكك الحديدية ، وابراد رسوم الدخان، وابراد احتكار الملح، وابراد المطرية (دقهلية)
وابراد رسوم الكبارى والمراكب ، وابراد كبرى قصر النيل ، وأخيراً ابراد
أطيان الدائرة السنية .

وفى المادة الثانية من الامر الصادر بانشاء هذا الصندوق ان على الموظفين الذين
يتولون تحصيل الإيرادات المار ذكرها أن يوردوا ما يحصلونه للصندوق لا لوزارة
المالية . وفى المادة الرابعة منه ان جميع المنازعات التي تقوم بين الصندوق وادارات
الحكومة المصرية ترفع الى المحاكم المختلطة . وفى المادة الثامنة ان الحكومة ممنوعة من
أن تعدل ضريبة من ضرائب هذه الإيرادات تعديلاً يكون من شأنه انقاص الوارد
منها الا بموافقة أغلبية المندوبين الذين يديرون الصندوق . وفى ديباجة الامر ان الذين
يديرون الصندوق مندوبون أجانب تنتدبهم الدول ويعينهم الخديو بناء على هذا
الاتداب . ومن هذه المواد يتضح أن انشاء هذا الصندوق كان انشاء سلطة أجنبية
بجانب سلطة الحكومة وقد قال مسيو دى فريسينيه انه كان « أول اعتداء علنى على سلطة
الخديو لانه مكن الدائنين من أن يكونوا سلطة فى الحكومة » (١)

وقد ردت هذه الإيرادات المخصصة للصندوق فكان مجموعها ١١٤٠٠٠٠٠ ٦٧٤٠٠٠ ٦٠٠ جنيتها (٢)
من دخل يتراوح بين ٩ و٩ ملايين ونصف مليون جنيه

المراقبة الثنائية

تلك كانت المرحلة الاولى من مراحل التدخل الاجنبى فى شؤون الحكومة المصرية
بسبب ديون اسماعيل ، ويقول مثل أوربى ان الخطوة الاولى هى العريضة فسنرى فى
ما بلى ان اسماعيل بعد ان خطا هذه الخطوة سار بعبداً وبسرعة حتى نزل لانجلترا
وفرنسا عن كل سلطة الحكومة ، ثم اذ خطر له بعد ذلك ان يسترد سلطته لم
يستطع وعوقب بالعزل والابعاد

رأينا ان الحكومة البريطانية لم ترض عن النظام المالى الذى أنشئ على أساسه

(١) كتاب « انسالة المصرية » لمسيو دى فريسينيه ص ١٥٩

(٢) كتاب « الحالة الدولية لمصر والسودان » ص ٧٧

صندوق الدين لانها كانت ترى فيه مصلحة لحماية السندات من الفرنسيين تماز على المصلحة التي يمكن ان يجنيها منه حملة السندات من الانجليز . فلما أنشئ الصندوق عينت فرنسا والنمسا وإيطاليا مندوبيها فيه وامتنعت إنجلترا عن ان تعين مندوبا لها. (١) وغادر السير رفرزوا سن مصر عائدا الى أوروبا معلنا ان بقاءه في مصر صار مستحيلا (٢) ورأت الحكومة البريطانية بعد ذلك أن اختلافها مع فرنسا لا يحقق اغراضها فسمت الى الاتفاق معها ولكن من وراء ستار فسافر الى باريس مستر غوشن ، وكان عضواً في البرلمان وشريكا في مصرف فرهلنج الذي أقرض اسماعيل ديونه الاولى ، وهناك اجتمع بجملة السندات من الفرنسيين فما زال بهم حتى اتفق معهم على نظام مالي جديد لصندوق الدين (ليس هنا مكان البحث في هذا النظام لاننا كما قلنا من قبل ننظر الى الحوادث من وجهتها السياسية) أساسه أن يطلب الدائنون من اسماعيل تعيين مراقبين أوربيين يراقب أحدهما دخل الحكومة ويراقب الثاني خرجها ليضمن الدائنون بذلك حصول صندوق الدين على الإيرادات المخصصة له .

ثم سافر مستر غوشن مندوبا عن الدائنين الانجليز ومسيو جويير مندوبا عن الدائنين الفرنسيين الى مصر وشرعا يهاجمان اسماعيل ليحملاه على الرضى بتعيين المراقبين . فقامت في البلاد ضجة استنكار وكان اسماعيل صديق باشا المشهور بالمفتش ناظراً للمالية فأيد هذه الضجة ونصح للخديو اسماعيل بالرفض والمقاومة . ثم حدث أن قتل صديق باشا غيلة فكتب مراسل التيمس في الاسكندرية الى جريدته يقول : « ان التخلص من المفتش يعد خاتمة نظام عتيق لقد كان المفتش زعيم حزب يقاوم النفوذ الاوربي وكل تقدم المدنية » الى أن قال : « ان سقوط صديق باشا الذي يقال انه كان قد أعد مشروعا معارضا — (أى معارضا لمشروع غوشن وجويير) — ليعد من أقوى دواعي النجاح » . وبعد ذلك بأيام أعلن اسماعيل أنه قبل مشروع غوشن وجويير وأصدر في ١٨ نوفمبر أمراً عاليا بضرب المراقبة على المالية المصرية .

(١) عينت إنجلترا مندوبا لها بعد سنة وهو السير افلن بتاريخ الذي صار فيما بعد اللورد كرومر

(٢) التيمس في ٥ يونيه سنة ١٨٧٦

وتتقضي المادة السابعة من هذا الامر بان يعين مراقبان عامان أحدهما يراقب إيرادات الحكومة والثاني يراقب مصروفاتها والاعمال الحسابية الخاصة بالدين. وتتقضي المادة الثامنة بأن يكون جميع الموظفين الذين يتولون تحصيل الإيرادات تحت إدارة مراقب الإيرادات وأن يكون هو الذي يقترح على الخديو تعيينهم بواسطة وزير المالية. وله الحق في وقفهم عن وظائفهم وعزلهم. وتتقضي المادة التاسعة بأن يكون مراقب المصروفات مستشارا لوزير المالية وأن يكون هو الذي يراقب حسابات الحكومة ويسهر على تنفيذ اللوائح الخاصة بالدين. ولا يكون أمر بالصرف صحيحا الا اذا أمضاء ولو كان صادرا من وزير المالية. وتتقضي المادة العاشرة بأن يشترك المراقبان في وضع الميزانية العمومية وتتقضي المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة بأن يكون أحد هذين المراقبين انجليزيا والثاني فرنسيا وأن تختارهما حكومتا انجلترا وفرنسا فيعينهما الخديو بناء على هذا الاختيار.

وبهذا الامر انتقلت سلطة الحكومة كلها تقريبا الى هذين المراقبين الاجنبيين وصار اسماعيل المستبد العظيم أسيرا وصارت مصر في قبضة السياسة الاجنبية تدفع بها الى ما تريد وحيثما تريد.

النظارة الادارية

أخذ هذا النظام الجديد الذي سمي نظام « المراقبة الثنائية » في العمل فاختارت الحكومة البريطانية مستر رومين مراقبا انجليزيا واختارت الحكومة الفرنسية البارون دي مالاريت مراقبا فرنسيا فعاني هذان المراقبان الصعاب لانهما لم يجدا حسابا منظم ولا قوانين ولا لوائح تضبط الإيراد أو الدخل بل لم يجدا أوامر مكتوبة مع أن هذه الاوامر كانت تنفذ بالكرباج فكتب اثنان من أعضاء « لجنة التحقيق » التي عينت بعد ذلك بسنة والتي سيأتي ذكرها يصفان هذه الحالة قائلا في تقرير قدماه الى تلك اللجنة وقدمته اللجنة الى الدول^(١) : « كل ما كان هناك من النظام هو أن شيخ البلد ينقذ

(١) هذا التقرير كتبه « م . ي . بيرنج » و « ا . دي كزيمر » وهو منشور في القسم الخاص « بمسألة مصر » من مجموعة « المستندات السياسية التي اصدرتها » الحكومة الفرنسية في سنة ١٨٨٠

الاورام التي تصدر اليه من المدير . والمدير ينفذ ما يصدر اليه من المفتش العام .
والمفتش يتلقى الامر من السلطة العليا (اى من الخديو) . وهذا الامر هو القانون الذي
يجب أن ينفذه موظفو الحكومة ولو كان شفوياً دون أن يباح لاحد من الممولين أن
يناقش في وجوده أو في مؤداه » . وبهذا كانت تدار الآلة الحكومية في عهد اسماعيل
وخاصة في ايامه الاخيرة حينما اختلط الحابل بالنابل ولم يكن لاسماعيل هم الا ابتداع
انواع جديدة من الضرائب والمغارم كل يوم للاستيلاء على الاموال والمحصولات

واهتم المراقبان بان يدفعوا الاقساط (او الكوبونات) في مواعيدها ليثبتا بذلك
كفاءتهما وكفاءة النظام الذي يمثلانه فحبسا عن اسماعيل ونسائه وقصوره ومطابخه
وأتباعه جميع نفقات البذخ وحبسا عن طائفة من الموظفين المصريين مرتباتهم وأمر
بنسريح فريق من رجال الجيش، وبهذه الوسائل وأمثالها استطاع ان يعدد المال
اللازم لقسط يناير قبل ميعاده فتباها بذلك وقدماه لارباب الديون برهاناً على
كفاءتهما ونفع النظام الجديد . ولكن المعين أخذ ينضب في الشهور التالية فاستولي
عليهما الانزعاج وارسلوا الجباة يجبون الضرائب بالكرباج^(١) وتفتنا في بيع الامتيازات
للشركات^(٢) ومع هذا قرب الموعد الذي يدفع فيه قسط يوليو ولم يكن ليهما ما
يدفعان منه فلما رأيا ذلك وضعا ايديهما على محصولات فلاحى الاقاليم المحصنة لاداء
الدين وباعاه صفقة واحدة لشركة آل هويتورث بنصف مليون جنيه^(٣) .

وعلى اثر ذلك كتب قنصل انجلترا العام الى حكومته تقريراً قال فيه : « لقد
استطاعت مصر أن تؤدي في ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه وهذا كله
يدل على كفاية المراقبة الجديدة غير أنى أخشى ان تكون هذه النتائج لم تتم الا بما فيه
هلاك الفلاحين بحملهم على بيع محصولاتهم قبل حصادها وجباة الضرائب قبل

(١) كتاب « المسألة المصرية » لستر تيودور روثستين ص ٤٥ من الترجمة

(٢) التيمس في ٣ مارس و ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

(٣) رسالة من الاسكندرية الى التيمس في ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٧ - وكتاب

« المسألة المصرية » لستر تيودور روثستين ص ٤٦

مواعيدها . أما الموظفون الوطنيون الذين يقتضى صلاح الادارة اطراد دفع مرتباتهم فقد ذهبوا ضحية الكوبونات وأصبحوا ولهم متأخرات جسيمة »

وحينئذ روى أن السفينة لا تجرى وأن دولاب العمل في مصر وقف قائم الدائنون اسماعيل بأنه يخفي عن المراقبين بعض الابراد وهددوا بمقاضاة ناظر المالية أمام المحكمة المختطة وأخيراً طلبوا تعيين لجنة للتحقيق . فحاول اسماعيل أن يهزم أذنيه فازدادوا ضجيجاً ولوحوا له باسم الامير حليم مطالباً بعرض مصر . وكانت نفسية اسماعيل قد الفت الاذعان فاذعن في هذه المرة أيضاً وأصدر في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ أمراً بتعيين اللجنة ، ولكنه قصر اختصاصها على موارد الدخل فاحتج الدائنون وكتب ممثلهم مستر غوشن في التيمس في ٣١ يناير يقول « سوف لا أحجم عن بذل ما أوتيت من جهد ونفوذ للقضاء على ما تحاوله الحكومة المصرية من حصر دائرة التحقيق » . فاراد اسماعيل أن يحتفي في سلطان تركيا قائلاً انه « السلطة الوحيدة التي يخضع لها » ^(١) فلم تقبل إنجلترا وفرنسا فاضطر ان يصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ أمراً بحد اختصاص اللجنة الى الدخل والخرج وجميع الشؤون المالية .

وألفت اللجنة من فردينان دلسبس منشى ، قناة السويس رئيساً ورفرز ولسن وكيلاً ودي بلنير وبار افلى وييرنج ودى كرىم ورياض باشا أعضاء . ولكن دلسبس كان كثير الغياب في باريس فكان رفرز ولسن الرئيس الفعلي

وأخذت هذه اللجنة في عملها فانضح في الحال أن السير فرز ولسن لا يرضى عن هذا العمل الا اذا انتهى الى نتيجة معينة هي أن تتولى هيئة أجنبية ، أو بعبارة أخرى انجليزية ، ادارة الامور في مصر . وكتب قنصل فرنسا العام اذ ذاك البارون دى ميشل الى حكومته تقريراً أظهر فيه قلقه من هذه الخطوة وأشار الى أن هناك أشاعة « بأن السير رفرز ولسن سيكون . وزيراً لاسماعيل فكأنه يهيئ السبيل لتحقيق هذه الاشاعة » ^(٢) . وأتمت اللجنة تقريرها النهائي وقدمته الى اسماعيل في ١٣ أغسطس

(١) الحالة الدولية لمصر والسودان ص ٧٨

(٢) دى فريسنية ص ١٦٦ و ١٦٧

سنة ١٨٧٨ وكان السير رفرز ولسن هو الذى انفرد تقريبا بكتابته (١) وفيه أنهم اسماعيل بانه مسئول عن عجز في الإيرادات قدره عشرة ملايين جنيه وطلب منه في مقابل ذلك أن ينزل عن أطيانه للدائنين . فتردد اسماعيل في قبول هذه النتيجة ولكنه بعد أن ذل حتى صار أسيراً في أيدي انجلترا وفرنسا لم يسعه إلا أن يصدر في ٢٤ اغسطس امراً بالموافقة على ما في التقرير وتنفيذه

وقابله اذ ذاك السير رفرز ولسن وقال له ان الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها أن يصلح ماليته وأن يسترد الثقة به هي أن يدخل تعديلاً جوهرياً على طريقة الحكم . فرد عليه اسماعيل بالكلمة التي اشتهرت عنه وهي قوله : « ان بلادي ليست الان في أفريقيا . اننا الآن جزء من أوروبا فمن الطبيعي ان نترك تيه الماضي وان تتبع نظاماً مطابقاً لحالتنا الاجتماعية » (٢) . وكان هذا التعديل الذي طلبه منه السير رفرز ولسن ان ينزل عن سلطة الحكم لمجلس نظاره كي يكون هذا المجلس مسئولاً عن أعمال الحكومة . وكانت هذه هي الوسيلة التي رى السير رفرز ولسن أن يدخل بها الوزارة . وفعلاً أصدر اسماعيل أمراً الى نوبار باشا في ٢٨ اغسطس قال فيه انه يريد من الآن فصاعداً ان يحكم « مع مجلس نظاره وبواسطته » . (٣) ودارت مفاوضات طويلة بينه وبين انجلترا وفرنسا بشأن تأليف هذا المجلس كانت تتيحها أن أصدر أمراً في ١٤ اكتوبر بتعيين السير رفرز ولسن ناظراً للمالية ومسئولاً بـلنير ناظراً للاشغال . ولذلك لعبت هذه النظارة التي كان نوبار باشا يتولى رئيسها بالنظارة الاوربية

وهكذا صار ناظران اوربيان احدهما اختارته الحكومة الانجليزية والثاني اختارته الحكومة الفرنسية هما اللذان يحكمان مصر . اما اسماعيل ، اسماعيل العظيم

(١) دى فريسينيه ص ١٦٩

(٢) الحالة الدولية لمصر والسودان ص ٧٩ وهذا هو النص بالفرنسية :

Mon pays n'est plus en Afrique ; nous faisons partie de l'Europe actuellement. Il est donc naturel que nous abandonnions des errements anciens pour adopter un système conforme à notre état social.

(٣) هذا الامر هو الاساس الذي اعتبر دستوراً لمجلس الوزراء من ذلك الوقت

الى أن نفذ الدستور المصري في سنة ١٩٢٤

المستبد الفخور قد نحي الى زاوية من زوايا الالهال . وليس اسماعيل وسلطته
هما اللذان يعينانا في هذا وانما استقلال الحكومة المصرية هو الذى يعيننا وهو الذى
هدم الى آخر حجر منه بتأليف هذه النظارة

زهب مقسم

وللتنافس بين الدول حين تأليف هذه النظارة الاوربية قصة طريفة هي انه لما
قبل اسماعيل أن ينزل عن سلطة الحكم لمجلس نظاره كان من المتفق عليه بينه وبين
الحكومة البريطانية أن يعين السير رفرز ولسن ناظراً للمالية وأن يستغنى بذلك عن
المراقبين الانجليزي والفرنسي فلما علمت الحكومة الفرنسية بهذا حاجت وطلبت أن
تعطى نظارة فدارت المفاوضات في ذلك بين لندن وباريس الى أن تم الاتفاق بينهما
على ان تأخذ فرنسا نظارة الاشغال . وهذا هو السبب في ان الناظرين الاوربيين
لم يعينوا الا في ١٤ أكتوبر مسم ان الامر صدر لتوبار باشا بتأليف نظارته في
٢٨ اغسطس

ولما علمت ايطاليا والنمسا بان انجلترا وفرنسا اقتسما الغنيمة على هذا المنوال
تقدمت كل واحدة منهما تطلب لنفسها نظارة فطلبت ايطاليا نظارة الحاقانية وطلبت
النمسا نظارة المعارف (١) فاسترضيتا بان عين ايطالى مراقبا عاما للحسابات ونموى
مساعدنا لناظر المالية

اذن كان اعتماد الدول ان الحكومة المصرية لم تفقد استقلالها فقط
بل فقدت وجودها أيضاً وصارت تركتها نهبا مقسما يفوز بالغنيمة الكبرى
منه ذوالقوة الجسور

مؤامرة الضباط

وكان اول ما فعلته النظارة الاوربية أن رهن السير رفرز ولسن الاطيان التي نزل
عنها اسماعيل وأسرته (وهي ٧٢٩ر٢٥٠ فدانا) ليت روآشيلد وعقود قرضاً بمبلغ
٥٠٠ر٨٥٠٠ جنيه، وهو الذى كان يسمى قرض الدومين ، فدفعت منه بعض الاقساط

(١) التيمس في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ - وكتاب « المسألة المصرية »
لتيودور روستين ص ٦٥ من الترجمة

للدائنين وكان من المتفق عليه أن تدفع منه المرتبات المتأخرة الموظفين فلم تدفع ثم لم
تبتدى سنة ١٨٧٩ حتى كان قد ذاب كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس وصار هم الوزارة
أن تجبي الاموال لتدفعها للدائنين بحيث رأى كل ذى عينين أنها إنما تحكم مصر لمصلحتهم
لا لمصلحة المصريين . واشتد الكرب بالناس من جراء هذا النوع من الحكم حتي
اعترف به مكاتب التيمس في الاسكندرية فكتب في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩ يقول :
« لست مبالغا اذا قلت ان في القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل منهم قرية
من القرى جاءوا بمعروضاتهم يسألون فيها تخفيف الضرائب وكل منهم يعلن أنه
لا يمكن بقاءها على ما هي عليه . انهم جموع محتشدة امام أبواب النظارات يتعرضون
النظار في غدوم ورواحهم ومعروضاتهم تملأ أقلام المصالح » . وبعد ذلك بشهر
ونصف شهر أي في ٣١ مارس كتب هذا المراسل نفسه يقول : « يؤكد أهل الدلتا أن
الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبي بها الضرائب
فيما مضى . قد يعجب الناس من وقوع ذلك بازاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون
على قوارع الطرق وأن أراضى شاسعة تركت بوراً لتقل الاعباء المالية المفروضة عليها وأن
الفلاحين باعوا اموالهم وأن النساء يعن حليهن وأن أقلام الرهون خاصة بالمرأين يحملون
وثائقهم وأن المحاكم لا عمل لها سوى النظر في قضايا غلق الرهون اجابة لطلاب هؤلاء
المرأين »

وبينما الحال كذلك والناس يضجون بالشكوي في كل مكان جاء قسطنطين
وليس في الخزينة ما يكفي لدفعه فأمرت الوزارة بتسريح ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش
ودفعت القسط مما اقتصدته من مرتباتهم . وكانت لهؤلاء الضباط مرتبات متأخرة
منذ ثمانية عشر شهراً فلما فصلوا بغير أن تدفع لهم متأخراتهم هاجوا وماجوا . وكان
السنخبط قد ملأ النفوس استعداداً للثورة فلم يترددوا في أن يكونوا أول من يضرم
نارها وأخذوا بنوبار باشا والسري ريفر ولسن وهما خارجان من ديوانيهما يوم ١٨
فبراير سنة ١٨٧٩ فهاجموها ولكوها وشدوا شارييهما^(١) وسجنوها في نظارة

المالية^(١). وعلم بالخبر اسماعيل فركب الى نظارة المالية محاطا بحرسه وأمر الضباط
بالانصراف فلم ينصرفوا فأمر قائد حرسه باطلاق الرصاص فاطلقه في الهواء ففرق
المجتمعون واستطاع اسماعيل بذلك أن يخرج نوبار ورفيقه من سجنهما^(٢)
وعلى أثر ذلك أعلن اسماعيل أنه لا يكون مسئولاً عن الامن العام اذا لم يستقل
نوبار فاستقال . وكان اسماعيل تواقا الى أن يسترد ولو بعض ما كان له من السلطة

(١) رواية عراقى المنشورة فى ص ٣٤٦ من هذا الكتاب تقول ان الضباط
هاجموا نوبار باشا واهانوه وحده . أما رواية مسيو جول كوشرى (ص ٨٠) فتقول
انهم هاجموا نوبار باشا والسير ريفرز ولسن واهانوها وسجنوها . وكذلك رواية
مستر تيودور روستين (ص ٦٨ من الترجمة) . وهذه الرواية الاخيرة هى الصحيحة
لأنها تطابق ما نشر فى « الوقائع المصرية » اذ ذاك . وقد نشر فى « الوقائع »
أيضا أن الحكومة اعتذرت بعد ذلك اعتذاراً رسمياً للسير ريفرز ولسن عن الاهانة
التي لحقت به

(٢) اشتد الغيظ بالسير ريفرز ولسن بعد هذا الحادث فاتهم اسماعيل بأنه هو الذى
دبره ليتخلص من النظارة الاوربية وسرى هذا الاتهام الى كثير من الناس ومنهم
مستر بلنت فى كتابه هذا . ولكن يحسن أن ننقل هنا ملاحظة كتبها فى ذلك مستر
تيودور روستين وهي :

« يذكر مستر بلنت تأييدا لرواية السير ريفرز ولسن شهادتى عراقى باشا والشيخ
محمد عبده . ولكن عراقى كما يقول هو نفسه كان وقت حدوث الفتنة غائبا فى الاقاليم .
وكل ما يقوله الشيخ محمد عبده مجرد تصديق لقول عراقى . ويفلب على الظن أن
كلا الرجلين انما كان يردد الاشاعات التي ترددت فيما بعد وصدةها فى غير تمحيص
بنفسا منه لاسماعيل . أما اللورد كرومر الذى لا يمكن أن يتم بشدة الاقتصاد فى
الطعن على اسماعيل فانه يعترف « بان كل ما يقال من ان اسماعيل كان على علم بالفتنة
ليس الا من قبيل الخدس والتخمين » . وغاية ما يستطيع اللورد أن يرمى به اسماعيل
هو اشتراكه الاذنى فى الفتنة »

تلك هى ملاحظة مستر تيودور روستين ونضيف نحن اليها أن مستر فيفيان
الذى كان قنصلا عاما لانيجلترا فى ذلك الوقت كتب تقريرا للحكومة برأ فيه اسماعيل
من هذه التهمة وقال ان الفتنة كانت نتيجة استياء عام أضيف اليه استياء الضباط

وكان يرى في تدمير الشعب من النظارة الاوربية فرصة صالحة لهذا الغرض فلم يعين خلفا لنوبار وتولى هو رئاسة مجلس النظار . ولكنه لم يكد يفعل حتى أبلغته انجلترا وفرنسا أن توليه رئاسة النظارة مخالف للامر الصادر منه في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ والذي نزل به عن السلطة للنظار . وأبلغه مستر فيفيان قنصل انجلترا العام أن الحكومة البريطانية تعتبر استقالة نوبار باشا عملا شخصيا وأنها لذلك لا تقبل أن يترتب عليها تغيير في سبر الامور . وبعد مفاوضات لم تدم أكثر من أيام اضطر اسماعيل أن يعلن يوم ٩ مارس ان الاتفاق تم على ما يأتي :

أولا — لا يحضر الحذب مداولات مجلس النظار في أي حال من الاحوال
ثانياً — يتولى الامير توفيق باشا رئاسة المجلس

ثالثاً — للعضوين الاوربيين اللذين في النظارة حق المعارضة المطلقة : —

« Veto absolu » — في كل مالا يوافقان عليه . وكل أمر يعارضان فيه لا ينفذ .
ولكن لكي تكون معارضتهما صحيحة يجب أن تصدر منهما معا^(١)
وهناك شرط رابع يضيفه مسيو جول كوشيري وهو أن يستشير اسماعيل حكومتي
انجلترا وفرنسا في اختيار نظاره الجدد^(٢)

وهكذا جرب اسماعيل فعرف أنه اذ شد وثاق البلاد بالديون شدد بهذه الديون نفسها وثاق نفسه، وأنه اذ عاجل أن يخفف ضغط هذا الوثاق به بالفشل وازداد وثاقه شدة على شدة . وهكذا أيضاً رأى المصريون رأي العين أن حكومتهم لم تبق لهم وأن استقلالهم الذاتي الذي اشتروه بدعائهم في حروب عديدة والذي سجلته فرمانات وأيديته المعاهدات الدولية في سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١ أصارته ديون اسماعيل جبراً علي ورق
وثبة من اسماعيل لاسترداد سلطته

وكان المصريون ينظرون الى هذه الحال متألمين ، وكانت الشدائد التي قاسوها طول حكم اسماعيل قد ملأت صدورهم مرارة ، وكان المتألمون قد عرفوا من المثل

(١) فرى فريسينيه ص ١٧٣

(٢) الحالة الدولية لمصر والسودان ص ٨١

الذي ضربه لهم الضباط في مهاجمتهم نوبار باشا والسير ولسن أن الألم لا يفيد ما لم يصبح عمل وانه ان أراد الشعب أن يسترد استقلاله الذاتي وأن يضع حداً لاستغلاله لمصلحة اسماعيل تارة ولمصلحة الدائنين الاجانب تارة أخرى فعليه أن يعمل لهذه الغاية . وذلك ما صمم عليه أعيان المصريين فأخذوا يعقدون الاجتماعات يوحدون بها الكلمة ويرسمون الخطة حتى اذا تم لهم ذلك كتبوا العرائض وجعلوا يرسلونها تارة الى النظارة وتارة الى اسماعيل يطلبون فيها أن تكون الحكومة وطنية وأن تكون للأمة رقابة عليها ^(١)

ولا جدال في أن اسماعيل نظر الى هذه الحركة بعين الرضى لأنه كان يرى فيها وسيلة للخلاص من نير السلطة الاجنبية على العموم والنظارة الاوربية على الخصوص، ولكن لا جدال أيضاً في أنها كانت ضده كما كانت ضد النفوذ الاجنبي، وقد رأينا في ما تقدم أنه كان من بعض اعراضها التفكير في قتله وسرى في ما يلي أنه لما أراد أن يخضعها لاهوائه بعد أن تخلص بها من النظارة الاوربية أبت ووقفت في وجهه تطلب أن تكون رقابتها على سلطته فعلية ^(٢)

وأجاب السير ريفرز ولسن على هذه الحركة بان أعلن بصفته ناظراً للمالية تأجيل « كويون » ابريل شهراً فكان هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة المصرية وكان من الضروري أن تتبعه قيود جديدة وأعباء مالية جديدة . وكان السير ريفرز ولسن يظن أنه بذلك يضرب اسماعيل والحركة الوطنية ضربة تحمد أنفاسهما فلم يصحح حسابه وازداد بالعكس هياج الافكار وكتب الاعيان مذكرة وقعها منهم سبعون من العلماء فيهم شيخ الاسلام وبطربرك الاقباط وحاخام اليهود وستون من الباشوات وستون من البكوات وأربعون من الاعيان وعدد عظيم من ضباط الجيش طلبوا فيها عزل

(١) التيمس في ٣١ مارس سنة ١٨٧٩ — وكتاب تيودور رونسطين ص ٨٤ من الترجمة

(٢) يذهب كثير من المؤرخين الاوريين الى أن اسماعيل هو الذي خلق هذه الحركة وأن المصريين كانوا فيها آلات مستخرة في يده ولكن الحوادث أثبتت فساد هذا الزعم

السير ريفرز ولسن وتأليف وزارة وطنية وإيجاد مجلس نواب تكون له سلطة المراقبة على أعمال الحكومة وتكون الوزارة مسئولة أمامه (١).

وفي مساء ٧ أبريل استدعى اسماعيل قناصل الدول وطلب منهم أن يبلغوا حكوماتهم أنه لم يبق في وسعهم أمام هياج الرأي العام في مصر إلا أن يحكم بنظارة وطنية مسئولة أمام مجلس نواب وأن ابنه توفيق باشا استقال وأن شريف باشا عين خلفاً له في رئاسة مجلس النظار . وقدم القناصل في الوقت نفسه مشروعا مالياً جديداً بتسديد الديون في ٦٥ عاماً وتخفيض الفائدة الى ٥ في المئة وتخصيص ٤ ملايين جنيه من دخل الحكومة للشؤون الادارية . وأعلن أن المراقبة الثنائية التي كانت قائمة قبل تأليف الوزارة الاوربية تعود الى ما كانت عليه

ولما علم الوزيران الاوريان بذلك احتجا على اسماعيل وأهماه بأنه هو الذي دبر هذه الحركة ليتخلص من تعهداته . ثم استقالت لجنة التحقيق بعد ثلاثة أيام قبل اسماعيل استقالتها في ١٣ أبريل وأصدر في ٢٢ أبريل امراً عالياً بتنفيذ المشروع الذي قدمه للقناصل

عزل اسماعيل

هنا أخذت الحوادث تجري سرا فاعلم اسماعيل أنه اذا ألقى بالبلاد في هابوة الديون ألقى بنفسه في أيدي الاجانب وأنه اذا أضاع استقلال حكومته بالمراقبة الثنائية ثم بالنظارة الاوربية أضاع عرشه وأضاع نفسه ، وتلك هي دائماً عاقبة من لا يكثرث للعواقب

تألفت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا كما تقدم وأعلن اسماعيل في الامر الذي أصدره بتشكيلها أنه يريد لها مسئولة أمام النواب ثم أراد أن يرد نظام المراقبة الثنائية الى ما كان عليه فطلب من السير افلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الانجليزي في صندوق الدين ومن زميله العضو الفرنسي أن يتوليا المراقبة فرفضا وأضرب جميع

(١) جريدة الوطن عدد ٧٤ في ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩ — التيمس في ١٩

أبريل سنة ١٨٧٩

الموظفين الاوربيين عن العمل^(١) في مصالح الحكومة . وأراد شريف باشا أن يدفع كرون مايو باعتبار الفائدة ٥ في المائة فرفض صندوق الدين أن يتسلم شيئاً . وأرسل وزير فرنسا ماسيو وادنجتون الى قنصل فرنسا العام في القاهرة يطلب منه أن يبلغ اسماعيل أنه يعتبر عمله « نقصاً متعمداً في الرعاية الواجبة لفرنسا وانجلترا » ثم أرسل في ٢٥ ابريل تلغرافاً آخر كان فيه أوضح منه في تلغرافه الاول فقال^(٢) : « اذا استمر الحديو علي الامتناع عن الرضى بمعاونة الناظرين الاوربيين لحكومته لا يبقى أمام فرنسا وانجلترا الا أن تحتفظا بحريتهما التامة في تقدير الحالة وفي العمل لحماية مصالح رعاياهما ثم في البحث عن أفضل الوسائل التي تضمن لمصر حكومة صالحة » . وكان هذا تهديداً صريحاً ولكن اسماعيل كان قد يحمل من ذل الاذعان ما لم يبق معه مزيد وكان في وقت ثورة ثارتها نفسه على هذا الذل فاجاب في ٤ مايو^(٣) : « بان الحالة التي صار اليها الرأي العام المصري لا تسمح بعودة الناظرين الاوربيين الى النظارة » وحينئذ تفاوضت فرنسا وانجلترا في ما تفعلاه وطلبتا من الدول الاخرى أن تؤازرها فيما هما عازمتان عليه . وكان رأى بسمرك هو الذي يهمهما أكثر من غيره فسى السير ريفرز ولسن حتى حصل عليه وأرسلت المانيا والنمسا في ١٨ مايو تحتجبان علي الامر الذي أصدره اسماعيل في ٢٢ ابريل خاصاً بتسوية الديون وتخفيض فائدته ثم تلتهما روسيا وايطاليا . وبعد ذلك أي في ١١ يونيو تقدمت انجلترا وفرنسا للعمل فارسلتا احتجاجاً قالتا فيه انهما « لا تعترفان لامر ٢٢ ابريل باية قيمة قانونية » . واذ ذاك شعر اسماعيل بان العاصفة تجملت وسهب فآخذ الرعب وحاول أن يثقيها بان كتب شريف باشا في ١٥ يونيو^(٤) الى الدول يبلغها على محمل أن الامر ألقي ، ولكن العاصفة كانت أقوى من أن يردّها هذا العلاج ، وغضب انجلترا وفرنسا مما كانت تعتبرانه ثورة عليهما من اسماعيل كلف أشد من أن يسكنه هذا الاذعان المتأخر ، فأرسلت الحكومة الفرنسية الى قنصلها العام في القاهرة

(١) كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر - الجزء الاول ص ٣٠١

(٢) دي فريسينيه ص ٥٧١ الحالة الدولية لمصر والسودان ص ٨٢

(٣) دي فريسينيه ص ١٧٦

(٤) تلغراف من روتر نشر في التيمس في ١٦ يونيو سنة ١٨٧٩

يوم ١٨ يونيو تلغرافاً قالت فيه ^(١) : « اننا متفقون اليوم مع الحكومة البريطانية على أن ننصح للخديو بأن ينزل عن عرشه وأن يغادر مصر . فان أطاع هذا النصح فسنعمل معاً لترتيب معاش له وللقاء وراثه العرش لابنه توفيق » . وأرسلت يوم ٢٠ تلغرافاً آخر قالت فيه ^(٢) : « اذا رفض الخديو أن يصغى لنصحننا فلن نتردد في الالتجاء الى الدولة صاحبة السيادة على مصر لنطلب من السلطان عزل هذا الامير الذى أنكر واجباته انكاراً خطيراً وتعيين خلف له » . وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية الى قنصلها العام فى القاهرة مثل هذه الاوامر . فتردد اسماعيل أياماً وعلم الباب العالي أن إنجلترا وفرنسا لاجتئنا اليه لتطلبنا منه عزله وأنه سوف لا يرفض طلبهما ففضل ان يسبقهما اليه ليظهر بمظهر صاحب السلطة ^(٣) فأرسل فى ٢٥ يونيو وقبل ان تطلب الدولتان منه شيئاً تلغرافاً الى اسماعيل بعزله وأرسل فى ٢٦ يونيو تلغرافاً الى توفيق بتوليته مكان أبيه ^(٤) . وفى ٣٠ يونيو ودع اسماعيل ابنه باكياً وهو يقول له : « كن أسعد حالاً من أباك » ^(٥)

وعاش اسماعيل بقية حياته فى إيطاليا ثم فى الاستانة الى أن توفى فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥ فنقلت جثته الى مصر فوصلت الى قصر رأس التين مساء يوم ١١ مارس . وفى هذا المساء نفسه كانت فرقة أوربية تمثل فى مسرح الأوبرا بالقاهرة ، أى فى المسرح الذى بناه أيام مجده وملذاته ليسر به ملوك أوروبا وملكانها وهو يستقبلهم فى عاصمة ملكه ، كانت فرقة تمثل نفس الرواية التى أوصى بها فوضعت ومثلت خصيصاً فى نفس المسرح : لاولئك الملوك والملكات : أريدرواية « عابدة » . فىالها كانت سخيرة للقسر جاءتة على يد الاوربيين الذين أعطاهم كل مافى مصر من مال وحكومة لا على يد المصريين الذين أشقاهم وأشقى معهم مصر الى زمان طويل

(١) دي فريسينية ص ١٧٨

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) يقول هنا مستر تيودور روثستين أن اسماعيل نزل عن العرش بمحض من أعيان مصر ولكن هذا غير صحيح

(٥) كتاب مصر للمصريين جزء ٤ ص ٩

الحياة النيابية في مصر

ليس من قصدى كما قلت أن أكتب تاريخاً وانما كل قصدى ان أهد لكتاب مستر بلنت بنظرة سريعة يستعين بها القارى. على استحضار الحوادث التى تناولها هذا الكتاب أثناء تلاتوته . وهذه الحوادث سلسلة واحدة عقدت حلقاتها الاولى فى عهد اسماعيل وحلقاتها الثانية فى عهد ابنه توفيق ، وقد مررنا بالحلقات الاولى فرأينا فيها اسماعيل يتسلم زمام مصر فى سنة ١٨٦٣ وليس عليها من الديون الا ثلاثة ملايين وحكومتها مستقلة لا سيطرة عليها لغير الوالى ولا يد فيها لغير أهلها فما أخرج عنها فى سنة ١٨٧٩ حتى كان دينها قريباً من ٩٩ مليوناً وكانت السيطرة على حكومتها لالانجلترا وفرنسا من دون خديويها وكانت اليد العاملة فيها للاوربيين من دون المصريين. والآن نصل الى الحلقات الثانية حلقات الحوادث فى سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢ وفيها ومن أجلها وضع هذا الكتاب فلنترك مستر بلنت يتكلم ليقول لنا ما عرفه وما جرى على يديه منها

ولكننا وقد رأينا أنه كان للحياة النيابية فى آخر أيام اسماعيل شأن مذكور نرى أن نلم هنا بطرف منها ثم بطرف آخر منها فى عهد توفيق ليعرف من لم يعرف أن لهذه الحياة عروفا ذاهبة الى الاعماق فى أرض مصر وأن المصريين الذين نادوا بسلطة الامة فى سنة ١٨٧٩ ، ثم فى سنة ١٨٨٢ ، لا يمكن ان ينصرفوا عنها فى سنة ١٩٢٨

من نابليون الى اسماعيل

يمكن أن يقال ان التواة الاولى للحياة النيابية فى تاريخ مصر الحديث كانت هى التى وضعها نابليون بونابرت فى يوم الخميس ٢٧ يولييه سنة ١٧٩٨ اذ طلب من العلماء والاعيان ورؤساء الفرق أن ينتخبوا من بينهم عشرة يتألف منهم « ديوان للنظر فى الامور الداخلية والفصل فى الدعاوى » فوقع اختيارهم على عشرة كان منهم الشيخ عبد الرحمن الشرقاوي والشيخ خليل البكرى والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ محمد المهدي .

كان هذا الديوان ظاهرة أولى ضئيلة من ظواهر سلطة الأمة ثم جاءت الظاهرة الثانية قوية يوم كره المصريون واليهيم خورشيد باشا وسموا مظالمه فسار علماءهم ومشايخهم ورؤساء جنودهم الى محمد علي، وكان ذلك في ٦ مايو سنة ١٨٠٥، وقالوا له لا نريد هذا الباشا حاكما علينا . فقال ومن يريدون اذن . قالوا لا نرضى إلا بك . لما نتوسمك فيك من حب العدل والخير . قيل فتمنع محمد علي ثم رضى فاحضروا له كركا وعليه قفطان وقام اليه السيد عمر والشيخ الشرقاوى فالبساه ثم بعثوا الى خورشيد باشا بذلك فقال انى مولى من قبل السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ولا أنزل من القلعة الا بأمر من السلطنة . فحاصروه فى القاعة وكتبوا الى الباب العالى يطلبون تنصيب محمد على وما زالوا حتى صدر فرمان بذلك ووصل الى القاهرة يوم ٩ يولية سنة ١٨٠٥ وبعد أن استتب الامر لمحمد على وشرع ينظم حكومته أنشأ مجلسا كان يسمى «مجلس المشورة» فما كان يقر أمراً إلا بعد عرضه عليه . وها هو ذا ما نشرته فى ذلك «الوقائع المصرية» فى عددها رقم ٤٩ الصادر فى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٨ :

« بيان كيفية ترتيب المجلس »

« ان حضرة افندينا ولى النعم الا كرم منبع الشفقة والمراحم ما برح متفكرا فى عمار الملك والملة وفى راحة أهالى الامصار والبلاد ورقاهية الرعايا والعباد ولا يزال يتصور تحصيل أسباب الامور الخيرية ساعيا ومجتهدا فى استخراج أسبابها من القوة الى الفعل ولاجل ذلك أوصى حضرة افندينا ابراهيم باشا ولى النعم قبل أن أرسله من الاسكندرية الى مصر بان يجمع مأمورى الاقاليم المصرية العظام ومشايخ البلاد الكرام وينعقد مجلس المشورة كل يوم وييدي كل منهم ما فى باله ويقولون مرادهم من غير تعصب وغناد أي لا يمارون بما يرون بل يقولون على وجه الحق والانصاف اينتج منها القضية الخيرية فيحصل رضاه السنى . وأمر ايضا بان يجتمع فى ذلك المجلس اشراف العلماء المصرية لكي لا يبدو انحراف عن تلك الأصول المستحسنة التى يراد تأسيسها على جادة الشريعة المطهرة فاجتهد سعادة المشار اليه بتحصيل رضا سعادته بما كان مفضورا عليه من حسن المسمى والاجتهاد حيث جمع المذكورين كلهم الى قصره بعد مضى يومين من وقت تشريفه مصر وأوضح لهم ماسمع من أيه الأكرم من الوصايا والنصائح فلذلك انعقد المجلس فى القصر العالى فى اليوم الثالث من شهر ربيع الاول بعد العصر وسئل كل منهم عما لاح فى ضميرهم وتقرر ان يضبط الوقائع مال ما جرى ويجرى فى ذلك المجلس »

وبقيت الحياة النيابية واقفة عند حد هذا المجلس الى أن تولى اسماعيل فأنشأ في آخر سنة ١٨٦٦ «مجلس شورى النواب» ووضع له «لائحة أساسية» و«نظامنامه» عرفتا بلائحة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (١)

(١) هذه «اللائحة» تشتمل كما قلنا على قانونين أحدهما «اللائحة الأساسية» والثاني قانون المجلس وكان يسمى «النظامنامه» ونحن نورد هنا بنصهما :

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

(١) تأسيس هذا المجلس مبنى على انداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة المحديوية

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره ٢٥ سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال وأن يكون من الاشخاص المعلومين عند الحكومة بأنه من الاهالى التابعين لها ومن أولاد الوطن

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص الذين جرم على أموالهم وأملأهم باحكام الافلاس وتعلقت بهم حقوق للغير الا اذا أعيدت تلك الحقوق التي حرموا منها وايضا الفقراء والمحتاجون والاشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة والاشخاص الذين صار مجازاتهم باللبان والطرء بحكم

(٤) ان الاشخاص الذين انتخبون النواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملأهم باحكام الافلاس وتعلقت بهم حقوق للغير الا اذا أعيدت تلك الحقوق اليهم وأن لا يكون سبق مجازاتهم باللبان والطرء بحكم وأن لا يكونوا من الاشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح

(٥) المستخدمون في الخدمات الميرية والمستخدمون في الجهات الخارجة عن الميري سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفقوا من المستخدمين بلاجنحة حسب الايجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة

فتح هذا المجلس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ والتي فيه اسماعيل خطاب الافتتاح فطلب من النواب أن يساعدوا الحكومة على تنفيذ الاشغال العمومية وتحديد مواعيد سنوية لجباية الاموال وغير ذلك مما تريد الحكومة أن تستشيرهم فيه . وكان

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا لزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط

(٧) حيث ان كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالي فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالي ذلك البلد والتائبون عنهم لا انتخاب المصوب المطلوب انتخابه من القسم وإذا كان اولئك المشايخ حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة فهو لاء المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل أحد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدماوى وقاضي المديرية فينظر اذا كانت أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائبا عن القسم وان تساوت الآراء في انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والذي تصيبه القرعة يصير نائبا عن القسم وفي كلا الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة باختامهم بما استقر عليه الحال في انتخاب اولئك النواب واما الانتخاب في مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو اکثرية آراء وجوه واعيان تلك المدن

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء في كل ثلاث سنين حسبما هو موضح بالبند السابع والثامن

(١٠) اعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصا

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من اعضائه أكثر من الثلث وإن كان أحد اعضاءه له عذر ضروري فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر فان قبل عذره بالمجلس فيها والا فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن أحد الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه

اختصاص هذا المجلس ، كما يرى في المادة الاولى من لائحته الاساسية ، مقتصر على المداولة في « التصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس » ونتيجة المداولة في هذه « التصورات » نعرض على الحديو دون أن يكون مقيداً بشيء منها . وهذا معناه أولاً أن اختصاص المجلس بالنظر في مسألة من المسائل كان متروكاً للحكومة

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من اعضاء المجلس حين اجتماعهم ، معرفة قزمسيون فان وجد مستكمل الشروط المعتبرة المحررة في البنود السابقة يقبل والا فتلقى نيابته وينتخب غيره من قسمه وجهته

(١٤) بعد ما يصير تحقيق احوال النواب المنتخبين بالقومسيون ويوجدون حائزين الاوصاف المذكورة في البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه ايضا الى الاعتاب الحديوية ليعطى كل واحد منهم بيورلدى يتضمن كونه منتخبا في ظرف ثلاث سنين في شوري النواب

(١٥) حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس المائة لهذا له حدود ونظامنامة فبالطبع حدود ونظامنامة هذا المجلس ستعطي له

(١٦) ان عقد المجلس سيكون في هذا العام من ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبه واما في السنين الاتية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ امشير

(١٧) لولى الامر جمع المجلس او تاخيره او تحديد مدته او تبديل اعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسبما هو موضح بهذه اللائحة

(١٨) لا يجوز قبول عرض حالات من احد ما بالمجلس

حدود ونظامنامة مجلس شوري النواب

- (١) مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر
- (٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه تصير المذاكرة فيها واعطاء الرأي عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية لما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالا قلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسبما يأتى بعده بما يتعلق

ان شأت سمحت به وان شأت منعه وثانياً أن رأيه الذي يديه في ما تعرضه
الحكومة عليه استشاري محض

وقد أذاع بعض الاوربيين عن هذا المجلس خرافة من الخرافات التي ألفوا أن
يلصقوها بالمصريين فزعم مسيو ماك كون في كتابه « مصر كما هي » — ص ١٨ —

بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذه اللائحة وبعد إعطاء
التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى ايضا كما في البند ٢١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة
وإعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

(٣) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية
(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما ان يكون بذات الحضرة الخديوية او من
يوكل لذلك بالارادة السنية وتقرأ فيه مقالة فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة
المقالة بالنطق الخديوى او من يتوكل من قراءتها متعلق بالارادة المليية وان افتتحه
الموكل فاما ان تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرأها الموكل بالافتتاح او انها
تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذى يقرأها بموجب الامر

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق في ان
يقدموا جوابا عنها في مدة يومين وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث
لا يقطع فيه بشئ عن امر من الامور المقتضى نظرها بمجلس الشورى

(٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها في مجلس الشورى
يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل
قلم اثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية بعد تسميتهم بمعرفة جميع الاعضاء

(٧) حيث تقرر في البند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في
حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية ففي حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المجوز
لهم انتخاب النواب يعينون أشخاصا من الغير جائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب
الموضح بالبند ١٣ من اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية الى مفتش العموم
عن كيفيتهم ومن طرفه يجرى تبين ذلك بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس
الشورى باسماء النواب الذين يعينون لاجل اجراء منطوق البند المشار اليه

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة
اقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضا ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة

ان شريف باشا أراد يوما ان يوضح لاعضائه النظام الذى ينبغى أن يتبعوه في جلوسهم فقال ان العادة جرت في البرلمانات الاوربية بان يجلس مؤيدو الحكومة في مقاعد اليمين ومعارضوها في مقاعد الشمال فما كان من الاعضاء جميعا الا ان انتقلوا الى مقاعد اليمين وقالوا « نحن عبيد افندينا » . وزعم كتاب اوربيون آخرون

الاعضاء ايضا وفي الاقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين حسب المدون بالبند ١٣ من اللائحة الاساسية بمعنى ان كل قلم يتفحص عن احوال المنتخبين الذين هم بقلم آخر واعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الاقلام الاخرى وبعد اعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير اعطاؤهم الى رئيس مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما في البند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب ان يعرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة او المتنازع فيها متى كان الذين صرح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح بالبند ١١ من اللائحة الاساسية

(١٠) ترتيب اشغال مجلس الشورى يكون بالنمر بحسب ما يراه رئيسه ويكون لذلك دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة بمادة بغاية الاختصار وتواريخ ورودها والنمر التى وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها وملحوظ يتاشر فيه عما يجرى فيها (١١) من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شان تصور من التصورات المعروضة للمذاكرة بمجلس شورى النواب متى طلب أن يتكلم لزم الاذن بذلك ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيّد بدفتر النوبة

(١٢) مجلس شورى النواب له ان يجبر على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس الشورى وكل رئيس قلم من الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة كل يوم صباحا بمن حضر من الاعضاء ومن لم يحضر

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبند ١١ من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى اليوم الذي يليه وهكذا في كل

ان الحديو اسماعيل ، وليس شريف باشا ، هو الذى حدثت معه هذه الحادثة .
ولكن لا ريب في أن هذه الرواية مكذوبة لأنها لا تستند الا الى دعاوى أولئك
الاجانب الذين نعرف نحن الآن مبلغ ما يدعونه علينا من الكذب ، وهم يكذبون
علينا بالرغم من معرفتهم ان اتصالنا بعالم المدنية وثيق وان كذبهم لا يكاد يظهر

يوم . حتى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس أن يؤخره الى اليوم
الذى يليه

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر الموضح عنه
بالبند ١١ من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام يوجد بعضهم مستوفيا بقدر
الثلاثين بالنسبة لاصل اعضائهم فالقلم الذى يكون بهذه الصيغة لا يصير تعطيله بل
ينظر في الاشغال المحولة عليه

(١٥) الذى يامر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شورى النواب وقلها
هو الرئيس ويقتضى في كل آخر جلسة ان يعين الرئيس من بعد السؤال من الاعضاء
ساعة افتتاح الجلسة التى تليها وترتيب الاشغال بالاوقات المقتضية وعلق الترتيب
المذكور في محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في الحال الى كاتب الديوان
الحديوى ويقتضى ان يجرى الرئيس مايلزم من طرفه بوصول الاخباريات والتبليغات
اللازمة اليه باوقاتها المقتضية

(١٦) التصورات التى تراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة
من ينوب لهذه المأمورية من طرف الحكومة

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ يصير طبعها وتوزعها على
الاقلام للنظر فيها باوقاتها فتبحث فيها وتعين الاقلام من مجموعها قومسيون مركبا
من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصندوق سرا
وبالقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويتحرر المقرر باللازم عنها

(١٨) اذا صدر رأى من واحد او جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون
المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة بالتصورات
المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها بالبند ٢٣ من
هذه اللائحة يقتضى ان يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله
الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة

حتى ينفذ فكيف بهم في سنة ١٨٦٦ والصلة بين مصر وعالم المدنية مقطوعة وقد كان للمصريين في هذا العالم أعداء طبيعيون هم المرابون والافاقيون الذين كان يسرهم أن تذاع عن الامة المصرية كل النقائص ليعاونوا اسماعيل على ضغطها بيديه فيبقى لهم الخير الذي تدره عليهم أصابعه . وسنرى في ما يلي ان هذا

من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى وانما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد بنود اللائحة من البند ٢٠ الى البند ٢٢

(١٩) كل من أورد رأيا بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٨ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم ان يتلى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على اعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بارب وعشرين ساعة على الاقل

(٢١) تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في البند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعين له في ترتيب اشغال مجلس الشورى ويقتضى افتتاح المذاكرة أولا فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة

(٢٢) من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المترتب منها التصورات المذكورة يجب أخذ الآراء أيضا بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم (٢٣) اذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر في احدى التصورات المرسله من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبث من طرفه للحكومة

(٢٤) المسائل التي يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب اشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر بالبند ٢٥ من هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية ان كل مسألة منها قبل وضعها في ديوان المداولة يؤخذ رأي مجلس الشورى عن لزوم او عدم لزوم المداولة فيها وعلى واقع ما ينتهي عليه الحال في ذلك يجرى العمل

(٢٥) الاد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي يلزم التداول فيها بمجلس الشورى بواقع

المجلس نفسه أثار في وجه الحكومة عاصفة من المعارضة ونادى ، على الرغم من ضيق اختصاصه ، بأن سلطة الامة تتمثل فيه وأن من حقه أن يخضع النظار لمراقبته ويتلخص تاريخ هذا المجلس من سنة ١٨٦٦ الى نهاية سنة ١٨٧٨ في انه كان للحكومة نعم المرشد في كثير من المشروعات الزراعية والصناعية وأعمال الري كما

ترتيب أشغاله كما في البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم ان كل مسألة منها قبل وضعها في ميدان المذاكرة يؤخذ رأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك

(٢٦) اذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من اعضاء مجلس الشورى في آن واحد لزم أعمال القرعة المقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى (٢٧) في حالة المكالمة بمجلس الشورى في مسألة لا يجوز افتتاح المكالمة في مسألة أخرى

(٢٨) في حالة المكالمة اذا يتكلم احد الاعضاء فيما هو يتكلم جار من اجله لا يتكلم غيره قبل اتمام كلامه

(٢٩) لا يجوز لاحد ان يتكلم في كل مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة ما لم تقض الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة اذا احتاج الامر الى اعطاء ايضاحات أو اعطاء جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو آخر واما في القومسيونات التي تشكل بمجلس الشورى فلكل عضو من اعضائها حق التكلم متى شاء (٣٠) لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا طلب الكلام واذن له الرئيس بذلك ولا يتكلم الا وهو في موضعه

(٣١) اذا اراد الرئيس ان يتكلم بنفسه وجب الاصغاء اليه

(٣٢) يجب ان يكون اخذ الاراء بالصندوق في الجهر وبطريق الاكثرية المطلقة

(٣٣) تفريغ صندوق الاراء يكون بمعرفة كاتب السر

(٣٤) لا تكون عملية اخذ الاراء صحيحة ممتدة الا اذا كان الحاضر بمجلس

الشورى كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٣٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الاقل وفي ضمن المذاكرات

به يجب الاصغاء للعدد الاقل وان تسمع الملاحظات الصادرة منهم

كان في كثير من الاحيان يردد صدى الشكاوى الجمة التي كان الاهالي يشكونها من فداحة الضرائب وعدم النظام في جبايتها . ثم لما كثرت ديون اسماعيل وارتبكتها الحكومة وأخذ النفوذ الاجنبى يسيطر على البلاد كان النواب أول المتذمرين ، وفيهم وفي الضباط وفي جماعة من الاعيان والعلماء وجدت حينذاك فكرة

(٣٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل واما الاكثر لم يعطوا رأيا في المادة المروضة لزم الرئيس ان يسال باقى الاعضاء عن رأيهم

(٣٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذي يؤدى وظيفة الرئاسة عليه فقط ان يسال ارباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقا الا في صورة انقسام الآراء الى طرفين متساويين وأما فيما عدا ذلك من الاحوال فلا يدخل بنفسه في رأى من جملة الآراء بمجلس الشورى وليس له أن يتدخل في مذكرات مطلقاً

(٣٨) متى صار التصديق على عمورة مادة بمجلس الشورى لزم ان تكون نسختها الاصلية مقيّدة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والاعضاء وتحرر نسخة اخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية

(٣٩) المجيء الى مجلس الشورى يوميا والذهاب منه يكون بحسب ما يراه رئيسه باستنساب المجلس

(٤٠) اعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة اللائقة وجلوهم فيه يكون بهيئة الادب

(٤١) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس شورى النواب ان يغيب بدون اذن يصدر اليه منه وتحرر له تذكرة رخصته من طرف الرئيس ولا يجوز له ان يحور تذكرة رخصة الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى ما لم تقض الضرورة الشديدة بتحرير التذكرة على وجه العجلة وبعد تحريرها على هذه الكيفية يخبر الرئيس بمجلس الشورى بذلك

(٤٢) المحاضر التي تتحرر لاثبات وقائع مجلس شورى النواب تكون مشتملة على أسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأى كل منهم بالاختصار

(٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقرأها كاتب

تأليف الحزب الوطنى ، ومن بعضهم الفت جمعيات سرية ، وعلى السنة هذه الجمعيات وهؤلاء المتدمرين جرت لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث كلمة : « مصر للصريين » . وكل هذا كان كما قلنا الى ما قبل سنة ١٨٧٩ أما فى هذه السنة فلمجلس شورى النواب شأن آخر

السرى فى أول مجلس الشورى المنعقد فى اليوم الذى يلى يومها ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر فى كل يوم

(٤٤) الاوامر التى تصدر من الحضرة الحديوية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تلى بمجلس الشورى فى الحال ويجرى العمل على مقتضاها

(٤٥) التنبيه بارجاع ما يخرج عما يابق بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده

(٤٦) اذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام فيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها ولا يجوز للرئيس ان ياذن بالكلام فيما يتعلق باسباب الرجوع الى المسألة المقتضى الكلام فيها

(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب الكلام ليمتنر ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الاصول فى غير الصورة المذكورة (٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها مرتين فى مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام فى بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الامر بالاغلبية

(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين فى مسألة واحدة ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس أن يسأل أرباب المجلس عن لزوم منعه عن الكلام فى باقى الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الامر بالاغلبية

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على أحد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم فى غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام فى بقية الجلسة

مجلس شورى النواب في سنة ١٨٧٨

انتهت سنة ١٨٧٨ ومجلس شورى النواب في عطلة فصدر أمر عال بدعوته
للاجتماع هذا نصه :
« نحن خديو مصر
بناء على ما عرض علينا من مجلس وزرائنا نأمر :

- (٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة
بالاقرار أو يعدمه علي قول أحد بمجلس الشورى
- (٥٢) اذا حصل من أحد الاعضاء أمر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم
أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس فان أصر على ذلك ولم
يرجع لزم الرئيس ان يامر بقيد التنبيه عليه في ضمن المحضر الذي يتحرر بما يقع
في مجلس الشورى في ذلك اليوم وفي صورة ما اذا أصر على عدم الرجوع عن الامر
المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس ان يحكم من غير
مذكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضي ان تزيد على خمسة ايام
فقط ولا باس ان يامر أيضا باعلان صورة المذكور بالجهة التي يكون انتخاب النائب
المحكوم عليه بذلك من طرفها
- (٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لاتعمل دعوى على
احد من اعضائه بوجه من الوجوه الا ان كان لا سمح الله حصل من احد منهم
مادة قتل فطعنا لا يعدم من أعضاء مجلس الشورى ويتمين بدله حسبما هو مدون في
البند ١١ من اللائحة الاساسية
- (٥٤) لا يجوز لاحد من أعضاء مجلس الشورى ان يطبع وينشر المقالة التي قالها
بمجلس الشورى او المذاكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس
بذلك له فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قوميون
يتمين من القلم الذي هو من اعضائه
- (٥٥) في مدة العضوية اذا حصل من احد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً
بمجلس شورى النواب مما هو واضح بالبند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسية
يسقط حقه من العضوية ويتمين بدله كما في البند ١٣ من اللائحة الاساسية
- (٥٦) في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء

أولا بالتنام مجلس شورى النواب في يوم ٢٩ ديسمبر الجارى
ثانيا بتعيين احمد رشيد باشا رئيسا على هذا المجلس . ونكلف ناظر داخلينا
بتنفيذ امرنا هذا

تحريرا بمحروسة مصر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٨ اسماعيل
بأمر الخديو : رئيس مجلس النظار — نوبار

من أحد من الاعضاء وفي اوقات تعطيله اذا اراد احد منهم ان يستعفى لزم ان
يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين
يوما في الاقل وحينئذ تجري المسكاتية لجهته لاجل تسمية غيره كما في البند ١٣ من
اللائحة الاساسية

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم في أثناء الجلسات
المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المدد لاقامة المجلس

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تاخير عقد المجلس في يوم واحد من
الايام الى اليوم الذى يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفيا كما كان في البند ١١ من
اللائحة الاساسية فلا مانع من تاخير عنده في ذلك اليوم فقط ويعرض الرئيس
للحضره الخديوية عن ذلك في الحال

(٥٩) يرسل القدر اللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة
(٦٠) لا يدخل جهة مجلس شورى النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص
المعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بامورية تختص
باشغال الشورى وهذا يتبع اجرائه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية
بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التى تعطى لهم حين ذاك من
طرف رئيس مجلس الشورى

(٦١) حيث ذكر في البند ٢ و٣ و٤ و٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف
اللازمة في حق من يحصل انتخابهم بوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ومن
يجوز لهم انتخاب النواب في الانتخاب السابع يقتضي ان الذين يحصل انتخابهم
للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم
وفي الانتخاب الحادى عشر يحتاج ان الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم
المسام بالقراءة والكتابة علاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم أيضا

ولكن لما جاء يوم ٢٩ ديسمبر لم يتيسر لعدد كبير من النواب أن يحضروا فتأخر فتح المجلس الى ٢ يناير سنة ١٨٧٩. ووصفت « الوقائع المصرية » هذا الفتح في عددها الصادر في ٢٦ يناير بقالت :

« صار افتتاح مجلس شورى النواب الساعة ٥ ونصف عربي بحضور سادة الحديو الاكرم وبين يديه دولتلو افندم محمد توفيق باشا ولى عهده ودولتلو افندم حسن باشا ثالث انجاله ودولتلو نوبار باشا ناظر مجلس النظار وناظر الخارجية والحقانية وجناب المسيور ريفرز ولسن ناظر المالية وسعادة محمد راتب باشا ناظر الجهادية وسعادة مصطفى رياض باشا ناظر الداخلية وسعادة على مبارك باشا ناظر الاوقاف والمعارف وجناب مسيو دولبنير ناظر الاشغال العمومية وسعادة احمد خيرى باشا مهردار الحضرة الحديوية وتليت مقالة النطق الكريم وصورتها ادناه: « أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس واخبركم بان سبب اجتماعكم هو ان نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية واشغال داخلية فتخرجو من المولى الكريم ان تم المذاكرة فى ذلك على احسن حال والله الموفق للصواب »

وكان الرأى العام يعلق آمالا كبيرة على هذا المجلس وكان يريد منه أن يخرج عن الطوق الضيق الذى حدد فيه اختصاصه فكتبت جريدة الوطن فى عددها الصادر فى ٤ يناير تقول : « ان الآمال جميعها متعلقة بان المجلس المذكور يحذو فى هذه المرة حذو مجالس أوروبا فى استعمال حرية الافكار فى جميع مناظراته ومداويلاته فان ذلك هو السبب الاقوى للعمران المشاهد فى عموم أوروبا للعيان »

وفى يوم الافتتاح ألف المجلس لجنة منه للرد على « مقالة » الحديو ثم وضعت اللجنة الرد ووافق المجلس عليه وقدمه وفد للحديو يوم ٦ يناير فى قصر عابدين بحضور جمع من الامراء والنظار والكبراء . وفى هذا الرد جهر المجلس بأن « النواب هم وكلاء الامة والمدافعون عن حقوقها » ثم جهر بمعنى آخر كان يعتبر جريئاً فى ذلك الوقت وهو أن مجلس النظار مسئول أمام الامة ومتمم لمجلس النواب . وها هو الرد ننقله بنصه عن جريدة الوطن الصادرة فى ١١ يناير سنة ١٨٧٩ :

« نحن نواب الامة المصرية ووكلائها المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها التي هي في نفس الامر مصلحة الحكومة نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجليل حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب الذى هو اساس المدينة والنظام وعليه مدار العمران وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقي وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة فى الحقوق التي هي جوهر العدل وروح الانصاف .

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزراء جعلته مسئولا كافلا أمام الامة تايدا لمجلس النواب وتتميا له . ولذلك حينما تعلقت ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والاشغال الداخلية دعت نواب الامة ليتداولوا معهم فى ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة »

ثم استمر الرد فنذكر ان ما جاء فى « مقالة » الخديو من أن المقصود باجتماع المجلس هو المداولة مع النظار فى المسائل المتعلقة بالمالية والاشغال والداخلية بعث فى النواب « روح العصر الجديد وأحيا آمال الامة »

وهذا كله يدل على أن المجلس كان يستقبل فى تلك السنة روحا قوية فى البلاد هي روح الالم مما وصلت اليه الحال على يد اسماعيل والرغبة فى أن تتولى الامة أمرها بيدها لتدرك الخطر عن نفسها . فلننظر ماذا فعل بعد ذلك وكيف كان مسلكه بازاء الحكومة

كان الوقت وقت النظارة الاوربية ، ونحب أن يلاحظ القاري . أن الوقت كان أيضاً وقت رضا اسماعيل بالنظارة الاوربية لانه لم يثر عليها الا فى ابريل ونحن الآن فى يناير ، فلما عقد المجلس جلساته الاولى بدأ فأخذ على النظار أنهم لا يحضرون اجتماعاته ولا يقدمون اليه المسائل ذات الاهمية . وعلم النظار بهذا الانتقاد فخضع له ناظر الاشغال مسيو دي بلنير فجاء وتناقش مع المجلس وسمع ملاحظاته أكثر من مرة واقترح بما سمعه من جوابه . أما رئيس النظار نوبار باشا وناظر المالية السير ريفرز ولسن فقد كان لكل منهما موقف يستحق أن يذكر على حدة .

ونبدأ بناظر المالية فنقول إنه كتب الى المجلس يطلب منه أن ينتخب بعض اعضائه

ليذهبوا اليه في وزارة المالية^(١) ويتداولوا معه في بعض المسائل فرفض المجلس وقال ان رأيه لا ينحصر في فريق منه ولكنه قبل مع ذلك أن ينتدب خمسة أو ستة منه على شرط أن تكون كل مهتهم سماع ما يريد الناظر تبليغهم إياه وان يعودوا الى المجلس ليعرضوا عليه ما سمعوه . ولا ريب في أن هذا كان خطأ من المجلس لان النواب ليسوا سعاة يريدون أن على كل ناظر أن يتقدم بنفسه بما لديه ، ولكن لعل المجلس ظن أنه بذلك يبعد عن نفسه مهمة التعصب على النظارة الاوربية والناظر الاوربي وقد كانت هذه المهمة دائرة في ذلك الوقت على لسان كل طاعن في المصريين

على أن ناظر المالية استمر بعد هذا ممتنعا عن أن يقدم شيئا فاستعجله المجلس

(١) ننقل هنا من محضر جلسة المجلس في يوم ١٦ محرم سنة ١٢٩٦ — ٩ يناير سنة ١٨٧٩ ما يأتي بنصه :

« سعادة رئيس المجلس اخبر بانه وردت افادة من ناظر المالية صورتها : « من حيث اننا نريد المكاملة مع ارباب شورى النواب في مسائل مهمة تتعلق بامور مالية الحكومة والاسترشاد من معلوماتهم وتجاربهم المحلية فنظور انه اذا امكن المداولة مع بعض من حضرات الاعضاء الذين يصير انتخابهم بمعرفة المجلس ويحضرون للمالية يكون ذلك مناسبا لظروف الاحوال ويتأتى منه تسهيلات لماموريتنا . فالرجاء تبليغ ذلك للمجلس والترجى منه بالقبول حسب ما يقتضيه الحال »

« ومحمود بك المطار قال المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الاعضاء بل لا بد من المداكرة بحضور جميع الاعضاء . وانما من حيث ان سعادة ناظر المالية طالب بمض ارباب المجلس للاسترشاد فلا بأس من تعيين قدر خمسة او ستة منهم بحيث ان لا يكون لهم رأى ولا قول في اي مسألة كانت وانما ما هو لازم الاستفهام عنه يصير تبليغه لهم ويحضر معهم مكاتبة للمجلس بالكيفية وعندئذ ينظر ويعطى القول اللازم

« استقر رأى المجلس على ذلك وان الذين يتوجهون هم..... الخ »

فلم يرد عليه فاضطر المجلس أن يجهر بذلك في جلسة ١٩ يناير^(١) وأن يعود فيكتب استعجالا ثانيا . ثم مضت ثلاثة أيام أخرى وناظر المالية لا يزال ساكنا فلما انعقد المجلس في ٢٢ يناير شكوا أعضاؤه بلسان مر من هذا السكوت^(٢) ثم لم يجدوا إلا أن يبدوا مألديهم من الملاحقات على الشؤون المالية

وهل تظن ان المتعطر من ريفرز واسن أصغى بعد ذلك لهذه الشكوى ؛ كلا لم يصغ اليها وكأنه لم يشعر بها ولا بوجود المجلس . ولو أنه كان موطئا مصرى لا يستند في منصبه إلا الى سلطة الحكومة المصرية ما استطاع أن ينكر المجلس هذا الإنكار

(١) ننقل هنا من محضر الجلسة في يوم ٢٦ محرم سنة ١٢٩٦ — ١٩ يناير سنة ١٨٧٩ ما يأتي بنصه :

« عبد السلام بك المولى — قال حيث افتتح المجلس كان اصل معناه كما هو من مقتضى المقالة الخدمية النظر في مسائل مالية واشغال داخلية وتقدم تقرير بالمجلس عن لزوم حضور ذلك وقد حضرت افادة من الداخلية عن مسائل لا شغال وحصل الوعد عن حضور مسائل المالية . ولما لم يحضر نحرر استعجال وللآن لم تأت والمجلس لم يزل في الانتظار . وقبل افتتاح المجلس معلوم عند سعادة ناظر المالية اهمية المسائل المفتضى تقديمها للمجلس وها هو لحد الآن ماورد منها شيء فان وافق يكون استعجال حضورها — استقر الراى على ذلك »

(٢) ننقل من محضر جلسة ٢٩ محرم — ٢٢ يناير ما يأتي بنصه :

« تقدم انهاء من حنا افندى يوسف والشيخ عثمان الهرميل والسيد احمد السريسي ونجوم افندى لطف الله واحمد آغا عبدالصادق والشيخ فضل الزمر ويوسف افندى رزق وعبد الشهيد افندى بطرس والشيخ خضر ابراهيم والشيخ حسن عبد الله والشيخ احمد جاد الله والشيخ محمود عبد الله والشيخ ابراهيم الجيار والسيد اللوزى والسيد سليمان الغربي والشيخ محمد فرج ومحمود بك العطار . صار تلاوته وصورته أدناه :

« مبنى افتتاح المجلس انما هو عن رؤية مسائل مالية واشغال داخلية حسب المنصوص في المقالة الخدمية التي تليت يوم الافتتاح وقد صار الانتظار لورود مسائل المالية ومع تحرير الاستعجالات عنها المرة بعد المرة ما كانت ترد . وقد مضى على المجلس من يوم افتتاحه لحد تاريخه نحو العشرين يوما وقد سبق القول بالمجلس ان بعض حضرات الاعضاء عندهم ملحوظات يرغبون ابداءها لكن منتظرون ورود تلك المسائل وحيث انها ما وردت فقد ألجأت الضرورة لان نوضح ما عندنا من الملحوظات الخ »

ولكنه كان موظفاً انجليزياً يستند في منصبه الى انتداب حكومته من جهة والى السلطة التي كان الدائنون قد كسبوها في داخل الحكومة المصرية من جهة أخرى فكان سهلاً عليه أن يحتقر المصريين مادام مستطيعاً أن يبرز منهم الاموال بقوة الكرياج للدائنين. ومن هنا نفهم انه حينما طلب من اسماعيل أن ينزل عن السلطة لمجلس نظاره لم يكن يريد إيجاد حكومة مسئولة وإنما كان يريد إيجاد حكومة يمكن أن يدخلها ويكون صاحب السلطة المطلقة فيها

وبقيت الحال كذلك عدة أيام وكان المجلس قد بحث بالملاحظات التي أبدتها بعض أعضائه على الشؤون المالية الى الحكومة كي يرد عليها ناظر المالية فاقضت أسابيع ولم يرد الناظر ثم اجتمع المجلس في ٩ مارس فقدم ٤٩ عضواً من أعضائه احتجاجاً على الناظر^(١) بينوا فيه مسلك الغت الذي يسلكه وشرحوا الضنك الذي

(١) نقل من محضر جلسة ٢٦ ربيع الاول - ٩ مارس ما يأتي :

« تقدم انهاء من تسعة واربعين من الاعضاء وصار تلاوته وصورته ادناه :
« لا يخفى ان مبنى افتتاح مجلس النواب في هذا العام كان من اجل النظر في مسائل مالية واشغال داخلية لما ان ذلك من مقتضى المقالة الكريمة التي تليت يوم افتتاحه وقد حضرت المجلس مسائل تتعلق بالعمليات ونظر فيها وتحررت الملاحظات اللازمة عنها وبشت للداخلية واما المسائل المالية فمع طلبها مراراً وعدم حضورها ومعلوماتنا بما هو حاصل للاهالي من الضنك والمشقة وعدم امكان القيام بوفاء المربوط فتقدم البيان عن الضرر الحاصل من اقلام الايرادات والمجلس الخمس حضور سعادة ناظر المالية للمذاكرة معه في هذا الخصوص ولما لم يحضر كتبت الملاحظات المقتضية وارسلت للداخلية وما كان يرد عنها بجوابة للآن . وبما ان حقيقة حال الاهالي وما هم عليه من درجات العسر والمشقة معلوم عندنا كما يجب ويلزمنا ايضاح ما هو متراء لنا في خصوصها بالنسبة لكوننا نوابا عنهم ولا شك في ان نقل الاحمال التي كلفوا بها هو الذي صيرهم الى عدم امكان الوفاء بتلك المطالبات وحيث قد مضى من وقت افتتاح المجلس لحد تاريخه زيادة عن سبعين يوماً اي اكثر من المدة المقررة للايجبة وما كانت تحضر المسائل المالية اللازم النظر فيها ولا المجابفة عن الملاحظات التي تقدمت من المجلس فقد التزمنا ايضاح الكيفية بالتفصيل وبيننا ما هم عليه الاهالي كما هو من واجبات وظائفنا حتى لا يبقى علينا ادنى ملامة في المستقبل — المجلس وافق على هذا الانهاء وقرر ارساله الى نظارة الداخلية »

تعاينه البلاد وأشهدوا الامة على أنهم فعلوا واجبه فلم تبق عليهم ملامة . وعند هذا الحد من النزاع تقف مؤقتاً لننتقل الى النزاع الثانى الذي قام بين المجلس ونوبار باشا وسترى بعد ذلك كيف انتهى النزاعان

لاحظ اثنان من النواب هما محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى أن أمراً عاليا صدر فى ٦ يناير — أى بعد افتتاح المجلس بأربعة أيام — ونشر فى عدد ١٦ فبراير من الوقائع المصرية وفيه أن للجنة التحقيق التي عينت لفحص مالية مصر وللمجلس النظار أن يضعوا لوائح وقوانين يصدق عليها الخديو ويصدرها بغير أن تعرض على مجلس شورى النواب فاحتجا على ذلك أمام المجلس فأقر المجلس احتجاجهما وطلب حضور نوبار باشا ليستجوبه فى هذا الموضوع . وكانت وقفة المجلس فى ذلك اليوم ، يوم أول فبراير وقبل أن يفكر اسماعيل فى الثورة على النظارة الاوربية باكثر من شهرين ، وقفة تذكر فى تاريخه وتاريخ الحياة النيابية فى مصر ولهذا نقل من محضر اجتماعه ما يأتى بنصه :

« قال الرئيس تقدم انهاء من حضرتي محمود بك العطار وعبد السلام بك وصار تلاوته وصورته أدناه :

رأينا فى العدد ٧٩٣ من الوقائع المصرية ذكرى تو مبنى على ما عرضه رئيس مجلس النظار على الحضرة الخديوية ونصه :

بناء على التقرير الذى عرض علينا من رئيس مجلس النظار وبناء على رأى مجلس النظار الموافق ذلك التقرير أصدرنا أمراً هذا .

أولاً أن قومسيون التحقيق الاعلى مكلف بوضع لوائح وقوانين لجميع المواد التى اشتغل فيها وبعد نظرها فى مجلس النظار واستصوابها يرفعها الينا للتصديق عليها ان دعت الحاجة الى ذلك

ثانياً انه من ابداء التاريخ الذى يعين بعد لا يصير تحصيل أموال ولا اجراء أى أمر يختص بعموم الادارة الا بعد صدور قانون من مجلس نظارنا مصادق عليه منا ومنشور فى الصحيفة الرسمية . وقد وكلنا رئيس مجلس النظار بتنفيذ هذا الذكر بتو .
حرر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٧

ولم نر لمجلس النواب فى هذا الذكر بتو اسما ولا خبرا مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل أموال وضرب ضرائب ووضع لوائح أو قوانين

لذلك وما كان من هذا القبيل انما يقصد به الاهالى لا غير وكل ما يقصد به الاهالى لا بد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به. وحيث انهم انابونا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمداخلة عنهم والحماية عن حقوقهم والنظر في شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب ان يعرض جميع ما يتعلق بهؤلاء الاهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه . وذلك لا يخفى على دولة رئيس مجلس النظار . وكيف يخفى عليه ان الامة المصرية نوابا وهو يعلم دعوتهم للاتسام وقد شهد يوم اجتماع المجلس وحضر افتتاحه وسمع تلاوة الخطاب الخديوي في أعضائه وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه وعلم ما فوض اليهم أمر المذاكرة فيه . ومن ثم قد أخذنا العجب وذهب منا الاسف كل مذهب ولا شك في أنكم مشر النواب قد أخذكم من العجب والاسف ما أخذنا وكيف لا وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجمل حقوق مجلس النواب ومقدار احترامها كما لا ينكر ان موضوع الذكر يتو المحكى عنه ، هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الامور المهمة التي تكون من هذا القبيل الا بعد أن تعرض على أعضائه ولا يقضى فيها الا بعد اقرارهم على وضعها مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الامة تشكيل هذا المجلس . واذا كانت حقوقه محفوظة في الجلسة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الاصلاح ومسئولة عنه فكيف تضيع تلك الحقوق في عهد تؤمل الامة فيه نوال نوابها بحال حريتهم وغاية حقوقهم علما بأن تلك الوزلة أدري بشئون البرلتو وأعرف بمقداره - اهـ

قرر المجلس المداولة في ذلك وارسال صورة منه الى رئيس مجلس النظار ومطالبة رئيس النظار بالحضور لكي تكون المداولة بحضوره »

فنظن ان كل مطلع على هذا المحضر يوافقنا على أن قول المجلس ان « كل ما يقصد به الاهالى لا بد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به » وقوله ان « من الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بهؤلاء الاهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه » كانا تعبيرا صحيحا عن المطالبة بسلطة الامة وحق نوابها في التشريع .

وفي ٤ فبراير اجتمع المجلس وحضر نوبار باشا فابتدأ بأن قال انه « يقدم المجلس الاحترامات الفاتحة » مقابل المجلس هذه الاحترامات بالشكر ثم تلى تقرير محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحي وطلب من نوبار باشا أن يجيب عليه فقال ما ننقله هنا عن المحضر بنصه وهو :

« المسألة التي قالوا عنها انما هي مسألة أساسية ولو كانت من خصائص الداخلية او المالية او الحفائية او الاشغال كان من الممكن ان اجاب عنها انا ورفقائي لكن ارجو قبول عذري في عدم المجاوبة عنها الآن وهذا بالنظر لكونها مسألة اساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار والعرض عنها للاعتاب السنية »

فرد عبد السلام بك ومحمود بك العطار بأنهما يوافقان رئيس النظار على ان المسألة اساسية ولكنهما يقولان ان هذه الاساسية نفسها هي الموجب لان يكون النظر فيها من حقوق المجلس . ثم قالوا وقال المجلس معهما « ان كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان اساسها اشتراك النواب في امثال ذلك » وان « المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه » . فلم يجب نوبار باشا بغير أن كرر قوله السابق ثم لجأ بسرعة الى احدى حيله التي اشتهر بها فطلب من النواب أن يشتركوا معه في اختيار « الموظفين المستقبين السير » لاصلاح الادارة المصرية !! ورجا منهم ان يأتوا اليه في ديوانه لهذا الغرض !!

ولم يعد نوبار بعد ذلك الى المجلس بالجواب الذي وعده ولكن مجلس النظار اجتمع في النصف الاخير من مارس وقرر فض المجلس بدعوى ان مدته انتهت واستصدر من الخديو امراً هذا نصه :

« بناء على ما حواه البند التاسع من مجلس شورى النواب من ان مدة توكيلهم عن الاهالى تكون ثلاث سنوات ومعرض علينا من مجلس النظار من ان المدة قد انقضت أصدرنا أمراً بانفضاض المجلس وكفنا ناظر داخلتنا بتنفيذ ذلك في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ » .

فكان هذا الامر جواب النظارة على النزاعين اللذين قاما بين رئيسها وناظر ماليتهما من جانب والمجلس من جانب آخر، كما كان دليلاً على ان النظارة الاوربية كانت تريد ان تخلص بهذه الطريقة من مراقبة المجلس ومن الروح القوية التي كانت تراها فيه . ولكنها لم تخلص وما كان الامر الذي استصدرته بفض المجلس

الاسبيل لا زدياد السخط في البلاد واذ ذاك شعر المجلس بان من حوله قوة كبيرة من
الرأى العام تؤيده وتطلب منه المقاومة فقاوم وكان لذلك يوم جليل مشهود

يوم كبروم مبرابو

ذهب رياض باشا ، وكان وزيراً للداخلية ، الى المجلس وفي يده أمر الفض
فتلاه على الاعضاء . وهو معتقد أنهم جميعا سيقابلونه بالسمع والطاعة وأنهم قد يتذمرون
ولكنهم سيكظمون تذرهم في أعماق قلوبهم وسينصرفون . كان هذا هو الذي
يعتقده ، فلشد ما دهش اذ رأى بعد الفراغ من التلاوة ، أن الاعضاء ما زالوا في
أماكنهم وأن واحداً منهم هو عبد السلام المويلحي بك وقف وقال في قوة وغضب
ان ما تقوله الحكومة من ان مدة توكيل المجلس قد أنتهت غير صحيح لان المدة لم
تنته بعد ولهذا سيبقى المجلس في مكانه وسيوالي اجتماعاته حتى يؤدى واجبه نحو
الامة . وقام عضو آخر ^(١) وقال ان هذا رأينا جميعا فاجاب كل الاعضاء بالابحاج .
وخرج رياض باشا كما جاء فلم يحمل الى النظارة خبر انفضاض المجلس وانما حمل خبر
تمسكه بحقه وثورته عليها . وبحسن هنا أن ترك الكلام لجريدة « الوطن » ^(٢) فقد
قالت في عددها الصادر في ٥ ابريل سنة ١٨٧٩ :

« بعد ان تكلمنا مراراً كثيرة عن مجلس النواب وأصل وضعه وحقوقه
وواجبات الامة نحوه وذلك في وقت انعقاد مجلس شورى النواب المصرى شغلنا
عن ذكر ما تراه شواغل الايام والآن نقول ان حضرة عطوفتلو رياض باشا حضر
أمام المجلس وأخبرهم بلسان حضرة الخديو بانفضاضه وان الحكومة متشكرة لهم
على ما أبدوه من المساعي اى النظر في الاحوال والدماموى فقام حضرة من اشتهر

(١) لم نعلم مع الاسف الشديد على محضر اجتماع هذه الجلسة ولكننا عثرنا على
ما كتبتة عنها جريدتا الوطن والتمس في ذلك العهد : ولم نجد في الجريدتين اسم
هذا العضو ولكن حضرة يوسف بك المويلحي اطلعنا على مذكرات عنده تقول
انه حسن بك عبد الرازق

(٢) كان مدير جريدة الوطن ورئيس تحريرها في ذلك الوقت ميخائيل افندى
عبد السيد وكان يؤيد الحركة الوطنية تأييداً صادقا

بالفصاحة والبلاغة والمدافعة عن حقوق ابناء وطنه عزتو عبد السلام بك المولى
وبين بلسانه العضب وبيانه العذب بانه لا معنى لتشكرات الحكومة فانهم لم يبدوا
مأثرة تنشر ولم يفعلوا شيئا مطلقا يذكر وان المجلس يستمر على انعقاده. فقام عضو
آخر وقال ان هذا الحكم هو اعراب عن افكارنا ومطابق مطابقة تامة لا نظارنا
فاجاب جميع الاعضاء بالايجاب وقالوا له بصوت واحد ان هذا هو الصواب فان
الارتباكات المالية والمشاكل السياسية تستلزم استشارة امثالهم كما هو حاصل في
الممالك الثانوية والاولية فانه اذا وقعت أية دولة في ارتباكات ومشاكل وعقد مدلهمة
وشواغل استعانت باستشارة نواب الامة . فاستغرب سعادة ناظر الداخلية من هذه
الشهامة والهمة وتطلبهم لحقوقهم المهمة وأخبرهم بانه سيرض هذه القضية على
الحضرة الخديوية وعلى مجلس الوزراء. فاجتمع النواب وحرروا خطابا لناظر الداخلية
بينوا فيه بعض الاسباب الموجبة عدم انعقاد المجلس فذكروا انهم لغاية الآن
لم يعرفوا ما استقر عليه مجلس الوزراء من جهة الترتيبات وغيرها مع ان وظيفتهم
تستلزم الاطلاع على هذه الامور وتقتضي بذل السعى المبرور للثمة وضم المنشور
وهذا الامر مناسب جداً فانهم لم يأتوا شيئاً إذا وإلا اذا سافروا الى نواحيهم وسألهم
بعض متخبيهم عما فعلوه فبأى شيء يجيبونهم . ألا يتندرونهم قائلين قد رجعتكم بخفي
حنين بل انتم السبب في تجربتنا كاس الحين

ثم ختموا جوابهم باقامة الحججة على منع حرية المطبوعات الاهلية . ويقال انه
قد اجتمعت جمعية من العلماء واثابت واحدا منهم ليخبر مجلس النواب بانهم مؤيدونهم
في مطلوبهم مساعدتهم على مرغوبهم وانه يجب على كل منهم ان يكتب لاهل
ناحيته لتسكين خاطرهم واتحاد جاشهم الذي جاش عند بلوغهم بانقضاء المجلس .
فهذه هي احوال مجلس النواب في الوقت الحاضر . ويستفاد من خطابهم الذي
حرروه انهم لم يشتغلوا لغاية الان الا بأمور جزئية وانهم لم يسيطوا بعد اللثام عن
الامور الكلية فلم ينظروا في الميزانية مع انكشافها للبعض ولم يطلعوا بعد على
التقرير الذي حرره ناظر المالية وارسله لجميع القناصل وبلاد أوربا ولم يعرفوا
الضرائب وغيرها . وبالاختصار انهم لم يطلعوا على الترتيبات الجديدة والنظامات
العديدة ومعلوماتهم بهذه الامور لم تخرج عن حد الحدس والتخمين . وزد على ذلك
انهم لم يسنوا لا تقسيم قانونا ليكون المجلس آلة قوية في الاصلاح كما حصل في
امارة البلقار »

ونشرت التيمس لمراسلها في القاهرة في ١٦ أبريل ما يأتي :

« ان أعضاء مجلس شورى النواب اظهروا ادلة كثيرة على حياتهم واستقلالهم ، وابتس آخر هذه الادلة اقلها شأنًا فقد ذهب رياض باشا ناظر الداخلية منذ أيام الى المجلس ليعلم رسميا انتهاء دور انعقاده فخطب النواب خطبة لطيفة رقيقة نوه فيها بخدماتهم و اشار الى انتهاء واجباتهم كلها . ولكن رياض لم يحذو اوليفر كرومويل وأبي المجلس ان يرفض وقام أحد النواب خطيبا فرفض تحية رياض الختامية وصرح بالنيابة عن بقية النواب بان النواب على عكس ما قال رياض باشا لم يفعلوا شيئا وان أمامهم عملا كبيرا هو مراقبة الوزراء وانهم من أجل ذلك يابون الارفضاض . وأيد الخطيب زملاؤه كلهم كما أيد الاعيان في ملعب التنس نرساي خطيبهم ميرابو في احد المواقف المشهورة . وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصرى يعقد اجتماعاته وهو الآن يتشدد في وجوب خضوع النظار الاجانب والمصريين لارادته وصيروتهم مسئولين أمامه عن تصرفهم في أعمالهم . فالنواب في الواقع ينوون تحويل الحكومة المسئولة اسما الى حكومة مسئولة فعلا »

محو مجلس نساء الوزارة أمام

لم يكذب خبر هذا الموقف الذى وقفه مجلس شورى النواب يصل الى الجمهور حتى تحركت في النفوس كوامن الآلام والآمال وانتعشت بان وجدت قائدا يقودها وصوتا ينادى بما يختلج فيها . وكانت فكرة « مصر للمصريين » قد انتشرت وكانت جمعيات سرية وغير سرية قد ألفت ، ثم كانت الفكرة الوطنية قد نمت حتى شملت كما تقدم اسماعيل صديق باشا قبل قتله ، وكانت دروس السيد جمال الدين الافغانى قد أنبتت في شيوخ الازهر روحا تمرد على الفساد وتنادى بالاصلاح ، فالتأم كل ذلك مع ثورة المجلس على نظام الارهاق فكان أن اخذت البلاد كلها تغلى بثورة فبكرية هي ثورة المقيد المعذب يريد ان يكسر قيده ليخلص من عذابه

وما من شك في أن الخديو اسماعيل باشا كان ينظر الى هذه الحركة بعين الارتياح لانه رأى فيها بابا لاستعادة سلطته والخلص من اغلال النظارة الاوربية . ويغلب على الظن انه وقد قوي في نفسه هذا الامل وصحت عزيمته على تحقيقه أراد أن

يوجه الحركة الى الطريق التي يريدوها فأو عزالى بعض الوزراء السابقين بان يندمجوا فيها ويتولوا قيادتها . فكان ان عقد اجتماع ^(١) في أوائل ابريل في بيت اسماعيل راغب باشا حضره شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا وخيري باشا والسيد البكري والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوي واتفقوا على كتابة عريضة يطلبون فيها أن تكون النظارة وطنية وأن يعاد نظام المراقبة الثانية وأن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب . فكتب العريضة ووقعها الحاضرون جميعا ووقعها معهم بطريق الاقباط وحاخام الاسرائيليين وسبعون من العلماء وستون من الباشوات وستون من البكوات وأربعون من الاعيان وعدد عظيم من ضباط الجيش . وقد تقدم ذكر هذه العريضة كما تقدم أن الخديو اسماعيل باشا اعتمد عليها في استدعائه قناصل الدول مسا. ٧ ابريل وأبلاغهم انه كلف شريف باشا تأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس النواب .

المجلس في وزارة شريف باشا

وفي الواقع ان الخديوي كان قد أصدر الى شريف باشا في اليوم نفسه وقبل أن يستدعي القناصل أمرا نذكره هنا بنصه لاهيته وهو :

« اني بصفة كوني رئيس الحكومة ومصريا أرى من الواجب على ان اتبع رأى الامة وأقوم باداء ما يليق بها من جميع الواجه الشرعية لكنني لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الاسف من ان ذلك السير كان على غير رضا الملة والاهالى حتى نشأ عنه اضطراب وتفرور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون . وطالما اخبرت النظار ووكلاء الدول ونهتهم على تلك الملعوظات فلم يتففظوا لها ولم ياتفتوا اليها . وزيادة على ذلك فان النتيجة التى حررها ناظر المالية واطهر بها ان القطر فى حالة العدم (٢) وباطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سببا لتغيير قلوب

(١) جريدة الوطن بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) تقدم ان السير رفرزولسن اعلن تأجيل كوبون شهر ابريل فكان هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة المصرية

الامة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور . وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى
فى هذا الخصوص (٢) . فاجابة لما عرض على بذلك وبالنظر لثبوته عندى قدوكتكم
بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وان
تكون تلك النظارة مشكلة من اعضاء اهلين مصريين يتبعون فى سيرهم الطرق
المنصوص على اى فى الادارة المذكورة وان يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ
اذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الامة الذى سيجرى انتخابه وتعيين مأموريته
بوجه كاف للقيام بتادية مايلزم للحالة الداخلية ومرغوب الامة نفسها »

هذا هو الامر الذى أصدره اسماعيل الى شريف باشا ومن السهل أن يري فيه كل
انسان ان اسماعيل تعمد ان يلقي المسئولية فى جميع المصائب التى حلت بالبلاد فى
عهده على النظارة الاوربية ليكتسب ميل الامة . وكل من يقرأ تاريخ تلك الايام
يри انه كان يحضر اجتماعات وحفلات تقام فى بيت البكري وغيره ثم يقف فيها بين
الناس فيدعو بالخير للامة ويقرأ الفوائح لاولياء الله كأنه زعيم وطني ورئيس ديني،
ولكننا نمر بهذا لاننا لا ننظر فيه بل فى شئ آخر هو الحياة النيابية . والمهم لدينا
الآن ان هذا الامر نص على تأليف وزارة يكون اعضاؤها « مكلفين بالمسئولية
لدى مجلس الامة الذى سيجرى انتخابه » ، وتلك هي اول مرة ألفت فيها وزارة
على هذا الاساس .

وبعد اربعة ايام من تأليف وزارة شريف باشا اى فى ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١٨
ربيع آخر سنة ١٢٩٩) اجتمع مجلس شوري النواب فتلا عليه رئيسه خطابا جاءه من
وزارة الداخلية هذا نصه (٢) :

« ولو انه كان تقرر بمجلس النظر السابق عن انقضاء مجلس شوري النواب
لانقضاء مدته حسب ما تحرر لسعادتكم فى ربيع آخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٣١ لكن
حيث ان مقتضيات الاحوال مستلزمة إبقاء لهذا كره والمفاوضة معه فى بعض
مواد مهمة قد تقرر بمجلس النظر الذى تشكل الآن استمراره واقتضي تحريره
لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات اعضاءه بعدم الانصراف »

(١) يريد العريضة التى سبق ذكرها

(٢) الوقائع المصرية فى ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩

وفي جلسة ١٧ مايو حضر شريف باشا وقال ^(١) : « انه يقدم للمجلس اللاتحيتين المتعلقتين بأساس المجلس وبالتحديد وبالانتخاب . وقد أحضر معه اللائحة الاساسية ^(٢) . اما لائحة الانتخاب فهي تحت التمييز والنظر في مجلس النظار »
وفي اليوم التالي الف المجلس لجنة من بعض أعضائه للنظر في « اللائحة » التي قدمها اليه شريف باشا . وفي ١٥ يونيو قدمت هذه اللجنة تقريرها وتلى في المجلس . وفي ٢٥ و ٢٦ يونيو عزل اسماعيل وولى توفيق . وفي ٥ يوليو كان عزل اسماعيل عنوة قد أرفى النفوس فعمد مجلس شورى النواب آخر جلساته وذلك ان نظارة الداخلية أبلغته انها لا تستطيع أن تقدم اليه لوائح ولا قوانين الا بعد زمن طويل فرأى أعضاؤه أن يقضوا هذا الزمن في مهامهم الخصوصية وانصرفوا ثم لم يجتمعوا بعد ذلك الا في ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(١) الوقائع المصرية في ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦

(٢) لم تصدر هذه اللائحة ولذلك لا نرى حاجة لنشرها غير اننا نلخص هنا أهم ما كانت تشتمل عليه وهو : مدة النيابة ثلاث سنين . المسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب واذا تراءى فيها ملحوظات تجري المناظرة عنها مع مجلس النظار وانما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والاسباب . اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المناظرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة للحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط ألا تتجاوز مدة الانتخاب اربعة أشهر من يوم انقضاؤه الى يوم اجتماعه . اذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأي المجلس السابق وجب تنفيذه ويجوز للإلزام ان تنتخب نفس النواب السالطين او بعضهم . رئيس المجلس ووكيلاه وكتيبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس . مذكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية . وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها بحيث لا يكون القانون متمبراً دستوراً للعمل ما لم يتل بمجلس النواب بنداً فيندأ ويعط عنه القرار ويجز التصديق عليه من الحضرة الخديوية . لائحة ادارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة . اعضاء مجلس النواب لا يزيدون على ١٢٠ بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التي توضح بلائحة الانتخاب . النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة بادارتهم وبناء على ذلك يجب على مجلس

شهادات ذات قيمة

والآن وقد فرغنا من هذا الدور من ادوار مجلس شوري النواب يحسن ان نثبت هنا الشهادات الآتية :

نشرت التيمس لمراسلها بالاسكندرية في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩ كلمة عن المجلس قال فيها : « اظهر مجلس شوري النواب المصر فائدة عظيمة في مناقشة مشروعات اصلاح الزراعى وتوسيع نطاق الاعمال العامة »
وقال مسيو ماك كون في كتابه « مصر كما هي » في هامش صفحة ١١٨ : « ان النواب عامل مفيد في سياسة مصر الداخلية »

النظار المبادرة الى وضع قانون لحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب. لايجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن ممضي من الناظر المختص ومطابقا لقانون معتبر. اذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل اخطار بذلك لمجلس النظار. وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الاخطار ان لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب قبول تلك الاوجه فلم ان يتمموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها. النظار ملزمون بالمجابهة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب اما بان يتوجهوا بانفسهم او بان ينتدبوا أحد كبار متوظفي دوائهم للمجابهة بالنيابة عنهم. من حقوق النواب ان يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة وان يقررا مقدارها ويجب عليهم ان يعينوا كمية الواردات وكيفيتها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها وتحصيلها ولا تكليف الاهالى بشيء ما الا بعد اقرار مجلس النواب عليها كما لا يجوز صرف شيء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه مجلس النواب. للنواب ان يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية الجارية للواردات والمصروفات لينظروا فيها ومتى قرروا عليها بعد البحث التام لا يعمل بها الا في تلك السنة ويلزم في السنة التالية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على مجلس النواب كما تقدم وهكذا سنويا. لكل نائب من النواب حق اذا رأى أي قصور من أي مأمور وفي أي ادارة من ادارات الحكومة ان يكتب بذلك للناظر المختصة به الادارة وهذا فقط في المواد العمومية

وقالت التيمس في مقال افتتاحي في ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ : « ربما كان كثير من الاعضاء صنائع للخديو ولكن مهما تكن طريقة انتخاب هيئة نيابية فلا بد ان تحصل هذه الهيئة على شيء من الاستقلال عندما تفعل مجتمعة . ويظهر ان مجلس نواب مصر لا يشذ عن هذه القاعدة »

وقد تقدم ما كتبه مراسل التيمس في القاهرة ونشرته هذه الجريدة في ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ عن جلسة مجلس شورى النواب التي رفض الاعضاء فيها ان ينفذوا وان يقبلوا الامر الذى تلاه عليهم رياض باشا

هذه كلها شهادات تدل على ان روح مجلس شورى النواب كانت مستقلة تعمل لمصر لا لاسماعيل . واليك شهادة اخرى تدل على ان المجلس كان محاطا بحركة وطنية منبعثة من الشعب وان هذه الحركة كانت حقيقية لا صورية .

كُتبت التيمس في ٣ مارس سنة ١٨٧٩ تصف ثورة الشعب الفكرية على أثر فترة الضباط التي وقعت في ١٨ فبراير فقالت :

« لقد وقعت الفتنة في جو مفعم بالسخط والتذمر فكانت مثل شعلة متقدة القيت في مستودع بارود فلا تسب عما ابتعثته من انفجار سخط المصريين انفجاراً تمثل في مظاهرات واجتماعات للمشايخ والاعيان والعلماء وأقرت استعجال الغاء النظام (اى نظام الحكم الذى كان موجوداً اذ ذاك) وخرجت منها وفود الى الخديو تعده المعونة في نزاعه مع سادته الاوربيين وتطلب أن تكون للأمة يد في حكومة البلاد »

وكتب السير فرنك لاسل الذى كان قنصلاً عاماً لانجلترا في القاهرة في ذلك الوقت الى وزارة خارجية حكومته تقريراً في ٢٩ ابريل سنة ١٨٧٩ وصف فيه الاستياء العام الذى كان يشمل الشعب المصرى ثم قال :

« ويؤكدون ان هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشاراً كبيراً في الجيش وانه ولد شعور عدا للخدو ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين الى طبقات الامة المزهقة بل بين الضباط أنفسهم . ويؤكدون لى أيضاً ان هؤلاء وان كرهوا كل الكراهة أى تدخل أوربي يعتبرون الخديو مسئولاً عن المصائب التي أصابت البلاد »

اذن كان السخط على التدخل الاوربي وعلى اسماعيل شاملا للشعب والجيش معاً .
وفي التقارير التي يراها القراء في ذيل هذا الكتاب بقلم احمد عرابي ما يؤيد هذه
الحقيقة . وبدهى انه لولا ان يكون السخط قد شمل الجيش لما نشبت فتنة الضباط .
ولدينا بعد ذلك شهادة قوية أخيرة هي التي كتبها مستر تيودور روثستين في
كتابه « المسألة المصرية » صفحة ٨١ من الترجمة وهي قوله :

« ان مايفعله المؤرخون الرسميون من تصوير الاعيان والعلماء وغيرهم من
الطبقات المصرية الراقبة في ذلك الوقت في صورة آلات في يد اسماعيل مسخرة
لامره فاقدة الاستقلال الخلقي والفكري لمن قبيل انعبث بالحقائق التاريخية وتشويهها .
قد يكون النواب بحكم الظروف مستعدين للاقتياد لاسماعيل ومساعدته في رفع النير
الاوربي عن بلادهم ولكنهم مع ذلك كانوا يمتقونونه لانه كان علة شقايمهم وبلائهم وقد
بلغ بهم الامر بعد الانقلاب السياسي (اى بعد اقالة النظارة الاوربية وتعيين نظارة
شريف باشا) ان فكروا في عزله . ومما يدل حقيقة على مبلغ كره المصريين له انه لما
عزل وأخرج من البلاد لم يرتفع صوت واحد بالدفاع عنه »

عهرتوفيس باشا

انتهي عهد اسماعيل وجاء عهد ابنه توفيق فلعلنا لا نجد أبلغ من هذا الابن
وصفاً لما خلفه أبوه من الشقاء وايضا لما كان على البلاد ان تعانيه من بعده وبسببه
من المتاعب . فقد كتب هذا الابن غداة توليه العرش الي شريف باشا يكلفه ان
يؤلف النظارة فقال :

« يا وزيرى العزيز

لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة جديدة ولا أزيدك بحقيقة

الحال علما

« ولما قضت العناية الإلهية يتوليتى أمر بلادى جعلت على واجبات ليس من
ههي الا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار ضعوبتها وجسامتها . المطالبات
المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التي انزعجت منها الخواطر اذ وقعت حركة
التجارة وأوجدت فترة في البلاد لم تقع في مصر من قبل . على اني عظيم الميل الى
بلادى شديد الرغبة في تحقيق آمال الامة التي اظهرت السرور بولايتى وفي اخراجها

من هذه الحال السيئة . ومع هذه المواقف فاني عازما عزم أكيدا على بذل الجهد وصرف المهمة الى التماس احسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح الخ »

هذا هو ما خلفه اسماعيل : مطالبات متراكمة ، وارتباك ، وحالة مالية انزعجت منها الخواطر ووقفت حركة التجارة ، وفترة لم تقع مصر في مثلها من قبل ، واختلال مفسد لكثير من المصالح . والذي يقول هذا هو ابنه توفيق ، وفي نفس اليوم الذي عاد فيه من توديع والده يكفكف الدمع حزنا على هذا الوالد وراثا لما أصابه . لا جرم كانت البلاد مقبلة على خطر وكان المصريون يشعرون بهذا الخطر ويعرفون انهم لم يستهدفوا له الا لأن حكم الفرد عبث بمصالحهم في سبيل شهواته فلا منجاة لهم الا بان يتولوا امرهم بأنفسهم وان يقيموا الحكومة النيابية . ولقد كانت نصيحات مجلس شورى النواب باسم الامة لا تزال ماثلة في الاذهان ، ثم كان الامر الذي أصدره اسماعيل لشريف باشا في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة مسؤولة أمام النواب قد اعتبر خطوة غزت بها الامة بعض حقها ، كما كان مشروع القانون الاساسي الذي قدمه شريف باشا لمجلس شورى النواب قد اعتبر متمما لهذه الخطوة ، كان كل ذلك فكانت النفوس متشبعة بالرغبة في الحكم النيابي متألمة من انها وقد دنت منه حتى أوشكت أن تقبض بيدها عليه جاءت حوادث فصلتها عنه الى حين .

تلك هي الحالة النفسية التي كانت عليها البلاد حينما تولى توفيق العرش . ويجب ان نعتقد انها كانت قوية لان توفيقا اضطر ان يردد صداها في « أمر كريم » أصدره في ٣ يوليو سنة ١٨٧٩ الى وزارة شريف باشا بعد تأليفها وقد أراد منه ان يكون برنامجا يأخذه على نفسه أمام الامة ، وإليك ما قاله فيه :

« ان العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدينا فضلا منه واحسانا فقد تشرفتا بأمر شريف بذلك من متبوعى الانخم وسلطاني الاعظم نصره الله ولعلمي ان الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شوربة ونظارها مسئولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أنحول عنه . فعلينا تأيد شوري النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها الخ »

ففي هذا البرنامج قرر توفيق جرياً مع الحالة النفسية التي كانت عليها البلاد أولاً
ان الحكم يجب ان يكون نيابياً، وثانياً ان النظرار يجب أن يكونوا مسئولين. نعم انه لم
يعين هنا الجهة التي يسأل النظرار أمامها أي مجلس النواب أم الحديو ولكننا
لا نظن ان كلمة « مسئولين » كانت تلقي في ذهن الرأي العام في ذلك الوقت شيئاً غير
المسئولية التي ذكرها اسماعيل في أمره الصادر في ابريل ، وخاصة لان توفيقاً يتحدث
بعد ذلك عن « تأييد مجلس شوري النواب » و « توسيع قوانينه » كأنه يشير بذلك
الى المشروع الذي كان شريف باشا قد قدمه .

ولكن توفيقاً بعد ان ارتبط أمام البلاد بهذا العهد العلي في ٣ يوليو ترك مجلس
شوري النواب ينفذ في ٥ يوليو ، ثم مضت شهور وشهور دون ان يدعو للاجتماع
مصغياً في ذلك لنصائح المراقبين الاجنبيين اللذين كانا يتمتعان بالسلطة المطلقة في
مالية الحكومة فكنا يكرهان ان يوجد بجانبها مجلس نواب ينازعها هذه السلطة .
ومصغياً أيضاً لنصائح قصلي انجلترا وفرنسا اللذين كان نفوذها قد تغلغل في جميع
دوائر الحكومة حتى صاروا السيدين المطاعين من الحديو والنظارة فلم يكن يسرها
أن يأتي مجلس النواب بعد ذلك فيأخذ منها هذا النفوذ .

ولم تعش نظارة شريف باشا الا أياماً ثم استقالت فتولى توفيق رئاسة مجلس
النظرار بنفسه ثم ارسل فاستدعى رياض باشا من اوربا فلما جاء اصدر اليه في ٢١ سبتمبر
سنة ١٨٧٩ أمراً بتأليف النظارة فلم يذكر فيه شيئاً لا عن الحكومة التي يجب ان
تكون شوربة ، ولا عن مجلس شوري النواب الذي يجب توسيع اختصاصه ، ولا عن
النظرار اللذين يجب ان يكونوا مسئولين . والف رياض باشا نظارته ورفع بتأليفها
كتاباً الى توفيق فلم يذكر فيه هو أيضاً شيئاً عن الشورى ولا عن المجلس ولا عن
مسئولية النظرار .

ومضت بعد هذا سبعة عشر شهراً من سبتمبر سنة ١٨٧٩ الى فبراير سنة ١٨٨١
بغير أن يدعي مجلس شوري النواب للاجتماع وبغير أن تبدو على توفيق رغبة في الوفاء
بعهده فاشتد التذمر منه ومن وزارة رياض باشا وكان هذا التذمر واحداً من الاسباب
العقيقة التي حركت عوامل الاضطراب . نعم ان لهذا الاضطراب الذي ظهرت

بوادره في حادثة قصر النيل ثم في طلب عرابي وزملائه عزل عثمان رفقي باشا ناظر
الجهادية عوامل أخرى كان أظهرها استياء الضباط المصريين من اختصاص زملائهم
الشراكية بكل مناصب الجيش العالية، غير أن الحق الذي لا يستطيع أحد إنكاره
هو أن هذا الاستياء وحده ما كان كافيا لأن يحدث اضطرابا ولا لأن يؤدي إلى ثورة
فلو أن الأمر اقتصر عليه وهاج الضباط من أجله لبقى هياجهم محليا ولوجدت
الحكومة من سند الامة ما يساعدها على إطفاء الفتنة بانصاف المستأجرين أو معاقبة
المدنيين، ولكنها لم تجد هذا السند بل وجدت الامة بالعكس مؤيدة للمتقضين عليها
متحفزة للوثوب أمامهم إلى الثورة فانكشت بدنها وطالت يد الضباط. ولا أحب
هنا أن اجادل كثيرا في هل الفكرة الأولى التي صدر عنها هؤلاء الضباط حينما اجوا
وطلبوا عزل رفقي باشا واضرموا بذلك أول شرارة في نار الثورة العرابية كانت
فكرة المناصب وحدها أو كانت المناصب والحكم النبائي (وباب الجدل في هذا
مفتوح لان عرابيا يؤكد أنهم طلبوا في عريضهم التي قدموها لعزل رفقي باشا
إقامة الحكم النبائي ^(١) بينما الشيخ محمد عبده ينكر ذلك ^(٢)) ولكني أقول أننا إذا
سلمنا بأن الفكرة كانت فكرة المناصب وحدها فيجب أن نسلم أيضا بأنها لم تكن
كذلك إلا في نظر الضباط وحدهم أما الشعب فإنه رأى في انتقاضهم على الحكومة
انتقاضا على هيئة كان يعتبرها مصدر آلامه وكان يتهم رئيسها الأعلى بأنه حرمه من
أمله المستحي بعد إذ دنا منه ونكث في ذلك بعهد علني يشينه النكث به. ولهذا
السبب وحده، ولهذا المعنى لا لغيره، أيد الضباط. فان نحن قلنا ان المسألة كانت في
نظرهم مسألة مناصب فيجب أن نقول أنها كانت في نظر الشعب غير ذلك، ثم
يجب أن نقول ان الضباط شعروا بهذا وعرفوا قوته فاضطروا على عجل أن يلبسوا
حركاتهم ثوب المطالبة بالحياة النبائية، لأن حادثة قصر النيل لم تكف لتنتهي حتى أخذ
عرابي يوزع على العلماء والاعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان منشورا هذا نصه
بعد الديباجة ^(٣) :

-
- (١) انظر « تاريخ أحمد عرابي بقلمه » ص ٣٤٩ من هذا الكتاب
(٢) انظر « رأي الشيخ محمد عبده في تاريخ عرابي » ص ٣٥٥ من هذا الكتاب
(٣) مصر للمصريين جزء ٤ ص ٩٠

« ان الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط وعدلت عن الصراط المستقيم ولم يكن مقصدها مؤديا الا الى اضمحلال البلاد وتلاشيها بما هو جار من مبيع اراض كثيرة للاجانب ووجود كثير منهم في ادارات الحكومة ومصالحها بالرواتب الفادحة والسعى في رفع الاحجار الطبيعية الموجودة في بونغاز الاسكندرية . وان سكوتنا واضرابنا عن ذلك يعد من العجز والجبن والتفريط في وطننا ومقر نشأتنا . فاعلموا يا معاشر الوطنيين ان اولادكم المتظمين في سلك الجهادية قد اتكلوا على الباري سبحانه وتعالى وعزموا على منع كل ما من شأنه الاحجاب بحقوقكم . وذلك لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المبتناة . فالمطلوب منكم ان توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم في ضمن هذه النشرة والكتابة المقصود بها ان اكون نائبا عنكم في كل ما يتعلق باحوال البلاد »

ويقول هنا صاحب كتاب « مصر للمصريين » . ان عرايا « تحصل بهذه الوسيلة على أختام الجميع ماعدا سلطان باشا فانه ابى وقال ان هذه الطلبات لا تعلق لها بالعسكرية » . فنقول نحن ان تحصل عرايا بهذه الوسيلة على أختام الجميع هو البرهان الذي لا يدفع على ان الجميع كانوا يتعطشون الى الحياة النيابية ويتألمون لحرمان البلاد منها ويؤيدون كل من يتقدمهم للمطالبة بها .

مظاهرة الجيش في عابدين

نحن لانتابع حوادث الثورة العرابية وانما نتابع موضوعا معنا هو الحياة النيابية ولهذا تنتقل دفعة واحدة من حادثة قصر النيل (في ٤ فبراير سنة ١٨٨١) الى مظاهرة الجيش في عابدين (في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) ولا نأخذ من هذه المظاهرة الا الجانب الذي يمس ما نحن فيه .

رأينا فيما تقدم أن الحركة العرابية لبست بعد حادثة قصر النيل ثوب المطالبة بالدستور وأن عرايا زعيم هذه الحركة شرع يأخذ من العلماء والاعيان والعمد ومشايخ العربان توكيلا للمطالبة بعزل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب . فهنا نقول ان الاشهر التي اقتصت ما بين فبراير وسبتمبر من تلك السنة كانت كلها اشهر ترديد لكلمات الحرية ، وسيادة الامة ، والحكم النيابي ، والعهد الذي أعطاه

توفيق على نفسه في كتابه الى شريف باشا بجعل الحكومة شورية وتوسيع اختصاص مجلس شورى النواب ثم تناسيه هذا العهد وعمله بضده . فلما جاء شهر سبتمبر وعاد توفيق من الاسكندرية الى القاهرة كان الحزب العراقي قد أعد عدته للتظاهر في ساحة عابدين ، ففي اليوم التاسع من هذا الشهر (الجمعة ١٥ شوال سنة ١٨٩٨) اجتمع الجيش في هذه الساحة وأمر عرابي باقامة الحراس على ابواب عابدين لمنع الدخول اليه والخروج منه ، ثم ظهر توفيق واستدعى عرابيا فجاءه راكبا جواده سالا سيفه ومن حوله ضباط الخيالة ، فأمره توفيق بالترجل واعطاه سيفه وابعاد الضباط عنه ففعل ثم دار بين الاثنين حديث تقتصر منه على ما يأتي .

قال توفيق ماهي اسباب حضورك الى هنا بالجيش

فاجاب عرابي للحصول على طلبات عادلة

فسأل توفيق وما هي هذه الطلبات

فاجاب عرابي هي اسقاط النظارة وعقد مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام

وبعد مفاوضات دارت داخل القصر بين توفيق وقناصل الدول استقر الرأي على اجابة هذه الطلبات تدريجيا والبلغ عرابي ذلك فرضى ولكنه اشترط عزل الوزارة قبل انصرافه فعزلت فطلب تعيين شريف باشا فاستدعى وعرض عليه الامر فقبل ان يشكل الوزارة على شرط ان يتعهد رؤساء الحزب العسكري باطاعة أوامره وان يقدم أعيان البلاد وعمدها ضمانا على هذه الطاعة

عريضة الشعب بطلب الحياة النيابية

وفي اليوم التالي تقدم لشريف باشا كل من سلطان باشا وسلمان أباطه باشا وشريعي باشا ومنشأوي بك وأمين الشمسي بك والشيخ علي اللبتي وعبد السلام المويلحي بك والشيخ الصباحي والشيخ احمد محمود و ابراهيم الوكيل افندي ومعهم تقريران احدهما وقع فريق من العلماء والعمد والاعيان ضمانا لرؤساء الحزب العسكري والثاني وقع الف وستائة من الكبراء والعلماء والعمد بطلب تشكيل المجلس النيابي .

وهذا التقرير الثاني هو الذى يهمنى فى موضوعنا ولذلك ثبت نصه وهو :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية ، الا بالعدل والحرية ، حتى يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله ، حراً فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن مآله . وهذا لا يتأتى الا بإيجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تنطرق اليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتقدمة العادلة مجالس ملية من نهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها ، تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ، ولاجل هذه المقاصد ، كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق . وبما ان مقاصد خديويتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر نجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحل الداورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لامتنا يكون له ما لمجلس الامم الاوربية المتقدمة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعم وتصير حكومتها العادلة أنموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم . وانا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لارادة ولى النعم ادام الله إجلاله »

ولا بد لنا هنا من ملاحظة. وهي ان تاريخ هذه العريضة ١٤ شوال (٨ سبتمبر) فى حين ان مظاهرة الجيش فى ساحة عابدين وقعت فى ١٥ شوال (٩ سبتمبر) فلا تفسير لذلك فى نظرنا غير ان العريضة كتبت قبل المظاهرة وان عراييا وزملاء كانوا يعرفونها . ولعلمهم كانوا قد انتظروها قبل ان يتحركوا ليكونوا على بينة من ان الامة تشد عضدهم وليستطيعوا ان يقولوا انهم باسمها يتحركون وبلسانها ينطقون . ويكون المعنى حينئذ ان طلب الامة الحكم النيابي سابق للمظاهرة فهو اصل والمظاهرة فرع وليس العكس . انا تقديم العريضة لشريف باشا فى يوم ١٦ شوال فليس دليلاً على انها كتبت فى ذلك اليوم ، ونظن ان كل انسان يوافقنا على انه كان من المتعذر جمع الف وسمائة توقيع من أعيان القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة والمنيا وبنى سويف وأسيوط فى اربع وعشرين ساعة

وطلب شريف باشا من عرابي ان يسافر بألايه الى رأس الوادى فاطاع واجتمع خلق كثير لتوديعه في محطة القاهرة ساعة سفره وخطب بعضهم فرد عرابي بخطبة قال فيها :

« بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقلعنا عرش الاستبداد ولا ننتهي عن عزمنا حتى تحيا البلاد وأهلها . وما قصدنا بسعيننا افسادا ولا تدميرا ولكن لما رأينا اننا بتنا في اذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا الا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الامة وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ماطلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائرينا في غير طريق الوطنية وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الامة في شؤونها وتعرف حقوقها كباقي الامم المتمتدة في العالم »

ولما وصل الى الزقازيق التي خطبة أخرى مثل هذه وفي معناها

إعادة مجلس شورى النواب

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ كان شريف باشا قد أمم البحث في انشاء مجلس نيابي ذي سلطة فرأى تمهيدا لذلك ان يعاد مجلس شورى النواب ليكون هو الذي يقرر مشروع القانون المنشئ لمجلس النواب المحدد لسلطته واختصاصه وخالفه في ذلك عرابي وطلب منه انتخاب مجلس النواب دفعة واحدة بتنفيذ مشروعه الذي كان قد قدمه لمجلس شورى النواب في سنة ١٨٧٩ فلم يقبل شريف باشا ورفع الى الخديوى تقريراً هذا نصه :

« لقد أظهرت التجارب في عدة مرار خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الآن ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة بام صوالح الديار المصرية لانه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها شيئا فشيئا . وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

« انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيما يلزم لاجرائها من حيز التصور للعمل لا يتاني حصوله بافراد هيئة النظر فقط بل المترائي لهم ان تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومررتهم

لحيازة ثقة ورضاء اخوانهم بهم ولا انتخابهم للنيابة عنهم هو الوسيلة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات. وقد طابق رأى عمدا لاهالى بالنيابة عن عمومهم هذا الرأى الذى رأته هيئة النظر ولذلك نرى انه من الواجب علينا ان نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد وجميع أعيان ووجوه القطر لآخذ رأيهم بخصوص احتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الادارة عليهم واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم

« وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شىء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣ . نعم ان تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لافكار الالهالى ومقاصدهم وكانت قد عمات جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظر بانحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عما يلزم اجراؤه من التنقيحات والتعديلات فى قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر

« هذا ومن الجلى النفى عن النيان ان العهود والترتيبات التى نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة وكذلك القوانين والاوامر العلية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب لانها موضوع عقد حصل مع الدول ولا يجوز تعديلها او تغيير شىء منها الا برضاء الدول التى عقدت معها

« وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية فى اجراء الاصلاحات المشروع فيها وعونا على تامين المصيرين تامينا كافيا على النفس والعرض والمال

«ولهذا واتبانا المادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ أتشرف بان أقدم للاعتاب السنية مشروع امر طال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ » وفى اليوم نفسه صدر الامر العالى بانتخاب النواب « بالصفة والشروط الموضحة فى لائحة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ » وبأن يكون افتتاح المجلس فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ . وفى ١٨ ديسمبر صدر أمر بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس وسليمان ابازله باشا وكلا

ولم يتيسر ان يفتح المجلس فى الميعاد المحدد له ففتح فى ٢٦ ديسمبر وجاء

الخديو فجلس على مقعد اعدله في قاعة الاجتماع ثم مثل بين يديه سلطان باشا وقال ان النواب مستعدون لسماع خطابه فوقف وأخذ يعتذر عن نكته بهذه فقال :

« ابدى لخضرات النواب مسرورتي من اجتماعهم لاجل ان ينوبوا عن الالهالى في الامور العائدة عليهم بالنفع . وفي علم الجميع انى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تاخر للان بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة فاما الان فنحمد الله تعالى على مايسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ومن تخفيف أحمال الالهالى على قدر الامكان فلم يبق مانع من المبادرة الى ما انا متشوف لحصوله وهو مجلس النواب الذى انا فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم »

ثم تكلم عن رغبته في رفاهية الالهالى وتعميم التعليم و اشار الى قرارات لجنة التصفية وتعهدات الحكومة للدول وقال :

« فالواجب علينا الاعتدال والثانى وحسن التبصر وان نكون بدا اواحدة في اتمام الاعمال النافعة متوسلين بناية الله تعالى وامداد رسوله الكرم ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة اشاهانية والدولة العلية ادامها الله ونسال الله النجاح انه ولى التوفيق »

ولم تكن الجلسة عليه لان لائحة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ تقضى كما تقدم بان تكون جلسات مجلس شورى النواب سرية ولكن الحراس لم يستطيعوا منع الجمهور من الدخول فكانت الجلسة علنية في الواقع

وعين المجلس بعد ذلك عشرة من اعضائه لتقديم الرد على خطاب الافتتاح فقدموه في ٢٩ ديسمبر وفيه قال المجلس انه يشكر للخديو فتحه اياه « اجابة لرغبة الامة ونظرا للمصلحة العامة » .

واقام الناس حفلات عدة فرحا بعودة المجلس فخصص بالذكر منها حفلة اقيمت بأمر بطريرك الاقباط في الكنيسة البطريركية حضرها رجال الاكليروس

انجلترا وفرنسا تخترسانه بالمجلس

هنا يقوم البرهان المادي على ان انجلترا وفرنسا ما كانتا تنظران الى وجود المجلس ولا الى نمو الروح الوطنية بعين الاطمئنان لانهما وقد ألقيا بفضل اسماعيل وقروضه ان تسيطر على الحكومة المصرية كانتا تكرهان أن يتمرد المصريون على هذه السيطرة وأن يوجد مجلس نواب يطالب بحقه الشرعي في مراقبة أعمال الحكومة . وقد درج كثير من الكتاب الاوربيين ، الذين كانوا يشايعون انجلترا وفرنسا في غرضهما هذا ويشايعون الدائنين في أن تبقى مصر بقره لهم حلوبا ، على أن يحتقروا الوطنية المصرية في ذلك الوقت وبهونوا من شأنها ولكن غيرهم من المنصفين اعترفوا بها وقالوا انها كانت جذيرة بكل عطف واحترام . ولا نحب ان نذكر في هذا غير شهادتين لرجلين رسميين أحدهما دي فريسينيه وقد كان رئيساً لوزارة فرنسا في مفتح سنة ١٨٨١ ثم في الشهور الاولى من سنة ١٨٨٢ وبقي في منصبه الي ان ضرب الانجليز الاسكندرية وجرت معركة التل الكبير . والثاني بارتلي سانت هيلير وقد كان وزيراً لخارجية فرنسا في وزارة جول فيري في بعض من سنة ١٨٨١

فقد صرح دي فريسينيه في كتابه « المسألة المصرية » (ص ١٩٤) بأنه كان من الحكمة في ذلك الوقت أن يوسع اختصاص مجلس شورى النواب ثم قال :

« ان كتاب ذلك العصر اجتهدوا في ان يسخروا من طلب الذين كانوا يطلبون توسيع اختصاص المجلس حتى ليخيل الى الذي يقرأ خطابات بعض الخطباء ان الوطنية المصرية كانت في ذلك الوقت تلقى وان وادى النيل لم يكن يحتوى الاعلى قلاحين تحني العصا ظهورهم . فكل ما نرد به على هؤلاء الكتاب والخطباء هو أن آباءنا كانوا أقل من هذا امتهانا للوطنية المصرية في عهدهم ، وذلك أن نوابنا في سنة ١٨٤٠ لم يترددوا في ان يتكلموا في خطبهم عن الرعاية الواجبة « للوطنية المصرية الناشئة » . فقد كانت هناك اذن وطنية مصرية ناشئة تستحق الرعاية في سنة ١٨٤٠ . ولست في هذا مبالغوا ولا انا ممن يحبون المبالغة ولكن لا ريب في انه كانت توجد في قلوب

المصريين من اربعين سنة مضت مطامح كان من الممكن ان تراعى في حدود معتدلة. تلك حقيقة لا تحتل جدلا ، غير أن الذين كانوا يقبضون على حظم مصر لم يكونوا يرون في المصريين غير قوم مدينين فلم يكونوا يعرفون في معاملتهم الا مصلحة واحدة هي مصلحة الدائنين الاوربيين التي يجب ان تقدم على ما عداها . وبذلك لم ينتهبوا الى ان مثارتهم على اعتبار مصر رهنا ومداخلهم في شؤونها مداخلت أدت بحكومتها الى ان نصير في ايدى الاجانب ، كائنا قد اتفمنا على طول الايام بان تجرحا شعور الشعب المصرى الذى هو شعب حي مهسا يقل القائلون في تعوده الطاعة والخضوع من اجيال »

أما بارتلى سانت هيلير فقد كتب الى قنصل فرنسا العام في مصر في ١٧ اكتوبر سنة ١٨٨١ يائنا بما كانت تراه وزارة خارجية فرنسا حينذاك في المسألة المصرية فاشار في آخره الى الوطنية المصرية فقال ^(١) :

« ليس من السهل علينا ان نقدر من هنا (أى من باريس) قوة هذه المطامح الشرعية (يريد مطامح الوطنية المصرية) ولا كيف يمكن ارضاؤها . ولكن هذه المطامح حقيقية الى اعظم حد، ومبررة من بعض الوجوه الى اعظم حد أيضا ، فلا يمكن اهمالها ولا يمكن على الخصوص التفكير في خنقها »

هاتان شهادتان من رئيسين لوزارة فرنسا في ذلك العهد هما صريحتان في أن حركة وطنية شريفة كانت تهز مصر في ذلك الوقت وأن مجلس شورى النواب كان وليد هذه الحركة ، فلا يبقى بعد هذا الا أن يعرف القراء ان انجلترا وفرنسا أعلنتا الحرب على هذا المجلس ليتضح انهما ما كانتا تحاربان شعبا ولا عصيانا عسكريا بل كانتا تحاربان حركة وطنية فكانتا بذلك تدفعان الى الشعب وتؤججان نار الثورة

ففي ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ سقطت في باريس وزارة جول فيرى وخلفتها وزارة غامبتا . وتولى غامبتا مع رئاسة الوزارة وزارة الخارجية وكان رجلا جريئا واسع

(١) دى فريسليه ص ٢٠١

هذا نص عبارته باللغة الفرنسية :

Il ne nous serait pas aisé de juger d'ici quelle est au juste la puissance de ces aspirations légitimes ni comment on pourrait les satisfaire. Mais ces aspirations sont trop réelles, et à certains égards trop justifiées, pour qu'on puisse les négliger, ni surtout songer à les étouffer.

المطامع وكانت مصر تدخل في دائرة مطامعهم فلم ير أن يترك الحوادث تسير سيرها العادى البطي. ولا أن يترك للحكومة البريطانية قيادة ذقنها فكتب في ١٤ ديسمبر يسأل الحكومة البريطانية ألا ترى أن الوقت قد حان لان تنفاهم الدولتان في عمل تعملانه في مصر؟ وهل توافق على أن تكون الخطوة الاولى من هذا العمل أن تعلن الدولتان انهما تؤيدان توفيقاً وأن توحيا اليه بان يثق بهما ثقة مطلقة وأن يعتمد على معونتهما دون غيرها؟^(١) وكانت السياسة التي تجري عليها إنجلترا في ذلك الوقت أن تنفرد بالعمل في مصر فكانت كلما دعتهما فرنسا الى الاشتراك معها في عمل تأت واعتذرت تارة بأن العمل من حق سلطان تركيا وطوراً بأن وقته لم يحن ، ولكنها كانت كلما رأت من فرنسا اعراضاً عن العمل تقدمت هي وعملت . فلما جاءتها هذه الدعوة من غامبتا سكنت خمسة عشر يوماً ثم أجاب وزير خارجيتها اللورد جرنفيل في ٣٠ ديسمبر بانه يخشى أن يكون ذلك معجلاً للثورة^(٢). فرد غامبتا ، وهنا تظهر النية جلية في محاربة مجلس شورى النواب، بان من الخطر أن تسكت الدولتان حتى تقاجثهما الحوادث وأن المصلحة صارت قاضية « بشل عناصر الاضطراب المتولدة من عقد مجلس شورى النواب »^(٣) فرضي اللورد جرنفيل أخيراً وطلب من غامبتا ان يضع مشروع المذكرة التي ترسلها الدولتان فوضعها ووافقت الحكومة البريطانية عليها فكانت مذكرة ٧ يناير، وهذا نصها :

« حضرة القنصل العام »

« كلفناكم غير مرة ان تجربوا الجناب الخديوى وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وإنجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك والقلق في القطر المصرى فان الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر لاسيما بعد حدوث الحوادث الاخيرة وأخصها صدور الامر الخديوى

(١) أشيل بيوفيس ص ٤٨ — ودى فريسينيه ص ٢٠٧ و ٢٠٨

(٢) مجموعة التلغرافات التي تبودلت بين فرنسا وإنجلترا في سنتي ١٨٨١ بشأن مصر

(٣) أشيل بيوفيس ص ٤٩ — ومجموعة التلغرافات التي مر ذكرها

بجمع مجلس شورى النواب مما أوجب المخاربة بين الدولتين واعادة النظر في شؤون اتفاقهما المذكور

« و بناء على ذلك نرجوكم ان تصرحوا الآن للجناب الحديوى بان حكومتى فرنسا وانجلترا تريان وجوب تأييده فى الحديوية وفقا لاحكام المقررة فى فرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان قبولا رسميا على اعتبار انها وحدها تكفل الآن وبعد الآن استمرار السلم والسكون وتوجب توسيع نطاق الثروة والعمران فى البلاد المصرية مما فيه مصلحة الحكومتين المذكورتين المتفتحتين على الاشتراك فى السعى الى دفع كل ما من شأنه ان يحدث فى مصر ارتباكا او يخل بنظامها واحوالها سواء أكان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين من أسباب خارجية ام من أسباب داخلية » ولا ريب عندنا فى ان هذا التصريح العلنى المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه ان يطرأ على حكومة الحديوى من الاخطار وان حدث فالحكومتان لا ترددان فى دفعه ولا تحجبان عن صده

« وفى أمل الدولتين ان يستمد الحديوى من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين هو محتاج اليهما لادارة أمور الشعب المصري والبلاد المصرية »

وبينما كانت هذه المفاوضات تدور بين الدولتين كانت مصر هادئة مفتبطة بوزارة شريف باشا واجتماع مجلس النواب ثم بالامل فى تحويل هذا المجلس الى مجلس نواب ذى سلطة . وكان الامن شاملا والنظام تاما وقد تعهدت وزارة شريف باشا باحترام المراقبة الثانية وقانون التصفية وقبل المجلس هذا التعهد فلم يكن أحد يفكر فى المساس بمصلحة اللدائنين أو للاجانب . فلما وصلت مذكرة الدولتين الى الحديوى كانت كالفنبلة ألقيت فجأة فى جو هادى . بقصد تعكيره ، ورأى فيها كل انسان نحرشا بمجلس شورى النواب لم يكن سبب من الاسباب يقتضيه . ولم يخف على المصريين أن الدولتين نحرضان بذلك توفيقا على مقاومة الحركة الوطنية وقولان له انهما من أجل ذلك تبسطان حمايتهما عليه وتريدان منه أن يعتمد على هذه الحماية .

وقد كان من واجب توفيق أن يرد على هذه المذكرة وكان على شريف باشا خاصة أن يشجع على هذا الرد حفظا لسمعة نظارته . ويقال انه أعد ردا يرفض

فيه توفيق حماية إنجلترا وفرنسا ويقول : « ان اليوم الذى تؤيدني فيه الدولتان ضد ارادة بلادى هو اليوم الذى نحين فيه الساعة الاخيرة . ومتى فصلت الرأس من الجسم لم يبق سبيل الا الى الموت . فأننا إما أن أكون خديوى المصريين أو لا أكون شيئا » ^(١) . غير أن حكومة فرنسا علمت بالعزم على الردفعت عند توفيق وشريف كي يعدلا عن عزمهما ويلتزموا السكوت فأطاعا وسكتا

ولكن تركيا لم تسكت بل احتجت بمذكرة ارسلتها الى الدولتين في ١٤ يناير فكان مما قالته فيها :

« ان مصر جزء من ممالك الحضرة السلطانية ، والسلطة المعطاة للخديوى لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم والمحافظة على سعادة البلاد وادارتها على محور حسن ، فتأييد هذه السلطة من حقوق الباب العالى وحده ومن اختصاصاته دون سواء . ولهذا كان من الواجب عندما اتضح ان الحالة تدعو الى ارسال تلك المذكرة ان يؤخذ قبل كل شيء رأى الدولة العلية ، وبواسطتها وحدها ترسل التصريحات ، وبواسطتها ايضا يكون الحصول على التأكيدات المطلوبة »

وبسبب مذكرة ٧ يناير هذه وقع خلاف طويل الذبول بين إنجلترا وفرنسا في تحديد ما ارتبطت به كل واحدة منهما فقالت الحكومة البريطانية ، جريا على سنتها في مراوغة فرنسا حينما تدعوها الى الاقدام ، انها لم ترتبط بعمل معين بل لم ترتبط حتى بالعزم على العمل . وقالت الحكومة الفرنسية ان المذكرة تفقد حينئذ قيمتها وتصبح عبثا . ونحن ندع هذا الخلاف جانبا لانه من تاريخ المسألة السياسية لامن تاريخ الحياة النيابية ، غير اننا نقول ان النية التى كان غامتا يبينها من وراء تلك المذكرة انفضحت حينما أرسل مكاتب التيمس في ٣ فبراير (اى بعد ارسال المذكرة بأقل من شهر) الى جريدته يقول ان وزارة غامتا كانت تعد سرا في جنوب فرنسا حملة حربية ترسلها الى مصر ^(٢)

(١) روى هذه الرواية بمخا فيراها مراسل جريدة الطان الباريسية في القاهرة اذ ذاك ونشرتها الجريدة في عددها الصادر في اول مارس سنة ١٨٨١

(٢) فوجئت الحكومة الفرنسية باذاعة هذا الخبر فأولت ان تقضي عليه فاعزبت الى جريدتى البال مال غازيت والديلي نيوز بتكذيبه فرد مكاتب التيمس على هذا التكذيب بتأكيد الخبر وبيان الاسلحة والوحدات الحربية التى اعدتها وزارة غامتا لهذا الغرض ثم ذكر القائد الذى عينته لقيادة هذه القوات - (أشيل يوفيس ص ٥١ و ٥٢)

رأينا أن شريف باشا اخذ على نفسه، في كتابه الذي استصدر به في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ أمرا بعمد مجلس شورى النواب، ان يقدم لهذا المجلس مشروع «لائحة أساسية» لانشاء مجلس نواب ذى سلطة، ففي يوم ٢ يناير توجه الى مجلس شورى النواب وقدم له «اللائحة» التى وعد بها والتي خطابا نذكر هنا بعض فقراته وهى:

« لما كانت لائحة النواب التى اجتمعت على مقتضاها لائحات أفكارنا جميعاً كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذى وقعته أخيراً للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفقاىي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم وقد تمت وها أنا الان أقدمها لحضراتكم للنظر فيها

» ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر كان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدرج شيئا فشيئا ولكن حيث ان مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعملهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن فقد أعطت لكم الحرية التامة فى ابداء آرائكم وحق المراقبة على افعال مأموري الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ونصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح . وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق واقرار منكم . وكذلك تعهدت بان تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شيء ما ولم يخرج أمرهم عن حد نظركم ومراقبتكم

» انما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الاجنبية بها وانشأ عن ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم بعضها بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الامور موضعا لنظرها أو نظر النواب ؟ حاشا لانه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصالح خلنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب امنية الحكومات الاجنبية . ومتى رأت منا تلك الحكومات

الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فتتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه الخ »

أما « اللائحة » نفسها فلا داعي لاثباتها هنا بحذافيرها لأنها لم تصدر ولكنها ثبت منها ما دار الخلاف حوله فكان سببا في سقوط وزارة شريف وهو :

« المادة ٣٠ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكثير

« المادة ٣١ — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

« المادة ٣٢ — تنقسم ميزانية المصروفات الى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة

« المادة ٣٣ — لمجلس النواب أن ينظر في الميزانية ويبحث فيها وتعتمد بعد اقراره عليها . وعلى رئيس المجلس أن يبلغ ذلك الى ناظر المالية لغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالاكثير

« المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو للدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية » (١)

ومن هذه المواد يتضح أن شريف باشا أخرج من اختصاص المجلس ويركو الاستانة والدين العمومي وكل ما التزمت به الحكومة بناء على قانون التصفية او بناء

(١) نذكر هنا مواد أخرى من مشروع اللائحة لا نخلو من اهمية وهي :

١٨ — اذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة فعل الناظر أن يذهب الى المجلس بنفسه أو يستنوب عنه أحد كبار الموظفين بدوانه ليجيب عما يسأل عنه وله أن يؤخر الجواب لاول مدة الافتتاح الثاني لا اكثير وعليه بيان الاسباب ومسئولية التأخير

١٩ — للنواب حق المراقبة على موظفي الحكومة جميعا فلهم بواسطة رئيس المجلس أن يشعروا كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور نسب لاحد موظفي الحكومة التابعين لنظارتهم :

على معاهدات عقدت بينها وبين الحكومات الاجنبية ولم يترك المجلس من الميزانية الا ما دون ذلك أى ما لا يمس مجال أية مصلحة للدول أو للدائنين . وكان المخصص للدين العمومى ويركوا الاستانة في ذلك الوقت وبعد قانون التصفية يعادل نصف ميزانية الحكومة أو يزيد عنه قليلا فكان المجلس كان محروما من النظر فى أكثر من نصف الميزانية .

وقد قبل المجلس هذا الاختصاص المتواضع منذ أن تلى عليه رغبة منه فى أن

٢٠- النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل ما يتقرر بمجلس

النظار

٢١- اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار المخاربة و بيان الاسباب ولم تستعف النظارة فلحضره الخديوان يأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم الانقضاء الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان ينتخبوا نفس النواب السابقين او بعضهم

٢٢- اذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الاول الذى ترتب الخلاف عليه فينفذ الرأى المذكور قطعيا

٢٣- مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يتل فى مجلس النواب بنداً فبنداً ويقرر حكما فحكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية واذا تراهى للمجلس لزوم سن قانون وطلبه من مجلس النظار بواسطة الرئيس فيجيب الى ذلك

٢٤- لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركوا فى الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون مصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية ضفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لاربابها

يطمئن الدائنون وتطمئن الحكومات الاجنبية الى أنه ، وهو يعرف أن شطراً كبيراً من قروض اسماعيل لم يدفع وأن تمسك الدائنين به وبفوائده الباهظة ليس سوى سرقة ، يحترم هذه القروض ولا يتعرض لمصلحة مالية من مصالح الاجانب والحكومات الاجنبية بسوء . ولكن انجلترا وفرنسا لم ترضيا حتى بهذا الاعتدال وشرعتا في الحال تهاجمان المجلس لانهما كانتا يريدان أن تقضيا على نزعة ونزعة الحركة الوطنية على العموم الى اتخاذ الحكومة من سيطرتها واتخاذ البلاد من مهابى الضياع .

فى مبراهه التفضال

ولم تتردد انجلترا وفرنسا فى أن تعلنا الحرب على المجلس عملا بمذكرة ٧ يناير فافهمتا شريف باشا أنهما لا توافقان على المادة الثالثة والثلاثين من مشروع لانها تعطى المجلس حق « تقرير » جزء من الميزانية . فابلغ شريف باشا المجلس ان النظارة من أجل ذلك تعدل المادة الثالثة والثلاثين بما يجعل الرأى الذى يبدىه مجلس النواب فى الميزانية استشاريا .

وكان المجلس قد الف لجنة من ستة عشر عضواً من أعضائه برئاسة سلطان باشا لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه فبدأ فى الحال أن هذه اللجنة والنواب جميعا يتشئون بان يكون لهم الحق المطلق فى تقرير الميزانية فيما خلا ما استثنته المادة الرابعة والثلاثون من المشروع ، فما كادت نيتهم هذه تعرف حتى كتب المراقبان الاجنبيان فى ١٢ يناير محتجان عليها فقالا (١) :

« يظهر ان مجلس شورى النواب يتنهي لأن يطلب حق تقرير الميزانية ، ولهذا نرى من واجبنا ان نقول ان اعطاء النواب هذا الحق ، ولو اقتصر على الادارات والمصالح التى لم تخصص ايراداتها للدين ، يفسد الضمانات المعطاة للدائنين ، لانه سيكون من نتائجه الضرورية أن تنتقل ادارة البلاد من يد مجلس النظار الى يد مجلس النواب » .

٤٣ - كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتزوجة منها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة
(١) دى فرسينيه ص ٢٢٤

وبهذا أعلن المراقبان ان النظرية التي تمسك بها إنجلترا وفرنسا هي أن تبقى ادارة البلاد في يد مجلس النظار لكي يمكن ان تبقى خاضعة لسيطرتهم ، فما كاد النواب يعرفون ذلك حتى اشتد بهم الاستياء وصمموا على ان يثبتوا في الدفاع عن حقهم . وقد يحسن أن ننقل هنا رددهم على احتجاج المراقبين فقد روى عنهم دى فريسينيه ^(١) « أنهم لم يقبلوا أن تكون بلادهم متاعا مرهونا في يد الدائنين وان يكون عليهم ، لازالة كل شغل يساور هؤلاء الدائنين ، ان يقبلوا الحرمان من الحقوق الاولى التي تملكها كل أمة متمدينة . وكان مما لاحظوه في ذلك ان هناك حكومات تزرع تحت ديونها أكثر مما تزرع الحكومة المصرية بل هناك حكومات مزقت تعهداتها ورفضت ان تدفع ما عليها ولكنها كلها لم تحرم مع ذلك من حقها في أن تحكم نفسها بنفسها . أمام ، ودائنتهم لا يجدون محلا للشكوى منهم ، فأنهم يمنعون من أن يدخلوا على قوانينهم ، بالاتفاق مع خديويهم ، اصلاحات يعترف الكل بفائدتها للحكومات والشعوب »

ونقل أيضاً ما كتبه في مثل ذلك ميسو سينكويكز قنصل فرنسا العام من تقرير أرسله الى حكومته في ١٥ يناير وهو ^(٢) : « يصدر مجلس شورى النواب في مطالبته بان يكون صاحب الرأى النافذ في تقرير الميزانية عن اعتقاده بان له الحق في أن يراقب باسم الامة سير الادارة في مجموعه والطرق التي تستخدم بها موارد البلاد . ويقول المجلس انه يحترم كل الاتفاقات الدولية ، بل يحترم حتى بقاء الموظفين الاجانب في وظائفهم ، غير انه يحفظ لنفسه الحق في الاقتصاد ليمجل بسداد الدين العمومي » ونعود بعد ذلك الى سرد الحوادث فنقول ان لجنة المجلس فرغت في أيام قليلة من النظر في مشروع شريف باشا ، وكانت قد أخذت من المجلس تفويضا في أن تتفاوض مع النظارة رأسا قدمت لشريف باشا يوم ١٥ يناير التعديلات التي رأت أن تدخلها على المشروع ومنها بقاء المادتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين على أصلها ، أى أن يكون للمجلس حق تقرير الميزانية فيما خلا الوركين والدين العمومي

(١) ص ٢٢٤

(٢) دى فريسينيه ص ٢٢٣

وما ألزمت به الحكومة في قانون التصفية أو في المعاهدات الدولية، فلم يقبل شريف باشا هذه التعديلات . وفي هذا اليوم نفسه أرسل غامبتا الى قنصل فرنسا العام التلغراف الآتي (١) :

« اطلعت على المذكرة التي سلمها اليك المراقبان وأنا أوافق عليها وعلى النصائح التي تبذلها لشريف باشا . فتأبر على اتخاذ هذا الحزم »

وأرسل اللورد جرنفل الى قنصل إنجلترا العام السير ماليت مثل هذه التعليمات. ثم اقترح ماليت على النواب أن يكون رأيهم استشاريا الى ثلاث سنوات وأن يتحول بعد ذلك الى رأي قطعي ، وكلف مستر بلنت أن يقتنعهم بقبول هذا الحل، فكتب قنصل فرنسا الى غامبتا يسأله رأيه فيه فجاءه الجواب بالرفض ، وفي الوقت نفسه عاد مستر بلنت الى ماليت يخبره بان اقتراحه لم يلق من النواب وزعماء الحركة الوطنية غير الرفض واليك ما كتبه في ذلك (٢) :

« بعد ان تداولت مع الشيخ محمد عبده الذي كان كدأبه من الميل الى التبصر والمسألة اتفقنا على ان التقي في منزله بوفد منهم لناقشهم وأريهم النتائج المحتملة للمقاومة أى التدخل المسلح . ومن ثم قيدت وجهة نظر المراقبين الماليين مع كلفن (هو المراقب الانجليزي) ووضعت مع ماليت قواعد المناقشة التي عولت على استخدامها وكانت تعليماتي تنحصر في ان أذكر لاعضاء الوفد ان اجراءات الميزانية الحاضرة انما هي مسألة دولية لا يستطيع شريف باشا ولا البرلمان ان يمساها بغير موافقة الحكومتين الرقيبتين. وكان على ان أقص تاريخ انشاء المراقبة المالية وأريهم مذكرة خاصة وضعها ماليت وفونج قنصل فرنسا الجزائر وارفقها بالمشور الذي نص على انشاء المراقبة في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وان أطلب اليهم ان يتدبروا هل مع ذلك تكون مسألة تغيير اجراءات اصدار الميزانية مسألة دولية او ليست كذلك. وهل اذا كانت كذلك ألا تكون خارج دائرة اختصاصهم بعد ان اعترفوا بان المسائل الدولية يجب ان لا تمس . وخول لي كلفن ان اقول انه هو شخصا لا يمانع في تعديل الاجراءات الحاضرة تعديلا طفيفا بحيث يعطى للمجلس

(١) دي فريسنيه ص ٢٢٥

(٢) ص ١٤٢ من هذا الكتاب

حق استشارى قد يحول فيما بعد الى حق اقتراع . فاذا قبلوا ذلك عرض ماليت
المسألة على حكومته بصورة حسنة وان كان لا يستطيع ان يطمئن على قبولها من
جانب انجلترا او فرنسا . اما سائر خلافتهم مع شريف فعليهم ان يسووها معه بانفسهم .
« على هذه القاعدة وبمساعدة صابونجي والاستاذ الشيخ محمد عبده ناقشتهم طويلا
في المسألة ولم أكف عن المناقشة الا حين اقتنعت بانهم لا يدعون . نعم انهم وافقوا
على تعديل ثلاث او اربع مواد كانت محل معارضة المراقبين الاساسية وادجوا
التعديلات التي اقترحتها عليهم فيما يختص بها في اللائحة ولكنهم تشبثوا برأيهم في
مسألة الميزانية على الرغم من مساعدة الاستاذ محمد عبده لى ولم يقبلوا ان يثيروا سطرأ
من المادة الخاصة بها . فعدت مطأطىء الرأس لا بلغ ماليت حكاية فشلى »

ثم قال مستر بلنت بعد ذلك :

« ومع انى بذلت كل جهدي لاحمل الاعيان (يريد النواب) على الاذعان
تحت تأثير اعتقادى بانهم مهددون بالتدخل الاوربى لم يسعنى مع ذلك الا الاعتراف
بانهم على حق في طلبهم السلطة على نصف الميزانية اذا كان الحكم البرلمانى سيكون
حقيقة لا نموها »

وقال بعد ذلك أيضاً :

« وتدل تفرقات ماليت في ذلك الحين على ان الاعيان (اى النواب) كانوا
بدأ واحدة في هذا الصدد حتى ان سلطان باشا الذى كان بطبعه رجلا ضعيفا يسهل
ارهابه اعلن بصريح العبارة ان دستور شريف باشا كالمطلة تحدث صوتا ماليا
ولكنها فارغة »

ذلك ما كتبه مستر بلنت عن وساطته وهو ناطق بأن قنصلي فرنسا وانجلترا
لم يجدا سببا صحيحا يهاجمان به موقف الحق والاعتدال الذى وقفه النواب ، وانهما
لذلك حاولا أن يدخلوا عليهم ان النظر في الميزانية مسألة دولية فلم يفلح لان النواب
كانوا من سلامة الفهم بحيث لا تجوز عليهم هذه الخدعة . وها هو ذا مستر بلنت
يعترف بانه وان كان قد جادلهم واجتهد في اقناعهم إلا أنه كان يشعر في داخلية نفسه
بانهم على الحق وان ما يريد اقناعهم به هو الباطل . وهم ما ثبتوا في موقفهم هذا الثبات
ولا تشبثوا به هذا التشبث الا لانهم كانوا قد ذاقوا الآلام من جراء

الحكم المطلق ورأوا الخطر داهما على استقلال البلاد فكانوا من أجل ذلك يريدون الحكم البرلماني ، كما يقول مستر بلنت ، حقيقة لا تمويهها .

نواضع آخر في طلبات النواب

ولكن الرواتب ترفضه

فيقتصر النواب ويستقيل شريف باشا

واقترحت الحكومة بعد ذلك على النواب أن يبق رأى المجلس استشاريا ولكن تعدل المادة الثانية والثلاثون بما يجعل ميزانية المصروفات منقسمة الى أبواب أكثر فرفض النواب قائلين ان قسمة الميزانية الى أبواب أكثر أو أقل لا تفيد شيئا ما دام المجلس لا يملك حق التقرير . وأخيراً رأوا أن يقدموا برهانا جديداً على أنهم يذهبون في مسألتهم ونواضع طلباتهم الى أدنى حد ممكن فاجتمعت لجنهم يوم ٢٠ يناير وقررت أن تقترح على شريف باشا حسم الخلاف أن يعين المجلس عدداً من أعضائه مماثلاً لعدد النظائر فيكون هؤلاء ، وأولئك هم الذين يقررون الميزانية ويكون لرئيس النظائر صوت مرجح عند الاختلاف وتساوى الاصوات في الفريقين . وحمل سلطان باشا هذا الاقتراح في اليوم التالي الى شريف باشا فعرضه هذا على قنصلى إنجلترا وفرنسا ^(١) فقالا انهما سيرفعانه الى حكومتيهما . وفي ٢٣ يناير جاء جواب غامبتا بالرفض القاطع ثم جواب اللورد جرنفيل بالرفض أيضا ولكن مع التلويح باحتمال الاتفاق في مسائل أخرى جزئية ^(٢)

ومضى بعد هذا أسبوع وضع شريف باشا في أثنائه مشروع لائحة جديد حذف منه المادة الخاصة بالميزانية وأدخل على مواده الاخرى شيئا من التعديل ثم أرسله الى المجلس في ٣١ يناير وأرسل معه كتابا هذا نصه :

« ان جناب قنصلى فرنسا وإنجلترا الجنرالين قدما للحكومة مذكرة تتضمن ثلاثة امور وهي اولاً ان حكومتى فرنسا وإنجلترا تريان ان الاتفاقات الدولية المتعلقة

(١) دى فريسنييه ص ٢٢٦

(٢) المصدر السابق

بالامور المالية لا تسمح للحكومة المصرية بان تمنح مجلس النواب حق تقرير الميزانية تقريراً قطعياً. ثانياً ان المتصلين الموما اليهما مستعدان لفتح مخازن للاتفاق على هذه المسألة . ثالثاً ان فتح المخازن بناء على طلب الحكومة لا يكون الا بعد تمام الاتفاق قطعياً بين النظارة ومجلس النواب

« وحيث قد علم من القومسيون المذكور (يريد اللجنة التي عينها المجلس للنظر في مشروع اللائحة) ان النواب يريدون الاشتراك في تقرير الميزانية ومن الواجب حينئذ ان يحصل الاتفاق على سائر بنود اللائحة ما عدا ما يتعلق بالميزانية فيبعد تكرار المذاكرة بين النظارة وبين القومسيون المذكور قبلت الحكومة مشروع اللائحة المرفوقة مع هذا . فارجو من ساداتكم التصديق عليه من المجلس بشرط ان قبول المجلس به لا يعد قطعياً ولا يترتب عليه تنفيذ تلك اللائحة الا بعد الاتفاق على مسألة الميزانية ودرجها بها . اما ما يختص بهذه المسألة فان الحكومة مستعدة للمخاطبة انما يلزم ان يكون طلبها صريحاً مستوفياً ولهذا فالامل ان مجلس النواب يصرح بافكاره في هذه المسألة كتابة وبعمل عنها البنود المترائي له اعمالها حتى تكون اساساً للمخاطبة »

فقابل النواب هذا الكتاب بالامتناع لانهم رأوا فيه ان شريف باشا يدخل انجلترا وفرنسا في مسألة هي من جهة أساسية في نظام الحكم ومن جهة اخرى داخلية ليس لهما أن يدخلا فيها . وكانوا قد امتنعوا منه قبل ذلك لسكوته على مذكرة ٧ يناير كما امتنعوا منه لعدو له عما وضعه بيده في مشروعه الاول خاصاً بسلطة المجلس في الميزانية ولا انضمامه الى الدولتين في وقوفها في وجه المجلس وحيلولتهما دون أن ينفذ الحكومة من السيطرة الاجنبية . فاجتمع فريق كبير منهم في اليوم نفسه في بيت سلطان باشا وتداولوا في ذلك طويلاً ، ثم اجتمع المجلس في اليوم التالي (١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ — أول فبراير سنة ١٨٨٢) اجتماعاً غير عادي فبدأ الرئيس فقال :

« اعيدت من جانب مجلس النظار لائحة لمجلسنا الاساسية التي نظرت في اللجنة المعينة لذلك مشفوعة باقادة رئاسة مجلس النظار المشار اليه تتعلق باللائحة عموماً وبيئد النظر في الميزانية خصوصاً فعددت هذه الجلسة ليعرض ذلك على هيئة المجلس مع تقرير اجمالي من اللجنة المذكورة »

ثم تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

« ان اللجنة التي انتدبتموها للنظر في مشروع لائحة المجلس الاساسية المرسله من جانب الحكومة قد نهضت بهذه المهمة وعقدت لها جلستها الاولى في يوم

الثلاثاء ١٣ صفر سنة ١٢٩٩ بوجود عزتو بطرس بك غالى كاتب أسرار مجلس
النظار (سابقاً) (١) مندوباً عن الحكومة فقرأت وعدلت وقررت نحو نصف
اللائحة بحضور المندوب المشار إليه ثم توالى جلساتها بغير وجوده حتى انتهت على
آخر الواجب بحثاً وتعديلاً واستكلت وضع اللائحة الأساسية على الصورة التي
حسبتها موافقة للأحوال حافظاً لحقوق المجلس مع الرأية لجميع العهود والمواثيق المرعية
» وبعد أن فرغت من ذلك أرسلت صورة اللائحة على حسب ما انتهت إليه

في تعديلها إلى جانب مجلس النظار لتنظر فيه . ثم جرت بينها وبين المجلس المشار
إليه مخابرات ومفاوضات شبيهة بال رسمية على عدة بنود من اللائحة فاقامت الأدلة
على أحقية ما عدلته وما وضعته مقبولا معظم بنودها ومغيراً بعضها ومخوفاً منها
بند النظر في الميزانية لتقريرها في مجلس النواب . فأما البنود المغيرة فإن المقارنة بين
الأصل والمرسل من اللجنة والنسخة الواردة من مجلس النوابين لحضراتكم ما حصل
فيها من التغيير ومكان ذلك من الأهمية أو عدم الأهمية ومحلّه من القبول أو الرفض
وأما بند الميزانية فقد كان السبب في حذفه ما يفهم من منطوق الإفادة الواردة من
رياسة مجلس النظار .

» وقد رأت اللجنة أن واجباتها وحقوقها تقف عند هذا الحد من المخاطرة ولذلك
فهي تعرض لحضراتكم نص اللائحة الأصلية الواردة أولاً من جانب الحكومة ،
ثم نص تلك اللائحة بعد تعديلها في اللجنة ، ثم صورتها الواردة بالأمس من جانب
مجلس النظار بالتغيير والحذف السابق ذكرهما ، مع الإفادة المتوه عنها ليعلم بذلك
ما أجرته اللجنة وما آل الأمر إليه . فاما أن يفوض إلينا من لديكم حق وحدود
جديدة في القبول أو الرفض أو تميم المخاطرة واما أن يتولى المجلس هذا الأمر بنفسه
والله ولي الأمور »

ثم جرت المناقشة فتقرر أولاً أن تجتمع لجنة المجلس لتنظر في التغييرات الأخيرة
التي أحدثها مجلس النظار في مشروع اللائحة وفي الكتاب الوارد مع هذه التغييرات
من رياسة مجلس النظار لأن اللجنة « أدري بأطراف المسألة وأعرف بأصولها وفروعها ».

(١) كلمة (سابقاً) هذه موجودة في صلب تقرير اللجنة وذلك لأن بطرس بك
غالى كان سكرتيراً لمجلس النظار حينما بدأت اللجنة تنظر في المشروع ثم نقل أئناء
نظرها فيه إلى منصب آخر

وثانيا ان يكون اجتماع اللجنة لهذا الغرض في اليوم نفسه وان تقدم تقريرها ظهر اليوم التالي . وثالثا أن يجتمع المجلس ظهر اليوم التالي ليفصل في الموضوع كله بقرار حاسم .

وفي الحال اجتمعت اللجنة فبحثت وتناقشت ثم عادت الى الاجتماع صباح اليوم التالي فوضعت تقريرها ورفعت الى المجلس وهو :

« عقدت هذه اللجنة امس الاربعاء الساعة ٩ وربع فاعادت النظر في مشروع اللائحة الاساسية المعاد الى المجلس من جانب مجلس النظار وجرت مبادلة الراى بينها وبين اعضاء اللجنة الذين كلّفوا بمذاكرة النظار في بعض اوجه التسوية . وبعد المفاوضة والمداولة قبلت ما احدثه مجلس النظار من التغيير في اللائحة وردت البعض الآخر الى اصله باعتقاد انه اوفى بالمصلحة ووقع في بابه . ثم وضعت للنظر في الميزانية والاشترك في تقريرها ثلاثة بنود واثبتت هذه البنود في النسخة المعروضة الان لديكم .

« وقد تلي فيها رقم دولة رئيس النظار فوقع لديها موقع الاستغراب لعلها بان المسالة التي بين الحكومة ومجلس النواب داخلية محضة لا تقتضي ازعاج اى خاطر بالتدخل والوساطة ولا سيما بعد تساهل النواب الى حد الرضا بالمشاركة في تقرير الميزانية ليس غير

« على انها لم ترد ان تعد لذلك الرقم جوابا لسببين الاول انها رأت من الاهمية بحيث ينبغي له راى الهيئة بمجملتها والثاني انها تؤثر على مطال المراسلة سرعة المشافهة بمعنى انها ترى من الملائم حسم الامر بوجه السرعة اجتنابا للمخاطرة وتصريحا بكون المجلس يرى ان تقرير الميزانية من حقوق الحكومة دون سواها وانها قادرة على اعطاء هذا الحق لمجلس النواب ارضاء للراى العمومى وعملا بما تقتضيه المصلحة الوطنية وحسبا للخلاف

« فاذا حسن لدى الهيئة هذا الراى فليعد على سمعها نص اللائحة بيان ما احدثته الحكومة فيها من التغيير وما قبلته اللجنة من ذلك وما ردتته الى الاصل ولها في امر تعيين الوفد او ترقيم الجواب على رقم رئاسة النظار راياها العالي موفقا للصواب ان شاء الله تعالى »

أما البنود التي جاء في هذا التقرير أن اللجنة وضعتها للنظر في الميزانية والاشراك في تقريرها فهي :

« تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً وراياً ليقروها جميعاً بالاتفاق او الغالبية فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساوياً من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب فاما ان يؤيدوا رأى النظار واما ان يؤيدوا رأى لجنة النواب فان كان الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثاني ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك حكم بند الخلاف وهو انه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على امر ما فاما ان يفض مجلس النواب واما ان يستعفى النظار وفي هذه الحال اى اذا ايد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية في المهم الضروري منها لادارة المصالح وعدم تاخير الاشغال تنفيذاً موقتماً ويبقى الباقي من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة باى طريقة ووسيلة »

ومعنى هذا ان اللجنة نزلت ، كما قالت هي ، عن المطالبة بحق تقرير الميزانية واكتفت بطلب المشاركة فيه

ثم عقد المجلس فتلى عليه تقرير اللجنة والتعديل الذي وضعته للمادة الخاصة بالميزانية ثم جرت المناقشة كما يأتي (١) :

« محمد بك الشواربي - لا بأس في تشكيل لجنة تسير الى الجانب الحديوى طالبة من حضرته السنية اقرار اللائحة التي استقرت عليها آراء النواب فذلك ادنى للنتيجة واولى من المراسلة خصوصاً بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه في رقيم مجلس النظار » ابراهيم افندى الوكيل - اوافق على رأى حضرة محمد بك الشواربي في ارسال اللجنة . ولكن ارى ان تسير اولاً الى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيمه في المجلس وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل . فان ابى فاللجنة تقصد الجانب العالى وتساله التصديق على قبول اللائحة سرىما » احمد افندى عبد الغفار - ارى ان يكتب مع ذلك رد الرقيم بإنكار ما فيه لكي لا يحسب السكوت عنه اعترافاً به وقبولاً

« احمد افندى محمود - ان سير اللجنة على الوجه السابق المذكور كاف في رد

(١) هذه المناقشة منقولة حرفاً بحرف من محضر الجلسة

الرقيم وحاسم للامر بلا مراء . ومع هذا فان تقرير اللجنة الذى تلى الان علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لا مشاحة فيه ثبت فى سجل المجلس وينشر فيعلم لدى
الرأى العمومى

» بعض النواب — احسنت

» الرئيس — يحسن اخذ الاراء على قبول تعيين اللجنة برفع الايدى علامة القبول
» قبول عمومى

» احمد افندى عبد الفغار — ان وافق فليكن عدد اعضاء اللجنة عشرة

» محمد بك الشواربى — بل خمسة عشر

» الجميع — فى محله «

واختار المجلس فى الحال خمسة عشر عضواً من أعضائه يسرون الى شريف
باشا ثم الى الخديو وكلفهم ان يؤدوا مهمتهم قبل أن ينقضي النهار ، فساروا الى
شريف باشا فى نظارة الداخلية وقدموا اليه التعديل الاخير الذى أقره المجلس لمادة
الميزانية وقالوا (١) :

« ان تأخير تنفيذ اللائحة جالب للفشل ولهذا عقدنا النية على ألا تترك هذا

اليوم يمضي بغير قبولها او رفضها »

فجعل يلاطفهم وقال : « تعلمون انى منذ أخذتم فى تنظيم لائحتكم هذه لم اتعرض
لشئ من امتيازاتكم سوى ما تطلبونه من رؤية ميزانية الخزينة وابداء رأيكم فيها
على انى ما زلت لا أتحوّل عن هذا الرأى فلذلك لم أصادق على ما رأيتموه من أمر
الميزانية الا بعد رضا الدول ذوات الشأن »

فقالوا : « ان هذا من خصائصك ولا دخل للدول فيه فان مسألتنا لا تمس ما لهم

من الحقوق ولا تضر لهم مصلحة »

فقال : « لا سبيل الى ذلك البتة »

فقال جماعة منهم : « انا نأسف جدا ان يصادق لنا على اللائحة غيرك » .

يريدون بذلك أنهم سيطلبون من الخديو استقاط وزارته .

(١) انظر « الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث » لميخائيل شاروبيم . بك

ثم خرجوا متجهين الى قصر عابدين وفيه قابلوا الخديو وقالوا : « انا جازمون
بمحبة مولانا للوطن وميله الى اصلاحه ولهذا الغاية منح الامة المصرية حقوق الشورى
وقتح مجلسها فنظمتنا له هذه اللائحة وتقمحنها وطلبنا الى الوزير محمد شريف باشا ان
يوقعها فلم يقبل حالة كوننا لم نعرض لشيء مما فى العقود الدولية »
فقال الخديو : « اذا كانت الوزارة قد اُبت التصديق على اللائحة فماذا تطلبون »
فقالوا : « نطلب ان تعزل فنشكل وزارة اخرى لا تأبى التصديق والعمل
معنا »

فسألهم ^(١) : « وبأى حق تطلبون هذا »

فاجابوا ^(٢) : « تلك هى إرادة الامة »

فوعدهم بالجواب غداً ، فانصرفوا وأرسل فاستدعى شريف باشا وقنصلى انجلترا
وفرنسا فبعد أن تداول معهم ساعة استقر رأيهم على أن يستقيل شريف باشا وان
يترك الخديو للنواب اختيار الوزارة الجديدة ^(٣) وحينئذ لم ينتظر الخديو الى غد بل أرسل
فى المساء الى الخمسة عشر نائباً فلما جاءوا أخبرهم باستقالة شريف باشا وسألهم ممن
تؤلف الوزارة التى تخلف وزارته . فقالوا ان اختيار الوزراء من حق الخديو . فاصروا
فاصروا هم أيضا على الامتناع ، وأخيراً عادوا فى الصباح (الجمعة ٣ فبراير) فابلغوه أنهم
يشيرون بمحمود سامى لرياسة الوزارة على شرط أن يصدق على اللائحة ، فكان
ما أرادوا

انجلترا وفرنسا وهما المعمريناه

هنا نقف لحظة لنقول ان انجلترا وفرنسا هما اللتان خلفتا بتحريضهما وسوء نيتهما
هذه الازمة لانهما بارسالهما مذكرة ٧ يناير لغير ما سبب تحريضنا بالمجلس وبادرتاه
بالعدوان وحاولتا أن تعزلا الخديو ، أو بعبارة أخرى الحكومة ، من الامة . ثم لانهما
أرادتا بعد ذلك أن نمنعا النواب من أن تكون لهم سلطة على الميزانية حتى فى الجزء الذى

(١) و (٢) أشيل بيوفيس ص ٦٥

(٣) المصدر السابق

لا مساس له منها بالدول ولا بالدائنين . وما كان المجلس في كل أدوار الازمة الا واقفاً موقف الدفاع ضد هجمات الدولتين ، وقد تواضع في طلبانه حتى ذهب الى طلب الاشتراك في تقرير الميزانية ، لا الانفراد بتقريرها ، فاصرت الدولتان على الرض فكانتا معتديتين أولاً وأخيراً وكان اعتداؤهما حلقة من خطة سياسية أريد منها أن تؤدي في النهاية الى التدخل المسلح . وكل من يقرأ الرسائل والمذكرات التي كانتا تتبادلانها في تلك الايام يرى بسهولة أن نية التدخل والاستيلاء على مصر كانت جلية عندهما على السواء ، ولكن شيئاً واحداً كان يفصلهما وهو أن إنجلترا كانت تريد هذا التدخل لها وحدها ، أما فرنسا فكانت تعرف هذا القصد من زميلتها وكانت تخشى أن يتم فكان وزيرها غامبتا يدفع الحوادث دفعاً لكي تتدخل الدولتان معاً لما استقال غامبتا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ وخلفه دي فريسينيه في رئاسة الوزارة لم تغير هذه الخطة وإنما تغيرت الوسيلة اليها وصارت فرنسا لا تدفع الحوادث توصلاً الى التدخل بل تجر أوروبا للاشتراك مع الدولتين عسى أن يحول ذلك دون الغرض الذي تعمل له الحكومة البريطانية .

فالدولتان كانتا في شهرى يناير وفبراير يحاربان المجلس والحركة الوطنية كلاهما عملاً بسياسة الاعتداء ، التي أعلنتها في مذكرة ٧ يناير . ولسنا نقول هذا وحدنا وإنما يقوله معنا قنصل فرنسا العام اذ ذاك مسيو سينكويكز فقد كتب في ٢٩ يناير سنة ١٨٨٢ الى حكومته تقريراً قال فيه (١) :

« ان الرغبة البادية على مجلس النواب من جانب في ان يصير برلماناً ، والخطة القوية التي رأت الدولتان من جانب آخر ان تختارها والتي كانت مذكرة ٧ يناير تعبيراً عنها ، هما السببان الجوهريان اللذان اصبطدم كل منهما بالآخر فوجدا الموقف الحالي

» وفي الواقع انني كلفت ان أقدم تلك المذكرة بالاتفاق مع السير ادوارد ماليت للخبير في الوقت الذي بدى فيه بالتكلم جدياً في اعظم مسألة تشغل الافكار في الوقت الحاضر وهي مسألة الميزانية . ولهذا المذكرة أهمية عظيمة لانها ترسم خطة الدولتين رسماً جلياً صريحاً تؤكد أن من الضروري ان يبقى النظام الحالي على ما هو عليه

(١) دي فريسينيه ص ٢٢٨

ولا تعير وجود الحزب الوطني أدنى التفات..... ولقد أدركت الدولتان حق الإدراك ما كان مقدراً لارادتهما هذه ان تجده من معارضة الحزب الوطني ومعارضة غيره في خارج مصر فصرحتا بأنهما مسعدتان لمقاومة الارتباك الداخلية والخارجية التي يمكن ان تهدد النظام الحالي»

وكتب الى حكومته يوم ٦ فبراير يقول ^(١) :

« يمكن ان يقال ان الانقلاب الذي أحدثه مجلس النواب المصري جواب منه على مذكرة ٧ يناير . فلقد أعلننا في هذه المذكرة اننا نحفظ بالنظام الحالي ضد الجميع فاجاب المجلس على ذلك بان غير هذا النظام تغييراً جوهرياً . وبذلك وضعنا أنفسنا في موضع صارت الضرورة قاضية علينا فيه بان نتدخل او نعدل سياستنا » (٢)
وهذا اعتراف جلي بان الدولتين هما اللتان تعمدنا سياسة تؤدي بهما الى التدخل المسلح

وكتبت جريدة التيمس في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ تقول :

« ان السير ادوارد ماليت كتب في ٩ يناير الى رئيسه يقول ان مذكرة ٧ يناير أبعدت عنا كل ثقة . لقد كان كل شيء يسير سيراً حسناً وكان ينظر الى انجلترا كما ينظر الى دولة بارة مخلصه لمصر اما الآن فالصريون يعتقدون ان انجلترا ألقت بنفسها في احضان فرنسا وان فرنسا تحملها أسباب خاصة بحربها التونسية على التدخل هنا »

المجلس في وزارة محمود سامي

صدر الامر لمحمود سامي في ٤ فبراير بان يؤلف الوزارة فالفها ورفع الى الخديو كتاباً طمأن فيه الاجانب على احترام التعهدات الناشئة من قانون التصفية والادارات الخاصة بالدين العمومي ثم قال :

« وقد كان أبداً في خلد عظمتكم ان لا بد من مساعدة مجلس شورى لاتمام الاصلاحات الداخلية بحكمة ووثوق . وبناء على ذلك تشكل مجلس النواب الحالي

(١) أشيل يوفيس ص ٦٦

(٢) ثبت هنا نص هذه الجملة الاخيرة باللغة الفرنسية وهو :

Nous nous sommes placés ainsi dans la nécessité d'intervenir ou de modifier notre politique.

والوزارة أيضا من هذا الراي وهي ستوجه همتها وعنايتها الى اصلاح المحاكم والمجالس وانتظام الادارة واجراء التحسين اللازم في أمر المعارف العمومية مساعدة للبلاد على السير في سبيل المدنية والتجّاح . وستنظر في اتخاذ الوسائل الآيلة الى اتساع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وتنصرف عنايتها الى سائر المشروعات الاصلاحية التي كانت موضوع امانى عظمتكم . ولكنها قبل كل شيء ترى من الواجب ان تعين اختصاصات مجلس النواب ليتيسر له ان يأتى الحكومة بما تنتظر منه من المساعدة وان يحقق آمال البلاد المحصورة فيه . ولذلك فاول شيء تشرع فيه الوزارة هو وضع نظام اساسى للمجلس الموالياه ويكون من احكام هذا النظام احترام جميع الحقوق الممتازة والعهود الدولية وكل التعهدات المتعلقة بالدين العمومى وما توجب هذه التعهدات درجه في برنامج الحكومة وتحديد التبعية التي تلحق الوزارة امام المجلس وكيفية المخاطبة والمباحثة في أمر القوانين ووضعها وتنظيمها . وسيكون هذا النظام الاساسى محتويا على جميع الشروط اللازمة لتأكيد مصالح العموم بعيداً من ان يكون سببا لقلق البال »

فرد عليه الخديو بكتاب قال فيه :

« ونوافق على رأيكم المتضمن انه يجب على حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لاتمام الاصلاحات القضائية والادارية ونشر قانون اساسى لمجلس النواب ينطبق على الآراء التي أبديتها في لائحتمكم »

وفي ٦ فبراير نظر مجلس النظار في مشروع اللائحة الاساسية فوضعه في الصيغة التي ترضى مجلس شورى النواب . وفي ٧ فبراير عقد المجلس وجاءه ناظر المعارف عبدالله فكرى باشا وناظر الاوقاف حسن الشريعى باشا وقدمتا اليه المشروع في صيغته الجديدة فصادق عليه النواب بالاجماع ^(١) وهذه هي المواد الخاصة فيه بسلطة المجلس على الميزانية :

« ٣٤ — لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانة او الدين العمومى او فيما التزمت به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية

٣٥ — ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من اعضائه مساوية بالعدد والرأى لاعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا في الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالاكثرية

(١) نص هذه اللائحة منشور في ذيل هذا الكتاب من ص ٤٤٨ الى ص ٤٥٤

٣٦ — اذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود الى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وان أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة . وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررًا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصًا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتًا الى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣

٣٧ — اذا أيد المجلس الثاني رأى المجلس الاول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعياً كما في المادة ٢٣ «

اما المادتان ٢٣ و٢٤ أشير اليهما في هذه المواد فهما :

« ٢٣ — اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المحاورة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللحاضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء الى يوم الاجتماع . ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم
٢٤ — اذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الاول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعياً «

وفي يوم ٨ فبراير كان مجلس النواب مجتمعاً فجاء محمود سامي ومعه اللائحة وقد صادق عليها الخديو والنظار فقدمها وألقى الخطاب الآتي :

« أيها السادة النواب

أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملاً الى حضراتكم القانون الاساسى الذى سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ويسرنى كل السرور اننى لم احمله اليكم الا بعد تيقنى انه خير أساس يمكنكم ان ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شأن البلاد وينمي ثروتها ويقوى اصول العدالة فيها

وهذه نعمة من الله سبقت الينا على حين احتياجنا اليها والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ولم يكن شئ من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديويتنا الاعظم هى سندنا في جميع اعمالنا ومقاصده السامية هى مرشدنا في سبيل سيرنا فهو الكريم الذى اجرى هذه النعمة على يديه فاول واجب علينا جميعاً ان نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجب الثناء

إلا اننى اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع القانون على اصول الحرية وقواعد العدالة لا يكتفى في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لابد ان ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والافكار منحصرة فى دوائرها وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال اعنى حصر جزئيات الاعمال وكلياتها فى دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب لكن لا اعد هذا صعبا عليكم فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم واتم على اكل درجات العقل والفضيلة ولا عناء فى اتباع القانون الا على العاجزين

« وفى املى انكم ستحققون ما يظن احباء البلاد فيكم عندما يتبدئون فى الاعمال المهمة التى تهياكم الان لمباشرتها بان تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى المهم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة وهذا لا يكون الا بتخليص الافكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بان نجعل الاعمال وفقا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى ابنائكم

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث فى القلوب محاسنات ومناظرات تحمل على الخلاف الدائم (نعوذ بالله) وانكم تعلمون ان الذين رقوا الى ذروة العز ووج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم فى طلب النفع العام فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فاجلتهم اعلى المنازل فثبتوا فى مكانهم ماداموا بحلية الاخلاص « وانى اهنى نفسي بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم العالمين بان شرفهم معقود بشرف اوطانهم الموقنين بانهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا اذا اقاموا على صدقهم براهم من العمل وحجبتا من العقوبات فى خطة الاعتدال حتى يقتنع بها البعيد كما عرفها القريب

« وفى علم حضراتكم ايها السادة اننى عند استلامى رئاسة النظر رفعت الى جناب خديوينا الاعظم تقريرا ابنت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة واظنكم قرأتموه وتاملتم معانيه وقد تكرم على الجناب الخديوى بقبوله وانى مؤمل فيكم ان تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا لىستقر امر النظام وتتوفر لدينا اسباب الثروة والرفاهية ونحفظ الحقوق التى لنا ونؤدى الواجبات التى علينا ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ونكون بذلك قد ارضينا سلطاننا الاعظم الذى يسره نجاحنا

وتقدمنا وارضيها جميع الدول المتقدمة التي تحب ان ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا
قائمين بمهمودنا

« وآخر ماتواصى به ان لا نجعل للتعصب المشرى دخلا فى الاعمال الوطنية
التي كلفتكم البلاد ان تقوموا بادائها وان تكون الوطنية الحققة هى الباعث القوى
على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل
« نسال الله ان يوفقنا جميعا لما فيه رفعة اوطاننا وتقدم بلادنا وان يتمتع البلاد ببقاء
حضرة خديوينا المعظم أبده الله »

فرد عليه سلطان باشا كراً للوزارة انها اجابت طلب النواب. ثم توجه النواب
الى الخديو فشكروا له تأليف الوزارة التي لبث طلب الامة. وأقيمت لذلك احتفالات
فى كثير من انحاء البلاد

وفى ٧ فبراير صدر أمر عال بان نيابة اعضاء مجلس النواب المجتمع اذ ذاك تمتد
الى خمس سنوات ابتداء من يوم عقده وبذلك صار مجلس شورى النواب هو نفسه
مجلس النواب الذى نص عليه فى اللائحة الاساسية
وصدر مع هذا الامر أمر ثان بان يبقى سلطان باشا فى رئاسة مجلس النواب
خمس سنوات .

وأمر ثالث بان انتهاء اجتماع المجلس فى هذه السنة يكون فى ٢٦ مارس
سنة ١٨٨٢

وعقد المجلس بعد ذلك أكثر من عشرين جلسة ما بين ٦ فبراير و ٢٦ مارس
فنظر فى جملة غير قليلة من شؤون الزراعة والتعليم والرى والصحة وغيرها. وقدمت
له الوزارة مشروعاً لقانون الانتخاب الذى ينتخب على أساسه مجلس النواب فبحثه
وعدل فيه ما عدله ثم صدر قانونا فى ٢٥ مارس وهذا أهم ما يشتمل عليه :

« يحق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولوداً
فى مصر او متوطناً أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط ان يكون
بالغا من العمر احدى وعشرين سنة كاملة وان يدفع للحكومة من مال الضرائب
او الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش اميرى فى السنة — (مادة ١)
ينبث حق الانتخاب لمن يأتي ذكرهم ولولم يكن عليهم المبلغ المقرر وهم أولا
العلماء الحائزون رتبة التدريس او المشهورون بصفة العالمية . ثانيا القسس وسائر

الرؤساء الروحانيين من المسيحيين . ثالثا حاخامات الاسرائيليين . رابعا المدرسون في المدارس اليرية والمكاتب الاهلية والحائزون للشهادات من المدارس العالية . خامسا ارباب الوظائف الملكية سواء كانوا في الوظائف او متقاعدين . سادسا ضباط العسكرية سواء كانوا في الخدمة او مستودعين او متقاعدين . سابعاً وكلاء المرافعات (الافوكاتية) المقبولون في المجالس النظامية . ثامنا الاجزائية والاطباء والمهندسون . (المادة ٣)

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائبا (المادة ٦)
ينتخب الذين لهم حق الانتخاب في كل دائرة واحدا من كل مائة منهم على شرط ان يكون بالغا من العمر محسبا وعشرين سنة بالاقل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة هم الذين ينتخبون النواب (المادة ٣٣)
يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة فما فوق ايا كان محل توطنه في مصر على شرط ان يجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون ساريا عليه احكام قوانين البلاد بما فيها القرعة العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية - (المادة ٦٧) - «

اصحاح المراقبين

وكان من الجلي الا يرضى المراقبان الاجنبيان عن هذا النظام الجديد لان خضوع النظار للمسئولية امام مجلس النواب واعطاء هذا المجلس حق المشاركة في تقرير الميزانية ينتشلان الحكومة المصرية من بعض السيطرة التي كانت لذيتك المراقبين ويمهدان لها سبيل الاستقلال . ولهذا ما كاد المراقبان يعلمان ان اللائحة الاساسية صدرت حتى احتجوا عليها في خطاب طويل رفعاه الى الخديو ^(١) زعما فيه ان هذا التغيير الذي حدث بانتقال السلطة من الخديو ونظاره الى مجلس النواب غير ملائم لحالة البلاد السياسية والاجتماعية . ثم ارادوا ان يحرصا الخديو على المجلس فقالا انه قضى على سلطته وجعلها كما مهلا وان النواب صاروا يعزلون الوزراء . ويعينونهم . الى ان قالوا :

« ولقد كان المصدر الوحيد لتأييد قوانا الادبية شخص الخديو والوزراء . أما

الآن فلا بد أن تصير هذه القوة وهمية مع الوزراء الذين انتقام نواب البلاد
ورؤساء الجيش »

ثم ادعى ان قبول وزارة محمود سامي ما قبلته « أنهاك حرمة نفوذ انجلترا
وفرنسا ». وأخيراً اندرا بأن استقلال الحكومة المصرية عن سيطرتها سيذهب
بالاصلاحات كلها بعد أن توطدت أركانها في السنتين الماضيتين

اذن كان هذا الاستقلال كل ما يفضى المراقبين وحكومتيهما ، ولكنه كان
أيضا كل ماسعى اليه مجلس النواب بعد ان رأى الخطر مخيفا . وليس في الدنيا عقل
سلم كان يطلب من المجلس أن يفرط في استقلال بلاده ليجتنب هذا الغضب
ولم تصنع حكومة محمود سامي لهذا الاحتجاج بأكثر من أنها ردت عليه وأكدت
لتنصلي الدولتين ان حقوق الدائنين ستبقى مصونة وأن نظام المراقبة سيبقى محترما

انتهاء دورة المجلس

وفي ٢٦ مارس تقدم محمود سامي الى المجلس ومعه الامر العالى بانتهاء دورة
المجلس فالتى كلمة قال فيها :

« ان المدة القصيرة التي اتمتموها والاعمال الكثيرة التي باشرتوها تدل على شدة
ميلكم الى النجاح ورغبتكم في تقدم البلاد . وحيث ان هذا اليوم هو اليوم المعين
لانقضاء المجلس بمقتضى لائحكم الاساسية قد أثبتت بالاصالة عن تقصى والنيابة
عن اخواني لا أقدم لكم الشكر على مساعيكم المحموده وأرغب اليكم ان تشغلوا
أفكاركم في مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التي ستوضع في العام القابل
موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة . وهذا هو الامر العالى الكريم الناطق
بانقضاء المجلس على مقتضى القانون أقدمه لديكم والله المسئول في توفيقنا جميعا »

ثم تلا الامر وبعد الفراغ من تلاوته تكلم رئيس المجلس فشكر الوزارة ودعا
الله أن يوفق النواب الى الخير والاتحاد . وانقض المجلس فلم يجتمع بعد ذلك لان
الانجليز احتلوا القاهرة فكان أول ما فعلوه بعد الاحتلال أن قضوا على الحكم النيابي
قتبي معطلا الى أن استردته الامة في سنة ١٩٢٤

والآن ماذا فعل المجلس في دورته هذه ؟ وكيف كان تأثير وجوده في الحكومة وفي البلاد ؟

انه اجتمع في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وانفض في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ فاللدة كلها ثلاثة أشهر اتقضى منها شهر ونصف في انتزاع الدستور وتحويل الحكم المطلق الى حكم نيابي . فالشهر والنصف الباقيان هما وحدهما اللذان كان فيهما صاحب سلطة منحسب عليه وهما اللذان انصرف فيهما الى أعمال الاصلاح . فاذا نحن سألنا كيف كان تأثير وجوده في الحكومة وفي البلاد فيجب أن يكون مفهومنا أن وجوده وعمله لم يتعديا هذه المدة القصيرة

كانت مدته قصيرة ومع ذلك اسمع مايشهد به له الكتاب المنصفون والرجال المسئولون . كتب مسر تيودور رونسطين (ص ١٥٦ من الترجمة) يذكر أعماله فقال :

« لم يكن ينتظر ان يعمل المجلس في خلال هذه المدة القصيرة عملا يذكر من الوجهة التشريعية اللهم الا ازالة بعض فضائح الماضي الظاهرة لكل ذى عينين . ومع ذلك كانت النظارات المختلفة اثناء هذه المدة تكبدت في تهيئة مشروعات الاصلاح لعرضها على المجلس في دور انعقاده القادم فكانت تعدد قانونا جديدا للانتخاب (١) وقانونا لمنع السخرة ومشروعا لاصلاح المحاكم المختلطة التي آذت الفلاحين فيما مضى اذى بليغا وآخر لانشاء مصرف زراعي وما الى ذلك من الاعمال اما المجلس نفسه فكان اثناء ذلك مكبا على فحص المعاهدات والمعاقدات العامة والخاصة المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومات الاجنبية ورعاياها وفي مناقشة النظار في المساويء المختلفة التي وصلت الى علمه وأهمها المساويء الخاصة بمسح الاراضى الذى كان قد تم منذ ثلاث سنين تحت اشراف موظفين من الانجليز ولم يكن له اثر ظاهر غير النفقات الباهظة التي ذهبت في شكل مرتبات واجور وتنفقات انتقال وغير ذلك . وقد انتهى الامر في هذا الصدد بان ألفت المجلس لجنة خاصة لفحص هذا الموضوع فازعج ذلك المساحين الذين قاموا بهذا العمل »

(١) تقدم ان المجلس بحثه وصادق عليه وانه صدر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢

وكتب وزير فرنسا ميسو دي فريسنيه في كتابه « المسألة المصرية » — (ص ٢٤٩) — يذكر المدة التي وجد فيها مجلس النواب وتولت الحكم وزارة محمود سامي تحت مراقبة هذا المجلس فقال :

« كانت ادارة محمود سامي صالحة نافعة الى حد لا بأس به واتقضي شهر فبراير ومارس في راحة وهدوء. كذبا التنبؤات التي كُن المراقبان الالمان قد توقعها (١) »
ولهذه الشهادة الاخيرة من فريسنيه قيمة كبيرة لان صاحبها كان في ذلك الوقت رئيسا لحكومة فرنسا فكان واقفا على حوادث مصر وأعمال حكومتها ومجلسها النيابي يوما فيوما مطلعا علي المحابر السياسية التي كانت تدور حينذاك بين فرنسا وانجلترا ثم بينهما وبين دول اوربا في موضوع المسألة المصرية ، فشهادته هذه للحكم النيابي وللحكومة الدستورية في سنة ١٨٨٢ لاتعدلها شهادة

فلو أن انجلترا تركت مصر وشأنها لزا فيها هذا النبات الطيب ولماشت به في رغد وراحة بال، ولكنها لم تتركها لان غامبتا كان قد استقال وخلفه دي فريسنيه ، وكان هذا عدوا الدولتين في مصر (٢) فرأت انجلترا أن الجؤ خلا أمامها وأن الفرصة التي كانت تنتظرها سنحت فمضت تدس الدسائس وتنصب الخبائل في مصر واوربا حتي ضربت الاسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم احتلت القاهرة في ١٤ سبتمبر من السنة نفسها. وقد تقدم انه لما ارتبكت مصر بديون اسماعيل كتبت التيمس في ٢٩ يناير سنة ١٨٨٦ تطلب بسط الحماية البريطانية عليها . وتقدم أيضا ان غامبتا ما كان يريد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ غير احتلال مصر وانه كان يعد القوة اللازمة لذلك بينما كان يكتب تلك المذكرة . فنضيف الى هذا وذاك ان قنصل

(١) هذا هو نص عبارة دي فريسنيه بالفرنسية :

L'administration de Mahmoud fut assez bienfaisante ; les mois de février et de mars s'écoulèrent dans une tranquillité qui donnait un démenti aux prévisions des contrôleurs généraux.

(١) كان فريق كبير من نواب فرنسا يرون في ذلك الوقت أنه لا يزال على بلادهم ان تضمند جراحيها التي خرجت بها من حربها مع المانيا في سنة ١٨٧٠ وأن اشتراكها مع انجلترا في عمل مسلح في مصر يخلق بينها وبين انجلترا تنافسا فعداوة وأن ذلك يضيفها في موقفها أمام المانيا وهذه هي السياسة التي جرى عليها دي فريسنيه

فرنسا العام مسيو سينكويكز كان بين ديسمبر سنة ١٨٨١ ويناير سنة ١٨٨٢ يكتب الى حكومته فيذكر التدخل المسلح ويقدر القوة اللازمة له بأربعين ألف رجل^(١)، وأن المفاوضات السياسية التي كانت تدور بين الدول في سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢ بشأن المسألة المصرية كانت تتردد فيها كلها تقريبا كلمة « العمل في مصر » وكيف يكون ومن يكون . فالعزم على هذا « العمل » كان قديما ظهرت بوادره من اليوم الذي ارتبكت فيه المالمية المصرية وتجمست اعراضه في المراقبة الثنائية وفي النظارة الاوربية . وما كانت انجلترا تنتظر أن يوجد مجلس النواب لتعمل وإنما كانت تنتظر أن تخلى لها فرنسا الطريق

ومن ذا الذي يرى تعنت الاميرال سيمور في خلق الاعذار لضرب الاسكندرية ولا يحكم بان هذا الضرب لم يكن لانه كان في مصر مجلس نواب ولا لانه كانت فيها حركة وطنية بل لان الاحتلال كان غرضا مقصوداً

والله

هذا هو تاريخ الحياة النيابية في مصر الى سنة ١٨٨٢ أى الى الوقت الذي يقف عنده كتاب مستر بلنت . وقد لا نجاووز هذا الحد كثيراً اذا نحن أضفنا اليه أن الحكومة البريطانية أرسلت اللورد دوفرين الى القاهرة في نوفمبر سنة ١٨٨٢ ليضع للحكومة المصرية النظام الذي يتفق مع وجود الاحتلال فجاء وكتب تقريراً أشار فيه بالقاء دستور ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ وانشاء هيئتين هما الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين تعين الحكومة فريقاً غير قليل من اعضائهما ويكون رأيهما مع ذلك استشارياً فانشئت هاتان الهيئتان ورجعت مصر بذلك الى أسوأ مما كانت عليه حينما أنشئ مجلس شورى النواب في سنة ١٨٦٦ لان اعضاء هذا المجلس كانوا على الاقل متخيين .

وخيل الى انجلترا أن الروح الوطنية ماتت بعد الاحتلال وان مصر الضعيفة لن تستطيع حراكاً تحت ضغطها الشديد فخاب ظنها هذا وهبت مصر بعد قليل لا لتطلب الدستور وحده بل لتطلب الدستور والاستقلال . طلبتهما على لسان

مجلس الشورى والجمعية العمومية غير مرة ، وعلى لسان صحافتها دائما ، وعلى لسان
احزابها السياسية جميعا، فعدل نظام مجالس المديريات في سنة ١٩٠٩ ثم أنشئت الجمعية
التشريعية بدل مجلس الشورى والجمعية العمومية سعيا الى استرضاء ذلك الطلب .
ولكن هذا لم يكن الاستقلال ولا الدستور فبقى الطلب على حاله وبقي غضب النفوس
يزداد ويتجمع الى ان انفجر في سنة ١٩١٩ فكان ثورة لم تعرف مصر أعنف منها
من قرون وقرون . واشتدت انجلترا في البطش فاشتدت مصر في المقاومة الى ان
انجالت المعركة في اول سنة ١٩٢٤ ، وبعد خمس سنوات من تضحيات لا تحصى في
الارواح والانس والاموال ، عن الدستور نظاما للحكم ، فلم تأخذ مصر به جديداً
وانما استردت ما كان لها في سنة ١٨٨٢ وما طلبته فأوشكت أن تناله في سنة ١٨٧٩
وعطلت انجلترا الحكم النيابي مرة أخرى في سنة ١٩٢٥ وسلطت على مصر
كل قوى الارهاب والكيد عسى ان تصرفها عن الدستور ، فصبرت مصر للنضال
عاما ونصف عام ثم خرجت ظافرة بالدستور .

واليوم ها هو الدستور قد عطل مرة ثالثة في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ فمن ظن انه
مستطيع ان يحجوه من قلب مصر أو أن مصر تصبر طويلا على تعطيله فهو متعام عن
ماضيها هذا الطويل في طلبه

عبد القادر حمزة

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨



مقدمة للمؤلف

عن نشر الكتاب في سنة ١٩٠٧

منذ ان وضعت المقدمة الموجزة السالفة الذكر حدثت أمور تدل علي ما يظهر علي أن الساعة التي تكهنت بها قد حانت أخيراً فاصبح من مصلحة الجمهور وبدون أى خطر ينشأ عن عدم التحفظ حيال الافراد أن تعلن الحقيقة بتمامها أمام العالم .

ففي عام ١٩٠٤ روجعت مسودات الكتاب الاصلية مراجعة تامة وصيغ القسم الخاص منها بمصر من جديد في ظروف تزيد كثير امن أهميته التاريخية . وذلك ان صديق القديم الشيخ محمد عبده الذى ذكر اسمه كثيراً في هذا القسم اتخذ له داراً خلوياً بالقرب من ضيقتي المسماة « الشيخ عبيد » بالمطرية واذا ذاك رأيتي مستبكا بمحادثته في كل يوم وهي فرصة نادرة لم أضيعها سدى . فهذا الفيلسوف العظيم — الذى فجعنا الدهر بوفاته في الاسكندرية في ١١ يولييه سنة ١٩٠٥ وهو يوم الذكري الثالثة والعشرين لضرب هذه المدينة بالقنابل — بعد أن عبس له الزمان طويلاً بلغ في سنة ١٨٩٩ مرتبة رفيعة بان صار مفتياً للديار المصرية فخطر له وقد أصبح حاصلًا على ذلك النفوذ الكبير بين مواطنيه أن يروى لهم قصة حقيقية عن الحوادث التي وقعت في عصره ، تلك الحوادث التي أصبحوا يسيئون فهمها والتي أحاط بها من الخرافات والاباطيل ما يبعد عن الحقيقة بعد السماء عن الارض

ولطالما حادثني في ذلك الصدد وأسف لعدم وجود فراغ من الوقت لانتمام ذلك العمل التاريخي . فلما أخبرته بمذكراتي ألح علي في نشرها وقال إذا لم يتيسر النشر بالانجليزية فلتنشر على الأقل بالعربية بمساعدته . ثم تعهد بمراجعتها مني ليتأكد أن القسم الخاص بالحوادث التي يعرفها قد روى بدقة تامة . وقد لبثنا منذ أول زيارة لى لمصر صديقين حميمين وحليفين سياسيين ولما كانت حديثه ملاصقة لحديثي كان من السهل أن تتناول ذكرياتنا الرجال والحوادث التي عرفناها . وبهذه الطريقة أخذ تاريخ الحقبة التي هم كلاً منا شكله الختامى . وقد

أسعدنى الحظ بآتمامه والحصول منه على الترخيص بطبعه قبل أن يقضى موته الفجائى
على المنيع الوحيد للعلومات عن الحركة السياسية التى أدت الى ثورة سنة ١٨٨١
وعن الدسائس التى عاقبها فى السنة التالية

وقد كانت وفاته خسارة جسيمة بالنسبة الى أيضاً ، وأخرت الى أجل غير
مسمى نشر هذا الكتاب باللغة العربية . لا بل ان ما وقع من الحوادث الى هذا
العام جعل الوقت غير ملائم من الوجهة السياسية لنشر الكتاب باللغة الانجليزية .
بيد أن حوادث سنة ١٩٠٦ وانسحاب اللورد كرومر من المسرح المصرى غيرا
الموقف تغييراً كلياً حتى صرت أرى انه لا ينبغي لى التردد أكثر من ذلك . ان واجبي
نحو مواطني على الاقل يقضى بالمبادرة . فنحن معاشر الانجليز نجد أنفسنا اليوم —
من حيث معاملتنا مع مصر — إزاء نفس المشكلة التى أخطأنا فيها وخطبنا فيها
ذلك الخلط الفاحش منذ جيل ، فاذا كان المسئولون عن تسير دفة أمورنا العمومية
يريدون — كما قلت فى المقدمة الاولى — « أن يعيدوا النظر من جديد فى مركزهم
السياسي والادبى فى وادى النيل » بأمانة ولفائدة المجموع فينبغي قبل كل شيء
أن توضع أمامهم الحوادث الماضية على حقيقتها لا كما صورتها لهم طول هذه المدة
الوثائق الباطلة الواردة فى الكتب الرسمية الزرقاء . ولا اظن انى مبالغ اذا قلت
أن الحوادث التى وقعت فى مصر منذ خمسة وعشرين عاماً لا يعرفها بالدقة اللورد
كرومر نفسه ولا السير ادوارد غراى بل ولا السير الدون غورست خليفة اللورد
كرومر . وهذا بالرغم من اعتراف اللورد كرومر اعترافاً متأخراً بأن حركة سنة ١٨٨١
كانت حركة اصلاح وبالرغم من ثنائه المتكرر على الشيخ محمد عبده كما هو مذكور
فى تقريره السنوى الاخير . ويجب أن نذكر هنا أن اللورد كرومر لم يكن فى مصر
فى خلال أى دور من أدوار الثورة العربية وانه كان الى عهد قريب يظن أن
« الحقيقة الرسمية » هي وحدها الحقيقة الواقعة

فلهذا السبب عولت نهائياً على نشر هذا الكتاب وأثبت فيه نصوص
مذكرا تى بالصفة التى أتمتها بها فى عام سنة ١٩٠٥ . وقد أقرها صديقى الاستاذ
فما عدا بضع فقرات موجزة يستحسن عدم نشرها لانها ماسة بشخصية أفراد

لا يزالون على قيد الحياة . وهي فقرات يمكن الاستغناء عنها دون أن تؤثر في قيمة الكتاب التاريخية . ويمكنني أن أقول باخلاص اني جعلت نصب عيني في كل ما كتبه هنا كشف الحقائق كما عرفتها مبتغياً بذلك اصلاح الابطال التاريخية

وإذا كان ثمة سبب آخر يجعلني علي النشر فهو راجع الي وعد قديم أعطيته علناً في « مجلة القرن التاسع عشر » في عددها الصادر في سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتعدت فيه بأن أتمم يوماً ما دفاعي الشخصي عن الحوادث المعاصرة لي ، وذلك اني في سبتمبر سنة ١٨٨٢ راعيت خاطر المستر غلادستون وأملت أن يصلح حتى في تلك اللحظة المتأخرة الخطأ الذي ارتكبه ضد الحرية في مصر . فأمسكت — في وجه مطاعن عديدة لا نظير لها — عن تبرئة نفسي وإزاحة الستار عن الامور الخفية التي كانت تبرر أعمالي . لأنه لم يكن في الاستطاعة أن أبرئ نفسي تماماً دون أن أذيع حقائق تعتبر سرية من الوجبة الفنية ولذلك آثرت السكوت .

يبد أن هناك حدوداً لواجب الصمت الذي يلزمه الانسان حيال مسلك الرجال العموميين في الامور العمومية . وانتي لوائق من ان احجائي نحو ربع قرن سيكون شفيعي لدي المنصفين اذا هم رأوني الآن ألبأ الى الطريقة الوحيدة الممكنة في سبيل الدفاع عن نفسي وهي كشف الستار بالتفصيل عن رواية الدسياسة المالية والضعف السياسي كما مثلت أمامي وقتئذ مع تقريرها بالوثائق المعاصرة التي ما زالت في حيازتي . فاذا مست تصریحاً في هذه بعض ذوي الحيليات فجوابي هو أن عدم صراحتهم هو الذي حملني على التكلم ، اذ في خلال هذه السنين الطويلة لم يتقدم للدفاع عني ولو بكلمة واحدة شخص ممن عرفوا الحقائق معرفة تامة



الفصل الاول

مصر في عهد اسماعيل

كانت زيارتي الاولى لمصر في شتاء سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ حيث قضيت بضعة أشهر متنقلا في جهات النيل الادني . وقبل أن أشرح هواجسي في هذه المرة الاولى التي تعرفت فيها بالمصريين بحسن ، خدمة لهم وخدمة للقراء الاجانب على وجه العموم ، أن أقول كلمتين عن حياتي السابقة من حيث علاقتها بالشؤون العامة . وبذلك يستطيعون أن يعرفوا موقفي بين أبناء وطني بالضبط فيساعدكم ذلك على أن يفهموا كيف اتى بعد ان كنت مجرد مشاهد لما يحدث في بلادهم أصبحت تدريجاً أهتم ببلادهم سياسياً الى ان كان لي في النهاية ضلع كبير في الثورة التي حدثت في مصر بعد مرور ستة أعوام على تلك الزيارة . ومع اتى وقت هذه الزيارة لم أكن أتجاوز الخمسة والثلاثين ربيعاً فانتى كنت قد رأيت الشيء الكثير سواء فيما يختص بالرجال أو بالشؤون العامة

بدأت مبكراً في الحياة ، ونظراً لانتسابي لاحدى الاسر ذوات الضياع في جنوبي انجلترا وذوات التقاليد المحافظة الشديدة ، ثم نظراً لانتى كنت على اتصال بزعماء المحافظين في ذلك العهد ، أدخلت في سن الثامنة عشرة في الخدمة السياسية أولاً بصفة ملحق بالوكالة الانجليزية في أثينا حيث كان « الملك أوغو » لا يزال على عرش اليونان وظللت فيما بعد — لمدة اثني عشر عاماً — متنقلا بين الوكالات والسفارات الانجليزية في طول اوربا وعرضها فتعلمت بعض الشيء مما يختص بمهنتى وقضيت الوقت في اللهو واتخاذ الاصدقاء . وهكذا أقمت فيما بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٩ بضعة أسابيع في الاستانة على عهد « السلطان عبد المجيد » ثم لبثت عامين في ألمانيا أيام كانت لا تزال مجموعة من ولايات متفرقة ثم عاماً في أسبانيا أثناء حكم « الملكة ايزابيل » و عاماً آخر في باريس أيام بلغ « الامبراطور نابوليون الثالث »

ذروة المجد والعظمة كما أقمت ربحاً قصيراً من الزمن في سويسرا وفي أميركا الجنوبية وفي البرتغال . ومذكراتي السياسية عن هذه البلاد لذيذة ولكن ليس لها أهمية خاصة فضلاً عن أنها خالية من كل أهمية سياسية

وفي السنوات التي أعقبت حرب القرم كانت سياستنا الانجليزية التي أغضبت الميالين منا الى المجازفات الاجنبية على العكس مما أصبحت عليه بعد ذلك . فقد كان قوامها السلام وتجنب العدوان والترفع عن المكر، والحبث للذين أحرز لها شهرة الدهاء والفتنة على حساب الشرف والامانة . فالتحمس الرسمي لم يكن مرغوباً فيه في الخدم العمومية فضلاً عن ان فضيحة أى سياسى حديث السن في نظر وزارة الخارجية كانت لا تحتاج الى أكثر من توجيه سؤال جديد بشكل يتطلب الجواب العلني . وقد أفهمنا وزارة الخارجية ذلك نحن معاصر الملحقين وصغار السكرتيرين بصراحة تامة كما أنها حظرت علينا التدخل في سياسة أى بلاط أرسلنا لتمثيل بلادنا فيه . بل لقد طلب الينا أن نجعل أنفسنا مرضياً عنا من الوجهة الاجتماعية وأن نقضى الوقت في اللهو — باحتشام اذا أمكن — ولكن بشكل غير جدى على كل حال . ولا أكون مبالغاً اذا قلت انني في طول الاثني عشر عاماً التي سلكتها في الحياة السياسية لم يطلب الى مرة تأدية أى واجب ذى قيمة سياسية ولو طفيفة . فهذا النظام المشط للعزائم زهدنى — أثناء وجودى في الخدمة — في السياسة ، فلم أشتغل بها ولم أهتم بها اهتماماً جدياً الا بعد ذلك بفترة طويلة وفي ظروف مختلفة جاءت كلها عن طريق الاتفاق . وكانت أعمالي بصفتي ملحقاً منحصرة في اللهو والاختلاط الاجتماعي والادب . فنظمت القصائد وكتبت الرسائل وساعدت سياسياً في احدى الروايات الجديدة التي حدثت في أوروبا وقتئذ ولكنني فعلت ذلك بصفتي مشاهداً لا بصفتي ممثلاً ، أى كرجل ممن لا يسمح لهم بالاطلاع على ما وراء الستار . وعند اقترانى في سنة ١٨٦٩ الذى أعقبته وفاة شقيقى الابن وصيرورتي الوارث الوحيد لاملاك الاسرة في مقاطعة سسكس ، اعتزلت الخدمة العمومية غير آسف والتفت الى بعض المسائل الخصوصية التي كانت أهميتها عندي تفوق كل شيء آخر

ومع ذلك ظلت علاقتي المبكرة بوزارة الخارجية — ولو انها لم تكن لتجدد مرة أخرى بصفة رسمية — قائمة علي أسس من الصداقة . وحسبك انها علاقة رجل اعزل الخدمة بشرف . وقد أفادتني فيما بعد هذه العلاقة مضافا اليها تجاربي في البلاط الانجليزي والعواصم الاجنبية فائدة لا تقدر عند ما رأيت نفسي مرة أخرى مدفوعا بطريق الاتفاق في تيار الشؤون الدولية . فبواسطتها حصلت علي معرفة أداة السياسة الخارجية معرفة دقيقة . وأصبحت علي اتصال بالاشخاص الذين كانوا يدبرون هذه الاداة . وكان لي أصدقاء عديدون بين هؤلاء الاشخاص وبذلك رأيتني في مبدأ حياتي العامة تجمعني الصداقة الرسمية « باللورد كرى » الذي ظل عدة أعوام يدير دفة السياسة في وزارة الخارجية و « بالسير هنري درموند وولف » و « بالسير فرانك لاسل » و « بالسير ادوارد ماليت » و « باللورد دوفرين » و « باللورد فيفيان » و « بالسير ريفرند واسون » وكلهم كان لهم ضلع في تكوين التاريخ المصري فيما بعد . و « باللورد ليتون » الذي صار حاكما عاما للهند في السنين التي سبقت ازمة سنة ١٨٨١ مباشرة . كما ارتبطت الصداقة بيني وبين بعض الساسة الاجانب ومنهم « الميسو نيليدوف » سفير روسيا في الاستانة و « البارون همبرلي » رئيس وزراء النمسا المتوفى « والميسو دي ستال » سفير روسيا في لندن لمدة ٢٠ سنة . فقبل زيارتي الاولى لمصر بزمان طويل كانت صداقتي مع جميع هؤلاء الرجال صداقة متينة . فاذا تكلمت عنهم وحكت عليهم فاعما أتكلم عن دراية تامة بأخلاقهم الشخصية جميعا . ونظراً لأنني كنت كأني أحد رجال الكهنوت لم يحز علي بسرعة الرياء والنفاق اللذان كانا من السلع التجارية المعتادة في سوق السياسة ولم انخدع في عمل من الاعمال فأحسبه سياسة عمومية وهو في أغلب الاحايين سياسة شخصية . ولا يخفى ان الاعتقاد السائد بين الذين ليس لهم تجارب فردية بأعمال السياسة (دبلوماسية) هو ان الاحداث العظام في تاريخ العالم نتيجة التنظيم السياسي المتقن وليست ، كما هو الواقع فعلا في كثير من الاحوال ، مترتبة علي مصادفات غير منتظرة وعلي شجاعة أو ضعف — وأحيانا علي ميل شخصي — لدي الاعوان المنوط بهم القيام بعمل من الاعمال

ففي خلال السنوات الاولى التي أعقبت اعتزالي الخدمة شغلت نفسي بشؤون الداخلية. ولم يكن الا عن طريق الاتفاق — كما قدمت — انني بدأت أهتم بالسياسة . واذ رأيت نفسي في سنة ١٨٧٣ منهوك القوى ، وفراراً من تحمل فصل الربيع الذي بدأ متأخراً في إنجلترا ، قررت أن أقوم أنا وقرينتي بأول سياحة مشتركة لنا في البلاد الشرقية . فذهبنا عن طريق بلغراد والدانوب الي الاستانة حيث وجدنا (السير هنري اليوت) في السفارة . وهناك جددنا تعارفنا بالاصدقاء الآخرين المتصايين بها ومن بينهم (الدكتور ديكسون) الذي سأنتكلم عنه فيما بعد بمناسبة مصرع السلطان عبد العزيز والذي عالجني بشفقة تامة في نوبة شديدة من نوبات ذات الرئة والذي أصبحت أشعر نحوه بميل كبير . وكانت الامبراطورية العثمانية تتمتع وقتئذ بفترة هدوء نسبي قبل العاصفة التي قدر أن تهب عليها بعد ذلك فلم أحفل كثيراً بمتاعبها الداخلية ولكن عواطفى كانت في ذلك الوقت ، ككل عواطف غالبية الانجليز وقتئذ ، مع الأتراك لامع المسيحيين العثمانيين . وبعد ابلاي من المرض ابتعت ستة براذين في سوق الخيول باسلا مبول ثم عبرنا معها الي اسكودار حيث قضينا ستة أسابيع لذيدة من فصل الصيف متنقلين بين التلال وحقول الحشخاش الاناضولية بعيداً بقدر الامكان عن الطرق المطروقة . ورأينا في ذلك الوقت من حياة الريف التركية بقدر ماسمح به جهلنا التام بلغة البلاد . ولا حظنا — كما لاحظ جميع السياح — طيبة الاهالي وأمانتهم وسوء حكومتهم . والذي جعلنا نلاحظ ذلك سلوك رجال الضبطية الموكلين بحراستنا نحو الاهالي فانهم كانوا يعاملونهم كما لو كانوا جنوداً أجنبية أغارت على البلاد .

ومع ذلك تبين ان تركيا الريفية كانت بالرغم من كل هذا الارهاق المالي تتمتع بقسط كبير من الحرية الشخصية كالحرية الموجودة في إنجلترا المكتظة بشرطتها ومأمورها . والحقيقة ان الشبكة الإدارية أينما ذهبت في الشرق وجدتها واسعة الثقوب كثيرة الخروق بحيث تستطيع صفار الاسماك الافلات منها ولا يسمع الانسان في الاوقات العادية باضطهاد الفقراء والمعوزين . واني لاذكر حكاية قصصتها علي الفلاحين الذين جاءوا يشكون الي بواسطة الترجمان الارمني ما يجحدونه

من تشدد الحكومة في معاملتهم . فقد أخبرتهم ان ثمة بلاداً أسوأ حالا من بلادهم بحيث اذا روى أحد الافراد في تلك البلاد ليلاً في منعرج احدى الطرقات يجمع قليلا من الاحطاب لطهي طعامه عرض نفسه لخطر الوقوف امام القاضي في اليوم التالى بل للذهاب الى السجن . واني لا ذكراً جيداً ان سامى أبوا أن يصدقوا وجود مثل هذا الاستبداد في أى بلد من بلاد العالم وكان الاستنتاج الذى وصلت اليه من هذا الامداد البسيط أول خاطر سياسي اتذكره بالنسبة للاشياء الشرقية

أما الشتاء التالى — أي الاشهر الاولى من سنة ١٨٧٤ — فقد قضيناه في بلاد الجزائر . وهنا اشتركنا في منظر آخر خولنا فرصة للتفكير ، وهو منظر استعباد شعب شرقي استعباداً عنيفاً بواسطة شعب غربي . فان الحرب السبعينية التي خرجت منها فرنسا أعقبتها ثورة عربية في بلاد الجزائر امتدت ألسنتها حتى بلغت أطراف العاصمة نفسها وعندئذ بدأ الاهالي المسلمون يجربون عنف وسائل القمع المسيحية . وقد ظهر هذا القمع بأشع مظاهره في الجهات التي امتدت الثورة اليها أى في المستعمرة . حقيقة حيث انتهزت الادارة الملكية فرصة اشتعال الثورة لمصادرة أملاك الاهالي والتحيز للمستعمرين الاجانب على حساب أصحاب البلاد . وبالرغم من حبي الشديد لفرنسا (وقد كنت مقبلاً في باريس خلال الحرب السبعينية وكنت شديد التحمس في الدفاع عنها أثناء الحصار) رأيت عواطفى كلها في صف العرب . أما في الصحراء — فيما وراء جبال الاطلس — حيث ساد الحكم العسكرى فقد كانت الاحوال أحسن نوعاً لان الضباط الفرنسيين هناك كانوا على العموم أكثر تقديراً لصفات العرب النبيلة وأشد احتقاراً للثغالة المختلطة الاوربية — الاسبانية والاطالية والمالطية والفرنسية — التي تتكون منها « الجالية » . كذلك كانت القبائل الكبرى في الصحراء في حالة رخاء مادية ومحفوظة بقسط كبير من فخر الاستقلال القديم مما لم يسع القادة العسكريين سوى احترامه . وقد إختلستنا النظرات لاولئك الاعراب وهم في « جبل عمور » وأبصرنا طريقتهم القوية في الحياة فسرنا كل ما رأيناه منهم . ثم أصغينا الى أغانيهم في امتداح بطلمهم الراحل « عبد القادر » ، ومع أننا لم نفهمها نظراً لجهلنا لغتهم فقد أعجبنا بهم

وأشققنا عليهم . ولم تقتنا ملاحظة الفارق الكبير بين حياتهم الدينية
تصحبهم جمالهم وجيادهم ، وهي حياة تقاليد عالية مملوءة بذكري أعمال البطولة
وبين الانحطاط الاخلاقي الذي للمستعمرين الفرنسيين وخنازيرهم ودور الخمر .
كما أثار فينا ذلك المنظر عاطفة الغضب لعدم التناسق بين هؤلاء الاخيرين
سادة البلاد وأولئك الذين يعتبرون خدما لهم . وكان هذا بمثابة درس سياسي
جديداً أثر في أشد تأثير ولو أننى ظلت أعتبره أمراً لاعلاقة له بشخصي بحال
من الاحوال .

ذلك كلن التدريب التحضيري في حياتي السياسية وتلك كانت ظروفه
الاساسية عند ما زرت مصر أول مرة كما قلت في شتاء سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ .
والمسألة الوحيدة الاخرى التي قد تستحق شيئاً من التفسير والايضاح وخصوصاً
للقرء غير الانجليز ، وهي مسألة ستقدرها أوربا قدرها ، هي أن قرينتي «اللادى آن
بلنت» التي صحبتنى في سائر هذه الرحلات كانت حفيدة شاعرنا الوطني الطائر
الصيت (اللورد بيرون) وبهذا ورثت عنه شيئاً من العطف على قضية الحرية في
الشرق وهو عطف ترك أثره في أعمالنا اللاحقة فقد بدا لنا في أثناء وقوع حوادث
سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ . ان مؤازرة الحركة العراية يعتبر عملاً مجيداً كالذى مات
في سبيله بيرون في سنة ١٨٢٧ . ولم يدرب بخلد أحد منا نحن الاثنين حتى الآن —
أى في سنة ١٨٧٥ — ان زيارتنا لمصر ستكون شيئاً غير مجرد رحلة للذبة أخرى
في بلاد الشرق . وكانت خطتنا عند مغادرة انجلترا أن ندخل مصر من الجنوب
عن طريق سواكن وكسلا والنيل الازرق ثم نسافر شمالاً الى القاهرة فندخلها في
الربيع . ولكن هذه الخطة لم تتحقق — نظراً لسير الحملة الحبشية الذى كان وقتئذ
لغير مصلحة مصر — ولم يتحقق سوى جزء واحد من الخطة الاصلية . فبدلاً من
النزول في الاسكندرية كما كانت العادة المتبعة حينئذ ذهبنا من طريق القنال الى
السويس حيث وطئت أقدامنا الاراضي المصرية أول مرة

وكل ما أتذكره وقت ذاك عن مصر هو اختراقنا لبحيرة المنزل في آخر يوم في
سنة ١٨٧٥ — وكانت وقتئذ وطناً آمناً لطيور لا حصر لها — وهو منظر عجيب حقيقة

للحياة الطبيعية المسرية في طريقنا إلى نقطة واقعة على القناة شمالي الاسماعيلية . فلهذا ما كان أبهج ذلك المنظر ! ان بحيرة المنزلة كادت وقتذاك ان تكون منطقة عذراء وقد فاقت أسراب البشروش والبط والجمع وأبي قردان التي غطتها كل ما يتصوره العقل عن كثرتها . بل ان المياه أيضاً ، مياه البحيرات ومياه القناة نفسها ، كانت غاصة بالاسماك ذوات الحجم الكبير حتي أن سفينتنا اصطدمت بالكثير منها أثناء اجتيازها البحيرة بينما كانت من جهة أخرى عرضة للبرازة والاغربة التي كانت واقفة على العوامات والساريات تربصا بفريستها . وأحسب أن انسياب مياه البحر أول مرة على أراض لم تكن من قبل مغطاة بالماء مكن السمك من التمتع بتربة ذات خصوبة شاذة وهذه مزية فات أوانها منذ ذلك الحين ولكن الشيء الثابت هو أن السمك والطير أخذوا في التلاشي بعد ذلك بسرعة حتي أنه لا يحتمل على ما يظهر أن تمتع أعين السياح ثمانية بالمنظر البديع الذي شهدناه في ذلك الشتاء

ثم نزلنا في السويس في الايام الاولى من عام ١٨٧٥ فكان أول ما قابلنا نبأ الانهزام الشنيع الذي نزل بالجيش المصرى في بلاد الحبشة . ولم تكن تفاصيل الهزيمة قد عرفت بعد ولكن يظهر أن سبع اورط أو فرق من جنود الخديو قد أيدت على بكرة أبيها وتناقلت الالسن اشاعة فخواها أن ابن الخديو - الامير حسين - وقع في الاسر وان العدو شوهه تشويها . وهذه اشاعة ظهر كذبها فيما بعد لان الامير ، وكان صبيا في ذلك الحين ، خطف فقط من ساحة القتال في جهة (قور) في طليلة النهار قبل الانهزام كما حدث لنفس راتب باشا قائد الجيش المصرى الذى كان الامير في عهده . وفقد (لورنج باشا) القائد الامريكى حياته فعلا مع بضعة آلاف من الجنود . وبهذه الهزيمة انتهت أحلام الخديو اسماعيل فى انشاء امبراطورية شاسعة الاطراف على ضفاف النيل . وآثرت هذه الهزيمة في خطتنا الصغيرة فجعلت سفرنا بطريق كسلا ضربا من المستحيل علينا وقضت بان نسافر عن طريق آخر أقل خطورة ألا وهو طريق الوجه البحرى وكنا شديدى الرغبة فى رؤية مصر باقل كلفة مما يراها به السائح العادى .

ونظراً لأنه كانت لدينا الخيام اللازمة للرحلة الطويلة استأجرنا جمالاً في السويس وقصدنا القاهرة عن طريق القوافل القديم . وليس من الضروري أن أقول شيئاً كثيراً عن رحلتنا في الصحراء . فالأيام الأربعة التي قضيناها فيها مع الجمالين البدو كانت أول درس عملي لنا في اللغة العربية — لاننا في بلاد الجزائر كنا تحت رحمة المترجم — كما أنها وضعت أساس علاقاتنا مع القبائل في صحراء بلاد العرب ، وهي علاقات أصبحت فيما بعد لذيدة ومتينة . ثم وصلنا إلى القاهرة في صبيحة اليوم الخامس

فعند وصولنا إلى العباسية حيثنا رصاصات الجنود المصرية وهي في أثناء التمرين لاننا ضربنا الخيام في الظلام وبدون علم منا وراء أهدافهم مباشرة . وكانت رماية الجنود غير محكمة فلم تحدث إصابة . ولم يخطر ببالنا وقتئذ أننا قد نهتم يوماً ما بأفعال أولئك الجنود بصفتهم جيشاً أو أن تتجه اليهم يوماً ما عواطفنا في حرب طاحنة ضد مواطنينا . وكنت وقتئذ ممن يؤمنون ولكن في غير تحمس بالعقيدة الإنجليزية الشائعة ألا وهي أن لانيجلترا في الشرق مهمة سماوية وأن حروبنا هناك لم تكن إلا من أجل أغراض نزيهة صالحة . ولم يكن شيء أبعد عن ظني من أن نكون نحن معاصر الانجليز مجرمين بانتهاك حرمة العدالة بالسلاح لمجرد أهوائنا ومصالحنا الانانية

كما لا ينبغي أن أقول شيئاً بالتفصيل عن القاهرة التي اجتريناها ذلك اليوم دون أن نمكث فيها غير بضع دقائق للسؤال عن بريدنا في دار القنصلية . وكان غرضنا أن نري الجهات الريفية لا أن نضيع الوقت في مدينة هي أوربية في طريقة حياتها . وقد ظننا أننا سنجد فيما وراء النيل مباشرة أرضاً مواتقة نضرب خيامنا فيها ولذلك واصلنا المسير ولم نفهم توصل الجمالين إلينا كي نخط الرحال ونُدعهم وجمالهم يعودون إلى بلادهم كما لم ندرك أننا كنا نسيء اليهم بحملهم علي تقض العادات المتبعة عند القبائل التي يحظر عليهم بصفتهم من بدو الصحراء الشرقية تخطيها إلى الصحراء الغربية . وبالرغم من إلحاحهم واصلنا المسير عن طريق كوبرى قصر النيل ومن ثم

الى طريق الجزيرة . وحينئذ لحنا الاهرامات عن بعد فأمعنا نحوها بتلف واشتياق ولم يمنعنا من ادراكها الا اختفاء الضياء الذى خيم علينا وقت غروب الشمس بالقرب من قرية « الطلية » الصغيرة التى ليس بينها وبين الاهرامات الا قرية أخرى . وهناك حططنا الرحال أول مرة على تربة النيل السوداء . ولم تكن قد جفت بعد من فيضان الخريف . فقابلنا أهالى « الطلية » الاجواد بكل اكرام كما هى عادتهم . ومع أنهم يعيشون فى طريق السائحين إلى الاهرامات وقد اعتادوا أن يعاملوا السائحين الفرنسيين كما لو كانوا فريسة لهم فان نزولنا فى قريتهم لقضاء سواد الليل أعطانا صفة الضيوف . ولم يحدث قط أن وقف بمنازلهم شخص واحد من جميع الاوربيين الذين مروا بقريتهم طول السنين الخالية . ولذلك كانت علاقتنا معهم ودية من بداية الامر . وقد خدمتا هذه الصدقة فى تعريفنا إلى قرويين آخرين عند ما استأنفنا المسير من جديد بعد قضاء بضعة أيام بين هؤلاء . ولم يكن أمانا فى ذلك الوقت إلا المكث حيث كنا لان الجمالين رفضوا بتاتا مرافقتنا خطوة أخرى فدفعنا لهم أجورهم قفقلوا راجعين إلى ديارهم تصحبهم جمالهم فتعين علينا استئجار جمال أخرى . وعلى ذلك قضى القدر بأن أقضى الاسبوع الاول فى مصر باحثاً منقباً عن الجمال فى أسواق القرى المجاورة ثم اشتريت السروج والقرب وسائر المعدات اللازمة لمواصلة الرحلة

وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك . وكان هذا هو العام الاول من الثلاثة الاعوام الاخيرة المروعة فى حكم الخديو اسماعيل . وكان المفتش اسماعيل صديق المشهور لا يزال فى أوج عزه وحملة القراطيس الاجانب يجأرون مطالبين بدفع الاقساط « الكونون » والحجاجة على أبواب الفلاحين . وكان من الامور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الانسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره شي . أكثر من قميص . وحتى فى ضواحي القاهرة وبالأكثر فى الفيوم التى يمننا بوجوهنا شطرها بمجرد حصولنا على الجمال ، يمكنني أن أقول ان الحالة كانت كذلك . وكان بين مشايخ القرى قليلون يملكون عبادة . وأينما ذهبنا كانت

الحال كذلك . وغصت مدن الارياف في أيام الاسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهن وحلبهن الفضية للمرايين الاروام لان جامعي الضرائب كانوا في قراهن والكرباج مشهر في أيديهم . فابتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا الى قصصهن واشتركنا معهن في استئزال اللعنات علي الحكومة التي جعلتهن عرايا . ولم نكن فهمنا وقتئذ — أكثر مما فهمه القرويون أنفسهم — ذلك الضغط المالي الآتي من أوروبا والذي كان السبب الحقيقي في هذا الضيق . وعلى ذلك جارينا في القاء اللوم كله علي اسماعيل باشا واسماعيل صديق دون أن نخامرنا شك في أن الانجليز أيضاً يقع عليهم جانب من اللوم

وكان القرويون في متهي الصراحة . وكان الانجليز وقتئذ محبوبين في سائر البلاد الاسلامية لان الناس كانوا يظنونهم بعيدين عن الدسائس السياسية المعروفة عن الفرنسيين وكانوا يعتبرونهم أكثر من هؤلاء أمانة ونزاهة في معاملاتهم التجارية . وفي الواقع أن الانجليز كانوا في مصر علي النقيض مما كان المخاطرون من حثالة الامم الواقعة علي شواطئ البحر الابيض المتوسط كسلفي النقود الطليان والاروام والمالطيين الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين . وكانت ثمة إشاعة بلغت القرية عن احتمال تدخل من جهة أوروبا وكانت فكرة التدخل غير مكروهة علي شرط أن تكون إنجلترا هي التي تنفذها . وكانت الحالة مما لا يمكن احتمالها ولذلك كان الاهالي الجائعون ينظرون بعين الابهاج لاي تغير أملا في أن يكون فيه خلاصهم . وقد ظهرت إنجلترا في نظر الفلاحين وهم في حالة تسول فعلي وبعد أن جردوا من أمتعتهم وضربوا حتى كادوا يموتون جوعاً بمظهر العناية المحسنة والصدقة الغنية البعيدة عن الاغراض المنصبة للظالمين والصدقة للقهورين فكانت في نظرهم صورة طبق الاصل مما كان عليه معظم السائحين الانجليز الذين كانوا يروحون ويفدون وقتئذ وأيديهم ووجوههم طالقة بمصلاطات العطف . وهكذا لم نخامرهم الشك في الاطاع التجارية الهائلة التي دفعتنا — كأمة — الى اعلان العدوان علي الشعوب المستضعفة في سائر أنحاء العالم

وفي عام ١٨٧٦ كنت أنا أيضاً — كما قدمت — ممن يؤمنون بإنجلترا كما

كنت أدين بالعبيدة الذائعة وقتئذ عن حكمها في الشرق وكان جل ما آمنه
لمصر أن تشترك مع الهند — التي لم أكن رأيها بعد — في التمتع بجمايتها .
وقد كتبت وقتئذ في مذكري ما نصه : « إن المصريين شعب طيب أمين ككل
شعب حر في العالم . نعم كل المصريين أى الذين لا يتربعون في الوظائف العالية
لاتي لا أعرف شيئاً عن هؤلاء . فكل المصريين القرويين لديهم كل الفضائل
اللازمة لجعل الجماعة سعيدة ناعمة البال فهم عاملون مبتهجون طائعون للقوانين ثم هم
فوق كل شيء مستقيمون لا فيما يخص بالمشروبات الكحولية فقط بل في كل
الملا التي تخرج إليها الطبيعة البشرية . فهم ليسوا مقامرین ولا مشاغين ولا محيين
للدعارة والتهتك . وهم يحبون بيوتهم وزوجاتهم وأطفالهم . وهم آباء وأبناء صالمون
كثيرو الشفقة على العجاوات والزمني والتسولين والمعتهوين . وهم خلو من كل
تعصب جنسي وقد يكونون خلوا من التعصب الديني أيضاً . وغلظتهم الكبرى
هي حب المال ولكنها غلظة يستطيع دهاقة الاقتصاد السياسي التسامح فيها . وقد
يصعب أن يعثر الانسان في أى جهة على شعب أكثر استعداداً من المصريين
لادراك الغاية الاقتصادية لا كبر سعادة تشمل أكبر عدد . فكل مطالعهم هي أن
يعيشوا ويدعوا غيرهم يعيش وأن يسمح لهم بالعمل والاحتفاظ بنتائج أعمالهم وأن
يبيعوا ويشترى بدون تدخل وأن يفلتوا من الضرائب . ولقد أسيت معاملتهم
وذاقوا الامرين منذ قرون عديدة دون أن تتغير طيبة قلوبهم . وهم ليسوا
بالتحمسين في الوطنية ولا بالتفصيين ولا بالاسخياء الي درجة الخيالات .
ثم انهم خالون من المعايب الشائنة فكل رجل منهم يعمل لنفسه أو لأسرته
على الأكثر أما فكرة التضحية الشخصية للصصلحة العامة فقير مفهومه لبهم
ولكنهم بريثون من الدسائس لاستبعاد أقرانهم .. وبالرغم من الاضطهاد
الفظيع الذين هم ضحيته لم نسمع كلمة ثورية وليس ذلك ناشئاً عن أهم
يقدمون حكمهم تقديساً خرافياً بل لان الثورة ليست في طبائعهم أكثر
مما هي في طبائع قطع من الغنم . وانهم يحبون ملكة انجلترا أو البابا أو ملك

اشاتي بلهف متساو لو أن هؤلاء جاءوهم بنعمة تخفيض عبء الضرائب وبمقدار قرش في الجنيه

تلك كانت خواطرى الاولى عن مصر في بدء عام ١٨٧٦ وهي صحيحة في مجموعها غير أنني كنت بعيداً عن نمو الافكار السياسية في المدن فلم أعرفه . كما أتى لم أفهم تأثير المسألة الاوربية في المشاق التي كان الفلاحون يشكون منها . ومع ذلك رأيت عند عودتنا الى القاهرة في شهر مارس شيئاً مما يجري وراء الستار . لأن لجنة « المستر كيف » كانت قد وصلت في إبان تعييننا وحطت رحالها في احد القصور الواقعة في شارع شبرا . وقد عرفت من أحد أعضائها « فيكتور بكلي » الموظف بوزارة الخارجية والذي كان صديقاً قديماً لي ومن « الكولونيل ستاونتون » قنصلنا العام شيئاً عن الشؤون المالية . وانضم الى أعضاء اللجنة المالية فيما بعد صديق آخر هو « السير ريفرز ولسون » الذي قدر أن يلعب دوراً مهماً في الشؤون المصرية . ولست بحاجة لان أثبت هنا تفصيلاً التقرير الذي وضعوه عن حالة مصر . وقد يساعد على فهم الحالة أن أذكر بالاجمال كيف تألفت هذه اللجنة التي هي الاولى من نوعها

فقد بدأ حكم الخديو اسماعيل في وقت بلغ فيه رخاء مصر المادي درجة عالية . وكان سلفه سعيد رجلاً متنوراً قدم للفلاحين كل ضروب التشجيع في المسائل الزراعية . وكان قد تنازل عن دعوي الخديو في أن يكون وحده مالك الاراضي في وادي النيل واعترف بحقوق الملكية للأهالي وقضي بان تكون ضريبة الاراضي زهيدة أي ٤٠ قرشاً عن الفدان . فأدى ذلك الى رخاء الاهالي . بصفة عامة وأصبح الفلاحون في كل جهة بعد تحريرهم من حالة العبودية القديمة التي وضعهم فيها بأشوات الجراكسة يدخرون الاموال . أي أن مصر في نهاية حكم سعيد لم تكن فقط أسعد ولايات الامبراطورية العثمانية بل كانت من الوجهة الزراعية في طليعة الامم الناهضة في الشرق . وكان ايرادها كان أقل مما هو الآن — لا يزيد على أربعة ملايين من الجنيهات — وكان يجمع بمنتهى السهولة

ثم كانت نفقات الادارة زهيدة جداً وكان الدين الاهلي لا يتجاوز ثلاثة ملايين من الجنيهات . نعم أن سعيداً في أواخر حكمه منح امتيازات غير قليلة لبعض الأفاقين الاجانب بشروط أصبحت تدريجاً حملاً ثقيلاً علي عاتق الدولة ولكن الرخاء العام في البلاد كان كبيراً الي حد أن هذه الشروط مما يحتمله نظام الضرائب الخفيف حتى أن الخديو كان لديه بعد دفع سائر النفقات السنوية ما لا يقل عن نحو مليوني جنيه لمصروفاته الحرة . وفي الواقع لم تشهد مصر في جميع أطوارها مثل ذلك العصر الذي بلغ فيه الاهالي ذلك الحد من الرخاء المادي حتي أن الفلاحين أصبحوا يسمونه « العصر الذهبي » فكان اسماعيل عند تبوئه العرش في عام ١٨٦٠ أوسع الامراء المسلمين ثروة وحكماً في بلد يعتبر في مقدمة البلاد الاسلامية رخاءاً ويسراً

وكانت أخلاق اسماعيل قبل أن يتبوأ العرش أخلاق رجل واسع الثروة يتبع في ادارة ضياعه التاسعة في الوجه القبلي أحدث الانظمة الزراعية . وكان موضع إعجاب السائحين الاجانب بسبب الآلات الزراعية التي أدخلها والمصروفات التي جعلها تعود بالفوائد . ومما لا ريب فيه أن اسماعيل له أكثر من النصيب العادي من الذكاء الطبعي والاستعداد التجاري اللذين اشتهرت بهما أسرة محمد علي . وكان اعتلاؤه العرش موضع دهشة له لأنه لم يكن ولي العهد المباشر الي ما قبل وفاة سعيد بيضعة أشهر وكانت آماله آمال رجل مثر . وربما كانت نفحة القدر هذه نفحة غير منتظرة في أول حكمه هي التي دفعته الي الاسراف . واذ كان ميالاً بطبيعته الي المضاربة وشديد الشره في جمع الاموال فقد حسب -- علي ما يظهر -- أن ميراثه هذا وتمتعه الفجائي بهذا السلطان المطلق ليس الا وسيلة لتكديس ثروته . وفي الوقت نفسه كان شديد العجب ولعاً باللهو فضاع صوابه بهذا المركز السامي وبالفرصة التي أصبحت سانحة له كي يظهر أمام العالم بمظهر الامير الواسع الثروة . وفي المال أحاط به المملقون على اختلاف أنواعهم من وطنيين وأجانب فوعده أن يجعلوه من جهة أغني المالين ومن جهة أخرى أعظم الحكم الشرقيين شأنًا .

وخانه ذكاؤه ومهارته التجارية في اصغائه لهؤلاء الناصحين الذين جعلوه آلة في أيديهم . وكلت قبل تبوئه العرش قد حذق مهنة جمع الاموال بالطريقة التي كانت الاموال تجمع بها وقتئذ في مصر ثم انه كان قد تربى تربية أوربية — وهي من نوع التربية التي يحرزها الشرقيون في شوارع باريس — أي تربية سطحية فيما يختص بالامور الجدية فكانت هذه التربية كافية لاقتناعه بمقدرته على مقابلة أشرار البورصة بنفس سلاحهم . ولكنه لسوء الحظ ضل السبيل في كلا الحالين .

وكانت مناورته الاولى بسيطة وناجحة في آن واحد . وذلك أنه وجد الايراد المتجمع من ضريبة الاراضى قليلا فرأى أن يزيده برفع الضريبة بين آن وآخر فرفعها من ٤٠ قرشا عن الفدان — وهو المقدار الذي كان معمولا به عند تبوئه العرش — الى ١٦٠ قرشا ولا تزال كذلك إلى الآن . وكانت البلاد في أوائل حكمه في رخاء وانتعاش فاستطاعت في البداية أن تحمل ذلك العبء الاضافى أى أن الناس كانوا يدفعون هذه الزيادة من الاموال التي زادت عن حاجتهم وقد استمروا على ذلك بضم سنين دون أن يشعروا بغضاضة ما . بيد أن رفع الضرائب لم يكن سوى جزء من برنامج اسماعيل الجشع . وقد ذكره مملقوه الوطنيون بان الاراضى برمتها كانت في عهد جده ملكا خاصا للوالي وأن محمد علي ظل الى عدة سنوات صاحب الامتياز في تجارة مصر الخارجية فعول على احياء هذه الحقوق في شخصه . ومع انه لم يجترأ — في مواجهة الاجانب — على مصادرة الاراضى مصادرة علنية فانه أدرك غايته من طريق آخر وبسرعة مدهشة حتي أن خمس الاراضى الزراعية في القطر المصرى أصبح ملكا له ولما يمض على حكمه سوى بضع سنوات . وكان طريقه في ذلك الارهاب والضغط الى أن تصبح الاراضى التي يريد اغتصابها عالة على أصحابها وتضيق في وجوههم المسالك فيضطروا الى التخلص منها بأنمان زهيدة . وقد حصل بهذه الوسيلة كما قدمت على أراض شاسعة وظن أنها ستكون مصدر ثروة عظيمة له . ولكن جشعه هذا كان سببا في افلاسه فقد ظهر من الوجهة العملية أن أطيانه لما كان من صغار الملاك كانت

تدار ادارة حسنة وعادت عليه بريح كبير بعكس هذه الاملاك الواسعة التي فتحت عليه أبواب الخسارة من عدة طرق . فعبتاً أنفق الاموال الطائلة في شراء الآلات الزراعية . وعبثاً فرض علي قرى وجهات بأسرها إمداده بعمال السخرة . وعبثاً أنشأ المصانع في أراضيه وجلب لها المديرين الاجانب بمرتبات فادحة . وقد نهيه أعوانه في كل جهة الى حد أن المال الذي جمعه من هذه الاراضى كان أقل بكثير مما كان يحصله منها من الضريبة عند ما كانت ملكاً للأهالى . وكانت هذه باكورة متاعبه المالية لأنها صادفت هبوط أسعار المحصولات وخصوصاً أسعار القطن فجاءت ضغطاً علي ابالة كما أنها كانت باكورة افلاس الفلاحين الذين أثقلهم بمختلف الضرائب غير المنظمة لسد مجزه . وكان اسماعيل صديق الغتش المشهور ساعده الايمن في هذه السياسة الخرقاء

ولم يمض غير قليل حتي اوقع اسماعيل نفسه في أيد أشد فتكا وتوغل في مشروعات أبعد خطر أمن مشروعاته السابقة . فاننا اذا تركنا جانباً الاموال الهائلة التي بددها يميناً وشمالاً كأنها المياه علي ملاذه الشخصية ، وحماقته في بناء القصور ، وطيشه مع النساء الاوريات ، وخرقه في إقامة الحفلات المملوكة ، اذا تركنا كل ذلك جانباً فانه كانت توجد إلى جانبه مشروعات أخرى عظيمة تكفي لاستنزاف خزانة أبة مملكة في العالم . فليس يعرف أحد بالدقة كم أنفق اسماعيل من الملايين في الاستانة للحصول علي لقب الخديوية ولتغيير نظام الوراثة لمصلحة ولده ، ولكن يحتمل أن يكون قد دفع مبالغ طائلة . وهذا عدا الاموال الجسيمة الاخرى التي أنفقها في مضارب خرقاء . وفي تعهدات قطعها علي نفسه مع بعض الشركات الاجنبية . وأخيراً كانت هناك حملة النيل الأعلى ومحاولته فتح مملكة الحبشة . فلكيما يجد الأموال الكافية لكل هذه المشروعات التجأ إلي الاقتراض أولاً بمقياس صغير من أصحاب المصارف المحلية . أى من أروام الإسكندرية ثم فيما بعد ، بشكل أشد طيشاً ، من البورصات الاوروية . وكان نوبار باشا صديق السنو في مشروعاته هذه . ونوبار هذا ممول أرمني — أصبح بفضل جبل طبقة معينة من المصريين بالتاريخ يلقب « بالمصرى الوطنى » في حين أنه الوحيد الذي يتحمل بعد اسماعيل أكبر مسئولية عن خراب

مصر المالي فقد أرسله سيده للبحث عن الأموال بأى سعر للاتفاق على حاجاته الباهظة . فعقد له فى اوربا القرض تلو القرض بشروط جعلته لا يستلم أكثر من ٦٠ فى المائة من المبالغ التي استدانها بينما استولي نوبار على عدة من ملايين الجنيهات باسم السمسرة . فقد ثبت أن اسماعيل لم يستلم سوى ٥٤ مليون جنيه تقريباً من الدينون التي بلغت ٩٦ مليوناً

وفى الوقت الذى كنت أكتب فيه ذلك لم يكن اسماعيل قد عقد اتفاقاته الكثيرة بيد أن فوائد الدين بلغت أربعة ملايين من الجنيهات سنوياً فلما حصل على إيراد كاف لتسيير دفة الإدارة وتمويل الحرب الحبشية أصبحت أموال الفلاحين تنهب منهم تحت ضغط الكرباج . فالذين يتكلمون الآن بخفة فيصفون اسماعيل بأنه لم يكن مجرمًا بل كان أميراً يستحق بعض الرحمة والعطف لبيعته البلاد مالياً إلى الموليين الأجانب انما يجهلون الحقائق ولا يدركون تمام الإدراك مبلغ الخراب الذى أنزلته حماقته وأنانيته برعيته الفلاحين . فلقد ثبت بصفة قاطعة أن حكم اسماعيل كلف مصر نحو ٤٠٠ مليون جنيه . وعندى أنه ليس ثمة مبالغة فى هذا التقدير لانه يشمل كل ما ادخره الفلاحون فى سني الرخاء العديدة وجميع دوابهم تقريباً وهذا عدا الدين العام . وفضلاً عن ذلك خلف اسماعيل الفلاحين مدينين شخصياً لمرابى الاروام وغيرهم بما يقرب من عشرين مليوناً من الجنيهات

تلك كانت أسباب تعاسة مصر كما وقفت عليها فى القاهرة فى ربيع عام ١٨٧٦ أما فيما يخص باصل تدخلنا المالى فهو يرجع بلا نزاع الى حماقة اسماعيل فى ذلك العهد لا الى أى دافع سياسي — على ما أعلم — من جهة إنجلترا . فقد طلب فى خريف سنة ١٨٧٥ بواسطة « الكولونيل ستاونتون » أن تساعد الحكومة الانجليزية ماليا وبشكل لا مناص معه من أن تتخذ تلك المساعدة صفة سياسية . والسبب الذى دعاه الى تفضيل إنجلترا على فرنسا واثمانها على سره هو أنها كانت أقدر من فرنسا على مساعدته ، لأن الحكومة الفرنسية كانت لا تزال تن من فترات الحرب السبعينية فكانت عاجزة عن مساعدته بأية طريقة عملية . أضف الى ذلك —

كما قدمت — أن الصداقة القديمة بين إنجلترا وتركيا وامتناع الانجليز الى ذلك الحين عن الدسائس التجارية في مصر ربما أقتعاه هو وغيره من مسلمي الشرق بأن إنجلترا دولة بعيدة عن المطامع والغايات فيما يختص بالامبراطورية العثمانية . وبما أن خطة الحكومة الفرنسية في مسألة قناة السويس بوجه خاص كانت موضع الشك فقد كان من الطبيعي عند ما وطد عزمه علي بيع حصته في أسهم القناة أن يعرض ذلك علي إنجلترا لاعلي فرنسا . وأنى لا ذكر جيداً الأثر الذي أحدثته هذه الصفقة في إنجلترا وقتذاك فأنها لم تقابل بالرضاء العام بل أن كثيرين لاموا « دزرائيلي » أشد اللوم على توريطه الحكومة في مسألة كان من الحتم أن تكون لها نتائج سياسية . والامر غير المعروف في مصر — على ما أظن — هو أن قرار شراء حصة الحديد بمبلغ أربعة ملايين جنيه لم يصدر باجماع رجال الحكومة الانجليزية — لان « اللورد دربي » كان معارضاً فيه — وإنما صدر علي مسؤولية رئيس الوزراء وحده وهو الذي اتفق — بدون استشارة أحد من زملائه المتغيين عن لندن سوي اللورد دربي — مع بيت روتشيلد علي تقديم هذا المبلغ . ولا أعرف ماذا كان يجوز في خاطر « دزرائيلي » من الوجهة السياسية في صدد هذا الشراء ولكن الامر الذي أعرفه تمام المعرفة هو أن « اللورد دربي » الذي كان وقتئذ وزيراً للخارجية لم يدر بخلده أية فكرة سياسية عدوانية بصدد الصفقة . فقد كان رأى « اللورد دربي » من وجهة السياسة الخارجية عدم التدخل بتاتا كما أن « دزرائيلي » لم يكن قد نجح بعد في تلقيح حزبه بأرائه الاستعمارية . وعلي كل حال فقد كانت الصفقة نذير الشر بالنسبة لمصر وخصوصاً بسبب الدور الذي لعبه فيها بيت روتشيلد . وسيظهر فيما بعد أن العلاقة المالية بين هذا البيت اليهودي الواسع النفوذ وبين مصر هي السبب الرئيسي في التدخل العسكري الانجليزي بعد مرور ست سنوات (١) وكانت لجنة « المستر كيف » التي ذهبت إلى مصر بعد صفقة الاسهم مباشرة

(١) ظهرت منذ كتابة ذلك معلومات رسمية جديدة فيما يتعلق بشراء أسهم قناة السويس تغير السياق المذكور هنا بعض التغير . أما الحقائق الاساسية الخاصة بعلاقة بيت روتشيلد ودزرائيلي فلا تزال كما أثبتناها هنا

من عمل اسماعيل بلا جدال . وكان الغرض الذى جال فى خاطره عند طلبه هذه اللجنة أن يستمر استخدام المنجم الجديد الذى اكتشفه ، منجم المساعدة السياسية الانجليزية ، لعقد قروض أخرى . وتحقيقاً لهذه الفكرة أراد الحصول على شهادة رسمية ، فى شكل تقرير ينشر على الملأ ، بأن حالته المالية لا تزال بعيدة عن الارتباك وأنه ما برح قادراً على تسديد ديونه لتفتح البورصات الاجنبية أبوابها له من جديد . فمن أجل هذا طلب اسماعيل للكولونيل ستاوتون ارسال لجنة تحقيق انجليزية

وقد أصابت مناورته قسطاً كبيراً من النجاح . وكان « المستر كيف » الذى عينته الحكومة الانجليزية لرياسة اللجنة رجلاً مستقبياً وزهياً على ما اعتقد ولكنه نظراً لقلة خبرته بشؤون الشرق كان من السهل أن يخدع . ثم انه كانت تنقصه الشجاعة اللازمة لمعالجة جميع الحقائق بالجرأة التى يتطلبها الموقف . وكان اسماعيل كسائر المبذرين حريصاً على إخفاء بعض حساباته عند ما جاء دور الخوض فيها ، فبمساعدة اسماعيل صديق قدم للمستر كيف ميزانية خيالية لم يتردها الاخير فى قبولها . وزاد على ذلك أن ذر فى عينه الرماد فيما يتعلق بحالة الضنك التى كان الفلاحون يرزحون تحتها . وكان من خطته أن يحيط كبار الزوار المالىين الذين يريد ايقاعهم فى شركه بمظهر الأثراء والبذخ . ولذلك قوبلت اللجنة بكل حفاوة وطاف بها مندوبوه الى حيث وضعت المعدات اللازمة من قبل وجيل بكل الوسائل بينها وبين رؤية عراء الارض . وعلى ذلك كان تقرير كيف عند نشره بمثابة وصف لبعض الحقائق فحسب

وأظن انه كان فى استطاعة كيف لو ان خلقه كان أقوى مما هو أن يتشبث بالحقيقة التى كانت فى قرار كل صعوبات مصر المالية ألا وهي ان ديون اسماعيل كانت شخصية لاعمومية فى عرف العدل بل فى عرف القانون وانها يجب أن تحل على هذا الاعتبار . وكان ضعف كيف فى هذه النقطة بداية التدخل السياسى لمصلحة حملة الاسهم فكان تقريره حينئذ أداة لاعتبار ديون اسماعيل ديونا

عمومية . ومع أن السير رفرز ولسن الذى تلاه كان أقدر منه فقد كان مثله غير
مدرب ولا محجرب وكان انتخابه في ذلك الوقت راجعاً على ما أعتقد الى معرفته
اللغة الفرنسية . وقد عرفته حق المعرفة وعرفت كيف ولكن ليس الى هذا
الحد . وبقيت المراسلات متصلة بيني وبين الاول عدة أعوام فوقفت على كل
أعماله في مصر

وأخر ما أذكره من حوادث ذلك الشتاء في القاهرة مأدبة أدبها الخديو وكيف
وأعضاء لجنته دعيت لها اتفاقاً . وقد أدبت في الكشك الخديوي القائم على سفح
الاهرام وكانت من المآدب الشائقة التي تعود اسماعيل أن يهر بها عيون
الاوربيين فلم يكن يعوزها شيء ، مما يدل على البون الشاسع بين غني صاحبها وقر
أولئك الذين أقيمت المأدبة في الحقيقة على حسابهم . ومد لنا السباط على مرأى
جمهور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعاً والذين جاء المستر كيف لاقاذهم
من الخراب ، ومع ذلك لم يظهر على أحدنا انه تفتن الى هذا التناقض فأكلنا كما
شئنا وشربنا أغفر الشبانيا ونمضي كل منا في وجهته . ولم أستطع الى الآن وبعد
الاحاطة بكل ما هنالك أن أدرك حقيقة الحال وما فيها من الشقاء



الفصل الثاني

لجنة السير رفرفز ولسن

لما غادرنا القاهرة في ربيع سنة ١٨٧٦ زرنا حدود بلاد العرب أول مرة . وكان السياح الاوربيون يومئذ يذهبون من مصر الى سوريا بطريق الصحراء اكثر مما يفعلون الآن . ومن ثم عدنا الى الجمال وحياة الخيام والبدو الذين حرسونا من السويس وعبرنا القناة وقنا بسياحة طويلة في شبه جزيرة سيناء الى العقبة ومن هذه الى القدس . ولما كنا غرباء عن البلاد التي اجتازناها ولم تكن لنا معرفة باللغة العربية ولم يكن معنا مترجم وقعت لنا حوادث خطيرة تسرنا الآن ذكرها وان لم تسرنا يوم حدوثها . منها حادثة أحسب أنها تستحق الذكر وهي حادثة غريبة تتلخص في أننا كنا نسير على شاطئ خليج العقبة المحلى في بعض مواضعه بصخور المرجان فوقنا فحصى ما هنالك من الالوان المختلفة بين أرجوانى وذهبي وقرمزي ونعجب بها هي والاسماك الصغيرة التي لا نحصى والتي تسكن تلك الصخور . فبينما كنت واقفاً على حافة البحر ممسكا ببندقيتي التي لم تكن تفارقتني رأيت اضطراباً عظيماً في الماء علي كذب مني . وقبل أن أدرك سبب هذا الاضطراب رأيت كلب بحر هائلاً يترك زملاءه ويأتى علي غرة مني الي حيث وقفت فصار علي بضع ياردات مني قبل أن أدرك أي نوع من السمك هو أو أفطن الى اني أنا المقصود بهجومه . ولم أكد أتمكن من رفع بندقيتي حتى انقلب علي جنبه — كدأب هذا النوع من السمك — وأخرج نصفه من الماء لينقض علي . وكان قد صار قريباً مني فقتله الطلق الذي سدده نحوه ولم تبق حاجة لطلق آخر يجهز عليه . ثم استطعنا بمساعدة جراحة أن نسجبه الى الشاطئ وكان طوله يبلغ عشرة أقدام تقريباً . ولا شك عندى في انه كان يجرني من الصخرة الى البحر لو أتى تهاننت في شأنه . وقد

ذكرني هذا الحادث بالخطر الذي طالما استهدف له فلاحو مصر من الماسيح في النيل الاعلى . وقد صرت شديد الحذر فيما يختص بالاستحمام في البحر من ذلك الحين واتفقت لنا مصاعب أخرى مع بعض الاعراب في طريقنا لا لشيء غير جعلنا باحوال الصحراء وعاداتها . فلما ضربنا الخيام في ظاهر العقبة زارنا ابن جاد شيخ العالوين المعروف وهم فرع من عرب الحوايات . وكان له حق حراسة السياح الى بطره فقادنا الجبل الى إساءته فكانت النتيجة أن قننا بلا حرس ولا دليل وليس معنا من أهل هذه المنطقة الا غلامين عربيين تبعانا من جبل سيناء ولم يعرفا شيئاً عن المنطقة الشمالية . فمع هذين الغلامين جازفنا بالسفر شمالاً الى فلسطين ومن ثم نفد منا الماء . وقد وجدنا الآبار التي هداها اليها حسن الحظ جافة . وبعد معاناة أشد الصعوبات تحت شمس محرقة بلغنا حلة عربية وقد ساءت أحوالنا في احدي الليالى الى حد أن قررنا أن نترك أمتعتنا ونهيم على أحسن حالنا لننقذ حياتنا بالوصول الى البقاع المأهولة اذا نحن لم نعثر على ماء حتى ظهر اليوم التالى . ولكن نهيق حمار أنبأنا بأننا على مقربة من حلة قبل الموعد المضروب بساعة واحدة . ثم نظرنا طفلاً عربياً جاثياً على كتيب من الرمل فعلمنا منه بالاكراه والتهديد مكان النبع الذى يستقون منه

وكان هذا النبع يجرى بديعاً من ماء المطر يجري في تجويف الصخور . وهنا لبثنا طويلاً فروينا ظمأنا وملأنا قربنا . وكان عرب العزيزية أصحاب المكان يعيدون عنه لحسن الحظ والا فاني أشك كثيراً في أنهم كانوا يسمحون لنا بأن نأخذ ما شئنا من هذه « النعمة الالهية » لانهم كانوا أصحاب المكان وقد زرعوها الى جانب الماء حقلاً من الشعير كما يفعل البدو في أكثر الاحيان على حدود سوريا معتمدين على نزول المطر . أما هذا المناء فقد أعبدوه للاستسقاء على أن ينضج شعيرهم . وقد غضبوا بحق حينما عادوا فاضطرونا أن نشفي الليل ساهرين نترقب خوف هجومهم علينا . ولكنهم لم يظهروا الا فى الصباح وقد ظهروا صارخين مهددين . على أننا قد حملنا الجمال وكنا مسلحين تسليحاً جيداً فغذذنا السير ولم نخفل بهم ، بيد أنني بعد أن عرفت البدو خيراً مما كنت أعرفهم فلست

أشك في أنه كان في استطاعتنا أن نجتنب التساخن معهم بقليل من التفاهم وبدفع
من اعتدائنا على حقوقهم ، اذن لاحسنوا استقبالنا ولم يحدث مكدر ، أما والحال
كما كانت فقد كنا على قيد أئمة من شر جدى . ويجب أن نحمد الله على وصولنا
في اليوم التالي الى الاراضى الخضراء ، الواقعة بين غيران وغزة حيث أحسن العرب
النازلون هناك لقاءنا وحيث أنستنا صداقتهم الخطر الذى كان قد أوشك أن يحل
بنا . وكان هذا آخر سياحتنا في ذلك العام فعدنا في أوائل الصيف بطريق البحر
الى إنجلترا .

على أننا لم نلبث أن عدنا للشرق في صيف سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ يبرناج
أوسع فزرننا حلب ثم انحدرنا في الفرات الى بغداد وعقدنا علاقات المودة أثناء
عودتنا مع القبائل العربية العظيمة النازلة في صحراء سوريا والعراق . وكنا قد بدأنا
نعرف قليلا من اللغة العربية ونفهم عادات العرب ولم نعد نقع في مثل الخطأ الذي
رويته آنفا . ويعود قسط كبير من الفضل في هذا الى النصائح الحكيمة التي زودنا
بها المستر سكين قنصل بريطانيا في حلب يومئذ وقد كان واسع العلم بأساليب العرب
فأفهمنا كيف نتقرب اليهم من نواحيهم النبيلة تاركين كل خوف من الركون اليهم
كاصدقاء . وقدوفت زوجي هذه السياحة المهمة الناجحة حقها من الوصف في كتابها
« قبائل البدو على الفرات » وهو كتاب وضعناه معاً ويمكن أن يرى فيه من يعنون
بالامر آرائي الاولى فيما يختص بحرية العرب . ولم يكن عطفي على العرب في حروبهم
المزمنة مع الاتراك نتيجة أية فكرة اعتنقتها قبل ذلك ولا هو نتيجة أية خطة سياسية
ولكنه كان نتيجة ما رأيت من سوء معاملة الموظفين الاتراك للعرب المقيمين في
تلك البقاع وما رأيت من رفاة القبائل المستقلة .

وكان ذلك الوقت وقت اضطرابات محلية وكانت الحرب الروسية التركية في
مرحلتها الاخيرة في القرص وبلغنا . ومع ان أفضل تمنياتنا كانت للجيش الاسلامي
وضد الغزاة الروسين فان منظر تعماء السوريين والعراقيين اذ يجندون ويساقون
في الاغلال الى شاطئ البحر أثار غضبنا على الحكومة التركية وهو غضب قواه
ما كان يظهره العرب كل يوم من بغض الاتراك . ولم يكن في طاقة أى انسان يقدر

الجرمة إلا أن يستشعر مثل هذا الغضب اذ يرى سوء حكم الاتراك لولاياهم العربية
وهنا وصف المستر بلنت أحوال الولايات العربية تحت الحكم العرفي ثم قال :
ولما عدت الى انجلترا فى مايو سنة ١٨٧٨ أخذنى ابن عمى « فيليب كلرى » الذى
كان سكرتير لورد سلسبرى الخاص وأحد كبار الموظفين ذوى النفوذ فى وزارة
الخارجية الى اللورد سلسبرى ، وكان هذا قد تسلم مقاليد وزارة الخارجية حديثا
وكان يوشك أن يوقع المعاهدة السرية التى عقدها مع سلطان تركيا (وهى الشهيرة
باسم معاهدة قبرص) ولم يكن لى علم بشيء من هذا فى ذلك الحين . فأثارت سياحتى
فى قلب الولايات العربية اهتمام اللورد وأراد أن يعرف منى شيئا عن حقيقتها . وقد
أجبت على أسئلته فأدليت اليه بكل آرائى بصراحة تامة وأذكر الآن بصفة خاصة
ماقلته له عن احتمال استقلال سوريا ذات يوم . وانها قد تحالف مع مصر ضد ظلم
الحكومة التركية . فلم يجب على هذه الاقوال بسوى قوله انه لا توجد رابطة سياسية
بين هاتين الولايتين التركيتين وأن لكل منهما أحوالا ونظاما خاصا . وقد ظهر عليه
التأثر بكلامى حين طعنت فى مشروع السكة الحديدية فى وادي الفرات وكنت
أرى فى هذا المشروع خطراً جديداً على استقلال الولايات العربية . وقد علمت
فيا بعد أنه اقتنع كثيراً بما ادليت به من الحجج فى هذا الصدد وأن وزارته لم
تؤيد ذلك المشروع بعد حديثى معه فلم ينفذ الى اليوم .

على أن حديثى مع اللورد سلسبرى فى هذه الفرصة أقنعني من ناحية أخرى
بسعة اطلاعه فى الشؤون الشرقية . ومع أن آراءه لم تكن تتفق مع آرائى فى هذا
الصدد فانتى كنت واثقا من كفاءته الشخصية وقد توثقت بينى وبينه بعد ذلك
أواصر صداقة هي وان تسكن غير صميمة إلا أنها كانت ودية . وقد سمح لى أن
أكتب له فى هذه الشؤون الى النهاية ، ومع أنه لم يوافق على آرائى الا نادراً فقد
كان دائماً يرد على خطاباتى بلطف أكثر مما تقتضيه التقاليد الرسمية .
على أن الخطوة التى انتهجها اللورد سلسبرى صيف ذلك العام يبرلين لم تلبث

أن بددت كل ما عقدته من الآمال علي اقناعه بأرأى فيما يختص بالعرب فقد أعلن يومئذ أنه يضمن للسلطان سلامة كل ممتلكاته الاسيوية . ولما كانت مداولات مؤتمر برلين السرية قد أثرت في أحوال مصر تأثيراً غريباً مهما في الوقت نفسه فلست أجد مندوحة من أن أروي حكايتها هنا وقد عرفت حوادثها عقب وقوعها مباشرة ويذكر القراء أن شتاء سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٧ الفظيع شهد آخر مراحل الحرب بين روسيا وتركيا وان ربيع العام التالي رأى جيوش القيصر على أبواب الاستانة . وقد كان هذا العيد عيد شقاء عظيم في مصر . وكانت لجنة كيف التي شهدت وصولها الي القاهرة قد تبعتها لجان مالية أقل منها نزاهة وطهارة ذمة . وقد انتهى ذلك كله بالاتفاق المعروف باتفاق « غوشن وجوير » الذي سويت علي مقتضاه ديون الخديو ، وفي الحق أنها تسوية جبارة وضعت سبعة ملايين جنيه علي عاتق الإيرادات المصرية . ولم يكن الحصول علي هذا المبلغ الجسيم من الفلاحين الفلسطينيين ممكناً الا باكراههم تحت الكرياج علي ارضياتهم للمرايين اليونانيين الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب في كل مكان أثناء مرورهم في القرى . وكان الفيضان في السنتين الاخيرتين قد جاء شديد أجدأ وأصيبت البلاد بالقحط فيما بين البحر واسوان وقد قضى كثير من أهل القرى رجالا ونساء وأطفالا — جوعا — في شتاء ذلك العام الذي لم يمر مثيل له من أول القرن .

وكان واضحاً والحالة هذه أنه إما أن يقلس الخديو أو يخفض فوائده ديونه بعد اذ أهملت تسوية « غوشن وجوير » ، وقد كان الحل الاول أعدل للملين وأفضلها لخبر البلاد ولكنه أهمل كرامة لمصلحة حملة الاسهم الاجانب . وقام هؤلاء بمجهود نهائي نجح في هذه المرة لحمل الدول العظمي علي التدخل السياسي للوصول الي تسوية أخرى بين اسمايل ودائيه ، وكانت الفرصة ملائمة فيما يخص انجلترا لاتفاق حدودها في الوقت الذي عقد فيه الانجليز فيهم بارشاد دزرائيلي على القيام بلعبة سياسية جريئة تمثل دوراً هاماً في شؤون الامبراطورية التركية ، وكان لورد دربي قد تخلف عن رئسته بعد أن قطع معه وعلى الرغم منه شوطاً في سياسته الاستعمارية الجديدة . وقد استقال لورد دربي فعلا من وزارة الخارجية وخلفه فيها لورد سلسبرى كما مر

بك . وقد كان ذلك دليلاً على تقدم سياسي عام غير خال من التحدى والتهديد وقد أدخل الاسطول البريطانى الى بحر مرمرة فرعب الجيش الروسى ومنع من دخول الاستانة ووضعت الحرب أوزارها على عقد معاهدة بين السلطان والقيصر تحت ضغط هذه المظاهرة الانجليزية وهي معاهدة «سان استفانو» أما من حيث مصر فقد الفت في الوقت نفسه لجنة تحقيق دولية بالاسم والجليزية في الحقيقة وعين فيها صديق السير رفرز ولسن ممثلاً لـانجلترا وأحسب ان أمر تعيينه هو أول أمر وقع له لورد سلسبرى عند استلامه مقاليد وزارة الخارجية في دوننج ستريت .

ولا يغيب عن الذاكرة أيضاً انه لم يمض شهران على ذلك حتي عقدت معاهدة سرية في الاستانة ، عقدها السير هنري لايلارد وهو رجل عظيم الكفاية والدراية بالشرق وكان قد أحرز ثقة السلطان الشاب عبد الحميد . وقضت هذه المعاهدة بتأجير جزيرة قبرص لانجلترا وأعطى ضمان للسلطان بسلامة ممتلكاته الاسيوية في مقابل وعده باصلاحات تدخل في آسيا الصغرى لوجود قتائل بريطانيين منتقلين وهم ضباط يقدمون النصائح ويقدمون التقارير بالتقصيرات والشكاوي .

وكانت فكرة معاهدة قبرص في اعتبار دزرائيل وسلسبرى اللذين وقعاها ولايلارد الذي هو منشئها الحقيقي ترمي لتأسيس حماية بريطانية علي آسيا الصغرى وهي وان تكن غير رسمية إلا أنها لا تقل في مفعولها عن الحماية الرسمية . وكان الحصول علي قبرص في نظرهم أقل أجزاء الصفقة . وكانت هذه الجزيرة قليلة الاهمية في الحقيقة بالنسبة لبريطانيا . كمرکز عسكري . ولم يكن اختيار هذه الجزيرة يرجع الى صلاحيتها من الوجهة العسكرية بل الى لوثة من لوثات دزرائيل أثارها تقرير دورى عن ثروتها أرسله اليه قنصل بريطاني ذو مصلحة في الجزيرة . وكان دزرائيل قد وضع في سياسته قبل ذلك بوضع سنوات رواية « تانكرد » التي عرض فيها مازحا فكرة انشاء امبراطورية اسبوية تحت الحكم البريطانى وغني بادمج قبرص فيها بصفة خاصة معيداً بهذه الحقيقة التاريخ فان الملك الانجليزي رتشارد قلب الاسد كان يوماً من الايام ملكاً علي هذه الجزيرة . وقد كانت المسألة فكاهة سياسية ولكن دزرائيل كان يحب أن يقلب فكاهاته السياسية الى حقائق ويقنع أنصاره

الانجليز الذين كان يحترمهم كيهودى بسداد أعماله الخرافية وإحكامها . وكان غرض لا يارد الحقيقى من عقد المعاهدة هو التحكم فى آسيا الصغرى من الوجهة العسكرية وهو الغرض الذى ظن ادراكه سهلاً بواسطة القناصل البريطانيين المتقلين والواقع أن هذا الغرض يمكن عزوه الى لا يارد أكثر من عزوه الى سلسبرى الذى كان جديداً فى وزارة الخارجية والذى أكسبته تجاريه فى العالم السابق فى الاستانة عطفاً على الأتراك . وكان على هؤلاء القناصل أن يشرفوا على الادارة المدنية فى الولايات ويتأكدوا من أن جباة الضرائب لا ينيهون الفلاحين وأن ميادين تدريب الجيوش التركية ليست مزدحمة بسبب سوء الادارة .

ومن ثم ظن بأن زحف روسيا على البحر الابيض قد يقف عند آسيا الصغرى كما وقف زحفها فى أوروبا عند سان استفانو .

واذا نحن أنعمنا نظرنا اليوم فى الموقف ولا سيما بعد العلم بما تلا ذلك من الحوادث والوقوف على طبائى السلطان عبد الحميد فليس فى وسعنا الا الدهش من أن يوقع السلطان عبد الحميد معاهدة كهذه لو نفذت لوضعت تركية آسيا فى الايدى العسكرية البريطانية كما هي حال مصر اليوم . كذلك يدهش المرء من توقع وزارة الخارجية البريطانية نجاح تلك المعاهدة ويلوح له ان القلب الذى أطلقه عليها غلادستون « بأنها معاهدة مجنونة » كان فى محله . الى أنه لا يجوز لنا أن ننسى أن السلطان عبد الحميد لم يكن مخيراً مع وجود الجيش الروسى على أبواب عاصمته فقد كان مضطراً لقبول التحالف البريطانى ولو كان معناه الوصاية وقد كانت انجلترا الى ذلك الحين أقامت المحجة على أنها صديق نزيه يعتمد عليه . وكان لا يارد على بينة من قوة نفوذه فى القصر كما أنه كان يعرف ما لاسم بريطانيا من الهيبة فى الولايات الاسيوية . وكان للقبض البريطانى فى تلك الايام نفوذ تام على ولاية الاتراك وسائر الموظفين منهم وكان له أن يعتقد أن نفوذه لن يكون له آخر .

والواقع أن الشرف البريطانى كان يومئذ عظيماً فى نظر الاتراك وكانت السياسة البريطانية مشبعة بالعطف على المسلمين حتى أنه لم يحتلج فى صدورهم أى شبهة فى أن لانجلترا مقاصد أنانية . وكان لا يارد نفسه حسن الظن بالأتراك وربما كانت له

آمال في أن يلعب في قصر يلندز الدور الذي لعبه لورد كرومر في عابدين . وعندى أنه من المدهش أن يغامر البريطانيون في أحلام كهذه أو أن يثق المسلمون بنزاهة بريطانيا وأخيراً يجب أن نذكر أنه بعد توقيع المعاهدة السرية بشهر واحد اجتمع المؤتمر الاوربي العظيم في برلين . وقد اجتمع بناء على رغبة دزرائيلي وكان المفهوم أن يكون أعظم اجتماع أوربي منذ مؤتمر باريس . وكان غرض هذا المؤتمر كغرض سابقه تقرير مصير تركية أوربا ورعاياها المسيحيين وتعديل معاهدة سان استفانو . وقد علق دزرائيلي نجاحه كرجل سياسي على نجاح المؤتمر في ذلك . فقد تداخلت إنجلترا بدافع سام كأفضل صديق لتركيا منزهة عن الغرض على قول دزرائيلي وأصبح مقامه السياسي في إنجلترا وفي الخارج معلقاً على مصادقة الدول على مزاعمه في هذا الصدد . وكان نجاح المؤتمر ضرورياً للدزرائيلي الى حد أن ذهب اليه بنفسه كرئيس للمفوضية البريطانية وأخذ سلسبرى الذي كان الى ذلك الحين حديث عهد بالسياسة بينما مثل روسيا « غورتشاكوف » ومثل فرنسا وادنيجتون وإيطاليا السكونت كورتي وتولى البرنس بسمارك رئاسة هذه الهيئة الفخمة وقد رافق كوردي لورد سلسبرى كما رافق بروتون دزرائيلي .

ولا حاجة بي لوصف اجراءات المؤتمر العامة فهي معروفة للجميع ولكن الذي لم يذع قط من قبل هو هذا الحادث الهام الذي عرفته — كما سيأتي — بعد حدوده بزمان قصير .

اجتمع المؤتمر يوم ١٣ يونيه وكانت الامور المطروحة على بساط البحث على أعظم جانب من الاهمية . ولم يكن ثمة بين المفوضين الا قليل من الشبه فيما يتعلق بإمكان تقسيم تركيا فاقترح بعضهم من أول الامر أن يعلم كل مفوض بآدى ذى بدء أنه حضر الى المؤتمر غير مفيد بتعهدات سابقة فيما يختص بالمسائل المفروضة للبحث . وقد فوجيء دزرائيلي وسلسبرى بهذا الاقتراح ولم يكونا على استعداد للافضاء باعمالهما السرية مع سلطان تركيا غير أنها لم يكن لهما من حضور الدهن ما يقويهما على رفضه فقبلاه كغيرهما بصفة رسمية — وقد كان كلاهما حديثي عهد بالسياسة كما أسلفنا . ومن هنا يمكننا أن نصور جسامه الدهش وفداحة الفضيحة

الذين ثارا بعد بضعة أسابيع في برلين حين نشرت إحدى صحف المساء في لندن يوم ٩ يونيه نصوص المعاهدة السرية . وكان كورى قد استخدم رجلا يدعي « مارفن » تعود السياحة في الشرق وعرف لغائه في ترجمة النص التركي . ولم يكن مارفن هذا موظفاً في وزارة الخارجية فكان من وراء الطيش في استخدامه أن باع السر بمبلغ كبير الى جريدة « جلوب » فانقض نشر المعاهدة انتفاض الصاعقة علي المفوضين البريطانيين في برلين ومع أن سلطات لندن نفت صحة النص المنشور فقد كان فوق الطاقة كتمان الحقيقة طويلا في برلين . وأصبح مفوضونا في برلين أمام حقيقة لا يمكن تأويلها وهي أنهم خانوا عهد زملائهم الاوربيين خيانة جسيمة وانهموا بكذب صريح مكتوب ومسجل عليهم . وقد هدد ظهور السر مؤتمر برلين بالاخفاق بل بالانفضاض العاجل . وقد أعلن البرنس غورتشاكوف أنه أهين وشاركه في غضبته وادجنجتون وتهدد كلاهما بالانسحاب من المؤتمر وأخذ وادجنجتون يحزم أمتعته استعداداً للسفر من برلين . وكان الموقف حرجا ولم تنقذه الا خدمات بيسارك المشوبة بالهكم . وكان قد أعجب بدزرائيلي وعطف عليه لمشابهة بينهما في خلتي التهمك والجرأة . واستطاع كوسيط أمين أن يوفق بين مفوضي فرنسا وانجلترا على القواعد الآتية :

- ١ — أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة وبغير معارضة من جانب بريطانيا أن تحتل تونس كتعويض عن حصول بريطانيا على قبرص .
- ٢ — أن يكون حظ فرنسا كحظ انجلترا في التسويات المالية التي تم في مصر
- ٣ — أن تعترف انجلترا بزعم فرنسا القديم في أن لها حق حماية المسيحيين اللاتينيين في سوريا وعلي قاعدة تسليم دزرائيلي في هذه النقطة الثلاث . وقبل وادجنجتون البقاء في برلين والاشتراك مع مبائر المفوضين في تسوية مسائل البلقان التي تمت على قواعد الإقراخات البريطانية تقريبا — ومن الغريب أن الثمن الذي دفعه دزرائيلي الى فرنسا وهو ولاية من ولايات حليفه السلطان مكنه من أن يعود بعد قليل الي لندن ويدعي الفوز والانتصار مفاخرأ بأنه عاد يحمل « الشرف والسلام » وعندى أن هذا الحادث العجيب يجب أن يعتبر

مبدأ نبذ بريطانيا تقاليدھا السياسية المحيطة في الشرق واتباعھا سياسة نهب وخيانة .
والى دسيمة قبرص هذه يرجع مباشرة أو غير مباشرة نصف الجرائم التي ارتكبت
ضد حرية الشرق وشمال افريقيا وهي الجرائم التي شهدھا جيلنا الحاضر . وهي التي
ألقت في روع النمسا فكرة ضم البوسنة في الحال . وهي التي ساعدت علي اخفاق
تسوية صحيحة في مقدونيا . وهي التي وضعت تونس تحت أقدام فرنسا وبدأت
عهد تقسيم افريقيا بين الدول الاوربية وما يتبع ذلك من شتى المخاوف والتكبات
التي حاقت بالوطنين من بيزرتا الى بحيرة تشاد ومن الصومال الى الكونغو وفوق
هذا كله أقعدت بريطانيا سمعھا الى الابد في الامبراطورية العثمانية وغيرت قلوب
المسلمين عليها في عامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ وكانت عاملا مهما في الحوادث العنيفة التي
حدثت في مصر في تلك الاوقات المضطربة كما سألين بعد . ثم انها هزمت نفس
الغرض الذي رمت اليه في تركيا آسيا ان كان ذلك الغرض المعاونة حقاً علي
ادخال الاصلاح .

وقد لفت عمال المؤتمر نظر السلطان الى الخطر الذي يكن في المعاونة
البريطانية وغيروا قلبه فاتبع سياسة مناقضة للنصائح البريطانية وقد نجح في سياسته
هذه نجاحا تاما وقع دعاة الحرية والحكومة الذاتية بين رعاياه والى هذا السبب نعزى
المظالم التي نكب بها الاحرار في الاستانة وليس من المبالغة في شيء أن نعزى له
التكبات التي حاقت بالارمن بعد ما أثار فيهم المفوضون البريطانيون في برلين آمالا
كبارة وأوهوم بأنها تتحقق بمساعدة بريطانيا الادبية — تلك المساعدة التي لم
تكن أحوال السياسة البريطانية غير الادبية تسمح لبريطانيا بتقديمها .

أما النتيجة المباشرة للاتفاق مع وادينجتون فيما يخص بمصر فكانت ارسال
تلغراف من برلين الى ولسن في الاسكندرية يتضمن أمراً شديداً أحرزته وأدهشه
وهو أن يكون حظ فرنسا كحظ انجلترا تماما في جميع التعيينات المالية ذات العلاقة
بتحقيقه الرسمي .

ومع أن ولسن لم يعرف الحقيقة في ذلك الحين فقد كان هذا سبب المراقبة

الثانية (١) — الانجليزية الفرنسية — التي وضعت على المسألة المصرية — بعد مرور عام على هذه الحوادث كانت الاحوال سائرة على هذا المنوال حين وجدت نفسى في خريف السنة ذاتها — سنة ١٨٧٨ على طريق الشرق . وكانت سياحتى في الشتاء السابق إلى بغداد . والنجاح لذى أدركته كان فى مسألة أهم لدى كثيراً من السياسة ، وهى شراء الخيول العربية التى كانت نواة اسطبل المعروف اليوم جيداً فى « كرايت » — والذى أثار الفضول والتعجب فى إنجلترا . ومن ثم قضيت الصيف فى اعداد جريدة امرأتى وتقديمها للمطبعة .

وكنا على كل حال قانعين بهذا وقد عقدنا النية على سياحة أشد مجازفة مما حاولنا فى الماضى وقصدنا دمشق التى رسمنا الابتداء منها واختراق الصحراء العربية الوسطى وزيارة نجد وطن الجياد العربية

(١) رويت حكاية ماحدث مع وادنجتون كما سمعتها من لورد ليتون فى سبلا فى مايو سنة ١٨٧٩ . وكانت التفاصيل مدونة فى خطاب أطلعني عليه . وقد كتب اليه من برلين حين كان المؤتمر يعقد جلساته . أما الذى كتبه له فزميل سياسى وقد تأكدت صحة هذه الحوادث من أكثر من مصدر وان لم تتفق جميع المصادر على تفصيلاتها بالدقة . أما فيما يختص بالنقطة الجوهرية فى الاتفاق وهى الخاصة بتونس فقد وقفتى على تفصيلاتها السكونت كورتى فى سنة ١٨٨٤ وكان ممثل ايطاليا فى المؤتمر . ويؤخذ مما قاله لي أن دهش دزرائيلى الناجم من نشر نص المعاهدة السرية كان من الشدة بحيث مرض ولزم غرفته ولم يظهر فى جلسات المؤتمر أربعة أيام متوالية تاركا لورد سلسبرى يؤول المسألة على أجسن ما يستطيع . وقال لي ان المفاوضات لم تقطع بصراحة بين دزرائيلى ووادنجتون وأن هذا عرض المسألة على زملائه الفرنسيين الذين اتفقوا على أن المسألة من المسائل التى لا يتنازع فيها علنا وقالوا « اما الحرب أو السكوت » وجرى الاتفاق شفويا بين وادنجتون وسلسبرى ولكنه سجل فى تلغراف كتبه سفير فرنسا فى لندن إلى لورد سلسبرى وذكره فيه بالمحادثات التى دارت فى برلين وبذلك ضمن الاعتراف بهذه المحادثات كتابة

وكانت سياحتنا البحرية من مرسيليا تمر بنا على الاسكندرية واتفق أن وجدت على ظهر الباخرة في مرسيليا صديق السير رفرز ولسن الذي عين حديثاً وزيراً للمالية المصرية وقضيت السياحة في صحبته . وقد استطعت في خلال أيام السياحة الستة أن أقف منه على كل ما حدث في القاهرة أثناء العامين الفارطين وكانت الحكاية التي رواها لي رهية جداً . ومن بين الحوادث التي رواها حادثة وفاة اسماعيل صديق المفتش وما غرسته في القلوب من النفور

كان اسماعيل صديق جزائري المولد وقد جاء مصر في شبابه الاول وارتفع بمواهبه وكفاءته في الخدمة المصرية . وكانت أول علاقة له بالبلاط على ما أعتقد في عهد عباس الأول كسير للرکائب . وشغل في عهد عباس واسماعيل وظائف كثيرة حتى انتهى أمره كما رأينا بان صار « شيطان اسماعيل » في ابتزاز مال الفلاحين . وقد استطاع أن يحتفظ بحسن السمعة في القاهرة على الرغم مما ارتكبه من أعمال القسوة — وقد أظهر براعة لا تنضب في ابتكار طرق النهب — وكان فخوى ما سمعته في القاهرة أنه عربي ممتع بفضيلة تقليدية هي الكرم والسخاء في انفاق الثروة العظيمة التي جمعها . ومن ثم لم يكن مكروها في مصر وقد شغل منصب وزير المالية في السنوات الاخيرة من حياته فبرهن دائماً على أنه خادم اسماعيل الخالص الأمين . واسكن الله خاتمه قبل بضعة أشهر من الوقت الذي أكتب فيه عنه .

وهنا روى المستر بلنت حكاية وفاة اسماعيل باشا المفتش كما سمعها من السير رفرز ولسن ثم قال وقد خضت أنا ولسن في هذه الاحاديث يوما بعد يوم على الباخرة ودارت بصفة خاصة حول مهمته الخطيرة فقد كان مزماً أن يخلف اسماعيل باشا المفتش في وزارة المالية . وكانت آرائه في نجاح ادارته عظيمة في ذلك الحين وقد أعرب عن فهم تام للمهمة الخطيرة التي أخذها على عاتقه وهي إعادة مالية مصر سيرتها الاولى من الرفاهية واثاق الفلاحين من أصفادهم المالية ولكنه كان كذلك على علم تام بما يواجهه من الصعوبات . وكان قد تعلم فهم أخلاق الخديو وأساليه كما كان مستعداً لان يجد فيه خصما

قويًا جريئًا ولكنه كان يعتمد علي براعته في التودد وسعة علمه بأمر الدنيا مؤملاً أن يستطيع استبقاء العلاقات الودية مع اسمايل وأن يتجنب كل الاخطار الشخصية التي قد تعرض له . وكان يعتمد في تحقيق هذا الغرض علي تربيته الفرنسية فقد طالت سكناه في باريس الى الحد الذي جعله يثق بقدرته علي الاحتفاظ بسلامة الوزارة الفرنسية الانجليزية التي كان عضواً فيها ثم انه كان يعتمد كثيراً علي نوبار باشا ويثق به ثقة لا حد لها معتقداً انه سياسى شرقي مخلص للمصالح البريطانية . وكان يعتقد كذلك أن وزارة الخارجية البريطانية تؤيده كل التأييد بل وهناك تأييد آخر ربما كان أقوى في أوروبا من تأييد وزارة الخارجية وهو تأييد مصرف فروتشلد . وكان يعرف أنه يستطيع أن يعتمد علي هذا التأييد بعد نجاحه أثناء مروره بباريس في اقناع ولاية أمور ذلك المصرف باصدار قرض بتسعة ملايين جنيه بضمانة الممتلكات الخديوية وقد كان من شأن هذا القرض أن يكسب تأييد أصحاب المصرف لحمة الاسهم في مطالبهم بالتدخل الاوربي متى اقتضت الحال . وقد خيل لي — أنا الذي أعرف ولسن حق المعرفة ومع انى عطفت أشد العطف علي آماله الانسانية وأمانيه الشخصية — أن في مركزه عناصر معينة من الشك ليس من شأنها أن تساعد علي نجاحه

وقد اقرقنا في الاسكندرية ونحن نرجي أن تستقيم له الامور في مهمة تدور حول يأس حكومة مفلسة تملأ صدورنا بالشكوك . بيد أننا توقعنا أن يقوم في سبيله كثير من الصعوبات الشديدة . ومع انى كنت واثقاً من جرأة قلبه وحدة ذهنه فقد خشيت عليه وحققت الايام انى كنت علي حق في التشاؤم وحدث هذا في وقت أقصر مما ظننا

وقد كان لاختفاق السير رفرز ولسن في إدارته المالية القصيرة عدة أسباب . . . منها شؤم ذلك القرض الباهظ الذي يشق علي المرء أن يدرك في أى غرض جدى استخدمت أمواله . ومنها حدوث اخطاء في الادارة أوقعت مظالم فادحة بالاهلين ومهدت السبيل — كما سترى بعد — الى شيوع الاستياء والتذمر . علي أني لست بحاجة الي الدخول في تفصيلات هذه الاخطاء فهي مشهورة وفي طاقة كل انسان أن

يجدها في السكتب . أما عندرواسن فيها فهو أنه اعتمد اعتماداً لاحد له على ارشادات نوبار في جميع شؤون السياسة الداخلية وفي تجاوزه الحد في تقدير كفاية نوبار علي تصرفها . ولو كان ولسن سياسياً أكثر مما كان مالياً لما سقط سقطته في المصاعب السياسية التي كان يسهل تجنبها لو كان خبيراً بأساليب الحكومة

ولم يكن نوبار الاتكأة مرضوضة ولم يكن يشق على داهية كاسماعيل أن يثير ضده الشعور الاسلامي كسيحي وأجنبي . واذ كان ولسن يفكر في إيجاد التوازن المالي فقد خفض مرتبات جماعة من الموظفين المصريين وهكذا خلق طبقة مستاءة أتاحت للخدو فرصة تحويل الاستياء منه الي وزرائه المسيحيين . وسهل عليه الامر انه لم يحصل تخفيض في مرتبات الموظفين الاجانب . وكان الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وانجلترا في برلين يحتم تعيين موظف فرنسي نظير كل موظف بريطاني ومن ثم لم يجرؤ ولسن على أن يمس أحداً من الموظفين الفرنسيين . وكان على ولسن أن يحمل كل ما أثار تصرفه من بغض وفي يده مفاتيح الخزانة المصرية

ولم يدرك كذلك أقل نجاح — برغم نيأه الحسنة — في تخفيف العبء عن كواهل الفلاحين . وقد كان في برنامجه أن يبق الخديو قادراً على الدفع ومعني ذلك أن تدفع فوائد الدين الجسيم في مواعيدها . وقد أنفقت التسعة الملايين التي اقترضت من روتشلد في المطالب الهامة ولم تخفض الضرائب بل استمر حكم الكبراج بصرامة أشد في القرى وجي . للموقف الزراعي بعامل مرعب جديد هو مسح الاراضي الزراعية تحت الاشراف البريطاني وقد تم ذلك بنفقات فادحة وعلى أسوأ منوال واعتبره الناس على وجه العموم مقدمة لعرض ضرائب جديدة وتم الفشل أخيراً بعد ذبوع الاقتراح الذي عرضه ولسن وهو يقضي بمصادرة أراض تبلغ قيمتها خمسة عشر مليوناً . فقد أوقع هذا المشروع عقول أصحاب الاراضي في اضطراب وجعلهم يعتقدون بقرب وقوع نكبات على يدى الوزير البريطاني أفدح من التي نزلت بهم في عهد أسلافه . وعندى وقد عرفت مصر الآن معرفة حقيقية انه لم تكن هناك مندوحة من وقوع أى انسان له مثل ذكاء ولسن وحسن مقاصده في مثل هذه الاخطاء . وليس عندى شك في أن الخديو نفسه زين له الكثير منها ليورطه

وبلغ سوء سياسة ولسن ونوبار القمة حين أخذنا يسرحان الجيش المصرى وفيه ٢٥٠٠ ضابط بغير أن يدفعوا المرتبات المتأخرة فقد أوقع ذلك الوزراء الاجانب في قبضة اسماعيل وهذه فرصة لم يتردد اسماعيل في انتهازها

ويجب أن أقص هنا تاريخ أزمة فبراير سنة ١٨٧٩ التى طاحت بوزارة ولسن ونوبار كما حدثت اذ من الصعب أن يجد الانسان حقيقتها منشورة في كتاب آخر كان الخديو كما ذكرنا تواقا لتحويل البغض العام الذي كان ينظر به اليه في مصر إلى وزرائه الجدد لرغبته في تخليص نفسه من وصايتهم . وكان قد نزل بمنشور يسمي دكريتو سنة ١٨٧٨ عن إدارة المالية والإدارة لهم ولما كان قد تعود الحكم المطلق ١٨ سنة في مصر فقد غاظه فقدان هذه السلطة . وكان قد وقع الدكريتو كبديل من الافلاس فلما نجا من الافلاس صمم علي تقض عهده . واذ كان داهية في البصر بالاخلاق تفطن حالا الى موضع الضعف في الوزارة وعرف كيف أفضي جهل ولسن وزميله الفرنسي « بلنير » بالشؤون المصرية إلى اعتمادها كل الاعتماد علي نوبار في الاهتداء إلى الخطة التي يسلكونها كما عرف أيضاً عجز نوبار كسيحي عن حكم شعب اسلامي

وكانت طبقة الموظفين المسلمين تعد نوبارا أفاقيا أرمنيا جمع ثروة كبيرة من سمسرتة لأصحاب الاموال المستعدين لاعطاء القروض علي حساب الجمهور . أما الفلاحون فكانوا يعرفون فيه الرجل الذى أنشأ المحاكم المختلطة التي يمجدها الاجانب ويمقتها الفلاحون لاعتقادهم أنها وضعتهم في قبضة المراهين اليونانيين وفعلت مالم تفعله هيئة غيرها

وكانت هيئة هذه المحاكم في ذلك الحين تستدعي أى فلاح أمضى أية ورقة بسلفه أمام قضاة أجناب وبعد اجراءات أجنبية لم يعودها بلغة أجنبية لا يفهمها ، وبغير أن تمنح له فرصة الدفاع عن نفسه ان كان فقيراً ، وإقامة الحججة علي أن الارقام قد غيرت أو أن الورقة كلها مزورة تحكم عليه بما قد لا يقل عن تجريده من كل ما يمتلكه قبل أن يتسع له الوقت ليعرف بأى شيء هو في الحقيقة مطالب . بهذا كان يعرف نوبار ثم انه لم يكن له أنصار وطيون ولا كان مؤيداً بأى

رأى الا رأى التجار الاجانب في الاسكندرية . ومن ثم رأى اسماعيل كيف يمكنه الهجوم على نظام الحكم الجديد في شخص نوبار وكيف يمكنه جعله عاجزاً . والواقع أنه لم يكن يقتضى لاسقاط هذا الحكم الا مظاهرة وطنية ضد المسيحي الممقوت وقد سهل تنفيذ هذه الخطة بما حدث من غش ضباط الجيش المسرحين وحرمانهم من المرتبات المتأخرة وحقوق المعاش .

وكان عمال اسماعيل في احداث أزمة فبراير جاهين باشا أحد موظفي البلاط وأخو زوجة لطيف أفندى سليم الذى سهل له العمل مركزه كدير للمدرسة الحربية . وقد نظم هذان مظاهرة من تلاميذ المدرسة فسار هؤلاء في الوقت المعين في شوارع القاهرة معلنين أنهم سيطالبون باسقاط الوزارة الممقوتة ثم انضم اليهم جمهور كبير يتقدمهم الضباط المسرحون وكان الاتفاق معقوداً علي أن تصل المظاهرة الي ديوان الحكومة في الوقت الذى ينصرف فيه الوزراء . وقد وجد المتظاهرون نوبار باشا يركب مركبته فأهانوه واعتدوا عليه وجذبوا شواربه وضربوه بالكفوف ثم قامت في الحال مظاهرة شعبية وهنا ظهرت في الميدان فرقة الحرس الخديو الاولي بقيادة القائمقام على بك فهمي وكانت على قدم الاستعداد ثم ظهر الخديو بالذات وأطلقت بضع طلقات في الهواء فوق رؤوس المتظاهرين ثم تفرق الجمهور حين أمره الخديو بأن ينصرف كل الي بيته . وهكذا نجحت الخطة التي اتفق عليها مع علي بك واستطاع الخديو أن يقنع قنصلي فرنسا وانجلترا بضرورة اقالة نوبار وبانه لولا تدخله القوى وسلطاناه على الناس لحدثت أمور منيئة العقبي وعلي ذلك نصح القنصلان لنوبار بالاستقالة وحل محله موظف مسلم اختاره الخديو يدعي راغب باشا . وقد عرف اسماعيل أن وجود رجله راغب في وزارة الداخلية يعجز ولسن ويلنير عن ادارة البلاد ويستتبع سقوطهما عاجلاً

وبعد أن تم النجاح في التخلص من نوبار أصبح قيام ولسن بادارة المالية مستحيلاً كما توقع الخديو ثم عجلت حوادث أخرى بسقوطه . وكان قد وقع جفاء بين ولسن وقنصلنا في مصر حينذاك (المستر فيفيان الذى صار بعد ذلك لورد فيفيان وعين سفيراً في رومة) بسبب مشاحنة شخصية . فلما طرأت الصعوبات السياسية

وطلب ولسن تأييده لم يقدمه له أو قدمه بغير اخلاص . ولكن فشل ولسن النهائي لم يبطئ، بعد ذلك . فقد نظمت حادثة كحادثة فبراير خلال شهر مارس في الاسكندرية اذ آذاه الجمهور هو وزوجته فلما رفع شكواه لوزارة الخارجية ضنت عليه بالتأييد الكافي لنيل الترضية . ثم نصح له كما نصح لنوبار بالاستقالة ولما لم يجد مناصا استقال وعاد إلى اوربا

وقد كتب لى خطابا هاماً فى ذلك الحين . كتب إلى فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٩ يقول « أحسب أنك سمعت بما كاد لى الحديو . انه لم يقتلني كما قد تظن ولكنني هوجمت فى الطريق وأسبئت معاملتي وقد حصل الآن على غرضه وتخلص مني فقد تركتني حكومة جلالة الملك تحت رحمة القضاء جريا لى عاداتها من الاهتمام بوكلائها ... ان فيفيان هو العامل الرئيسي فى سقوط التدبيرات التى كان عليه أن يتولى حمايتها ويرجع ذلك إلى غيرته مني وإلى نقص فى الذكاء وزيادة فى الخيلاء، فتمدد انضم إلى الحديو . ومع أن سموه لم يجد أساليب الحكم أكثر من أجادته التفريق بين الذين يعمل معهم فقد كان يتطلع إلى التفريق بيني وبين بلنير أو بيننا وبين نوبار . ولكنه لم يتوقع حتى ولا فى الحلم أن يصير القنصل البريطانى أداة فى يده لاسقاط وزارة فرضتها عليه حكومة بريطانية وأكرهته على قبولها ... سنبحر يوم ٦ ونصل لندن يوم ١٥ ، وأنا الآن مسرور لتخاصى من المسألة كلها فهي سائرة إلى الدمار والبلاد موبوءة بالفساد . ويلوح لي أن حكومتى فرنسا وإنجلترا تخشيان العمل وقد طغى الحديو وهو يعصر البلاد لابتزاز آخر قرش . وليس فى الطاقة تأخير الخراب وفى هذه الاثناء لا يسع الانسان إلا التفجع حين يفكر فيما يحدث الآن من الشقاء والشز.

الفصل الثالث

السياحة في بلاد العرب والهند

بينما كانت تجرى هذه الحوادث في مصر كنت أسبح بعيداً مع زوجتي في بلاد العرب الوسطى فلم يكن لي بها ولا بغيرها من حوادث العالم أقل علم وكنا قد مكثنا عدة أيام في قبرص ونحن في طريقنا الى دمشق التي كنا معتزمين أن نبدأ منها سياحتنا . وكان قد دفعنا الفضول الى مشاهدة هذه الجزيرة التي دفعت فيها انجلترا ذلك الثمن الغالى أو بعبارة أخرى تلك الفضيحة الكبيرة . وقد وجدناها تتلقى دروسها الاولى في الادارة الانجليزية علي يدى السبر جارنت ولسلى وكانت الجزيرة لا تزال في حر الصيف ولم تكن قد سقطت أمطار بعد وكذلك لم تبد لنا الا أحسن قليلا من فلاة تربة . وقد زرنا ولسلى في مقر الحكم بنيقوسيا ووجدناه يحمل الوحشة على خير ما يستطيع في عزله . وقد أثنى في حديثه معنا على هذه « الجوهرة » الاخيرة التي ضمت للامبراطورية غير انه كان واضحاً أن الجزيرة ليست لها قيمة في تقديره الفني وكانت أشبه الاشياء بتلك المناظر الكثيرة التي نقرأ في قصة « فيكار اوف واكفيلد » . انها أحضرت من السوق إلى المنزل . والواقع انه كان يشق علي المرء أن يستين وجه الاستفادة منها أو طريقة الحصول علي نفقات ادارتها وكان الحصول عليها قد أدخل بسمعة انجلترا كما مر لك . وكان المسلمون السوريون يقولون ان انجلترا أخذتها بقشيشاً من السلطان علي خدمتها له

وقد التقينا في دمشق بكثير من أفاضال الرجال منهم الامير عبد القادر الجزائري بطل الحرب بين الجزائر وفرنسا . ومنهم بطل آخر هو مدحت باشا أبو الدستور العثماني . ومع أني كنت ميالا للعطف علي اصلاح المسلمين فاني لم أمل لهذا البطل الاخير . والواقع أن مظهره لم يكن موجبا للتأثير بشخصيته . لم يكن ممتازاً بأي شيء في مظهره سوى انه كان فخوراً مختالاً ولم أجد أثناء محادثتي معه في موضوع تجديد تركيا واصلاحها أى عمق في أفكاره بل وجدتها من ذلك الضرب الاوربي العادى

الذى يحل عادة في الشرق محل النبوغ الحقيقي والایمان الراسخ وكانت كل آرائه فيما يختص باصلاح الامبراطورية عامة وسوريا الذى كان قد عين والياً عليها خاصة مقصورة علي الماديات كانشاء الخطوط الحديدية والقنوات وخطوط الترام وكاها أشياء طيبة في بابها ولكنه لم يمس في حديثه ما تعوزه الادارة من الاصلاح . ثم انه لم تكن لديه البتة أموال يستطيع أن ينفذ بها اصلاحاته المادية فكانت الاصلاحات والحالة هذه أوهاماً في أوهام . ولم يتكلم قط عن الامور الكبيرة الالهية كالاقتصاد والعدل وحماية الفقراء كما أنه لم يظهر أى عطف علي أهل الولاية التي عين والياً عليها .

والواقع انه كان أكثر من الاتراك احتقاراً لكل ما هو عربى ولم يكلف نفسه مشقة كتمان هذا الشعور ولم تكن طرق معاملته للبدر لاثقة بالانسانية . لهذا لم أمل اليه بطبيعة الحال . ومع ذلك أسفت علي عدم محاولتي اثارة عطف الرأى العام البريطانى عليه في أيام محنته ولو فعلت لكان أقتنه مسعاًى من الجزاء الفظيع الذى أنزله به السلطان . ولكني لم أعرف الحقائق كلها في ذلك الحين وفي سنة ١٨٨٤ عرفت من مصدر أثق به حقيقة ماجرى في محاكمة مدحت في تهمة قتل كاذب القيت عليه قبل ذلك بثلاث سنوات وهذه مسألة هامة لأجد داعياً للاعتذار عن ذكرها . وقد يذكر قرأى أنى كنت أصبت أثناء اقامتي في الاستانة بمرض خطير وعني بن طيب يدعي دكسون كان في ذلك الحين طبيب السفارة البريطانية وكان قد وشجت بيني وبينه صلات المودة . وهذا الشيخ الفاضل قضى في الاستانة خمساً وثلاثين سنة فاستشرق تماماً وأصبح أدرى بالشؤون العثمانية من أى بريطانى آخر فيما أظن — وكان فوق ذلك عطوفاً علي القوم الذين عاش بينهم هذا الأمد الطويل . وكان يخلج صدره الي جانب هذا العطف وفاء ونبيل علي الطراز الانجليزى القديم . فكانت مميزاته تجعله أجدر الناس بالثقة فيما يتعلق برواية الحوادث التي اتصل بها

لهذا يجب أن تعتبر شهادته حاسمة فيما يختص بالحوادث الواقعة في محيطها .

وقد كنت في الاستانة في سنة ١٨٨٤ فحدثني بها فظهرت لي من الصحة والاهمية للتاريخ بحيث دونتها في نفس اليوم الذي سمعته فيه وهي كما يأتي بالحرف الواحد :
في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤ نذبت السفارة الانجليزية الدكتور دكسون لتحقيق ما أحاط بوفاة السلطان عبد العزيز فقدم تقريراً مفصلاً عن جميع ما رآه في القصر ذلك اليوم . وكانت لجنة الاطباء مؤلفة من يوناني يدعي ماركو باشا وشيخ انجليزى كان طبيب لورد ييرون الشاعر المشهور وعدة أطباء آخرين . وقد وجدوا الجثة في دار الحرس وفحصوها جيداً . وكان السلطان في قميص حريرى لا خطوط فيه . وكانت سراويله من الحرير القرنفل . ولما انتزعت الثياب لم يوجد في الجثة خدش ولا رضح « وكانت أبدع جسم في العالم » . هذا عدا جرحين في الجهة الانسية من الذراعين حيث الشرايين . وكان جرح الذراع اليسرى عميقاً بالغاً الى العظم وقد سبر الدكتور دكسون غوره باصبعه أما جرح الذراع اليمنى فلم يكن محكماً فلم يؤذ الشريان وكان ظاهراً أن الجرحين سبب الوفاة . وقد قنع الاطباء الآخرون بهذا الفحص وانصرفوا ولكن دكسون والطبيب الانجليزى الآخر أصرا علي سماع شهادة والده السلطان وقد شهدت بما يأتي :

حاول السلطان عبد العزيز أن ينتحر مرتين منذ أصيب بمرضه . فحاول مرة أن يرمي بنفسه في بئر . وحاول مرة أخرى رمي نفسه في البوسفور ولكنه منع في المرتين . وحذرت السلطنة من اعطائه أى اداة يستطيع أن يؤذى نفسه بها . فلما طلب اليها مرآة ومقصاً ليصلح لحيته أعطته أصغر مقص لديها وظنت أنه لا يستطيع أن يؤذى نفسه به . وكانت تسكن غرفة مجاورة لغرفته وكان يقوم علي حراسته فتاة أبو فتاتان في غيابها . فحدث بعد ظهر ذلك اليوم أنه أمر الفتاتين بالخروج وارتج الباب قائلاً أنه يريد أن يخلو بنفسه ولم يجرؤ الفتاتان علي المعارضة . فلما انقضي نصف ساعة أخبراها بما حدث فانزعجت في أول الامر ولكنها أمرتهما أن تقفا بالباب وتنصتا . فعادتا اليها وقالتا انهما لم تسمعا شيئاً . وبعد ساعة ذهبت تتبعها وصانفها ودفعت الباب ففتحته فوجدت السلطان راقداً علي جنبه فوق متكأ وقد توفى

وكان المتكأ والستائر من الحرير الاصفر ذى النقوش الحمراء وخص زميل الدكتور دكسون المكان فوجد جانب المتكأ الايسر مشعباً بالدم ووجد تحتة فوق الارض كثيراً من الدم الكريه الرائحة . ووجد في وسط المتكأ بقعة دم صغيرة تطابق جرح الذراع اليمني . ومع أنه فحص المكان جيداً فإنه لم يعثر على أثر للدم الا فيما لاصق المتكأ ومن ثم لا يمكن أن يكون قد حدث نضال أو اغتيال .

وكما قالت السلطانة « اذا كان قد قتل فلا بد أن أكون أنا القتالة لاني كنت في الغرفة المجاورة لغرفته وما كان أحد غيرى يستطيع أن يقترب منه » .

وقد أحضروا في محاكمة مدحت ومن معه قيصاً من الكتان لا من الحرير مشقوقاً من الجنب كأنما قطعت طعنة سيف وسراويل صفراء وخضراء ورداء من الفرو . ولم يحضروا الثياب التي كانت على الجثة . وأحضروا غطاء متكأ من الشيت وستائر شيتية ملطخة بالدم ولم يحضروا تلك التي كانت في الغرفة حيث وجدت الجثة . ومن ثم كتب الدكتور ولسن احتجاجاً قرر فيه ما يعرفه وأعطاه الى لورد دوفرين ورجاه أن يقدمه كشهادة لرئيس المحكمة . ولكن دوفرين أبى أن يتدخل بلا تعليمات وفي الوقت الذي أرسل فيه تلغرافاً أوزعم انه أرسله حكم على مدحت . وقال دكسون ان ماركو باشا لا بد أن يكون قد أغري على أداء الشهادة التي أداها . وكانت حكاية رؤية رجال يتسلقون داخلاً وخارجاً حكاية سخيفة فقد كانت الغرفة مرتفعة ولم يكن بد من ان يكسر الواثيون منها سيقانهم . هذا والدكتور دكسون شيخ دقيق وهو من أولئك الشهود الذين يقتنع بشهادتهم أى محلفين في العالم . ولذلك أصدق شهادته كل التصديق مهما ظهر غريباً . عند النظرة الاولى أن يكون السلطان قضى متحرراً لا بمقتولا . وقد بابت مدحت وداباد جوعاً في السلاسل والاعلال منذ بضعة أشهر ، كذلك مات شيخ الاسلام الذي أقي بخلع عبدالعزيز . وهذا الحادث الارهابي هو الذي أعطي عبد الحميد السلطة المطلقة التي يتمتع بها الآن ، ومن الاشخاص ذوي الاهمية في هذا التاريخ والذين قابلتهم بدمشق في خريف سنة ١٨٧٨ السير ادوارد ماليت . وكان يومئذ سكرتيراً للسفارة الانجليزية في الامتانة ثم كان يسبح في سوريا للتنزه من ناحية وجمع المعلومات من ناحية أخرى

وقد عملت تحت رئاسة والده الجليل مرتين أثناء خدمتي السياسية وكانت بيني وبين أسرته وبينه علاقة ود متينة منذ كنا ملحقين سياسيين معاً . ومن ثم أستطيع أن أتكلم عن علم فيما يختص بصفاته التي أسيء فهمها في مصر .

كان ماليت رجلاً ذا مواهب متوسطة وقد رزق نصيباً وافراً من المثابرة والحرص والتعقل ولما كان قد ولد في وسط سياسي ثم وضعه أبوه في الخدمة وهو في السادسة عشرة فقد كان ذا دراية فنية تامة فكان موظفاً عمومياً كفاً فيما يتعلق بتقاليد عمله وعاداته وكان في استطاعته أن يكتب بلاغاً بلغة واضحة . وكان يمكن أن يوثق من أنه لا يقول كلمة واحدة أكثر مما تجبزه تعليماته ، ولا يورط حكومته في شيء عفواً . ولديه من المواهب ما هو أنفع وأجدى في أحوال الخدمة العادية التي كان يعمل فيها كالتبصر والتحفظ في الكلام وانكار الذات وهي الصفات التي يمتاز بها وكلاء الدعاوى . ولا يخفى أن واجبات السياسي تمائل واجبات وكلاء الاشغال الا في أحوال خاصة نادرة . ولكن ماليت لم تكن له مواهب كسعة الخيال وقوة الابتكار وقوة التصرف تحت مسؤوليته في الفرص التي تستدعي عملاً قوياً وقراراً سريعاً . وكان آخر رجل يصلح لتدبير الدسائس والقبض على ناصية المواقف الحرجة كما كان لطيفاً غير جذاب وفيه طفولة كثيراً ما ظهرت في حياته الخاصة وكان كثير المثابرة حسن السلوك . وكانت استقامته ظاهرة بصفة خاصة لصغر سنه وكان يفضل عمله مهما يكن قليل الأهمية على أي ضرب من ضروب التزهد والاسترواح حتى لقد كان وهو في الاجازة يقضي بعد ظهر أكثر الايام في نسخ البيانات في مكتب والده بوزارة الخزانة مفضلاً ذلك على عمله في البحث عن شيء يشغله في مكان آخر . وقد عنيت بالدقة في وصفه لانه أهم في مجرى بالطبع . والدس والقلق وكل هذا مناقض لطبعه الهادي . فلما تكن لديه روح مجازة لا في عمله ولا في مسراته ولو كان كذلك لرافقنا الى بلاد العرب كما اقترحت عليه ولكنه لم يكن بالرجل الذي يعدل عن الطريق المطروق ومع اني أثرت اهتمامه على قدر طاقتي بمشروعي الرواى فقد فضل السير في طريق السياحة العادية ومن ثم مضى بعد بضعة أيام الى القدس

أما سياحتنا فكانت تختلف عن ذلك كل الاختلاف . وقد اتفق لنا من الامور الهامة والاحوال الشائقة أكثر مما توقعنا . فشرت تفصيلاتها بالفرنسية والانجليزية بعنوان « حج الى نجد » : واني لا أرى بأساً في أن أذكرها هنا بإيجاز في بضع كلمات — سافرنا بطريق الحج العادي الى المزاريب ومن هناك الى جبل حوران حيث أعطانا زعيم درزي من أسرة الاطرش رقيقاً أو ان شئت دليلاً وهكذا انحدرنا في وادي السرحان الى الجوف حيث كان لمحمد عروق بن شيخ ندمر ، وقد كان مسافراً معنا بعض قرابته . وبعد ان قضينا مع هؤلاء بضعة أيام في اجتياز « نفود » وهو معبر خطر في الصحراء الرملية الكبرى يستغرق قطعه عشرة أيام وصلنا « حائل » حيث استقبلنا الامير محمد بن الرشيد الذي كان يومئذ سلطان نجد المستقلة بكل مظاهر التكريم علي الرغم من اننا لم نحمل اليه خطابات أو توصيات . وقد كانت جنسيتنا الانجليزية جوازاً كافياً في نظره . وكان قد اتصلت به اشاعات عن زيارتنا في العام السابق لكثير من مشايخ عنزه وشمر . وكنا قد تعلمنا الى ذلك الحين من اللغة العربية ما يكفي للتحدث وقد وجدناه نبيلاً لطيفاً شديد الاهتمام بسماع كل ما لدينا من أبناء العالم العظيم المعزولة عن نجد عزلة تامة بما يحيط بها من الصحراوات . وكان تواقا لمعرفة آرائنا في كل الشؤون ذات العلاقة بجزيرة العرب ولا سيما فيما يخص شخصيات زعماء البدو من أعدائه أو نظرائه . أما السياسة الاوربية فلم يعن بها الا قليلاً وكذلك الحال بالنسبة للاستانة ومصر . ومع أن نجداً كانت تعتبر في بغداد ولاية عثمانية فان أمراء الوهابيين لم يعترفوا قط بسيادة السلطان عليهم ولم يكن بينهم وبينه أثناء القرن الماضي كله الا العداء . وكانت ذكرى غزوة محمد علي الكبير لنجد لا تزال حية . وكذلك كان استيلاء مذحت باشا على الحساء عند خليج العجم وحملته المكروهة على الجوف يذكران بالملق في حائل وكان من دواعي رضائه عنا اننا قدما عليه بغير أن يكون ثمة دخل لاية سلطة عثمانية .

وكانت نتيجة هذه الزيارة الودية لعاصمة بلاد العرب المستقلة وما رأيته فيها من نظم الحكومة الحرة التي عاشت في قلب تلك الجزيرة العجيبة قرونا عديدة أن

زاد تحمسي في عواطف الحب والاعجاب التي كنت أضمرها للجنس العربي . والواقع أن « حيي السياسي الاول » كان لذلك الجنس المجيد ولقد كان حباً ما برح يستحوذ علي يوماً بعد يوم حتى عقدت النية على أن أبذل من ناحيتي كل معونة أستطيعها لمساعدته على الاحتفاظ بغريزة الاستقلال التي شهدتها فيه . وقد تراءت لي جزيرة العرب أرضاً مقدسة واعتقدت أن لي فيها رسالة يجب أن أؤديها وعندى أنى لم أبلغ في تقدير الفضائل التقليدية التي رأيت القوم دائئين عليها هناك .

ان نظام الحكم البدوى لا يفضل إلا قليلاً في عرف الشرقيين نظاماً يوضع للسلب والنهب . والواقع أنه ينحط الى ما يقرب من هذا الدرك على حدود البلدان المتمدينة . أما في قلب بلاد العرب ذاتها فليست الحال كذلك . فقد رأيت « الحرية والمساواة والاخاء » تعيش عيش الحقائق الحية في نجد ويتمتع بها هناك كل رجل حر ولم أرها كذلك في أية بلاد أخرى من البلاد التي زرتها في الشرق والغرب ولا في أوروبا التي نساها فيها بهاتيك النعم وان كنا لا نملكها في الحقيقة بل ولا في فرنسا حيث نجدها معروضة للانظار — كتابة — في كل مكان . ففي نجد تعيش هيئة اجتماعية طبقاً للنظام الذي يحكم به دعاة المثل الاعلى في بلادنا فلا ضرائب ولا بوليس ولا تجنيد ولا اكراه في أى شيء . ولا قانون لهذه الهيئة إلا رأى العام ولا نظام الا مآئليه مبادئ النبل والشرف . وهنا كذلك أناس فقراء ، قانعون على قهرهم وعائشون في رخاء نظراً لقسلة احتياجاتهم — أناس أجابوا على كل سؤال القيت عليه (وباطالما القيت أسئلتى هذه بنصها في غير هذه البلاد) بقولهم « الحمد لله . لسنا كغيرنا من الامم . ان لدينا هنا حكومة منا ونحن راضون قانعون » وهذا هو الذي ملائي دهشاً وسروراً . وهذا هو الذي حولني من رجل لا يعبأ بما يرى من الآم العالم الشرقي الي رجل يفيض بالغيرة على بسط نعمة الحرية على الامم التي تزرع تحت الاغلال والقيود . وقد أيدت اعتقادي ورسخت أمانى سياحتي خلال الربيع التالي في العراق وجنوب إيران تلك البلاد الاكثر مدنية وأقل سعادة وهناء من نجد . والواقع أن نجداً انما هي قيعض أودية الفرات الدنيا التي يسكنها شعب عربي أنزل به الحكم العثماني صنوف الفقر والانحطاط .

وأشقى من ذلك أهل عربستان الإيرانية . وقد فكرت فيما يمكن أن يعيد لهؤلاء القوم نبلهم المفقود ورخاءهم واحترامهم لانفسهم وخيل لى لحظة أن الحماية البريطانية قد تكون وسيلة النجاة . وكانت هذه الافكار تتكون وتتجسد فى عقلى أثناء سياحتنا البرية الصعبة من بغداد الى بوشير على الخليج الفارسى ثم بطريق البحر الى كراشى حتى وصلنا الهند حيث كانت تنتظرنى تجارب من نوع آخر وحيث تلقيت درساً جديداً فى الشؤون الشرقية .

وكان سبب ذهابنا الى الهند بعد سياحتنا الصعبة اننا وجدنا فى بوشير خطابات كتبها لنا لورد ليتون الذى كان صديقى الحميم منذ عدة سنوات وهو يدعونا فيها لزيارته بسيلا . وكان ليتون الذى لا أقول هنا شيئاً عن صفاته الشخصية الجذابة بعد الذى قت به قبل الآن من حقوق ذكراه المحبوبة موظفاً سياسياً مثلى وقد خدمت معه فى لشبونه سنة ١٨٦٥ وقد قرضنا الشعر معاً وعشنا فى صداقة متينة استمرت إلى اليوم .

فالآن — فى سنة ١٨٧٩ — كان قد مضى عليه عامان حاكماً للهند وكاد يختم حملته الاولى على الافغان بنجاح وأمضى معاهدة « جنداماك » خلال أول شهر قضيناه معه . وكان ليتون ممن يؤمنون بالخرافات ويعتقدون بالالوهام رغماً من سلامة ايمانه الدينى ففضى مدة الحرب وهو يرسل فى الهواء مناطيد صغيرة فاذا ارتفعت بسرعة فى الهواء اعتقد أن جيوشه ظافرة والعكس بالعكس . وليس معنى ذلك انه كان لصعود هذه المناطيد بسرعة أو ببطء تأثير فى قراراته فقد كان كاملاً مجداً متقللاً . ولكن سرعة المناطيد كانت مهدية أعصابه التى كانت أبداً متوترة لما كان يراه فيها من دلالة غير عادية حمل نفسه على الاعتقاد فيها . وقد قرن بين وصولى سلا وبين التحول الحسن الذى طرأ على القتال واعتقد أن لى تأثيراً سعيداً فى أحواله ما بقيت معه . وقد أسرى لى جميع أفكاره فعرفت منه أموراً هامة فى السياسة العليا لا حاجة لى الى تفصيلها هنا وان كان سوف يوجد بعضها فى هذه المذكرات بعد . وقد أظهر لى عطفه على كرجل صاحب آراء عربية وروائى

وشاعر وأمر السير الفريد ليال الذي كان سكرتيره للشؤون الخارجية أن يعطيني كل المعلومات الممكنة .

ولم تكن حكومة الهند حينذاك غير راغبة في أن تخطو الى الامام خطوة في الخليج الفارسي . وكانت البحرية الهندية قد تعودت في بضعة الاعوام الاخيرة أن تشمل الموانئ العربية بنوع من الحماية مقصور علي منع القرصنة ومنع القبائل من القتال في البحر مع الامساك عن التدخل معهم في البر . فكان هذا نوعاً من الحماية محموداً وقد رفضت حكومة كلكتا الاعتراف بمزاعم السيادة العثمانية علي تلك الموانئ وسكانها . وكان السلطان عبد الحميد قد بدأ يزجج سلطاننا في الهند ببث الدعوة للجامعة الاسلامية . وقد ظنوا أن هذه الدعوة أخذت تؤثر في ولاء مسلمي الهند . لذلك كانت فكرة الاستقلال العربي مستحسنة من وجهة النظر الرسمية . وقد أحسن السير الفريد ليال الشهادة لي عند لورد ليتون حتي لقد اتفقنا على أن أعود في الشتاء القادم الى نجد وأحمل رسالة ودية من حاكم الهند الى ابن الرشيد . علي انني مسرور الآن بعد أن عرفت أساليب حكومة الهند لعدم تنفيذ ذلك المشروع ولو فعلت لكنت وقفت نفسي موقفاً كاذباً وأكون قد تبرعت غير متعمد بجعل نفسي أداة في يد سياسة ترمي الي استعبادهم مها حسنت نيتي وعظمت رغبتني في مساعدة العرب وخدمة قضية الحرية . فان من سيئات أساليب السياسة الاستعمارية البريطانية أنها لا تستطيع أن تتدخل بين قوم أحرار الا وتنتهي بعمل سيء حتي ولو كانت قد بدأت عملها حسنة النية . ذلك ان هذه السياسة مملوءة بالاغراض الانانية . وكثرة هذه الاغراض تقلب أحسن البدايات الي أسوأ الخواتم

ولكن هذه الاشياء لم تكن كل ما دار عليه البحث بيني وبين ليتون ومروسيه — وقد كلف وزيره المالي السير جون سترانشي من علمني أساليب المالية والاقتصاد الهندية وطرق مكافأة القحط وجباية ضرائب الاراضي والعملة وضرائب الملح وغير ذلك من المسائل الكبرى التي كانت مدار البحث يومئذ . وكان سترانشي رئيس المدافعين الرسميين عما كان يسمى في ذلك العهد سياسة الاقتصاد في النفقات

ومن دواعي الاسف أن نتيجة هذا التعليم لم تكن ذعزة اعتقادي بامانة حكومة الهند باعتبارها وصية علي مصالح الوطنيين الهنود وسأورد هنا مقتطفات من الخطابات التي كنت أكتبها في هذا الحين . ومنها يظهر كيف كانت تؤثر في النظرات القصيرة التي كنت ألقياها على الشؤون الهندية في مراكز الحكم الرئيسية وها هي المقتطفات : « لقد خاب أمني في الهند التي صرت أعتقد أنها سيئة الحكم كسائر البلاد الاسيوية مع فارق واحد هو أن النيات هنا حسنة وهناك سيئة . فالضرائب هنا فادحة والبلاد في أيدي حكم أجانب ويرى الانسان هنا من الاسراف في الاموال العمومية ما يراه في تركيا فدعنا نعتقد أن المسرفين هنا بلهاء وليسوا لصوصاً . ومع ذلك فالنتيجة واحدة ولست أرى فرقاً بين أن يرغم الهنود الذين يتضورون جوعاً علي الاكتاب لانشاء كنيسة في كلكتا وبين ارغام البلغاريين علي دفع نفقات قصر يشيد علي شاطئ البسفور . ان الفقر يأكل هذه الامبراطورية الكبيرة في حكومتها المركزية ولا سبيل الي اسعادها الا بشقها وترك كل شق يحكم نفسه » .

وكتبت في خطاب آخر الي صديق آخر يدعي هاري براند وكان يومئذ عضواً في البرلمان وهو الآن لورد هامبدن : « ان الوطنيين — كما يسمونهم هنا — ليسوا الا قبيلاً من الرقيق فهم مروعون تعساء وقد هزلت أجسامهم . ومع اني محافظ وعضو في كارلتون كلوب أعترف بأنني قد ارتعت من القيود التي تغل الهنود وان ثقتي بالنظم البريطانية ونعمة الحكم البريطاني قد أصيبت بضربة شديدة . لقد درست ألقاذاً المسالية البريطانية علي أحسن أسانذتها — وزراء الحكومة وكبار موظفيها — فانتهيت الي الاعتقاد باننا لو تأثرنا علي « ترقية » البلاد بالسرعة التي نعمل بها الآن فلا مفر لاهل البلاد من أن يلجأوا في آخر الامر الي اكل بعضهم البعض اذ لا يمكن أن تبقى في البلاد غير أجسادهم الآدمية . ولعمري لست أفهم لماذا نأخذ نحن الانجليز أموال هؤلاء الهنود الذين يتضورون جوعاً لننشيء لهم بها خطوطاً حديدية لا يريدونها وسجوناً وملاجيء للمجانين ومباني أثرية للسير بارتر فريز . كلا ! ! ولا أعرف لماذا نطعم من أرزهم النزر القليل جيوشاً من رجال البوليس

والحكام والمهندسين . انهم لا يحتاجون شيئاً من هذا ولكنهم في أشد حاجة للارز كما يظهر لكل من يرى ضلوعهم البارزة . أما الدين الفادح الذي ألقى علي عاتقهم فالشرف يقضى بانكاره كدين على الهند على الأقل ، وليس في طاقتي أن أرى الفضل الأدبي الذي تدعيه الحكومات بفرضها ضرائب على قوم لتسدّد ديون لم يقترضوها بل اقترضتها الحكومات . ان جميع الديون العامة حتى في البلاد التي تحكم نفسها بنفسها قليل أو كثير من الغش اما في البلاد المستعبدة استعباداً أجنبياً فهي لا تعدو أن تكون سرقة . »

وعلى العموم كان لزيارتي القصيرة مراکز الحكم في الهند تأثير كبير في تكوين آرائي فيما يختص بمسائل السياسة الاستعمارية الكبرى وتوجيهها في الوجهة التي جرت فيها فيما بعد . على اني كنت لا أزال أعتقد قليلاً أو كثيراً بحسن المقاصد وان لم أكن أعتقد بحسن النتائج في حكمنا الشرقي وظننت أن في الطاقة تحسينه وأن الجمهور البريطاني لا بد أن يصر على ضرورة تحسينه اذا عرف حقيقته .

ومن آخر ذكريات الشهرين اللذين قضيتهما مع ليتون في بتهوف كما كان يدعي قصر الحاكم يومئذ في سملا ، عشاء جلست فيه الي جانب كافاناري وكان ذلك في الليلة التي بدأ في صباحها السفر في مهمته القاتلة الى كابول . وكان هذا رجلاً يبعث اهتمام المرء به وقد أخبرني انه حفيد تاجر من أهل فينيسيا كان قد أقرض بونابارت مالا كثيراً حين احتل جيش الجمهورية الفرنسية فينيسيا ولم يسترده قط . على ان الامبراطور كافأه بان جعل ابنه وزيراً خاصاً له فصار هذا الابن من أشد المحلصين للأسرة الامبراطورية . وكان لويس نابليون كافاناري الحفيد هو أيضاً بونابارتيّاً مخلصاً وقد اعتقد انه — واسمه كما هو — لا بد أن يكون له رسالة هامة يؤديها . وكان ذا ثقة « بنجمه » وأشهد أن الاخفاق والخطر لم يخطرا له ببال في الحديث الطويل الذي دار بيننا في ذلك المساء .

ومع ذلك قد كان واجباً أن يكون له نذير من الانباء المحزنة التي تكلمنا فيها أيضاً وهي أنباء وفاة ولي العهد الامبراطوري في جنوبي أفريقيا . ولما اقرعنا كنا على موعد بان أذهب أنا وامراتي في خريف العام القادم لزيارة كابول ، فقال لي

« لا تأت قبل الخريف على كل حال فاني لا أستطيع أن أجهز دار اقامتي قبل ذلك لاستقبال السيدات » ولم يشر أقل اشارة الى أي سبب أشد من هذا خطراً .

ومن الذين عرفهم في ذلك العهد والذين لهم صلة بتاريخ محزن « كولى » وكان يومئذ سكرتير ليتون الحربى ومات بعد ذلك بعام على تل ماجوبا . وكان ليتون يثق كل الثقة بمواهبه الحربية وقد اشتركاً معاً في توجيه الحملة على الافغان من سمل . وأحسب ان خطأه كان في تجاوزه الحد في الثقة بنفسه وفي مطامعه . وقد احتل ماجوبا لانه لم يطق أن تنتهي الحملة بغير أن يكون أحرز نجاحاً شخصياً لنفسه . وكان من أصدقائنا في ذلك الزمن ملجند (لورد متو الآن) ولول كارو ، وبرابازون وكلهم من أركان حرب ليتون وكذلك لورد رالف كير ، وبلودن وبان وزوجاهما الجيلتان . وقد عدنا من بومباي في صحبة ملجند والماجور جاك نابر تاركين الهند في ١٢ يوليو فوصلنا السويس في ٢٥ منه ووصلنا في اليوم نفسه بالقطار الى الاسكندرية .

وأحسب أنها كانت « عدن » تلك الميناء التي عرفنا اذ مررنا بها أعظم أنباء مصر في ذاك الحين وهو عزل الحديو اسماعيل . ولما وصلنا الى الاسكندرية عرفت من زميلي السابق في الخدمة السياسية وهو فرانك لاشيل الذى كان يومئذ قائماً بأعمال القنصل الجنرال في الوكالة البريطانية تفاصيل الدور الذى لعبه في هذا الشأن . وليس ثم خلاف يذكر بين ما أخبرنى به وبين التقارير الرسمية التي نشرت في هذا الصدد . لذلك لا أظن انى في حاجة لذكره هنا ولكن الذى لم يظهر في التقارير الرسمية هو الدور الذى لعبه أصحاب مصرف روتشلد في هذا الصدد . وهو دور لم يعرفه لاشيل يومئذ وقد عرفته من ولسن بعد ذلك والواقع انه كان يحق لولسبن أن يقهر بانه استطاع أن ينقّم لنفسه بواسطة هؤلاء . قال لى انه بعد عودته منبوءاً من حكومته ذهب مباشرة الى بيت روتشلد في باريس وأنبأهم بالخطر الذى تستهدف له أموالهم بعد التحول الذى طرأ أخيراً على الاحوال في مصر والاسكندرية فالخديو يريد أن ينكر ديونه ويحتج وراء اعلان الحكومة الدستورية في مصر . فاذا لم يمنعوا ذلك فقدوا كل شيء . وبذلك نجح في ارباب آل روتشلد وحملهم

علي استخدام نفوذهم السياسي الكبير في مصلحة التدخل العاجل . وقد بذلوا جهدهم عبثاً أول الامر في وزارتي خارجيتي لندن وباريس . بعد أن كانت الحكومة البريطانية قد أقلعت عن ميلها للتدخل لاشتغالها بمتاعب جنوب أفريقيا وكذلك لم يكن لحكومة باريس رغبة فيه .

علي أن يأس آل روتشلد الناجم من شدة الخوف على اموالهم دفعهم إلى رفع التماس إلى بسمرك في برلين . وكان هذا قد شمل بيت روتشلد العبراني بحمايته منذ ايامه في فرانكفورت ولم يفعل ذلك عبثاً . وهنا أفهم المستشار الالماني ، وكان يومئذ قويا مرهوب الجانب ، حكومتى لندن وباريس بأنهما اذا لم تستطيعا التدخل في مصر لمصلحة حملة السندات فان الحكومة الألمانية سوف تجعل قضيتهم قضيتها الخاصة . وكانت هذه الخطوة حاسمة فاتفقت فرنسا وانجلترا على أن يكون التدخل أقل ما يستطاع عنفاً وذلك بأن طلبتا من السلطان أن يعزل تابعه المسرف . وقد أبى اسماعيل إلى اللحظة الأخيرة أن يصدق بأن الباب العالي يتخلي عنه بعد الملايين التي جباه بها بسخاء ومع بدرات الاموال التي كان لايزال مستعداً لاعطائها له . تقول بدرات الاموال لأن اسماعيل كانت لديه كنوز مخبوءة على الرغم من ظواهر افلاسه . وكان الضغط الاوربي عليه شديداً حتى لقد قال ولسن أنه قد رفعت اليه مسألة اختيار خلف اسماعيل من اثنين أحدهما الامير حليم الذي كان يميل اليه السلطان والثاني ولي العهد الامير توفيق وقد فضله ولسن لما يعرفه من ضعفه وصلاحيته ليكون آلة في يد السياسة . ومهما يكن من الامر فقد تقل الي اسماعيل البيان الساحق الحامل نبأ سقوطه وصيرورة امارة الخديوية إلى ولده توفيق . وقد كان لاشيل هو الذي قدّر عليه أن يتقل هذا النبأ الى اسماعيل . وهنا أخذ اسماعيل كل ما كان في المالية من النقود وجمع كل ما استطاع جمعه من النفائس ومضى الي يخته « المحروسة » ومعه مالا ثقل قيمته عن ثلاثة ملايين جنيه .

الفصل الرابع

السياسة البريطانية سنة ١٨٨٠

كانت وفاة كافاناري المحزنة في كابول — تلك الوفاة التي حدثت قبل أن ينتهي صيف سنة ١٨٧٩ والتي ورطت ليتون في حرب جديدة ومتاعب سياسية لا آخر لها — قد وضعت حداً لمشروع السياحة ذلك العام سواء أكان في أفغانستان أم في بلاد العرب ومن ثم قضيت اثني عشر شهراً كاملة في إنجلترا وهي من أملاً أيا مي بالعمل والمشاكل ومع أني كنت قد بلغت الأربعين من العمر فاني لم أكن إلى ذلك الحين قد أدت أي عمل سياسي عام . ولا القيت خطبة على جماعة . ولا كتبت مقالا واحداً لاية مجلة أو خطاباً لجريدة . وقد حملني الحياء الذي كنت أشعر به في شباني على الانكماش عن أي عمل في أي شكل كان ولم تزدني تربيته السياسية الا مقتاً للظهور . ولا يخفى أن السياسة تؤثر الخفية سواء أكان لسيما ما يخفيه أم لم يكن لسيما . كما انها لا تثق بالاقتوال التي تلقى علانية وتغار غيرة شديدة من قلة تبصر الصحف . ولكن الحال لم تلبث أن تغيرت . ومهما كانت الكيفية التي أقنعت بها نفسي بان لي مهمة أو ذمها في الشرق ، ثم مها كانت هذه المهمة مبهمة فقد بدأت أتكلم وأكتب وتغلبت على حيائي الي حد أني ظهرت مرتين على منبر . وكانت أول مرة تكلمت فيها علي هذا النحو في اجتماع عقدته الجمعية البريطانية في شيفلد يوم ٢٢ أغسطس وكنت قد دعيت له كسائح ممتاز ، كما دعي سربانتو ، وبرازا ، وكامبيرون وكلهم ذوو شهرة افريقية وفي هذا الاجتماع عارضت كامبيرون في تحيذه مد خط حديدي في وادي الفرات . وكنت أستطيع أن أتكلم في هذا الشأن بخبرة تزيد على خبرته فانه كان قد أحجم عن السير في الجانب الوعر من هذه المنطقة في العام السابق علي الرغم من انه بدأ سياحته بضجة كبيرة . وهذا الجزء هو الواقع بين بغداد وبوشير . أما نحن فقد عبرنا الطريق كله من البحر الي البحر . وقد استأنفت معارضتي في مقال نشرته مجلة « فورتينيلي ريفيو » وهو أول مقال كتبه . وكان جون

مورلي بحرر المجلة حينذاك وقد قدمت له توصية من ليتون واستطعت أن أثبر اهتمامه
بافكارى الشرقية . وقد عاد على هذان الحادثان — الخطابة والكتابة — بالثناء
الجم وشجعانى على الاستمرار فى نشر دعوى . وكنت مشغولا كذلك بقرض
الشعر . ثم كان هناك أيضاً كتاب زوجتى عن السياحة « حج الى نجد » لأبوه
وأطبعه . فهذا العمل المضاعف شغلنى جد الشغل فى الشتاء كله .

على أنى لم أشغل نفسى بالسياسة الداخلية قط مع أن الوقت كان وقت أزمة
وكان غلادستون — والانتخابات قريبة منه — لا ينفك عن الوعظ والخطابة .
وكان ميلى مع المحافظين فيما يختص بإنجلترا أما فى المسائل الشرقية فقد كنت أعتبر
غلادستون متعصباً على قلة حبي للأتراك فى ذلك الزمن . وكان أصدقائى ماعدا
براند وهلمتون محافظين ثم أن حبي ليتون حجب عن عيني أسوأ آثام دزرائيلى
الاستعمارية . وقد تشبثت فى ذلك الحين بفكرة ما لها أن إنجلترا قد تصلح أداة
خير فى الشرق اذا أحسن تفسير معاهدة قبرص . وكنت لازال أترجح فيما يختص
بموقفها الاستعمارى بين الرجاء والخوف ولم استقر على رأى حتى دوت أفكارى .
ومن شواغل ذلك الشتاء الكبيرة عنايتى بتنظيم اصطلي فى كرايت . و سنت فيما
يختص به فى مراسلة مستمرة مع العالم الرياضى . ومن الغرابة بمكان أن آرائى
الخاصة بلحوم الخيل كانت أول فرصة مهدت لي الاتصال بغلادستون كتابة .

وكان عطفه المشهور على يونان القديمة قد أثار فضوله لمعرفة آرائى فى خيلها
وطريقة تربيتها فأرسل يستوضحنى على ذلك بواسطة المستر تولز محرر مجلة « فورتينيلى
رفيو » فهذا وما حدث من تعيين صديق ادوارد هاملتون سكرتيراً خصوصياً له
حين خلف دزرائيلى فى رئاسة الوزارة فى إبريل كونا الخلقات التى أدت بعد ذلك
الى تراسلنا فى الشؤون المصرية .

ويتيسر معرفة الثورة الفكرية التى كنت أعيش فيها أثناء ذلك العام سواء أكان
فى الآداب أم الاجتماع أم السياسة باقتطاف نبذ من مذكرات كنت أخذت فى
كتابتها فى ذلك الحين وسأقصر هذه النبذ على ما كان خاصاً منها بالشرق .
والنبذة الاولى يصف فيها لورد سترادفورد رادكليف الذى لبث سفيراً لبريطانيا

في الاستانة زمناً طويلاً والذي يعيش الآن وقد شاخ في عزلة مع ابنتيه علي حدود كنت وسكس :

مارس سنة ١٨٨٠ — زيارة للورد رادكليف في فرانت . أعطاني اللورد ورقة عن الاصلاحات في تركيا . وهو يزمع ارسالها للتمس وقد قرأتها في فراشي . وهي عمل رجل مسن كلها اجهام وارتباك وليس فيها الاقليل من مضاء العزم . وقد كان الواجب ألا يكتب الشيوخ الا الذكريات . وقد بلغ اللورد الرابعة والتسعين من عمره .

ولكنه مع ذلك شيخ عجيب قد ارتسمت على وجهه امارات التقوى فلو نه مزيج من اللبث وورق الورد وعينه زرقاوان صافيتان وبياض شعره كياض الثلج ومم أن سمعه قد ضعف فهو لا يزال يجيد الكلام . وقد رددت عليه بمذكرة أودعها آرائي في تركية آسيا ثم كنت أقضى معه الصباح مصغياً لذكرياته القديمة فقد كان قائماً باعمال السفارة البريطانية في الاستانة حين مر بها لورد بيرون في سياحته الموصوفة في قصيدة « تشيلد هارولد » وقد لبث معه ستة أسابيع في نزهة يومية . وكان بيرون يومئذ لطيف المعاشرة ولم تكن أحاديثه قد امتلأت بنكاته القاذعة . وكان الشيخ رادكليف قد التقى به قبل ذلك سنة ١٨٠٥ في ملعب كرة اذ كانت تتبارى مدرستا « آتون وهارو » وكان كل منهما يلعب مع فريق . قال الشيخ « وكان بيرون يلعب الكرة (كركيت) على خير ما يمكنه عرجه » قال وما ملت قط لان أصدق انه كان بين بيرون واللاذي كاروتش لام أى خطأ حقيقي ، وكل مافى الامر لم يتجاوز الرحمة والرفقة والخير وكلها أمور لا تتفق مع ما اشتهر به بيرون . وقد كنت أفضل جلوسي لاستماع هذه الذكريات القديمة على سماع حديث أجمل امرأة في لندن .

١٦ مارس — تناولت الفطور مع رفرز ولسن . ودارت مناقشات حول شخصية الكولونيل غوردون . والعالم كله متفق على أنه رجل بازع . وقد حكم السودان وحده زهاء أربع سنين واجتث تجارة الرقيق من جذورها . وقد عاد اليوم إلى لندن فلم يكافأ بشئ . ولم يره لورد بيوكنسفيلد (دزرائيلي) ولا غيره من الوزراء . وقد اخطأ في أول الامر فيما يختص بعلاقاته معهم وقد مر بباريس في

عودته واجتمع بلورد ليوتس في السفارة البريطانية ورجاه في أن يسعي في تعيين خلف أوربي له في السودان . وهدد بأنه اذا لم تفعل الحكومة البريطانية ذلك يذهب إلى الحكومة الفرنسية . وبعد هذا دارت بينه وبين ليوتس مراسلات كتب غوردون في خلالها خطاباً حاداً يقول في خاتمة « أن من دواعي ارتياحي ثقتي بأنه بعد عشرة أو خمسة عشر عاماً يتساوى الجميع . ففي صندوق أسود طوله ستة أقدام ونصف وعرضه ثلاثة أقدام تودع الرفات سواء أكانت رفات سفير أم وزير أم رفات خادمك الخاضع المطيع » فهذه الاقوال صيرته مجنوناً في نظر الرجال الرسميين . وكان اليوم قد ترك أوربا ونفض ترابها عن حذائه قاصداً الى زنجبار .

ولست أشك في أن هذه النادرة تمثل أخلاق غوردون كل التمثيل وهي منسجمة مع كثير من الرسائل التي بعث بها الى السير ايفلن بارنج (لورد كرومر) بعد ذلك بربع سنين . وقد كان موظفونا أبداً يكرهونه لتعوده خرق قواعد سياستهم والاخلال بمناهجهم الرسمية . وقد اعتقد بعضهم فيه الجنون واعتقد آخرون انه سكير وآخرون انه متعصب ديني اذا عرضت له مشكلة استفتى فيها انجيله أو اقترح عليها بالقاء قطعة من العملة في الهواء . فلم يفهمه أحد ولا وثق به أحد . ففي الوقت الذي اكتب عنه — اوائل ربيع سنة ١٨٨٠ — كان غوردون مستاءاً جداً من الحكومة البريطانية بسبب الدور الذي لعبته في عزل اسماعيل . وكان غوردون لسبب ما يحب اسماعيل ويكره خلفه توفيق فحين علم في الخرطوم بما حدث تخلى عن الحكم وساء علي وجه أخص ان خلفه فيه أحد الباشوات الاتراك ولم يخلفه أوربي كما كان يريد . وقد كان غوردون من اهل النبوغ وله كثير من الصفات النبيلة ولكنه كان كذلك مجموعة مناقضات ويظهر ان الموظفين عذراً في اعتقادهم ان عقله لم يكن سليماً في كل الاوقات وقد كان هيبداً هو الرأي الرسمي فيه — كما سيظهر بعد — حتي في الوقت الذي عهد اليه فيه بمأموريته الاخيرة في الخرطوم .

وهناك نبذة أخرى تاريخها ١٦ مارس أيضاً — مرتت بالكردينال ماينج وكان حديثاً في السياسة وقد سألتني لمن أعطي صوتي في الانتخاب ؛ فقلت سأعطي صوتي للخمسة جنهات . فقال تريد أن تقول بانك ان تنتخب أبداً فقلت لا أستطيع

أن أثير في نفسى اهتماماً بمثل هذه الاشياء ، وأنظر الى المدنية كأنها مقضى عليها بالفناء ، والى السياسة كأنها أداة لا تستطيع أن تقدم النهاية أو تؤخرها . فقال الكردينال هذا هو رأيي وان كنت أبنيه على مسألة أخرى . في الغالب ان أوربا ترفض المسيحية وترفض معها القانون الادبي . وقد تجدد اليوم حكم القوة علي نحو ما كان في أقدم الاجيال ، ولا يمكن أن يكون لذلك نتيجة غير سفك الدماء ، والخراب وربما قام على انقاض الكنيسة شئ آخر . ثم تكلمنا عن أشياء فقال ان « رالف كير » أخبره بأن الهنود يعززون خفة وطأة حكنا هناك الى الخوف وانهم يحترمون الروسين لانهم يحكمون بالقوانين العرفية . فقلت ان الروسين أسويون وهم يحكمون بالطرق الاسيوية -- وبالتدليس اذا أمكن -- اذا لم يكن بالقوة . وهذا هو ما يفهمه الاسويون . فقال الكردينال ان الروسين أسويون كما تقول وأزيد على ذلك ان النيهلست بوزيون وليست النيهلستية من نتاج الغرب ولكنها محصول شرقي .

وقد أدارت انتخابات سنة ١٨٨٠ على مسائل السياسة الخارجية أكثر منها على أي شئ آخر . وكان غلادستون قد هاجم بكل قوته مشروعات دزرائيلي في التوسع الاستعماري . ووصف بفقدان الركن الادبي بداخله في الاستانة وبرلين لمصلحة الاتراك كما أنحي بأشد اللأمة على استيلائه على قبرص وشرائه أسهم قناة السويس واعتدائه على مصر -- كما حمل على حملتي الافغان وعلى حرب جنوبي أفريقيا التي كانت لانزال ناشبة .

أما فيما يختص بمصر فكان غلادستون قد أعلن آراءه كتابة قبل ذلك اذ كتب مقالا في عدد أغسطس سنة ١٨٨٢ من « مجلة القرن التاسع » بعنوان « الاعتداء على مصر » وأعرب فيه بعبارة جلية قوية عن معارضة أخذ إنجلترا على عاتقها أية مسئولية على ضفاف النيل . وهذا المقال من الشهرة والترفع عن المساوىء التي أصابت مصر على يديه بحيث يجب أن تقتطف شيئاً منه وقد ذكر في هذا المقال أنه يعارض في اعتداء كهذا لعدة أسباب . أولا -- لأنه يزيد في ثقل الحكم الشرقي الموضوع على عاتق بريطانيا والذي أصبح ثقله عظيماً الى الآن . ثانياً -- لان توسيع الحكم الاستعماري لا يمكن الا بوسائل شائنة . ثالثاً -- لان زعم حماية طريق

الهند باحتلال وادى النيل زعم كاذب لان طريق رأس الرجاء الصالح هو طريق
المواصلات الممتدة . ورابعاً - لان أى تدخل فى قناة السويس أو فى القاهرة لا بد
أن يؤدى الى مجازفات أخرى فى أفريقيا . قال « وسواء اشترينا وجودنا فى مصر
أم سرقتنا فلا شك فى أنه سيكون نواة امبراطورية فى شمالى افريقيا وهى امبراطورية
لا بد أن تنمو حتى تصل الى منابع البحر الابيض وحتى تصل أيدنا منها - فوق
خط الاستواء الى أيدنا الأخرى فى نائال وكاب تون دع عنك الترنسفال والبرتغال
فى الجنوب والحبشة وزنبار اللتين يتبعان أثناء السياحة . وقد تقنع من حيث سعة
الاراضى بامبراطورية فى كل ركن من الاركان الاربعة ولكننا لن نكون منها آمنين . »
ثم كتب كذلك فى معنى المحافظة على الحكومة الذاتية الاسلامية فى القاهرة
فقال « ان الاحساسات التى قد يؤدىها فى مصر سوف تكون معقولة وعادلة لأنها
مأهولة من قرون كثيرة بشعب اسلامي وقد حكمت هذا الشعب سلطات اسلامية .
وكان لمصر فى وقت من الاوقات سلاطين . وكانت مستقلة استقلالاً داخلياً أثناء
التبعية التركية وهذه حالة سعيدة فى أى بلاد كانت فلا يجوز لنا أن نغيرها . نعم ان
شكاوى الناس هناك جسيمة ولكن لا يوجد دليل على أنها تستعصي على الشفاء .
لقد أظهرت التجارب أن الاسلام لا يستطيع أن يؤسس حكومة صالحة على الشعوب
المتدينة المسيحية ولكن أى دليل لدينا على أن الحالة لا تكون كذلك . وأنه يمكن
تحقيق الاغراض السياسية اذا كانت الحكومة الاسلامية مسيطرة على شعب
اسلامي حيث لا يوجد مناقضات الدم او الدين أو العادات أو أساليب التعبير » ثم
تكهن بالمشكلة التى تنشأ بين بريطانيا وفرنسا على مصر فقال : « أعتقد أن اليوم
الذى يشهد اجتلالنا مصر يشهد كذلك توديعنا كل ما بيننا وبين فرنسا من
العلاقات السياسية الودية . نعم أنه قد لا يحدث عراك فى الجبال ولا مظاهرات
خارجية ولكن سيكون حقد ساكن متأصل كذلك الخلق الذى كانت تضمره
أمريكا لنا أثناء الحرب الاهلية وهو - قد الذى انطفأ الآن . وغنى عن البيان أن
الامم قوية الذكرات . » وقد ختم هذا المقال بدعوة حارة سأل الله فيها أن يفسد
دسائس الوزارات ويحقق تحرير الشرق قال : « ان الارض لم تنم بمثل هذا الاقاز

من أجيال طويلة ولا يسعنا نحن الانجليز ألا أن نحزن ونألم لأننا لم تقدم شيئاً في هذا السبيل على أنه كيفما حدث فاني أرجو أن لا تقع في شر من هذا القعود . وأخيراً لنا الرجاء بعدم الوقوع في الخطأ العمد مضافاً إلى التخلي عن الواجب .

ولم يكن في طاقتي الا أن أعطف علي هذه التصريحات النبيلة التي كررها غلادستون في خطبة أثناء الحملة الانتخابية في سنة ١٨٨٠ لو أنها كانت قيلت باخلاص أو على قواعد السياسة التي اعتمزم الاحرار أن يسيروا عليها اذا هم تولوا الحكم . ولكن غلادستون لم يوح الي في ذلك الحين شيئاً من الثقة وخيل الي أن الفرق بين المحافظين والاحرار كان طفيفاً .

٢٠ مارس — تعشى معنا اليوم جون بولن سكرتير لورد ريبون الخاص . وقد تكلمنا في الانتخابات وقلنا انه لا يوجد فرق يذكر بين المحافظين والاحرار . ولن أعطي صوتي . ومع أن سياسة سلسبرى ليست خسيصة كسياسة لورد غرانفيل أو غلادستون فانها اميل الى الالمانيين من أن ترضيني ولا شك في أن نزول المانيا في الاستانة يكون أسوأ من أى شيء . يستطيع الروسيون أن يفعلوه .

٦ ابريل — باريس . (كانت الانتخابات قد انتهت وأسفرت عن أغلبية كبرى للاحرار) تناولت الفطور أنا وجود فرى وب بترز (ابن عمي فرنسيس جون كرى) ثم ذهبت إلى السفارة . شفيدل (سكرتير لورد ريبون الخاص) مباه بحكومة الاحرار الجديدة وبما قاله لهرنجتون وبما قاله غرنفيل له . ومع اني معتكف عن السياسة أظن ان نجاح غلادستون نكبة كبرى . والاحرار اقوياء جداً فلامناص من ان نرى لهم تجارب كثيرة على الدستور البريطاني . وستعطل الآن كل قوانين الالعاب والاراضى . وكذلك سوف يطرأ على سياستنا الاسيوية من التعديل والتخذيب ما ننوء به . ولا يعرف الاحرار شيئاً عن الشرق . وسيجبنون غن بعكس سياسة المحافظين كما يخافون تنفيذها كما هي الي النهاية . وسيعملون على اصلاح تركيا ومتى تعذر عليهم الاصلاح طاشت احلامهم واندفعوا الى الحرب . وقد ساء في هذا التغير شخصياً اذ لابد ان يستقيل ليتون مع الوزارة فتقوم الموانع بيننا وبين زيارة الهند في الشتاء القادم ، ولكن هذه كلها اشياء تافيه في سير التاريخ .

٩ ابريل — باريس . جاء في خطاب من آن مفعم بالسياسة . سيأخذ هارنجتون رئاسة الوزارة ويأخذ البحرية غوشن والمالية غلادستون . ولن يتغير شيء في السياسة الخارجية فستحتفظ بقبرص وتشاكس روسيا وتدار تركيا من غاليلي ولا يعرف لورد ريبون محله ان كان سيكون له محل . ولا زلت اسمعهم يصفون مدام توفيكوف (١) بأنها نجمة غلادستون السعيدة ... تعيش مع آدمز سكرتير السفارة الاول وقابلت هناك رفرز ولسن الذي يذهب غداً الى مصر مع دايبي وسوليفان وسيقوم ولسن بمهمة التصفية.

٢٦ ابريل — عدت الى انجلترا حيث أصبح غلادستون موضوع حديث الناس وقد تقلد رئاسة الوزارة واحاط نفسه بجماعة معدومة الكفاءة مثل تشيلدوز وبرايت وغرانفيل . وسيأخذ رانجرتون الذي هو رجل من الطراز الثاني وزارة الهند ويذهب الى الهند ريبون ولا يزال هذا الترتيب الاخير سرّاً .

وعلى ذلك لم يفعل غلادستون شيئاً جدياً في سبيل تنفيذ السياسة الذي كان يعظ بها غير ارسال ريبون الى الهند . فريبون هذا ليس بالرجل التابع ولكنه رجل جد واستقامة . وقد أخذ علي عاتقه مهمة الاحتفاظ بالسلم على ا حدود الهندية والشروع في سياسة جديدة الغرض منها تنفيذ المنشور الملكي الخاص بالحكم الذاتي بين الوطنيين . وقد أخذ معه غوردون كسكرتير خصوصي فاثار دهشة العالم الرسمي الذي كان يعد غوردون مجنوناً . وعندي أنه لم يكن يستطيع أن يبرهن علي حسن نيته نحو الهنود بشيء أكثر من هذا . علي أن غوردون لم يكن من طرز السكرتيرين الخصوصيين حتي مع رئيس كريون فلم يكذب ينزل في بومباي حتي استقال . ولا أحسب أن ريبون كان مخطئاً في اختياره بل أعتقد أن الاستقالة ترجع إلى ثورة غوردون علي جميع القوانين والعادات . وسأضف حكم ريبون في الهند عند ما أصل إلى سياحتي الهندية الثانية في سنة ١٨٨٤ . فيمكنني أن أقول هنا أنه إذا لم يكن أفاد كبيراً فذلك

(١) كانت مدام توفيكوف امرأة فتاة في خدمة الحكومة الروسية وكانت قد جاءت الى انجلترا قبل هذا التاريخ بقليل وزارتنا في كرايت وقد مكثت معنا اسبوعاً ثم مضت ووقفت الى فتح سياسي مع غلادستون .

رجع إلي جبن الحكومة الانجليزية لا اليه ، وقد مرق مروق السهم في الطريق التي رسمت له في أول أمر ولكنه — كالطفل الذي يسبق اخوانه فيضحكون منه بالتباطؤ والوقوف ليجد نفسه منفرداً — وجد نفسه لشدة دهشه يجري منفرداً وقد اخذ الوزراء يضحكون من مثابرتة بعد أن غيروا آراءهم ولم يخبروه بذلك . ولا بد أن يكون قد تألم كثيراً عند ما اضطر هو أيضاً إلي التسليم . وقد أعطيت جميع المناصب العليا الاخرى إلي الاحرار فتقلد لورد غرانفيل وزارة الخارجية وهو نبيل حسن ، لطيف العشرة ، يجيد اللغة الفرنسية ولكنه أصم كسلان . وسياسته من الطراز القديم — طراز التأجيل والتسويق الذي لا يعمل اليوم ما يستطيع أن يؤجله للغد . أو كما كان يقول سياسة التخبط وترك الاشياء تصلح نفسها ولم يكن ينتظر من مثل هذا الوزير أن يأتي بسياسة جديدة والواقع أنه لم يحاول جديداً في تركيا أو مصر أو في مكان آخر . فلم ترفض معاهدة قبرص ولا حولت إلى أي غرض نافع واذا استثنينا الضغط الضعيف الذي بسط على الباب العالي فيما يختص بمحدود الجبل الاسود واليونان نستطيع القول بأن كل قديم بقي على قدمه .

وغاية ما حدث ان استدعى لا يارد واضع المعاهدة من الاستانة وعين غوشن مكانه وهو نفس غوشن الذي كان قبل ثلاث سنين من ذلك العهد اجري التسوية الظالمة لحملة السندات وقومه — شركة غوشن وفرهيج — منهم والعمل الوحيد الذي يدل على ان وزير الخارجية كان يذكر حملة غلادستون على الاتراك ، وكل ما عمله ليبرهن على ان غلادستون كان مصيباً كما كان دزرائيلي وسلسبري مخطئين هو انه خلافا لما تقضي به تقاليد وزارة الخارجية ولوائحها نشر تلغرافا سرى ما كان لا يارد قد ناقض فيه جميع ما أعلنه في تلغرافاته غير السرية عن الحالة في الاستانة .

وقد اوضح في هذه الوثيقة المشثومة كل سوءات عبد الحميد وضعفه ولا سيما جنبه الشخصي . وفصل ما لم يكن العالم الخارجي يعرف شيئاً عن حقيقته من نظام الجاسوسية في حكومته . وكان نشر هذا التلغراف خيانة كبرى للايارد ثم انه كان عملا طائشاً لانزال سياستنا في الاستانة ترزح تحت اعبائه . وقد كلن لا يارد صدق عبد الحميد الحميم ونال من جوائز مالا يناله سفير اجني فوق العادة . وقد

أظهر السلطان نفسه للأيارد كما يظهر نفسه لصديق يستطيع الاعتماد عليه . فلما انكشف له ما اعتبره هو خيانة من لا يارد فقدت انجلترا مودته إلى الأبد .
ومع ذلك وعلى الرغم من أن الموقف في وزارة الخارجية لم يكن مشجعاً صممت رغبة في انجاح دعوتي أن أحصل على عطف رئيس الوزارة علي مشروعاتي وقد شجعتني على ذلك تعيين أحد أصدقائي الحميمين مسكراً تيراً خاصاً له وهو ادوارد هاملتون « والآن الجنرال السير ادوارد هاملتون » الذي قال انه مهما يكن من قلب الاحوال الخارجية فان عطف غلادستون على الحرية الشرقية لم يخف . ولم أخف عن هاملتون شيئاً من آرائى ومشروعاتي وقد ذكر لي انه لا يعوزنى لاقناع غلادستون بها الا أن انشرها كتابة . وهناك رسائل أخرى اعتقدنا انه يمكن التأثير بها في غلادستون وهي مفصلة في مذكراتى .

١٢ يونيو — أخذنى هاملتون لزيارة السيدة ل . التي تسكن بيتاً كبيراً في ميدان م . وهي ارلندية سميحة طيبة تبلغ الخمسين كثيرة الكلام والتحريض وليس فيها أثر للجمال ولا لأي شيء آخر . وهي احدي نجوم غلادستون وكانت زيارتنا لها نصف سياسية حيث كان قد بدا لي أن القحها بأرائى العربية والقح رئيس الوزارة بواسطتها . وهي عطوفة علي الذين رأتهم من العرب ولها اهتمام كبير بالشرق . وقد قرأت لنا بحماس رواية كانت تضعها على هيرود وكليوباترا ويوليوس قيصر . وهي رواية كئيبة وان كانت قد اكدت لنا ان غلادستون معجب بها كل الإعجاب .
دعونا رولاند وجون بولن ولورنس اريفانت للعشاء ، وهذا الأخير ذو شخصية جذابة وقد عاد نواً من الاسنانة حيث كان يجتهد في أخذ امتياز من السلطان باراض وراء الاردن ليستعمرها أبناء اسرائيل .

٢٢ يونيو — دعونا آل بلودن للعشاء ، وكذلك ادوارد هاملتون الذي هو الآن مسكراً تيراً غلادستون الخاص . وسنذهب بلودن غداً الي بغداد كمقيم سياتي وقد لقعته هو وهاملتون بأرائى في المسألة الشرقية .

٢٦ يونيو — زارنا لورد كالتروب وبرسي وندهام . وكبتن ليفيت في كراييت وعرضنا الخيل . وقال لي الاول انه اطلع كثيراً من أعضاء نادى ركاب الخيل على

خطابي الخاص بخيل السباق العربية وأنه سيعرض المسألة في اجتماعات النادي خلال الشهر القادم وأنه حينئذ يحق لنا أن نقدر النجاح . وإذا استطعت أن أدخل انجلترا أخيراً عربية أصيلة تتناسل فيها واستطعت أن أحرر بلاد العرب من حكم الأتراك أكون لم أعش عبثاً . ظهر في جريدة سيكسكتور خطابي الرابع عن « السياسة في بلاد العرب الوسطى » وأعلنت . . . مجلة فورتنيلى رفيو عن مقالتي « وارث السلطان في آسيا » . ذهبت بعد حين الى وزارة الحربية حيث أثنى لورد نورثبروك علي خطاباتي (وهي أول خطابات أرسلتها الى الصحف) وكان السير جارنت ولسلي هناك وهو رجل قصير به نشاط ورعدة . ويشق علي المرء أن يتصور أنه قائد عظيم وقد ذكرته بزياراتنا لقبرص فقال « أظن لادى أن تكتب كتاباً » فقلت نعم ولكننا لم نذكر فيه شيئاً عن قبرص . فقال انكسما لم نتمكن فيها وقتاً كافياً . فقلت لقد ظننا أنه لا يحسن بنا أن نذكر شيئاً عنها .

كانت مقالة « وارث السلطان في آسيا » قد قصدنا بها كما أسلفت لفت نظر غلادستون الى آرائي وقد نجحت في ذلك بواسطة هاملتون الذي عرضها لنظره وان كان لم يعجبه فيها الا أقل ما يمكن تنفيذه ، وما كان قليل الاهمية في نظري ان تصبح المقالات الارمنية كولايات مستقلة في المستقبل . وكانت الفكرة التي شرحتها هي أنه اذا كان قد منح الاستقلال لجزء من تركيا أوروبا فقد وجب أن نشجع الأجزاء الآسيوية الأخرى على انحلال الامبراطورية على أن تؤلف من نفسها ايالات مستقلة وفاقا لجنسياتها .

وقد دعوت المستر غلادستون باسمه إلى أن يحقق كلماته التي القاها حديثاً وأكثر منها في مصلحة حرية الشرق وذلك بأن يستخدم الاداة التي صنعها أسلافه — معاهدة قبرص — لا في تحقيق مقاصد انجلترا الانانية الاستعمارية بل في مصلحة شعوب الشرق . وكان من وراء نشر هذه المقالة في مجلة « فورتنيلى رفيو » ان دعيت الي ديوان الوزارة في « دوننج استريت » حيث أعطيت فرصة سرد آرائي وتأييدها أمام رئيس الوزارة . وسيتضح أن شخصيته لم تؤثر كثيراً في هذا اللقاء الاول ولكنني تشجعت على استيفاء أوجه الرأي ومن ذلك الحين كان

غلاستون يعتد بعض الاعتداد بالآراء التي كانت تصله مني بواسطة هاملتون .

٢٧ يونيو — مررت على ا . الذي وجدت معه كوينزبرى فاخذ في الحال يشرح لنا آراءه الدينية في حالة انفعال ونحمس . قال ان هناك كائنا أعلى ، لا آلهة آدميا ، ووجدانا يهتدى المرء في بحثه عن الكمال . والقاعدة الرئيسية هي الثقة بالانسانية . والواجب الرئيسي هو البلوغ بالجسد والروح الى أوج الكمال . ولم يكن الماركيز بالمتكلم اللسان فاقترح أن يتلو علينا شعراً بدلا من الشرح والبيان . وهو شعر قرضه — وبينما كنا في انتظار التلاوة دخل فيليب كرى ومعه شيخ قصير ذو أنف طويل وعينين سوداوين وهو ملكام خان السفير الفارسي . وقد جلسا بينما أخذ كوينزبرى يتلو الشعر وهو شعر مبهم وعظي متعصب يتندى بالمادة وينتهي بالانسانية . فلما فرغ تكلم الشرقي .

قال « ربما كان بهمكم أن تسمعوا حكاية دين أسس في فارس قبل مضي عدة سنين وقد كنت زعيمه في يوم من الايام . وهذه الحكاية تريك يف تنشأ الديانات وأن مذهب الانسانية يصلح لآسيا كما يصلح لاوروبا .

« وعندى ان أوروبا عاجزة عن أن تنشئ ديناً حقيقياً يستولى على أرواح الرجال كما أن آسيا عاجزة عن أن تنشئ نظاماً سياسياً . ان عقل آسيا خيالى كما أن عقل أوروبا على . اننا نتج في فارس كل يوم «مسيحاً جديداً» وعندنا «أبناء لله» في كل قرية ، وشهداء في سبيل الله في كل بلدة وقد رأيت بنفسى مئات من البايين يتحملون الموت والتعذيب من أجل ايمانهم برسول لا تختلف تعاليمه عن تعاليم المسيح وقد صلب كما صلب المسيح . ان المسيحية لا تعدو أن تكون ديناً من مئات الاديان التي أظهرها بين الناس ايمان بعضهم بها . ولو أنها بقيت ايماناً أسيوياً لزال من الوجود منذ زمان طويل كما زال مائة مثلهما من التعاليم الاديية التي وجدت قبلها وبسدها . وقد أنشأت في شباني — كما أخبركم ديناً ، كن له في وقت من الاوقات ٣٠٠٠ تابع . ولقد ولدت أرمياً مسيحياً ولكنني نشأت بين المسلمين وطريقة تفكيرى هي نفس طريقتهم وكنت أخاً في الرضاة للشاه . فلما ولي الملك جعلنى رئيس وزارته . فلما بلغت العشرين كنت حاكماً مطلقاً على فارس . وقد

رأيت مساويء الحكم وتدهور الرفاهية المادية في البلاد فساورتني فكرة الاصلاح . فذهبت الى أوروبا ودرست فيها نظم الدين والاجتماع والسياسة المتبعة في الغرب وعرفت فيها نزعات فرق المسيحية المختلفة وكيفية تنظيم الجمعيات السرية والهيئات الماسونية وألفت مشروعا يجمع بين حكمة أوروبا السياسية وحكمة آسيا الدينية .

وقد أدركت عبث الاجتهاد في تنظيم فارس علي مثال أوروبا فصممت علي لباس مشروع اللباس الذي يفهمه الناس هناك — لباس الدين . فلما عدت جمعت زعماء طهران وأصدقائي ممن يري حاجة الاسلام الى الاصلاح موجهة توسلاتي الى نباهم الادبي ومحدثهم . وفي فارس كلمتان يعبر بهما عن الرجل — الانسان من اللغة العربية وآدم التي هي اشتقاق فارسي . وتدل الكلمة الثانية علي الرجل العبقري — وهو نوع خاص من الحيوان أما الثانية فتدل علي كائن أدبي ممتاز فقلت لهم كلمكم يفاخر بانه أكثر من مجرد « آدم » وانه لذلك « انسان » ولكي أمكنكم من أن تتروا في هذا الزعم أنصحكم بأن تفعلوا هذا وذاك . وقد وجدوا كلهم كلامي علي حق وفي وقت قصير كان لي ٣٠٠٠٠ تابع وتحت ستر الاصلاح الديني نفذت ما استطعت من الاصلاحات المادية . فلنصأحي برجع الفضل في انشاء التلغراف وتنظيم مصالح الادارة . ولكن كثيراً من هذه الاصلاحات التي حاولناها قد أدركه الفناء ولم يكن لدي في أول الامر نية انشاء دين ولكن أتباعي أرغفوني علي أن اكون قديساً ونبياً فقد لقبوني « بالطيف المقدس » ولقبوا الشاه « بمصلح الاسلام » فوضعت كتاباً ، انجيلاً بديني وأصر المتحمسون من أتباعي علي أني أجيء بالمعجزات . وأخيراً راع الشاه نمو قوتي التي سارت في الحقيقة أعظم من قوته . فصمم رغم صداقتنا علي قتلي كما صمم أتباعي علي قتله . وعاش شهرين في خوف دائم من الاغتيال ثم تفاهنا . لقد كنت أجب الشاه وأحترمه فاستأذنته في السفر وقد ودعني أتباعي بالدموع وقبل الموالون أقدامي فذهبت الي الاستانة معترفاً أن أحصل من السلطان علي اذن بالاقامة في بغداد وقد ذهبت اليها فعلاً وصار لي فيها أتباع من الفارسيين المقيمين فيها ومن أهل بغداد الشيعيين ولكن الأتراك خدعوني واضطرت للرحيل قبل أن أتم علي . وقد طلب أتباعي في فارس أن أعود اليهم ولكنني لم أعد لعدة

أسباب . فأولا خشيت أن أموت لدين لا يؤمن به . وثانياً كانت صحتي منحرفة .
وثالثاً كنت قد تزوجت فكتبت الى الشاه الذي رد باستعداده لتقليدي أى منصب
فأثرث البقاء في الخارج وقبلت منصب سفير لدى جميع الدول الاوربية .

وكان من الغرابة بمكان أن يسمع الانسان هذا الشيخ القصير ذى الملابس
الاوربية يتكلم مجيداً الفرنسية الى أقصى حد راويا حكاية جد شرقية . وقد ذهبت
معه الى منزله فيما بعد (وكان يسكن على الجانب الآخر من هيدبارك) وفصل لي
آراءه في الشرق والغرب اللذين يعرفهما معرفة دقيقة فتركه معتقداً انه أعظم
شخصية التفتيت بها في حياتي ومؤمناً أكثر من كل وقت آخر بتفوق العقل الشرقي
في الذكاء . وأى رجل في أوروبا كان يستطيع أن يجعل الانسان يشعر بأنه طفل !...

وقد كان لهذه المقابلة العرضية في دار سيدة لطيفة في بلجريفيا وفي قلب
لندن أعمق تأثير في نفسي وقد أحدثت ثورة في آرائى الى حد ما . والى هذه المقابلة
وما أعقبها من الاحاديث مع هذه الشخصية الفريدة يرجع الاعتقاد الذي غمرني
بعد ذلك وهي اني أخطأت في اختيار نقطة الابتداء في كل ما يختص بآرائى في
تحرير الشرق واصلاحه وانه اذا لم يكن بد من أن أعمل عملاً صالحاً للعرب أوغيرهم
من المسلمين الذين يحكمهم الاتراك فانه يجب علي بادى بدء أن أعرف أفكارهم
الدينية حق المعرفة . وكنت الى الآن قد حللت بينهم كغريب عن آرائهم الجديدة
علي الرغم من عطفي عليهم وان لم تكن ساورتني فيهم آراء كالتي تعرض للمسيحيين
لقد تعلمت أن أحترم الاسلام ولسكنى لم أفسده ولم أتناقش في تعاليمه مع أي
عالم تشريعي أو خبير برأيه العصري . وقد رأيت في الحال ضعف موقفي لابل عبته
وصممت قبل أن أسير في طريقى علي أن أخصص الشتاء القادم لدرس تقبظ ذلك
الدين الرئيسية علي الاقل من وجهة تأثيرها في السياسة . وعلى هذا رسمت مشروعات
الشتاء وكان رأيي أن أذهب الى جدة في وقت الحج وهناك أدرس علي خير ما أستطيع
ثم انهنز الفرصة التي قد تعرض لي لاستئناف العمل . وقد اوفق الى اختراق بلاد
العرب مرة أخرى من الحجاز ان امكن أو من اليمن الى نجد . وكنت أحسب اني قد
أجد من الوهابيين العلم الذي يلتمني العقيدة العربية في الدين من حيث تعارضها مع

العقيدة التريكية فيه ، وانى قد أستطيع أن أقوم معه بحركة اصلاح أضع أنا عناصرها السياسية ويضع هو العناصر الدينية . ومع تهور هذه الفكرة صدقت بها في ذلك الحين واعترافى بذلك يفسر لقرائى المصريين كيف اتفق ان سلكت الخطة التى سلكتها فى القاهرة بعد ذلك بعام .

وكننت متأثراً كذلك فى لندن خلال ذلك الحين بشرقي علامة آخر يدعي صابونجي وكننت قد تعرفت به كأستاذ فى العربية . وهو من أصل مسيحي مثل مالكام خان وقد أزمع مرة أن يكون قسيساً واشتغل فى نشر الدعوة فى روما ولكنه صد عن الموضع فى آخر الامر وكان كالسفير يعطف على الدين الاسلامي أكثر من عطفه على دينه . وكانت له شهرة عظيمة كعالم عربى وله خبرة تامة بالمسائل التى نصفها سياسي ونصفها ديني ، والتى كان المسلمون يتنافسون فيها فى ذلك الحين . وقد قام بالعمل الرئيسى المرحوم الدكتور بادجر فى القاموس العربى الانجليزى المسمى باسم الدكتور وكان يصدر فى لندن يومئذ جريدة عربية اسمها « النحلة » ويكتب فيها كل شهر عظة اسلامية للمسلمين على أساس الآراء العصرية الراقية أما تمويل تلك الجريدة الصغيرة فكان لغزاً وكذلك كانت أغراضه من اصداره وهى أغراض لم أسبر أعماقها قط . وتتلخص روايته لتلك الاغراض فى انه وكيل عن سلطان زنجبار وهو حاكم مستنير حر العقل والتفكير . ولكنى ما اقتنعت قط بهذا التفسير . ولدى من الاسباب التى وقفت عليها بعدئذ ما يحملني على الاعتقاد بان أموالها وبعض وجبها السياسي على الاقل كان يأتى من الخديو اسماعيل . وكان اسماعيل فى ذلك الحين غاضباً على الباب العالى الذى غدر به أمام أوروبا . وكانت « النحلة » تحمل على عبد الحميد حملات عنيفة وتهمة باغتصاب لقب « أمير المؤمنين » .

ولا أذكر الآن هل عرفت أول مرة تاريخ الخلافة وموقفها الجاضر من صابونجي أو من مالكام خان . ولكنها — وأنا على ما أنا عليه من معارضة الحكم العثماني — أثرت فى من وجهة أهميتها بالنسبة لنوع الاصلاح الذى كنت أنشده الآن . وفى مذكراتى ما يثبت انى أرسلت مذكرة الى غلاستون فى هذا الشأن . ولدى خطاب من هاملتون يدل على أن الوزراء اهتموا بأرائى .

٣ يوليو — حفلة شاي في منزل ا. ومن المدعوين رولاند وذرافن واليفانت وقد خلوت بالآخرين في احدى الغرف فكانت النتيجة أن اتفقنا على أن نعمل معاً في المسألة الشرقية لكي نؤثر على الرأي العام البريطاني . وصممنا على أن نعقد اجتماعاً بمهديا عند رولاند يوم الخميس

٨ — مررت ببرسي وندهام واقنعه بمذهبي السياسي . وتلقيت زيادة في الموضوع نفسه من المستر جيمس العضو في مجلس النواب . وتعشيت مع ذرفان واليفانت وآواي وبرسي وندهام وهنري براند وهوتيكير محرر مجلة « اليفانت هيرالد » في فندق النمر . والغرض من ذلك ان نضع خطة للعمل بقصد التأثير في الرأي البريطاني العام فيما يتعلق باسيا . ولم نعمل شيئاً معيناً غير تأليف لجنة لتلقي الاخبار . ذهبت بعد ذلك الى باريس حيث التقيت برجل يدعي روبرتسون سميت وكان حديثاً في الحجاز (وهو أستاذ معروف)

١٣ يوليو — دعينا الى حفلة عند قرية غلادستون . وقد بكرنا في الذهاب وقبل أن يأتي سائر المدعوين تحدث مع الرجل العظيم عشرين دقيقة ففصلت له آرائي في احياء الشرق ، فلاح لي انه اهتم بها علي قدر ما يستطيع أن يهتم بها رجل يجهل المسئلة . وقد بدت لي ملاحظاته سطحية وكانت أسئلته مناقضة للمسئلة التي ألقاها علي سلسبري منذ ثلاث سنين . وكانت النار قد أطلقت علي باخرة بريطانية في نهر الدجلة فقال لي انه يخشى أن تكون هذه الحادثة دليلاً على عداة لبريطانيا من ناحية العرب .

وقد اعتبر حالة الامبراطورية العثمانية « حرجة » وقال انه يرجح ان الشرق لم يمر به مثل هذا الوقت العصيب .

ولو ان معاهدة سان استيفانو كانت نفذت لما تخرجت حال تركيا . أكثر مما هي الآن . ومهما يكن من هذه الآراء أظن اني نجحت في ارضائه بفكرتين : الاولى هي أن بقاء الخلافة في بيت عثمان ليس ضروريا . والثانية هي أن مدحت باشا كان أبله . ولكن غلادستون لم يعقد النية علي أمر بل عول علي أن يسير علي مقتضي الظروف حتي تقع الواقعة .

١٥ يوليو — حضرت اجتماع عقده المشتغلون بالمسائل الاسيوية . وذهبت بعد الظهر الى الدماستون وهي حديقة أنيقة فيها منزل عصرى متعب وكنت أظن السير هنرى لا يارد من أهل الدعاوي والخيلاء ولكني وجدته لطيفاً ومتواضعاً بالنسبة لمركزه ، وهو يحسن التكلم ولا سيما فيما يختص بسياحتنا ويفهم الشرق حق الفهم وقد ذكرنى بسكين ورولان وكانا من السائحين في عهده القديم وعندى أن مذكرات لا يارد تبعث من الاهتمام واللذة ما لا تبعثه مذكرات رجل آخر من أبناء هذا الجيل ، ويتضمن ارتقاؤه من افاقى متجول بين الاكراد الى سفير بريطانى لدى الباب العالى كل ما في الحياة البشرية من عناصر الرواية .

١٧ يوليو — اجتمعت بالسير شارلس دايك وكيل وزارة الخارجية فشرحت له فكري في الذهاب الى نجد خلال هذا الخريف مع عبد الله بن السعود ولشد ما دهشت حين خيل لي انه يوافق علي ذلك ، ومع ان محادثتنا لم تكن طويلة قد تركتني مقتنعاً بان دايك رجل عظيم . وكانت أسئلته جلية وفي الموضوع . فلما فهم المسألة كتب مشروع تلغراف الى غوشن في الاستانة . ثم كلفني أن أذهب الى تنردن (مدير الخارجية الدائم) لمعرفة التفاصيل . وكانت الفكرة التي استغرقتني في ذلك الحين هي الذهاب الى بلاد العرب وتروؤس حركة يقصد بها اعادة استقلال العرب .

ولم يكن مضى على السير دايك سنة ١٨٨٠ في وزارة الخارجية الا بضعة أشهر على انه قد قدر له أن يلعب دوراً هاماً في المسألة المصرية سنة ١٨٨٢ . وكان هو وصديقه السياسى شمبلين وبرايت يمثلون العنصر المتطرف في الحكومة الجديدة . علي انهما لم يكونا من الطبقة التي يعين الوزراء البريطانيون منها عادة بل كانا من رجال الطبقة المتوسطة ولا زلت أذكر الفور الذي قوبل به تعيين ذلك في وزارة الخارجية حين أن الدعاوى الارستقراطية تقليدية بين الكتبة ولكن ذلك لم يلبث أن ظهر معدنه بالطريق التي قبض بها على عمله في يده وبما هو أجدى معهم من ذلك ألا وهو استخدام اصطلاحات فرنسية في حديثه كما هي ميزة موظفي وزارة الخارجية . لذلك لم يمض وقت قصير حتي وجد نفسه لا محتملاً فقط ولكن محبوباً أما عبد الله ابن السعود المشار اليه في مذكرتى فهو عبد الله ابن ذينيان بن سعود

من بيت الامارة في نجد . وكان قد وجد سبيله الى الاستانة ولجأ فيها الى السفارة البريطانية طالباً المساعدة ليحصل أو يستفيد مركزاً سياسياً فقدته في بلاده . وقد سمعت به من كري ثم رमित الى هذه النتيجة وهي انه قد يكون الفرصة التي أنشدها في بلاد العرب . ومن ثم طلبت الى وزارة الخارجية أن تصل بيني وبينه وتوافق على سفرى المرسوم . ولكن المشروع لم ينته بآية نتيجة بالرغم من موافقة وزارة الخارجية كما مر بك وذلك لان لورد تتردن عارض في المسألة حين عرضت عليه قائلاً أن المشروع اذا تم بموافقة وزارة الخارجية تعتبر المسألة كلها مهمة سرية ومثل هذه المهمات لا يتفق مع تقاليد وزارة الخارجية . وعلى ذلك انتهى المشروع . وكانت أنباء هزيمة الجيش البريطانى فى قاندهار بواسطة الافغانين قد وصلت الى لندن فى ذلك الحين وضاعفت حذر الوزارة فى دوننج ستريت . وكانت الهزيمة ضربة حاسمة لليتون ولسياسة المجازفة وراء الحدود الهندية وهي السياسة التى استعارها لنفسه . وأظن انه لم يمر وقت ظهر فيه حظ بريطانيا الاستعمارى فى مثل الهبوط الذي ظهر فيه فى ذلك الحين .

ه أغسطس — سافرنا الى بورتسموث لاستقبال ليتون وأسرته الذين جاءنا منهم تلغراف ينيء بوصولهم غدا أو بعد غد . وبورتسموث هذه مدينة غريبة على الطرز القديم ليس فيها فندق طيب الى الآن ونزلنا فى فندق « النجمة ورباط الساق » وفى المنزل المقابل للفندق تمثال نصفى لنلسون ويستطيع الانسان أن يرى من النافذة سان لنست وفكتورى ومهما بلغ من قلة مبالاة الانسان بوطنه — والله يعلم انى لست كذلك — فلا يسعه الا أن يتأثر بهذه الآثار الدالة على عظمة انجلترا . ولم أكن حتى الآن قد أدركت تدهور حالها منذ ستين عاماً الى الآن . وأى صدمة كان يصاب بها نلسون وزملاؤه لو أنهم رأوا صحف اليوم تملأها انجلترا فى مجاربة تركيا بغير معاونة خارجية وبالأمال الدنيئة فى أن ترى فرنسا طريقاً لمساعدتنا على اجتياز صعوبات فى الشرق . بل هذه الامور كانت تشغل فكري فضلاً عن اشتغاله بعودة ليتون — ليتون الذي اذا ساءت حال الهند — سوف يسجل عليه التاريخ انه أول الحائنين من نواب الامبراطورية فى حكم الهند والمسئول عن ضياعها .

وغنى عن البيان ان هذه كلها أمور تورث الانسان حزناً لا يستطيع وصفه . ومع ذلك لم أكن واحداً من أولئك الذين اقاموا مناحة علي سياسة ليتون وطريقة تنفيذها . فقد كانت ضرورية ونفذت بشجاعة ونجاح . وقد ظهر في تاريخ تدهور انجلترا لاشيء الا انه هو نفسه ظاهر . ولم يكن في استطاعته أن يصد تيار الحوادث فاندفع معها محاولاً قيادتها على خير ما يستطيع ولكنه لم يستطع أن يعمل أكثر من ذلك . وعندي أن أسباب تدهور انجلترا أسباب واسعة لا يمكن القاء مسئوليتها على رجل فرد أو حزب واحد . اننا نقفل لاننا لم نعد أمناء ولا عادلين ولا مهذبين وحكومتنا « لامة » وليست هيئة ذات حصافة تؤيدها حصافة الامة . وما وصلنا الى المركز الذى نشغله فى العالم الا بالمثابرة العظيمة والحصافة القويمة والنبيل العظيم فلما انقرضت هذه الوسائل هبطنا الى مستوانا الطبيعى . وقد صنعنا الخير فى العالم خلال المائة عام الماضية وسنصنع الشر فيه خلال المائة عام القادمة ثم لا يعود العالم يسمع بنا بعد ذلك ٦ — أغسطس بعد انذارات كاذبة أعطيت اشارة بوصول الباخرة « هيمالايا » وقد التقيت لحسن الحظ بجماعة صغيرة قادمة لتحية ليتون وركبنا الزوارق لمقابلتها فى عرض البحر وصعدنا اليها قبيلة « وزبور » وقد وقف ليتون على ظهرها بوجه لوحته الشمس وملابس رديئة عمرها أربع سنوات وفى فمه « السيجارة » التى كلفته حكم الهند . وهى اتفه الاشياء التى يعتمد عليها فى انتجاح بعض الاحيان !! ولو انه استطاع أن يكف عن التدخين فى الوقت الملائم ، ويذهب مع زوجته الى الكنيسة لغفر له الجمهور الانجليزى كل مساوئه ولو تجاوزت الحصر . أما الحال كما هي فقد كان خطأ هذا ملازماً له طول مدة حكمه وقد أثقلت موازينه حين أصابته الهزيمة السياسية . على انه ما كان يستدعي من الهند لولا هذه . على انه لم يكن يعبأ بمثل هذه الشئون وقد وثق من انه بذل أقصى جهده وأجاد وهو على حق فى ذلك . وقد غبطته على هذا الشعور كما غبطته على هبة ذهابه الى داره فى نيوزبورت .

ولما أوصلناهم البر وتناولنا معهم الشاى فى الفندق ودعناهم خير وداع وقد سمعت لادى ليتون تصيح من أعماق قلبها « آء ما أحب منظر أولئك السكارى الاعزاء الذين يسرون فى الشوارع . شد ما أحبهم » .

وكذلك اتفقت آراؤنا على أن آخرة الامبراطورية البريطانية قربت . فاما فيما يختص بي فما كنت أعبأ وقد حان حينها وأما ليتون فكان أكثر منى وطنية ...

٢٩ أكتوبر — كرايت . قضيت اليوم مع ليتون ... وقرأ لى دفاعه المعد للمجلس اللوردات ولا شك لدى فى أن الحق فى جانبه وستكون خطبته من أعظم خطب هذا العصر اذا صرح له بان يبرز جميع المستندات الموجودة لديه . وقد اطلعت على هذه المستندات فاذا بمراسلات روسية أخذت فى كابل بنص معاهدة سرية بين شير على والروسين . وقد أخبرني « شوفاروف » انه مر بها حين كان يتهيأ للذهاب الى الهند واقترح عليه قسمة أفغانستان بين روسيا وانجلترا .

هذا آخر ما قيدته فى مذكراتى يومئذ على وجه التقريب ويسوءنى أنى أهملت القيد فيها مدة عامين بعد ذلك أى بعد سنة ١٨٨٠ . ولم يصرح لليتون بان يشرح قضيته فى البرلمان شرحاً وافياً وكان لخطبته وقع فائر فى مجلس اللوردات بعد أن سلبت أقوى تقطها . على أنى سأقتطف هنا نبذة من خطاب كتبه الى فى ١٨ نوفمبر وبه يتم هذا الجزء . من قصتى ولهذا النبذة قيمة خاصة من حيث أنها تشرح حقيقة الحال السياسية يومئذ . قال ليتون « قرأت فى احدى الصحف أمس أن عبد المطلب ، شريف مكة الجديد ، الذى هو أداة بيد عبد الحميد يعمل بكل نشاط وطبقاً للتعليمات التى ترد عليه من الاستانة لاثارة المسلمين علينا فى جميع أنحاء الارض وقد صارت الصيحة الآن : الخليفة فى خطر . وعندى أن فرصة الاستفادة من العرب التى عرضت فى العام الماضى قد أعلنت تماماً . ولست أرى نتيجة لما فعله غلاستون سوى انه اعدم نفوذنا فى الاستانة وحوله الى المانيا بغير أن يدبر وسيلة غيره لحكم العالم الاسلامي . ويلوح لي أن خطبته التى انتظرها الناس بفضول كبير ليست الا اعترافاً ضعيفاً بالفشل الساحق الذى أصاب سياسة الحكومة البريطانية فهم يطرحون اليونان وأرمينيا وكل شيء آخر باعتبارهم أن أصابعهم أخذت تبحرق بنار طرف العصا الذى قبضوا عليه منذ تسعة أشهر . ثم انهم يتخطون فى سياستهم الارلندية بما لا يبعد معه ان تكون هذه المسألة سبباً لسقوط الوزارة . والحقيقة هي ان الامة ترفض السياسة التى تريد الوزارة تنفيذها فى كل مكان وان الحكومة لا تجرؤ على تنفيذ

السياسة التي تريدها الامة لرغبتها في المحافظة علي وعودها وتعهداتها . وعلى هذا كانت النتيجة انه لا توجد سياسة معينة الآن . أما فيما يختص بي فسأبقى ساكناً حتى يجتمع البرلمان وان كان قلبي يحترق في صدري »

ولم تكن الاسابيع الاخيرة التي قضيتها في انجلترا من ذلك الحريف مشغولة بالسياسة فقد شغلت بنشر جزء من ديوان شعري كان ليتون قد حرصني على نشره وقد تركت له (البروفات) لتصحيحها . وهذا هو الجزء الذي لقي اقبالا كبيراً ونفدت منه عدة طبعات للآن . وقد وضعني هذا الديوان في مركز أدبي كان له تأثير في أعمال السياسة التي اعقبت نشره :



الفصل الخامس

زعماء الاصلاح في الازهر

أبحرت من إنجلترا في خريف سنة ١٨٨٠ يوم ٣ نوفمبر الى مصر ولم يكن لي قصد غير الذهاب منها الى جدة للتعلم والدرس استعداداً لما عسى أن يعرض في المستقبل من الفرص وقد خيل لي مؤقتاً ان مشروعي الاشد نهوراً ليست عملية فصار أقصى هـي أن أحصل على المعلومات الكافية عن الدين الاسلامي وميوله الحاضرة لعلني أصلح للعمل متى سنحت الفرصة وكنت قبل رحيلي من إنجلترا اتفقت مع هاملتون على أن تستمر المراسلات بيننا مدة الشتاء وعلى أن أكتب له عن كل شيء قد يستحق الاهتمام من حوادث سياحتي وهو ينقل منه الى غلادستون ما يرى محلاً لنقله وكان هاملتون قد أكد لي ان غلادستون لا يزال بهم بأرائي . وكانوا ينظرون الي في وزارة الخارجية كشيء خيالي أكثر منه جدياً يمكن أن يكون له تأثير يذكر في وجهة النظر الرسمية للمسألة الشرقية على الرغم من وجود رئيس وزارة متطرف . ولما نزلت في القاهرة أدركت بعد بضعة أيام انها قد طرأ عليها تغير كبير ولكنه تغير حسن فيما لاح لي . فقد حل عهد المراقبة الانجليزية الفرنسية محل استبداد اسماعيل ونظمت المالية وأكثر فروع الادارة . وقد زرت بعض القرى التي عرفت يؤسها منذ خمس سنوات فوجدت انه قد وضع حد لما كانوا يألمون منه . ومع ان الفلاحين كانوا لا يزالون فقراء رازحون تحت عبء الضرائب القادحة فقد تبدد اليأس الذي حملهم على مكاشفتي بتاريخ شقايم حين التقيت بهم أول مرة كرجل أجنبي يعطف عليهم . ولما ذهبت الى الوكالة البريطانية سرني ان وجدت فيها « ماليت » قنصلاً جنرالاً . وقد قص علي تفصيلات الاصلاحات التي أدخلت والتي لا تزال متتواة مصبوعة بصبغة وردية وكان أكثر هذه الاصلاحات لم ينفذ بعد الا فيما يختص بالمالية . وقال ماليت ان الامور تتحرك ببطء ولكن بثبات وفي طريق التحسين ، وان السحب التي لا يرى غيرها في الافق هي أولاً في السودان

الذي هو عبء باهظ على كاهل المالية المصرية وثانياً في الجيش حيث ظهرت أخيراً شواهد التذمر . وقد أكثر من امتداح الخديو الجديد توفيق وأخذني لزيارته في القصر ومع أنه لم يبعث اهتمامي فقد وجدته يحسن التكلم الاحسان الخليق بالامراء وفي الطاقة أن يستين المطلع على الخطابات التي كتبتها من مصر يومئذ صدق تفاؤل ماليت وقد كتبت الى هاملتون خطاباً أقتطف منه النبذة الآتية :

تحسنت الامور كثيراً عما كانت عليه منذ خمس سنوات . ومهما كانت تقائص حكومة انجلترا السابقة فلها ان تقول انها نجحت في مصر . وقد سمن الناس هنا وظهرت عليهم امارات الرخاء . وقد سمعت الناس الذين كانوا يشكون بحرارة منذ خمس سنوات يشنون على الخديو الجديد ويطرون الادارة . ويلوح لي أن ولاية الامور هنا وقفوا في طريق العمل وقد اقتصروا على تغيير الاشخاص الذين كانوا مصدر الخطر ولم يغيروا في الاساليب الا قليلا . لقد كان التخلص من اسمعيل عملا سياسياً كبيراً ولا شك في أن الرجل الحاضر يستقيم على الجادة مع قليل من التوجيه السديد . وعندي ان ثروة مصر وقلة نفقات حكومتها بضمان نظام ماليتها متى قصرت مطاعمها على توفير الرخاء . على أنه توجد صخرة أو صخرتان في الطريق مثال ذلك حكم السودان الذي سوف يبق مصدرراً للانفاق وسيباً للاحتفاظ بجيش . ولا أدري لماذا تهتم مصر بحكم النيل فيما وراء الشلال الاول الذي هو حدها القديم . أما القضاء على تجارة الرقيق في افريقيا فسار لا حاجة لان يحصل عليها غير البلاد الغنية . ولا شك في أن سحب الرقابة والحماية التي تتمتع بها حكومة مصر يكون عملا سيئ الحظ والواجب أن يستمر بضعة سنوات على الأقل حتى ينشأ جيل أكثر تعوداً على حسن النظام من الجيل القديم . ولشدة ما تبوق نفسي لرؤية سوريا تتمتع بهذا النظام واذا نحن لم نقبأ بالصحراء استطعنا القول بأن سوريا قطر غني وفي الطاقة أن تنفق على نفسها . ولكنها سوف تكون في حاجة الى اعلان حماية اورورية بحالة لا تحتمل الشك حتى يمكن أن تستغني عن الاحتفاظ بجيش . أما فيما يختص بحفظ الامن فتكفي لذلك قوة صغيرة . ولست أشك في أن القوم في انجلترا يبالغون في صعوبة المحافظة على الامن في بلاد أهلها مزيج من المسلمين

والمسيحين فان الشقاء الذي بلوه جميعاً في خلال القرون الطويلة الماضية لم يبق أثراً لما في صدورهم من الحزازات .

وقد أسعدنى الحظ من أول الامر فيما يختص بما أريد أن أتعلمه من شئون الاسلام وكان روجرزيك أحد المستشرقين الممتازين والذي عرفته قبل ذلك قنصلاً في دمشق قد جاء الى مصر وعين في وزارة المالية فعرفت منه اسم عالم شاب متصل بالازهر يدعي الشيخ محمد خليل ومن ذلك الحين أخذ هذا الشيخ يتردد علي يومياً لا عطاءً في درساً في اللغة العربية وكثيراً ما بقى يتحدث معي طول بعد الظهر ومن ثم ظهر لي انه أكثر من أن يكون مجرد استاذ لتعليم لغة القرآن .

ولعل هذا الشيخ أعظم من عرفتهم من المسلمين صراحة واخلاصاً وتحملاً وكان من طلاب تلك المدرسة الواسعة التقية التي كان استاذها يومئذ استاذة الشيخ محمد عبده . وكان الشيخ خليل يبلغ الثلاثين من عمره في ذلك الحين وهو رجل ذكي طيب مجتهد لا أثر فيه للتصنع . وكان كذلك تقياً خجولاً بدينه مجرداً من الرياء والتعصب المذهبي والتحفظ الذي يمليه الصلف على بعض المسلمين في معاملتهم مع قوم لا يدينون بدينهم . لقد كان على تقيض هذا كله . وكان سروره منذ اليوم الاول في تحصيلي كل ما يعرفه . وكان مذهبه في التفسير أوسع المذاهب . وقد اعتبر جميع البيانات التي تنصر علي وحدانية الله صحيحة ولم تكن اليهودية والمسيحية في نظره الا صورة مشوشة لذلك الدين الحقيقي دين ابراهيم ونوح ولذلك لم يسمح بسماع أى قدح في أصحاب هذين الدينين لقربهم في اعتقادهم من المسلمين . وعنده ان المثالب والحزازات إنما هي ميراث الحروب القديمة ويعتقد ان العالم سيرقي الى حالة اجتماعية كاملة حيث تنزع الاسلحة ويتوثق الآخاء بين الأمم والمذاهب . ويمكن تصور سروري العظيم اذ شرح لي هذه الآراء وأيدها بذكر التقاليد والقواعد معلناً أنها تعاليم — الاسلام الحقيقية — أقول يمكن تصور سروري اذ وقفت علي هذه الآراء التي هي قريبة جداً من آرائي ولا سيما حين أكد لي أنها من الآراء التي يعتنقها الجيل الحاضر من الازهريين وغيرهم من الطلبة في العالم

الاسلامي وحكي لي كيف نشأت هذه الآراء في الازهر وكيف كان نشؤها في أول عهده بالتعلم في تلك الجامعة الكبرى.

ومن أغرب ما يروي ان الفضل في نشر هذا الاصلاح الديني الحر بين العلماء في القاهرة لا يعود الى عربي أو مصري أو عثماني ولكن الى رجل عبقرى غريب يدعى السيد جمال الدين الافغانى وهو رجل لم تتجاوز تجاريه العالمية قبل حضوره الى مصر دائرة آسيا الوسطى وهو أفغانى المولد وتلقى تربيته الدينية في بخارى . وفي ذلك المكان السحيق وبغير أن يتصل بأي أستاذ من الذين يعيشون في مراكز الافكار الاسلامية الراقية . استنبط من درسه وتفكيره الآراء التي تعزى اليه اليوم . وكانت حركات الاصلاح في العالم الاسلامي التي قد انحصرت الى ما قبل ذلك في التقهقر القديم ولم تسر في طريق التطور . وقد جاء في القرنين الاخيرين كثير من الواعظين الذين لم يزيدوا على ان علة ضعف الاسلام راجعة الى كف منفذيه عن السير على سنن السلف الصالح ووجد كذلك في مصر وتركيا مصلحون نظموا الادارة على الاساليب الاوروبية لاغراضهم السياسية . ولكن هؤلاء أدخلوا اصلاحهم بالعنف وبالنشورات التي حصلوا عليها من العلماء بالاكرام . وبغير أن يقفوا بينها وبين قواعد القرآن وتقاليده . وكانت الاصلاحات السياسية تأتي من الطبقة العليا ولم يزل حكم الرأى العام الرشيد قاسيا عليها . أما نبوغ جمال الدين ففي اجتهاده في حمل الممالك التي وعظ فيها على أن تعيد النظر في الموقف الاسلامي كله وأن تستبدل التمسك بالتقديم بالتحرك الى الامام حركات أدبية منسجمة مع العلم المعصرى . وقد مكنته علمه التام بالقرآن والسنة من اقامة الحججة على انهما لو أحسن تأويلهما معا لكان الاسلام كفوا لاحداث تطور راق عظيم .

ولما أتم دروسه في سنة ١٨٧٠ وكان يومئذ يبلغ الثلاثين من العمر اخترق الهند الى بومباي وانضم الى الحج في مكة . وبعد أداء الفريضة حضر الى القاهرة ثم ذهب منها الى الاستانة . ولم يلبث في هذه الزيارة الاولى أكثر من أربعين يوماً في مصر ولكنه وجد وقتاً كافياً لتوثيق عرى الصداقة مع نفر من طلبة الازهر ولوضع أساس التعاليم التي شاهدها بعد ذلك .

أما في الاستانة فما أسرع مانبه ذكره بما أوتيه من الفصاحة والتبحر في العلم . وقد عين في منصب ديني سام وأخذ يلقي المحاضرات في جميع الموضوعات لسعة معارفه ووفرتها . وكان حاد الذكاء قوى المحافظة حتي قيل أنه يستطيع أن يقرأ كتابا برمته في أى موضوع ثم لا يشرد من ذهنه كلمة منه بعد ذلك وقد ابتدأ بتعليم النحو ثم علوم اللغة ومنها انتقل الى الفلسفة والدين وقال ان الاسلام السني يوفق بين نفسه وبين أرقى ماتصبو اليه النفس الانسانية وما تحتاجه الحياة العصرية واذ كان سنياً صحيحاً محيطاً بالحوادث قد أصني اليه الناس باحترام ثم لم يمض وقت قصير حتى صار له أتباع من صفار الطلبة . وكان يوحى الشجاعة بجرأته وينقد المذاهب المسلم بها حتى مذهب أبي حنيفة فيقبل الناس نقده بما لا يمكن أن يتيسر لرجل غيره وكان هم أن يطلق العقول من الاغلال التي قيدتها طول الاجيال الماضية ويقم الحججة علي ان الدين الاسلامي ليس شيئاً ميتاً ولكنه نظام يصلح للانسانية المتطورة في جميع العصور فهو لا يأتي التطور وكل هذا مماثل لما حدث من أحياء المسيحية باوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر على ان الغريب في شأن الاسلام الغريب هو أن يعود الفضل في نشوء روح النقد بين أهله الى رجل تربى في بلاد رجيعة كآسيا الوسطي وتعلم في جامعة سحقة كجامعة بخارى .

وقد كانت الفترة التي قضاها الشيخ جمال الدين في الاستانة زاهرة ولكنها كانت قصيرة فقد كان رجلاً غير مقيد وكان كأكثر الافغانين لا يحفل بالتقاليد المتبعة في خطاب العظماء وهي التقاليد التي كان لها أعظم اعتبار في عقلية العقل التركي ومع انه كان محوطاً برعاية على باشا وفؤاد باشا اللذين رأيا في تعاليمه تأييداً لاصلاحهما السياسي ضد قدماء العلماء وقع سوء فهم بينه وبين السلطات الدينية العليا ولا سيما فيما يختص بمسلكه الشخصي نحو شيخ الاسلام فلم تجد هذه السلطات سبيلاً لان تجد في محاضراته محلاً للمواخذة ولم يمض وقت قصير حتى اقتبست من اقواله فقرات اخذتها دليلاً علي الكفر والزيغ . فلما أجاب علي ذلك بأنه مستعد لان يناقش المسألة علناً مع منهم الكبار فزعت الدوائر الرسمية وزعبت وكان هذا التحدى قد أحدث حركة كبيرة بين « السفهاء » فكان الشبان منهم في جانب جمال الدين

وظهر أن النزاع قد يؤدي الى عواقب وخيمة . ومن ثم اكره الساسة على انذاره بملائمة العودة الى مصر والبقاع المقدسة فعاد الى مصر في ظل هذا الاضطهاد الديني ولكن بعد أن بذر بذور النقد التي أثمرت بعد عدة سنين اذ اجمع السطاء على المطالبة بالاصلاح الديني . وهذا هو الجزء الديني في الحركة السياسية التي قدر أن تنتهي بالثورة التي قام بها مدحت باشا في سنة ١٨٧١ .

وقد تقدمته شهرته الى الازهر حين عاد الى القاهرة ١٨٧١ وكانت مصر في عصر ديني مظلم لان فساد الحكم ولا سيما في عهد اسمعيل كان قد لوث جميع الطبقات واطفأ جذوة الشجاعة والاستقلال في صدور العلماء ومع ذلك كان فضول الناس يزداد حول عمال الدين . وقد رحب به الاصدقاء القليلون الذين كان قد تركهم في مصر . رحبوا به سرّاً ان لم يكن علناً ثم ما لبثت النار والغيرة اللتان يتدفق بهما حديثه ان جمعنا حوله طائفة من الشبان المريدين كما حدث في الاستانة . اما أهم هؤلاء المريدين فهو الشيخ محمد عبده الذي قدر له أن يلعب فيما بعد دوراً هاماً في الشؤون العامة والذي هو الآن مفتي الديار المصرية . والشيخ ابراهيم العجمي الصحفي المعروف . والى هذين استطاع الشيخ أن يفضي بكنوز علمه بلا تحفظ وأن يفرس فيها روح النقد التي طبع عليها وينفث فيها كثيراً من جراته . والحق أن الشجاعة كانت ضرورية لكل رجل يتكلم في مصر بصراحة . ولم يكن اسماعيل يسمح باقل معارضة وكان حكمه مطلقاً حتى فقدت الالفاظ المستقلة من أفواه الرجال . ولم يكن يجزؤ على الشكوى الا الفلاحون المهذبون في قراهم أو غيرهم ممن لا يعتمد بهم من الوجهة السياسية أما السلطات الدينية العليا والموظفون الكبار فقد طال سكوتهم على الظلم وآثروا الموافقة ما داموا يحصلون على أنصبتهم من الاسلاب .

وعلى هذه الأحوال السيئة ، إن عقلية أو أدبية ، أشرقت تعاليم جمال الدين الجزينية كما يشرق الضوء الغريب وضمت له شجاعته مؤقتاً اصفاء الناس بغير تدخل من جانب الحكومة وقد يكون الفضل في ذلك الى أن العراك الذي أثاره جمال الدين في الاستانة قد برره في نظر اسماعيل أو يكون اسماعيل قد اعتبره أضال من أن يستدعى القمع أو ربما كان قد فكر — كما فكر على باشا وفؤاد باشا — في استخدام التعاليم

الجديدة في حربه الطويلة مع القناصل الاوربيين . ومهما تكن الحقيقة في ذلك فقد أبيع لجمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التي بقيت من حكم اسماعيل ولم يلق القبض عليه الا في عهد توفيق وبعد انشاء المراقبة الانجليزية الفرنسية . وقد أرسل بلا محاكمة الى الاسكندرية ونفي من القطر . ولكنه كان قد أدى رسالته واعتق كل زكي نبه في الازهر قواعد الاصلاح الحر على الاساسات الدينية . أما عبادة المصلح نفسه فقد أقيمت على خير عاتق يحملها بل لا أغالى اذا قلت أنها أقيمت على عاتق أقوى من عاتق صاحبها الاصيل وما كل معلمي اللغة العربية — الشيخ محمد خليل ولا يمكن أن يكمل من الاستفاضة في وصف أستاذه الروحي — الشيخ محمد عبده — ووصف كفاءاته العقلية وقد خلف هذا جمال الدين في زعامة حزب الاصلاح الحر في الازهر .

وقد وجدت بين أوراقى مفكرة يوجد فيها ان معلمي الفاضل أخذنى لرؤية الاستاذ الشيخ محمد عبده في منزله الصغير بحي الازهر للمرة الاولى في ٢٨ يناير سنة ١٨٨١ وهذا يوم يجب علي أن أميزه علي سائر الايام لانه فتح لى باب صداقة بقيت الآن نحو ربع قرن مع رجل من أحسن وأحكم الرجال العظام . ويجب أن لا يتوهم أحد انى اذ استخدم هذه الالفاظ ألقى القول علي عواهنه أو أبالغ مثقال ذرة ولكنى أقولها معتمداً على معرفتى باخلاقه في ظروف مختلفة وأحوال صعبة فقد عرفته في أول الامر معلماً دينياً ثم قائداً لحركة الاصلاح الاجتماعى ثم زعجاً أدبياً للثورة السياسية ثم أسيراً في أيدي أعدائه ثم منفياً في أقطار أجنبية مختلفة ثم تحت مراقبة البوليس في القاهرة حين ألغى نفيه وأخيراً حين سودته مواهبه العقلية ونصرته من جديد اذ استأنف محاضراته في الازهر وعين مستشاراً في محكمة الاستئناف ثم غين في أواخر أيامه مفتياً للديار المصرية فخل فى اسمي مقام دينى وقضائى فى مصر . وقد كان الشيخ محمد عبده حين رأيته لأول مرة في سنة ١٨٨١ فى الخامسة والثلاثين رفيع القامة أسمر اللون نشيطاً يلوح ذكأؤه السريع فى عينين تنفذان الى الاعماق وهيئة صريحة ودية توحى الثقة فى الحال . أما فى اللباس والمظهر فشرقي بحث يلبس عمامة بيضاء وقفطاناً كما يلبس شيوخ الازهر ولم يكن يعرف حينئذ لغة

أجنبية أو أية لغة أخرى غير لغته وقد بحثت معه بمساعدة محمد خليل الذي أعان بفرنسيته الضعيفة عربيتي في جميع الموضوعات التي بحثتها قبل ذلك مع محمد خليل وحصلت بهذه الوساطة على آراء واسعة فيما يختص بتعاليم المسلمين الاحرار ومخاوفهم الحاضرة وآمالهم في المستقبل وقد دونت هذه الآراء في كتاب طبعته في آخر السنة باسم « مستقبل الاسلام » وكان الشيخ محمد عبده يصر على ان الاسلام في حاجة الى الاصلاح الديني الحقيقي وليس فقط لهياة سياسية دينية . أما فيما يختص بالخلافة فكان يشاطر كل المسلمين المستبشرين رأيهم في وجوب اصلاحها وتحديدتها على قواعد روحية . وقد شرح لي كيف يؤدي حسن استخدام سلطتها على وجه شرعي الى مساعدة حركة الرقي الادبي وكيف ان أصحاب هذه الخلافة أهملوا بحيث صاروا غير أهل لامارة المؤمنين . والواقع ان الاسرة العثمانية لم تحفل بالخلافة مثقال ذرة خلال القرنين الماضيين ولم يبق لها حق ولا سلطان حق السيف وسلطانها . علي انهم ما زالوا أقوى الامراء المسلمين ومن ثم يستطيعون القيام بالشرط الاكبر من العمل لخير الجميع أما اذا لم يمكن حلهم على القيام بواجبهم فلا مناص من البحث عن أمير آخر للمؤمنين ولم يكن ثمة شك في حاجة الاسلام الى أساسات سياسية . وكانت آراؤه مشربة بروح الاعتدال وهي آراء زاد في اخامها انها عملية ورشيدة .

وفي أثناء الشتاء ذهبت وعقيلتي لزيارة « جدة » حيث جمعت كثيراً من المعلومات التي كنت في حاجة اليها عن نزعات الطوائف الاسلامية المختلفة وأحسب أن تلك كانت خير بقعة للاروبي الباحث عن تلك المعلومات فقد تعرفت فيها بواسطة المدعو يوسف أفندي قدسي بعدد من الاشخاص المسلمين الذين تهتم معرفتهم . وكان يوسف أفندي هذا متصلاً بالفضلية الانجليزية . وكان بين الذين تعرفت اليهم الشيخ حسن جوهر وهو من خيرة علماء الصومال الاذكياء والشيخ عبدالرحمن محمود من جهة حيدر اباد بالهند والشيخ مشعث المكي وعدد من أعضاء أسرة بسام في عنيزة بنجد وهر شيخ بدوي متعلم تعليماً راقياً من جنوبي مرا كش . ولم أقم في جدة سوى بضعة أيام فقد أصبت بحمى الملايا المنتشرة جداً في تلك الجهات وحال هذا المرض دون فكرة التعمق في داخلية البلاد . ولقد وجدت أن الوقت لم يكن ملائماً

أيضاً لتحقيق تلك الفكرة نظراً للعداوة الجديدة التي أبدتها السلطات في مكة حيال
الإنجليز . فان السلطان كان قد بدأ فعلاً في جعل كلمته مسموعة بصفته الزعيم الديني
للمسلمين وهو شيء لم يكن معروفاً منذ عدة أجيال لاسلافه العثمانيين بل انه أصبح
شديد الغيرة على نفوذه في بلاد العرب بصفة خاصة بينما ان نزاعه مع حكومتنا جعله
أكثر ارتباطاً في النفوذ الإنجليزي منه في أي نفوذ آخر . وقيل زيارتي لجدة بعدة
أشهر فقط أراد أن يظهر مقدار سلطته في مكة فعين لها شريفاً ذا نزعات رجعية
شديدة ضد الأجانب . فالشريف السابق حسين يدعون انه كان رجلاً ذا أفكار
حرة ومعروف بصلاته الودية مع القنصلية الإنجليزية فاستحق لذلك غضب السلطان
ومات أشنع مية . وليس من المستطاع الجزم اذا كان ذلك في الحقيقة بتدبير السلطان
أو بواسطة الوالي ولكن الناس في جدة عند ما كنت فيها كانوا على كل حال يعتقدون
زباناً للسلطان دخلاً في القتل .

وقد وقفت على تفاصيل مقتل الشريف حسين من وكيه في جدة المدعو عمر
ناصر الذي عزا القتل للسلطان بلا مراء . وهذه الرواية هي انه في آخر موسم الحج
ركب في صحبة الحجاج قاصداً جدة — كما كانت العادة — لتوديع الحجاج والدعاء
لهم . وقد كان سفره ليلاً . وفيما هو يوشك أن يدخل بصفة رسمية الى الميناء على
ظهر جواده بصحبة الحرس الذي كان بعضه عثمانيين وبعضه الآخر أعراب تقدم
اليه أحد الحجاج الأفغانيين في ملابس رثة كما لو كان يطلب صدقة وطعنه في بطنه
وبالرغم من هذا الجرح فان الشريف ظل راكباً الى أن دخل دار وكيه عمر ناصر
ومات في اليوم نفسه بسبب — كما سمعت — عدم تضديد هذا الجرح غير المميت
تضيداً كافياً وكانت هناك ظروف عديدة تفرق بين أن يكون الاعتداء حادثاً
مشوهاً للتعصب الديني أو حادث قتل عادي . ولم يكن القاتل من جماعة الشيعة كما
تبادر الى الذهن بادئ ذي بدء بل كان من متطري السنين . وقد فاه بعد القبض
عليه بعبارات تدل على انه كان يعتبر نفسه مكلفاً بفعل ما فعل فانه قال عند مأسئل
عن السبب الذي دعاه لارتكاب هذه الجريمة . «بحكي انه كان يوجد فيل وهو أكبر
الحيوانات الموجودة في الغابة . فجاءته غلّة وهي أصغر حيوان في هذا الوجود فعضته

وأماته» ولم تكن هناك أيضاً محاكمة علنية للجاني فقد أعدم بعد اعتقاله بأربعة أيام كما اتخذت الاجراءآت الممكنة لاختفاء المسألة .

وكان الشريف عبد المطلب خلف الشريف حسين من بيت آل زيد وهي الاسرة المنافسة لاسرة الشريف حسين وكان أيضاً من أشد الرجعيين المسلمين تطرفاً . وقد كان طاعناً في السن بحيث أنه كان شريفاً لمكة عندما كانت في أيدي الوهابيين الذين انضم الى مبادئهم ولو في الظاهر .

والآن وقد تقدمت سنة اعيد الى ذلك المنصب بلقب أمير يقوى حركة الجامعة الاسلامية التي كانت سائدة في الاستانة . وفي عهد الشريف حسين كان في استطاعة أي فرد انجليزى أن يجتاز الحجاز من أدناه الى أقصاه بدون أى اعتداء بل ان « درنى » والاستاذ « روبرت سميث » حصل على مساعدته وحمايته والآن فان أى محاولة من هذا القبيل تعتبر خطرة جداً وفي الواقع ان السائح الفرنسي « هير » فقد حياته لمحاولته اجتياز الحجاز في السنة نفسها . ثم عدنا الى السويس فيما بعد ومن ثم الى سوريا عن طريق الاسماعيلية .

وفي أثناء اجتيازنا الاراضي المصرية وصلني الخطابان التاليان من « هملتون » رداً على الخطابين اللذين أرسلتهما اليه . وأهمية الخطابين هي في أن اهتمام الحكومة بالمسائل الشرقية بدأ يتحول الى المشاكل الداخلية كالتي كانت في ايرلندا . ومن المدهش والمخزن أن نلاحظ كيف ان الضرورة — كما سماها الأحرار وهم في الوزارة — في قمع الوطنية والضغط على الحرية في ايرلندا أحدثت رد فعل في الشعور الشريف الذي أبدلوه به — قبل دخولهم الوزارة — عطفاً على الحرية الوطنية في الشرق . ويظهر ان غلادستون — الذي كانت ميوله بلا ريب متجهة نحو إعطاء هاتين الجهتين الحرية انقاد لزملائه الأحرار في الوزارة الذين كانوا مصممين على السير به في الطريق التي لا تلائم نزعتهم وكانت ايرلندا طول العامين التاليين العقبة الكؤود في سياسته وسأبين في موضعه ان قرار القمع الذي تقرر في سنة ١٨٨٢ لاستعماله في ايرلندا كان في نفس مجلس الوزراء الذي قرر أيضاً استعماله في مصر . فالاشتراك في سوء الحظ بين هاتين البلادين كان مأساة كبيرة لا لمصر وارلندا وحدهما بل لشرف انجلترا

وهاهو الخطاب الاول

رقم ١٠ دوننج ستريت

لقد تجاسرت على عرض خطابك على عدد من الذين أعلم أنهم يرغبون في قراءته ومنهم «اللورد غرانفيل» و«ريفرزولسون» و«بمروك» و«هارى براند» وأظن ان الخطاب سر «ريفرزولسون» بصفة خاصة لان «ريفرز» ينظر بعين الابهاج الى ماضعه في مصر . وقد زاده سروراً أن يسمع من مصدر مستقل بأن العمل الذى كان له يد كبرى فيه قد أنتج هذه النتيجة الحسنة وانى أخشى من أنه يعتبر ان نصيبه في ادراك هذه النتيجة لم يقدر بعد حق قدره .

« وما برحت ايرلندا تحتكر كل وقت الحكومة ومجهودها وأخشى أن يكون من الصعب المبالغة في الحالة الخطيرة السائدة الآن في ذلك البلد البائس . وانى لاحمد الله على اننا أصبحنا على مقربة من عودة انعقاد البرلمان . وسيظهر اذا كانت الحكومة بالقت او لم تبالغ في التذرع بالصبر والتمسك بجبل الاناة وليس لى أن ابدى رأيا في هذا الصدد . على أن الحالة لى بلا جدال عار على هذه البلاد (انجلترا) والحكومة ترى نفسها مضطرة الى العودة الى الخطة العتيقة خطة العنف والقمع . وقد بدأت أشعر — بالرغم منى — بأن ايرلندا ليست صالحة للحكومة الدستورية . واننا همما سعيانا لازالة المظالم المشروعة فليس من المستطاع استتباب السكينة فيها بدون العود الى ما يشبه سياسة كرومويل . وانه لعمل تنفطر له الافسدة . فاذا لم يحدث تغيير غير عادى فنصبح في هذه البلاد معرضين لسقوط وزارة تلو الاخرى وهكذا في خلال بضع السنوات القليلة المقبلة . وانى لشديد التشاؤم بالمسبة للمستقبل . وبودى لو استطعنا أن نطبق على ايرلندا شيئا من التطور فالذى رأيت في مصر ... أن ايرلندا البائسة هذه كادت تقضي على الحكومة قبل الاوان من حيث السياسة الخارجية . ولا يزال يؤمل أن يستطيعوا ايجاد مكان اليونان فلا يدعوا مسائلها تصبح نهائيا في زوايا النسيان والا اصبح من المحتم نشوب الحرب بين تركيا واليونان . ان اليونان لاتستطيع وحدها أن تكافح تركيا وقد يعنى دخول تركيا الحرب رفع لواء الثورة العامة في الروملى الشرقى وفي مقدونه . ولا ازال اؤمل أن توجد تسوية

لمسألة حدود المملكة اليونانية بتدخل الدول العظمى باعطائها قطعة أرض صغيرة في الشمال وربما أيضاً بتسليمها جزيرة كريد . ولا جدال في أنه يلزم إيجاد وسيلة من الوسائل لتقوية اليونان وتوسيعها ليس لحفظ السلام في الشرق مؤقتاً فقط بل لوضع الاساس لما عساه أن يكون قوة مضادة للعناصر الاسلامية ... » .

وهالك نص الخطاب الثاني :

رقم ١٠ دوننج ستريت

تحريراً في ١١ فبراير سنة ١٨٨١

لقد تناول الوزراء خطابك على أثر وصوله . وقد تلوت بعض فقراته للمستر غلادستون وقد اتيح للورد غرانفيل والمستر غوشن أن يقرأه بنفسها وباهتمام علي ما سمعت . أما اللورد غرانفيل فارسل صورة من الملاحظة التي ختمت خطابك بها وهي الخاصة بشؤون الهند الي لورد هارنجتون وأرجو ان لا أكون خنت الثقة التي وضعتها في باطلاع الدوائر الرسمية على معلوماتك المذكورة في الخطاب . وقد اطلعت هاري براند عليها أيضاً . ولقد قامت في وجه والده — رئيس مجلس العموم — مصائب لم يقيم مثلها لاحد من أسلافه في كرسي الرئاسة . ولكنه خرج من هذا النضال فائزاً . فاذا صرفنا النظر عن جلسات المجلس التي لانظير لها والتي استمرت أياماً وليالي ووقف العدد العديد من الاعضاء المشاغين فقد مررنا في دور برلماني مبهج . وأنى لشديد الامل باختفاء شبح العرقلة الناشيء عن الشعب الخاص بالاراضي الارلندية . فاذا ما صادق البرلمان على الاجراءات القمعية او بالاحرى الاجراءات الواقية وصار المشروع العادل التام الجريء الخاص بالاراضي قانوناً فلن نصبح مهددين بالكابوس الارلندي في القريب العاجل على كل حال .

وفي الوقت نفسه كان اهتمام الجمهور في خلال الاشهر الماضية موجهاً طبعاً الى تلك المملكة القاحلة ولذا لم يعن الجمهور كثيراً بالشئون الخارجية . وعلى كل فالمسألة اليونانية لم تصبح نسياً منسياً . فاللورد غرانفيل مازال يشد طرف الجبل بمهارة تامة وبنجاح كبير على ما اعتقد والعقبة الكؤود طبعاً في سبيل التقدم بنجاح في هذه المسألة المعقدة هي الدور الحزبي الذي لعبته فرنسا التي بعد ان هددت وتوعدت

خفت صوتها وبردت حرارتها . وعلى كل فان بسمارك قد عمل على أن يتولى الامر بنفسه وذلك بعرض اقتراح جديد قد يؤدي الى نتائج حسنة . فأول شرط تمسك به الدول العظمى هو طبعاً الاحتفاظ بالسلام الاوربي فلو لا ان نشوب الحرب بين تركيا واليونان يؤدي حتماً الى حدوث القلاقل والقتال في بلغاريا والروماني الشرقي ولولا أن اليونان لا تستطيع وحدها مكافحة تركيا لكان التمهيد الطبيعي لرفع اليونان نفسها الى صف الدول الاوربية هو الالتجاء الى السيف . فالرومانيون الحديثون ما كانوا لتكون لهم ملوكية متحدة لولا أنهم حاربوا في سبيلها ولا محل لان يشكو اليونان الحديثون اذا رأوا أنفسهم مضطرين لمواجهة أمثال تلك المصاعب والمخاطر . ولكن بصرف النظر عن الحرب التي يلزم أن يخوضها اليونان فان هذه قد أصبحت تحت كنف أوروبا فلها الحق في ألا تتغاضى أوروبا عنها الآن . فاذا لم يكن تنفيذ حكم برلين سليماً — وهذا يظهر انه مسلم به نظراً لعمل فرنسا — فان المتمدن الوحيد هو إيجاد صفقة معادلة لليونان وأقصد بذلك إعطاءها تعويضاً في جهة أخرى عما لم تأخذه مثل تساليا واييروس وهما الاقليان اللذان تقبل أخذهما واللذان يمكن الدول فيما بينهم مساعدتها على الحصول عليهما وربما كان اقتراح من هذا القبيل انحرافاً جديداً وأخشى من العلاج الذي تشير به — ولو انه أنجع وأكثر نجاحاً — هو من الشدة بحيث لا تستطيع أوروبا أن تقبله .

ولا اذ كر اتني كتبت في خطابي مايرر كل هذا الحديث الطويل عن اليونان التي لم تهمني بصفة خاصة في ذلك الوقت . وان عبارة الخطاب لتشبه لهجة المستر غلادستون نفسه الى حد اتني أظن أنه لا بد أن يكون أملي هذا الخطاب والخطاب الذي سبقه . لهذا رأيت أن أثبتها بنصيهما ونظراً لاسهامه في شرح المصاعب المملوءة بها نسياسة اليونان قد لاح لي أنه — اذا حدث عصيان على الحدود اليونانية — ربما شجع في الوقت نفسه عصيان العرب في سوريا .

وكانت رحلتنا من الاسماعيلية سارة . فبعد أن عبرنا القناة تطوحننا الى جهة الشرق في طريق تحيط بها الوهاد الرملية الى تل غير مشهور يدعي جبل هلال . وكان هذا الوادي يشبه من بعض الوجود حالة نجد من حيث الزراعة وترتيب

العواصف الرملية فتعرفنا بقبيلتي عبيده وطباها والى الشمال من ذلك بقليل بقبيلة طرايين وأيضاً قبيلة العزازيمة وأيضاً كنا قاب قوسين أو أدنى من التصادم معها منذ خمسة أعوام وكانت هذه القبائل كلها مستقلة عن تركيا وقتئذ تقيم في الاراضي التي لاصاحب لها التي تكون الحدود بين سورية ومصر . وقد كانت هذه القبائل كما هي العادة دائماً في جهات بلاد العرب المستقلة — في تشاحن بعضها مع بعض وكانت بينها ثارات الدم ولهذا استمرت الحرب بينها بعضها مع بعض مما سبب كثيراً من القلاقل حتى الى قرب حدود غزة .

فلكي تضع الحكومة العثمانية حداً لهذه الاضطرابات لجأت الى احدى وسائلها المعروفة فأرسلت دعوة الى زعميي القبيلتين المتنازعتين للاجتماع بمصرف غزة اجتماعاً ودياً ثم أمرت بالقاء القبض عليهما غدرًا وخيانة وقد زجتهما في سجن القدس كرهينة لحفظ السلام في الحدود . وفي ذلك الوقت كانت تقاليد النفوذ الانجليزي في تركيا حية في اذهان العرب فترتب على ذلك أن طلب الي — نظراً لمعرفتي بالزعميين المذكورين — أن أندخل مع الحكومة لاطلاق سراحهما . فقبلت التدخل رافةً بهما . ثم استصحبت معي الشيخ القائم بشؤون قبيلة طبهاها وهو علي بن عطية والابن الصغير لشيخ قبيلة طرايين وقد ركبنا برفقتنا الى القدس فسرنا بطريق التلال الى أن وصلنا القدس دون أن نخرج على مدينة أو قرية في أثناء رحلتنا هذه . وفي القدس زرت قنصلنا مور في الحال فحصلت بواسطته على اذن من الباشا بزيارة السجن وهناك وجدت الشيخين المطلوبين في طبقة سفلية تحت الارض بالقرب من جامع عمرو . وقد كانا في حالة يرثي لها إذ كانا يشكوان من الامراض والسجن الطويل فوسطت لهما عند الحاكم على شرط أن يرفرف السلام بين القبائل . وقد تمكنت من جعلهما يوقعان هذا التعهد . ولكن المتصرف أعلن انه ليس في وسعه اطلاق سراحهما واحالني على رئيسه والى دمشق فهو الذي يستطيع أن يفعل ذلك . فذهبنا الى دمشق بصحبة علي بن عطية وبصحبة قافلة الجمالين عن طريق وادي الاردن وسهل حوران وهي سياحة شيقة ولذيذة لان الارض نظراً لانتقطاع الامطار كانت كجنة عدن غاصة بالازهار البهجة .

وفي حوران وجدنا الحرب ناشبة بين الجنود العثمانية والدروز ولكننا تمكنا من المرور بين الجيشين دون أن يمسنا الضرر ووصلنا الى دمشق حيث القيينا عصا التسيار أمام باب منزل صغير يحتوى على حديقة مساحتها فدان في حي باب توما كنت ابتعته منذ ثلاثة أعوام عند بدء رحلتنا الى نجد .

وكان منزلنا في دمشق ملاصقا لمنزل سيدة انجليزية مشهورة تدعى اللادي التيره أو المسز ديجي كما تدعى الآن فبعد مخاطرات غريبة في الشرق والغرب تزوجت وهي طاعنة في السن من شيخ بدوى من قبيلة عنيزة وأقامت في دمشق مع بعليها مجول بعد ان أصبحت لا تحتمل متاعب حياتها السابقة في الصحراء . وقد علمنا منها ومن بعليها المجيد الذي كنا نعرفه جيد المعرفة ان خير وسيلة لاطلاق سراح المعتقلين هي الا نعرض قضيتنا على القنصل ولا على الوالي مباشرة بل بطريق غير مباشر على صديقهم الكبير السيد عبد القادر الذي عرفناه في عام ١٨٢٨ والذي كان له اكبر نفوذ في الحكومة في دمشق في كل ما يختص بالعرب . وكان عبد القادر وقتئذ في سن الشيخوخة وكان معتكفا على العبادة وكان موضع اجلال جميع سكان المدينة . وكان له بين عرب مورية بصفة خاصة اتباع كثيرون لانه كثيراً ما أظهر انه حامهم وحامي مصالحهم . وقد أكد لي مجول أن المسألة هي مسألة تقود مع الوالي فاذا تعهد السيد بان يفتح باب المفاوضة ويده مبلغ كبير فإن النجاح محقق . فذهبت معه ومع علي ابن عطية الى عبد القادر فوجدناه مع ولده الاكبر محمد وهو رجل مستقيم ولده من أم من الجزائر أثناء اقامته في تلك البلاد . فوقفناه علي مهمتنا فقبل السيد بارتياح أن يتوسط لنا لدى الباشا وأن يعمل الترتيب اللازم لاطلاق السجينين على الشرط المذكور وهو الاحتفاظ بالسلام العام بين القبائل . ثم أعطيته كيساً يحتوي على ٤٠٠ جنيه فرنسي (بنتو) ذهباً فاخبروني ان المبلغ كاف لتحقيق رغبتنا . وكانت الرشوة من الامور العادية بين الموظفين العثمانيين وقتئذ حتي اتني لم اشعر لا أنا ولا السيد ولا أى شخص آخر بيننا باى تردد في تقديم النقود . وكان المبلغ كبيراً ولكن عطفي كان شديداً نحو السجينين المعتقلين وكنت مصمماً على الا أرسل علي ابن عطية الى القدس الا مصحوباً بامر الافراج عنها . وعلى ذلك

قدمت على هذه التضحية ولكن المفاوضات اخفقت في ادراك الغاية المطلوبة . وبعد بضعة أيام جاءني محمد ابن عبد القادر ومعه الكيس دون أن يمس بشئ ، وأخبرني أن والده كلفه بأن يبلغني تحيات الوالى وأسفه على عدم استطاعته فعل هذا المعروف لأنه خارج عن حدود وظيفته . فان المسألة قد أبلغت الى الاستانة وهناك فقط يمكن تسويتها .

وان عاقبة هذا الحادث البسيط لمدهشة ولها علاقة مباشرة بما وقع في مصر من الاحداث في السنة التالية . فبعد ان فشلت محاولات المحلية عملت بنصيحة الوالى وكتبت من فوري الى غوشن سفيرنا في الاستانة وعرضت عليه القصة بخدايفرها . ولكيما أزيد اهتمامه بالمسئلة اخبرته ان الحكومة الانجليزية قد تحتاج يوماً من الايام الى حماية ضفة قناة السويس الشرقية من المهاجمة اذا نشبت الحرب بين انجلترا وبين احدى الدول الاخرى . فاتخذ غوشن — على ما أذكر — بعض الاجراءآت ولما خلفه اللورد دوفرين في منصب السفارة بعد بضعة أسابيع أوصاه غوشن بالاهتمام بالامر . وفي النهاية أجب طلبى بعد طول الانتظار وافرغ عن الشيوخين . على ان اقتراحي بخصوص القبائل قد أتم فيما بعد عمرة من نوع لم اكن أتوقعه أو أرغب فيه ذلك لأنه لما تقرر في صيف عام ١٨٨٢ ارسال حملة ولسلي تذكر غوشن أو شخص آخر له صلة بالحكومة اقتراحي السالف فتقرر ارسال مندوب سرى لاستعمال اسمي في القبائل التي تعرفت بها في جنوبي غزة جرها الى عقد تحالف مع القوات الانجليزية ضد الجيش الوطني المصري وكنت اذ ذاك كما قالوا « كالباحث عن حثي بظلفي » وهذه هي بعثة بالمر الشهيرة التي سأتكلم عنها باسمهاب في جينه .

وكانت سورية وحدود بلاد العرب وقتئذ في حالة تخمر سياسي . فقد كان هناك تياران من الشعور بين المسلمين بخصوص الجامعة الاسلامية أحدهما شعور التعصب الدينى وهذا كان مستمداً من السلطان نفسه والآخر شعور الرغبة في الاصلاحات الحرة . وقد قيل لي في دمشق ان الشعور ضد السلطان وضد الادارة العثمانية الفاسدة قد بلغ حداً يصح معه توقع الثورة في أى لحظة وقد حادث محمد

ابن عبد القادر في ذلك الصدد فوجدته هو وأباه منتسبين لفريق الاحرار وانه — كغيره من علماء العرب — من انصار فكر الخلافة اذا كان في الامكان تحقيقها وقد خطر لي وقتئذ ان ليس بين العرب من هو أحق بهذا اللقب من عبد القادر نفسه . وعلى ذلك رجوت محمداً ان يستطلع رأى أبيه في ذلك الصدد ويسأله هل يقبل أن يكون زعيم هذه الحركة اذا جد جدها .

وقد فعل محمد ما أشرت به عليه وعاد الي يحمل رسالة من والده يقول فيها انه برغم شيخوخته التي تحول دون الاشتراك فعلياً في أي حركة من هذا القبيل فان أولاده يقبلون ذلك وانه لا يمانع في ذكر اسمه كمرشح للخلافة اذا طلب اليه هذا الترشيح . وعلى كل فان الحركة لا يمكن أن تصادف نجاحا الا بمساعدة من الخارج فان الحكومة العثمانية قادرة حرياً على كبس جراح القائمين بها وقد تم الاتفاق بيننا على أن أبلغ رده بصفة سرية الى الحكومة الانجليزية واستطلع ماذا تكون خطتها اذا حدثت ثورة في سوريا . وهو ما فعلته بالفعل عن طريق الوسيط المعتاد بيني وبين مستر غلادستون وهو سكرتيره الخاص هاملتون وقد سألت ما عن نوع المساعدة التي يمكن أن يعتمد العرب عليها . وقد اقترحت عند الاشارة الى خطاب هاملتون الذي سبق نشره ان مثل هذه الحركة قد تنظر اليها حكومتنا بعين الارتفاع خصوصاً بمناسبة المصاعب التي بينها وبين الباب العالي بخصوص اليونان . ولكن اهتمام غلادستون بالشرق بل بالسياسة الخارجية على العموم كان قد خمد وقتئذ خموذاً تاماً ولذلك كان جواب هاملتون موجزاً ومبسطاً للعزائم . فقد كتب يقول « انني أوامل أن يوجد ما يحول دون وقوع الحرب بين تركيا واليونان واذا ذلك نستعني عن الالتجاء الى مشروعك في سوريا . وكما أقول هو انه يحتمل ان توجد حالة كهذه واذا ذلك يصبح من اللازم استعمال الوسائل التي تشير بها ولكن هذه الحالة لم توجد بعد . ان هذا مبهم وغامض ولكن أخشى ألا أستطيع ان أضيف الى ذلك شيئاً

آخر . فلم أجد مناصاً من السكوت على ذلك ولكني بادرت بإبلاغ النتيجة الى السيد .

ولم يكن لبقية سياحتنا في ذلك الصيف أي غرض سياسي . وقد زرنا أصدقاءنا من آل عنيزة مرة أخرى فوجدناهم ضارين خيامهم بالقرب من الميرا ولكن معاملتنا معهم اقتضت على شراء الخيول ولم تكن هذه القبيلة تعباً بالسياسة فيما يخرج عن دائرة الصحراء . وكذلك كانت عنايتها بالمسائل الدينية قليلة . والواقع ان الانسان لا يستطيع على وجه التقريب ان يسميهم مسلمين فانهم لا يصومون ولا يصلون ولا يؤدون أي فرض من الفروض الدينية الاسلامية . وكل ما يربطهم بالاسلام هو انهم لا يزالون متمسكين بتقاليد الصحراء . وهي التقاليد التي بنيت عليها الشريعة ولكنهم لا يعرفون من عقائد الاسلام الا التوحيد أما الرسل والاولياء والقرآن فذلك ما لا يعرفونه وكذلك لا يعرفون شيئاً عن الدار الآخرة . وقد سخنا معهم الى أقصى حدودهم الشامية حتى وجدنا أنفسنا في حلب في أول حرارة الصيف ومنها عدنا سريعاً الى إنجلترا (١) .

(١) مما يخلق بالذكر بهذه المناسبة اننا تعرفنا في حلب بضابطين بريطانيين لعبا بعد ذلك دوراً كبيراً في الشؤون المصرية وحرب السودان أحدهما الكولونيل سينوات الذي اشترك مع غوردون في الدفاع عن الخرطوم ضد حملات المهدي . والثاني الكولونيل السير شارل ولسن الذي قاد القوات البريطانية في الثامنة بعد واقعة أبو كيلة . وقد ساح سينوات بإعازي في ذلك الصيف بين بدو عنيزة وشمر ولكنه لم يستطع أن يتفاهم معهم وهذا راجع في الحقيقة الى خلوه من العطف على الشرقيين . أما ولسن الذي كان أوسع منه رأياً فقد صحبنا في سياحة العودة حتى أزمير التي وصلناها وقت القبض على مدحت باشا . وكان كلاهما في ذلك الحين قنصلا متقلا لبريطانيا في تركيا آسيا من النوع الذي نصت عليه معاهدة قبرص .

الفصل السادس

مقدمات الثورة المصرية

قضيت صيف سنة ١٨٨١ كله في « كرايت » أكتب الكتاب الذي كان ثمرة تجارب الشتاء وهو كتاب « مستقبل الاسلام » وقد وضعته في عجلة وأحوال لاتساعد على دقة الحكم فقد ازدحت علي الحوادث آثر الحوادث خلال كتابته حتى شق علي أن أضع نبوة هادئة عن مصير الاسلام بيد اني اعتبر هذا الكتاب مؤلفاً جدياً رغم ما فيه من تناقض واذا لم تكن له أهمية تاريخية فلا أقل من أنه تصور آمال المسلمين ومخاوفهم في الوقت الذي كتب فيه. وقد دافعت في هذا الكتاب بلا تحفظ عن قضية الاسلام باعتبارها قضية اقضية الخير على شطر كبير من الارض وهي قضية يجب علي كل محب للانسانية أن يشجعها لا أن يقمعها . وينت أصل الاسلام ومفاخره وندهوره الظاهري الشبيه بالتدهور الذي خيل للناس أنه استولى علي المسيحية منذ أربعائة عام والذي قد تلافاه الاسلام كما تلافته المسيحية بالاصلاح الديني وتحرير أفكارها من قيود التقاليد الضيقة التي وقفت تطورها وعرقلت تقدمها . وقد شرحت الآراء كما تعلمتها من الشيخ محمد عبده أستاذ المدرسة الجديدة الحرة وتوسلت الى مواطني بكل ما فيهم من خير أن يعطفوا علي آمال أحرار المسلمين ويؤيدوهم ضد الرجعيين ذوي المكائد والتعصب الأعمى والذين يلجأون في آخر الأمر الي حل مشكلاتهم الاصلاحية بحمد السيوف . وقد خاطبت انجلترا بصفة خاصة اذ كنت أعرف ان صاحبة الهند لابد أن تهتم كثيراً بمستقبل الاسلام طالبا أن تكون ذا سيادة نشطة بمصادقة لافضل عناصر الأفكار الشرقية في مكلفتها أسوأ ما فيها من العناصر وألا تقتصر علي الاستفادة من حالة الانحطاط لتوسيع منافعها المادية وقلت « ان النقطة الرئيسية هي أن نفي انجلترا بحق الأمانة التي حملتها » باعتبارها وارثة الامبراطورية المغولية وبحق علاقتها القديمة بالشؤون العثمانية « وهي أمانة ترقية عناصر الخير الشرقية لاهدما . ان

انجلترا لا تستطيع أن تهدم الاسلام ولا أن تقطع علاقتها به لذلك يجب عليها بحق خالق الكون أن تأخذ بيد الاسلام وتعينه علي السير في طريق الفضيلة . هذه هي الخطة الحكيمة الخليقة بانجلترا وهي لعمرى أشرف وأحكم من حرب صليبية تستغرق قرناً بتمامه .

وقد نشرت هذا الكتاب فصولاً شهيرة في مجلة « فورتنتيلي رفيو » فأحدث تأثيراً كبيراً في إنجلترا وبين قراء الانجليزية في الهند وترجمت أكثر الفصول الى العربية في مصر وكان ظاهراً في الوقت الذي كتبت فيه أن حوادث خطيرة توشك أن تحدث في الشرق بل أنها أخذت تحدث بالفعل . فقد بكرت الحكومة الفرنسية في مايو الى غزوة تونس بغير تنبيه أو انذار تنفيذاً للاتفاقية السرية التي عقدت قبل ذلك بثلاث سنوات بين وارنجتون ووزارة الخارجية الانجليزية واحتلت نصف تونس الغربي بحجة حماية الباي من الخطر الذي يهدده به رعاياه — وهو خطر وهي — وأعلنت الحماية الفرنسية . ولم تكن في حالة الجار الذي هجم عليه هكذا غدرأ مايرر هذا الهجوم كسو، الحكم أو الخطر علي الاوروبيين أو حتى الضيق المالى . وكان الباي نفسه رجلاً طيباً محترماً الشخصية ولم يأت بأى شيء يفقده حسن نية الشعب نحوه فكان اعتقاله بواسطة الجنرال « بربرت » واغتصاب سلطته بواسطة الجمهورية الفرنسية من الاعتداء اب المدعومة النظير حتي بين ماحدث من الاعتداءات علي الامم الضعيفة في عصرنا الحاضر اذا استثنينا اعتداءات يونانبارت علي مصر سنة ١٧٩٩ . وكان لهذا الاعتداء أسوأ وقع في إنجلترا حيث كان الناس في جهل باتفاقية براين السرية . أما في العالم الاسلامي فقد أوقد نار الغضب والاشمئزاز الذي أخذ يعظم حين افترض السر .

ولم يكد أهل تونس العربية يطلقون نارا علي الفرنسيين لفرط ماخافهم هؤلاء بالاعتداء واضطر الباي الى توقيع معاهدة قدمت له علي ذبابة السيف بواسطة الجنرال « بربرت » فكانت النتيجة أن فقدت تونس استقلالها قبل أن تعرف أين هي . ولكن أهل الشطر الشرقي من تونس نفروا الى أسلحتهم وقبل أن ينتصف النصف عمت الثورة صحاوى الجزائر وطنى موج الغضب علي النصرانية

الى الشرق وبدأ يؤثر تأثيراً خطيراً في مصر كما سألين بعد كما أنه حفز المصلحين فيها الى الجد في حركتهم وحمل جيشها علي المطالبة بالحكومة الذاتية .

ونما يخلق بالذكر لاثبات اشتراك الحكومة الانجليزية في هذا الشأن الفاضح أن لورد جرانفيل سمح لنفسه أن يكتبي بوعد بسيط من الحكومة الفرنسية بأن الاحتلال موقت لاعادة النظام على الرغم من أن النظام لم يكن قط مهدداً وبأن الاحتلال لا يستمر يوماً واحداً مما يستلزمه توطيد حكومة الباي . وهذه خطة تزوير قلدها لورد جرانفيل بكل دقة بعد ذلك بسنة واحدة حين انعكس موقفا فرنسا وانجلترا في مصر . كذلك يستحق الذكر أنه مع أن البرلمان البريطاني كان معقوداً لزم لورد سلسبري زعيم المعارضة جانب الصمت المطبق فيما يتعلق بتونس على الرغم من أن أتباعه الذين لم يعرفوا شيئاً من سر المسألة أقاموا ضجة كبرى طالبين الشرح والبيان . كذلك سكت بسمارك في برلين ولم تبد أي دولة من الدول التي كانت ممثلة في مؤتمر برلين أي اعتراض وإن كان الشعب الايطالي قد استاء كثيراً من فعل الحكومة الفرنسية . أما السلطان فقد نشر احتجاجه إذ كانت تونس جزءاً من الامبراطورية العثمانية . وقبلت أوروبا الحالة كحقيقة واقعة .

ويجب على أن أقص تاريخ الحركة التي عرفت في صيف سنة ١٨٨١ باسم النهضة الوطنية المصرية ويرجع أصل هذه الحركة في الحقيقة الى مجاهدة اسماعيل حين وقع الخلاف بينه وبين ولسن واجتهد اسماعيل أن يحتفظ بسلطته ضد الوصاية القنصلية التي أوقعه فيها سوء تصرفه وديونه . وقد أراد اسماعيل أن يسترد مركزه الادبي الذي كان قد فقده ويستعيد حسن ظن رعاياه بنشر نداء عام يطلب فيه تأييدهم ومن ثم أعلن في ربيع سنة ١٨٧٩ عزمه على دعوة جمعية من الوجهاء . ولم يكن شك في أنه يريد أن يرفض جزءاً من الدين على الأقل مستتراً بالرأي المصري العام . ومع أنه لم يعتقد فيه الاخلاص يومئذ الا نضعة من الاوربيين المقيمين في مصر فإن فكرة معالجة السيئات التي كابدها الاهلون بادخال نظم الحكم النيابي أخذت تشيع وتتأصل في القاهرة من ذلك الحين . وكان الشيخ جمال الدين وتلاميذه قد حكموا بان استبداد أمراء المسلمين الآخذ في الزيادة مخالف لتعاليم الاسلام الذي

هو في الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيها حق الخطابة في مجتمعاتها كما أن سلطة ائمة فيها لا تعتمد الا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وبيعة الناس وقد طعن علماء الازهر على اسماعيل فقالوا أنه معتد على القانون وظالم سياسى . وكثيراً ما تباحثوا سرّاً في ربيع سنة ١٨٧٩ عن كيفية عزله والوسائل التي تمكن من ذلك أو حتي من التخلص منه بالاغتتيال. وعندى أن شعور اسماعيل بالخطر المزدوج الذي يهدده من الخارج وفي مصر ذاتها من ناحية آراء الازهريين هو الذي حمله على الظهور بالمظهر الدستوري. وهنا يجب أن نذكر أن الآراء الدستورية لم تكن سائدة في مصر فقط في ذلك الحين بل كانت سائدة كذلك في الاسانة وكان السلطان قد استدعى الجمعية قبل ذلك بخمسة أعوام لذلك لم يكن للمصلحين بد من الموافقة على حركة اسماعيل مها تكن تقهّم فيه قلبية ومن ثم أخذوا يشرحون هذه الحركة على صفحات الصحف اللاتي انشئت في مصر تحت اشرافهم . وكان الآن بين الموظفين عدد غير قليل يميل الى النظام الدستوري ومن بينهم شريف باشا وعلى مبارك باشا ومحمود باشا امى البارودى . ولم يقف الامر عند هذا الحد . فقد وقع وارث الخديوية محمد توفيق تحت نفوذ جمال الدين القوي وصار هذا صلة قوية بينه وبين المصلحين الذين وعدهم مرة بعد أخرى بأنه متى وصل الى العرش فسوف لا يجد شعرة عن جادة الحكم الدستوري . وقد كان توفيق وشريف الدستوريان عضوين في وزارة اسماعيل الاخيرة التي عمرت ثلاثة أشهر وكانت مقاليد الادارة في أيديهما حين عزل اسماعيل .

وعلى هذا راحب جمال الدين والمصلحون بارتقاء توفيق منصة العرش واعتبروه دليلاً على حسن الطالع . ومع أنهم أسفوا لان المصريين أنفسهم لم يستطيعوا خلع سلطانهم فقد تطلّعوا الى العصر الجديد بثقة الرجال الذين خطوا خطوة في سبيل تحقيق أمانيهم . ولكن الخديو لم يلبث أن غير رأيه حين تسلم مقاليد السلطة ، شأنه في ذلك شأن غيره من أولياء العهود ولم يمض شهر حتى نسي وعوده وغدر باصدقائه . وقد كان توفيق ضعيفاً . وكان قد ولدته لاسماعيل احدى سراريه فلم يعامله اسماعيل المعاملة الخليفة بولي العهد كما ان والدته كانت تتركه في خوف مستمر من صولة والده فلم تربطه بهذا الوالد رابطة الاخلاص والتقرب . وكانت نشأته بين سيدات الحرم

أكثر مما هي بين الرجال فنشأ ضعيفاً لا يسعه الا الاذعان لاية ارادة أقوى من ارادته ولكنه يسعى بعد ذلك لتنفيذ ما يريد بالطرق الخفية . ومن ثم كان شديد الغيرة محباً لحوادث الانتقام الصغيرة . أما فيما يختص بحياته المنزلية فكان مستقيماً بالقياس الى أسلافه ولم يكن كذلك خلواً من كثير من الفضائل الكريمة ، وكانت سلبية أخلاقه تجعله خطراً كبيراً علي أولئك الذين قدر لهم أن يتعاملوا معه . وكان همه الاول أن يخفي الحقيقة ويلقي على الغير تبعة الفشل الذي يكون قد حدث بخطئه . وكذلك لم يكن بغضه للشيء . يظهر برفضه اياه صراحة ولكن باصطناع الاقاويل والوقية وبالتفريق حيث يريد أن يسود وينتقم . وقد ذكر عنه أنه لم يخلص لشيء قط وانه لم يثق به أحد الا غدر به .

فلما ارتقى توفيق العرش ووجد نفسه بين قوتين متناقضتي الغرض — قوة أصدقائه المصلحين الذين أخذوا يحثونه على الوفاء بعهوده الدستورية وقوة القناصل التي منعت أن ينزل عن شيء من سلطته التي كانوا يريدون أن يستعملوها باسمه أذعن أولاً لاقتراح وزيره شريف بأن يصدر منشوراً يمنح به دستوراً ولكنه أبى بناءً علي إشارة القناصل أن يوقع المنشور . وقد أفضى هذا الى استقالة شريف باشا فحل محله رياض باشا الذي رشحه القناصل لذلك والذي كانوا يعتمدون عليه في تنفيذ آرائهم الخاصة بالاصلاح الدستوري في الوقت الذي يتمتع فيه بالسلطة المطلقة طبقاً للمنشور سنة ١٨٧٨ ويتصرف في شؤون الادارة كيف يشاء باسم الخديو وبغير رقابة من أي مجلس أو جمعية .

وقد كان الضعف الذي أظهره توفيق في هذا الشأن وهو أول شأن مهم عرض له في حكمه سبب كل ما أصابه بعد ذلك من المتاعب . ولو أنه وفي بعهوده للمصلحين ولوزرائه واستدعى مجلس الاعيان لبقى رعاياه موالين له ولما كان قد وجد محل للدسائس التي راجت سوقها في العامين التاليين والتي مهدت السبيل لثورة سنة ١٨٨٢ أما والحال كما هي فقد وجد نفسه بعد ما أطاع القناصل مجرداً من السلطة وصار القناصل والوزراء يعاملونه كأنه دمية .

وقد اختلف الناس في الحكم على رياض . وقد كان الوطنيون شديدي الحكم

عليه حين زبت مصر في خريف سنة ١٨٨١ وكانوا يحملونه تبعة اجراء آت العنف التي اتخذت ولكنني أعتقد الآن ان التبعة كلها لم تكن واقعة عليه وكان رياض باشا من رجال العهد القديم ولم يكن يثق الا بأشد أنواع الحكم اطلاقاً وقد أدار الادارة بالطرق التي كانت متبعة في عهد اسماعيل أي بالجانوسية وقوة البوليس والاعتقال والنفي . على أنه لم يكن ظالماً أو واشياً بالطبع وعندى أنه كان محوطاً في كل أعماله بضرب من الشعور الوطنى . وكانت فكرته في حكم مصر طوعاً لامر قصى فرنسا وانجلترا وعلى رغم الشعب تنحصر كما أكد لي في رغبة انقاذ مصر من مصاعبها المالية ووفائها بالديون ومن ثم التخلص بأسرع ما يمكن من كل تداخل أجنبي . وليس هناك شك في انه بذل في السنة الاولى من حكمه جهداً عظيماً لتخليص الفلاحين من أتعابهم المالية . ولكن الوفاء بالديون عملية طويلة بطيئة وليس ثم دليل على انه كان يمكنه أن ينجح في تحريرها من الوصاية التي ضربت عليها أو حتى تخليص الناس من أفظع ما حاق بهم من سيئات الادارة . والواقع أن المراقبة الثانية التي خدمها رياض لم تكن إلا بالمسألة المالية طارحة كل ما عداها في زاوية الاهمال . وقد كان الفلاحون لا يزالون يحكمون بالكرباج . وكانت المحاكم يؤرأ للفساد والملاك المدنيين يخسرون ممتلكاتهم للدائنين وكانت سلاطين الانراك والجر كس لا تزالان تسودان البلاد .

ولم تقم الحكومة باي تحسين أدبي ولا هي حسنت حتى نظم الادارة . وقد كان هذا موضع ضعف الحكم الانجليزى الفرنسي وسبب فشله في ارضاء الناس . ومع ذلك يجوز أن نتساءل ألم يكن بد من أن تأتى الازمة بالسرعة التي جاءت بها لو ان الخديو كان مخلصاً لوزيره ممتعاً عن الدس له ؟ ولكن هكذا كان طبع توفيق كما أسلفت - فهو يخضع ظاهراً للضغط ولكن يحاول تحقيق غرضه بوسائل أخرى لذلك أخذ يدين رياض من أول الامر وكان غيوراً من سلطته ناقباً عليه القوة التي منحها له . هذا هو التاريخ الصحيح لسلسلة الاوقات التي مرت فيها مصر سنة ١٨٨١ بما فيها القلاقل العسكرية التي انتهت بسقوط رياض من دست الوزارة . ان تدخل الجيش في شتاء ١٨٨٠ - ١٨٨١ كقوة سياسية في مصر له أهمية

كبيرة تستدعى الحال شرحه شرحا وافيا . وقد كلف هذا الجيش عاملا من عوامل الاستياء منذ حلت به الهزيمة في الجيش وقضت على سمعة الحديوزد على ذلك ان الصعوبات المالية جعلت دفع المرتبات عسيرا وغير منتظم . وكان الجنود العائدون من الحرب قد استخفوا بقوادم الذين برهنوا على قوة كفائهم واشترك معهم أكثر الضباط الصغار في عواطف الاستخفاف والاستياء . وقد ساعد على ذلك ان مناصب الجيش العليا كانت مقصورة على الجرا كسة الذين يتكلمون اللغة التركية فهذه الطبقة احتكرت السلطة . أما الجنود والضباط الي رتبة يوزباشي فقد كانوا من الفلاحين . وقد اشتد الشعور بكرهية الطبقات حين حرم هؤلاء من مرتباتهم في الوقت الذي كان الرءوس الجرا كسة يستولون على مرتباتهم الكبيرة غير منقوصة . وعلي ذلك كان الجنود وصغار الضباط يشاطرون الشعب استياءه في الثلاث سنوات الاخيرة في حكم اسمعيل وحدث كثير من المؤامرات التي لم تعلن أبداً بين صغار الضباط الذين وصلوا في وقت من الاوقات الى الشروع في استخدام القوة . وكان بين زعماء هذه الحركة منذ سنة ١٨٦٧ احمد بك عرابي الذي خولته رتبته - بكباشي - وهي رتبة قلما شغلها مصري - نفوذاً قويا استثنائياً على مواطنيه . وأحسب ان المكان هنا يتسع لكتابة شئ عن هذا الرجل الشهير .

ولد عرابي سنة ١٨٤٠ وهو ابن شيخ صغير في احدى القرى يملك ثمانية فدادين ونصف فدان في « هربة » القرية من الزقازيق حيث نشأت أسرته منذ زمن بعيد وكان لها احترام خاص شبه ديني وقد زعم كغيره من الشيوخ ان دماء السادة « سلالة النبي » تجري في عروقه أما عدا ذلك فهو فلاح قح ولكن هذه السيادة رفعت قدره علي جيرانه الفلاحين ولا أدري ما هو مبلغ الصحة في زعمه هذا وقد اختلف الناس فيه ولكنني أعرف انه حمل الاسرة على العناية بالتربية الدينية التي لا يمكن تحصيلها في قري الوجه البحري ومن ثم أرسل عرابي في شبابه كما أرسل والده الى مصر ومكث عامين يدرس في الازهر .

وقد اقترح في الرابعة عشر من عمره وأخذ جنديا ولما كان شاباً طويل القامة باكر النحو وكان سعيد باشا قد وضع مشروعا لتدريب أبناء مشايخ القرى ليكونوا

ضباطاً فقد مرق في الرتب الصغرى بسرعة وصار ملازماً في السابعة عشر ثم يوز باشياً في الثامنة عشر وصاعداً في التاسعة عشر وبكباشياً في العشرين. وقد حدث هذا الترقى السريع المعلوم النظير بالنسبة لابناء الفلاحين تحت حماية القائد الفرنسى الذي كان يعمل تحت امرته وهو سليمان باشا الفرنساوى ولكن الفضل الحقيقي فيه يرجع لرغبة سعيد باشا الذى اراد أن يكون مصرياً كرعائيه لافرداً من جماعة الاتراك ورغب كذلك في أن يكون محاطاً بالضباط المصريين . وقد حظي عرابي الذى كان وسيماً ووجيهاً برضائه حتي سمي أركان حرب له ورافق سعيد الى المدينة في السنة التى سبقت وفاته . وعندى ان عرابي كون آراء السياسة الاولى أثناء حديثه مع سيده في هذه السفرة التي كانا فيها متلازمين وتنحصر هذه الآراء في المساومة بين الطبقات وفي الاحترام الواجب للفلاح باعتباره العنصر الاساسي المجد في الجيش المصرى . وهذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذى ميز عرابي على مصلحي ذلك العصر . وغني عن البيان ان حركة الاصلاح الازهرية كانت تشمل المسلمين ولا تميز بين الاجناس . أما حركة عرابي فكانت قومية ولذلك كانت الوطنية فيها أظهر واقبال الناس عليها أقوى وأكثراً .

وكانت وفاة سعيد الفجائية ضربة شديدة على آمال تابعه عرابي فقد زالت الخطوة عن الضباط الفلاحين في عهد اسمعيل وأعطي التفضيل كله للجزاكسة وقد وجد عرابي ان هؤلاء يعاملونه بازدراء ثم أعطيت له مهمات ثانوية في مصلحة النقل وفي المناصب المدنية فأدى هذا الى انضمامه للتدربين والى تقاينه في الدفاع عن حقوق طبقته . وكان عرابي فصيحاً قادراً على شرح آرائه باللغة التي يفهمها مواطنوه ويحبونها . نعم انها ليست لغة صحيحة ولكنها حافلة بالمجازات بحملة بالمقتبسات من القرآن وكان قد استفادها من دروسه في الازهر . ومن ثم كان له نفوذ كبير عن الذين اتصل بهم .

وفي هذه الاثناء امتزج عرابي بكثير من الاوربيين ولا سيما في الاسكندرية التي كان قد أرسل اليها بأمورية رسمية غير عسكرية خاصة بدائرة الخديو وكانت علاقته بهؤلاء الاوربيين ودبة وقد ظل عرابي الى اللحظة الاخيرة مجرداً من كل

شائبة من التعصب فيما يختص بالمسيحيين . أما فيما يختص بتدينه فمع أنه كان شديد المحافظة على فروضه الدينية كان كذلك من أحرار المسلمين ثم انه كان محباً للإنسانية في آرائه الخاصة باخاء الامم وأصحاب العقائد المختلفة .

وقد خدم عرابي في الحرب الحبشية ولكن في خطوط المواصلات بين مصبوع وجبهة القتال . وقد عاد منها كسائر زملائه ساخطاً على ما حدث فيها من سوء التصرف . والى هذا يرجع تفرغه الآن للسياسة وتعاطف غيظه الذي كان موجهاً بعد ذلك نحو الخديو . وقد زاد هذا الغيظ حين اعتقل هو والضابط الفلاح على بك الروبي بتهمة كاذبة هي ان لها علاقة بالمعجوم على نوبار وهي مناوره قام بها اسماعيل ليستر وراءه دوره الذاتي . وبعد الافراج عنه اشترك آونة مع بعض الضباط في مشروع لم ينجح وكان مؤداه خلع الخديو والراجح ان هذا الخلع كاد يتم حتى لو لم تتداخل أوروبا وذلك بواسطة الجيش والاغتيال وغني عن البيان ان هذه الطريقة الاخيرة كانت قد طرحت على بساط البحث بصفة جدية في الازهر وليس هناك شك في أن حزب المصلحين والفلاحين قد سرهم سقوط اسماعيل .

ومن الخطأ أن يظن أحد أن عرابي كان معادياً من أول الامر للحكم الجديد فلم يكن بينه وبين توفيق أو أحد القناصل أي حزازة بل كان يرى على عكس هذا نفوذاً ودياً صالحاً كما كان يرى في القناصل حماة للفلاحين من ظلامهم القدماء . زد على ذلك انه قلد قيادة أشرطة من رجال الحرم وأقام في أحب الامكنة اليه أي في ثكنات العباسية . ولو أن مظالم الجنود الحقيقية عولجت بشيء من الحذق والاعتدال وعين وزير للحرب غير معاد للضباط الفلاحين لكان الراجح أن لا يثور عرابي ولا غيره في وجه الحكومة . ولكنه أرغم على الدفاع عن نفسه ولغيره الخديو توفيق من سلطة وزيره رياض شأن كبير في هذا .

وقد وقعت القلاقل على النحو الآتي : لما ألفت وزارة رياض باشا عين عثمان رفقي باشا وهو ضابط تركي من الطراز القديم لوزارة الحرب . وكان هذا ممن يصلحون لتمثيل تلك الطبقة التي ظلت قروناً طويلة تنظر الى مصر كضيعة خاصة وتنظر الى الفلاحين كبيدها وخدمها فكان مسلكه بالنسبة للضباط الفلاحين مسلكاً عدائياً من

أول الامر وقد أعطى التفضيل للجرا كسة لا للفلاحين في جميع التعيينات والترقيات التي حدثت في عهده . وساء الجنود أنهم كانوا يكلفون باداء مهمات غير واجباهم الرسمية ثم أنهم كانوا معرضين لضروب شتى من الاشغال الشاقة كحفر الترع ومباشرة الاعمال الزراعية في أراضي الخديو ، وكانوا قد فقدوا بطبيعة الحال عادة الاشتغال بالزراعة .

فلما وقف عرابي في جانب رجاله وأبى أن يسمح بتشغيلهم في حفر التربة التوفيقية غضب عليه وزير الحرب وكانت هناك مسألة مرتبات منعت فرغ عنها الضباط الفلاحون مذكرة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ وكان عرابي واحداً من هؤلاء الضباط . ولم يكن في المذكرة شيء سياسي وقد رفعت بالطريقة القانونية الي وزارة الحرب فتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا وافت لجنة للتحقيق فأقرت اللجنة مطالب الضباط . وقد انتصر الميسورنج قنصل فرنسا في هذه المسألة للضباط واستمر على حمايتهم من ذلك العهد الى حد ما خصوصاً اذ قد شجر بينه وبين رياض خلاف أثناء التحقيق . ومع ان عرابي كان يقوم في هذا كله بنصيب كبير قد كان متبصراً معتدلاً وقد أرضى القناصل بذلك . وكان قد جدد الصداقة مع زعماء الاصلاح في الازهر منذ عاد الى القاهرة وقلد قيادة الكتبية الرابعة ثم انه كان متصلاً بواسطة زميله علي بك الروبي بوزيرين أحدهما علي باشا مبارك والثاني محمود بك سامي البارودي . وكان هذان على رغم ما عرفا به من الميول الدستورية والتبعية لشريف قد احتفظا بوزارتيهما بعد سقوطه فكان الاول وزيراً للاشغال والثاني وزيراً للاوقاف .

وإذ بلغت الاحوال الى هذا المأزق رأى الخديو فيها فرصة سانحة للدمس ضد رياض فاتصل بالضباط بواسطة أركان حربه على بك فهمي وهو ضابط فلاح ولكنه اتصل بالقصر بواسطة زوجته الجركسية الاصل وعين قائداً لكتبية الحرس الاول . وكان هذا الضابط رجلاً فاضلاً . ومع انه لم يوقع المذكرة التي أرسلها الضباط الي وزارة الحرب ولم تكن له آراء سياسية قد كانت صلته بعرابي واخوانه ودية ولم يجد صعوبة في اقناعهم بان الخديو هو أيضاً في جانبهم وانه أرسله خصيصاً لانهذارهم بان رياضاً ورفقته يدبرون لهم تدبيرات سيئة وان الخطر سيظل محققاً بهم أو يستقيل هذان

الوزيران ، وقد سهل اقناع عرابي بذلك لان رياضاً كان الى ذلك الحين قد اعتقل كثيراً من المطالبين بالاصلاح الدستوري ومن بينهم كثير من أصدقائه . وكان الشيخ جمال الدين قد انتهى أمره بسرعة ونفي شاب من ذوى الاملاك في الشرقية يدعي حسن موسي العقاد منذ مدة قصيرة الى النيل الابيض لا شيء الا لانه طعن على قانون المقابلة الذي كان الخديو اسماعيل قد أصدره وكان طعنه هذا رداً على خطاب نشره رفرز ولسن ومن ثم اقترح على الضباط أن يسبقوا عثمان رفقي فيطلبوا رفته وان الخديو ينظر في مثل هذا الطلب بعين الرضاء .

وقد انتهت المسألة الى أزمة في أواخر سنة ١٨٨٠ حين علم عرابي ذات مساء . وهو مع الضباط في منزل نجم الدين باشا أن الوزارة قررت حرمانه هو وزميله القائمقام عبد العال بك حلمي قائد الكتبية السودانية من مناصبهما ورفقهما من الخدمة . وقد نجي اليه في الوقت نفسه أن على بك فهمي هذا في منزله ويريد أن يراه ، فذهب الي داره فوجد فيها علي بك في انتظاره ومعه عبد العال حلمي الذي كدله صحة ما بلغه من الانباء . وبعد أن تشاور الثلاثة — لان علي فهمي كان قد قرر الاشتراك معهم — قرروا أن يذهبوا الي رئيس الوزارة ويطلبوا منه أن يضع حداً لما يصيبهم من اضطهاد عثمان رفقي بعزله . وقد فعلوا هذا في اليوم الثاني .

وقد قص علي عرابي نفسه ما حدث في هذا اللقاء ولا شبهة عندي في صحته قال : ذهبنا بالعريضة الي وزارة الداخلية وطلبنا مقابلة رياض . أخذنا الي غرفة خارجية وانتظرنا ريثما يقرأ الوزير عريضتنا في حجرته . ثم خرج الوزير وقال لنا « ان عريضتكم مهلكة . فهي مسألة شتى . ماذا تريدون ؟ تريدون تغيير الوزارة . فماذا تضعون في محلها . من الذين تطلبون أن يديروا الحكومة ؟ » قال عرابي فأجبتة قائلاً : ولكن يا سعادة الباشا هل مصر امرأة لم تنجب الاثمانية أبناء ثم ابتليت بالعقم . وقد أشرت بذلك اليه هو والسبعة الوزراء فغضب جداً من ذلك ولكنه قال في النهاية أنه سينظر في المسألة . وهكذا تركناه .

وقد لعب الخديو دوراً . غادرا في مجلس الوزراء الذي عقد بعد هذا الحادث مباشرة فقد اقترح اعتقال الضباط ومحاكمتهم رغبة منه في توريث الوزارة اذ كان يعلم

أن المسيو دي رنج القنصل الفرنسي سيتدخل لحماية الضباط . ولم يكن عثمان رفيق رفض هذا الاقتراح الذي يفضى الى محاكمته هو أيضاً بطبيعة الحال كما أن رياضاً لم يكن يريد أن تفتضح المسألة علناً وبذلك وقف في جانب الضباط . على انه قد أوعز لرياض سرّاً أن موقفه قد يساء تأويله فتعتبر معارضته تقصاً في اخلاصه للخديو فسحب معارضته واتفق في آخر الامر على أن يترك أمر الضباط لعثمان رفيق للتصرف فيه بالطرق التي كانت متبعة في عهد اسماعيل . لذلك لم يعمل شيء ، علناً ضد الضباط ولم يفصل مجلس الوزراء في مسألتهم بقرار .

أما ماتلا ذلك فمعروف . فقد دعي أصحاب العريضة الثلاثة بعد بضعة أيام الى قصر النيل ليتفقوا مع وزير الحرب على الادوار التي تشغلها كتابتهم في الاحتفال بتأهيل الاميرة جميلة . فلما وصلوا هناك وجدوا كثيراً من رؤسائهم الضباط الجرا كسة مع عثمان رفيق ولم يمس على وصولهم لحظة حتى اعتقلوا وأهينوا . وقد تمسك عرابي الى آخر الامر بأن المراد كان وضعهم في باخرة نيلية راسية بجوار القصر والصعود بهم في النيل واغراقهم وليس ثمة ما يحمل على الشك في صحة ذلك . فقد كان كل غرض عثمان رفيق أن يتجنب محادثة قد تفضح ظلمه . ولو أنهم وضعوا في الباخرة وأقلعت بهم لاعلن حالاً أن هؤلاء الضباط رفقوا وأرسلوا الى بلادهم . ومما يكن من ذلك فقد أقنضهم جنود كتيبة على بك فهمي في الحال وقد زحفوا على القصر وفتحوا بالقوة أبوابه بقيادة الصاغ محمد عبيد وهو رجل طيب مخلص قتل بعد ذلك في معركة التل الكبير . وقد تقهر القواد الجرا كسة بعد ذلك وأرغم عثمان رفيق على الفرار من نافذة الدور الارضي ثم سار الضباط الثلاثة في طليعة جنودهم ووسط قرع الطبلات الى ثكناتهم . وهناك وضعوا خطاباً دونوا فيه ما حدث وقالوا انهم فعلوا ما فعلوا دفاعاً عن أنفسهم ولم يوقعوا سلامة أى انسان في خطر ثم أرسلوا الخطاب الى المسيو دى رنج طالبين توسطه لدى الخديو في عزل عثمان رفيق وتعيين وزير آخر في محله وقد قبل الخديو ذلك في الحال . ولا شك في أن المسيو دى رنج والخديو اجتهدا كذلك في خلع رياض باعتبار أن رئيس الوزارة هو أول مسئول عما حدث من الاضطراب ولكن رياض كان مؤيداً من جانب المراقبين الماليين

ومن جانب القنصل الالماني بل من جانب ماليت على ما أظن وكان هذا كما أسلفت غير راض عن الضباط فلما رفعت المسألة الى حكومتى باريس ولندن لم تحفلا برغبة الخديو ولم يمض وقت قصير حتي استدعي المسيو دي رنج الى فرنسا يتعثر في أذيال الخيبة. وقد حدث هذا الاضطراب العسكري في قصر النيل يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ وحدث بينما كنت لا أزال في مصر ولكني لم أكن في القاهرة واذ كراني لم اسمع اسم عرابي قبل ذلك . ولكن عمله هذا أكسبه شهرة عامة واسعة وصار اسمه يذكر في الافواه كرجل استطاع أن يتحدى الحكومة بنجاح ويرغمها على تغيير الوزراء . ولم تمض عدة أسابيع حتى صار عرابي قوة يعتد بها في البلاد وهطلت عليه من انحاء البلاد كلها عرائض المظلومين الذين يشكون اليه ما أصابهم ويطلبون معونته فيه والواقع ان ظهوره بمظهر الدفاع عن مصالح الفلاحين ضد طبقة الأتراك الحاكمة أكسبه حب الناس خارج القاهرة فأقبل كثير من الاعيان والمشايخ على الاتصال به . وكان عرابي يحسن الرد عليهم علي قدر ماتسبح به قوته المحدودة . ومهما يكن من شأن الناس الذين أقبلوا على الاجتماع به فقد كان يؤثر فيهم ابتسامته الجذابة وبيانه العذب ورقته .

وقد كان منظر عرابي في ذلك الحين حسناً جداً لا تقاً بالدور الذي قدر عليه أن يقوم به بالنيابة عن بني جنسه . فهو فلاح أصيل طويل القامة ثقل الاطراف بطي . الحركة نوعاً كما هو يمثل تلك القوة العظيمة التي اشتهر بها الفلاح العامل في الوجه البحرى .

ولم يكن في عرابي شيء من شموخ الجندي بل كان في اشاراته ذلك البطء الذي أعطاه مظاهر النبيل والذي يشاهده الانسان في مشايخ القرى ولم تكن ملامحه تدل على شيء من اليقظة وقت سكوته كما أن نظراته كانت شاردة ولم يكن الانسان يتفطن الى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يتكلم حينئذ كان وجهه يستضيء كما يستضيء الوادى بأشعة الشمس .

والظاهر ان الباشوات الجراكسة والأتراك ما كانوا يحفلون بمثل هيئته وهي هيئة الفلاح الذي سادوه قروناً واستعبدوه وأرغموه على العمل في حقولهم بغير أجر

فظنوا أنه لا يصلح الا أن يكون آلة في أيديهم الماكرة . وقد كان رياض يحقّره من أول الامر الى آخره ولم يعتد به مصلحو الازهر الا قليلا . ولكن هذه الظواهر كانت أعظم شفعائه لدى الفلاحين فقد أدركوا أنه واحد منهم وقد تركت فيه خصالهم فصارت باهرة بما تحلى به من قوة وبما تعلمه في الازهر من العلم . وهنا يجب علينا أن نذكر انه لم يتفق في خلال الثلاثة قرون الاخيرة أن صدأى فلاح مصرى الى ذروة الشهرة السياسية أو ظهر في لباس المصلحين أو وسوس بكلمة واحدة فيها معنى الثورة . على أنى أشك في أن خصاله وحدها وقد كانت سلبية لا ايجابية أو مواهبه التي لم يكن برهن على شيء منها بعد كانت تضعه في الطليعة كزعيم وطني لولا الاضطهاد الطائش الذي انصب عليه من رياض في الاشهر التي تلت حادثة قصر النيل والذي استطاع دائماً أن يرفضه أو يتخلص منه بواسطة دسائس خصوم الوزير .

وكان أهم أولئك الخصوم وأقدرهم على تحذير عرابي من المخاطر التي تهدده بطبيعة موضعه محمود بك سامي الذي خلف عثمان رفقي في وزارة الحرب بتوصية المسيودي رنج والذي كان من أعضاء حزب شريف وكان دستورياً متحمساً . ومع أنه لم يكن قد تعرف الى عرابي الى الآن فقد كان يميل اليه ميلاً ودياً كما انه كان صديقاً حميماً لعللي بك الروبي الذي هو أحد الضباط الفلاحين . فلما تقلد وزارة الحرب أصبح في استطاعته أن يساعدهما بالفعل ويطلعهما على ما يصل الى علمه من الدسائس التي تدبر لها وقد استطاع أن يفعل ذلك بنجاح لاقلاله من الاجتماع عرابي ولو أنه كان دائم الاتصال به بواسطة علي الروبي . وقد وعد الضباط وعداً صريحاً بأن يطلعهم حالاً على الحقيقة اذ انضم الحديوي للذين يعملون ضدهم فاذا لم يستطع انذارهم استقال وكان عليهم أن يعدوا استقالته انذاراً لهم .

اما محمود سامي البارودي فقد نال دوره في ذلك العام وهو سليل أسرة شركسية عاشت في مصر أجيالاً طويلة فكان على هذا من طبقة الحكم ولكنه كان كشریف باشا مصلحاً ووطنياً صادقا . أما من حيث مواهبه فقد كان أسمى بكثير من عرابي بل كان من أعظم الناس علماً وتهذيباً في مصر فقد كان

متضلعا في آداب اللغتين التركية والعربية كما أنه حجة في تاريخ مصر وهذا كله فضلا عن مواهبه الشعرية العظيمة الممتازة وقد وصفه الكتاب البريطانيون الذين اهدوا أو بعبارة أصح ضلوا بما في الكتب الرسمية الذوق اذ قالوا إنه كان يدس لوزير ينتمي لحزب غير حزبه ولم يتطوع هو لخدمته . وقد كان محمود سامي في الوزارة حين تقلد رياض الرئاسة في سنة ١٨٧٩ . وكان هناك تفاهم على أن يحتفظ هو وعلي باشا مبارك باستقلالهما في كل ما يختص بوزارتيهما . ولم يكن ثمة شك في أنهما كانا بدمسان لرياض في ربيع سنة ١٨٨١ ولكن غرضهما من ذلك لم يكن إلا إعادة رئيس حزبهما شريف الى السلطة . ومن هذه الناحية يجب أن ينظر الانسان لاعمال محمود سامي ولست أشك ان تاريخ الوزارات البريطانية حافل بهذا الضرب من الدسائس وقد كان الدور الذي قام به فيما عقب ذلك من الحوادث دور اخلاص لمبادئه الدستورية وللحركة الوطنية وقد دفع في نباته ثمنا غاليا فانه كان رجلا غنيا ومن ثم كان معرضا أكثر من غيره للخسارة .

أما الدور الذي لعبه الخديوي أثناء الشهور السبعة التالية فلم يكن على شيء من مثل هذه الاستقامة والظاهر انه كان في خلال هذه المدة فريسة للتردد والغيرة والخاوف والمطامع . وقد كان خصوم رياض يوهونه أن هذا الوزير يدس له ويعمل لخلعه والحلول محله . ومع أن هذه فكرة لا يمكن تصورها فقد صدقها الخديوي في وقت من الاوقات . وفي أوقات أخرى أثارت شهرة عرابي غيرته فكان ينتقل من خوف الى خوف في الوقت الذي كان فيه يتوق لاستعادة السلطة التي كان يحكم بها والده وقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية تثير تأثيره ثم انه كان يعرف ان السواد الأعظم يكرهه ويزدريه . وكانت بطائته الجركسية تضمر أشد العداء للضباط الفلاحين ولا تقطع عن تحريضه على معادلتهم بأقصى الشدة وهذا فيما يستخدم شريف باشا واخوانه الدستوريين على أمل أن يعيدوا تمثيل الظاهرة التي كان يريد أن يتخلص بها من رياض ومن المراقبة الثنائية معا . هذه هي الحالة التي كانت عليها البلاد في شهر اغسطس سنة ١٨٨١ حيث وقعت اللازمة وحيث كان للاختار الذي عرى العالم الاسلامي من جراء اعتداء فرنسا على تونس تأثير كبير .

الفصل السابع

انتصار المصلحين

ليس من السهولة في شيء أن يحدد الانسان الدور الذي لعبه الحديو توفيق في آخر فصول رواية الثورة وهو المظاهرة العسكرية التي جرت يوم ٩ سبتمبر في عابدين وقد ذكر نينت وغيره من الكتاب انه كان هناك اتفاق تام بين توفيق في ذلك اليوم وبين الزعماء العسكريين ابتغاء اسقاط رياض والتخلص من الوصاية القنصلية التي ضاق بها الحديو ولكن ليس هذا صحيحاً الا من الوجهة العامة وقد أ كد لي عرابي انه لم يكن له في سنة ١٨٨١ علاقة بالحديو خلاف العلاقة الرسمية التي كانت له بصفته قائد كتائب الحرس ولم يخاطبه عرابي شخصياً الا ثلاث مرات ولكن لم يرد للسياسة ذكر في واحدة منها ومع ذلك لا شك في أن توفيق ظل يوحى الى الضباط بواسطة أركان حربه على بك فهمي فكرة المظاهرة العسكرية ذات الاغراض المحدودة وكان هذا الضابط قد عاد الى خدمة الحديو على الرغم من اشتراكه مع عرابي في حادث قصر النيل واعتقاله معه وكان الحديو يستخدمه جاسوساً على الضباط الفلاحين ووسيطاً لديهم في الوقت نفسه وكان توفيق يظن أن صلة على فهمي بالبلط بواسطة زوجه ضمان لوفائه ولم يغضب عليه توفيق ذلك الغضب الشديد الا حين انضم نهائياً الى عرابي بالرغم من علاقته بالقصر . وقد كان توفيق كما قلنا متقلباً فينما كان يعتمد على الجيش في التخلص من رياض كان ينحرف عنه بدافع الغيرة من شهرة عرابي الآخذة في الزيادة . وقد برزت شهرة عرابي خلال ذلك الصيف ومكنته من الاتصال بكثير من مشايخ القرى ووجهاً الاقاليم وكان هؤلاء قد فرحوا بفكرة تحرير الفلاح التي كان يلهم بها عرابي . وكانوا يسمونه في الارياض «الواحد» وعندى أنه كان جديراً بهذا الاسم فقد كان الفلاح الوحيد الذي استطاع أن يجمع بنجاح طبقات الحكم الجركسية .

وليس في الطاقة أن يتجاوز الانسان الحد مما قال في التأكيد بان حركة سنة ١٨٨١ الوطنية كانت حركة فلاحية بحجة غرضها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجبة

قبل كل شيء، آخر ضد حكومة الجراكسة المدومة الكفاءة والتي خربت البلاد وأنها لم تتجه ضد المراقبة الثنائية الا حين وقفت هذه في جانب الظلمة وأيدتهم . على انه قد امتزجت شؤون أخرى بالحركة بطبيعة الحال . واذ أقبل كثير من وجهاء البلاد وأعيانها على عرابي والتفوا حوله وصاروا قوة لا يستهان بها أخذ كثير من الدستوريين الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة يعاملون عرابي كحليف على الرغم من أنهم كانوا في الحقيقة خصوما لحرية الفلاحين كما كان رياض معه . وكانت فكرة الدستور في عقول هؤلاء الرجال تنحصر في تخليص السلطة من يد الخديو ووضعها في يد طبقة الحكام الجراكسة وهي الطبقة التي اعتبروها وحدها صالحة لحكم البلاد . وكان رأس هؤلاء الدستوريين شريف باشا وقد وجد نفسه في خلال الصيف متصلا بعرابي من طريق المراسلة وباعتباره واسطة الحصول على دستور يهد لشريف باشا سبيل الوصول الي رئاسة الوزارة مرة أخرى .

ولما كان عرابي ميالا لفكرة الدستور قد أخذ في تأييدها وخصوصاً ان سلطان باشا الذي كان أقوى وجهاء الفلاحين كان كذلك دستورياً كبيراً وكان واسطة الاتصال بين عرابي وشريف وقد اتفقوا فيما بينهم جميعاً على انه متى حانت فرصة ملائمة يلتقي عرابي بنفوذ الجيش في كفة أي ضغط ييذل لحل الخديو على الموافقة على طلب الدستور . على ان الخديو نفسه لم يكن يكره هذا الطلب لافضائه بطبيعة الحال الي إقالة رياض تلك الاقالة التي كانت غرضاً رئيسياً من أغراض الخديو . ولذلك أوعز الى عرابي بواسطة علي بك فهمي بعبارات التشجيع وأكده موافقته .

وتدل أول رسالة تلقاها عرابي من توفيق في هذا الصدد دلالة واضحة على طرق الدس التي كان يسير عليها الخديو . فقد كان يتحدث ذات يوم الى علي فهمي عن الجيش ونما، قوته كعامل سياسي فقال « أنتم الثلاثة عزائي وعبدالعال وأنت جنودي وأنتم أربعة بانضمامي اليكم » ثم أمره أن يبلغ هذه الرسالة الى عرابي . ثم تبعت هذه الماعات أكثر وضوحاً حتى اقتنعوا بأن الخديو يؤيد سرّاً ان لم يكن علناً كل مظاهرة عسكرية يكون الغرض منها إسقاط رياض . وكان يجب لاقناع القناصل أن يظهر بمظهر المضطر للاذعان بحكم القوة حين يقبل الوزارة .

واسكن الشك في مسلك الخديو لم يلبث أن عاد الى الاذهان حين دقت فعلا ساعة العمل . وقد حدثت الازمة على الوجه الآتى : كان رياض باشا حتى شهر أغسطس قد احتقر حركة الفلاحين الى حد انه لم يحفل البتة بها ولكنه أزعج الآز، للمرة الاولى . وكان يعتقد انه يستطيع أن يقمع الحركة العسكرية بوسيلة من تلك الوسائل الشاذة التى تعودت عليها حكومة الجراكسة وكان قد أحاط عرابي وزملاءه بالجواسيس واجتهد أن يورطهم فى مشاجرة شخصية بواسطة رجال البوليس أو فى أي اضطراب آخر يقع فى الشارع فيقعوا في قبضته ولكن محاولاته ذهبت عبثاً فقد كان صديقهم محمود سامى وزير الحرب ينذرهم بكل مشروع جدي يدبر لهم فى الخفاء فكانوا أبداً على قدم الحذر وكان قد انفق بين عرابي ومحمود سامي على أن يتوقع الضباط الفلاحون شراً كبيراً اذا اضطّر محمود سامي للاستقالة من وزارة الحرب حتى ولو لم يسمع شيء من جانب محمود . فلما فرغ صبر رياض فى أغسطس ووقع الخصام بينه وبين وزير الحرب وأعلن ان محمود سامي قد استقال اعتقد الضباط فيما يختص بهم أن ساعة العمل أوشكت أن تحين . وكان رياض أراد ان يرغم وزير الحرب على ابعاد الضباطين الرئيسيين وفرقتيهما من القاهرة ووافق الخديو على لك فى نوبة من نوب غيرته من شهرة عرابي فلما عارض محمود سامى فى ذلك أعلن بالرفق فى الحال . وكان الخديو ورياض لا يزالان يومئذ فى مصيفهما باسكندرية فارسل رياض الى محمود سامي خطاباً يأمره فيه بترك القاهرة والسفر الى عزبته ولذلك لم يسمح وقته بمخاطبة أصدقائه الضباط . ولكن هؤلاء عرفوا حالا ان عهد المتاعب قد ابتدأ ولا سيما ان ذلك الذى خلف محمود سامي فى وزارة الحرب لم يكن أقل ولا أكثر من داود باشا يكن زوج أخت الخديو وهو جنرال جرئ من شرار الرجعيين . وقد عاد الخديو الى مصر فى أوائل سبتمبر وكان الضباط قد تشاوروا فى الامر مع سلطان باشا وحلفائهم الملكيين وقرروا أن يأخذوا خلافاً فى العمل . وقد صمموا على القيام بالمظاهرة العسكرية مها تكن خطة الخديو نحوهم وان يضرروا على ضرورة استقالة الوزارة كضمان لازم لسلامتهم الشخصية . وكانوا قد رأوا انهم اذا سمحوا بان يتعدوا من مصر ويفرقوا سهل حينئذ على رياض ان يضرهم واحداً فواحداً وكان أيسر

ما يتوقعونه على يديه ولكن الغالب ان يعتمد الى اعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة العصيان على ماحدث منهم في فبراير . وكان في برنامجهم المطالبة بزيادة الجيش فضموا هذا الطلب الى الدستور الذي اعتقد الجميع انه الضمان الوحيد ضد ظلم الحكومة .

وانتهت المسألة سريعاً الى أزمة في ٨ سبتمبر . فان داود باشا الذي كان كافراد طبقته يسرف في احتقار الضباط الفلاحين ولا يتوقع مقاومة من جانبهم أصدر أمره بسفر أورطة عرابي الى الاسكندرية وأورطة عبدالعال الى دمياط . فلما وصل الامر الى الضابطين قررا أن يعملوا في الحال . ولا شك في أنهما اعتمدا على اناة الخديو اذا لم يكن على عطفه وكانا على بينة من ضعفه الخلق وعرفا انه سينضم الى الجانب الأقوى مها كان القرار الذي اتخذ قبل ذلك بتأثير رياض . وكانا يعتمدان كذلك على صداقة علي فهمي وان لبثا في شك من أمره وكانت أورطة علي فهمي لا تزال معسكرة في ثكنة عابدين ولم يرد لها ذكر في أمر النقل الذي أصدره وزير الحرب فاذا كان الخديو خصما لهما وكان علي فهمي مطيعاً لهما فحينئذ لا بد من وقوع القتال والا فالراجح اذا لم يحدث شيء من هذا أن تبقى مظاهرتهم سلمية وتنتهي بسلام . ولاجل أن يتوقيا سوء الفهم أرسلوا مذكرة للخديو أطلعاه فيها على مشروعهما وقالا فيها انهما لن يذهبا بجنودهما الى قصر الاسماعيلية الذي هو قصره الخصوصي بل يذهبان الى عابدين الذي هو القصر الرسمي والتمسا منه أن يقابلهما ويسمع شكوايهما .

أما ماحدث بعد ذلك فاسمعه من فم عرابي نفسه . قال : كتبت في صباح اليوم التالي خطاباً الى الخديو في قصر الاسماعيلية يتضمن مطالبنا وقلت اننا سنذهب الى قصر عابدين في وقت العصر لتلقى الجواب . أما سبب ذهابنا الى عابدين وليس الى الاسماعيلية فهو أن عابدين مقره الرسمي وكنا أردنا أن تتجنب ازعاج سيدات بيته . على اننا كنا قررنا الذهاب الى الاسماعيلية اذا امتنع الخديو من الحضور الى عابدين . فلما وصل الخطاب الى الخديو استدعى رياض باشا وخيري باشا وستون باشا الامريكي ثم ذهبوا . أولا الى ثكنات عابدين حيث خاطب الخديو ورياض الجنود وأمر علي فهمي أن يحتل قصر عابدين بجنوده . فوافق علي فهمي ووضع جنوده في

الغرف العليا بحيث لا يراهم أحد وبحيث يستطيعون أن يطلقوا علينا النار من النوافذ. ولكنني لا أعرف هل زودا بخروطوش فيه رش أم لا. ثم ذهب الخديو والجنرالات الى القلعة وخطبوا الجنود بالمعنى نفسه وطلبوا من فوده بك أن يساعد الخديو علينا وقد أنبه الخديو وهدده بان يضعه في السجن ولكن الخديو خاف وترك القلعة ثم جاء الى العباسية بنصيحة رياض ليتكلم معي. ولكنني كنت سرت بجنودي بطريق الحسينية الى عابدين فسألوا عن المدفعية فقبل لهم انها ذهبت هي الاخرى الى عابدين. ولما عاد الخديو الى عابدين وجدنا معسكرين في الميدان وكانت المدفعية والجنود الراكبة واقفة أمام الباب الغربي وكنت واقفاً بجنودي أمام الباب الكبير. وكنت قد أرسلت الى علي فهمي الذي علمت بوجوده وتكلمت معه فسحب جنوده من السراي ووقف بهم معنا. وقد دخل الخديو من الباب الشرقي ثم قدم علينا بقواده وأركان حربه ولكنني لم أركلهم معه وان لم يبعد انه كان هناك. ثم أمرني الخديو بالترجل فترجلت. وأمرني أن أرفع سيفي فرفعته ولكن زملائي الضباط تقدموا معي خوف الخيانة وكانوا نحو خمسين ضابطاً وقد وقف بعضهم بين الخديو وبين القصر فلما بلغت رسالتى وذكرت الطلبات الثلاثة قال «أنا خديو البلد وأعمل زي ما أنا عاوز» فقلت «ونحن لسنا عبيد ولا نورث بعد اليوم» فلم يقل شيئاً بعد ذلك ولكنه أدار ظهره وذهب الى السراي وبعد ذلك أرسلوا لي كوكسن مع مترجم فسألني «لماذا أطلب البرلمان مع أني جندي» فقلت «ليضع حداً لحكم الاستبداد وأشرت الى جماهير الشعب التي احتشدت خاف الجنود لتأييدنا فهددني قائلاً «ولكننا سنحضر جيشاً بريطانياً. ثم دارت مناقشة طويلة بيننا. وقد عاد ست أو سبع مرات الى القصر وعاد الي مثلها حتى قال لي أخيراً ان الخديو وافق على كل شيء وأنه ذكر حيدر باشا كخلف لرياض فلم أوافق على ذلك ولما سألتني ان أذكر خلفه ذكرت شريف باشا الذي كان أعلن عن ميله الى مجلس النواب. وكنت قد تعرفت قليلاً بشريف لما كان يخدم في الجيش. وفي المساء نفسه أرسل الخديو يستدعيني الى قصر الاسماعيليه فشكرته على اجابة مطالبنا ولكنه قال «يكفي». اذهب الآن واحتل عابدين ولا تستصحب الجنود موسيقاها في الشوارع.

الى هنا تنتهى رواية عرابى وهي متفقة فى كل شىء مع المعلومات التى وقفت عليها من أوثق المصادر المصرية فيما يختص بحوادث ذلك اليوم بل هي متفقة على العموم مع الكتب الزرق . ولم يكن الدور الذى قام به الخديو فيها ينطوي على شىء من البطولة ولكنها كانت فى الحقيقة مسألة جبن مادي أكثر مما ترينا الروايات الانجليزية الرسمية . وكان الخديو يعرف أن لاخطر عليه من الجنود وهم لم يطلبوا اليه شيئاً لم يكن موافقاً عليه أو كان يتعذر عليه أن يعد بقضائه . ولكنه كان يتردد بين الطرفين بنية الانضمام الى الفائز وكان مسلكه هذا من الغموض بحيث لم يفهمه كلفن ولا كوكسن .

أما هذان الانجليزيان اللذان ذكرهما عرابى فأولهما السير شارلس كوكسن القنصل البريطانى فى الاسكندرية والقائم بأعمال الوكالة البريطانية أثناء غيبة ماليت باجازه فى القاهرة . وثانيهما السير أوكلاند كلفن المراقب المالى البريطانى . وكان تمثيل الهيئات الرسمية الاجنبية فى مصر يكاد يكون محصوراً فيها لان الوكيل الفرنسى الجديد المسيو دى سكوكز لم يكن قد وصل الى مصر بعد وكان المسيو دى بلينجير زميل السير كلفن فى المراقبة غائباً أيضاً . لذلك كان عليها عبء النصح للخديو وارسال التقارير للحكومة البريطانية . وكان كلفن يميل الى أخذ الامور بالشدة والعنف لسببين أحدهما انه كان قبل ذلك موظفاً فى حكومة الهند ولم يكن يعرف من وسائل تدبير الامور الا التقاليد المرعية فى تلك الحكومة وهي تقاليد العنف . وثانيهما انه كان يجهل شبه التفاهم الموجود بين الخديو والضباط . لذلك نصح للخديو بأن يلجأ الى وسائل العنف التى كان يمكن أن يلجأ اليها محمد علي الكبير مع أمثال هؤلاء الضباط قبل ذلك بستين عاماً ولكنها لم تكن مما يلائم الظروف الحاضرة وكانت نصيحته تنحصر فى أن يطلق الخديو بيده مسدساً على عرابى بعد محادثة قصيرة . أما كوكسن الذى كان أدرى منه بضعف توفيق فقد نصح مع جهله بسبق الاتفاق القائم بين الخديو والضباط بالاتفاق واقترح الحل الذى كان يريده الخديو منذ زمن بعيد وهو اقالة رياض باشا وتعيين شريف . ولقد يستفيد الانسان من قراءة مارواه عن هذه الاحوال فى الكتب الرسمية الزرق كما يستفيد من قراءة

رواية كلفن للحوادث ذاتها في جريدة « التيمس » وفي « البال مال غازيت » التي كان هو مراسلها في مصر . وكانت نتيجة اعلان رأيهما أن أثنت عليهما الحكومة البريطانية وأنعمت على كلفن برتبة « سير » ووضعت في مركز سياسي لم يكن له قبل ذلك في مصر وعلى ذلك انتهت الحال . فان رياض الذي اتعظ بما جرى لنوبار وعثمان رفقي فلم يشترك في مناقشة الضباط بل بقي في القصر حتي أقيل في ذلك المساء من الوزارة وسافر الى الاسكندرية ومنها الى أوروبا ليلقى حتي يأتيه العون من الدول الحامية وحل محله في رئاسة الوزارة شريف باشا بعد أن أظهر شيئاً من المعارضة والنفور . وقد استيقظت مصر في صباح اليوم التالي لتعرف ان المسألة لم تكن مسألة عصيان فقط بل كانت ثورة أيضاً وأنه قد وضع حد للحكم الاستبدادي الذي طال عليه الزمن . وقد وعد الخديو أن يجمع الاعيان ويمنح الدستور وأن تحكم بلاد الفراغة والممالك والباشوات الترك من الآن فصاعداً على مقتضى قوانين الحق والعدل لا بواسطة الاجانب ولكن بواسطة نواب الشعب المصري أنفسهم .

وكانت الاشهر الثلاثة التي عقت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الاوقات التي مرت بمصر من الوجهة السياسية . ويسرني أن حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي . ولو اني كنت سمعت بها سماعاً لشككت فيها وعندي انها لم يكن لها شبيه في الايام التي رأيتها في مصر وأخشى أن تكون مقطوعة النظر في الايام التي يمكن أن أراها فيها . فجميع الاحزاب الوطنية وجميع سكان القاهرة اتحدوا لتحقيق الفكرة الوطنية وشاركهم الخديو في ذلك على مظهر يومئذ للناس . وكان قد سر بعد اقتضاء الازمة بنجاح دسيسته ضد رياض والمراقبة الشائنة البغيضة . وقد وثق بان شريفاً لا بد أن يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابي . ثم أن شريفاً وزملاءه من وجها الاتراك لم يكونوا كذلك أقل سروراً بعودة السيطرة اليهم بل ان الاتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصاراً على أوروبا . ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم وارتاح المصلحون المدينون للحريات التي اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها . اما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية . فقد اعترفوا

كذلك بأن النتائج قد بررت الالتجاء للقوة وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم . وتضاعدت من انحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين . وقد حدث فعلاً أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً في شوارع مصر ويتعاقبون على غير تعارف سابق وينتهجون معاً لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل . وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الانباء السارة وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الاقاليم وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس . وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً وشاطرم السرور جماعة الاوربيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية . وقد اعترف القناصل الاجنبيون أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم وان رياضاً قد أخطأ وان أعمال عرابي إذا لم تكن كلها سديدة فليست كلها طأ .

وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكاً صحيحاً نبيلاً . وقد اجتمع عدة مرات بالخديو فكانت خطته ودية كما أنه أظهر لشريف باشا ومحمود سامي الذي عاد فتقلد وزارة الحرب انه وقد تم عمله يريد أن ينتحي جانباً ويترك أمر ترقيته وانماثه لاصدقائه المدنيين وكل الخطب التي القاها في ذلك العهد — وبعضها مدون في الكتب الزرق — مشبعة بهذا المعنى الحكيم وتم علي تشبعه هو نفسه باسمي الآراء الانسانية التي كانت من مقومات عمله السياسي . وليس في هذه الخطب الا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ولا يمكن أن نجد فيها أثراً للسطخ على المراقبة المالية الاوربية التي كان عرابي في مقدمة المعترفين بفوائدها وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركي المطلق القديم قد انتهى وابتدأ عصر جديد من الحرية الاهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس .

ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتي سارع عرابي — يوم ٢١ أكتوبر — في طليعة فرقته الى رأس الوادي بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل .

وأخيراً تكلمنا في علاقة مصر بكل من فرنسا وإنجلترا فاعترف عرابي بهذا بالخير الذي أصابته مصر إذ تحررت من اسماعيل وانتظمت مآليتها ولكنه قال انه لا يجوز لهاتين الدولتين أن يحولا دون تجديد مصر الاهلي بتأييد حكم الخديو المطلق والباشوات الجراكسة ضد المصريين وكان يتوقع عطف إنجلترا علي جهاده للحرية أكثر مما يتوقع العطف من جانب فرنسا وأكثر ما كان يتوقعه من العطف كان من ناحية المستر غلادستون الذي أظهر صداقته للحرية في كل مكان ، قال هذا رداً على الشرح الذي أبديته له على آراء غلادستون ولكنه كان يشاطر كل أهل القاهرة قلة الثقة في ماليت وقد بذلت كل جهدي لأريح خاطره من هذه الناحية ثم اقترعنا . وكان لهذا اللقاء الاول من حسن الاثر على رأبي في الضابط الفلاح ما حملني علي الذهاب في الحال لصديقي الشيخ محمد عبده لأفضي اليه بحقيقة هذا التأثير ثم اقترحت وضع برنامج بما أخبرني عرابي به وأن أتولى ارساله الى غلادستون اذ لم يخالفني شك في عطفه علي الاماني الوطنية متى عرفها علي حقيقتها من مصدر موثوق به . وقد خاطبت ماليت في هذا الشأن فقال ان مثل هذا العمل قد يعود بشيء من الفائدة ومن ثم وضعت أنا والشيخ محمد عبده وآخرون وصابونجي منشوراً يتضمن آراء الحزب الوطني بكل دقة . وقد أخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور الى محمود سامي الذي كان وزير الحرب وضمن موافقته عليه وكذلك أطلع عرابي علي المنشور ووافق عليه . ولما تم هذا قدمت المنشور بعلم ماليت وموافقته الى غلادستون شارحاً له الموقف كله طالباً عطفه علي حركة متفقة كل الاتفاق مع مبادئه المعروفة وختمت خطابي قائلاً : « لا أستطيع أن أفهم أن حكومة الاحرار البريطانية يمكن أن تأسف علي هذا الشعور أو تقضي علي مثل هذه الاعمال . وفي الطاقة أن يحسن توجيهها وأظن أن محبي تقدم العرب لا يسعهم الا أن يهتفوا أنفسهم علي شواهد الحياة السياسية العربية وغير المتوقعة التي ظهرت في بلاد اعتبرت أقل مناطق الشرق الراكد تفكيراً وأذكر ياسيدي انك قلت لي مرة أن أمم الشرق لا تستطيع أن تحيي نفسها الا بتجديد ارادتها الاهلية المقفودة فانظر الى هذه

الارادة الاهلية الناشئة في مصر والتي تبذل جهودها لتجد أقوالا تقنع أوروبا بوجودها .

وبينا أرسلت « برنامج الحزب الوطنى » هذا الى غلادستون أرسلته في الوقت نفسه الى جريدة التيمس بناء على اشارة السير وليام جريجورى . ولكن ما ليت لم يوافق علي هذه الخطة لاعتقاده انها تعقد الامور في الاستانة . وهي فكرة رسخت بقوة في عقله السياسي الرسمي ولكن جريجورى أصر على وجوب نشره والا وضع على الرف في « دوننج سترى » وغض عنه النظر فوافقت على ذلك . وكان جريجورى صديقا شخصيا لشئرى رئيس تحرير التيمس الذى خدم القضية الوطنية المصرية في وقته أعظم الخدمات . وكان شئرى رجلا واسع العقل اذ يفكر في الشؤون الشرقية وكان على جانب عظيم من العلم باللغة العربية وقد ترجم ونشر قطعاً شائعة من مقامات الحريرى ومن ثم كان واسم النظر في المسألة المصرية فلم يرها كغيرها من الصحفيين مسألة لا تعني غير بورصة لندن على الرغم من أنه كان هو نفسه من حملة أسهم الدين المصرى . ومن ثم غني عناية كبيرة بنشر خطابات جريجورى كما أنه نشر لى خطابات كثيرة كتبها اليه في بضعة الاشهر التالية واستمر ينشر لى كل ما أرسله في تأييد الحركة الوطنية حتى بعد أن وقعت الحرب . وقد تجاوز شئرى كل حد في الانتصار للحركة المصرية حيث كتب أن عرابي نفسه هو الذى أرسل اليه البرنامج ولكن هذا التجاوز مكن ما ليت الذى كان واقفا على الحقيقة من أن يعلن بواسطة شركة روتر أن الوثيقة التي نشرها التيمس ليست حقيقية .

ويحسن بى هنا أن أشرح الطريقة التي احتكرت بها الصحف البريطانية ولا سيما شركة روتر بصفة رسمية في القاهرة وجعلت خادمة لدسائس السياسة . لم يكن للصحف البريطانية مراسلون معينون في القاهرة الا التيمس واليال مال غازيت . وكانت هاتان الجريدتان فيما يختص بالسياسة في يد السر أوكلند كلفن المراقب البريطانى المالى . وهو موظف هندي داهية مشبع العقل بأساليب السياسة الهندية . وله تجارب صحفية مذ كان متصلا بجريدة « يونير » وهي جريدة انكليزية هندية

شديدة في استعماريتها ، وكان السير كلفن مراسلها في مصر . وكان أيضاً مراسل موري رئيس تحرير البال مال غازيت وكان واثقاً من اصفاء الحكومة اليه من هذه الناحية . وستظهر قيمة هذه العلاقة غير العلنية فيما بعد حين يأتي الكلام على الجهود الذي بذله لتحقيق التدخل الانجليزي . وكان كذلك أخيراً يوحى الي التيمس بأرائه بواسطة مراسلها سكوت الذي كان يعتمد عليه في استقاء المعلومات أما وكالنا روتروهافاس فكالتنا واقعتين تماماً تحت نفوذ المراقبة الثنائية التي كانت تعطي كلا منهما الف جنيه في العام من الميزانية المصرية الفقيرة . وكانت وكالة روتر بصفة خاصة لسان الوكالة الانجليزية وخادمتها وكانت التلغرافات التي ترسلها الي لندن لا ترسل الا بعد مراقبة ماليت .

ويجب أن أشير الى أن احتكار مصادرة الانباء العامة لمصلحة السياسة البريطانية لم يكن مقصوداً على القاهرة ولكنه كان موجوداً في جميع العواصم التي لنا فيها وكلاء سياسيون وأن هذا أسلوب قوي من أساليب تضليل الرأي البريطاني العام . ولا تقوم السيطرة على تلك المصادرة عادة بدفع مبالغ معينة ولكن باعطاء المعلومات السرية الثمينة والامتيازات الاجتماعية الواسعة وكانت السيطرة على الصحف البريطانية تامة في السر الا في الاوقات التي كانت تحول فيها كثرة المراسلين وامكان السيطرة عليهم جميعاً ولكن هذا لم يحدث الا في الاوقات الخطيرة . أما في الاحوال العادية فقد كانت لموظفينا السيطرة العامة على الاخبار التي يجوز أو لايجوز ارسالها الى لندن والاخبار التي تنشر أو لا تنشر في مصر من أخبار لندن . ويجب على المؤرخين أن يذكروا دائماً هذه الحقيقة حين يرجعون الى أنهر الصحف ليستقوا منها معلومات عن حوادث تلك السنين .

واذا استثنينا هذا الخلاف البسيط مع ماليت أمكن القول بأن علاقتي به بقيت الي آخر سنة ١٨٨١ . ودية وقد أسر الى شكوكه ومتاعبه وقلقه فيما يختص بالسير على ماتصره وزارة الخارجية من الخطط وخوفه من أن يأتي في أبان أزمة بعمل لايجوز الموافقة الرسمية . وقد قرر لي أنه يعطف كل العطف على الاماني الاهلية وأظنه كان في الحقيقة كذلك واعتمد علي كرجل قادر في كل حال على وقايته من كل صعوبة

عنفة حتى يأتيه قرار دونج ستريت بالسياسة التي يتبعها . وقد دوت في مذكراتي انه هو والسير اوكلند كلفن الذي كنت قد صادقته والذي لم يكن أقل عطفاً على الوطنيين من ماليت طلباً مني يوم ١٩ ديسمبر أن أساعدهما في حل صعوبة ربط ميزانية الجيش .

كان الوقت وقت ربط الميزانية وقد طلب محمود سامي وزير الحرب لوزارته مبلغ ٦٠٠ ر ٦٠٠ جنيه . ولست أذكر الآن مقدار الزيادة في هذا المبلغ عن المبلغ الذي ربط لوزارة الحرب سنة ١٨٨١ .

ولم يكن على أفق السياسة المصرية في ذلك الحين الاغية واحدة هي ما يحتمل من عداء سلطان تركيا لفكرة الدستور وكان عبد الحميد بعد أن دأب هذه الفكرة وقتاً في الاستانة قد برهن على انه ألد عدو للدستور ، أذ كان في ذلك الصيف بالذات قد أمر بتبثيل مبرلة محاكمة مدحت والحكم عليه وقد كان مدحت أعظم أنصار الدستور في تلك البلاد . ومن ثم قلق الناس حين حضرت في أوائل أكتوبر الى القاهرة لجنة خاصة من قبل السلطان لتحقيق ما حدث في مصر ولا سيما مع مبادرة عرابي بالذهاب الى رأس الوادي وتعتيل عبدالعال بالذهاب الى دمياط . علي أن زيارة اللجنة انتهت بسلام واستطاع الوزراء أن يقتنعوا بأن الحركة الاهلية التي لم يبق شك في أنها حركة وطنية لا تنطوي على شيء ، من قلة الولاء للسلطان .

وكان مصير تونس قد اتى في روع المصريين أن توثق الرابطة بينهم وبين الامبراطورية العثمانية هو عصمتهم الوحيدة من عدوان أوروبا وقد اعتقدوا ان الغرض من الثورة لم يكن الا منع المراقبة الثنائية من الاعتداء على استقلالهم . ومن ثم حسنت نية الجميع وساد الرضاء والقنوع . واستطاع على نظامي باشا رئيس اللجنة أن يحمل معه تقريراً طيباً عن الحالة وقد أيدته في ذلك العضو الذي يليه في اللجنة — احمد باشا راتب . وكان هذا قد تحادث مع عرابي شخصياً في رأس الوادي وهو ذاهب الى السويس في طريقه الى مكة .

وقد حدث هذا اللقاء الذي كان له فيما بعد أهمية بالنسبة للحالة السياسية في القطر بين الزقازيق والبل الكبير وقد أكد لي عرابي أنه حدث اتفاقاً حين كان

عائداً الى رأس الوادى بعد زيارة صديقه احمد افندى الشمسي وسليمان باشا أباطه في الزقازيق . قال: « كنت عائداً بقطار رأس الوادى فاتفق ان احمد راتب باشا كان في هذا القطار ذاهباً الى السويس حيث كان قاصداً الى مكة لاداء فريضة الحج . وقد وجدت نفسي في المركبة التي كان فيها وتبادلنا التحية كغريبين وذكرت له اسمي وذكر لى اسمه وانتواءه الحج ومسائل أخرى . ولكنه لم يخبرني عن اللجنة ولا سألته عنها . علي أنى أخبرته بأنى موال للسلطان باعتباره رئيسنا الديني ثم ذكرت له كل ما حدث فقال لى « لقد أحسنت صنعاً » ثم تركته في رأس الوادى . وقد أرسل لى مصحفاً شريعاً من جدة ولما عاد الى الاستانة كتب الى بانه أحسن الشهادة في حقى للسلطان ثم تناولت بعد ذلك الخطاب الذى أملاه السلطان على الشيخ محمد ظافر والذى يحتوى على الامور التي نعرفها « وعلي هذا انقضت مهمة اللجنة العثمانية بغير أن تحدث اضطراباً أو متاعب . وقد اتفق أن وصل معها الى ميناء الاسكندرية مدفعتان بحريتان احدهما فرنسية والثانية بريطانية وكانت حكومتا إنجلترا وفرنسا أرسلتهما حين اتصل بهما نبأ المظاهرة العسكرية في عابدين . ثم أبحرت المدفعتان في نفس اليوم الذي سافرت فيه اللجنة من شهر اكتوبر . وكان ماليت قد عاد في هذه الاثناء الى مقر وظيفته وكذلك كان سنكو كز المعتمد الفرنسي قد حضر واتفق الاثنان على أن الحالة ليست في حاجة الى تدخل من قبلهما . وقد أحسن ماليت الشهادة أمام حكومته يومئذ في حق الوزراء الجدد وعرابى الذي بدأ ماليت يعتقد الآن أماته وصدق وطنيته .

وقد عدت الى القاهرة في أوائل نوفمبر حين كانت الحال كما وصفت ولم تكن قد وصلت الى أنباء جديدة من أصحابي الازهرين ولم أعرف مما حدث في أثناء ذلك الصنف غير ما كان يعرفه الناس جميعاً ولا كنت أقصد الى أكثر من بور قناة السويس في طريقى الى بلاد العرب حيث كنت قررت الذهاب اليها في الشتاء . وكان اهتمامي قد اشتد بالالزمة التي أخذ العالم الاسلامي يقطعها كما كنت على أمل من أن أقوم أنا بنفسى بدور في الحوادث المهمة — التي كنت أتوقعها وان لم أكن أعرف ماهيتها فيما عدا أنها سوف تساعد على تحرير العرب والاسلام . وكنت لما

ثارت الجزائر بسبب اعتداء فرنسا علي تونس كتبت الى صاحبي السيد محمد عبد القادر في دمشق أطلب منه خطابا يقدمني فيه لزعم الثورة « أبي يمامة » ولكنه لم يستطع ذلك . ثم ذهبت عبثا كل الجهود التي بذلتها لمعرفة مقر السيد جمال الدين الافغانى في أمريكا حيث قيل لى انه ذهب اليها بعد أن قضى عامين متجولا في الهند وانجحت أفكارى الآن الى جزيرة العرب التى بدأت أنظر اليها كأرض مقدسة واعتبرها مهد الحرية الشرقية ومهبط الدين الصحيح . ومن الغريب انى لم انتبه الى ان هدف اهتمامى بالاسلام مائل بجانبى في الثورة المصرية . وانى لم أعقد النية على القيام بأى دور فيها — ولو كان دور المشاهدة — إلا بتأثير حادث عرضي .

ولعل السبب فى عدم اهتمامى برجع الى أن الصحف البريطانية صبغن ما وقع في مصر من الحوادث اثناء الصيف بصبغة سكرية فلم يدرك أحد مغزى تلك الحوادث حتى ولا وزارة الخارجية وقد كنت اشاطر أنصار الحرية ومحبيها قلة الثقة برجال العسكرية واعتقد انهم لا ينتصرون الا للظلم فلم استطع أن أصدق حتى ولا كما صدق ماليت أن عرابي أمين القصد فيما فعل . ثم أنى كنت أعلم أن الشيخ محمد عبده وغيره من اصدقائي الازهرين الذين لا يميلون الى استخدام القوة وأن تنفيذ الاصلاحات يستغرق فيما يعتقدون وقتا طويلا وقد ظننت أنه من المستحيل أن تنجح حوادث ذلك الصيف وحدها في تحقيق تلك الاصلاحات أما عن الدستور الموعود فقد ذكرت الصحف البريطانية انه كلام فى كلام لا يعدو أن يكون دعوى كذلك التى استخدمها اسمعيل ضد رفرز ولسن . وقلن أن ماليت اعلن بان هذا الدستور سيبقى مجرد وعد لارسلطان الذى اجتمع به فى الاستانة اثناء عودته الى مصر لا يمكن أن يسمح بتحقيقه .

ومما زاد في ابرتياني وجود لجنة التحقيق العثمانية لذلك بمطالبة عرابي بزيادة قوة الجيش ليكون ١٨٠.٠٠٠ وهذه هي الابرأ التى كانت شائعة يومئذ في لندن ولم تكن لدى أنباء خاصة تصحيحها . واذكر أنى حين مررت قبل مبارحة لندن بوقت قصير باهن عمي فيليب كرى في وزارة الخارجية دهشت حين قال ربما كان في الحركة الوطنية المصرية أكثر مما تدل عليه الظواهر وقد قال لي حينئذ أن ماليت

أصبح ميالا الى اعتقاد ذلك . ثم أظهر تعجبه من عدم ذهابي الى مصر وقال لي انى وجدت في بلاد العرب الآن الرجل الذى أبحث عنه . وكان فيليب يعرف بطبيعة الحال آرائى التي لم يأخذها قط بصفة جدية ولم يعتقد أنها أكثر من خيالات روائية . وقد قال لي ما قال بلهجة مزاح فضحكنا ولم نتناقش في المسألة . ولكنى ذكرت بعد ذلك أقواله ودهشت من قلة تأثرى بها ولكن الحقيقة هي أن أفكارى كانت موجهة الى ناحية أخرى .

ومما يستحق الذكر أنى دعوت في عشة يوم سفرى الى غداء في نادي السياح ثلاثة من أصدقائى الحميمين هم جون مورلى الذى كان قد عين حديثاً رئيساً لتحرير « البال مال غازيت » فضلا عن قيامه برئاسة تحرير « الفور تنيتلى رفيو » والسير الفريد لابل قنصلنا في جدة . وزهراب .

وقد تكلمت مع هؤلاء طويلا في الشؤون الشرقية واتفقت مع مورلى على أن أخبره اذا عثرت على بطل الاصلاح الشرقى الذى أبحث عنه وأن يتولي هو عرض قضيته باحسن ما يستطيع على رأى العام البريطانى . ولم يكن مورلى قد دخل بعد في البرلمان ولكنه كان ذا نفوذ كبير فى الحكومة لعلاقته بشمبرلن وكانت جريدة « البال مال غازيت » من الصحف القليلة التى يقرأها غلادستون بل الصحيفة الوحيدة التى يعتقد أن فى آرائها شيئا من السداد وبولها شيئا من ثقته .

وقد كان عشاء ساراً وكنا متحمسين فى عطفنا على الفرص التى يمكن أن تعرض للاسلام أما فيما يختص بمصر فمن سوء الحظ أن مورلى كان واقعاً تحت تأثير نفوذ غير نفوذى وقد كان مراسله « للبال مال غازيت » السير أوكلند كلفن عضو المراقبة الثانية عن بريطانيا فلما وقعت الأزمة فى الربيع ظهر مورلى على غير ما كان ينتظر منه لو أن كلفن لم يكن مراسله . أما والحال كما كانت فقد كان فى جانب الرأى البريطانى الرسمي ومن أقوى القائلين بوجود استخدام أشد وسائل العنف لقمع الحرية .

وقد اتفقت لى أثناء عودتى الى مصر حادثة سأعود الى ذكرها حين يأتى السياق الذى تظهر فيه أهميتها . فقد وجدت فى محطة « شاريج كروس » بلندن

المستر ديلك وسكرتيره أوستن لى مسافرين مثلى الى باريس فقضيت السياحة كلها معها . وكان ديلك منشرح الصدر طروباً فان صديقه الحميم « غمبتا » كان قد خلف فى ١٥ نوفمبر المسيو سانت هيلير فى رئاسة الوزارة الفرنسية وكان ديلك عائداً الى باريس ليستأنف مفاوضة الحكومة الفرنسية فى تجديد المعاهدة التجارية المعقودة بينها وبين حكومة بريطانيا بعد أن تعذر عليه النجاح فى الستة الأشهر السابقة أما وقد تقلد غمبتا رئاسة الوزارة فقد كان ديلك واقعاً من النجاح . وكان لغمبتا مشروع خاص يستطيع أن يستفيد فيه بديلك الذى كان وكيلاً لوزارة الخارجية البريطانية . وكان سانت هيلير قد أحدث ارتباً كبيراً فى غزوة تونس وترك خلفه شمالي أفريقيا يضطرم ناراً . وكان غمبتا قد تقلد رئاسة الوزارة مصمماً على استخدام الشدة والقبض على ناصية الحال وكان مملوءاً بالخوف من ثورة اسلامية ثم انه لم يبر فى الحركة الوطنية المصرية الا مظهراً من مظاهر التعصب الاسلامي وكان أصله الاسرائيلي قد جعله مرتبطاً بالمصالح المالية فى مصر . وقد عقد النية على أن يضيف الى اعتداء سانت هيلير على تونس التدخل بالقوة فى مصر .

وقد أراد أن تنضم له الحكومة البريطانية فى ذلك وتقوم الحكومتان بحرب صليبية باسم التقدمين وان يبدأ فى ذلك بتقوية المراقبة الادارية فى مصر . وقد حدثني ديلك طويلاً عن مسألتى المعاهدة التجارية ومصر باعتبار الأولى مصلحة انجليزية والثانية مصلحة فرنسية . وكانت المسألة الأولى تتعلق بشرف حكومة الأحرار الحزبى فقد أرادت أن تقيم الحججة على أنها إذا كانت تملك بحرية التجارة فلها ان تحمل الحكومات الاجنبية على معاملتها بالمثل .

وقد عرف ديلك أن نجاحه فى هذه المهمة وحمله الحكومة الفرنسية على تجديد الامتيازات التجارية يعد فحراً عظيماً له . وكان ديلك متحمساً الى حد انى لم يسعني عند الفراق إلا أن أخاطب نفسي بصوت مسموع قائلاً . « ان هذا الرجل يريد أن يبيع مصر لفرنسا بالمعاهدة التجارية » وقد أثبتت الحوادث أن الحقيقة لم تكن الا كذلك . وسيظهر فيما بعد كيف ان حرية مصر كلها كانت مرهونة بتخفيض ليل فى الضرائب التى تجميعها فرنسا على الصادرات الانجليزية . نعم نيعت حرية

مصر وفكرة الإصلاح في العالم الاسلامي كله وضحتها حكومة الاحرار الانجليزية بهذا الثمن الزهيد . ولكن الكلام على هذا لم يحن بعد .

وقد أسلفت ان ذهابي الى القاهرة في ذلك الشتاء كان اتفاقا وأخرى بي أن أقول بانه كان بتدبير العناية الالهية لولا أني أخشى أن أعير ما فعلته في مصر معني عظيم السمو وأهميته كبيرة . وقد شحطت الباخرة التي حضر عليها خدي وادوات معسكري في قناة السويس بعد أن كادت تعرق في خليج بسكاي فاضطرت الى الذهاب الى السويس ثم برحت هذه الى القاهرة حيث اعتزمت قضاء بضعة ايام . وكان قد شاع في انجلترا أن مصلحي الازهر نبذوا فكرة الإصلاح وانضموا الى السلطان في آرائه الرجعية . واذ خالطني هذا الشك أرسلت أولى رسائلي الى أول أصدقائي من رجال تلك الجامعة وهو الشيخ محمد خليل وهنا حدث حادث غريب فبدلا من أن يأتي الى الشيخ محمد خليل في فندق النيل الذي نزلت فيه ورجوب منه أن يحضر لزيارتي جاءني شيخ آخر بالاسم نفسه . جاءني الشيخ محمد خليل الهجرسي وحياني تحية الغريب للغريب اذا كان احد منهما لم يرى الآخر من قبل . وكان هذا القادم الجديد قد استلم رسائلي فظن انها من تاجر اوربي بينه وبينه معاملة ترجع الى قريه في الشرقية وجاء معه الخادم الذي حمل الرسالة . ومع أن هذا الشيخ كان أقل قيمة ذاتية من صاحبي الا انه كان ذا مركز هام في الازهر .

ثم ظهر لي انه قد يكون أخرى باهنامي من صاحبي في ذلك الحين لتوثيق الصلة بينه وبين الحزب العسكري في القاهرة ولعلاقته الشخصية بعراي ولو لم يكن للشيخ محمد خليل صاحبي ولا رئيسه الشيخ محمد عبده صلة من هذا القبيل ولا كانا يستطيعان أن يفيداني أقل فائدة من هذه الناحية بعد ان لم يوافقا على تدخّل جماعة العسكريين في الشؤون السياسية في سبتمبر وكانا لا يزالان هما وسائر مصلحي الازهر مبتعدين عن العسكريين على الرغم من فرحهم بنتيجة عملهم فلما أفاق الهجرسي من الذهول الذي استولى عليه حين وجدني انجليزيا وعرف أني لست بصاحبه التاجر لم يأنف مع ذلك ان يتحدث معي عن عراي واعماله ولما افضيت اليه بارأني الخاصة بالإصلاح الاسلامي على قاعدة عربية أسر الى آراءه التي لم تكن تختلف كثيرا عن

آرائي . وقد أخبرني انه أحد شيوخ السادة الشافعية وان له علاقة متينة بجماعة الإصلاح الاحرار بمكة وكان هؤلاء يجبرون بمعارضتهم للسلطان عبد الحميد ويتطلعون الى خلافة عربية . وكانت هذه نقطة اتفاق بيننا فلم يمض وقت قصير حتى تبادلنا كل ما لدينا من الآراء . وعندى انه ليس أدل على حرية الرأي والقول التي سادت يومئذ في مصر من ان الشيخ الذي لاشك في انه كان يكتم هذه الآراء في صدره حتى عن أصدقائه قبل عام واحد قد اجابني بكل صدق وصراحة على أسئلتى وأفضى الي باشد امانيه خطراً على حين انى أوربي وغريب عنه . ولا شك ان بعض هذه الصراحة راجع الى أن أستاذي العلامة صابونجي الذي كان معي وكنت قد احضرته معي من لندن ليساعد ضعفي في اللغة العربية .

من المهجر سى علمت أول مرة ما حصل في مصر اثناء الصيف ومنه عرفت موقف العسكريين الحقيقي تجاه الحزب الوطني وهي حقائق ايدت صحتها عدة مصادر كما ايدها صاحبي الشيخ محمد خليل .

أما صابونجي الذي كانت له براءة خاصة في هذا الضرب من الاعمال فقد أخذ يطوف في القاهرة من أدناها الى أقصاها ليجمع لي الاخبار حتى انه لم تمض بضعة أيام الا كنا قد عرفنا كل شيء تقريباً من مجريات الحال . كذلك لم يمض وقت قصير حتى تعرفنا الى بعض الضباط الفلاحين الذين اشتركوا مع عرابي في المظاهرة وخصوصاً عيد دياب وعلى فمحي اللذين كان لمعرفتي بها وقع حسن في نفسي وكانت الامور التي يدور عليها البحث في ذلك الحين خلق الخديو وهل يفي لولا يفي بوعده . لقد وعد بالدستور ولكن هل يكون هذا نزولاً حقيقاً عن السلطة للوزراء مسئولين أمام مجلس الممثلين أو المسألة لن تخرج عن دعوة جماعة من الاعيان يكون لهم رأي استشاري ؟ ولم يكن الناس يثقون بتوفيق في هذه النقطة بل كانوا يعتقدون أن ما ليت يغريه بأن يحنث بالوعد وكان هذا قد عاد حديثاً من الاستانة وأعلن أن السلطان لا يوافق على دستور حقيق .

تلك المواقف المستنيرة قد غضبت من الاسرة العلوية ولا سيما فرعها الذي ينتهي اليه توفيق وكانوا يذكرون ما أصابهم في عهد اسماعيل وجده ابراهيم من

المظالم التي قضت عليهم أدياً وخربتهم مالياً وجلبت عليهم نكبة التدخل الأجنبي. وقد بدأت الصحافة بعد أن تحررت من قيودها توجه المطاعن تلو المطاعن على اجحاف نظام الضرائب الذي وضعته المراقبة الأوربية فاعفت الأوربيين وألقت العبء كله على كاهل الوطنيين كما أنها أتحى بأشد اللائمة على كثرة تعيين الفرنسيين والانجليز في الوظائف التي لا لزوم لها والتي تدفع فيها مرتبات باهظة كما أتحى على سيطرة هؤلاء الأجانب على مصلحة السكك الحديدية والأراضي التي يقوم على ادارتها مندوبو بنك روتشيلد وعلى فضيحة التسعة آلاف جنيه التي كانت تدفع لجوقة الأوبرا الأجنبية على الرغم من فقر البلاد.

وكانت جريدة «الطيب» التي كان يحررها رجل حاد نابغ هو «عبدالله النديم» تحمل حملة شديدة على الترخيص بإدارة المواخير والحانات والمراقص والمغاني التي هجمت على القاهرة تحت حماية الامتيازات الأجنبية فاستاء منها كل مسلم تقى وكان في مصر صدى لاعتداء فرنسا على تونس واشتد النفور مما اتصل بالمصريين من استباحة الفرنسيين حرم المساجد واعتدائهم على النساء. ومع ذلك كانت العلاقة بين مسلمي مصر وقبطيها ودية للغاية. وكان الاقباط على العموم في جانب الوزارة وكانت العلاقات بين البطرك والوزارة التي كان بطرس غالى أحد كبار أعضائها ودية جداً وكذلك كان اليهود والوطنيون بزعامة الرباعي يطلبون الحكم الدستوري. وكان أهم ما يعنى به الضباط يومئذ مسألة زيادة الجيش التي قالوا بأنها واجبة الآن بعد اعتداء فرنسا على تونس حيث لم يكن الباي علي استعداد عسكري كاف للدفاع عن بلاده وكانت الفرمانات تخول مصر أن تؤلف جيشاً من ١٨٤,٠٠٠ جندي وقد طلب الضباط أن تكون القوة كاملة.

وقد حدث أول تدخل فعلي من جانبي مع الوطنيين على الوجه الآتي: أخبرني الشيخ محمد الهجرسي ان بين طلبية مذهبي الشافعي والمالكي هياجاً يراذيه التخلص من شيخ الاسلام أو بعبارة أخرى شيخ الجامع الشيخ محمد العباسي الذي كان حنفياً. وقيل لي ان السبب في ذلك عائد الى قلة الثقة في ان يقبض هذا الشيخ فتوى في مصلحة النظام الدستوري. فإذا لم يفت وجرى في ذلك على رغبة الخديوي الذي

عينه استطاع الخديوى ان يجد عذراً للحنث بوعده . وقد كان المذهب الحنفى المذهب الرسمي في مصر وكذلك كان مذهب الولاة الترك من عهد السلطان سليم وكانت الحكومة تختار شيخاً حنفياً لرئاسة الجامع الازهر ولكن الغالبية العظمى من الطلبة الذى كان يبلغ عددهم ١٥٠٠٠ كانت دائماً من اتباع المذهبيين الآخرين وقد أراد الطلبة الآن اتباعاً لتقاليد ثورة اليوم أن يعودوا الى طريق تعيين الرئيس الدينى الاعلى القديمة وهي طريقة الانتخاب . وقال لى المهجرسى انه جاء لىستشيرنى فى الموضوع لانهم يعتقدون ان ما لىت يؤيد الخديوى فى تأييده الشيخ محمد العباسي وفي سعى الخديوى للتخلص من وعده بالدستور وقد ظن ان استطاعتى أن أزيل الصعوبات اذا استخدمت نفوذى عند ما لىت . وقد وافقت على ذلك فى الحال فانضح لى ان ما لىت يجبل كل الجبل المسألة كلها وانه لا يريد تدخلا فى مصلحة أى طرف من طرفى هذا النزاع الدينى . وفى ٥ ديسمبر خلع العباسي من وظيفته بقرار أغلبية الطلبة وعين الشيخ الامباني خلفاً له . ولم يكن الشيخ الامباني أشهر المشايخ وأحبهم لدى الطلبة الذين كانوا يميلون فى الحقيقة الى الشيخ عlish المالكى وهو رجل ذو شجاعة كبيرة ونفوذ دينى عظيم وقد لعب دوراً هاماً فى الحرب التى وقعت بعد ذلك ومات فى السجن خلال أشهر الاحتلال الاوربي . والمفهوم انه مات مسموماً كما انضح من الشهادات الصريحة التى أقيمت فى محكمة عرابي . وكان اختيار الانباني نتيجة رفض الخديوي تعيين الشيخ عlish . وقد صوت أربعة آلاف من طلبة الازهر فى هذه الفرصة فكانت عدة الذين لم ينتخبوا الشيخ عlish منهم خمسة وعشرين . وكان من شأن الخدمة الصغيرة التى أدتها لهم أن وثق الشيوخ الوطنيون بحسن نيتى نحوهم وقدونى على مساعدتهم ومن ثم طلبوا الى أن أؤجل سفرى أو أنتظر ريثما أراهم يخلصون من مصاعبهم فأجبت طلبهم فى الحال وقد رأيت أن العمل الذى يطلبونه منى هو نفس العمل الذى أسعى اليه وأزغب فيه فضلاً عن استطاعتى أن أؤدى خدمة حقيقية فيه بالاعراب عن مطالبهم لحقة المشروعة الى ما لىت هنا وغلاستون فى إنجلترا .

وكتب أجمع بما لىت يومياً تقريباً خلال بضعة الاسابيع التالية وصار لى نفوذ

كبير لديه . وقد وجدته قليل العلم بحقيقة أغراضهم علي الرغم من أنه لم يكن مجرداً من العطف عليهم . ولم يكن يعرف شخصياً من زعماء المصلحين غير شريف باشا فكان يعتمد في توجيه الخالة الى ما يستصوب كل من شريف والخديوى أن يخبراه به . أما من حيث الحوادث اليومية فلم يكن يعتمد في العلم بها الا على مترجمه اليوناني ارنجبي الذي كان يلتقط الانباء من قهوات الاحياء الاوربية . ومن ثم لم يكن لديه الا قليل من الوسائل التي يستطيع أن يعرف بها حقيقة الموقف ، ولم يكن زميله القنصل الفرنسي الجديد « سنكوكز » أفضل منه من حيث وسائل الاستخبار . وكان ماليت كذلك في حيرة من أمر مقاصد الحكومة البريطانية الحقيقية . وكان لورد غرانفيل قد أرسل اليه حديثاً تلغرافه المشهور في ٤ نوفمبر وهو التلغراف الذي ذكر فيه بابهم وغموض عطف حكومة جلالة الملكة على الاصلاحات في مصر .

ولكن هذا التلغراف كان واسع مدى التأويل ولم يكن فيه شيء خاص يرشد ماليت الى الوجهة التي يتجه اليها اذا قام شجار جديد بين الخديوى والمصلحين أو بينهم جميعاً وبين المراقبين المسالين . وكان كذلك في شك من رأى المستر غلادستون في مسألة الدستور . لذلك كان من دواعي ارتياحه أن يجد رجلاً مثلي ذا سياسة معينة وقد كانت سياسته واضحة في وجوب مساعدة الوطنيين .

وقد استطعت أن أوكد له بأن غلادستون نفسه سيكون في جانب الدستور متى وقف على الحقيقة . وقد أبدى في ذلك عند ماليت أصدقاء بريطانيون كانوا يسبحون حينئذ في مصر واستطعت أن أقنعهم بأرائي .

كان أشهر هؤلاء الاصدقاء عضوا برلمان سابقان أحدهما لورد هاوتون الذي كان في أوائل أيامه مدافعاً متحمساً عن حرية الشرق والسير وليام جريمحورى أحد أتباع غلادستون القدماء وعضو من الاحرار المعروفين ولم ينتصف شهر ديسمبر حتى كنت قد استطعت أن أضم الى رأيي أكبر البريطانيين الموجودين في مصر حتى إن السير أوكلاند كلفن المراقب البريطاني الذي كان قد نصح للخديوى قبل ذلك بثلاثة أشهر بأن يطلق النار بيده علي غرابي اعترف بأنه تحول عن رأيه إلى رأيي وأصبح ميالاً لعقد الصلح مع الثورة .

الفصل الثامن

(سياسة غمنا — المذكرة المشتركة)

كان عرابي قد احتفظ بعزلته في رأس الوادى وهي نقطة عسكرية قريبة من التل الكبير الى ذلك الحين ولكنه حضر الى القاهرة في ٦ ديسمبر ورأيته شخصياً أول مرة في ١٢ منه . وقد استأجر منزلاً بجانب منزل صديقه على فهمي الذي كان معه الآن قلباً وقالباً . وكان هذا المنزل قريباً من ثكنات عابدين . وقد ذهبت اليه مع عيد دياب وصابونجي بعد أن اتفقت معه على المقابلة بواسطة أصدقائنا المشتركين . وكان عرابي يومئذ في قمة شهرته إذ كانوا يطلقون عليه في طول مصر وعرضها لقب « الواحد » وكان الناس يتسابقون من جميع أنحاء القاهرة ليشهوه شكاوبهم . وكانت غرفته الخارجية بل كان الشارع الموصل الى المنزل يمتلئ كل يوم بمجاعة الشاكين . وكان قد اتصل به نبأ عطفي على الحركة ورغبتي في مساعدة الفلاح فاستقبلني باسمي مظاهر المودة لهذا السبب والصلة التي تربط أسرتي باللورد بيرون الذي قد كان عرابي وإن لم يعرف شيئاً من شعره يمجده للدفاع عن حرية اليونانيين . وقد عنيت بذكر هذه النقطة لدلائها على عطف عرابي على الانسانية كلها وعدم تفرقه في ذلك بين الاجناس والأديان وقد كان عرابي مجرداً من التعصب اذا كان معني التعصب الكراهية الدينية وكان أبداً مستعداً لعقد الخناصر مع المسيحيين واليهود وحتى مع المشركين والكفرة للدفاع عن الحرية وان لم يؤثر استعداده هذا مثقال ذرة في تقواه .

وقد تحدثت معه بصراحة تامة وبغير تحفظ في كل مسائل اليوم فوجدته صريحاً الى أبعد حدود الصراحة . وقد أعرب عن الولا للخدو « فبقى محافظاً علي وعوده ولم يحاول أن يحول بين المصريين وبين حريتهم الموعودة » على انه كان ظاهراً أنه لم يكن يثق بالخدو وأنه كان يعتقد أن واجبه يقضى عليه بمراقبته مراقبة دقيقة لئلا ينحرف عن الجادة . وقد قلت في خطاب كنيته للمستر غلادستون في ٢٠ ديسمبر

بعد أن كان قد كثر اجتماعي بعراقي ومباحثي معه « إن الآراء التي يعرب عنها عراقي ليست مجرد تردد للعبارات التي تستعملها أوروبا الحديثة ولكنها آراء تعتمد على العلم بالتاريخ وعلى تقاليد الافكار العربية الحرة الموروثة من أيام حرية الاسلام. انه يفهم الاسلام الواسع الذي وجد قبل محمد يفهم رابطة عبادة إله واحد التي تربط دينه بالاسرائيلية والمسيحية وليس لعراقي مطامع شخصية ولا شك في أن الجيش والبلاد مخلصان له كل الاخلاص ... أما عن مركزه الخاص فيتكلم بتواضع شديد. فهو يقول أنه مثل الجيش لأن الظروف أرادت أن يثق الجيش به ولكن الجيش نفسه هو الذي مثل الأمة وهو حاميا ومرشدا حتى تستغني عن ارشاده. ويقول ان الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الاتراك الذين لا يحجمون عن تجديد مظالم اسماعيل في أى وقت إذا لاحتم لهم فرصة ويقول أن المراقبة الاوربية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون ولكنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة. وهذا هو الذي يجب عليه أن ينظر فيه ويعني به. ويقول لقد كسبنا للناس حق التكلم في مجلس الاعيان ونحن نؤيدهم حتي لا يخذعوا أو يزعموا من ثم بالقوة. ولنا نعمل في هذا لأنفسنا بل لأنبائنا ولأولئك الذين وثقوا بنا. إننا نحن الجنود نقف اليوم في مثل موقف ذلك الاعرابي الذي رد علي عمر في أواخر أيام حكمه إذ كان يسأل هل الناس راضون عن حكمه وهل جرى في كل أعماله في مجرى العدل فقال له ذلك الاعرابي لو رأينا يا ابن الخطاب فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا

ويقول عراقي اننا نحن المصريين لا نحب الدماء ولا نود أن يسفك شيء منها ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهي مهمتنا نحن الجنود ولكننا مصممون على حراسة حقوق الشعب حتى يتحقق هذا ولا نبالي بعون الله بقيمة الثمن الذي تقتضيه هذه الحراسة أو الذي يجب أن ندفعه في مقابل حراسة الشعب للذين يحاولون اسكت صوته ».

وقد تأثرت كثير آبهذه اللهجة البعيدة عن اللهجات التي يتكلم بها ساسة الشرق للاوريين ولم يسعني أن أوازن بين عراقي وبطل الحرية الآخر الذي قابلته في

دمشق وهو مدحت باشا فشد ما كانت النتيجة في مصلحة عرابي . لم يخلط عرابي في أقواله فليس فيها سكك حديدية ولا ترع ولا تراموايات يمكن أن ترد للشرق حرته بل فيها كلمات تنفذ الى جذور الأشياء وأصولها وتضع مسئولية الحكومة الصالحة على العواتق التي تستطيع حلها وقد شعرت أن مثل هذه الأقوال قد تسمع اذا قيلت في مجلس النواب البريطاني على الرغم من امتلاء جوه بالشؤون التافهة والمهاترة . وكان رأى عرابي جلياً فيما يتعلق بالسلطان وعلاقة مصر بتركيا . وقد ذكر لى أنه لا يضر حياً للأتراك وقد أساءوا حكم مصر قروناً وانه لا يقبل أى تدخل من جانب الاستانة في شؤون مصر الداخلية ولكنه فرق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية للسلطان الذى قال عرابي بأن طاعته واجبة عليه باعتباره أمير المؤمنين ما دام يحكم بالانصاف والعدل . وان مثل تونس التي فصلتها فرنسا أولاً من الامبراطورية العثمانية ثم ضمها بعد ذلك الى أملاكها لتحمل المصريين على التثبت بالعلاقة التي تربطهم برئيس العالم الاسلامي . وقال عرابي « كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأُسرة في منزل . وكأ أن أعضاء الأُسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب ما يهوى ولا يحق لرب البيت أن يستريح حرمتها فكذلك لكل شعب من الشعوب الاسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى . وقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وسنبذل كل جهدنا في المحافظة على ذلك الاستقلال ولكننا نخطي . اذا طلبنا أكثر من ذلك ولا يعد أن نفقد حريتنا في مثل هذه المجازفة (١) » .

وقد سأله هل بينه وبين الأستانة مخاطبات كما كان قد شاع يومئذ فأبدى لى انه يلزم جانب التحفظ في هذه النقطة وراغ من السؤال . ولا شك عندي في أن ذكرى حديثه مع أحمد راتب باشا عرضت لذهنه وقتئذ وكان ذلك سبب تردده ولكنه لم يشير الى شيء من ذلك في كل حال وقد كنت في ذلك جاهلاً أمر هذه المحادثة التي رويت حكايتها فيما سبق .

(١) نشر السير وليام جريجورى في التيمس أقوالاً كهذه لعرابي وكان قد سمعها منه في نحو الوقت الذي سمعت فيه هذه الأقوال منه .

وقال محمود سامي انه طلب هذه الزيادة نظراً لوعده الخديو برفع قوة الجيش الى الحد الأقصى الذي تسمح به فرمانات أى الى ١٨٠.٠٠٠ وبرر الوزير أصراره بقوله ان رفض الزيادة قد يؤدى الى مظاهرة عسكرية جديدة وقد كلفت أن أعرف المبلغ الذي يرضي الجيش على وجه التحقيق وخولني كلفن سلطة الاتفاق على مبلغ لا يتجاوز ٥٢٢.٠٠٠ جنيه وان أخبر عرابي وزملاء الضباط بأنه لا يمكن اعطاؤهم أكثر من هذا من الوجهة المالية . وقال لى كلفن أنه لا يمانع في زيادة الجيش بشرط الا يزيد المربوط وأنه يظن أن المبلغ كاف لجيش عدده ١٥٠.٠٠٠ وعلى ذلك ذهبت الى عرابي وناقشته هو وزملاء الضباط في المسألة وتمكنت من حملهم على الكف عن المعارضة مؤكداً لهم أن في استطاعتهم أن يعتمدوا على كلمة كلفن فقالوا انهم يقبلون مبلغ ٥٢٢.٠٠٠ جنيه وسيزيدون الجيش الى أقصى حد يسمع به هذا المبلغ . وقالوا انهم سيقصدون في وجوه يعرفونها ويبلغون الجيش أقصى قوته . وقد وعدوني في هذه الفرصة أن يصبروا ولا يقوموا بمظاهرات مسلحة أخرى ثم وفوا بهذا الوعد الى اللحظة الاخيرة . وكانت آخر عبارة سمعتها من عرابي يومئذ « من صبر ظفر » وقد أرسلت في اليوم نفسه مذكرة الى كلفن أخبرته فيها بالنتيجة ثم شكرني ما ليت على اخراجي لها من الصعوبة التي كانا يقاسيانها . على أن ما ليت لم يلبث أن أدهشني بعد ذلك بأسبوع واحد حين أطلقني وأنا ألابه كرة التنس في دار الوكالة البريطانية بعد ظهر يوم ٢٨ ديسمبر علي صورة تلغراف أرسله لوزارة الخارجية وقد ذكر فيه زيارتي لمصر والتشجيع الذي قدمته للوطنيين . ولم يذكر في هذا التلغراف شيئاً عن المساعدة التي قدمتها له ولكنه شكاً من ارسالي البرنامج الى جريدة التيمس على الرغم من معارضته في ارساله . ولما كنا قد عملنا الى ذلك الحين باتفاق وولاء تام ولم يتحدث مكدر أكثر من نشر البرنامج فقد أنبته على سوء نيته في اخفاء الخدمات التي أدتها سياسته وأصررت على أن يرسل تلغرافاً يلني به تلغرافه الاول فلم يسمعه الا أن يفعل ذلك امامي وأرسل تلغرافاً آخر أصلح به بعض الحيف الذي أنزله بي . ولم أستطع قط أن أفهم غرض ماليت من هذه المناورة . وقد حملتها في ذلك الحين على مجمل الغيرة العارضة وكرهيتها ان تعرف

وزارة الخارجية انه كان لى شأن فى تحسن الصلات بينه وبين الوطنيين . ولكنى بعد انعام النظر حملت هذه المناورة على حذره الطبيعى الذى أوحى اليه أن يحتاط ليدراً عن نفسه كل مسئولية امام رأى العام فيما يختص برأىي فى الوطنيين المصريين اذا بدأ للوزارة الانجليزية أن تطعن على هذا الرأى . ولعل هذا هو السبب الحقيقى والذى يؤيد ذلك أن ذمته لم ترتح الا حين كاشفتى باجرائاته الرسمية هذه . ومع انه ندم على غدره قد كان لى من عمله هذا محذراً لم أنه فيما بعد فكنت أشعر بشيء من توقع الغدر على يديه فى بضعة الاسابيع التى كنت أذهب فيها الى الوكالة البريطانية بعد ذلك . على أنى كنت مستعداً لمساعدته ولم يمض وقت قصير حتى اضطرته الاحوال القاهرة الناشئة من عزله السياسية فى القاهرة الى الالاتجاء الى خدمائى . فأرسلنى حين طغى عليه الموج كرسول السلام الى عرابى وأخوانه الضباط . وقد سار كل شيء على مايرام الى آخر ذلك العام وفى خلال الاسبوع الاول من سنة ١٨٨٢ كان الاتفاق قد ساد بين جميع الاحزاب المصرية وهذا الجيش واعتدلت لهجة الصحف تحت رقابة الشيخ محمد عبده المحبوبة لدى الجميع ، وأخذ الوزراء الوطنيون وقد اطمانوا ولم يعد أحد يهددكم يضعون مشروع القانون الاساسى الذى يمنح البلاد حرياتها وفى ٢٦ ديسمبر اجتمع مجلس النواب للمداولة فى نصوص الدستور بالقاهرة وفتح بخطبة تدعو الى الثقة من الحديوى بالذات . وكان هذا قد أحسن السلوك نحو الحركة الوطنية الى حد أن كتب مالىت عنه الى لورد غرانفيل يقول « وجدت سموه منشراً لاول مرة منذ عودتى فى سبتمبر وقد صار الآن كبير الامل من تحسن الاحوال . ولم يستطع الانسان الا أن يرى هذا التغير الكبير فيه والظاهر أنه راض بالحالة كما هي » وكان عرابى قد كف عن شغل نفسه بشكوى الناس . واتفق معتمداً فرنسا وانجلترا على أن ينظم عرابى مركزه بقبول المسئولية المترتبة على تفويضه السياسى وذلك بأن يتقلد وزارة الحرب . وقد قصداً بذلك التوفى من خطره ووضعاه الى جانب المحافظة على النظام .

ولم يبق محل للشك الا سلوك النواب حيال نصوص الدستور الذى اجتمعوا لمناقشتها . على ان اغلبيتهم بدت كامدقائى الازهرين مبالاة للاعتدال . وقال الشيخ

محمد عبده » لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » ولست أشك في أن ماليت وكلفن وستكو كز كانوا في ذلك الحين يعطفون على طلب الوطنيين للبرلمان عطفاً حقيقياً . وقد بدأوا يرون أن هذا هو المطلوب الوطنى العام وأن البرلمان يبق من شر الافكار الاشد تطرفاً . ولو أن حكومتى فرنسا وانجلترا أعلنتا في ذلك الحين حسن النية حيال الامانى الوطنية لكان في الطاقة ان يوضع نظام حسن للعمل بين المراقبة الثنائية والحكومة الوطنية ولو تم هذا لضمن مصلحة حملة الاسهم كما ضمن حرية مصر . وقد حسبنا يومئذ ان الحكومتين لا تبطنان في اعلان كهذا .

وقد نشر البرنامج الذى أرسلته الى التيمس في عددها الذى صدر في اول يوم من أيام سنة ١٨٨٢ مصحوباً بمقال افتتاحي يتضمن الموافقة والاستحسان : وقد أحسنت أوربا تلتقى هذا المنشور على الرغم من تطير ماليت بالسوء ولم يكن له في الاستانة وقع سيئ . وكان هذا البرنامج من اعتدال اللهجة والصراحة واستقامة المنطق بحيث خيل لنا انه لا يمكن ان يسيء أحد فهم حقيقة الموقف في مصر بعد الاطلاع عليه . وكذلك لم يتصور أحد أن نسيء انجلترا استقباله مع وجود أغلبية حرة في مجلس النواب ومع وجود المستر غلادستون في رئاسة حكومة حرة . نعم لم نتصور ذلك نحن الذين كنا ننتظر رد غلادستون ولم يخطر على بال أحد منا ان وزارة الخارجية البريطانية كانت في ذلك الحين تعد عدة التحدى والتدخل المسلح . ولكن من سوء الحظ ان هذه الوزارة كانت قد قررت مناهضة أماني المصريين وان لم يعرف أحد منا ذلك ولا ماليت نفسه . والظاهر ان البرنامج وصل الى غلادستون بعد الوقت الملائم بأسبوعين . وبينما سنا ننتظر رسالة سلمية اذا بمذكرة ٦ يناير المشتركة تقع علينا وقع الصاعقة . وقد نقضت هذه المذكرة كل آمالنا وضيعت حسابنا وقدمت مصر في جومة بحر لحي من المتاعب .

وهنا يجب على ان أقص الحقيقة في كيفية تكون فكرة هذه المذكرة المشثومة التى يرجع اليها كل ما حدث من المتاعب في خلال ذلك العام ، والتي أفقدت مصر حريتها . كما أفقدت غلادستون شرفه وأفقدت فرنسا نفوذها على جانبي النيل . وقد

يمكن ان عرف الانسان شيئاً عنها من الوثائق الرسمية التي نشرت انجليزية كانت أو فرنسية ولكن الذي يمكن معرفته من هذه الوثائق ليس الا بعض الحقيقة ثم لا يمكن معرفته الا بطريقة غير مباشرة . وربما كنت أنا الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يقص قصتها كاملة اذا استثنينا الذين وضعوها وكانت لهم علاقة رسمية بها وقد اعتقد المصريون بطبيعة الحال ونظراً لاستخدام المذكرة في مصلحة الاعتداء البريطاني انها من وضع وزارة الخارجية البريطانية وقد وضعها لاستخدامها في قضاء اغراضها الخاصة ولكن الحقيقة ليست كذلك فلم توضع المذكرة في خارجية بريطانيا بل في خارجية فرنسا ولخدمة المطامع الفرنسية التي لم تكن سياسية فقط بل كانت مالية أيضاً .

وقد ذكرت كيف سافرت مع السير شارلس ديلاك من لندن الى باريس وسردت المحادثات التي دارت بيننا في الطريق والتأثير الذي تركته في نفسي من حيث اعتزازه بيع حرية مصر بالمعاهدة التجارية وهذا هو نفس ما حدث تماماً

في ١٥ نوفمبر استقال سانت هيلير وخلفه غمبتا الذي وجد امامه ثورة اسلامية على الحكومة الفرنسية في تونس والجزائر . وقد ازعجته صبغتها الاسلامية وعزاها الى نشر الدعوة الذي يقوم به السلطان عبد الحميد وقد ظن أن الحركة المصرية قائمة على الاساس ذاته وكذلك كان يعدد دسائس اسمعيل وحليم وغيرها . وكانت فرنسا معادية من أول الامر للحقوق التي يدعيها الباب العالي في شمالي افريقيا وقد تقلد غمبتا الوزارة مصمماً على مقاومة تلك الحقوق بالقوة والصرامة . واذا كان غمبتا يهودياً فقد كان متصلاً بالمصالح المالية في بورصة باريس وكان كذلك ذا صلة متينة ببيت روتشلد وغيره من أصحاب الاموال الذين اشترؤا بملايينهم سندات الدين المصري . وكان نوبار باشا ورفرز ولسن يعيشان يومئذ في باريس فكانا اخض من ينتصح باراتهم في المسألة المصرية وقد كون رأيه في الموقف بناء على المعلومات التي كان يستمدّها منهما .

فلم يمض عليه بضعة أيام في الوزارة حتى اخذ يفاوض وزارة الخارجية البريطانية ابتغاء حمل انجلترا على الاشتراك مع فرنسا في القيام بعمل عنيف ضد الحركة الوطنية

وان يكون ذلك بمثابة حملة صليبية تقوم بها الدولتان تحت ستار الدفاع عن المدينة وتنظيم مالية مصر. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تريد ان تجدد المعاهدة التجارية المعقودة بين فرنسا وانجلترا التي أوشكت أن يحين أجلها بأسرع ما يمكن. وقد ارادت الحكومة البريطانية أن تذهز فرصة الصداقة الموثقة بين رئيس الحكومة الفرنسية الجديد والسير ديلك وكيل خارجية بريطانيا لاستكمال المفاوضات في هذا الصدد. وكانت قد ألقت لجنة لهذا الغرض في باريس منذ شهر مايو وقد مثل فيها ديلك وولسن انجلترا ولكنها لم تصل الى نتيجة. وقد استقر الرأي على أن يعود ديلك الى باريس ليمفاوض في مسألتها مصر والمعاهدة التجارية ولم يمض أكثر من اسبوع على تقلد غمبتا رئاسة الوزارة. واذا راجعنا الصحف التي كانت تصدر في نوفمبر سنة ١٨٨١ نجد المفاوضات بين الدولتين كانت قد وصلت الى نقطة حرجية حتى لقد أشيع أكثر من مرة انها قطعت. ولكن عودة ديلك أحييت المفاوضات أو على الأقل حالت دون انقطاعها. ولبث ديلك يروح ويغدو بين فرنسا وانجلترا من ٢٢ نوفمبر الى ١٥ ديسمبر وقد جاء في الكتاب الازرق الذي صدر في سنة ١٨٨٢ برقم ٥ ان غمبتا أرسل الى لورد ليونس السفير البريطاني في باريس يوم ١٥ ديسمبر مشروعا يقضي بالتدخل المشترك في مصر. وقد ذكر في مشروعه انه يرى التدخل ضروريا لتقوية سيطرة الخديو توفيق. وقال « انه يجب بذل كل جهد لعله على الثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وحضه على الحزم والثبات وانه يجب اقناع أنصار اسمعيل باشا وحليم باشا كما يجب اقناع المصريين عموما بأنه ليس في استطاعتهم أن يخلعوا توفيق وانه مما يرغب فيه ان يوضع حد حاسم لدسائس الاستانة الخ. » وقد بلغ لورد ليونس هذه العبارات الى وزارة الخارجية البريطانية وفي ١٩ ديسمبر. « وافق لورد غرنفيل على انه قد حان الوقت لتتظر الحكومتان فيما يجب اجراؤه » وبعد هذا التشجيع انتهز غمبتا في يوم ٢٤ ديسمبر فرصة التثام مجلس الاعيان المصري ليقوم « بمظاهرة جليلة على اتحاد انجلترا وفرنسا في تقوية مركز توفيق باشا وازعاف العاملين على الاخلال بالنظام » وقد التأم المجلس المصري يوم ٢٦ وذكرت التيمس ان ديلك الذي عاد الى باريس يوم ٢٧ اجتمع بغمبتا يوم ٢٨ وحادثه طويلا بشأن

المعاهدة التجارية بينما أعلن لورد غرنفيل في اليوم نفسه موافقته على « أن يعطي توفيق باشا تأكيداً كيداً بعطف إنجلترا وفرنسا وتأييدهما له وأن يشجع سموه على الاحتفاظ بسلطته وإظهارها فعلاً » .

وغنى عن البيان أن اتفاق التاريخين كاف وحده لإثبات العلاقة بين المسألتين . وأنه يعين اللحظة التي حدث فيها الاتفاق الخطر وأن البرنامج الذي أرسلته إلى غلادستون في ٢٠ ديسمبر وصل متأخراً عن الوقت الذي كان يمكن أن يحول فيه دون وقوع النكبة . وكان وصول الخطابات إلى لندن يستغرق في ذلك الحين أسبوعاً وكان غلادستون متغيّباً عنها بأجازة عيد الميلاد فلم يتسع الوقت لأن يرسله إلى وزارة الخارجية معها كان ميله إلى ذلك .

وعلى هذا المتوال تورطت حكومتنا في سياسة غمبتا ومن ثم قدم هذا في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ إلى لورد ليونس مشروع المذكرة المشتركة (راجع الكتاب الأزرق رقم ٥ لسنة ١٨٨٢) مكتوباً بخط يده لترسل المذكرة إلى مصر تأييداً لرسالته المؤرخة ٢٤ ديسمبر وهنا يجب علينا أن نذكر أنه أعلن في اليوم نفسه أن المفاوضات الخاصة بالمعاهدة التجارية استؤنفت رسمياً .

وفي أول يناير أرسل مراسل التيمس في باريس إلى جريدته فخوي المذكرة الثانية قائلاً أنه يقدمها الآن اتباعاً لتعليمات غمبتا الذي قال له أن لا يذيعها إلا « في الوقت الملائم » . وقد دل هذا على أن ذلك نصح في مهمته التجارية وقد عاد في اليوم التالي ، ٢ يناير ، إلى لندن . وإلى لأجد تأثير الخطاب الذي أرسلته إلى غلادستون في تأخير خمسة الأيام التي مضت قبل أن يوقع غرنفيل المذكرة على كراهية للتوقيع وفي تحفظه الذي ذكر فيه « أن حكومة جلالة الملك لا تعتبر نفسها مقيدة بهذا التوقيع بالعمل بآية خطة خاصة . » وهو يحفظ خليف بفرنفيل دال على تناقض الآراء في ذهنه وقد ظهر هذا التناقض بعد ذلك بين غلادستون وبين وزارة الخارجية ومن ورائها السير ديلاك .

هذه هي الشواهد التي أمكن استخراجها من الوثائق التي نشرت يومئذ على أن عندي خطاباً من رفرز ولسن جاءني بعد ذلك بعدة أيام - في ١٣ يناير - رداً

على خطاب لي . وخطاب ولسن هذا يوضح المسألة في بضع كلمات . قال في هذا الخطاب « يسرني اهتمامك بالشؤون المصرية وانت تؤيد ما اعتقد أنه الحقيقة في تقطتين على الأقل وهما أن الضباط يعربون عن الرأي المصرى العام وان الخديو توفيق يعمل بالاشتراك مع السلطان . وعندى أنه لا محل للدش في هذه النقطة الاخيرة فقد قال غمبتا منذ ستة أسابيع « أن الخديو في حجر السلطان » والسبب في هذا ظاهر فتوفيق ضعيف مجرد من الشجاعة ، والجيش قائم ضده والحرم يكرهه فلا يجد منهم المعونة التي يتطلع لها منهم بطبيعة الحال فلم يجد بداً من ان يلتفت الى ناحية يمكن أن يأتي منها الحلف وروم جاءت منها المعونة المادية أيضاً وهي ناحية حكومتى انجلترا وفرنسا وأنه لمعالجة هذه الحالة فكرت الحكومتان في نشر المذكرة الثنائية مها كانت الاسباب التي تنتحل لاصدارها الآن . وسيكون أسنى عظيماً اذا أخفقت المذكرة في استحداث هذه النتيجة ولم تلق في دوع الضباط والعلماء والاعيان ان نجد الاضطراب لا يكون له بعد الآن معنى الا تدخل أوروبا المسلح . وقد لانبج حكومتنا مثل هذا التدخل ولكنها أصبحت مقيدة بفرنسا بصفة رسمية ولم يعد يسعها الانسحاب » . ومتى ذكرنا المنصب الرسمي الذي كان يشغله رفرز ولسن في باريس وأضفنا اليه اتصاله التام بديك وغمبتا عرفنا ان هذا الخطاب وثيقة تاريخية مهمة وقد رأينا كيف انه وضع على الحكومة الفرنسية بصفة قاطعة مسئولية اقتراح التدخل المراد وهذه مسألة تؤيدها الكتب الصفر ذاتها رغماً عن عدم وضوحها . وقد سمعت حينئذ وأصدق الآن أن كيفية التدخل التي اقترحها غمبتا هي أن تقوم انجلترا بمظاهرة بحرية وأن تترك فرنسا جنوداً في مصر . ولو حدث لما كان هناك شك في أن النفوذ الفرنسي كان يسود مصر اليوم . وقد كان هذا هو الذي يكون لولا ان حال دون سقوط غمبتا اذ صوت مجلس النواب ضد حكومته في مسألة داخلية على غير انتظار في آخر شهر يناير لان غلادستون كان في ذلك الوقت أبعد عن الميل الى استخدام وسائل العنف من أن يرسل أسطولاً بريطانيا مع جيش فرنسي فلم يكن بد حينئذ من أن تتوسع فرنسا في حركتها البرية .

وفي الطاقة أن يستخرج الانسان أكثر من نتيجة واحدة من هذه القصة التاريخية. وربما كان من اهم هذه النتائج أن الوزيرين أخفق كل منهما في تنفيذ غرضه على الرغم من اشتهار كل منهما بالبراعة السياسية في دائرته وعلى أسلوبه الخاص . ولا شك في أن غمبتا وغرنفيل تباهيا في الاسابيع الاولى من شهر يناير بفوزهما في تحقيق غرض مهم وتقويتهما العلاقات الودية بين حكومتيهما بما حدث من الاتفاق وقد فاز غمبتا بالمذكرة كما فاز غرنفيل بالمعاهدة التجارية . ولكن الحقيقة هي انه لم يستطع أحد من هذين الشاظرين أن يجلب السلب الى بلاده فقد عجز غمبتا مع كل مهارته عن حمل أغلبية مجلس النواب الفرنسي على الموافقة على المعاهدة التجارية فسقطت المعاهدة وسقط معها ما زعمه حزب الاحرار البريطانيين من أن حرية التجارة لا تجعل إنجلترا في عزلة . ومن ناحية أخرى وجد غمبتا انه لم يعد — اذ نجح في اكره غرنفيل على توقيع المذكرة التي اعتقد انه سوف يستخدمها لاعلاء شأن فرنسا — ان صافح سلاحا لا يستطيع هو نفسه أن يحسن استخدامه . وهو سلاح لم يمض عليه ستة أشهر حتى تحول الى يد مزاحمه في الوقت الذي ظهر فيه ان الاتفاقية الودية قد هدمت بمجرد حدوثها كل الشعور الودي الذي كان متبادلا بين الامتين اثناء جيل كامل . وفي استطاعتي أن أفرق بين اخفاق الدسائين وبين تنافس مصالح أمتيهما أما المأساة الحقيقية فهي ان أملا وطنياً قد خاب واصلاحا دينياً قد تأجل سنين عديدة كرامة لمطامع دينية وشهوات أدنا منها .

كان تحدى غمبتا للحزب الوطني خطر أ على السلام في القاهرة . وقد كنت مع ماليت بعد وصول المذكرة اليه بوقت قصير فأعطايتها لاقراها ثم سألتني رأيي فيها فقلت « سيعتبرونها اعلان حرب » فقال « ليس المقصود بها غرضاً عدائياً » . ثم شرحت لي كيف يمكن تفسيرها بما يوافق الابعادي الوطنية . وقد طلب مني أن أذهب الى ثكنة قصر النيل وأطلب الى عزابي الذي كان قد عين حديثاً وكيلا لوزارة الحرب أن يقبلها بهذا المعنى ثم خولني أن أقول له « ان معنى المذكرة كما تفهمه الحكومة البريطانية هي أنها لا تسمح بان يتدخل السلطان في مصر ولا تسمح للخديو أن يحث بوعد . ويؤذى البرلمان : » وأخبرني أنه يرجي أن ينال إذناً بنشر تفسير

مكتوب للمذكرة بالمعنى المتقدم ولكنه لم يخولني سلطة قول ذلك لعراي . وأعرف انه أرسل أكثر من تلغراف طالباً مثل هذا الاذن وانه كتب ينتقد المذكرة بشدة ويقول انها خطيرة مجردة من السياسة ولكنك لا تجد شيئاً من هذه الطلبات والاحتجاجات في الكتب الزرق وان كانت تلك الكتب تظهر اهتمام لورد غرنفيل بها الى حد اظهار رغبته في نشر تفسير للمذكرة ولكن غبنا منعه من ذلك . والظاهر ان سنكويكز طلب هو أيضاً من حكومته أن تأذن له بتفسير المذكرة ولكنه منع من ذلك . وكذلك أنحى السير أوكلند كلفن على المذكرة اثناء حديثه معي بأشد اللامعة كما فعل ماليت .

وقد ذهبت الى ثكنة قصر النيل في ظهر يوم ٩ (وكانت المذكرة قد وصلت يوم ٨) فوجد عراي وحده في مكتبه . وهذه هي المرة الاولى والاخيرة التي رأيته فيها غاضباً . وكان وجهه كسحابة الرعد . وكان في عينه بريق خاص . وقد رأى نص المذكرة وان كان لم ينشر بعد وقد سأله كيف فهمها فقال « اخبرني كيف تفهمها أنت » وحينئذ أديت رسالتي فقال « لاشك في ان السير أدوارد ماليت يحسبنا اطفالاً لانفهم معنى الكلمات . هذه لغة تحد وتهديد وليس في هذه الادارة كاتب يستخدم مثل هذه الالفاظ لغير هذا المعنى » ثم أشار الى الفقرة الاولى التي ذكر فيها الاعيان وقال « هذا تحد لحرياتنا ، وليس لاعلان اتحاد فرنسا وانجلترا معني الا ان انجلترا ستغزو مصر كما غزت فرنسا تونس » ثم قال « دعهم يأتون فكل رجل وطفل في مصر سيقاتلهم . ليس من مبادئنا ان نضرب الضربة الاولى ولكننا سنعرف كيف نردها » ثم قال فيما يختص بالمحافظة على عرش توفيق « ان السلطان هو الذي يحافظ على عرش توفيق فليس هو في حاجة الى ضمان أجنبي ولك ان تخبرني بما تشاء ولكني أعرف معنى الكلمات أحسن مما يعرف ماليت » والواقع ان تفسير ماليت كان هراء في هراء . وقد شعرت لما صرت امام عراي بغفلتي وخجلت من سخلي اليه مثل هذا الهراء ولكني أكدت له اني أديت الرسالة كما ألقاها الى السير أدوارد ثم قلت وهو يرجوك ان تصديقها وأنا كذلك « ولم يبد عليه شيء من آثار الرقة الا حين استأذنت في الذهاب فتناول ذراعي ورافقني الى

الباب ودعاني لزيارة منزله كما كنت أفعل قبل ذلك. فقلت « سأجيء عند ماتكون لدى أبناء أفضل من هذه » وقد ألمعت بهذا الى التفسير الذى أستاذن ماليت في نشره . علي ان الاذن لم يأت . كما انى لم أعرابي في الاسابيع الثلاثة التالية ولكنني رأيته بعد ذلك حين وصل الى خطاب من المستر غلادستون ففسرته بما أملاه على التفاؤل وكان هذا الخطاب سبب سرورنا .

وقد عدت الى الوكالة البريطانية وسألني ماليت كيف أديت الرسالة فقلت « لقد نفروا وأصبحت مصالحهم مستحيلة وقد قذفت المذكرة بهم فى أحضان السلطان » والواقع ان هذه كانت الحقيقة ليس فيما يتعلق بالحزب الوطنى وحده بل فيما يتعلق بجميع الاحزاب والطبقات . ولقد فشل غمبتا وباء بالخيبة اذا كان قد أراد تقوية يدى توفيق بمذكرته الحقاء هذه فقد رعب الحديوى أما الوطنيون فقد هاجوا ولم يخافوا . وهنا وجد المصريون أنفسهم متحدین لأول مرة .

وانضم الشيخ محمد عبده والازهريون المعتدلون الى الحزب المتطرف بكل قوتهم وحقن كل الناس ومن بينهم الجراكسة من التهديد الاجنبى ورأى اعداء الترك كهديق الهجرسي ان عرابي كان بعيد النظر محققاً ان اعتمد سرّاً الى السلطان وبهذا كسب عرابي شهرة عظيمة واحتراماً رهيباً ومضت عدت أيام لم أسمع خلالها من أصحابي المصريين الا كلاماً في الرابطة الاسلامية وكان كل من ألقاه يقول هذه سيناسة روستانيه (١) وقد بذلت جهدى فى الهدئة حتى يصل التفسير الذى وعدنا به ماليت ولكن جهدى ذهب عبثاً . وكانت هذه الاسابيع الثلاثة مزعجة للجميع وهي الاسابيع التي أنقضت منذ أرسل غمبتا مذكرته حتى سقط وكان يأتى فى هذه الاثناء أبناء بان قوة فرنسية تحشد في طولون استعداداً للإبحار . وقد كان هذا شكل التدخل الذى توقعه الجميع . وعندى ان سقوط غمبتا أنقذ مصر من مصيبة ربما كانت أكبر من مصيبتها الحاضرة — مصيبة غزوة فرنسية موجبة علناً ضد الاسلام وفى مصلحة المصالح الاوروبية وحدها .

(١) نسبة الى روستان الذى أعد مشروع الهجوم على تونس .

الفصل التاسع

﴿ استقالة شريف ﴾

ولم ينتصف شهر حتي ظهر في القاهرة أن الازمة السياسية تقترب بسرعة والواقع انه لم يبق ريب فيها. وقد اتفق أن نشرت المذكرة الثانية والقانون الاساسي في وقت واحد . وكان المراقبون الماليون قد ألحوا على الوزارة في أن لا تمس سلطتهم في وضع الميزانية على مقتضى اعتقادهم في الحاجات الاقتصادية وان لا يتعرض المجلس الجديد لها يبحث أو اقترح فوافق شريف باشا على ذلك ووضع المشروع بغير أن يجعل للمجلس أى حق في المسائل المالية . ولم يكن غير طيبى ان تستاء أكثرية النواب من ذلك وقد قالوا أن المراقبة المالية الاجنبية ليس لها شأن الا الاشراف على كل ما يختص بمسألة الديون ولما كانت فائدة الدين تبلغ نصف الايراد فقد وجب أن تكون الامة حرة في التصرف بالنصف الثانى.

ومع ذلك فليس ثم محل لان نعتقد بان النواب كانوا يصرون على المعارضة لاسيما أن سلطان باشا الذى انتخب لرئاسة المجلس كان متفقاً مع شريف في أن الفطنة تقضي بالاذعان . ولكن الاحوال تغيرت في آخر الشهر عما كانت عليه في أوله . وقد رأينا كيف سهل الاثنان بين وزارة الحرب والمراقبين الماليين علي ميزانية هذه الوزارة. ولكن الاعيان صاروا الآن — أي تحت تأثير المذكرة — بعيدين عن فكرة المسألة فقابلوا مشروع شريف بمشروع وضعوه بانفسهم وضمنوه عدة مواد توسع سلطتهم البرلمانية وتضع نصف الايراد الذى ليس للديون به شأن تحت تصرفهم . ومن ثم وقع الخلاف الفعلي بينهم وبين المراقبين وقد تولى بلنجير القيادة وجركلفن وراءه وقد أعلن المراقبان انه لا مناص من بقاء الميزانية كلها تحت تصرفهم المطلق وقالوا أن المشروع الذى قدمه النواب ليس مشروعاً لائحة برلمانية بل مشروع « معاهدة » ولا شك أن هذه العبارة مقتبسة من اصطلاحات الثورة الفرنسية وان بلنجير هو الذى وضعها فتلقفها منه كلفن وارغم ماليه على ازدرادها. وكان الخلاف جدياً وربما أفضى الى الشر الذى كان يخشاه ماليه ويعطى للحكومة

الفرنسية فرصة التدخل التي تنشدها . ومن ناحية أخرى كان شريف قد ربط نفسه بوجهة نظر المراقبين وكان هذان يلحان عليه في الثبات أما موقف الحديوي فكان مشكوكا فيه . وكانت فرصة وقوع الخلاف بين الحديوي والنواب على الميزانية المرتبطة بالديون الأوروبية هي نفس الفرصة التي تنتظر الحكومة الفرنسية أن تنتهزها بعمل السوء وكان غمبتا لا يزال في رئاسة الوزارة .

ففي هذه الشدة العصية طلب منا ماليت وكلفن الذي كان يود أن ينفذ رأيه كمرآب مالي وإن لم يكن يرضى عن تدخل فرنسا أن أساعدهما مرة أخرى بأن أبدل جهداً جديداً لحل المتطرفين من الأعيان على النزول عن بعض ما يطلبون . وبعد أن تداولت مع الشيخ محمد عبده الذي كان كدأبه من الميل إلى التبصر والمسالمة اتفقنا على أن التقي في منزله بوفد منهم لناقشهم في المسائل وأريهم النتائج المحتملة للمقاومة أي التدخل المسلح ومن ثم قدمت وجهة نظر المراقبين الماليين مع كلفن ووضعت مع ماليت قواعد المناقشة التي عولت على استخدامها وكلها مدونة لدى في مذكرة عنوانها « مذكرة بالأمور التي سأقولها لأعضاء البرلمان المصري في ١٧ يناير سنة ١٨٨٢ »

ويؤخذ من هذه المذكرة أن تعليماً كانت تنحصر في أن أذكر لأعضاء الوفد أن اجراءات الميزانية الحاضرة إنما هي مسألة دولية لا يستطيع شريف باشا ولا البرلمان أن يمسها بغير موافقة الحكومتين الرقيتين . وكان على أن أقص تاريخ انشاء المراقبة المالية وأريهم مذكرة خاصة وضعها ماليت وفونج قنصل فرنسا الجنرال وارقفها بالمشور الذي نص على انشاء المراقبة في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وإن أطلب اليهم أن يتدبروا هل مع ذلك تكون مسألة تغيير اجراءات اصدار الميزانية مسألة دولية وليست كذلك . وهل اذا كانت كذلك ألا تكون خارج دائرة اختصاصهم وقد اعترفوا بأن المسائل الدولية يجب أن لا تمس . ومسألة الميزانية مسألة دولية وعلى ذلك يجب أن لا تمسوها . وقد خولني كلفن أن أقول بأنه هو شخصياً لا يمانع في تعديل الاجراءات الحاضرة تعديلاً طفيفاً بحيث يعطي للمجلس حقاً استشارياً قد يتحول فيما بعد الى حق اقتراح . فاذا قبلوا ذلك عرض

ماليت المسألة على حكومته بصورة حسنة وان كان لا يستطيع أن يطمئن على قبولها من جانب إنجلترا أو فرنسا . أما سائر خلافاتهم مع شريف فعليهم أن يسووها معه بانفسهم . الخ . الخ .

على هذه القاعدة وبمساعدة صابونجي والاستاذ الشيخ محمد عبده ناقشهم طويلا في المسألة ولم أكف عن المناقشة الا حين اقنعت بانهم لا يدعون . نعم انهم وافقوا على تعديل ثلاث أو أربع مواد كانت محل معارضة المراقبين الاساسية وأدججوا التعديلات التي اقترحتها عليهم فيما يختص بها في اللامحة التي نشرت ولكنهم تشبثوا برأيهم في مسألة الميزانية على الرغم من مساعدة الاستاذ محمد عبده لى ولم يقبلوا أن يغيروا سطرأ من المادة الخاصة بها وعدت مطأطي الرأس لا تبلغ ماليت حكاية فشلي ولم أتوسط بعد ذلك بينه وبين الوطنيين . فقد بذلت أقصى جهدي لاساعده علي حل مصاعبه حلا سليا ولكن شقة الخلاف بين وجهتي نظرنا اتسعت منذ ذلك الحين حتي لم يبق محل لتعاوني معه . ومع أني بذلت كل جهدي لاحل الاعيان على الاذعان تحت تأثير اعتقادي بانهم مهيدون بالتداخل الاوربي لم يسعني مع ذلك الا الاعتراف بانهم على حق في طلبهم السلطة على نصف الميزانية اذا كان الحكم البرلماني سيكون حقيقة لا تميمها . وتبدل تلغرافات ماليت في ذلك الحين على ان الاعيان كانوا بدأ واحدة في هذا الصدد حتى ان سلطان باشا الذي كان بطبعه رجلا ضعيفا يسهل ارهابه أعلن بصريح العبارة أن دستور شريف باشا « كالطلبة » تحدث صوتا عاليا ولكنها فارغة .

وقد حملتني كراهتي للأتراك على الانضمام للوطنيين في النضال الذي نشب بعد ذلك بينهم وبين شريف . باشا . وكنت قد زرت شريف قبل ذلك بناء علي رغبة ماليت وبحث معه في المسألة وخرجت من البحث غير راض .

كان شريف تركيا متفريحا طيب العنصر والاخلاق ولكنه لم يخل من شيء من الفطرسه واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا من مميزات طبيقته في القاهرة . وكان ماليت يقدره قدرا كبيرا لاجادته معرفة اللغة الفرنسية وعلومها وسهولة التعامل معه لا سيما في الشؤون السياسية العادية ولكن تفريسه هذا لم يكن بروقي كلما وازنت

بينه وبين الرجال المصلحين ذوي الفكر السامية الذين كانوا نواة الحركة الوطنية الحقيقية والذين لم يكن يعتبرهم شريف الا بمثل الاحتقار الذى قد يستشعره رجل فرندي نحوهم وقد كان شريف واثقا من كفاءته لحكمهم وقلة كفاءتهم . وقد قال لي « ان المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الاطفال ، وقد قدمت لهم الدستور الخلق بهم فاذا لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه . اني أنا الذي أنشأت الحزب الوطني وسيجدون انهم لا يستطيعون العمل بدونى . ولا شك في أن هؤلاء الفلاحين في حاجة للارشاد » ومن ثم لم يشق علي أن أختار الجانب الذى أوليه عطفي حين نشب بينه وبينهم النضال العلني بعد ذلك بزمان قصير .

ولم أكن في القاهرة عند ما بلغتني أنباء استقالة شريف في ٢ فبراير وكان فشلي في مفاوضة الاعيان قد نكدنى وشعرت أن قيايى بمفاوضتهم قد أفقدنى مودة أصدقائي الاوربيين وانهم ربما يسيئون بى الظن لمحاولتي اقناعهم بخطة لا تتفق مع الخطة التي عقدوا عليها عزائمهم فبعدت عن النضال الذي لم يبق لي عليه سلطة ولا عدت قادراً على أن أقوم فيه بخدمة غرض طيب ومع انى كنت مقبلاً اثناء الشتاء في فندق النيل . فقد كان لي خارج المدينة خيام وجمال وخدم من العرب وكنت أزور هذه الخيام أحياناً ولكني الآن قبعت فيها . وكانت الخيام مضروبة في الصحراء بين قصر القبة والمطرية في نقطة اسمها الزيتون ، وكانت هذه المنطقة كلها لا تزال صحراء قاحلة في ذلك الحين والخيام قائمة الى جانب بقايا شادوف وهي الأثر الوحيد الذى يدل على انه كان في هذا المكان سكان . وقد كنا منفردين في هذا المكان لولا معسكر الامير أحمد الذى كان خارج دائرة المطرية ولم يكن يوجد أي نوع من أنواع المواصلات العامة بيننا وبين القاهرة فكنا اذا أردنا الذهاب الى القاهرة نركب جمالنا الى مكان بين الفجالة والعباسية حيث نستطيع أن نكترى الجمير . ولم يكن يوجد ولا منزل واحد في الرمل بعد العباسية من الناحية الشمالية الشرقية . وعلى هذا استطعت أن أنسى السياسة لحظة وأن أتمتع بالعيش في الهواء الطلق وهو ما كنت ولا أزال أفضله علي كل شيء على انى كنت قد قمت لاصحابي بخدمة أخيرة اذ كتبت في التيمس دفاعاً حاراً عن الوطنيين . وقد حضنى على ذلك السير جريجورى الذى

أرسل أكثر من خطاب قوي بالمعنى ذاته الى التيمس التي كانت تعد في ذلك الحين أقوى صحيفة في أوروبا بلا نزاع .

وليس في الطاقة أن أبالغ في أهمية أي خطاب ينشر في التيمس في تلك الايام كما انه لاشك في اهتمام الساسة الذين لهم علاقة بالخطاب المنشور بالاطلاع عليه والعناية بأمره . كذلك ليس من المبالغة القول بان خطاباتي وخطابات السير جريجورى بصفة خاصة كان فيها وقاية لمصر من كثير من الاخطار التي كانت تهددها . وقد وثق بنا أصدقاؤنا المصريون لما وصلت التيمس تحمل هذه الخطابات وترجمت الى اللغة العربية وتجدد اعتمادهم علينا . ولكن هذا ضايق مالي . فقد كان مثله كمثل كل رجال السياسة في بغض العلانية وقد حقق منا نحن الذين كنا موظفين في خدمة الحكومة اذ تجاوزناه هو ووزارة الخارجية ولجأنا الى الصحافة . وكان يعرف كيف يتصرف مع مراسلي الصحف ولكنه لم يعرف كيف يفعل معنا نحن الكتاب الاحرار ولا استطاع أن يراقب آراءنا أقل مراقبة . ومن ثم انتهى عهد الصداقة التي كانت بيني وبين الوكالة الى ذلك الحين رغم ما حدث من الخلافات الصغيرة . وكان هذا من سوء الحظ الذي قذف بماليت — الذي كان دائما في حاجة الى الاعتماد على من هم أقوى منه — في أحضان قوم أقل ميلا منا الى المسالمة والصلح .

وفي مذكرياتي أجد اني ذهبت في يوم ٣١ يناير وهو اليوم الذي سقطت فيه وزارة غمبتا الى القاهرة وقابلت كلفن وتحادثت معه حديثا خطيرا . وقد استحدثت الحوادث التي جاءت بعد ذلك لهذا الحديث أهمية تاريخية لمحيته في تاريخ على مدى بضعة أيام من الوقت الذي غير فيه المراقب البريطاني مسلكه ففرت معه سياستنا نحو الوطنية المصرية . كما انه يضع على كاهل كلفن مسئولية القطيعة التي جلبها بأعماله . لقد ذكرت فيما سبق طرفا من أخلاق السير أوكلاند كلفن فهو نموذج الموظفين في خدمة الهند قوي الاعتماد على نفسه وضار معتادا على الاساليب المتبعة منذ زمن طويل في الهند ولكنها تعتبر مع هذا جديدة بالنسبة للسياسة الاوربية ولا يميل الى الشرق الا الميل الذي يجعله يستخدمه للاغراض البريطانية بغير ان يحبه وهو فوق هذا كله بارد الطبع غير جذاب . وكنت قبل ذلك التاريخ قد أخذت الاستاذ الشيخ

محمد عبده لزيارته ابتغاء التقريب بينهما وكذلك فعلت مع الضباط ولكن أخلاقه نفرت الشيخ منه وكان الضباط أشد حياء من أن يذهبوا اليه مي . وكان كلفن في بعض الاحيان مدهشاً في صراحته ولا زلت أذكر قوله لي ذات يوم اذ كان يتحدث عن الاعمال الخفية التي اشتهر بها الشرقيون . انه مخطئ من يظن ان الشرقيين يفوقونا في ذلك . قال ان في استطاعة أي انجليزي يعرف اللعبة ان يغلبهم بأسلحتهم وهم أطفال في الغش متى قام بيننا وبينهم النضال .

وقد كان في الفرصة الحاضرة أشد صراحة منه في أي وقت آخر . وكان الخلاف بين الاعيان وشريف في أشد أطواره فسألته عن رأيه في الموقف فقال انه يعتبره خطيراً . فقد ظهر أن الوطنيين عقدوا النية على اسقاط شريف فاذا نجحوا قطع كلفن علاقته بهم . وقال لي انه غير فكره تماماً بالنسبة اليهم . فقد كان يظنهم معقولين ولكنه وجدهم خياليين وسيبذل كل جهده في هدمهم اذا تقلدوا أزمة السلطة . فسألته كيف يفعل ذلك وكيف يقف حركة وافق عليها حديثاً وان كان قيادها خرج الآن من طوق كل انسان . كيف يعقل ذلك بغير ذلك التدخل الذي اجتهدنا جميعاً أن نحول دونه . فقال انه غير فكره فيما يختص بهذا التدخل أيضاً وانه يعتقد انه صار الآن ضرورياً ولا مفر منه وانه لا يضمن يبذل جهد في تحقيقه . فجادلته في ذلك وقلت ان التدخل معنى الحرب والحرب معناها الضم . فقال انه يفهم بهذا المعنى وانه شهد هذه المسألة تكررت مرة بعد أخرى في الهند . وليس في الطاقة أن ترفع انجلترا القدم التي وضعتها في مصر ولا فائدة البتة من التحدث عن حقوق المصريين أو اخطائهم النظرية . فليس ثم محل لاعتبار مثل هذه الشؤون . وقد كرر ماقاله عن تدمير الحزب الوطني وقال انه أعلن عزمه هذا ولم يبق سراً وسيعمل للتدخل والضم اذا لزم الحال .

هذا واني واثق من اني لم أحرف شيئاً من العناصر الرئيسية في هذا الحديث فلم تكن المسألة مسألة كلمات قليلة تبودلت على عجل ولكنها كانت مناقشة استغرقت نصف ساعة وقد بلغ من تأثرى منها ان قررت تحذير أصدقائي المصريين الذين كنت قد أكدت لهم فيما سبق حسن شعور كلفن بنحوهم وقد وجب الآن أن

يتوقعوا أسوأ الشر من جانبه . وقد أجابوني بأنهم يعرفون ذلك وأنهم قد وصلت اليهم أنباء كذه عنه .

وقد فتح هذا الحديث عيني لخطر جديد . وكان قد وصل الى قبل ذلك يومين خطابان أحدهما من معسكر المحافظين في إنجلترا وكلاهما يحمل مثل هذا الانذار . فقد كتب الى جون موربي رداً علي خطاب طلبت فيه مساعدته للقضية الوطنية المصرية يقول فيه « اني أشك الآن في أن تصيب مشروعاتك أي نجاح . فمصر اسوء حظ أهلها ميدان المنافسات الأوربية وستحول مصلحة فرنسادون حل مسائلها حلاً يتفق مع مصلحة أهلها . ولست أجد مهرباً من هذا . انها لعنة الدنيا تلك العظمة السياسية التي سوف تفسد كل شيء » .

أما الخطاب الثاني فمن يتون وقد جاء فيه ما يأتي « ان الجمهور الصغير الذي يعني بمسائل السياسة الخارجية في قلق من جراء المركز الكاذب الذي نسوق أنفسنا اليه في مصر وهو يخشى أن يرفع صوته ويتكلم في المسألة . ويلوح لي أن آراءهم مع ذلك ليست واضحة . وعندى ان هذه هي أولي ثمرات سياسية مبنية علي خطأ وقد أفقدتنا معونة المانيا والنمسا ووضعتنا تحت رحمة فرنسا التي لا يمكن أن يكون بيننا وبينها أي تحالف حقيقي في أي يوم » وقد كتب الخطابان قبل سقوط غيبثا وبخيل لي الآن اني أسمع صدى ما فيها من الكلمات ولا سيما كلمات مورلي عن العظمة السياسية من رجل في استطاعته أن يفسد حلاً مجادلاً لارضاء مصلحة فرنسا وكذلك مصلحة بريطانيا . والحق انه قد استولى علي الخوف وندمت علي أن صدرت مني الكلمات التي قلتها لكلفن في هذه الفرصة . فقد قلت له « اني أتحدثك لتحقيق ما تزعمه من التدخل أو الضم البريطاني » وكان ندمي راجعاً الى أن هذه الكلمات حركته من ناحية شخصية فضلاً عن الناحية السياسية لتنفيذ ما فعله بعد ذلك فقد صارت المسألة مسألة مباراة بيننا .

ولما وجد شريف باشا بعد يومين أي في يوم ٢ فبراير انه لا يستطيع أن يطوى النواب الوطنيين لارادته قدم استقالته متأثراً بتهديد كلفن بالتدخل فيما اعتقد خلفه .

محمود باشا سامي البارودي الذي اختاره النواب وعين عرابي وزيراً للحرب فكانت الوزارة مزيجاً وطنياً انتهجت به البلاد (١)

وقد جاء تبي الانباء في عزلتي بالصحراء فقابلتها بشعور من مزيج الفرح والقلق ولم يخف قلقي الا في ٢٧ فبراير حين وصل الى رد المستر غلادستون علي الخطاب الذي كنت أرسلته له منذ ستة أسابيع وأرسلت معه البرنامج الوطني . ولا شك في أن التأخر في الرد راجع الي الحيرة التي ورطته فيها ارتباطات غرنفيل مع غبنا . ولكن سقوط غبنا اطلق الحرية لحكومتنا فأدمجت في خطاب الملكة عند افتتاح البرلمان فقرة تتضمن العطف علي الاماني الوطنية المصرية . وهنا ارسل الي المستر غلادستون رده وختمه بالعبارة الآتية « انا واثق من استطاعتنا حل المسألة علي وجه مرض اذا لم يقع من أحد الطرفين أو كليهما أو علي الأصح من الجميع خطأ كبير . أما رأيي في المسألة المصرية فقد أعربت عنه في مجلة « القرن التاسع عشر » قبل أن أثقلد الوزارة بوقت قصير ولست علي بينة من أن هناك ما يستوجب تغييره الي الآن »

وكانت اشارته الي مقاله هذا الذي عنوانه « الاعتداء علي مصر » علي جانب كبير من الاهمية لان المقالة كانت حكماً صارماً علي سياسة التدخل والضم التي أعلنها

(١) كان في الوزارة نقطة ضعف أو نقطتان أهمهما ما يختص باختيار وزير الخارجية . ولم يكن محمود سامي أو عرابي أو غيرهما من الضباط المصريين يعرف لغة أجنبية . ولما كانت معرفة الفرنسية ضرورية للتفاهم مع القناصل فقد اختاروا رجلا يعرفها ولكنه ليس من حزبهم ولا يرتأي مثل آرائهم . وكان هذا الرجل مصطفى باشا فهمي من طبقة الحكام وأحد أتباع شريف وأركان حرب اسمعيل في سنة ١٨٧٨ والذي اشترك في مأساة اسمعيل باشا المقتش . وكان فرعه من تلك الحادثة هو سبب تحوله الي المبادئ الدستورية . ولكنه كان مثل شريف يحترق زملاءه الفلاحين . وقد أصابهم بضرر بليغ بعد ذلك بشهرين اذ كان يصور قضيتهم في مراسلاته تصويراً سيئاً . ولم يستطيعوا أن يدركوا هذه الحقيقة لجهلهم الفرنسية الا بعد فوات الاوان ..

الى كلفن فلما حصلت على هذا البرهان الدامغ على حسن نية غلادستون عدت بسرور الى القاهرة واستطعت ان اخبر عرابي انى لم أؤكد له عطفي عبثاً . وقد وجدته فى وزارة الحرب يحيط به أصدقاؤه وهو البطريق القبطي وبعض المشاركة والاوروبيين الذين قدموا لتحية الشمس المشرقة . وكان عرابي يتحرك بمظاهر السيادة والنبل فى هذا المحيط وشد ما كانت تخيل عليه تلك المظاهر . ولم يكن الآن مجرد قائد فرقة بل كان رجلاً اكسبته المسئولية الجديدة التى ألقيت على عاتقه كثيراً من الرصانة . وكان لا يزال مع ذلك فلاحاً ووطنياً وان اكنسى مظاهر الرجل السياسى . وقد افرد بى فاطمته على خطاب غلادستون وابتهجنا به معاً كبشارة سعيدة .

على اننا لم نتظر طويلاً أولى ثمرات عداوة كلفن . ولست أدرى مصدر الكذبة بالضبط ولكنى ارجح أن يكون الخديوى هو الذى حملته غيرته السيئة من سلطه الوزراء على اذاعتها . فقد أرسلت شركة روتر تلغرافاً قالت فيه ان استقالة شريف باشا حدثت تحت التهديد العسكرى . ثم قصت التيس قصة طويلة مفادها ان سلطاناً باشا رئيس المجلس لم يذعن الا تحت تأثير التهديد الشخصى وان عرابي استل سيفه امامه وهدد بقتيلهم أطفاله وقد كانت هذه قصة طائشة فان سلطاناً باشا لم يكن له أبناء فلم يسع كل من عرف هذه الحقيقة فى مصر الا ان يضحك من هذه القصة ولا سيما أولئك الذين عرفوا متانة العلاقة بين عرابي وسلطان باشا ولكن هذه القصة كانت كافية مع ذلك ليتخذ منها كلفن سلاحاً « لتدمير الوطنيين » فمرت بسهولة من رقابة الوكالة البريطانية وذكروا ماليت فى بلاغانه اليومية هي وحكاية أخرى مفادها ان الخديو قبل استقالة شريف تحت تأثير تهديد كهذا .

ومنها يكن من سخافة القصة فقد استاء منها سلطان باشا وطلب منى بعد ان كان النواب قد عرفوا صداقتى لهم ان اكذبها تكديماً باتاً لدى ماليت . وقد ذهبت الى منزل سلطان باشا فوجدت فيه طائفة كبيرة من النواب وكثيرين من ذوى الحىثيات والمكافئة فى مضر وهم الشيخ العباسي وعبد السلام باشا المويلحي

واحد بك السيوفى وهما افندى حمادى وشديد بطرس احد كبار النواب الاقباط وغيرهم .

وقد أنكر هؤلاء جميعاً هم وسلطان باشا أنهم عملوا تحت تأثير أى تهديد وتكلم سلطان باشا بلهجة شديدة مستنكراً القصة التى اخترعت عنه وقال « ان احمد عرابي انما هو بمثابة ابن لى وهو يعرف حقى وواجبه فمكانه في وزارة الحرب ومكاني في البرلمان . وهو ينتصح لرأى وليس يعتدى على حقوقى . أما من حيث استلامه السيف أسمى فهو لا يفعل ذلك الا اذا رأى أعداء يهاجمونى . وهذه حكايات لا يصدقها رجل يعرفنا نحن الاثنين وهى حكايات كاذبة لا أساس لها من الصحة . ولك أن تثق بأن أصغر نائب هنا يمثل الناس بحسن الحكم على ما يحتاجه أولئك الناس أفضل من أعظم جندى . ونحن نحترم أحمد عرابي لاننا نعرف انه صادق الوطنية عظيم المواهب السياسية وليس لانه جندى » وقد نقلت كلمات سلطان باشا هذه عن مذكرة لى أثبتتها فيها يومئذ . وقد انجى الشيخ على ماليت لنشره مختلف الاباطيل وطلب منى أن أنقل اليه الحقائق وأن أبلغها لغلاستون وأنشرها في الصحف وقد أرسلت الحكاية بالتفصيل الي التيمس ولكنها لسبب لا أعرفه لم تنشرها وأرسلت تلغرافا بالمعنى نفسه للمستر غلاستون ثم أرسلت خطاباً بمستفيضاً ضمنته رأى في الموقف كله .

وقد ذهبت في الحال من منزل سلطان باشا الى ماليت وجادلته في المسألة بحدة . ولكنه أصر على أن حكاياته هي الحقيقة وانه استقاها من سلطان باشا بالذات فلما علم أنى قادم من منزل سلطان عاد فقلل انه استقاها « من ثقة » فلما شددت عليه النكير وسأله عن هذا « الثقة » حنق وقال انى لا حق لى في استجوابه . وكان ذلك آخر حديث لى معه في السياسة . وقد فهمت من مسلك ماليت هذا انه مثل كل من انضم الى معسكر العدو وانه لم يبق محل للاركون اليه . وقد ظهر لى خطر الموقف ملموساً لان الصحف ووزارة الخارجية كانتا بين أيديهم وقد شعرت بضعف مركزى في مناضلتها على الرغم من اصغاء رئيس الوزارة لى وعدم ضن التيمس بنشر آرائى . لذلك قررت أن لا أؤخر عودتي الى انجلترا حيث أستطيع

أن أخدم المصريين أكثر مما أستطيع ذلك في القاهرة وذلك بالخطابة وبالتكلم مباشرة مع غلادستون . وقد تحدثت مع كبار النواب وأصدقائي الأزهرين قبل سفرى واطلعهم على مشروعاتى فوافقوا عليها واتفقت مع السير وليام جريجورى علي أن يتولى في غيبتى الدفاع عن القضية المصرية التى كان متحمساً لها مثلى فى التمس وبالخطابات يرسلها الى أصدقائه فى إنجلترا . وكنت أحسب أنى سأعود الى مصر فى ظرف بضعة أسابيع وأن أشارك فى التطورات التى قد تقع .

وزرت عرابى آخر مرة يوم ٢٧ فبراير وهو اليوم الذى سافرت فيه الى إنجلترا . وكان قد مضى علي أكثر من ثلاثة أشهر فى مصر وقد بدت لي كأنها عمر بما أثارتها فى من بواعث الاهتمام . وقد نظرت الى مصر كأنها وطن لى ثان واعتزمت علي أن أقف الى جانب المصريين كأنهم هم مواطنى . وقد شعرت بالبعد عن مواطنى فى اليوم ما عدا السير جريجورى الذى كانت تتألف منه الجالية البريطانية فى مصر

وقد انقاد الجميع لآراءى كأنهم كانوا جميعاً يقولون بالتدخل . ولم يكن التدخل الذى يتكلمون عنه تدخلاً فرنسياً بل تدخلاً إنجليزياً وقد تحول فصار الآن واجباً بعد أن كان محض اعتداء كما كان مفهوماً أنه سيكون من جانب فرنسا . نعم كان التدخل بغيضاً وكان اعتداءً محضاً لما هدد به غيبتا ولكنه صار عادلاً ومرغوباً فيه بل صار واجباً وطنياً لما نادى به غرنفيل وكذلك حدث مع الجالية الفرنسية فى مصر فقد صارت فى جانب المسألة لما تغير رئيس الوزارة الفرنسية وخلفه الميسو فرسينيه وعكس سياسة سلفه . ولم يشذ عن هذه القاعدة من الجالية كلها الا الميسو بلنجير وغيره من الفرنسيين ذوى الوظائف الرسمية الذين خافوا الضغط فى العهد الجديد .

وقد جد كلفن وبلنجير فى بث الرعب بين أصحاب الوظائف وكان من دواعي الدهش أن غير الشاعر لورد هاوتون موقف العطف الذى كان قد اتخذته حيال القضية الوطنية حين أخبره زوج ابنته فترجروا أن عيشه اليومى أصبح مهدداً . وكان مفهوماً ان البرنامج الوطنى يقضى بالاقتصاد فى المرتبات غير الضرورية وعدم السماح بأن يشغل رجل واحد وظيفتين ويتناول مرتبتين . ولم يعز كلفن هذه الخطوة

لسببها الحقيقي وهو الاقتصاد المشروع ولكنه عزاه الى « التعصب » وهذا لفظ يلائم الاغراض الجديدة . وقد بدأوا يكثر من استخدامه في وصف الحركة الوطنية . أما الذي استندوا في الحكم عليه فقد كان ماسماه جماعة الموظفين البريطانيين « قرار مجلس النواب المصرى الفظيع » اذا هو تمكن من السيطرة على الميزانية علي قطع الالف جنيهه التي كانت تعطى لشركة روتر . وكان يخيل لهم انه اذا قطعت هذه الاعانة استحال عليهم أن يعرفوا تفصيلات ما يجرى في سباق القوارب بين جامعتي كمبرج وكسفورد !! أو تفصيلات الحصول على جائزة سباق دربي ... وكانوا كذلك يقولون أن المجلس سوف لا يبقى التسعة الآلاف التي تعطي للابرا وشد ما كان فترجر الدبيدي . ويعيد في هذه القصة ويؤكد انها نتيجة التعصب الفظيع . وكانت هذه الترهات وأمثالها من التافهات قد اعتبرت جرائم هائلة ضد المجلس وضد الوزارة التي كان يقال انها متفقة مع المجلس في وجهة النظر . وقد تعودت أن أسمع قصة هذه الشكايات من جريجورى الذى كان الصق بالجاليسة الانجليزية الآن مني . وقد بدا لي أن أظهر ثقتي في نجاح القضية الوطنية — بعد أن أخذ أثر التهديد بالتدخل يظهر في انخفاض أسعار أسهم الدين المصرى والأراضي المصرية — فاشتريت جنية الشيخ عبيد وهي أربعون فدانا بين المريج والمطرية ونويت أن أقيم فيها في المستقبل

وقد يعنى القراء المصريون أن يعرفوا سعر أراضي تلك المنطقة في ذلك الحين . ولم يكن قد بنى ولا منزل واحد كما أسلفت في شقة الصحراء بين العباسية وكفر الجاموس وكانت الحكومة راعبة في بيع الصحراء لكل من يقبل أن يدفع في الفدان بضعة قروش . وقد فكرت ذات يوم أن أنشيء لنفسى مقراً في المكان الذى ضربت فيه الخيام وتمخرت من صديقي روجرز بك الذى كان في مصلحة الأراضي بوزارة المالية عن الأسعار وقدمت طلباً لمشتري مائة فدان في الزيتون على أن أدفع في الفدان خمسة عشر قرشاً . وهذه الاراضى يساوى الفدان منها الآن ، في سنة ١٩٠٤ مائتي جنيه . ولكن حدث انى حين كنت أساوم فيها علمت أن جنية الشيخ عبيد معروضة للبيع فاشتريتها بالمزاد من لجنة الدومين بألف وخمسمائة جنيه . وقد كانت

حينئذ أحسن حديقة للفاكهة في مصر يحيط بها سور وتروى من ماء نيمر وكان فيها شجرة من شجر الفاكهة في أحسن حال .

ولهذه الحديقة تاريخ لا بأس بإبراده . فهي قطعة أرض خصبة على حافة الصحراء وكان يملكها في أوائل القرن التاسع عشر أمام جيش إبراهيم باشا الذي غزا به بلاد العرب . ولكن الامام وقع في أزمة فاشترها منه إبراهيم باشا وسور منها ثلاثة وثلاثين فداناً واحتر السواقي ونظمها كما هي الآن . وقد حدث هذا كله من الثلاثين سنة الاولى من القرن الماضي . وقد جلب بعض الشجر المغروس فيها من الطائف في الحجاز وبعضه من سوريا . وكان إبراهيم باشا قد غني بأن يجعلها أحسن حديقة من نوعها وكان يراد بيع فاكهتها في عصره وعصر ابن أخته مصطفى الذي ورث الحديقة يبلغ ١٠٠٠ جنيه . أما العمل فيها فكان سخرة على الفلاحين المجاورين وكان رمانها من كبر الحجم بحيث شاعت بين البستانيين قصة فخواها ان الجمل لا يحمل أكثر من ثلاثين رمانة من رمانها وانه كانت ترسل كل عام هدية من هذا الرمان للسلطان . والذي أعرفه هو أنه في زمن توفيق حفيد إبراهيم وفي الوقت الذي كان توفيق فيه يعيش في عزلة أثناء حياة أبيه اسماعيل بقصر القبة كان سيدات الحرم يذهبن الى هذه الحديقة يوماً في الاسبوع للرياضة في فصل الربيع . فلما خلع اسمعيل في سنة ١٨٧٩ وقعت هذه الحديقة في أيدي المصنفين وكانت من المناطق الصغيرة التي استقر رأيهم على بيعها وهذا هو الطريق الذي وصلت منه الى السوق . وكنا في العام السابق قد ضربنا خياماً خارج أسوارها ونحن في الطريق الى سوريا وقد شاقنا ما فيها من جمال ولا سيما شجر المشمش الذي كان يومئذ في ابان ازهاره لذلك ما أسرع ما أقبلت عليها ونبت كل مشروعات الشراء الاخرى حين علمت أن في الطاقة الحصول عليها وهأنذا أكتب الآن في ظل إحدى مجالها الظليلة .

والآن أعود لزيارة الوداع التي زرناها لعرابي . ففي هذه الزيارة تناقشنا في كل الموضوعات التي كانت محل الكلام يومئذ في الدوائر الوطنية بما فيها من مشروعات للإصلاح وأمان ومخاوف في الداخل والخارج . وكانت بضعة الاسابيع التي قضناها

عرايى فى مركزه الجديد — وزير الحرب — قد أنفضجته وقوته فناقشنى فى كل الموضوعات برصانة واعتدال عظيمين سواء فى التفكير او فى اللهجة . وقد أكد لى انه هو وزملاؤه الوزراء يرغبون كثيراً فى أن يصلوا الى تفاهم ودي مع الحكومة البريطانية فى كل المسائل التى يختلفون فيها مع الوكالة البريطانية فى القاهرة وطلب الى أن أبلغ رسالته هذه بصفة رسمية الى غلادستون . وقد شكاكشوى مرة من كلفن ومايلى اللذين ظهر مسلكهما العدائى من الخطة التى جربا عليها فيما يختص بتشويه سمعة الوطنيين فى الصحف البريطانية . وقال لى « ان السلام لا يمكن أن يوطد فى القاهرة ما بقى هذان وما بقيت علاقتنا مقصورة عليهما فانا نعرف انهما يعملان لا يذائنا سر أن لم يكن علناً . وسنقف بمعزل عنهما جميعاً . ولكننا لا نريد أن نختلف مع انجلترا كرامة لهما . دع المستر غلادستون يرسل لنا أيا كان خلافهما لتتفاهم معه ونحن نستقبله بأذرع مفتوحة » وقد أطنب كذلك فى تفصيل مشروعات الإصلاحات التى ينبو بها محمود سامى وزملاؤه الوزراء . وقد نفذ كثير من تلك الإصلاحات بعد ان عزى للموظفين البريطانيين فى عهد الاحتلال وادعى لورد كرومر انه مبتكر كثير منها . فمن ذلك إلغاء السخرة التى كان يضربها الباشوات الترك على الفلاحين واحتكار بيع الماء فى مدة الفيضان وحماية الفلاحين من المراكبين اليونانيين الذين أنشبا فىهم الاظفار بسبب فقدان العدل فى المحاكم المختلطة . ومن هذه الإصلاحات أيضا انشاء بنك زراعى تشرف عليه الحكومة . وهذا هو البنك الذى باهى به كثيراً المرحوم اللورد كرومر .

كذلك تناقشنا فى الإصلاحات القضائية وكانت دوائر القضاء يعمها الفساد كذلك تكلمنا فى نظم تربية الذكور والاناث وفى طريقة الانتخاب للبرلمان الجديد ومسألة الرقيق . وقد أطال عرايى الكلام فى هذه المسألة الاخيرة وكان الموظفون الاجانب فى مصلحة الرقيق قد خشوا أن يتناول الاقتصاد فى المرتبات مرا كرم ومن ثم كانوا يزعمون أن احياء الاسلام معناه احياء الاسترقاق . وقد أظهر لى عرايى ضعف هذا الزعم وما فيه من الافتراء . وبين لى انه ليس فى مصر من يرد أن يكون له عيب غير أمراء البيت الخديو والباشوات الاتراك الذين تعودوا استعباد الفلاحين

وان الإصلاحات الجديدة سوف توطد المساواة بين الناس مها اختلفوا في الجنس واللون والدين وليس مع هذا الاصلاح محل للاسترقاق . أما فيما يخص ضرورة الاستعداد للحرب محتملة — ذلك الاستعداد الذي يجب أن يشغل ذهن وزير الحرب فقد تكلم عنه بصراحة وقوة فقال ان الحكومة الوطنية لا تنزع سلاحها ولا تخفضه حتى يوطد الحكم الدستوري وتعترف أوربا به . وكان يرجو ألا يتجاوز مربوط وزارة الحرب الذي اتفق عليه مع كلفن والا يضطر الى زيادة عدد رجال الجيش عن ١٨٥٠٠٠ . أما اذا استمر التهديد بالتدخل فلا مناص له من اتباع الطريقة البروسية أي التجنيد العام لمدة قصيرة ليتمكن من انشاء احتياطي كبير . وقد سأل عن رأيي في احتمال وقوع الحرب فقلت له صراحة اني بما علمته من اجتهاد كلفن في احداث التداخل وبما أراه من الهياج الذي بثه في الصحف اعتبر أن الخطر حقيقي وانى ذاهب الى انجلترا لا شيء الا لأضع حداً لحمة الكذب التي ثارت في الصحف . وستكون مهمتي هناك نشر الدعوة للسلام وحسن النية . وفي الوقت نفسه لم أستطع أن أنصح له الا بالثبات والحزم في موقفه وبأن أفضل وسيلة لضمان السلم انما هي الاستعداد للدفاع . وقلت ان شر أعداء مصر ليس الحكومات الاوربية بل الممالين الاوربيين وان هؤلاء لا بد أن يفكروا طويلا قبل أن يعرضوا مصالحهم للخطر بالحض على اثارة حرب طويلة ذات نفقات طائلة . وقل أن يسي أحد الى أمة مسلحة مستعدة للدفاع عن حقوقها . واذكر اني اقتبست له من شعر لورد بيرون قوله « لا تأمن الفرنج على الحرية » فوافق عرابي على ذلك وكانت هذه فيما أظن آخر كلماتنا . وقد وعدته بأن أعود وأنضم الى الوطنيين اذا شاء القضاء ووقع السوء

الفصل العاشر

توسلي في « دوننج ستريت »

هذه قصة الدور الذي قمت به في مصر اثناء ذلك الشتاء قد رويتها تفصيلا وبكل أمانة ودقة . وقد اعتمدت في مراجعة حوادثه المهمة وضبطها على الخطابات والمذكرات الموجزة التي وجدتها بين أوراقى ولكن أكثر اعتمادي كان على قصصها الذي وضعته خلال حرب سنة ١٨٨٢ ونشرته في عدد سبتمبر في مجلة « القرن التاسع عشر في ذلك العام » والواقع ان قصتي الحاضرة ليست الا تفصيلا لتلك القصة .

أما قصصى الآتى فسيكون جديداً لاني اذا كنت قد كتبت قطعاً منه ونشرتها في أوقات مختلفة فاني لم أجد بعد فراغاً لاستكمال ما كتبت منه واعتمادي في تقرير ما سوف أذكره من التواريخ والحوادث سيكون علي مذكراتى اليومية التي استأنفت تدوينها منذ عدت الآن الى إنجلترا وعلى الخطابات الكثيرة التي نشرت أو لم تنشر ولا تزال عندي وهي الخطابات التي تبادلتها مع كبار الساسة الذين وجدت نفسي متصلاً بهم في الأربعة الأشهر التي انقضت بين وصولى الى إنجلترا وضرب الاسكندرية والتي تبودلت بينى وبين الذين كانوا يقولون بمحاكمة عرابي بعد موقعة التل الكبير . فهذه شهادات سوف أثبتها متى اقتضت الحال سواء في القصة ذاتها أو في ملحقاتها . وسيظهر أن هذه الحسابات وحدها تقص القصة بذاتها متى حبك بعضها الى بعض بالشرح الضروري ونسرد علي القراء أسباب الحرب

وقد كان الموقف السياسي الذي وجدته في لندن عند وصولى اليها في ٦ مارس يناقض الموقف الذي تركته ورائي في القاهرة منذ اسبوع مناقضة غريبة . كان قد مضى عامان على تقلد غلادستون رئاسة الوزارة وكان تحمسه للقوميات الشرقية والحرية الشرقية ذلك التحمس الذي رفعه في انتخابات سنة ١٨٨٠ الى فرصة السلطة قد قتر في كل مكان ثم خلفته في الدوائر الرسمية آراء العنف الاستعماري ولا سيما مع الوطنيين الارلنديين فلم يكن في ذلك فال طيب لمصر . وكان مجلس الوزراء قد

انشطرتين فكان كبار زعماء الاحرار المتسيطرين على مصالح الحكومة المهمة وهم هارنجتون ونورث بروك وتشيلدرز يميلون الى استخدام وسائل العنف والشدة. وكان غلادستون وهار كورت وبرايت وخدمهم تقريباً يميلون الى المسالمة أما الشعور العام في البلاد فكان قويا ضد « العصيان ومخالفة القانون » في كل مكان وكان قانون « القاء القبض » Habeas Gorpus قد علق في ايرلندا والى القبض على بارنل ومعه عشرون من أعضاء البرلمان الوطنيين والقوا بغير محاكمة في سجن « كيلمانهام » وكان سائر أعضاء البرلمان الارلنديين قد أخذوا يعطون العمل في مجلس النواب وصارت كل « قومية » قذية في أعين حزب الاحرار . ومن ثم لم يكن جو « وستمنستر » وغيره من الوزارات صالحا لقيامى بنشر الدعوة لمصلحة القومية المصرية . وكان الاشخاص القليلون الذين يهتمون بمصر حقاً هم حملة سندات الدين وهؤلاء أقنعهم كلفن الذى كان قد احتكر الصحف على مامر بك بان عرابي والحزب الوطني انما هم عصبة من المبهيجين المتعصبين الذين لا يحجمون عن احراق بورصة لندن اذا وجدوا لذلك سبيلا والذين نجحوا فعلا في تخفيض قيم الضمان وجعلوا القطع صعباً وخطراً .

أما في وزارة الخارجية فكان الموقف فيما يختص بمصر كما يأتى : كان غرانفيل ، الهرم الاصم المكسال ، حين وحد نفسه قد خلص من كابوس سياسة غمبتا الجريئة قد استسلم الى غريزته التى من شأنها فعل لا شيء وترك الشؤون تسوى نفسها بالهدوء الذى تسمح به الاحوال . فلم يكن راغباً في التدخل ولا كان يريد أن يقوم بأى عمل عدائي نحو الوطنيين ولا بأى عمل على الاطلاق فى الحقيقة . ولم يكلف نفسه مشقة قراءة البلاغات ولكنه ترك الى سكرتاريه الخبوصيين مهمة العلم بما يجرى حوله وكان جل اعتماده على وكيله السير ديلك الذى كان في استطاعته أن يفحص له الانباء ويعرض له ما يختاره من الحقائق ويلائمه من الآراء . وكان ديلك الذى شاطر غمبتا مسئولية المذكرة المشتركة المؤرخة ٦ يناير قد أصبح عاملاً رئيسياً فى سياسة التدخل بعد اختفاء غمبتا من قيادة الشؤون الفرنسية وكان يعمل بالاتفاق مع كلفن والمالين على دفع الامور الى مآزق لا يسع رئيسه المتحرج منه الا أن يتدخل . ومع

أن ديلك نفسه لم يكن وزيراً فقد كان يعتمد في هذا الصدد على تأييد قوى من وزارة شمبرلين وهو صديق شخصي له وحليف ليس في طاقته أن يفهم الشؤون الخارجية . وكانت سمعته هو وزميله هذا هي أهمها أشد عناصر الوزارة تطرفاً ولذلك كان لهما نفوذ على قسم من حزب الاحرار يميل الى المجازفات الخارجية وكان سواد المتطرفين في البرلمان لا يعرف شيئاً من حقيقة الحال ولا يبالى بالمسائل المختلف عليها ما دامت على بعد شاسع .

يبد أنى وجدت في استطاعتي لفت كثير من الانظار وكان قد كثر اطلاع المطلعين على خطاباتي التي نشرها التيمس ثم كان الناس يقبلون بشوق لسماع كلامي وقد استطعت أنا والسير جريمجورى أن نلف عرابي في بهجة البطولة التي كان خليقاً بها بصفته مدافعاً عن حقوق الفلاحين وكنت استطيع أن أجد من يسمعون لي من هذه الناحية دائماً . وكانت الاشاعات المختلفة لا تفتأ تدور حوله وكذلك الحكايات المضحكة التي تصوره كفرنسي أو أسباني في أهاب مصرى أو كأجور من مأجورى الخديو اسماعيل أو الدعي حلیم أو السلطان أو أي شيء آخر الا الشيء الحقيقي . أما أنا الذى رأى عرابي رأى العين فقد كان في استطاعتي أن أشرح الحقيقة على انه لم يكن أحد يهتم بالمسألة اهما ما جدياً ولكن كانت مسألة فضول وكنت أجد من الناس أصغاءاً .

وكانت أول زيارتي بعد وصولي الى لندن لديوان رئيس الوزارة ومع انى لم أقابل المستر غلادستون شخصياً فقد قابلت صديقي هاملتون سكرتيره الخاص وتحدثت معه حديثاً طويلاً مرضياً . وكنت بعد اختلافي مع ماليت في شك من الطريقة التي يستقبلوني بها ولكنه أسرع فاخبرني أن تداخلي في سياسة ماليت لم يغضب رئيسه ولكن المستر غلادستون بعكس ذلك ممنون من خطاباتي ومن الخطوة التي سلكتها في مصر . وكانت المسألة الارلندية تكشف كل ما عداها في ذهن غلادستون ولكني مع ذلك أستطيع أن اطمن نفسي من ناحية المخاطر التي يلو . لي أنها توشك أن تحل بالقاهرة فهذه المخاطر لا يمكن أن تفضي الى متاعب جديدة ومهما كانت آراء وزارة الخارجية فسيحول المستر غلادستون دون تنفيذها . وان

التداخل المسلح « مستحيل » ما بقي غلادستون في رئاسة الوزارة . ولا ريب في أن الفكرة في ذاتها مضحكة . وسنستأنف الكلام في ذلك بعد كما أني سوف أقابل المستر غلادستون . وفي هذه الاثناء سيعني هاملتون بان يقف لورد غرنفيل على نبا حضورى . وأخيراً تركت هاملتون وثقى كبيرة .

في صباح اليوم نفسه زرت ابن عمي الجرنون بورك وكان يومئذ معروفاً من أصدقائه باسم « باتون » (١) وكان مقدوراً أن يكون دوره في المسألة المصرية في ذلك العام دوراً مهماً ومن ثم كثر ما تكرر اسمه في مذكراتي وكان موقفه في الحياة الاجتماعية موقف شاب على الطراز الأخير وثيق الاتصال بالعالم الرسمي فانه كان الابن الأصغر للورد مايو الذي حكم الهند وكان ابن أخي النائب روبرت بورك (الذي صار بعد ذلك لورد كوينبارا) الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية وكان اليوم أي في سنة ١٨٨٢ زعيم معارضة المحافظين في مجلس العموم في مسائل السياسة الخارجية وكان باتون أيضاً له مركز في تحرير التيمس لا كمحرر ولكن كوسيط بين شبرى رئيس التحرير ورجاء السياسة . واذ كان ابن نبيل من ذوى الرتب كان يستطيع ان يدخل ابها، المجلسين . وكان يعرف كل انسان هناك وكل ما يجري من الشئون ثم كان ذا صلة متينة برجال البلاط وبأصحاب الاموال وبجميع القابضين على أزمة الشئون المهمة في الدولة . وكانت صداقتنا متينة وكان اخلص نصحاءى واكبر ثقاتى في بضعة الاشهر العصبية التالية بما كان له من حكمة دنيوية لا أستطيع أن أزمى بمثلاً وما كان في ذهنه من خصب وسعة حيلة يعجب بهما . واليه يرجع ثلاثة ارباع الفضل في ذبوع كتاباتي في الصحف وفي المعونة التي بذلت في البرلمان . ولما التقيت به رويت له كل ما حدث في مصر خلال الشتاء كما أفضيت اليه بمشروعاتى التي أعدتها للمستقبل . وكان رأيه في المعارضة يختلف كل الاختلاف عن رأى هاملتون لان معرفته بآل روتشلا صبرته على بيئة من الخبال المالية التي يشدونها لتحقيق فكرة التداخل . ثم كان قليل الثقة بقدرة غلادستون على فهم المسائل السياسية

الخارجية او التصرف في مسألة فيها من المصالح المالية أحدثت كل هذا التأثير على أسعار بورصات أوروبا . ومع ذلك كان ينصح لي بالمحافظة على المركز الذي نلته في رئاسة الوزارة وان استخدم نفوذى كأحسن ما أستطيع فاذا أخفق الاعتماد على غلادستون استطعت أن أعتد على المعارضة في مجلس النواب . وقد أكدي حصولي عليها متى اقتضت الحال . فلم يبق لي في تلك اللحظة إلا أن أحادث كل من أعرفهم من أعضاء المجالسين في هذا الصدد والا ان استمر على مراسلة التيمس وقد أخذت بهذه النصيحة الحكيمة ونفذتها بلا بطء .

وفي مذكرياتي أجدي ذهبت يوم ٩ مارس لزيارة جورج هوارد (والان لورد كارليل) وعقيلته ونجحت في حملهما ولا سيما السيدة على الانضمام لآرائى . وكانت يومئذ كما هي الآن سياسية قوية وكانت عظمة الثقة في غلادستون وقد نصحت لي بأن أضع كل ثقتي فيه وانه لاشك في انه سيحول دون وقوع أى أذى بالحرية . وكان . أما زوجها فكان أقل ثقة ولكنه بادر الى الموافقة على اخذى لمجلس العموم الذي كان عضواً فيه ليقدمنى بعد ظهر ذلك اليوم الى زملائه أعضاء حزب الاحرار الذين يعتقد أنهم أقدر على مساعدتي . ومن ثم ذهبنا معا وتعرفت الى دلواف برايس وغيره من الأعضاء ذوي النفوذ ولا سيما الذين كانوا منهم يعنون بمسألتى بلغاريا وأرمينيا حين عقد مؤتمر برلين . وقد وعدني كل هؤلاء بالمساعدة كما وعدني بمساعدته ذلك الرجل الفاضل تشسون الذى تحدثت طويلا معه ومع ستانلى زوج أخت هوارد في غرفة الشاي . وكان تشسون ذا قوة سياسية كبيرة على الرغم من أنه لم يكن عضواً في البرلمان وذلك انه كان يحترف السياسة اذ كان سكرتيراً لجمعية « حماية اهل البلاد الاصلاح » وكان يثير هياجاً كلما اعتدت أوروبا على قوم غير أوروبيين وقد دلت الحوادث على عظم قيمة المساعدة التى قدمها لي في أوروبا من ابتداء الامر الى آخره فقد كان دائم الاتصال اليومي بجميع أعضاء البرلمان المتطرفين . وقد نصح لي هوارد بالا أضع القضية في أيدي جماعة « المحترفين بمقاومة التدخل » وان أقوم بنشر دعوتى على أساس مستقل . وكنت في ذلك الحين جديداً غير متمرس باحوال السياسة الانجليزية .

ولقد كنت قليل التمس الى حد ان هذه كانت أول مرة دخلت فيها الى حجر مجلس العموم مع اتى كنت في سن الحادية والاربعين . ومنذ ذلك اليوم أصبحت كثير التردد على ذلك المجلس .

وفي اليوم نفسه حادثت فيليب كرى ملياً في وزارة الخارجية وتناقشنا طويلاً في المسألة المصرية . وقد لمحت بادئ ذي بدء انه مستاء مما عملته في القاهرة — بسبب شكوى ماليت مني — ظاناً اننى ألعب « لعبة كبرى عملية على حساب وزارة الخارجية » ولكن مالبث أن تلاشى هذا الزعم لانني ماأسرع ماأقنعت بخطورة المسألة وباهتمامي بها بصفة جدية وباتى مصيب في آرائى فأشار علي بمقابلة ديلك وغرانفيل في اليوم التالي .

ثم اتى أجدنى أيضاً في اليوم نفسه حادثت اللورد ملتون أحد لوردات ايرلندا مما يظهر الصلة الغربية بين مصر وايرلندا في الافكار السياسية وقتئذ . وهاك ما كتبه عن محادثته « ان قصته — أي قصة ملتون — عن شؤون ايرلندا لتشبه كل الشبه القصة التي يرويها الموظفون الاجانب عن مصر . فهو يرى أن المصاعب الموجودة في ايرلندا ليست الا من عمل المشاغبين وان الفلاحين الايرلنديين لا يميلون بتاتاً الى الحزب الوطني وان التدخل بقوة السلاح كفيلا بأن يعيد الامور الى مجاريها الطبيعية » .

وفي يوم ١٠ قابلت ديلك في وزارة الخارجية بعد ان زرته في داره في سلون ستريت . وقد كان في حالة غضب . فبدلاً من أن يصنع لاقوالى شرع يشكو الى من الوزارة المصرية الجديدة قائلاً ان وزارة عراقى منذ تربعها في دست الحكم أفقت على الجيش ما ينيف على نصف « مليون جنيه » وانها أثبت أعمالاً صيانية أخرى . وكنت أعلم أن تلك الحكاية لا يمكن أن تكون صحيحة لان الوطنيين لم يمر عليهم في كرنبي الحكم سوى ستة أسابيع فقط . فذهبت الى ساندرسون وكان وقتئذ السكرتير الخاص للورد غرانفيل (وهو الا ان سير توماس ساندرسون رئيس وزارة الخارجية) وطلبت اليه أن يحقق خرافة النصف مليون الجنيه فوجدنا بعد مراجعة الرسالة الخاصة بها أن المبلغ المذكور لم ينفق كما أخبرنى ديلك في « الستة الاسابيع »

الماضية بل في «السنة» الماضية . على ان هذا التشويه الغريب من جهة ديلك — الذى قرر ما قرره كمالو كان حقيقة لا تقبل الجدل — ربما كان مجرد غلطة شنيعة ولكن الصحف رددت تلك الخرافة فى ذلك اليوم مع أن عدداً غير قليل من تلك الصحف كان يستمد الوحي من ديلك مباشرة . وهو مثل للطريقة التى كان ينشر بها الاخبار الضارة بسعة الوطنيين المصريين بقطع النظر عن سخافة هذه الاخبار .

وكان مورلي هو البوق الرئيسى لديلك . كما ان البال مال غازيت (وهي الجريدة الوحيدة التى كان غلادستون يقرأها بامعان) أصبحت طول الربيع وأوائل صيف ١٨٨٢ بسبب تأثير ديلك وكلفن معرض الاكاذيب الفاضحة والقائلة بوجود التدخل . فقد حمل مورلي نفسه — على ما أعتقد — على تصديق ما ابلغ اليه فراح يعمل بسلامة نيته ولكن الشيء الا كيد بالرغم من ذلك كله هو ان مورلي يقع على رأسه أكثر من أي حي آخر مسئولية حمل غلادستون على الالتجاء الى القوة فى مصر وهي أكبر خطيئة فى تاريخ حياة غلادستون العمومية . ولم يكن موقف مورلي وقتئذ موقفاً مستقلاً كما انه لم يكن هو صاحب الآراء المنشورة المعزوة اليه ولم يكن قد دخل البرلمان وقتئذ بل كان ينتظر فراغ كرسي . فكل آماله فى الحياة السياسية كانت قائمة على مساعده أصدقائه السياسيين مثل ديلك وتشمبرلن .

فلم يكن له والحالة هكذا مناصر — اذا لم يشأ العدول عن مطامعه الشخصية — فى أعلى الخطة التى رسمها له ديلك فى الشؤون المصرية . ولكم كان أسفه شديداً فيما بعد على ما فعل حتى انه على ما أظن — ما كان يجب أن يتذكر الدور الذى لعبه وقتئذ . ولكن لا ريب فى أن مسئوليته عن اشعال نار الحرب كانت عظيمة . ولا يفوتنا أن نلاحظ أن مورلي فى كتابه المسمى «حياة غلادستون» قد أخفى حقيقة الرواية المصرية واكتفى بتلخيصها تلخيصاً مشوهاً فى بضع صفحات . ولكن التاريخ تاريخ ولا مفر من إثبات سلطته .

فبعد تسوية هذه المسألة مع ساندرسن أخذني كرى لرؤية لورد غرانفيل ولم أكن عرفته قبل الآن وهناك حدثت مناقشة أخرى .

وكان لورد غرانفيل على جانب عظيم من التهذيب وقد أخذ يسأل عن خيلى

العربية ويطينني من أجلها ثم تحول الى موضوع المسألة المصرية وأخبرني « ان لدي معلومات موثوق بها تدل على أن عرابي إنما هو صنعة اسماعيل وأن المسألة كلها مسألة دسيسة يراد بها رجوع اسماعيل ! » وكانت هذه أيضا حكاية من الحكايات غير المعقولة التي دست لوزارة الخارجية وللجمهور لحل الرأي العام على سوء الظن بالمسألة المصرية . وقد تمت الى وزارة الخارجية فيما أعلم من تلغراف أو خطاب خصوصي أرسله اليها السير أوغسطس باجيت سفيرنا في رومه الذي قال له اسماعيل مباهيا على ما يظهر « ان عرابي في جيبه » .

وليس ضروريا ان نبحث هنا الاسباب التي حدثت اسماعيل الى ذلك فان كلمته هذه لم يكن لها أى قيمة ولا شك في أن مسلك عرابي من أوله الى آخره يدل على عكس ذلك تماما . بل أن مسلك عرابي في ذلك الحين كان أدل منه في أى وقت آخر على عدائه للباشوات الجراكسة ، انصار اسماعيل الذين كانوا يدسون الدسائس لتوفيق . ولم يكن يخفى على كل حال ان لاسماعيل اغراضا في اظهار الحركة المصرية كأنما حدثت من اجله . وكان دائم التثبت بفكرة ما لها ان الدول الاوروبية سوف تقدم ذات يوم على خلعه وان ترجع اليه باعتباره الحاكم الوحيد القادر على حكم بلاد اضطربت امورها على اثر غيابه . على اني لم اكن اعرف في ذلك الحين مصدر الحكاية كما انه لم يكن في استطاعتي تقضاها باكثر من التأكيد بان الزعيم المصري أشد الناس معارضة لاسماعيل (١) فعلت ذلك فابلغت الرسالة التي كلفني عرابي ابلاغها الى غلادستون فلم يزد في الجواب على أن قال « هل ينزلون عن حق المجلس في الاقتراع علي الميزانية ؟ » فقلت له اني أخشي ان لا يكون تمت أمل في

(١) وجدت بين مذكري بعد أعداد هذا للطبع مذكرة تاريخها سنة ١٨٨٤ تؤيد وتصحح عبارة باجيت وهذا نصها . فينا في ٢٠ سبتمبر . تغذيت في السفارة . وكان السير باجيت أنيسا . وشكلم عن مصر ولا يزال يذكر مترجم نوبار . وقد سألتني رأبي في عرابي فسألته هل حقاً أخبره اسماعيل بان عرابي أجبره فقال انه لم يخاطب اسماعيل بشأن عرابي قط ولكنه يذكر ان اسماعيل قال (لقد كلفني هذا الصبي نالا كثيرا)

ذلك نظراً لاتفاق جميع النواب عليه . فقال « اذن اعتبر انه لا أمل في مسألتهم ولا بد أن تنتهي بحملهم على الاذعان بالقوة » فقلت له اني لا أستطيع التصديق بأن الحكومة البريطانية تدخل في هذا الشأن حقاً وأن تصدر الحرية على مثل هذا الاساس . ولكنه احتفظ برأيه وتركته غير راض مصمماً على الا اضيع وقتاً آخر في اقتناع وزارة الخارجية وانما يجب على ان ابذل كل جهدى في الضغط عليها من الخارج وانه « لا بد لى من مقابلة غلادستون » .

وقابلت في اليوم نفسه موزلى في مكتب تحريره محاولاً أن أشل مفعول الاقتراءات التي كانت تنهال عليه من كل جانب ولكن عبثاً حاولت . فقد كان شديد الثقة بكلفن الذي كان مراسله المعين في مصر . وكان تحت نفوذ آخر يعمل تحت تأثيره وقد شق علي ان أقاوم ذلك النفوذ .

وفي الحادى عشر نفذت مع « باتون » الذى دعا جماعة لمقابلتي خصيصاً . وكان هؤلاء السير فرنسيس نولي سكرتير ولى العهد ورد جنالك بریت (والآن لورد ايشر) الذى كان يومئذ سكرتير لورد هارنجتون وكليفورد احد كبار كتاب التيمس والجنرال السير جون آيد الذى كان من اصدقاء ولسلي وخدم تحت امرته ذلك العام فى الحملة المصرية وقد بقى مع ذلك عاطفاً على المصريين فى كل ما حدث خدمة للإنسانية كما سيتضح بعد حادث التل الكبير . وقد قضينا ليلة سارة وأظهر الكل اهتماماً بآرائى المصرية وبقيت أتحدث مع بعضهم الى الساعة الاولى بعد منتصف الليل ولقد أعرف ان نولى تأثر بأقوالى اما بریت الذى كان متصلاً بآل روتشيلد وغيرهم من الذين كانوا يلحون بوجوب التداخل فقد ظهر بعد ذلك انه من أعدى أعداء القضية المصرية . وكان يعمل يومئذ لموزلى فى « البال مال غازيت » وأوحى الى انه لم يكن كتب بنفسه بعض المقالات التى أثرت كثيراً على غلادستون .

وفي ١٣ قابلت غوشن . وكان قد أرسلني اليه هاملتون باقتراح غلادستون باعتباره رجلاً تثق به الحكومة وقد خضت معه فى تفاصيل القضية المصرية أكثر مما فعلت مع ديلك وغرنفيل وقد أظهر كثيراً من العطف على آرائى . أظهر أكثر

مما شعر في الحقيقة . باقناعي بأنه لا ينظر الى المسألة من وجهة مالية . ولا شك في أن ذلك يرجع الى أنه كان في الماضي نائباً عن مدايني اسماعيل . وقد وجدته لطيف المسلك ذا صوت جذاب وبقيت معه ساعتين وقال لي « لك أن تطمئن الى شيء ، واحد علي الاقل وهو ان الحكومة لا تعمل الا وفقاً للبادئ ، السياسية العامة العامة ولا تعمل وفقاً لمصالح اصحاب الديون وكان هذا القول مرضياً وخيل الى انه متفق كل الاتفاق مع حالة الموقف الراهن فقد كانت الصحف نشرت في ذاك الصباح انباء استقالة بلنجير من منصبه كرقب مالى فرنسي في مصر . واستدل الناس في لندن من هذا الحادث على أن هناك خلافا بين الحكومة الفرنسية وحكومة القاهرة الوطنية ولكنني عرفت ان الحقيقة لم تكن كذلك فقد كان بلنجير أسبق من كل من نفسه في العمل للتدخل ففهمت من استقالته ان حكومته قد تخلت عنه وهذا هو المعنى الصحيح . ولو كان كل من نفسه قد استقال في ذلك الحين ، ولم يكن ذلك بعيداً فيما اعتقدت فقد كان في الطاقة تجنب كل المتاعب التي حدثت فيما بعد . ولكن كل من مؤيداً من ديلك الى حد جعل ذلك عسيراً .

وقد تركت غوشن وذهبت لاتغذى مع باتون فوجدته مع لورد ده لاوار وهو نبيل من المحافظين ، وأحد جيراني في سيسلس . وكان قد ذهب في العام السابق الى تونس وتشرب بشيء من العطف على العرب اثناء الغزوة الفرنسية . وقد عملنا معاً بعد ذلك كثيراً في المسألة المصرية وبرهن على عظم قيمة مساعدته حين تخرجت الامور وانتهت الى أزمة يوليو . وكنت في ذلك الحين أحض على تأليف لجنة تحقيق تذهب الى مصر وكان يظهر انه لا يبعد أن يرأس هو هذه اللجنة .

وقابلت هاملتون بعد ظهر ذلك اليوم في « دوننج استريت » وكان قد ظهرت في ذلك الصباح مقالة شديدة في « البال مال غايت » عنوانها ايقاد النار في مصر ولم يكن أكثر ولا أقل من تكرار الحكايات السيئة مضافا اليها حكايات أخرى ترمي الى غرس سوء الظن في الوطنيين .

وقد أشار هاملتون الى هذه الحكايات باعتبارها أدلة مقنعة لظهورها في « البال مال » واني لا بد أن أكون مخطئاً والا لما كان مورلي يسمح بسلوك هذا المسلك

المنافض الحرية وهو لا يقل عني انتصاراً لها وقد شرحت له موقف كلفن بالنسبة لمورلي ولم أكن شرحت له من قبل وطلبت منه بالخاح أن أجمع برئيسه . وكنت قد أمسكت الى ذلك الحين عن شكوى الاصدقاء الذين كنت أعمل معهم في المرحلات الاولى رعيًا لصداقتهم ولكن وجدت الآن سكوني لا ينتج الا الضرر وصممت على اخبار غلادستون بكل ما أعرفه عنهم . وكان مورلي قد أئذني في اليوم السابق لهذه المقابلة باعتبار اني لا يمكنني أن أوافق عليها وطلب مني أن أرد عليها . ولكني كنت أكثر غضباً من أن أرد الا بمذكرة قصيرة اعقبها في اليوم التالي بزيارة الى شارع نورمبرغ لاند حيث وبخته على نشر مثل هذا الهراء المؤذى ولكن السوء كان متوقعا فقد سبق النشر طلب قدمه السير جورج كامبل واستخدم له هذه الحكايات الشائنة وقد شهدت مناقشة هذا الطلب الذي تكلم فيها غوشن باسم الحكومة بلهجة المسالمة وان كان لم يذكر الوطنية المصرية بخير وربما كان حديثي معه في الصباح قد أئقذنا من شر ذلك وعلى كل حال لم يوضع قرار في مصلحة الحرية .

وقد جاء في مذكرة آبي اليومية في ١٤ مارس حديث جرى بيني وبين سير هنري رولنسون السفير البريطاني في فارس وهو من مؤرخي الشرق المشهورين وأراؤه من طراز الآراء التي تسمع عادة من الانجليز المقيمين في الهند . فقد قال لي ان المصريين كانوا في الماضي عبيداً وسيبقون كذلك في المستقبل وستدخل بلادهم ضمن أملاك انجلترا أو روسيا مع سائر بلاد آسيا . وقال ان معرفته بالاسيويين تجعله يدرك انهم لا يستمرئون الحكم الذاتي .

وقد تحدثت أيضاً مع والتر صاحب جريدة التيمس الذي اقترح على باتون أن أقابله . فأخذ يتكلم في أشياء لا قيمة لها ثم وعدني في النهاية بان يرسل مكاتباً خاصاً للقاهرة لكي يبعث اليه بالاخبار (ولكنه لم يفعل ذلك لأن ما كبدونالد مدير الادارة عارض محتجاً بعدم ضرورة صرف هذه المصاريف)

وفي الخامس عشر من هذا الشهر ذهبت الى سير جارنيت ولسلي وتحدثت معه حديثاً جديراً بان أذكره هنا « فبعد ما تكلمنا عن قبرص انتقلنا الى موضوع مصر وامكان مقاومة الوطنيين في حالة التدخل وسألني رأيي عن ذلك . فقلت له انهم

بالطبع سيقاتلون والقتال لن يقتصر على الجنود لان الامة ستنتظم اليهم وربما استعملوا طرقا أخرى بعد ذلك وقد أبى أن يصدقني في قولى بان الجنود ستقاتل . ولكن ثبت على رأيي وقلت له انه اذا كلف بان يذهب لغزو مصر فعليه أن يأخذ معه على أقل تقدير ستين ألف جندى .

وقد بالغت بلا شك في هذا التقدير لاني كنت أرمي الى جعل هذه المهمة شاقة في نظرهم حتى لا تقدم عليها الحكومة الا بعد تردد ومراجعة . « وقد تطوع لى باخبارى بانه قد استشير مرتين أو ثلاثا مدة الشتاء بصدد الغارة على مصر والاحتلال وقد أكد لي أن ليس هنا من يود التدخل وان احتلال مصر سيكون مكروها عند الجنود وانه هو نفسه يكون أسفاً جداً اذا اضطر الى الذهاب الى مصر . ومن رأيه أنه يجب على المصريين أن يسرحوا جيشهم ويثقوا بحماية أوروبا . ولكنني أخبرته بأنه ليس من المستطاع لي أن أنصح لهم بذلك وان الامة التى تنوى القتال بنية صادقة قل أن يهاجمها عدو . فقال لى انه ليس هناك شيء يدعى الشرف في الحروب واذا كانت المسألة مسألة حرب فلا يجب عليهم أن يثقوا بنا ولا بأي دولة أخرى » ثم أخذ في الكلام عن الطرق الحربية المؤدية الى القاهرة فذكر بونايرت وطريقه على الشط الايسر بين فرع النيل وطريق الصحراء بين قناة السويس والدلتا حتى شعر بأنه اذا ذهبت الجيوش فستتخذ هذه الطريق ولكنني احترست من أن أعطيه أي معلومات تفيدته أقل فائدة واكتفيت بالضحك عند ما سألتني عما اذا كنت أواقفه لأدله على الطريق عند ما ترسل الحملة . وكان الأثر الذي تركه ولسلي في ذهني هو : « انه جندى لبق من الارلنديين الذين يعرفون من لهجة كلامهم . ولكنني لم أشعر انه من العبقرين الذين كان يصف نابوليون أحدهم بقوله « قائد عشرة آلاف »

ومن الجدير بالذكر اني عند ما كتبت للشيخ محمد عبده بواسطة سكرتيرى صابونجي أشرت الى الخطر الذى يمكن أن يقع فيه الوطنيون من غارته من جهة الاسماعيلية وأظن أن هذه الاشارة هى التى جعلت عرابي يشرع في تحصين التل الكبير .

وفي اليوم نفسه رأيت لبال على وشك أن يسافر الى الهند لانه كان قد عين
حاكماً لاحدى الولايات الشمالية الغربية .

وقد وجدته أقل الموظفين الانجليز في الهند ارتياباً في الحركة الوطنية المصرية
وفي المساء تعشيت مع هاملتون وجودلى وهما سكرتيرا مستر غلادستون وعرضت
عليهما مسودة الخطاب الذي أرسلته للورد جرانفيل وفي هذا الخطاب أثبت بصفة
رسمية تحيات عرابى ونياته الحسنة نحو الحكومة البريطانية وشكواه من كلفن
وماليت التالى لم أذكرها له مع ما ذكرته من الاسباب عند ما كنت فى وزارة الخارجية .
وقد وافق السكرتيران على هذه المسودة وكانت الموافقة أكثر من جودلى
وقد جعلنى أمحو جملة كنت اعتذرت بها عن تدخل فى مسألة مهمة كهذه . فقد قال لى
مؤكدأ : « تدخلك ليس فى حاجة الى الاعتذار »

لقد كان جودلى رجلاً عالى الهمة وكان يمثل أحسن ما فى أخلاق غلادستون
من الحماسة والعطف لما هو طيب فى هذا العالم والاحترار لكل ردىء . وكان
يخالف كل الموظفين الذين يخدم الانسان عادة فى الوظائف العمومية الا من حيث
القدرة على الاعمال الرسمية وكان طول الازمة المصرية يعطف على ويساعدنى . أما
هاملتون فقد كان يعطف ايضاً ولكن عطفه كان يعزى الى صداقته لا الى حماسه
الطبيعية للقضية التى كنت ادافع عنها وقد كان ختام خطابى ما قدمته من الطلب
للحكومة بان ترسل بعثة للبحث والتحرى عن الحقائق الراهنة فى مصر
وتفحص المسائل بروح الود والصداقة للمصريين . وأهمية الخطاب تبرر اثباته هنا
برمته :—

لندن فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢

ان ما أظهرتموه من التكرم فى سماعكم مابقلته لفخامتكم عن بعض تفاصيل
الحالة فى مصر يشجعنى على أن أقدم الاقتراحات التالية لتكون محل الاعتبار .
وانى اذا كنت قد فهمت ما فهمتم به فخامتكم فانى اعتقد ان حكومة جلالة الملك
تنوى ان تتعجل فى الموضوع اذ هى تميل الى قبول حل سلمى — اذا تيسر هذا
هذا الحل للخلاف بين المراقبة وبين الحكومة المصرية . وانها لا تلجأ الى القوة الا

في اللحظة الأخيرة عندما تعجز عن جميع الوسائل للمحافظة على المصالح الانجليزية والتعهدات الدولية من أن يصيبها الوطنيون بسوء .

هذا وأنا واقف على آراء الحزب الوطني أو على الأقل على آراء زعمائه الظاهرين فيه ويمكنني أن أقول وأؤكد انه ليس هناك شيء أحب إليهم من التغايم مع حكومة جلالة الملكة . بل الواقع أن عرابي بك قد كلفني بأن أؤكد لفخامتكم انه اذا خوطب بلهجة الصداقة فانه يستعمل كل نفوذ حزبه — وهو نفوذ خطير — لأن يخفف من مرارة الشعور الذي نشأ بين المصريين والانجليز وسائر الموظفين الاجانب وانه مستعد لأن يسير الى نصف الطريق اذا فتحت المفاوضات للوصول الى تسوية سلمية .

وقد رجاء إلى مع ذلك أن أضع أمام فخامتكم مصاعب الحالة اذ قد أعلن المراقب العام الانجليزي عداً شخصياً نحوه كما فعل ذلك أيضاً الوكيل السياسي المفوض لجلالة الملك .

وفخامتكم تعلمون ان سير أوكلاند كولفين قد كان ذا أثر كبير في تغيير الوزارات وفيما يمكن أن يسمى « ثورة » أي تلك الحوادث التي حدثت في مصر في الستة الأشهر الماضية ففي ٩ سبتمبر كان هو نفسه الذي أوعز الى الخديو بأن يقبض على عرابي ويضربه بالرصاص . وعرابي الآن هو وزير الحرية . ثم هو لم يكلف نفسه مشقة إخفاء هذه الحقيقة لأنه على ما أفهم أبلغ الصحف الانجليزية هذه التفاصيل

ثم من المشهور عند المصريين انه على صلة بالصحف وانه يكتب عن الحزب الوطني خصوصاً الجيش بلهجة عداوية وانه عندما استقال شريف باشا صرح دون أن يتحفظ أنه ينوى تبديد شمل الحزب الوطني وانه سيستعمل كل الوسائل المؤدية الى هذا الغرض في امكان التداخل . ولو كانت هذه الاشياء لا يعرفها سوى عرابي لا غفلها ولم يعلق عليها أهمية كما قال لي ولكن لسوء الحظ قد صارت هذه الاشياء معروفة مشهورة بين الناس بحيث صار من المحال ان يظهر عرابي علاقة ودية بينه وبين هذا الرجل .

وقد قال عن سير ادوارد ماليت مثل هذا أيضاً بدرجة أخف . فقد كان من

سوء بخت سير ادوارد ان اتفقت زيارته للاستانة مع نفشى الاشاعة عن تدخل الانراك الذى ذكرته الصحف الانجليزية فى الحريف الماضي . واني مقتنع بان الحكومة الفرنسية هى صاحبة المسئولية فى نفشى هذه الاشاعة التى لا يمكن استئصالها الآن من أذهان سكان القاهرة وهى أن سير مالميت قد اقترح مرارا مختلفة التدخل العسكري . واني أعرف أن هذا زعم باطل وان سير مالميت قد استنكر هذا الحل . ولكن هناك بعض حقائق نسوغ هذا الزعم . مثال ذلك انه رفض ان يعتبر طلب المصريين الدستور من الشئون الجديدة الى وقت انعقاد مجلس النواب المصرى . ثم انه قد انضم الى سير أوكلاند كولفين فى انجيازه الى شريف باشا وقت النزاع بينه وبين أعضاء المجلس . وقد استاء كثيرون منه لتصريحه بانه يعتقد صحة الرواية المكذوبة التى لا أساس لها وهى ان عرابى قد أهان سلطان باشا رئيس المجلس وسبه . ومما يكن من قيمة هذه المزاعم فان الواقع الراهن ان سير أوكلاند كولفين وسير ادوارد مالميت قد قاطعتهما الحكومة المصرية او كادت . فهما لهذا السبب محرومان الآن من معرفة الحقائق والوقوف عليها من مصادرها وقد صار الميدان واسعاً للدسائس من الدول الاخرى الذين ليس لهم مصالحة ما فى اعتدال الوطنيين أو فى تجنب انقطاع المفارقات انقطاعاً نهائياً .

فاذا كنتم لخامتكم ترون ما قلته حقاً فاني أستاذن لخامتكم فى تقديم الاقتراحات التالية :

ان الوزراء الوطنيين يشتغلون الآن فى اعداد جملة من الشكاوى عن النظام الذى وضعته فرنسا وانجلترا وصدقت عليه المراقبة . وبعض هذه الشكاوى حقيقى . وهم يرغبون فى فتح باب البحث فيها بروح الاعتدال والصداقة ولسكنهم اذا رأوا من المراقبة والدول عداء فمن المحقق أنهم سينظرون فيها بروح العداء أيضاً . فان المسائل المختلف عليها هى حقائق واضحة فى الاكثر فاذا روعى الحق والعدل وكان غرض حكومة جلالة الملكة ان تكسب منزلة أدبية لاشك فيها فيجب ان تفحص هذه المسائل بروح النزاهة وان يعتد ببيانات المصريين كما يعتد ببيانات الاوربيين واني أقرر لخامتكم انه من المحال على ممثلى جلالة الملكة أن يحصلوا على هذه

البيانات سواء أكانوا ماليين أو سياسيين وأن المصريين سينظرون اليهم بعين الاشتباه والريبة . أفليس إذن من الأفضل أن يرسل الى مصر في مدة الستة أشهر التي ستمر قبل انعقاد البرلمان المصري مندوبون لبحث الحال الراهنة وفهم المسائل التي يشكون منها بروح الصداقة التي لا يمكن أن تتلافى الكارثة بدونها ؟ .

ولنرجع الآن إلى المذكرات فأقول إني أجدني قد كتبت بواسطة صابونجي سكرتيرى خطاباً مطولاً إلى عرابي أخبرته فيه بأنني قد اقترحت على الحكومة تعيين مندوبين وأن آمالي كبيرة ولكنني قد رجوته أن يكون على حذر كما رجوت ذلك أيضاً من جريجورى الذى كان لا يزال مقبياً في القاهرة . أما الحالة في مصر في ذلك الوقت فتتلخص في أن مجلس النواب قد ألح في اثبات حقه بأن نصف الميزانية لم يكن مقيداً بشرط الدين وأن له الحق في التصويت فيه . وأن الحديو قد أصدر لأئحة موقعة باسمه بمنح الدستور على الطرق الأوروبية . وأن الوزراء قد عرضوا على المجلس جدولاً يتضمن عدة اصلاحات عملية كانت البلاد في حاجة شديد إليها منذ سنين وقد نفذ بعضها الآن .

فلما انتهى ذلك أجل انعقاد المجلس إلى الخريف القادم . وفي غضون هذه المدة شملت البلاد السكينة التامة ولم يكن من سبب للخلاف مع أوروبا سوى مسألة التصويت عن المالية وهي مسألة لن تبلغ درجة الحدة إلا بعد ستة أشهر عند ما يتم ترتيب الميزانية الجديدة . وليس هناك ظل من الشك في أنه لو كان كولفن قد اقتنع بضرورة انسحابه من البلاد مثل ما فعل زميله الفرنسي مسيو بلانجير ولو كان اقتراحى بشأن ارسال مندوبين قد قبيل لكانت الحال في مصر قد عادت إلى الهدوء ولم يكن ثمة حاجة الى التدخل العسكرى . فان الوزراء المصريين لم يكونوا يرغبون في أكثر من أن يعيشوا في سلام مع جميع العالم وأن يتفاهوا مع حكومتى المراقبة الثابتة عن جميع المسائل المتنازع عليها .

وفي ٢٠ مارس تناولت الغداء مع بانون لكي أقابل غمه روبرت بورك الذي كان قد نوى أن يضع المسألة المصرية في البرلمان في الاسبوع التالى ويعرضها للمناقشة . وكان بصحبته غصو آخر من المحافظين كان يهم بمسألة تونس . وكان

هذان من الاسهم التي احتفظت بها في كنانتي إذا خذلني غلادستون . ثم ذهبت إلى الجمعية الاسيوية وحضرت اجتماعاً فيها وقد كنت انتخبت عضواً فيها . وفي المساء تناولت العشاء مع رفرز ويلسون . ومع ويلسون هذا « قد تشاجرت مشاجرة عنيفة بشأن مصر » وقد قال بأنه قد ساعد في اعداد مذكرة جديدة على وشك أن ترسل الى ماليت من وزارة الخارجية للاخاخ عليه بأن يتقاضى الحكومة المصرية تأدية جميع التعمدات الدولية . وكان القصد من هذه المذكرة أن تكون بمثابة الوعيد للحزب الوطني ولكنني أظن أنها لم ترسل مطلقاً أو انها قد ألغيت إذ لم أجدها في الكتاب الازرق . وربما كان خطابي الى جرانفيل هو سبب الغائها . وقد كان ولسون يؤكد بأن جميع الحركة الوطنية هي من اختراع اسماعيل وانه اذا فرضنا وذهب الحديوي المنفي الى مصر ونزل في الاسكندرية لاني اليه جميع المصريين وجثوا له على ركبهم . وبعد هذا العشاء قمت الى دار الليدي كناري حيث رأيت الليدي سالزبرى وقد انتعت بي ناحية وأخذت تسألني بلهجة العطف عن القضية المصرية وقد عرضت عليها ذلك بأحسن ما استطعت علماً مني بأن ما أقوله لها سيعاد على مسامع زوجها اللورد سالزبرى . وبديهي أنه لا يوجد عطف حقيقي بين المحافظين على آرائى بصدد الحركة المصرية ولكن كان من مصلحتهم بصفهم الحزب المعارض أن يتخذوني سبباً الى حد ما في الخط من كرامة الحكومة والنيل منها : وكان سالزبرى من القائلين بالتدخل الملحين فيه . وقد توجهت الى دارى بصحبة هاملتون وأخبرته في الطريق عن فخر ولسون بالمذكرة الجديدة ورجوته أن يتوصل لى في مقابلة رئيسه وقد حثنى على ارسال خطابي الى جرانفل وارسال صورة أخرى منه الى غلادستون . وقد فعلت ذلك في الصباح التالي وكلفت هاملتون بإيصال الصورة . وكان قد هيا لى في ٢١ مارس مقابلة رئيسه في اليوم التالي . وفي المساء تعشيت مع روبرت بورك والجنرال تيل ومراقب حزب المحافظين والليدي لى وعدد آخر من المحافظين

مارس ٢٢ — كان هذا اليوم من أهم الايام فقد مضى على الآن أسبوعان وأنا بانجلترا ومع اني لم أتهاون أو أهمل في شيء فاني لم أحصل الى الآن على مقابلة

رئيس الوزارة . ولكنى قد نلت حتى اليوم . فاني ذهبت الى شارع دوننج قبل الميعاد المضروب بقليل حتى آتكن من مقابلة هاملتون والتحدث معه قليلا . وقد قال لى هاملتون ان الرئيس قد قرأ خطابي وعند ما كانت الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ استقبلنى الرئيس . وقد لحظت ان مستر غلادستون قد تحسنت صحته فهو يميل الى أنه أصغر وأصح عافية مما كان منذ سنتين . فقد رأيت في ذلك الوقت وشعرت كأنه في الهبوط أما الآن فهو نشيط الجسم متنبه الذهن . وقد استقبلنى بكل بشاشة وود . وكان خطابي الذى أرسلته للورد جرانفيل أمامه على المنضدة . وكان على ما يظهر لى مشتاقا لسماع ما ألقبه عليه . وقد سألتى أن أفضى اليه بجميع ما عندى وأخذ يستمع لى دون أن يتكلم . وكان اصغاه لى بما فيه من العطف والتشجيع باعثا لى على أن أتكلم بسهولة بل بفصاحة لم أعتدها قبلا . وكنت أرى دلائل الاهتمام بادية عليه فى كل كلمة أفوه بها . وقد تركنى نحو ربيع ساعة لا يقاطعني الا بنحو هذه العبارة : « لا تخبرني عن هذا فاني أعرفه » وذلك عند ما كنت أريد أن يؤمن بحقيقة الشعور الوطنى فى مصر . وقد ظهر لى منه أنه كان قلبا وقالبا مع الوطنيين .

ثم سألتى عن موقف الجيش والسبب فى ظهوره فى المسائل الوطنية فانه توجس من هذا الظهور . فأوضحت له تاريخ الحركة وأكدت له ان ما قيل عن تدخل الجنود قد بولغ فيه وان تلك الرواية القاتلة بان الجنود كانوا يتوعدون النواب ويرهبونهم من الروايات المختلفة وقلت له أيضا ان الاستعدادات الحربية الحاضرة ليس لها من غرض سوى الخوف من الاعتداء والتدخل . وأوضحت له موقف الحزب نحو الحديدى . توفيق والحديدى المعزول اسماعيل والامير حليم . فسألتى عما اذا كنت قد أفضيت بكل هذه الاخبار الى اللورد جرانفيل . فقلت له : « ان اللورد جرانفيل منعنى من اخباره بهذه التفاصيل بقوله فى ابتداء حديثه ان اسماعيل قد اشترى عرابي . فماذا كان يمكننى أن أقول له ؟ »

وفى هذه اللحظة دخل الينا شخص يقول ان اللورد جرانفيل فى المنزل فخشيت جداً أن يأذن له مستر غلادستون فى الدخول علينا لان دخوله كان يمنعني من تنعيم

قصتي . ولكن المستر غلادستون خرج ممتعضاً وسرح لورد جرانفيل وعاد الى وهو
يفرك يديه فعل من مخلص من ثقل . فكانت اشارته هذه تشجيعاً آخر لى فأخذت
فى الحديث . فذكرت وقدمت اليه جميع رسائل عرابى عن الانبحار بالرقيق ومشروعات
الاصلاح الأخرى ثم جعلت أشرح له مركز ماليت وكولفن فقال لى بلهجة التأثر :
« ما ذا نستطيع أن نفعل ؟ انهما موظفان محترمان وقد نالا الأوسمة لخدمتهما ما فى
مصر » وأخذ يالح ويكرر ذكر لفظة الأوسمة . ثم سألنى أن أخبره شيئاً عن زعماء
الحزب الوطنى من غير الجنود فشرحت له أحوال بعضهم مثل الشيخ محمد عبده
واحمد محمود وسعد الله حلى وحسن شريعى وآخرين من النواب وكان آخر من
ذكرت له عبد الله نديم الصحفى الخطيب . وكان وصفى لهذا الاخير بأنه « صحفى
خطيب » قد لفت نظر مستر غلادستون فكتب اسمه على ورقة صغيرة امامه .
ومضينا فى الحديث حتى كانت الساعة الثانية عشرة حيث كان عليه أن يقابل بعض
الزائرين . فأكون قد قضيت معه أربعين دقيقة . فما كان أسرع هذه الدقائق .
وعند ما خرجت التفت اليه وسألته لحاظ خطر لى عما اذا كان يأذن لى بأن أرسل
لعرابى خطاباً أجيبه فيه عن لسانه عن الرسائل التى أرسلها اليه . ففكر قليلاً ثم قال :
« كلا » ثم قال فى تدبر وروية : « ولكنك تستطيع أن نخبره عما فهمته من احساسى
نحوه » ثم غير لهجته وقال كأنه يخاطب مجلس العموم فكان كلامه عندئذ مخالفاً
للهجته الشخصية التى كان يخاطبني بها : « اذا أراد (الوطنيون) أن يحكموا على موقفنا
فعليهم أن يقرأوا ما نقوله فى البرلمان وبخاصة ما أقوله أنا لانى أعنى تمام العناية بما
أقول فى البرلمان . ونحن فى رسائلنا الرسمية مقيدون برأى أوروبا ولذلك لا تكون
هذه الرسائل مطابقة للأراء الحرة فى مصر . فعليهم أن يقرأوا خطبتنا » ثم التفت
الى المنضدة وأخذ ورقة قد كتبت عليها رسالة موقعة ففكر فيها ملياً وشعرت كأنه
يتردد فى أن يزينها ولكنه ألقاها على المنضدة . وقد شعرت أيضاً أن هذه الرسالة
هى التى أخبرنى ولسون انه قد هيات لترسل الى مصر . ثم عاد الى بشاشته وشكر
لى ارسالى الخطابات اليه ورجا الى ان أرسل ما يتجدد من الاخبار . وعند ما سلم

على رأيت في وجهه ولغظه من العطف ما كاد يجعلنى أستعبر فخرجت وأنا أحس
انى كنت في حضرة رجل طيب وعظيم معاً وصرت أتعجب كيف يصل مثل هذا
الرجل الطيب الى مركز رئاسة الوزارة . فصرت أقول « الحمد لله . الحمد لله . نصر
من الله وفتح قريب » .

هذا هو غلادستون الذى رأيت في ذلك اليوم : رجل بعطف عطفاً كبيراً على
كل ما هو طيب ومن يراه يقسم انه لا يجيد قيد شعرة عن محبة الحق . ولكن
كان في شخصه غلادستون آخر هو السياسى الوصولى الذى يقنم الفرص والذى
قد كتب على أن أراه « يلعب ألاعيب هوجاء تجعل الملائكة التى في السماء
الأعلى تبكي » .

واليك وصف ما عرفته عنه مدة العشر السنوات التالية :

كان غلادستون ذا شخصيتين . فكان جانبه الانسانى يسر الناظرين ويجذب
اليه قلوبهم وكان كبير العطف اذا أحب شيئاً أسرف في صرف حماسه عليه وكان
مع ذلك متواضعاً حتى مع أولئك الذين كانوا أقل منه مكانة فكانوا بذلك يجبرون
على حبه والولاء له وكان في خلقه أشياء من الضعف لم تذكر في التراجم التى ألفت
عنه وكانت هذه الاشياء تجعل الناس يحبونه أيضاً . وكان الشباب أكثر الطوائف
تعلقاً به وكان الناس يحبونه أيضاً لهذا السبب .

أما حياته العمومية فكانت زوراً وغشاً كما هي حياة جميع العظماء من رجال
البرلمان فان الخدع البرلمانية كانت قد انطبعت فيه . وكان قد شرع في تعلمها أيام
كان طالباً في المدرسة فلما بلغ سن الثلاثين صار مقياس الحق والباطل في نظره
أصوات البرلمان . وكانت مراعاته لهذه الاصوات تضطره الى أن يهمل ميوله
الشخصية حتى اذا بلغ آخر سني حياته صارت ميوله هذه أشبه شئ . بأذواق منها
بمبادئ . فكان يشعر نحوها كما يشعر نحو الموسيقى أو الصننى أو سائر التحف ،
يميل اليها ولكنه يقيد احساسه نحوها بما يشعر انه واجب الاكثرية البرلمانية .
وقد كان هذا السبب الاخير في جميع أعماله بل ضميره الحق الذى كان يضعه له
جميع أمانيه العليا . ثم أن حياته العمومية الطويلة قد ولدت فيه نوعان الخداع الذاتى

الذى يتولد عند المثليين . لانه لما كان مضطراً الى التمثيل والظهور بغير المظهر الذى يهواه اتى عليه وقت صار يستطيع فيه أن يتخلق بأى خلق شاء .

فلما اتفق أن وجد نفسه مضطراً الى السير على خطة جديدة لا تتفق عمد الى نفسه فأغراها باعتقاد أن هذه الخطة ليس فيها ما يضيره . ويأخذ نفسه بذلك حتى يؤمن بما يتوهم ويؤلف فى سبيل ذلك جملة او عبارة يكسب بها رضائهم . ومن هنا كان عدم شعوره بالمغالطات . فكان مثله كمثل البطل فى احدي قصص دكنز اذا اراد أن يمثل دور عطيل دهن جلده بالسواد . هذا وأظننى فيما قلته لم أشط فى تقدير غلادستون . والحق ان أعماله فى هذه السنة وخيائه للقضية المصرية يثبتان كل ما قلته . وهنا يمكن اختصار ما حدث قبل عيد القيامة فى لندن . فاني ذهبت لقضاء عدة ايام فى كرايتت لاشغال خاصة بي ولكن هذا لم يمنعنى من مراسلة أصدقائي مثل عرابي ومحمد عبده ونديم وكنت أخبرهم عن نجاحي مع غلادستون وأتوصل اليهم لكي يتبصروا في العواقب . وفي ٢٦ منه تسلمت خطابا من باتون وفي الخطاب رقعة من أحد ذوى المناصب العليا . وقد وجدت هذه الرقعة لاتزال بين أوراقى وهى قصيرة وكيرة الدلالة فلذلك أرى من المفيد اثباتها هنا :

« ٢٢ منه . اتنى فى أشد الاشتياق لكي يذهب مستر بلنت ويقابل نائي روتشيلد الذى لا يحتاج أحد الى ابضاح مصالحه فى مصر . فانه يكثر من الذهاب الى وزارة الخارجية والى مستر جرانفيل . وهو فى هذا العمل « يموت كل يوم » كما قيل عن القديس بولس . وانه ليعلم الجميع خدمة عظمي اذا هو استطاع ان يوفق بينهم . وقد رغب إلى أن أسأل عما اذا كان مستر بلنت يمكنه ان يتغدى فى نيوكورت يوم الجمعة الآتى الساعة الاولى بعد الظهر فليفعل إذا استطاع . فان هذه المقابلة تكون مفيدة من عدة وجوه » .

فهنا يجد القارئ لب الموضوع فان قرض روتشيلد كان يبلغ تسعة ملايين جنيه وكان لاسرة روتشيلد وحدها نصف هذا المبلغ وكان المعتقد أن هذا المبلغ قد أصبح فى خطر الضياع فى مصر . وبناء على هذا ذهبت الى لندن فى ٢٧ منه وهو اليوم المتفق عايشه ومي باتون . ولكن لسوء الحظ وجدت ان نائي روتشيلد قد سافر

خارج انجلترا هذا اليوم لان أحد ذوى قرياه كان مريضاً . فلم نجده ولكني وجدته قد ترك لي رقعة يرجوني فيها أن أكتب له آرائي . ولقد أسفت على هذه المصادفة التي منعت التقائي به لان مثل هذا الالتقاء كان يكون لذيذاً وان لم يكن يؤثر على آرائي . ولقد أخذت بعد ذلك أنعجب من معنى « أن يوفق بينهم » وماذا كان يقصد من هذا التوفيق . وقد خامرتني الشكوك بان الغرض الحقيقي كان ارشاد عرابي بعدد من الاسهم حتى يخون بلاده . ويظهر انه قد عرض على عرابي مثل هذا الغرض بعد ذلك بشهرين عن سبيل أخرى . ولم ينتج عن هذه الزيارة سوى أني كتبت مذكرة مطولة لا يمكن اثباتها هنا لطولها قلت فيها ان المساهمين يخسرون بالحرب مع مصر أكثر مما يكسبون وان مصلحتهم هي في قبول الثورة كما هي فليسكنوا اليها . وقد علمت بعد ذلك ان روتشيلد بعد أن كاد يقتله الهم أيام ضرب الاسكندرية وهو يعتقد وقتئذ ان أمواله قد ذهبت عاد لما استردها باكملها يذكركني بالسوء . ويقول اني نبي كاذب . ولكن هذا لم يكن ليهمني . فان مذكرتي إنما كتبت في مصلحة المدينين المصريين لا في مصلحة الدائنين .

وقد كتبت في ٢٨ منه في مذكراتي شيئاً على عقلية كتاب جريدة التيمس . فقد ذهبت الي ادارة هذه الجريدة أول مرة في حياتي وكان باتون أيضاً دليلى . فرأينا هناك مكدونالد مدير الجريدة وخاطبناه بشأن ارسال مكاتب للجريدة في القاهرة يرسل اليها آراءه مستقلاً عن أى تأثير وفكرنا في مكنتزي وولاس معتقدين انه يستطيع ان يقوم بهذه المهمة . ولكن مكدونالد كان اسكوتلانديا يعرف قيمة المال فلم يوافق على هذه المغامرة المالية . وقال لنا انه راض كل الرضا عن الاخبار التي تصل اليه من سكوت المكاتب في الاسكندرية . ثم قال ان للانجليز مصلحتين في مصر هما قناة السويس وحللة الاسهم وآراء سكوت من هذه الوجهة لا غبار عليها فما عدا هذا لم يكن يستحق اهتمام التيمس . ومع ذلك قد شكر لي ما كتبت اليه من الخطابات وهي خطابات لم آخذ عليها أجراً ولذلك هم بشكروتي كل الشكر عليها وسينشرون لي كل ما سأرسله اليهم . ولكن ليس هناك حاجة لارسال مكاتب خاص .

ولكنى الى ذلك الوقت لم تكن قد داخلتنى الشكوك فكتبت الى أصدقائى فى القاهرة مسهباً لهم فى الاخبار السارة . اذ ما كنا نحشى وغلاستون قد انضم الى صفوفنا . وكل ما سألتهم أن يترشوا حتى تصل اليهم اللجنة التى طلبت ارسالها وهناك ما يدل على أن لورد جرانفيل لم يكن صادق النية فى تنفيذ الاقتراح أو أن من قاموه فى وزارة الخارجية مثل ذلك لا غير . فقد كتب الى فى الرابع والعشرين من الشهر يسألنى أن أتناول الغداء معاً لكي نتحدث معه بشأن اللجنة ولكن لسوء الحظ — وربما لم تكن المسألة قاصرة على الحظ — لم تصلنى الدعوة الا بعد ان فات ميعادها .

وهذه مناورة تكرر حدوثها فى الاسبوع التالى . هذا والكتب الزرق تذكر خير مفاوضات لم تنجح مع فرنسا . وكان الغرض منها بحثاً جديداً للحالة . ولكن المفاوضات وقفت وعاد لورد جرانفيل الى طريقته المألوفة فى عدم الركون الى الجد والعزم . ولم تمض عدة أسابيع حتى كانت الدسائس قد انتهت بالغاية المقصودة منها فى القاهرة فى احداث القلاقل الجديدة وصارت مصاعب التوفيق أشد مما كانت وكنت أكتب فى هذا الوقت اليك سكرتير جمعية منع النخاسة . وهو رجل ذو جدارة وإن يكن محدود الآراء . فقد انتقدني سير وليام موير فى جريدة التيمس لاني قلت فى أحد خطاباتي ان برنامج الحزب الوطني فى مصر يتضمن محو ما بقي من تجارة الرقيق فأخذ يهرن بواسطة مقتبسات من القرآن على أن الرق من العادات التى كانت ولا تزال صفة دينية فى الاسلام . وقد وجدت أن اليك قد غضب غضباً شديداً لقولى بأن عرابي يطلب الغاء الرقيق الذى كان اليك يعتبره من الاعمال الخاصة بجمعية منع الرقيق وحدها . فكان غضبه أشبه شيء بغضب صاحب كلاب الصيد التى قد ربضت على صيد الثعالب عند ما يجد أحد المزارعين يقتل ثعلباً بنفسه . فان من آرائه أن محو الرقيق شئ لا يخص المسلمين إذ ماذا تكون فائدة الجمعية اذا فعلوا ذلك ؟ وعلى أى حال هذا هو الأثر الذى تركته فى ذهني مناقشتى معه .

وقد وجدت أيضا ملاحظة في أول ابريل بشأن مقابلة ولى العهد الذى رغب الى أن أتعشى معه . وكان رب البيت فى تلك الليلة هو ارد فنسنت ولى العهد الحميم . ولكنى لفرط بلادى لم أذهب الى هذا العشاء الذى كان يمكن ان يكون ذا أهمية لى . وسبب ذلك انى كنت على ميعاد مع الاميرة لويزاف لورن فى ذلك المساء فلم أرغب فى اخلاف وعدى لها . ومع ذلك فقد ذهبت الى منزل فنسنت والتقيت بولى العهد بعد ذلك وتحدثنا معاً عن شؤون مصر ولكن الحديث لم يتناول الموضوعات التى تهنى أهمية خاصة .

والى هنا يمكن أن اعتبر ان حملتى الاولى فى سبيل مصر قد انتهت . فقد سار كل شيء على الرغم من العقبات الكأداء نحو نشر دعوتى . وتقبل الجميع دعوتى عن الوطنية المصرية تقبلا حسناً فى كل مكان وخفت أصوات القائلين بالتدخل . وكان رجائي فى بعض الاحيان عظيماً جداً لان باتون كان يؤكد لى ان اللجنة التى اقترحت ارسالها لمصر قد تقرر ارسالها بالفعل وذكر اسم الشخص الذى انتدب لذلك . ولكن واأسفاه . كان هذا الخبر اشاعة ليس غير . ثم جاءت أجازة العيد فغادر الناس لندن ومهم ان عادوا حتى فاجأتنا المؤامرة الشركسية . فكانت بداية النهاية المشؤومة

الفصل الحادى عشر

المؤامرة الشركسية

يمكن القارىء ان يحكم على الحال الحسنة فى مصر فى الاسبوع الاول من شهر ابريل على الرغم من اشاعات القلق التى فشت فى أوروبا بخطابين كتبهما لى عزابى وبخطاب آخر أرسله الى الشيخ محمد عبده . هذا وان الخلق العظيم الذى يمتاز به الشيخ محمد عبده لزومه الحقائق ثم هذا المركز السامى الذى يملأه الآن فى مصر وهو منصب الافتاء الشرعى — كل هذا — يحمل لشهادته قيمة تاريخية لا يبالغ الانسان معها قال فى مدحها . وهذه الشهادة يصح وضعها بجانب الكتب

الزرق لادحاض أكاذيبها المختلفة . وكان في ذلك الوقت رئيساً لتحرير الجريدة الرسمية ومديراً لقلم المراقبة الصحفية فكان مركزه هذا يجعله على علم بما يدور في الوزارة الوطنية . بحيث لم يكن ماليت او كولفن أو أى أوروبى آخر ليدعى مثل معرفته بهذه الشئون . فلهذه الاسباب ألفت نظر المؤرخين الى هذه الوثائق :

القاهرة في أول ابريل سنة ١٨٨٢

الى الصديق المحترم المخلص الحر الضمير مستر ولفرد بلنت نبح الله مساعيه
بعد حمد الله غالب الاقوياء وناصر الحق أخبرك بان خطابك رقم ١٠ مارس
قد وصلني وسرني غاية السرور ولا شك في ان كل رجل حر الضمير يفرح برؤية
من هم مثلك من الصادقين في القول والعمل الذين عقدوا نيتهم على انفاذ مشروعاتهم
التي يرمون بها الى منفعة النوع البشرى عامة ومنفعة بلادهم خاصة

هذا وان محتويات خطابكم تدل علي انكم قد شغفتم بحرية النوع البشرى
وانكم تفعلون جهدكم لخدمة مصالح أمنكم الانجليزية وذلك لعلمكم بأن هذه المصالح
وبخاصة تلك التي في مصر لا تكون مضمونة مأمونة الا اذا كان المصريون أحراراً
فيكسبون بذلك ودهم . ومن الواجب على الانجليز الاحرار ان يساعدوا اولئك
الذين يجاهدون في سبيل الحصول على استقلالهم وعلى الاصلاح وعلى ايجاد حكومة
عادلة . وجهودك الجديرة بالشكر ستكسبك بلا شك اسما شريفا بين أبناء وطنك
عندما يعرفون الكيفية التي كشفت بها القناع عن المفتريات التي أذاعها أناس .
ذوو أغراض .

واما بخصوصنا فنحن نشكر الخدمات الجلى التي أدتها لمصر وانجلترا معا .
ونحن نرجو لانجلترا أن تكون أقوى الاصدقاء لمساعدتنا في ايجاد نظام حسن على
أساس الحرية لتسير عندئذ على غرار الامم المتعدية الحرية . ونحمد الله فاننا سنرى
قريباً نجاحك في جهودك ولهذا نعبر وصولك سالماً لبلادك فألا حسناً للنجاح المنتظر
أما بخصوص النصيحة التي زودتنا بها فنحن نشكرك ونخبرك باننا لا نقصر في
حفظ النظام والهدوء لاننا نعتبر هذا من أهم واجباتنا ونؤكد لك ان كل شيء هنا
هادئ . فالهدوء والسلام يسودان البلاد ونحن واخواننا الوطنيون ندافع بأقصى

ما يمكننا عن حقوق جميع السكان بصرف النظر عن الامة التى ينتمون اليها . ونحن
نحترم جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ولن نسمح لاحد بمساسها ما دامت
أوروبا تحفظ وترعى علاقاتها الودية معنا .

اما عن تهديدات المالىين واصحاب المصارف فى أوروبا فاننا نقبلها بالخسكة
والثبات . واعتقادنا ان هذه التهديدات تعود عليهم وحدهم بالاذى وتغر الدول
التى تتخدد بأقاويلهم .

وغايتنا الوحيدة هى تخليص البلاد من العبودية والظلم والجهل وان نرفع السكان
الى مركز لا يمكن فيه الاستبداد ان يعود كما كان فى الازمنة الماضية ينشر الخراب
والدمار فى مصر .

ان هذا الذى اكتبه اليك هو ما يفكر فيه كل مصرى عاقل يحب حرية بلاده
وارجو ان اقدم تسليماني لزوجتك الطيبة واقبل تحيات صديقك المخلص ٥

احمد عرابي

القاهرة فى ٦ ابريل سنة ١٨٨٢

الى صديقنا العزيز مستر ولفرد بلنت

بعد حمد الله لما أنالنا من الحرية والاصلاحات التى أنعم بها علينا أخبرك انى
تسلمت خطابك الثانى بعد ان أرسلت لك جوابى على خطابك الاول . وأنا انهن
هذه الفرصة لىكى أكرر لك شكرانى الخاصة لمساعدكم الحسنة . وانى أعتبر من
واجباتى كما هو من واجب جميع الناس ذوى الضمائر النقية أن أشكرك لما أدته
من الخدمات العظمى . وفى الاعتراف بالصنعة توثيق الصداقة بين الافراد وكذلك
بين الامم . فنحن مبالون أشد الميل الى التفاهم عن المصالح المتبادلة بيننا وبين الدول
المرتبطة بنا وليس للدول ذوات المصالح فى بلادنا من سبيل للانتفاع بعمودهم
ومعاهداتهم الا اذا كانت الصداقة التى بيننا وبينهم وثيقة . فإذا قطعت هذه الصداقة
فالضرر لن يعود علينا وحدنا بل يعود على الدول أيضاً وبخاصة انجلترا وليس هناك
سياسى كبير الادراك الا ويفهم قيمة المنافع التى تعود على انجلترا من صداقتها لنا
ومعوتها ايانا فى كفاحنا .

أما عن المراقبة فيجب ان تطمئنوا وتعرفوا انها لن نجد منا ما يعطلها عن تأدية واجباتها حسب الحقوق التي خولتها اياها المعاهدات الدولية . هذا ولم تكن قط مقاصداً أو مقاصد أي انسان في هذه البلاد ان تمس المراقبة وتقلل حقوقها أو تعتدى على المراقبة الدولية .

فاذا كان يمثلو الدول في بلادنا يؤدون واجبهم كما ينبغي لهم ويراعوا مصالح بلادهم فاحسن ما يفعلونه أن يعاونونا على تحقيق أمانينا فيثبتون بالعمل ما يعدوننا به بالقول اننا قد نوبنا نية صادقة على ان يكون لامتنا مركز بين الامم المتمدية بنشر المعارف في البلاد والمحافظة على الاتحاد والنظام والقضاء بالعدل بين الناس أجمعين ولا يمكن لشيء في العالم ان يردنا عن قصدنا قيد شعرة . فلن نخشي الوعيد أو التهديد ولن نخضع الا لحكم الصداقة التي تقدرها ونكبرها .

أما عن الهدوء في مصر فنخبرك انه ليس هنا أى قلق . ونحن الآن نحاول ان نمنحو الآثار السيئة التي تركتها لنا الحكومة السالفة .

اما عن الاسئلة التي وجهتها الينا فقد أرسلنا بواسطة الشيخ محمد عبده بالتلغراف . والحق ان جميع الاشاعات المنتشرة في أوروبا بخصوص الاستعدادات الحربية العظيمة لا أساس لها البتة . فان المصروفات على الجيش لم تزد بارة ولم تنقص درهماً عما كانت عليه سابقاً . فهي الآن طبق ما كان قد تقرر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ في عهد شريف باشا . فيجب ان تطمئن وتعرف ان هذه الاشاعات مفتريات بروجها أناس لا ضمير لهم ، وانه لما يؤسف له ان نجد للاكاذيب مجالاً واسعاً في صحف أوروبا المتمدية .

ونحن ندعو الله ان يرشد ساسة اوربا المفكرين الى مواطن الحق حتى يعرفوا حق المعرفة حالة بلادنا . وبذلك يخدمون بلادهم وبلادنا معاً لان في عملهم هذا توثيقاً للروابط الحسنة . وننبهل في الختام الى الله ان يمتعنا ببركات السلام وجسن الاخاء .

احمد عرابي

وكان هذان الخطابان ردين أرسلهما لي عرابي عند ما بعثت اليه أخبره عما لاقته من شعور غلا دستون نحو الحركة الوطنية في مصر . وقد أرسلت ترجمة هذين

الردين عند وصولهما الى مستر غلادستون . وكنت أظن أن مستر غلادستون لو كان قد اطلع على هذين الردين لكان صرف اليهما انتباهه . ولكنه كان في ذلك الوقت بعيداً عن لندن وقد شغلته أشياء أهم مما كنا فيه — أعني أشياء تهدد كيان الحكومة — وهى الثورة في ايرلندا . ثم لم تسنح لى الفرصة لرؤيته أو رؤية هاملتون حتى انتهت اجازة العيد حوالى آخر الشهر . وفى أثناء ذلك دخلت المسألة المصرية فى طور خطير وذلك بسبب المؤامرة الشرسية التى وصلت أخبارها الى لندن فى الاسبوع الثالث من شهر ابريل . ولم أعن العناية الكبيرة بهذه المسألة عند أول ظهور أخبارها معتقداً بأنها إحدى المقتريات التى تنشر عن مصر . ولكن الاحوال أثبتت أنها خطيرة نستدعى الالتفات . ولم تكن خطورتها متوقفة على حدوثها من حيث هى بل من حيث أنها كانت فرصة لحكومتنا لترقبها لكي توقع الخلاف بين الحديو ووزرائه . وكان ماليت قد خضع تمام الخضوع لكونفن فى هذا الوقت وصار ينتصح بنصحه ويسير على هواه .

وأصل هذه المؤامرة هو بلا شك الحديو اسماعيل . وأنا أعرف هذا من جملة مصادر أحدها ابراهيم بك المويلحى سكرتيره . فان اسماعيل كان وهو فى نابولى يدبر حركة عصابته فى القاهرة وكان يرسل بواسطة هذه العصاية نصائحه الى ابنه . وكان وكيله رجلاً يدعى راتب باشا الذى كنت قد سمعت عنه فى الخريف الماضى بأنه عدو الوطنيين الإزرق . وكان هو واسطة المؤامرة . وكان التدبير ينطوى على إيجاد حركة رجعية بين الضباط الشرا كسة فى الجيش لمقاومة الفلاحين . فعرايى وسائر الضباط الفلاحين يحكم عليهم بالاعدام . فيؤدى هذا الحكم الى إيجاد حركة أخرى بين الضباط الفلاحين ويحصل التصادم فإذا جرى كل ذلك وأدى الى خلط هرج ومرج ووجد اسماعيل ثغرة يدخل منها الى مصر ويفود على عرشه . ولقد كنت أنا مقنعاً تمام الاقتناع بأنه لا أمل لاسماعيل فى تحقيق هذا المشروع ولكن القارىء يذكر أن ريفرز ويلسون كان يعتقد امكانه بل هو صار يفكر فى وجوبه باعتباره شيئاً مرغوباً فيه للتخلص من ضعف توفيق الذى لم يقدر على حماية المراقبة وكان توفيق متردداً بين سبيلين فالما أن يسير مع الوزارة الدستورية وعرايى

الذى صار الآن يغار منه أشد الغيرة واما أن ينضم إلى الرجعيين الاتراك ولو كان في هذا امكان رجوع والده . وكان شريف وماليت يشتغلان معاً وصار منزل شريف مركزاً للدسائس التي كان يوحىها اليهما كوفلن لاسقاط الوزارة . ولست أقول ان كوفلن أو ماليت أو شريفاً نفسه كانوا يعرفون المؤامرة ولكن كان من المعروف المشهور أنهم كانوا يرمون الى وجود أى حزب يرمي الى قلب الوزارة وكان هذا مما زاد ثقة المتآمرين . ومع ذلك قد وصل خبر المؤامرة الى عرابي قبل ما يتحقق . فقد حاول المتآمرون أن يقتلوا عبد العال بك فقبض عليهم في الحال وحبسوا . والقارىء يجد في الخطاب التالي الذي أرسله الى الشيخ محمد عبده في ٢٥ ابريل تفاصيل هذه المؤامرة وأخباراً أخرى مفيدة :

« أما عن ترقية الموظفين التي تلغظ فيها الصحف الاوروبية فاسمحوا لى بأن أوضح الحقائق . فأقول أولاً أن هذه الترقيات لم تعمل بناء على أمر عرابي باشا وحده ولم تكن بمثابة الرشوة للضباط لا كتساب عطفتهم نحو عرابي . كلا . فالواقع أن هذه الترقيات عملت بناء على القانون الحربي الجديد الذي يأمر بحالة الضباط الذين يبلغون سناً معينة أو يعرضون ويصابون بعاقة على المعاش . وقد نفذ هذا القانون في عهد شريف باشا وأحيل على المعاش ٥٥٨ ضابط . ثم أرسل ٩٦ ضابطاً الى حدود الحبشة وزيلع وأما كن أخرى . بينما قد أخرج من الجيش نحو مائة ضابط توظفوا في الوظائف المدنية . فعدد جميع هؤلاء ٧٥٤ ضابطاً . فكان اذن من الطبيعي أن تحصل ترقيات لملء الوظائف الخالية . ولا يزال في الجيش خمسون وظيفة قد حفظت لخريجي المدرسة الحربية .

« والآن أريد أن ازيل من العقول هذا الوهم السائد في ادعاء البعض أن عرابي أو الحزب الحربي أو الحزب الوطني آله في يد الاتراك . فان بكل مصري سواء أكلن من العلماء او من الفلاحين او الصناع او التجار او الجنود او الموظفين او السياسيين أو غير السياسيين يكره الاتراك ويمقت ذكرهم . ولا يستطيع مصري ان يذكر في نزول الاتراك في بلادنا بدون ان يشعر بعاطفة قوية تدفعه الى امتشاق سيفه والمجموم به على هذا المعتدى .

ان الاتراك ظلمة وقد تركوا في بلادنا من آثار السوء ما لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح . فلسنا نريد رجوعهم ولسنا نريد ان نعود الى معرفتهم . وكفى الاتراك ما لهم من حقوق الفرمانات . فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه . ولكننا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول بلادنا فإنا نتلقى هذا الخبر بشيء لا يخلو من الترحيب . ولقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الاتراك وكان هذا الشعور سبب استعدادنا . فإنا سننتقم هذه الفرصة لكي نحقق استقلالنا التام . هذا وساسة البلاد وقادتها يتربصون لحركات الاتراك في مصر وسيقفونها إذا رأوا أنها قد عدت طورها . ولست أنكر ان في مصر أتراكا وشرا كسبة يدافعون عن الباب العالي ولكنهم قليلون في جانب أولئك الذين يحبون بلادهم

« هذا وبخصوص المؤامرة الشركسية لاغتيال عرابي أخبركم أنها ليست ذات خطر فإن الخديو اسماعيل قد مضت عليه مدة طويلة وهو يضم الالغام لكي يدمر حكومتنا وهو يعتقد ان هذا العمل يرجعه الى مصر . ولكن الله التقدير قد بدد آماله في الهواء لان كل مصرى يدرك ان رجوع اسماعيل لا يعنى سوى خراب مصر . فهذا الفرعون قد أرسل الى مصر أحد المنفيين وهو راتب باشا الذي حصل علي إذن بدخوله مصر بوسائط سرية في عهد شريف حيث اتصل بأخيه محمود افندي طلعت البكباشي ثم استخدم أيضاً يوسف بك نجاشي ومحمود بك فؤاد بن اخت خسرو باشا وعثمان باشا وفقى « وكل من هؤلاء شراكة » هؤلاء أخذوا في نشر دعوتهم وهي قتل الوزراء الحاليين ثم قتل كبار الضباط في الجيش . ولكن هذا الجزء الأخير قد اضطروا الي تأجيله حتى يجدوا من الاعايل ما يبررون بها عمله . ثم حدث ان تسعة من الضباط اشراكسة رفضوا الذهاب الى السودان . فأخذت عصاة راتب باشا في إغراء هؤلاء الضباط واقترحت عليهم أن يرفضوا الذهاب الا بترقية

« وكانت الوزارة تعرف منذ زمن شيئاً عن هذه الحركات . فنذ مجي راتب باشا الى مصر كان محمود سامي رئيس الوزراء الآن وزيراً للحربية فطلب من شريف باشا أن ينفيه الى خارج القطر . ولكن شريف على الرغم من تحذير محمود سامي

رفض أن يأمر بنفيه وسبب ذلك أن راتبا زوج ابنة شريف باشا والبعض يظن أن الاثنين متواطئان علي رجوع اسماعيل

« وحدث ان عصابة راتب دعت ضابطاً شركسياً يدعى راشد أنور افندى لكي ينضم فأبى ان تكون له بهم أية علاقة . فلما ترك المتآمرين قام توأ وذهب إلى عرابي وكشف له المؤامرة . فألقى القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية

» وقد أحدثت هذه الحادثة قليلا من التهييج بين العامة . والجميع يعرفون ان حياة عرابي مثل حياة أى انسان آخر . وليس بين الناس أحد مها كان عظيما يستطيع أن يجذب اليه قلوب الجميع دون أن يكون بينهم من يريده بسوء . ولكننا جميعاً نضحك اذا قيل لنا ان انجلترا على وشك الفوضى لان أحد المجانين قد حاول قتل الملكة

» ان عدد الشراكسة في الجيش لا يزيد عن ٨١ ضابطا ولا يمكن عاقلا أن يتصور أن مثل هذا العدد قادر على قلب الحكومة

» أما عن تجارة الرقيق فنبلغكم بأن الوزارة الراهنة تعمل بمجد في الغائما . والدين الاسلامي لا يعارض في هذا الالغاء بل بالعكس نرى أن أوامر الدين تمنع اتخاذ الرقيق الا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين . فالعبد هو في الواقع أسير قد أخذ في حرب مشروعة أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء في علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها . زد على ذلك أن الكافر الذي ينتمي الى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ في الرق . ومن هذا يتبين لكم ان الدين الاسلامي لا يعارض في الغاء الرقيق ، كما هو الحادث في هذه الايام بل هو لا يوافق علي استمراره . وأولئك العلماء الذين لا يوافقون علي هذا الرأي في انجلترا او غيرها عليهم أن تأتوا الينا ويعلمونا نحن شيوخ الأزهر أصول إيماننا فان مثل هذا العمل يصير من المناظر المدهشة . فان العالم الاسلامي بأجمعه سيصعق وينعقد لسانه عند ما يعلم أن مسيحياً قد أخذ علي نفسه تعليم علماء أكبر جامعة اسلامية أصول ديانهم وكيفية شرح القرآن

« هذا وستصدر فتوي من شيخ الاسلام اعلاناً بأن الغاء الرقيق يوافق روح القرآن والسنة .

« وستجهد الحكومة المصرية في ازالة جميع العوائق في سبيل هذا الالغاء . ولن يهدأ بالها حتى تمحي هذه التجارة من جميع الاراضي المصرية »
« محمد عبده »

وهكذا فشلت مؤامرة ٢٥ ابريل ولم تكن لتستتبع أى ارتباكات أخرى لولا تدخل مالت . فبدلاً من أن ينصر الوزارة التي كانت هدف هذه المؤامرة مال بكل عواطفه نحو المتآمرين . فقد حوكم هؤلاء المتآمرين أمام محكمة عسكرية وحكم عليهم بالنفي الى البحر الابيض . وليس هذا بالعقوبة الهائلة وكثيراً ما حكم بمثلها في عهد المراقبة الثنائية . فكتب مالت خطابات الى لندن يقول فيها ان العقوبة لا تقل عن الحكم بالاعدام . وأخذ مكاتب التيمس ينشر قصة مقتراة في جريدته مؤداها ان عرابي ذهب الى السجن وعذب أمامه المتهمون . وليس لهذه القصة أساس مطلقاً ومع ذلك فقد ألبسها مالت برساته شيئاً من الوجاهة لانه ذكر ان هذه القصة من الاشاعات الجارية على اللسان وانه سمع صراخ من السجن في الليل . والحقيقة ان مالت جعل هذه القصة من الاعاليل التي تقدم بها للخديو للسعاية بينه وبين الوزارة لكي ينقل قضية المؤامرة من يدهم الى يد الخديو بغية تخفيف الحكم الى نفي بسيط مع أن هذا العمل طبقاً لقواعد الدستور الجديد لم يكن من حقوق الخديو

ولنعد الآن الى مذكراتي فأقول اني اجد في ٢٨ ابريل اني ذهبت الى منزل رئيس الوزارة وأنا في أشد الحنق لانه لم يعمل شيء الى هذا الوقت لمصلحة مصر . ولكن هاملتون نصح بالصبر وقال لي ان هناك فكرة ترمي الى ارسال بعثة لمصر تدرس احوالها الآن . وفي اليوم التالي أيضاً هنأني باتون « وقال لي أن هناك ازمة شديدة عن مصر وأن من رأى الباب العالي ارسال الجيوش وخلع توفيق وتولية الامير حليم مكانه واعدام عرابي . ولكن الحكومة الانجليزية والحكومة الفرنسية قد منعنا ذلك وان عرابي سيعاون وسترسل البعثة » وفي يوم الثلاثاء سيكون موعد القاء تصريح من الحكومة في مجلس اللوردات خاص بمسألة مصر . وخبر تدخل الباب

العالي هو بلا شك أزمة قد أوجدها رتشيلد بمعاونة بسبارك . فقد توترت العلاقات بين الاستانة والحزب الوطنى فى مصر فى الاسابيع الاخيرة وذلك لظروف عديدة يلىق بى تفصيلها هنا الآن مع اثبات المكاتبات الغريبة التى دارت بين السلطان وعرايى وهذه المكاتبات عظيمة الاهمية لانها تثبت سلطة عرايى ونفوذه وظهورهما على سلطة سائر الوزراء .

والقاري . يذكر انه عند ما زارت بعثة السلطان مصر فى خريف سنة ١٨٨١ لقي أحمد باشا راتب (وهو غير راتب باشا وكيل اسماعيل) ياور السلطان عرايى فى القطار عند سفره الى السويس لكي يذهب منها الى مكة . وقد تبادلوا الافكار والآراء . فى هذه السفرة وتصادقا ، وان ياور السلطان هذا قد وعد بان يذكر عرايى بالخير لدى السلطان ويبين له انه مسلم مخلص يدين بالولا ، للخليفة . وجرت مكاتبات بينهما على أثر ذلك وعندى من هذه المكاتبات أصل الوثيقتين التاليتين . وقد وقعنا فى يدي فى وقت محاكمة عرايى . وقد كتب هذان الخطابان فى الاسابيع الثلاثة التى تلت وزارة محمود سامي فى فبراير سنة ١٨٨٢ وكان عرايى وزير الحربية فى هذه الحكومة . والخطاب الاول من أحمد راتب والثاني من الشيخ محمد ظافر وهو من كبار رجال الدين فى الاستانة وكان فى ذلك الوقت مكلفاً بملاحظة مكاتبات السلطان السرية . وقد كتب الخطابان بناء على أمر السلطان الشخصى !

« الى وزير الحربية المصرية احمد عرايى باشا »

« لقد قصص على جلالة السلطان الحديث الذى جرى بيننا فى القطار بين محطة الزقازيق والمهدية بعد رجوعى الى الاستانة فامرنى بان ابلغكم نحياته الشاهانية . وقصص على جلالته ما لقيته من حسن رعايتكم لى ولطف آدابكم فى القاهرة وقد سر جلالته غاية السرور لذلك فتضاعف بذلك رضاه عليكم . وقد سبق ان بعض الناس أوهوه ولا أدرى باى كيفية بانكم لا تسيرون على الحق حتى جعلوه يسمى الظن بكم . أما الآن وقد عرضت عليه حقيقة الحال فاتى أقسم لكم ان جلالته قد أسف أشد الاسف لما سبق ان اعتقده خطأ بكم . واثباتاً لذلك أمرنى ان اكتب لكم هذا الخطاب وان أخبركم بما يأتى :

« لا يهم جلالته شخص الخديو . وإنما على حاكم مصر أن تكون افكاره ونياته وسلوكه موجهة نحو المحافظة على مستقبل مصر وسيادة الخليفة وعليه أن يحافظ على ديانة البلاد وحقوقها

» وهذه الواجبات المذكورة يجب على الجالس على عرش مصر . أن يؤديها وقد عمد اسماعيل باشا ومن سبقه من الولاة الى ارشاء على باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا وسائر من يمثلونهم لدى الباب العالي من الخونة فأخفوا الحقائق ، وأخذ ولاية مصر في البنى والظلم وأتقلوا كواهل المصريين بما طلبوه منهم . ثم هم فضلا عن ذلك قد اقترضوا أموالا جسيمة ووضعوا البلاد تحت نير ثقيل . وان حالة المصريين الآن لما تدعو الى الاسف والتحسر ولكن المسألة في غاية الدقة وهي تدعو الى العلاج السريع الوافي . فلذلك يجب عليكم قبل كل شيء ان تتقوا كل ما من شأنه أن يجلب على البلاد انتدخل الاجنبي والا يحيدوا عن محجة الصواب والحق وألا تسمعوا أقوال الخونة ولكن عليكم أن تتخذوا جميع الوسائل بالعناية التامة لمنع الاجانب من احداث الفتن . هذا هو اكبر ما يرجوه السلطان

» وبما اننا سنتكاتب نحن الاثنين في المستقبل يجب عليك ان تحتاط حتى لا تقع خطاباتنا في أيدي غريبة . وأسهل طريقة لذلك ان تسلم خطاباتك لهذا الشخص الذي يحمل اليك هذا الخطاب وخطاب الشيخ محمد ظافر

« هذا وأزيد على ما تقدم أنه يجب عليك ان ترسل الى اعباب جلالة السلطان خفية دون ان يعلم أحد ضابطا من الواقفين على الحقائق في مصر ومن ثقب بهم لكي يخبر جلالته عن حقائق الاحوال بتفاصيلها

» وأرجوك ان ترسل الرد عن يد حامل هذا الخطاب احمد راتب

« ٤ ربيع الثاني — ٢٢ فبراير ١٨٨٢ » ياؤر السلطان

الى صاحب السعادة وزير الحرية المصرية

« لقد قدمت كلا خطايكم الى جلالة السلطان وقد علم من مضمونهما عواطفكم الوطنية ويقظتكم وبخاصة ما ذكرتموه من السعي في رعاية مصالح جلالته وقد طلب

الى جلالته لهذا السبب ان أعبر لكم عن سروره وان اكتب اليكم ما يلي :
بما ان المحافظة على سلافة الخلافة واجب على كل رجل ذي شرف فيجب
على المصريين ان يعملوا لتوثيق عرى الاتحاد بين مصر والدولة وان يمنعوا السبل
التي تؤدي الى خروج بلادهم من الدولة الى ايدى الاجانب الطامعين فيها كما حصل
في تونس . وجلالته يضع ثقته في شخصك ويطلب اليك أن تستعمل كل نفوذك
لمنع وقوع هذا عليك ان تحترس والا تغفل عن هذه النقطة وان لاتهمل في اتخاذ
جميع الاحتياطات التي تتطلبها زماننا الحاضر واضعاً نصب عينيك في كل وقت
الدفاع عن دينك وبلادك . وعليك أيضاً أن تحافظ على الثقة التي أحرزها عندنا
وأن ترعى الروابط التي تربطك بنا

» ان مصر ذات أهمية كبرى لكلتا فرنسا وإنجلترا وبخاصة لإنجلترا . وقد
حدثت هنا دسائس من رجال هاتين الدولتين يرجون بها تحقيق أغراضهم اللعينة
السافلة وقد رأوا أن يمدوا شبك هذه الدسائس الى مصر . لجلالته يرغب اليكم أن
تتيقظوا وتحذروا هؤلاء الناس . هذا ونرى من تلغرافات الحديو توفيق باشا أحد
أفراد هذا الحزب انه ضعيف يتطوح وراء أهوائه . ونلاحظ أيضاً ان تلغرافاته
متناقضة . وزيادة على ذلك نخبرك ان على نظامي باشا وعلي فؤاد بك قد خاطبا
جلالته بشأنك وامتدحاك لديه . وقد ذكر احمد راتب باشا لجلالته الحديث الذي
جرى بينكما في القطار بين الزقازيق والمهدية وجلالته يثق كثيراً بأحمد باشا ولهذا
المناسبة قد أمرني أن أخبرك بثقته فيك وأن أكرر عليك ضرورة الابتعاد عن كل
ما من شأنه ان يكون سبباً في تدخل الاجانب بأي وجه .

» اما الأوامر التي سيتلقاها راتب باشا في هذا الصدد فسترسل اليك على حدة
وقد كتب هذا الخطاب والخطاب المرسل من احمد راتب باشا احد سكرتيرة جلالته
ووضع كل منا ختمه عليه كما وضع ايضاً ختم على كل ظرف

» ثم أخبرك بصفة سرية خاصة ان جلالة السلطان لا يثق باسماعيل او بحليم او
بتوفيق ولكن الشخص الذي يفكر في مستقبل مصر ويةوى العلائق التي تربطها
بالخلافة والذي يحترم جلالته ويراعى فرمانات والذي يؤكد استقلاله في الاستانة

وغيرها والذي لا يدفع الرشي للموظفين . والذي لا ينحرف قيد شعرة عن واجبه والذي يعرف أساليب الدسائس الاوروبية ويحتاط لها ويحافظ على البلاد من شرورها مثل هذا الرجل يسر جلالته ويجد لديه قبولاً

« ثم أرجوك الا تؤاخذني اذا كنت قد اختصرت القول في هذا الخطاب فان احمد راتب باشا قد وصل الي هنا منذ ثلاثة أيام وأخبر جلالته عن ولائكم حتي وثق بكم جلالته تمام الثقة . وهذه التعليقات المذكورة هنا قد تسلمتها امس فقط . واني آمل أن أرسل لك في بريد الاسبوع الآتي خطاباً أكبر تفصيلاً من هذا . وعلى كل حال يجب ان نتخذ لثلاثي أربع الخطابات في أيد غربية وليكن لك رسول خاص . ويحسن أن ترسل الرد بواسطة حامل هذا الخطاب

خادمك — محمد ظافر

« ٤ ربيع الثاني ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ »

هذان الخطابان عظيم الأهمية التاريخية واذا قدر لي أن أطبع مذكراتي فاني سأضع صورهما الفتوغرافية ازاء ترجمتهما . فها يوضحان ماحدث بعد ذلك في يونيه وقت بعثة الدراويش . واذا كان عرابي قد اتخذ لنفسه في ذلك الوقت وفي مدة الحرب سلطة المستبد المستأثر فانه إنما فعل ذلك وعنده من الوجهة الشرعية ما يبرر عمله وكذلك عنده من أوامر الخليفة ما يبرر مركزه ايضاً اذ قد ندبه الخليفة للدفاع عن البلاد وحمايتها من اعتداء النصرانية .

وكان الذي دعا الى تغيير هذه الخطة موقف هارنجتون فانه اعتبر مسألة قتل أخيه كأنها ظلامة شخصية له يجب ان تثار ومن ذلك الوقت صار أعدي أعداء الوطنية الارلندية

وهذه الخطابات توضح ايضاً السبب في كراهية السلطان عبد الحميد لان يعلن في شهر اغسطس أن عرابي ثائر خارج على الدولة كما تبين ايضاً سخافة هذه المهمة التي قدمت ضده في وقت الحماكة

ومع ذلك يجب الا يعتقد القاري ان عرابي قد رضى بان يكون آله في يد السلطان في أى شيء مما له علاقة باستقلال البلاد الادارى . فقد كان موقفه من هذه الناحية

موقف ثابت . فقد كان يكره الاتراك ومن المحقق انه كان يقاوم بقوة السلاح أي محاولة منهم في دخول القطر المصري . وخطاب الشيخ محمد عبده يشهد بذلك . وهو يتفق وما قاله عرابي نفسه لى . فكان مركزه فى بلاط السلطان مقلقلا غير ثابت على حال واحدة لهذا السبب . فقد كان له صديقان فى الاستانة هما أحمد راتب ومحمد ظافر ولكن كان له بجانبهما اعداء عديدون . وكان احد هؤلاء ثابت باشا السكرتير التركي للخديوي فانه لم يكن يهمل فى اخبار السلطان كل ما يوغر صدره على عرابي . ولا بد انه عند ما حدثت المؤامرة الشرسكية وقبض على عدد من وجهاء الاتراك وكان بينهم عثمان باشا رفقى اغتاض السلطان واستاء كثيراً . ولكن يظهر ان هذا الاستياء لم يدم طويلا لانه عند ما صارت المسألة تنحصر فى مقاومة أوروبا عاد عرابي فكسب رضي السلطان ونال حظوته . ولم يكن عند السلطان أى تردد فى أيهما يجب أن يختص بمطعمه : توفيق العوبة فرنسا وانجلترا أو عرابي الذى يذود الدول المسيحية عن بلاد اسلامية

وأظن انه مما يؤسف له ان رغبة السلطان فى خلع الخديوي وتولية حليم مكانه لم تنفذ لانه وان لم يكن لعرابي أى صلة بحزب حليم فى مصر . فانه لم يكن ليعارض فى توليته مادام قد رأى الخديوي توفيق قد ألقى بنفسه فى احضان السياسة الانجليزية . وكانت هذه التولية تقابل بالاستحسان والمواقفة عند عدد عظيم من سرة مصر الذين كانوا يعرفون ان حليم أكثر ذكاً وأسمى آراءً فى انسياسة من الخديوي . ولو تدخل السلطان على هذا الوجه وبهذا القصد لعد تدخله سلبياً ولما كان فى حاجة الى تدخل حربي . وربما كان هذا على وجه العموم أمثل حل للمسألة . ولكن فرنسا كانت ترغب أشد الرغبة فى تدخل السلطان وكان ممثلو حكومتنا فى القاهرة يكثرون من التعهدات لتوفيق . وكانت نهاية هذه المساعي أى فكرة ارسال بعثة انجليزية وهو ما كنت اكتب اقترحه انا وفكرة تدخل السلطان ان اقترح مسيو فريسينيه ارسال بعثة مؤلفة من قائد فرنسي وآخر انجليزي وآخر تركي « لاعادة النظام فى الجيش المصرى »

وكان اللورد ليونز هو الذى أشار على مسيو فريسينيه بهذا الاقتراح وكان

هذا اللورد بميل الى الاخذ بأراء ماليت . لان هذا الاخير كان سكرتيره الخصوصي مدة طويلة فكانت الثقة فيه لهذا السبب كبيرة

ولم يعمل شئ مما كنت قد وعدت به من الوزارة الانجليزية ولاتلك الكلمات القليلة التي وعد غلادستون أن يفوه بها في البرلمان . وحدث لسوء الصدف ان الازمة التي كانت حادثة في مصر قد اتفق وقوعها في وقت الازمة الارلندية . فقد جرب فورستر في أرنلدا نظاماً من الحكم ينحصر في التهديد والضغط . فقد قبض على اعضاء من البرلمان وحبسوا دون أن يحاكموا وتمادى رجال البوليس في اتخاذ أساليب صارمة لم تؤد الى تهدئة البلاد . وكان غلادستون قد أقنع وزارته بضرورة تغيير هذه الخطة بخطة المصالحة والمسالمة . وجرى اتفاق سري مع بارتل زعيم الارلنديين وهو في السجن ومع صديقه ديون وهذا الاتفاق يعرف بمعاهدة كلمنهام أفرج بمقتضاها عنهما . وكانت نتيجة ذلك أن استقال فورستر في ٢ مايو وحل على الحكومة لضعفها في مجلس العموم . وكان هذا اليوم نفسه أي ٢ مايو قد عين لان يكون اليوم الذي تفوه فيه الحكومة بتصريح عن مصر وكان مقترح هذا التصريح اللورد دلاوار وقد وجدت في مذكراتي مايلي :

٢ مايو — لقيت اللورد دلاوار في مجلس اللوردة . فأخذني الى الداخل وكنت أنتظر ان أسمع شيئاً عن التصريح الخاص بمصر . ولكنني بدلا من ذلك سمعت تصريح اللورد جرانفيل عن استقالة فورستر من ولاية أرنلدا . وحدث على أثر ذلك هياج عظيم في المجلس وكان يبدو على لورد جرانفيل حيرة وارتباك . فقد وقفه لورد سالزبرى مرة أو مرتين وسمعت روزبرى يقول بضع كلمات بهيئة مؤثرة متمثلة وقاراً . أما المسائل المصرية فقد أرجئت باعتبارها غير مهمة .

فقد أنستنا أرنلدا جميع المسائل المصرية وبلغت هذه الحال حداً ان ذهبت مرة الى موزلي في انسادمن من الشهر لكي ينشر لي في جريدته خطابا جاءني من الشيخ محمد عبده يوضح فيه المؤامرة الشركسية فرفض موزلي نشر الخطاب معتذراً لي بطوله وقال لي « ليس هنا من يهتم بمصر الآن » .

وكان هذا أول فصول المأساة القادمة . ففي السابع من الشهر اغتالت عصا

أرلندية في دبلين كافنديش شقيق اللورد هارنجتون وأحد أصدقاء غلادستون الحميين وكان قد عين والياً على أرنلدا بدلاً من فورستر وفقاً لخطّة المسألة الجديدة وقتل معه أيضاً مستر بورك. ولم يكن لهذه العصاة علاقة بحزب بارنل ولكن الجمهور لم يميز بين الاثنين وكانت النتيجة أن الامة قامت بصوت واحد تطلب اتخاذ تدابير شديدة ضد الثورة في أرنلدا. وصار غلادستون يقاوم هذا التيار وعرض على ذلك أحد الاحرار الذين كانوا مثل مستر تشمبرلن على ولا. مع حزب بارنل أن يعين والياً على أرنلدا ويستمر في اتخاذ خطة المسألة. ولكن ذلك لم يرقه هذا المنصب المحفوف بالخطار ورفضه. وبات من الصعب أن يوجد من يملأ هذا المنصب

فكان امام غلادستون طريقان : إما الاستقالة وإما النزول عن سياسته. وقد وجد الاكثرية في الوزارة تخالفه فاختر الطريق الثاني ونزل عن سياسته. فأرسل الى دبلين عاصمة ارنلدا تريفيان وانعقدت النيات على اتخاذ خطة حزم وشدة في أرنلدا. وحدث مثل ذلك في مصر. فان غلادستون كان الى هذا الوقت باعتباره صاحب الصوت الاعلى في الوزارة يمنع بشخصه أى تدخل حربي على الرغم من خطة المنافرة والمحاصرة التي التزمها وزارة الخارجية. أما الآن فقد وجد أكثرية الوزارة قد تبحث عنه فآلتي بمصر الى الذئاب. فكان لسان حال زملائه في الوزارة يقول : انظر ماذا فعلت سياسة المسألة في ارنلدا وما جئنا منها «

وإذا كان ما قيل لي صحيحاً فان القرار بشأن سياسة الحزم والشدة في ارنلدا والقرار بشأن التدخل في مصر قد اتخذا في جلسة واحدة في الاسبوع التالي من شهر مايو. وإليك بعض مختارات من مذكراتي عن تلك الأيام.

« ٨ مايو — كانت نتيجة الاخبار السيئة عن مصر اني أرسلت « بلاغاً أخيراً » الى غلادستون أرجوه فيه أن يخلصني من الجيرة التي وقعت فيها بسبب صمت الحكومة. فقد قلت اني سأقول الحق اذا لم يفك اللورد غرانفيل. والناس في كل مكان في هياج عن ارنلدا فقد جاءت أخبار امس تنفي باغتيال اللورد كافنديش ومستر بورك وشعر الناس لأول وهلة كأن الحكومة ستوشك أن تستقيل ولكن بارنل قد كتب اليوم ينكر أى صلة أو علاقة بهذه الجريمة وسيقوى

هذا الانكار مركز غلادستون . وفى يوم الجمعة كنت بمجلس العموم فى إحدى أروقه وكان الى جانبي ارثر براندن رئيس المجلس فأشار بيده الى «الثلاثة الارلنديين المتآمرين» وهم يتحدثون فتأملت بارنل . وهو رجل طويل حسن الوجه يبلغ عمره نحو اثنتين وثلاثين سنة . وليس فى سحته ما يدل على أنه من القتلۃ السفاحين . اما ديون فطويل القامة شاحب جداً أسمر اللون تقريباً . ولو ألبسه الانسان عباءة وأمسكه خنجراً لصار مثل جاي فوكس . وكان منظرهما يتميز عن سائر من حولهما كما يتميز الرجل المذهب من بين أوباش يحيطون به .

« ١٠ مايو — جاءت اخبار سيئة من مصر . فان الخديو رفض ان يوقع على الحكم فى قضية المؤامرة الشركسية فطلب عرابى اجتماع مجلس النواب . وهم الآن يتحدثون عن خلم توفيق . وقد ذهبت الى منزل رئيس الوزارة ورأيت جودلى فألححت بضرورة حصولي على جواب من غلادستون على اسئلتى الماضية . فقال ان غلادستون غير موجود لانه ذهب لتشييع جنازة الورد كلفنديش وانفقت مع جودلى على أن أعود فى اليوم التالى لكي أحصل على اجابة . ورأى جودلى شدة قلقى فوعدني بهذه الاجابة قائلاً أن الوقت الحاضر فرصة سيئة » .

هذا ما كتبتة فى مذكرتى وانى أتذكر الآن أن جودلى كان يعطف على أشد العطف فى هذه المسألة . فقد كنت متأثراً غاية التأثير . فقد تراءى لى عندئذ انه من المحزن أن يتوقف حظ امة بأسرها واحسن الآمال لاصلاح ديانة وكتلتها — الامة والديانة — ذات مكانة فى التاريخ على الحصول على مقابلة رجل مسن والتحدث اليه مقدار نصف ساعة لاني كنت أشعر أنى قادر على إقناعه . ولم أكن أعرف احدا فى مجلس الوزراء ولكن لا بد ان جودلى كان يعرف كل شيء . وانى أعرف انه كان على الدوام يعارض خطة الوزارة الخارجية نحو مصر وأظن أنه شعر بنجانية مستر غلادستون فى اشتراكه فى الخطة عندما وقف يدافع عن التدخل وإعلان الحرب على حرية الشرقيين لمصلحة المالىين . ولم يمض زمن طويل على تغيير خطة غلادستون حتى تركه جودلى وغين فى وظيفة أخرى وكنت أشعر على الدوام أنه فعل ذلك احتجاجاً على مستر غلادستون . وإليك المذكرات .

« ١٢ مايو — لقد صرح فريسنيه بأن الأتراك لن يسمح لهم بالتدخل . وقد ذهبت الى منزل هوارد الذى وافق على ما رسمته وهو أن أنشر جميع الحقائق وعندى جميعها . وستنشرها التيمس . ويظهر أن روتشيلو قد اشتغل بمجد لكي يجعل الحكومة الفرنسية توافق علي عزل الخديو ووضع الامير نحلیم على عرش مصر . هذا وقد أمر أحد الأساطيل بأن يكون على قدم الاستعداد بعد خمسة عشر يوماً في بليموث . . . وقد قابلت ادى هاملتون وهو يعدنى بالاجابة هذه الليلة . هذا وقد أحدث رفض ذلك لولاية ارلندا غضب هوارد . وقال عنه : « انه سيفقد مكانته الاجتماعية بهذا العمل » فهم ينظرون الي ذلك في امتناعه عن قبول هذا المنصب كأنه قد أحجم عن خطر ولكن ربما كان الصحيح ان ذلك آثر البقاء في وزارة الخارجية ليشرف منها على جميع مسائل أوروبا ولو أنه قبل هذا المنصب لكان في قبوله خير لمصر » .

« ١٣ مايو — جاء جواب غلادستون عن أسئلتي وهو لا يستطيع إعطاء التعليمات ولكن اللورد جرانفيل سيخطب يوم الاثنين وهو يرجو أن أنتظر الي هذا اليوم وكل ما يعد به أن خطة الاحرار ستكون طبق مذاهب الاحرار . وهذا ما برضيني . وقد كتبت الي غلادستون أقترح أن أذهب وأتوسط لفض الخلاف بين الخديو وعراقي وارسلت التلغراف التالي الي عراقي . « أرجوك الصبر . ولو فعل شيئاً طائشاً أو بدون رأى البرلمان . وأجل ما تنوي أن تعمله مع الخديوى وأنا أشتغل بمجد لمصلحتك ولكني في حاجة الى الوقت . ان الخطر حقيقى » وجاءلى خطاب فى الساعة الخامسة من غلادستون يقول فيه أنه يظن ان خطابى الاخير قد كسب قبل أن تصل الاخبار الاخيرة من مصر .

ولا أدري ماذا يقصد بهذا القول لانه ليس فى جرائد المساء شئ من الاخبار عن مصر وفى المساء جاء رد جوابى : « ١٢ مايو — أشكر لك نصائحك وقد عرض الخلاف على النواب . الهدوء شامل . ليس هناك أقل خوف على الاوربيين . احمد عراقي » وكنت فى ذلك الوقت فى كرايت وكان معي فان ييتنجسن القاضى الهولندى المعروف وأحد المؤلفين وهو مؤلف كتاب « قاض مختلط » وهو من أحسن

الكتب التي ألفت عن مصر في عهد المراقبة الثنائية . وقد وجدت فيه رجلا شديد العطف على الوطنيين المصريين .

واليوم التالى أي في ١٥ منه كان اليوم المعين لكي تفوه فيه الحكومة بتصريح عن مصر في البرلمان . وذهبت الى لندن وكلي رجاء عن الحالة وقد تقويت بالتلغراف الذى أرسله الى الشيخ محمد عبده . ولكن خيبة الامل كانت قد قدرت لى . فقد حدثت مناقشة فى مجلس اللوردات عن مصر ولم يفه اللورد جرانفيل باكثر من التصريح بما يشبه الوعيد باعادة مذكرة غامبتا وبقوله الذى اعتقد انه لم يكن صادقا فيه ان المجلس وجميع الامة فى صف الخديو ضد الوزارة . فهذه اذن هي « خطة الاحرار » التى وعدنى بها هاملتون . فشعرت عندئذ بانى غير مقيد بهذا الصمت الذى التزمته نحو غلادستون الذى ظهر لى كأنه قد لعب بى وخدعنى . فتركت مجلس اللوردة عندما انتهى اللورد جرانفيل من القاء خطبته وأنا فى أشد الغيظ وعزوت من ذلك الوقت على الا أرفعى الحكومة . وأخذت افكر فى المسألة طول الليل لكي أقرر لنفسى خطة وأخبر أقرأبى على شىء واحد وهو مقاومة الدسائس التى كانت تعمل والعمل لافسادها .

« ١٤ مايو - قرأت فى الابزرفر أن سلطانا باشا قد ذهب أسس الى الخديو لكي يمشي الصلح بين الخديو وبين عرابي . واستنتج من ذلك أن تلغرافى قد أرسل فى حينه ووقته الملائم . وتقول الصحف أنه هو والمجلس قد انضما الى الخديو ضد عرابي . ولكنى لن أصدق هذا حتى تصل الى الاخبار . والارجح أن سلطانا باشا بعد غضب لاجتماع المجلس اجتماعا غير قانونى وفي وقت غير ملائم . ولا بد أن الجيش لنفوذ الكبير فى الوزارة قد أوجد لنفسه اعداء . فربما كانت هناك غيرة ولكنى لن أصدق أكثر من ذلك . وكل ذلك طبعاً هو من عمل كوفلن وماليت وقد تشجع الشركس لامل تدخل الاتراك وقد أمرت بعض البوارج بالانحار الى الاسكندرية وسيكون من تأثير هذا العمل اتحاد الجميع ضد الاوروبيين

« وفى المساء جاء تلغراف من الشيخ محمد عبده لا أكاد أفهمه يقول فيه . « ليس هناك خلاف بين سلطان باشا والبرلمان والذئب (يعنى الخديو الخجوع

اسماعيل) الذى ذكرت لكم اعتقادى اشتراكه في المؤامرة الشركسية قد ثبت الآن انه مشترك فيها . ومسائل الخلاف المهمة قد عرضت على الاعضاء . وليس هناك ما يخشى منه على الامن العام » وحقيقة هذه الازمة التى حدثت في النصف الاول من شهر مايو في القاهرة كما علمت بعد ذلك كانت كما يلي :

وجد الخديو نفسه في الثاني من هذا الشهر أمام الحاح عرابي وزير الحرية مضطراً الى التوقيع على أحكام النفي علي المتآمرين الشرکس . وكان من بين هؤلاء المتآمرين أصدقاء لهم عليه دالة الصداقة . فاستدعى ماليت لكي يستشيرَه فنصح له بأن يمتنع عن التوقيع ووعدَه بمظاهرة السياسة الانجليزية له . ويجب أن نعتبر هذا الوقت أول فرصة عقد فيها الخديو نيته علي أن يترامي في أحضان الحكومة الانجليزية ويطلب حمايتها من وزرائه . وكتب ماليت علي أثر ذلك رسالة مهمة طُبعت بعد ذلك في الكتب الزرق تمدح فيها باخلاق الخديو وعده جديراً بثقة حكومة جلالة الملكة . وبناءً علي هذا رفض الخديو التوقيع مع أنه ليس له حسب قواعد الدستور حق الامتناع عن التوقيع علي أحكام المحكمة العسكرية

وكان هذا الامتناع الذي عرف وذاع في الحال داعياً الى حقن الوزراء الوطنيين وكان علم الوزراء أنه آت عن قنصل أجنبي مما يزيد حنقهم . وكتب محمود سامي رئيس الوزراء خطاباً الى أعضاء البرلمان يستدعيهم للحضور الى القاهرة لانعقاد البرلمان . وكان هذا العمل غير قانوني لان استدعاء البرلمان من اختصاصات الخديو . ثم أن الوقت لم يكن ملائماً لانعقاد البرلمان من حيث الفصل فاستاء بعض الاعضاء لهذه الدعوة . ومع كل ذلك قد حضر عدد كبير من الاعضاء ولو أنهم لم يجتمعوا اجتماعاً رسمياً الا أنهم في اجتماعهم في منزل سلطان باشا قرروا مؤازرة الوزارة . وقرروا أيضاً باكتربة ٤٥ ضد ٣٠ صوتاً انه اذا استمر الخديو علي دسائسه مع القنصلين الفرنسي والانجليزي لم يكن ثم مناص من محاكمته وخلعه . وكان ماليت في هذا الوقت قد تسلم تلغرافاً من وزارة الخارجية تصدق فيه حتي خطبه . وكان ماليت قد وجد من الخديو تردداً فذهب اليه وأخبره بأن الاسطولين الفرنسي والانجليزي قد أمرا بالانحار الى الاسكندرية لحماية الاجانب . فارسل الخديو الى

سلطان باشا رئيس المجلس وعرض الموقف عليه وألقى في روعه وصار يلعب على الغبرة التي كانت بينه وبين عرابي حتى أغراه بالانضمام اليه والثقة بمعاونة أوروبا بدلا من المغامرة بالحرب . فلما اجتمع أعضاء المجلس اجتماعهم غير الرسمي في المرة التالية صرح سلطان بأنه في جانب الحديو وأنه يعارض خطة الوزارة وانضم اليه ستة من الاعضاء في هذا الرأي . أما الباقون فقد ثبتوا على ولائهم للوزارة . وكان هذا هو الوقت الذي تسلم فيه عرابي تلغرافى في القاهرة ويظهر أنه كان له بعض التأثير على سلطان الذي لا بد أنه قد اطلع عليه . ولكن الصحف الانجليزية نشرت في ١٣ منه أن المجلس قد انضم الى الحديو ونشرت في ١٥ منه أن محمود سامي قد استقال . وما يلي مأخوذ من مذكراتى .

وما هو الا أن جاء وقت فتح مكاتب التلغرافات في الصباح حتى أرسلت التلغراف التالى الى القاهرة وذلك في ١٦ مايو :

« الى عرابي باشا وزير الحريسة : قال لورد جرانفيل فى البرلمان ان سلطانا باشا والنواب قد انضموا الى الحديو ضدك . فاذا كان هذا القول غير صحيح فاطلب الى سلطان باشا أن يرسل الى تكذيباً . واذا اتحدتم فلا تخشوا شيئاً ، ألا يمكنكم أن تؤلفوا وزارة يكون سلطان باشا رئيساً لها ؟ وعلى كل حال عليكم بالثبات » وأرسلت أيضاً هذا التلغراف التالى :

« الى سلطان باشا رئيس مجلس النواب : أعتقد أن جميع أولئك الذين يحبون مصر يجب أن يتحدوا . فلا تتشاجر مع عرابي . ان الخطر عظيم » وأرسلت الى كل من بطرس باشا و « أبو يوسف » ومحمد باشا الفلكي هذا التلغراف :

« هل الحزب الوطنى مع عرابي الآن ؟ الحكومة الانجليزية تدعى أنه ليس كذلك اذا ذهب اتحادكم ضمتكم أوروبا الى أملاكها »

وأرسلت هذا التلغراف نفسه الى الاستاذ الشيخ محمد عبده والشيخ المنجرسى وعبد الله نديم الخطيب . وجميع هذه التلغرافات كانت موقعة باسمي وكنت أعرف أنى فى ارسال هذه التلغرافات سأعرض لغضب وزارة الخارجية ان لم يكن لغضب

مستر غلادستون نفسه . لانه لم يكن من المعقول أن الوكالة البريطانية في القاهرة ستجلبها لان تليفرافات شركة التليفراف الشرقي كانت تذايع في الغالب عند وصولها . ولكنى كنت قد عقدت النية على المخاطرة وكان شيكى وارتياي ينحصران فيما اذا كنت قد أوضحت الخطر للنواب . واعتقدت ان عبارة « اذا ذهب اتحادكم ضمتكم اوروبا الى املاكها » تؤدي غرضي . وذلك لانه وان لم تكن نية انجلترا او فرنسا في ذلك الوقت ضم مصر الى املاكها فان النهاية كانت نحو هذه الغاية وكانت كلمات كولفن ترن في أذني . واعتقد أن الحوادث قد بررت اعتقادي . فلما أن رमित سهمي ذهبت الى كرايت لاستريح وأتتظر ما تنجي به الايام . فجاء الجواب على تليفرافاتي بأسرع مما كنت أنتظر . ففي ذلك المساء وأنا أتناول العشاء تسلمت تليفرافاً من سلطان باشا يقول فيه :

« لقد زال الخلاف الذى كان بين الوزارة وبين الحديو ولم يبق له أثر . وكلنا متفق على المحافظة على الامن والسلام وعلى مناصرة الوزارة الحاضرة . سلطان »
ولشدة سرورى أرسلت هذا التليفراف الى مستر غلادستون كما أرسلته أيضاً الى التيمس لكي تنشره .

وعدت الى لندن في السابع عشر من شهر مايو وأنا في أشد الغبطة وفي طريقى تسلمت التليفرافات الآتية .

« من الشيخ الامباني شيخ الاسلام . قد سوي الخلاف بين الوزارة والحديو والحزب الوطني راض بعراي . والامة والجيش متحدان » .
ثم أيضاً هذا التليفراف التالي وهو بلا إمضاء ولا شك انه من أحد الاعضاء :
« جميع البلاد تظاهر عراي والوزير سامي . والفلاحون والبدو والعلماء متحدون . وليس بيننا سوى واحد يقاوم الحرية المصرية ويجتهد في افساد الرأي العام » .

وجاءني تليفراف ثالث من محمد عبده في هذا المعنى .
ثم جاءت صحف الصباح فأيدت هذه الاخبار السارة وذكرت أن الحديو بمساعي سلطان باشا قد صفح عن الوزارة . فظهر لى من ذلك اني قد نلت فوزاً

سياسياً مهماً . فذهبت وأنا مسلح بهذه التلغرافات الى شارع دونج حيث منزل رئيس الوزراء فوجدت هاملتون وجودلي فأريتها التلغرافات . فهنأتني على فوزي . وأخبرتني ان هذه التلغرافات قد كلفتني عشرين جنيهاً فقال هاملتون انه يجب أن يدفع لي هذا المبلغ من مخصصات النفقات السرية . هذا وقد قال هذا القول طبعاً على سبيل المزاح ولكنه يدل على ان فوزي على وزارة الخارجية قد قوبل بالارتياح وقد نصح لي كل من هاملتون وجودلي بأن أكتب الى مستر غلادستون — بما اني لم أره — خطاباً رسمياً أحمل فيه على وزارة الخارجية لتعمدها الكذب . وقد قبلت أن أفعل ذلك وقطعت الليل في كتابة هذا الخطاب . وقد اتفقت مع باتون على انه اذا طرأت الحاجة ننشر الخطاب في جريدة التيمس . وفي اثناء ذلك أرسلت الى سلطان باشا تلغرافاً رجوته فيه أن يهنيء الخديو .

ولكن جاء الصباح فتقوضت آمالي وانقلب فوزي هزيمة . فقد نزلت في منزلي في لندن في شارع جيمس رقم ١٠ وأرسلت في طلب الجرائد فوجدت فيهن جميعهن تلغرافاً لشركة روتر وفيه نص تلغرافي الى الاعضاء الذي قلت فيه ان أوروبا ستضم مصر الى أملاكها . وفيه ان شيخ الاسلام قد تبرأ من الرد الذي جاءني باسمه .

ووجدت في «ذي ستاندارد» تلغرافاً من مكاتبها في القاهرة يقول فيه انه قد صرح له من سلطان باشا بان يكذب التلغراف الذي أرسله لي ونشر في التيمس . وان تلغراف سلطان انما كتب وهو تحت تأثير الارهاب الحربي . فكشفت الى غلادستون خطاباً ثانياً وأرسلت اليه الخطابين مع رسول قبل الظهر . وكذلك أرسلت الى هاملتون مع نفس هذا الرسول أخبره بوجود نشر الخطابين . ووجدت باتون في المنزل ووعدني بأن الخطابين سينشران في التيمس . وقد سر كثيراً منهما وقال لي انهما سيحدثان ضجة بين القراء .

ومع ذلك ومع انه قد صفت حروفهما فانهما لم ينشرا . وقد ذكرت سبب ذلك في مذكراتي . وفي الساعة السادسة وجدت رقعة من ادى هاملتون يقول فيها انه سيكون بالمنزل في أصيل اليوم التالي فذهبت اليه . فقال لي اني لم أكن أحسن صنعا في ارسال تلغرافي الى شيخ الاسلام وانه لا يحسن بي ان أنشره .

« فأنه عن الضمان الذي يستطيع أن يقدمه لي عن انه لا يقصد سوء أبالاسكندرية فقال ان ذهاب الاسطول لا يقصد منسوى تأمين أرواح الرعايا البريطانيين . ولم يكن يعتقد أن من المرجح أن يطلب تسريح الجيش المصرى أو انزال جنود فى الاسكندرية . وأكده لي أيضاً أن اللجنة التى أشرت بارماها سترسل الى مصر . وقد سررت بهذا . وأرسلت دافيد (خادمى) الى التيمس لكي يقف نشر خطاباتى » ولست أشك أن هذه التأكيدات التى سمعتها فى منزل رئيس الوزارة كانت صادقة . ولكن أعمال وزارة الخارجية كذبتها . وسكوتى عن الرد على التلغرافات وضعفنى فى موضع غير حسن لدى الجمهور . فقد قالت عني سانت جيمس غازيت انى محرض أبعث الفن من مراقدها . ورأت الجرائد الأخرى انى لزمبت الصمت فاتبعتها فى سبى . وكان لهذه الأقوال رد فعل عند الحكومة وأيضاً عند مستر غلادستون ولو انه كان يعرف الحقائق التى كان يجملها الجمهور . وواصلت زيارتى لمنزل رئيس الوزارة ولكن هذه الزيارات صارت تفقد بالتدريج الالفة السابقة . ولهذا السبب آسف الآن على أنى قد رضيت بالا تنشر خطاباتى فى التيمس . ولو ظهرت هذه الخطابات لما كان هناك مجال لان يصدر البلاغ الأخير فى ٢٥ مايو

الفصل الثانى عشر

الدسائس ومكائدها

ان تاريخ الستة الاسابيع التالية فى مصر من بدء وصول الاسطولين الفرنسى والانجليزى الى ضرب الاسكندرية بالقتال هو تاريخ محاولة السياسة الانجليزية فى أن تستعيد مركزها الذى فقدته . فلما لم تنجح فى ذلك لجأت الى أحداث مصادمة . ومحاولة وزارة الخارجية أيضاً ان تدفع غلادستون الى أن يلجأ الى العنف . وفى كل هذه الاعمال كلن المدار على انقاد شخصية أكثر مما كان على السياسة او على النفوذ المالى فلم تكن وزارات اوربا او « البورصات » ملحة الحامها يجعل التسوية السلمية مستحيلة فقد تراجعت فرنسا فى وزارة فرنسييه عن خطة غامبتا الاعتدائية . وكانت راضية

بالحال الموجودة بالقاهرة بينما كانت النمسا والمانيا اللتان يمثلهما وتشيلد وبعض المالمين راضيتين بالاتجاه الى العلاج الناجع الذى استعمل فى سنة ١٨٧٩ بدخول السلطان فى المسألة وتولية حلم مكلن توفيق . وقد كان هذا حلا سهلا للنزاع بين توفيق والوزارة وقد كانت جميع الاحزاب فى مصر تقبله لحسم النزاع وان لم تكن تعتبره مثل الخلول . اما سائر الامم الاوربية فكانت تعطف على الوطنيين وكان أشدها عطفاً سويسرا وبلجيكا . وبلغت الحماسة فى ايطاليا على الرغم من أن الحكومة كانت تعصد السياسية الانجليزية ان غاريبالدى كان يهيمُ فيلقاً للذهاب الى مصر ومعاونة عرابي . ولم يكن الرأى العام منهجاً ويطلب اتخاذ خطة نشيطة الا فى انجلترا حيث دأبت الصحف الى اغرنهم وزارة الخارجية على التأثير فيه . أما الاحقاد الشخصية المسألة فتتلخص فيما يلى :

فقد تورط ماليت وكولفن عند تشكيل الوزارة فى مقاومتها من البداية . فكان كل حل يقضى بوجود هذه الوزارة واستقرارها يعنى فى الواقع خزيهما وانهما هما فقد كان محتوماً على كولفن ان يقال من الخدمة عندئذ ويفعل مثلما فعل زميله الفرنسي دوبلانجير : أما ماليت فانه كان يرسل الى وظيفة صغرى لا تكون لا غلاطه فيها هذا الخطر . ثم كانت وزارة الخارجية مضطرة أيضاً الى المحافظة على كرامتها . فكان ذلك رجلا ذا الطماع وآمال ولم يكن يرضى بالهزيمة . وكان جرافيل هذا الشيخ المسن على الرغم من حبه للراحة مغرمًا بان تكون خطبه جيدة . وعلى هذا نجد من نصف مايو الى ١١ يوليو وهو تاريخ ضرب الاسكندرية عدة مناورات لا تبررها الضرورة بل تخالف ايضاً مبادئ غلادستون وليس فيها أدنى مراعاة للضير والذمة بحيث اني لا أعتقد ان فى وزارة الخارجية ما يماثلها من هذه الوجهة

ومن الجانب الآخر نجد الحزب الوطنى فى الوقت الذى انال فيه مصر حق الحكومة الذاتية وحصل فيه على حق الحرية المدنية والشخصية وهي حقوق لم يسبق فى التاريخ ان حصلت عليها مصر . وبعد ان اجتمع برلمانها واقضى الفصل الاول من اجتماعاته . وعند ما كان النواب يشتغلون بالاصلاح ورغبة الجميع الهدوء والسلام فى هذا الوقت وجد الحزب الوطنى نفسه مهدداً بالمخاطر فى الخارج وبالحيانة التى

تؤازرها الدسائس الاجنبية من الداخل . وقد جاء في ثلاثة خطابات . الاول والثاني من عرابي والثالث من جون نينيه وهو الوحيد بين العاطفين على الوطنيين الذي بقى في مصر واشترك مع الجيش . وهذه الخطابات تبين القارئ شعور الوطنيين في الاسابيع الاولى :

القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٨٨٢

الى صديقنا العزيز المخلص المستر بلنت

بعد حمد الله . نخبرك ان خطابك المؤرخ في ٢٠ ابريل قد وصلنا . وقد قرأناه ونحن في غاية السرور . ونرجو أن تحيي قرياً ثمار مساعيك . والحقيقة ان كل من يعشق الحرية يشهد بفضلك ويحمد لك مساعيك . وقد تضاعف سروري عند ما علمت ان خطابي قد وصلك في الوقت المناسب . والله برحمته يهديء بالنا بحسن الحال ويرشدنا الى مافيه صلاح البلاد .

اما عن نشر الخطابين اللذين أرسلتهما لك فقد كان قصدي أن أسفنه الاعداء الذين يحملون على ويتهمة تى بأنني أركب الشطط وأطمح الى الاستبداد والاستئثار بالسلطة . وانت تعرف ان هذا سباب ليس غير وأحب أن أذكرك بصفتي وزير الحرية فأنا مسئول عن وزارتي كما ان كل وزير آخر مسئول عن وزارته . وليس في الوزارة سوى صوت واحد وأنا أتبع رأى رئيس الوزارة والخطبة التي يشير بها على كما يظهر ذلك من الخطاب الذي أرسله الى الحديو عند ما ألفت الوزارة . وبمكنتك أن تتق بأننا جميعاً غيورون على مصلحة بلادنا مجتهدون في أن نسير على أصول الحق . وقد عزمنا بمعونة الله ان نتغلب على جميع الصعوبات . فاذا كان في أوروبا أمة تميل الى الخير ونحب نشر الحضارة نود أن تضع يدها في يدنا لكي تعيننا على التقدم فنحن نكون لها من الشاكرين . واذا لم يكن هذا فنحن نشكر الله وحده الذي أعاننا في البداية .

أما عن حالة البلاد فالهدوء شامل . والخيرة الوحيدة التي نعانيتها هي في تلك الاكاذيب التي تنشرها الصحف الاوربية . فان هذا عداء لا مبرر له . ولكن عسي غشاوة الاغرار نزول عن أعينهم

احمد عرابي

القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٢

بعد تقديم أحسن التحيات والتسليمات تقدم لكم تشكراتنا على مساعيكم واهتمامكم بمصالح بلادنا وسؤالكم عنا بالتغرفات والخطابات بعد الحوادث التي حدثت هنا . وقد أجبناكم الى ما طلبتم منا كما أجب أيضاً جميع الذين سألتمهم وشرحنا الاحوال بالصدق والامانة . واليكم الآن بعض التفاصيل .

ان جميع الاهالي في حزن لمحبي البوارج الانجليزية والفرنسية وهم يرون في هذا العمل نيات منطوية على سوء بالبلاد كما أنهم يرون فيه أيضاً اعتداء لاضرورة له ولا مبرراً . وقد قرر المصريون على ألا يسلموا للدولة التي تتدخل في شؤونهم أو في إدارة البلاد الداخلية . وهم أيضاً مصممون على الاحتفاظ بامتيازاتهم التي تثبتها المعاهدات . وان يسمحوا لأحد بانتقاص هذه الامتيازات أو مسها مادام فيهم رفق . ثم هم أيضاً سيجهدون في المحافظة على مصالح الاوروبيين وحسابهم وممتلكاتهم ومقاهم ما دام هؤلاء لا يتعدون الحدود التي رسمتها لهم القوانين .

ونحن جميعاً نجهد في تأدية واجباتنا وتوكل على الله في الدفاع عن حقوقنا وبمعونته سننال غايتنا . وغايتنا تنحصر في سعادة الوطن ونشر السلام والأمن بين سكانه . ونحن نأمل في عدالة اوروبا ألا تتعدى الدول علينا بل بالعكس ننتظر منهم أن يحسنوا السلوك معنا . لأن هذا في مصلحتهم ويؤدي الى تحقيق رغائبهم ويحسن بانجلترا ألا تثق بوكلائها هنا لأن هؤلاء الناس لهم ما رب خفية شخصية يريدون تحقيقها . ونحن نظن أن نجاحهم في تحقيق ما ربههم هذه سيعود بالضرر على بلادهم . وعلي حكومتهم .

وفي هذا ما يكفي وسيأتيك الغد بما نجهله الآن .

وقد أرسلت طي هذا خطاباً أرجوك أن ترسله الى سير وليم جريجوري . وفي الختام أرجوك تقديم تحياتي لصايبونجي والليدي اني بلنت . والله يراكم بعنايته .

احمد عرابي

أما خطاب نينه فذو قيمة خاصة من حيث التاريخ لأنه كتب في ١٩ مايو وهو آخر أيام الحكومة الذاتية في مصر . فهو يقول :

« إن قلبي وهو قلب وطني سويسرى يتفطر الآن على هذا الظلم الصارخ الذى ارتكبه الدول في مصر . فالأمة بأجمعها قد اتحدت وانضمت الى زعيمها الشريف الذي أنبت مياها النيل وتكون من غريزة مثل سائر الفلاحين . وقد قبلت الأمة المصرية علي نفسها أن تدفع الديون التي استدانها حاكم مستبد لا ضمير له . — هذا الحاكم الذي أنفق وبعثر في ستة عشر عاما نحو ثلثمائة مليون جنيه لكي يملأ جيوبه وجيوب الساسة كباراً وصغاراً وجيوب المرايين النصارى واليهود ... ثم جرت ثورة سلمية بارادة الأمة . ولم يحدث مدة هذا الانقلاب عمل واحد لا يليق بحكومة تراعي الذمة والشرف . ولكن أوروبا التي تهتم بالبورصات وبالاسهم أكثر مما تهتم بأمانى الشعوب ترسل أساطيلها . ولماذا ؟ لان مجلس النواب قد وجد من المناسب أن يناقش الحكومة عن الميزانية . فابن الحياة هنا ؟ هب أن وزيراً من وزرائكم اختلف مع الملكة فهل ترسل الامة الكاثوليكية اساطيلها الى ايرلندا لتهدئتها ؟ ومع ذلك ففي المشابهة فارق . فان مصر هادئة . ولم يشك فيها أحد من الاوربيين أو المسيحيين . ألا تخرج هذه الحالة الصدور ؟

ومع ذلك فعراى رجل هادىء عاقل ينتظر الغد بحكمة فلاسفة العصور القديمة . فالجيش والامة والمدن معه . وقنصل فرنسا كان الى الآن صامتاً . أما سير مالىت فقد كان الى الآن يطلب الصدام ولا يرغب في صلح او اتفاق يسنر في القاهرة وبندر الخوف بدلا من أن يغرس الثقة والطمأنينة في قلوب الأهالى . ولا تكاد يا سيدى تعرف مبلغ المقتريات التي تنشر في التيمس والأستانة والديلى نيوز بواسطة الشركات التلغرافية . ومع كل ذلك لا تسمع كلمة لوم ولا نجلد من الاهالى ما يسيء أحداً . فقد كنا ومازلنا فى هدوء يشبه هدوء المجتمعين فى بستان ريحجت فى يوم أخذ . هذا وينتظر وصول الاساطيل غداً . » .

وتم خطابات أخرى تبين الحالة فى تطورها بعد ذلك . وكان هذا الظلم الفادح والهجوم على البلاد أدعى الى تغيظ الأهالى وحنقهم بحيث تعدوا طورهم لان هذه الدولة الهالجة عليهم كانت الى هذا الوقت تعد فى نظرهم صاحبة الأثر الحسن فى حب الحرية والمذاهب الانسانية التي كان رجالها يدعون اليها بحماسة الرسل . فلم

يكن اذن من المدهش أن يتطوح العقلاء ويتأثروا بخواطر هوجاء وهم قد رأوا أنفسهم مهددين ساعة بالهجوم من جانب إنجلترا وساعة أخرى بالهجوم من جانب تركيا بفعل الدسائس الانجليزية . فلم يكن لهم من يتقون به وكانوا يخشون الخيانة في كل مكان . ثم ليس أيضاً من الغريب أن يرتكب الزعماء بعض الاغلاط وهم في مثل هذه الظروف المتغيرة المتقلبة الشاقة . وكلما دقق الانسان النظر في هذه الاغلاط شهد لهؤلاء الزعماء بالفضل . فانه عندما فشلت دسائس وكلائنا واحدة بعد أخرى وقطعت في أيديهم أسباب الخيانة التي لجأوا اليها ووجدوا أنفسهم بعد حملتهم حيال هزيمة محزنة — عند ذلك لجأوا الى المدافع والاساطيل لكي تحل عقدة لم يستطيعوا تحملها . وعندئذ فقط تغير المصريون عن موقف الهدوء الذي لزموه الى الان . واستطاعت عندئذ وزارة الخارجية الانجليزية أن تدعي الظفر .

وإثبات هذه الاقوال لا يحتاج الى ان ننسب الى عرابي او الى الزعماء الآخرين صفات من الطراز الاول . إذ لم يكونوا من حيث الادارة او السياسة او العسكرية يبلغون مبلغ خصومهم وكان اكثرهم قليل الخبرة بأساليب الحكم وبدقائق السياسة الدولية . وأظن أن أحسن صفات عرابي هو تشبثه بفرضه الأصلي وهو استعداد يصادف جميع العالم مع استعداده أيضاً للدفاع عن البلاد وحمايتها من جميع من يهاجمها من الاعداء . وقد أدى من هذه الوجهة عدة خدمات لابناء وطنه مدة هذه الاسابيع القليلة يجب تذكيرهم بها الآن .

فليس هناك شك في أنه لو كان عرابي أقل عناداً أو ثباتاً مما كان في عدم مغادرته مصر خوفاً من التهديدات أو رغبة في الرشى ولو أنه لم يحارب لبقى الفلاحون عبيداً لسيادهم الاتراك كما صاروا عبيداً أيضاً للأوربيين . اذ ماذا كان ينتج عن خضوع عرابي ؟ هل كانت تستمر الحكومة الذاتية ؟ هل كان الحكم الأجنبي يكون أقل شدة مما هو الآن ؟ كلاهما كلا . انما كان يحدث شيء من نوع النظام الذي أعقب الحرب . أي استبداد الشرطة والجانوسية والعصابات السرية . يضاف الى ذلك وقوف أوروبا عن الاهتمام بالمسائل المصرية وجود ضميرها الأدبي من هذه الناحية . ومن الممكن أنه كان يؤذن بوجود مجلس من الاعيان يجتمع « شكلاً » بضعة أسابيع

ويكون بمثابة هيئة استشارية ولكنه يكون عندئذ خلوا من النفوذ وساقطاً من حيث الدعوة الوطنية . وكان حكم طبقة الأتراك والشراكسة يعود الى ما كان عليه من القسوة وكانت المراقبة المالية بعد أن تكون قد زادت سلطتها التي تستعملها لمصلحة المالين الاوربيين تقف موقف الجلود فلا تبالي بتحرير الفلاحين من سادتهم الأتراك الذين هم أيضاً عبيد أوروبا وكانت قصة الوطنية التي ذاعت عن الفلاحين نزول زوالا مخزياً لان الأمة التي لا تجسر على القتال دفاعاً عن كيانها جذيرة بأن تحترق . وكانت الصحف الوطنية تنزل الى الدرك الذي بلغته صحف تونس . لا يكون للحرية الشخصية أو المدنية وجود كما أن حقوق الوطنيين تكون عندئذ لا قيمة لها ولم يعتد بها أحد . بل تكون مصر عندئذ كما كانت في سنة ١٨٨٣ حيث لم يكن يستطيع أى إنسان أن يتكلم بصوت عال أو يأتمن جاره على أن لا يؤذيه . فأقل ما فعل عرابي أنه نجى بلاده من هذه الحال . واذا كان قد أخفق باعتباره جندياً فإنه لم يخفوا باعتباره وطنياً وبلاده مدينة له بذلك . فقد حال دون الاحجام عن الحرب في وقت كانت فيه الحرب لازمة لانها كانت الفرصة التي أسداها التاريخ للمصريين ليصمدوا ويدافعوا عن حريتهم .

أما وقد قلت هذا فلا فلأرجع إلى قصتي . فأقول أن تاريخ التلغراف الذي أرسل الي من القاهرة كما يأتي :

كانت الحال قد بلغت حداً خطيراً وذلك للموقف الذي اتخذته بعض الاعضاء ضعاف القلوب وبعض الزعماء من غير رجال الجيش . فان هذا الموقف كان يدعو الى الريبة . وكان ماليت قد أغرى الخديو بالشجار مع وزرائه وكان الخديو قد أغرى أيضاً سلطان باشا لكي ينحاز اليه وقد توصل الى ذلك بالغيرة التي كانت بين سلطان وعرابي . وذلك أن سلطاناً كان يؤمل أن يكون عضواً في وزارة محمود سامي فلما لم يحقق أمله شعر بالخيبة . زد على هذا أن الخديو أخبره بان الأسطولين الفرنسي والانجليزى كانا على وشك الوصول الى الاسكندرية فانضم اليه سلطان وأغرى ثلاثين عضواً بالانحياز الى الخديو فبقى مع الوزارة ٤٥ عضواً . واستطاع ماليت أن يرسل الى وزارة الخارجية تلغرافاً يقول فيه أن مجلس النواب ينصر

الحديو على عرابي . ولكن تلغرافاتي أعادت الى المترددين ثقهم وجعلت سلطانا يذهب الى الحديو الذي كان يشتغل وقتئذ في تأليف وزارة برياسة مصطفى باشا فهمي وزير الخارجية ولم يكن ذا خطة سياسية معينة . فتمكن سلطان من إيجاد صلح بين محمود سامي والحديو . فاعتبر كل أحد أن الأزمة الوزارية قد انقضت . ولكن ما كاد يتم هذا الترتيب حتى عاد فانتكث منه ما انعقد . فان ماليت سمع بتلغرافاتي فأرسل في الحال في طلب سلطان ثم أخذت في وعده ساعة ووعيده أخرى بالأسطول حتي أغراه بأن ينحاز الى المراقبة الأوروبية .

وكان سلطان الذي كثيراً ما ندم بعد ذلك على عدم تأديته واجبه نحو القضية الوطنية يقول أن ماليت قد وعده بشره في ذلك الوقت العصيب بأن تراعى حقوق البرلمان . وقد قال لي أصدقاؤه أن سلطاناً مات وهو يوبخ نفسه لأنه صدق ما قاله له ماليت . ومع ذلك فإنه لم ينشق بعد ذلك أحد عن القضية الوطنية خلاف سلطان . وكان جميع الذين تصلهم تلغرافاتي يصدقوني أكثر مما يصدقون ماليت وتقوى ساعد عرابي بذلك عند ما جاءت الازمة الكبرى بعد هذه الحوادث بعشرة أيام فان لعبة ماليت من حيث ارسال الأسطول فشلت فشلاً تاماً . فقد كان غرض لورد جرانفيل من ارسال الأسطول أن يكون جعجعة بغير طحن لينال غرضه دون أن يلجأ إلى العنف وكان يؤمن بهذه الطريقة . وقد زاده إيماناً بها أنه جربها في العام المنصرم في مسألة الحدود اليونانية في دلسينيو . وكان من الحكم التي تروى عنه قوله « التهديد يفعل فعل الضرب » وكان ماليت الذي يعرف عقلية لورد جرانفيل يعتمد على الحصول على انتصار لا تراق فيه دماء . وكان طول الوقت يسيء تقدير العاطفة الوطنية . ولم يلجأ إلى العنف والقوة الا عند ما عجز عن تحقيق غرضه بالوسائل السياسية فعمد الى رأي كولفن فاتبعه . وهذا هو تاريخ هذا التطور .

في ١٧ مايو انضم سلطان باشا الى ماليت . وطلب من الوزارة أن تستقيل . في ٢٥ مايو أصدر ماليت وسنكيفكس بلاغا أخيراً قال فيه ان سلطاناً قد اقترح عليها اصداره وطلبا استقالة الوزارة ومغادرة عرابي لمصر .

في ٢٧ مايو استقالت وزارة محمود سامي

في ٢٨ مايو هاج أهالي القاهرة وطلبوا رد عرابي الى مركزه وزيراً وأعيد عرابي وصار له شيء شبيه بالقوة الدكتاتورية وكانت الأحوال في إنجلترا في هذا الوقت على أسوأ ما تكون وقد زادها سوءاً نخلى سير وليام جريجورى عنى وأنا في أشد الاحتياج اليه . فان جريجورى قد انحاز مثلى الى الوطنيين منذ ظهور الحركة وقد كتب عدة خطابات قوية في التيمس يمتدح فيها عرابي ويدافع عنه . وكان نفوذه أكبر جداً من نفوذى في المراكز الرسمية وكانت له مكانة عند تشبرى رئيس تحرير التيمس . فلما رأى أن ذهاب الأسطول قد يؤدى الى وقوع القتال أخذه الخوف والفرع وصار يكتب في التيمس خطابات يعلن فيها اذتيابه ويشترط لأقواله السابقة شروطاً . وكان منذ أن ترك مصر في ابريل يسبح ويتجول في اوروبا وكنت أؤمل كل يوم أن يصل الى لندن لكي أدمم به دفاعى عن مصر لدى الحكومة . فبدلاً من ذلك وجدت ما أحزنتنى لأنه وان لم يكن يقاومنا الا أنه لم يكن معنا . وكنا قد تواعدنا على أن نذهب معاً الى اجتماع المقاومة القائلين بالتدخل . ولكنه رفض الذهاب .

واليك مذكراتى :

« ١٩ مايو — لقد خذلنا جريجورى فانه تعشى أمس مع تشبرى الذى ألقى في قلبه الرعب وهو يرفض الآن أن يذهب الى الاجتماع . وقد ذهبت أنا وألقيت خطبة وأجبت على عدة أسئلة وأوضحت حقيقة مسألة التلغرافات . وقد طلب دلوين من المجتمعين أن يصرحوا بأنى سلكت مسلكاً وطنياً »

« ٢٠ مايو — قيل لي ان لورد جرانفيل يسخط على لانى قد شرحت مسألة

التلغرافات »

وفي يوم الاحد ٢١ مايو — بعد ان دونت هاتين المذكرتين التفتيت بجرانفيل وكانت مقابلتنا بعد يومين من لقاء الخطبة عن التلغرافات مما ضايقنى بعض المضايقة فقد دعينا أنا وزوجتى الى قضاء يومين عند لورد بورسموث وهو ابن عم زوجتى في قصره في بورستورن وكان لورد جرانفيل وآخرون قد دعوا أيضاً . وأظن ان جرانفيل قد قصد مقابلتى « صدقة » كما هي العادة المألوفة بين السياسيين . ولكن

كانت قد حدثت حوادث خطيرة فلم أكن أحب مقابله ولم أكن أعرف انه مدعو. فأزعجني حضوره بيننا . واتفق سو، الحظ اننا أحضرنا معنا جريدة الابزفر التي روت الخجل الذي نال رجال الاسطول بعد ذهابهم الى الاسكندرية . وهالك المذكرات : « وصلنا مع لوييل سفير أميركا فلم نجد أحداً بالقصر لانهم كانوا قد ذهبوا جميعاً للكنيسة . وعند رجوعهم نظرت ففرغت عند رؤية لورد جرانفيل وزوجته قادمين مع سائر الضيوف . ولكن سارت الاحوال علي ماأشتهي لان الجميع كانوا في صفي وخصوصاً عند ما اطلعوا على الخبر القاتل بان عرابي عند رؤيته الاسطول في مياه الاسكندرية طلب في الحال تعبئة الجيش . وان أربعة آلاف من الرديف قد تطوعوا للقتال . والقلق ظاهر على اللورد جرانفيل ولذلك فان حجتي قوية ودفاعي عن الوطنيين لا يبرد . وقد تحدثت معه عن كل شأن في العالم الا مصر . وهو رجل تطيب للانسان صحبته فانه يحدث من الطراز القديم اذا أورد قصة أتعن ايرادها وقصصه وان لم تناسب المقام كل المناسبة هي على الدوام جيدة . أما مع سائر الضيوف فقد كنت أتحدث عن مصر وأرى العطف والسرور باديين علي محيا كل من كنت أحدثهم . فقد كان هنري كوبر جذاباً وكان لوييل وستوارت راندل يعطفان أشد العطف . وكان ثانيهما لا يبدى عطفه الا عند ما يغيب عنا لورد جرانفيل وكان اليوم جميلاً فأخذنا نتمشى في البستان والحدائق . وكان هنري كوبر يقص علينا القمص المستملحة . وقد روى لنا قصة عن دزرائيلي بخصوص المسألة الشرقية . فقد سمع دزرائيلي يقول عن تانكرد وهو قصة قد ألفها عن المسألة الشرقية انه كثيراً مايراجع هذا الكتاب للفائدة لا للتسلية ... »

وكان لوييل كما قلت يؤمن أشد الايمان بالحزب الوطني وكان طول الصيف عند ما نجتمع يوافق علي جميع ما أقوله .

ومما هو جدير بالذكر وله علاقة بهذه الزيارة أن لورد جرانفيل أرسل بعد يومين أي في ٢٣ مايو تلغرافاً الى ماليت يفوض له فيه أن يعمل بما يناسب وكانت نتيجة ذلك ارسال البلاغ الأخير في ٢٥ مايو

وكانت الأحوال كما كان براها مورلي في جريدة البال مال كما يلي :

« لا تزال الأحوال في طور خطير . فعراي مستمر في اتخاذ خطة التحدى . وهو الآن يلعب بأحسن ما عنده من الورق . وقد أحضرت جنود الاحتياطي اني القاهرة في السلاسل والجنود ترسل بسرعة الى الساحل لمقاومة نزول البحارة الى البر . وقد أرسلت فرق المدفعية الى الاسكندرية والمدافع تحيط الآن بالبوارج . وربما كان كل هذا في الأرجح نهوياً يقصد به عراي الحصول علي شروط اصلح مما ينتظر »

وقال مورلى في الجريدة أيضاً : « ان تجربة الاحتجاج الشديد بواسطة البوارج قد تمت وقد فشلت تماماً وهاك المذكرات :

« ٢٢ مايو — عدت الى لندن . وقابلت هاري براند الذى قال لى ان ذلك قد أخبره بأن المسألة لن تنتهي الا بالتدخل وقد أرسل هوتون يطلب منى أن يستشيرني عن مصر . وقد قابلته في بهو مجلس اللوردة وتحادثنا ملياً . وقد نصحت له بأنه اذا كان سيدفع الحكومة الى ارسال جيوش الى مصر أن يرسل الى ابنته في الحال ليستدعيها الى مصر

٢٣ مايو — سئل اللورد جرانفيل في مجلس اللوردة عن شؤون مصر فأجاب اجابات فكاهية

٢٦ مايو — تكلم غلادستون عن مصر ففاه بعبارات طويلة كلها خبط بلا معنى وكان أهم ما فيها انه أعلن ثقته بان المسألة ستسوى تسوية سلمية . وقد أرسل القناصل بلاغا أخيراً طلبوا فيه أن تعاد الى الخديو سلطته وأن ينفى عراي

« ٢٧ مايو — أنكر سلطان باشا أنه هو الذى اقترح كتابة البلاغ الأخير . رفض البلاغ الأخير . قابلت جريجورى . وكلانا يعتقد أن المصريين لا بد أن يحاربوا وأشعر أنه يجب علي أن أذهب الى مصر لكي أنضم اليهم . في تلغراف في ضحف المساء خبر استقالة وزارة عراي .

« ٢٨ مايو — كنت في كرايت يوم الأحد . جميع الأحوال تدل علي أن الأمور تسير نحو الخراب في مصر . وأظن أن سلطة الخديو ستعاد اليه الآن تحت المراقبة . واذا غادر عراي البلاد وسرح الجيش أو أعيد اليه ضباطه الشرا كه فان

مصر ستودع الحرية الرذاع الأخير وسيكون نصيبها نصيب تونس . لقد انتصرت يا كولفن .

» ٢٩ مايو - لم أستطع النوم فلما كانت الساعة الثالثة قمت أتمشي . لقد آلمني وعذبني اني لم أذهب الى مصر عند ما ألقى جرائيل خطبته . فربما كنت أقدر علي تسوية . الآن عاد النور . فقد حدث انقلاب مدهش في الجرائد فانها أعلنت أن جمهور القاهرة قد هاج وطلب إعادة وزارة عرابي وقد خضع الحديو لهذا الطلب . وهذه الاخبار لا تكاد تصدق لأنها لم تكن تنتظر . ولا يمكن الشك في صحتها لأن غضب الجرائد بدل على صحتها .

» فقد عدنا الآن الى الحال السابق بل نحن في حال تفضلها وليس ثم ما يخشي منه سوى الباب العالي . وقد استقر رأيي على أن أسافر في الحال الى مصر . . . ذهبت الى لندن وزرت جريجورى وتناولت الغداء عند هوارد وكتبت خطابا الى هاملتون أخبره فيه عن نيتي .

وهذا هو خطابي الذي كتبت الى هاملتون وأنا متأثر بالجو الغلاستوني :
عزيزي هاملتون .

انه وان يكن مستر غلاستون لم يسره ارسال تلغرافاتي الى مصر منذ اسبوعين فاني لا استصوب الاقدام علي عمل ما في مسألة مصر دون أن اكون على علم به . وأنا مقتنع بأنه سوف يغفر لي ما فعلته ويستصوب ما أنوى فعله الآن . وأنا واثق تمام الثقة بأنه سينحو في مسألة مصر ذلك النحو الذي تلميه عليه خطة الاحرار وذلك عند ما يقف على الحقائق .

وهأنذا أخبرك بالضبط عما سأقوله لزعماء الوطنيين . فاني سأحضرهم باديء بدء علي أن يزيلوا من بينهم أسباب الخلاف الصغرى وهم الآن حيال خطر عظيم . وسأحضرهم أيضاً كما سبق ان فعلت في الماضي على أن لا يشتبكوا مع الحديو في شجار . واذا سنحت لي الفرصة بمقابلة الحديو فاني سأحثه أيضاً علي أن لا يتقاد الي القناصل الذين يغرونه بالأمة وسأحضر عرابي علي البقاء في وزارة الحرية حتي تكون قيادة الجيش في يده ولكني سأنصح له بأن يترك جميع المناصب الاخرى لكي يملأها

رجال من غير الجيش وخاصة من أعضاء مجلس النواب . وسأحدث المصريين على أن يحتفظوا ببقاء أحسن العلاقات الودية مع السلطان الا فيما يختص بدخول الجيش التركي للبلاد . كما عليهم أيضاً أن يحتفظوا بمثل هذه العلاقات مع الدول الاوربية إلا فيما يختص بحقوقهم الدستورية .

وأيضاً سأنصح لهم بان يسلموا ببعض ما تطلبه منهم المراقبة كما سبق أن نصحت لهم بمثل ذلك في يناير الماضي . فتنال المراقبة بذلك مآدعيه بشأن الميزانية . وسأطلب الى النواب تأجيل النظر في حقوقهم الى العام الآتي . وسأشرح لهم الحالة بمقدار ما يتيسر لي فهمها فأخبرهم بان الحكومة الانجليزية وان تكن ترغب في بقاء استقلالهم فهي مع ذلك مرتبطة بروابط قد عقد عقدها الوزراء السابقون . وسأخبرهم أيضاً عن مراي الحكومة الفرنسية التي تجري على المأثور من خططها وهي خطة التوسع في البحر المتوسط وأن الممالين يدفعونها الآن الى الجري على هذه اللحظة . وسأخبرهم عن مراي الحكومة الالمانية وانها تنوى تحويل اتجاه السياسة الفرنسية من المسائل الداخلية الى المسائل الخارجية والى حل التحالف الانجليزي . ثم أخبرهم أخيراً عن مطامع السلطان واحلامه في الخلافة وهذه مسألة يفهمونها على الأقل بمقدار ما أفهمها أنا .

ولست أقصد الى الاشتراك معهم في المسائل الحربية اذا نشب القتال إلا عند الضرورة القصوى اذا كان الأتراك هم المعتدين عليهم لاني لا أعرف شيئاً عن الحرب ونفسي تشمئز منها وتستفظعها .

ولكني سأحض المصريين على أن يقاوموا الغزو من أي الجهات أتاها . وفي حالة الهزيمة عليهم أن لا يدفعوا الضرائب التي لم تقرأها القوانين . أما إذا لم يعتد عليهم أحد فاني أطلب اليهم أن يقوموا بسداد جميع ما عليهم من الديون الى آخر فليس . ولست في حاجة لأن أخمد فيهم روح التعصب لانهم ليسوا متعصبين ولكني سأضخم صوتي الى صوت عرابي في تفسير قوانين الحرب بما يلائم قواعد المروءة . ثم أي أرغب أن أكون قريباً من الوطنيين حتى أستطيع حماية الاوربيين في بدء القتال .

وأظن أنى لست مخطئاً فى اخبارك بهذه الأشياء . فالخطة التى أرسمها فى ذهني لكي يجرى عليها الوطنيون هى أن يتخذوا قاعدة يسرون عليها تغاير ما يجرى عليه سائر الشرقيين مغايرة تامة . فأنى أطلب اليهم أن يقولوا الصدق حتى لأعدائهم . وأن يكون فى جنودهم من المروءة أكثر مما عند أندادهم من الجنود الاوروبيين . وأن يكونوا من حيث الذمة أشرف من دائنيهم . لأنهم بهذا فقط يمكنهم أن يحققوا الإصلاح الذي ينشده رجال الدين عندهم وأنى المخلص لك

و - س بلنت

وقد ذكرت البال مال فى هذا التاريخ أقوالاً جديدة بالاثبات هنا . لأنها تظهر كيف أن وزارة الخارجية بواسطة كولفن ويك وأمثالها كانت تصور الحالة تصويراً كاذباً . فان رسائل ماليت قد جعلت هذه الوزارة تعتقد أنه ليس وراء عرابى سند من الأمة وأن الخديو محبوب عند جميع أفراد شعبه . وأنه لم تكن الأحوال تستدعي سوى شيء من التظاهر بالمساعدة الخارجية من ناحية الاستانة حتى يتضح الولاء للخديو . وإذا كانت هذه المساعدة الخارجية لا تجعل الجيش يخضع فإنها ستحدث حرباً أهلية تتطلب التدخل .

وهاك ما تقول البال مال فى ٢٦ مايو :

« ان البلاغ الأخير الذى أرسلته فرنسا وانجلترا للوزارة المصرية سيقبل أو يرفض فى ظرف ٢٤ ساعة . وعلى ذلك ستحل الأزمة هذا المساء . وسيُرسل الى الاستانة فى طلب « الجندرمه » لكي تعيد الى الخديو سلطته تحت مراقبة انجلترا وفرنسا . »

وتقول أيضاً فى ٢٧ مايو . « ان الحالة فى مصر سيفصل فيها فى بضع ساعات وسرى ما اذا كانت الازمة ستفرج فى سلم وأمان أو تنتهي بحرب أهلية وتدخل أجنبي . لقد استقالت الوزارة وقبلت الى الآن شروط البلاغ الأخير الذى أرسلته فرنسا وانجلترا . لكن علينا أن نحسب لما سيفعله عرابى حساباً فقد يلقي القناع عنه ويصارع رئيسه بالعداء . »

أما هذه الحرب الاهلية التي تقول عنها البال مال ووضحتها في اليوم التالي أى في ٢٨ مايو اذ قالت :

« قضي الخديو ليلة أمس في قصره بالاسماعيلية يحيط به اثني عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه . ووجود أطفال الصحراء هؤلاء في عاصمة مصر سيكون حائلاً دون ظهور عرابي وانتصاره . ولا شك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الأشياء المزعجة الخيفة . ولكن حدوث هذا القتال سيحل الازمة حلاً سلبياً ... فان مركز عرابي لم يعد كما كان قبلاً . فانه ليس يتفرد الآن وحده بقوة السيف . لأنه اذا كان الخديو لا يستطيع اخضاع عرابي بمعونة البدو والى ظهره البوارج الانجليزية والفرنسية ومعه مجلس الأعيان فان الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن » .

فما أعجب هذه الأقوال : أجل أليس من العجب أن يقال أن اثني عشر ألف بدوى قد أحاطوا بقصر الخديو بالاسماعيلية ؟ وان أعضاء مجلس النواب علي ولاء تام للخديو وان عرابي قد وقف منفرداً يهدد الجميع ويلقي الروح في قلوبهم ؟ ومع ذلك فان هذه المقتريات التي كان يذيعها جون مورلي « الشريف » هي التي اغرت غلادستون بأن يعاقب الوطنيين المصريين الذين لا يخضعون بأن يرسل اليهم الاتراك حتى تفعل بهم جنودهم ما كان يفعله الباشبوزق في الفظائع البلغارية بل كان يود لو يرسل اليهم « رجل الخطيئة » عبد الحميد نفسه .

ولكن هذا الوهم الذي أذاعته هذه الصحف عن الخديو وانه محبوب عند شعبه لم يعيش يومين اثنين . لأننا بعد ذلك تقرأ في البال مال جازيت في ٣٠ مايو ما يلي :

« لقد آن الأوان . لأن تقوم بعمل عاجل في مصر . فان الخديو قد سجن في سرايه . أما الاثني عشر ألف بدوى فقد ذهبوا في الهواء . كأن لم يكونوا .. » الخ . وكنت في هذه الأثناء . أنتظر خطاباً من دار رئيس الوزراء رداً على خطابي السابق وكنت أيضاً أهياً للسفر الى مصر في أقرب وقت . وكان مستر غلادستون خارج لندن يقضي بضعة أيام مع لورد روزبري في دوردان . وكان وجوده خارج

لندن في ذلك الوقت نذير شؤم لى : فقد كنت أعرف آراء روزبري عن المسألة المصرية لاني كنت قد قابلته في دار رئيس الوزراء قبل ذلك وخرجنا معاً يصحبنا هاملتون وسرنا مدة في الحديقة الصغيرة القريبة من باب منزله سان جيمس . فسألته ونجمن في الطريق عن رأيه في مصر فأجابني جواباً مختصراً بقوله : « ليس لى آراء مطلقاً عن مصر . فان رأيي هو رأى المساهمين » .

فقد كان يهتم بالوجهة المالية في الموضوع وذلك لان زوجته كانت من أسرة روتشيلد ولذلك اعتبرت زيارة غلادستون له في هذا الوقت نذير شؤم . ولم يكن روزبري يعد عضواً في الحكومة ولكنه كان ذا نفوذ عند غلادستون وقد عرفت من باتون ان روتشيلد كان يدفعه الى تحقيق غاية السياسة . واستمرت الحال على ذلك سنوات وقد كانت المهمة التي سافر من أجلها الى برلين في سنة ١٨٨٥ يعزى نجاحها الى مساعي روتشيلد . وبعد ذلك كان يوالى خدمة أسرة روتشيلد في وزارة الخارجية ولو اني قد سمعت انه باع أسهمه في الدين المصرى قبل أن يعين في الحكومة

واليك شيئاً من المذكرات :

« ٣٠ مايو — لم يصلنى الى الآن رد من هاملتون . ومستر غلادستون ليس في دوران الآن . ولكن كل شئ يسير سيراً حسناً في مصر . فالمعترف به الان أن عرابي قد امتلك ناصية الحال . وقد وصلتني رقعة امس من هاتون يطلب فيها ان يراني ثانياً . وقد ذهبت اليه في منزله في مايفير وأخبرته بعزمي علي السفر الى مصر . وقد شعرت من أسلوبه أن لورد جرانفيل قد دسه لسكي يعجم عودي . وقد أخبرت ادارة المصرف الذي أحفظ به أموالى ان يعد لي ألف جنيه ذهباً فرنسويا لسكي اقنئها على مصاريف الحرب . واني أكره هذا السفر الآن ولبكنى سعيد لاني أؤدى حقاً . وسيسافر معي أيضاً صابونجى . »

« ٣١ مايو — بكرت في الصباح وذهبت الى لندن فوجدت رقعة أخرى من هاتون يؤكد على فيها بعدم السفر : وانا متأكد الآن ان ماقاله انما قد أوحى اليه به من مقام رسمي . وفي رقعة هاتون ما يستحق الذكر . فهو يقول : « عزى

بلنت . أؤكد عليك بأن لا تذهب الى مصر في هذه الاوقات . فان ما ستقوله أو تفعله هناك سيساء تفسيره ويحمل على محمل لم تقصد اليه . وقد تحالف الحزب العسكرى والباب العالى وهذا التحالف لا يوافق آراءك . وأرجوك أن تخبرني عما يصلك من الاخبار . هذا وابنتي لا تزال في الاسكندرية ولكني قلق بخصوص قنزعير الد الذي يكرهه الجيش الآن لاقتصاده الحربى — واقبل صداقة المحللص لك — هاوتون . حاشية . اذا ذهبت فاحضر معك صديقك عرابي وتعال معي اينا هنا لتناول العشاء معاً »

« وجاءني أيضاً تليفراف من هاملتون يقول فيه : « وصلنا خطابكم . أرجوك أشد الرجاء ان لا تفعل شيئاً قبل أن تراني . وسأعود هذا المساء . » وكان قد ذهب الى سالزبرى وفي الساعة الخامسة والنصف وجدت هاملتون في منزل رئيس الوزارة فرجاني كثيراً أن لا أذهب الى مصر لان مركزى هناك وعلاقتي بمسترغلادستون سيساء فهمها ويحدثان جلبة وضجة هنا . ثم وعدني بان الجيوش لن ترسل الى مصر ولن يحدث تدخل ما . أما انا فقد سألتها الا يعسدوتني مسئولاً عن حوادث قد يمكن وقوعها وكان وجودى هناك يمنع وقوعها هذا . فقال أنهم لن يلقوا على هذه المسئولية . »

« وصلتني رقعة كبيرة من الليدى جرانفيل تدعوني فيها لحضور احتفال سيعقد بوزارة الخارجية في الثالث من الشهر تذكاراً ليوم ميلاد الملكة . وسأحفظ هذه الرقعة باعتبارها جواباً على التهمة التي يتهمني بها هارى براند بأنني أخون بلادى والان أنا في غاية الرضا وسيذهب صابونجي بدلا مني وسيقوم بجميع ما أرغبه . وقد أرسل الى عرابي تليفرافاً عني جواباً على خطابه لي . وهذا نص التليفراف :

« وصل خطابكم . لا نخش البوارج لن يحدث التدخل . وزع منشورات في جميع أنحاء البلاد بخصوص سلامة الأجانب . »

وكان هذا التليفراف قد أرسل بناء علي اقتراح هاملتون

« أول يونيو » تسير الاحوال كما أشتهى . فعرابي مالك لناصية الحال في مصر . . . ويظن باتون ان التيمس ستدفع لي ثمن التليفرافات اذا أرسلها اليها صابونجي

وهذا ما أحب . وقد اتفقت مع صابونجي على ان أدفع له مرتباً قدره ثلاثون جنياً شهرياً غير مصاريفه . . . ذهبت الى مجلس العموم مع نيجل كنجسكوت وهو القيم على خيول ولي العهد . فدخلنا في قاعة الرئيس . فأعلن غلادستون انه سيعقد مؤتمر في الاسكندرية . ولن تعبأ الجيوش في الهند ولن ترسل جيوش الى مصر . لأن هذا العمل يجعل حياة الاوربيين في خطر . وقد سأل مكوان رئيس تحرير جريدة الليفانت هيرالد السابق عما اذا كنت سأسافر الى مصر لكي أدبر فتنة هناك . فأجاب ذلك بانه يعتقد اني قد تحولت عن هذه النية .

« ثم صرح غلادستون بهذه العبارة العجيبة وهي : (ان عرابي قد ألقى عنه القناع) وهدد الخديو بالخلع ووضع حلیم مكانه على عرش مصر . وهذا القول سخيف ومن واجبي ان انقضه وهو ايضاً برهان على مبلغ الجهل الذي تتورط فيه وزاراتنا الخارجية . ولا شك ان غلادستون سيفضض من ماليت لانه قد قاده الى هذه الورطة . وقد صاحبني فرانك لاسل في الطريق وأخبرني انه رأى تلغراف ماليت الخاص بتصریح غلادستون . وكل ما في التلغراف ان الخديو أخبر ماليت بذلك وانه لا يضمن صحته فبمثل هذه الاخبار تتعلق سياستنا »

وتلغراف ماليت كما ظهر بعد ذلك في الكتب الزرق يصرح بأقل من هذا وهذا نصه : « ارسل الخديو اليوم في طلبنا انا ومسيو سينكفكز وأخبرنا انه علم أن الحزب العسكري ينوى خلعهم مساء اليوم واعلان حلیم باشا خديوياً لمصر . . . وقال لنا الخديو انه لا يكاد يصدق هذا الخبر » ومع ذلك فان مستر غلادستون يتعلق بهذه الاشاعة الواهية مع انه سبق أن صرح لي بأنه لا يلقى القول جزافاً في البرلمان وقد أشار علي أن أنتظر ماسيقوله في مجلس العموم وان للصريين سيرون في أقواله بشرى سعيدة لبلادهم . أقول انه مع كل هذا يفوه بهذه الكذبة بعد مدة طويلة لم يقل فيها كلمة عن مصر . وان هذه العبرة بندرك منها هذه الطرق التي يتبعها الوزراء والاسباب التي يتعلق بها عقل غلادستون وكان الاثر الذي أحدثته خطبة غلادستون في ذهني زوال الشك والأمل في مسألة مصر من ناحية وزارتنا فلم تطاوعني نفسي بعد ذلك على أن أثق في مستر غلادستون أقل ثقة . حتى انه عندما

قام يدافع عن الحكومة الذاتية في ايرلندا وجعل من نفسه زعماً لهذه الحركة لم انخدع به بل اعتبرته رجلاً برلمانياً لا أقل ولا أكثر . ولست اقول اني عند ما قابلته في ٢٢ مارس وخاطبني وكله مروءة وحماسة عن الوطنية المصرية لم يكن مخلصاً فيما قال . ولكني أقول ان عطفه على الحق لم يكن العامل الأكبر في سياسته التي كانت تملئها عليه بواعث النجاح وانتهاز الفرص . ومن ذلك الوقت زال عني ما كنت أتوهمه فيه ولم يعد الى رأيي السابق فيه .

واليك المذكرات : « ٢ يونيه . كان بمنزلي لورد دلاوار وجربجورى وبراند وباتون . وكلهم متفائلون عن الحالة إلا براند ولا يزال هارى يقول انى خائن وان عرابي قد أثرى إثرء عظيمًا وانه يجب طرده من مصر . ثم اتفق باتون مع صابونجي على رموز لكي يستعملها باتون في ارسال التلغرافات اليه . وقد اعطيته مائة جنيه لمصاريفه سيقدم لى عنها حساباً . وسترسل لى التلغرافات فاحولها أنا بواسطة باتون على التيسر . وقد اعطيت التعليمات اللازمة لصابونجي وأنها أن يخبر عرابي بان يتصلح مع الخديو وأن لا يذهب الى الاستانة معها كانت الاسباب . وقد رزما له أمتعته وودعناه وليس عندنا من قلق بشأنه سوى الخوف من أنه ربما يحجز في الاسكندرية . ويقول لى باتون انى لو كنت الححت على الذهاب الى مصر لكنت الحكومة أصدرت الأوامر لسير سيمور بمنعني من النزول في الاسكندرية .. وأنا الآن مطمئن » .

ولو كنت سمعت خطبة غلادستون قبل أن أعد هاملتون بعدم السفر الى مصر لما رجعت عن نيتي في الذهاب . ولكني لا أظن أنه كان ينتظر من هذا السفر شيئاً من الفائدة كما دلت علي ذلك الحوادث الثانية . ولو كان قد سمح لى بالنزول في الاسكندرية لما كان لى من النفوذ لدى عرابي أكثر مما كان لصابونجي . لان صابونجي كان قدأ في تأدية مثل هذه المهمات ولا أعتقد انى كنت أبحصل على خير منه لو لم يقيم هو بها . فقد كان رئيساً لتحرير صحيفة تدعي النحلة . وسواء اكانت هذه الصحيفة تحصل على اعانة من اسماعيل أم لم تحصل فإنها كانت تدافع عن الابرياء سائرة في سبيل التقدم واصلاح الاسلام . فكان لصابونجي مركز عظيم عند رجال

الازهر ثم هو كان مع الحركة الوطنية قلباً وقالباً وكان يقابل بالترحاب عند جميع الوطنيين باعتباره نائبي وكانت الثقة فيه عظيمة جداً وهو أيضاً كان جديراً بهذه الثقة. فان الخطابات التي ائتمته على ارسالها الى رجال الحركة قد وصلت اليهم وقد أبلغني جميع ما قالوه له. وهذه الخطابات شاهد عدل بل الشاهد الوحيد على مجرى الاحوال في تلك الاوقات. وفي نهاية هذا المجلد يرى القاري خلاصة هذه الخطابات. وقد وصل صابونجي الى الاسكندرية في ٧ يونيه وبقى فيها الى قبيل يوم ضربها بقنابل البوارج.

« وقد بقي صابونجي في خدمتي الى آخر سنة ١٨٨٣. ثم تركني وسافر الى الهند حيث كان له أقارب. وتقلب به الاحوال حتى انتهت به الى ما ينتهي اليه جميع رجال الثورة الشرقيين. أي سراي يلندز. فقد عين هناك مترجماً ينقل للسلطان ما يريد معرفته من الجرائد الاوربية. وأظن أنه لا يزال هناك الى هذا الوقت أي سنة ١٩٠٧ »

الفصل الثالث عشر

« بعثة درويش »

لقد وصلت الآن الى نقطة في تاريخ هذه الدسائس لو لم يكن لدي مواد مطبوعة شبيهة بالرسمية اعتمد عليها لعد القراء ما أرويه لهم قصصاً خيالية لا أصل لها. فان الانسان لا يكاد يصدق أن حكومة حرة على رأسها هذا العظيم الطيب القلب غلادستون تقدم علي عمل يخالف الآداب سواء كان هذا لاسباب سياسية أم مالية أم لضرورة خاصة. وقد وضع جون موزلي ترجمة غلادستون فاغضي عن تاريخ هذه الاقتحامات التي اندفع فيها غلادستون في مسألة مصر. فلم يذكر عن هذه المسألة في ترجمته هذه سوى خمس عشرة صفحة مع أن الترجمة تحتوى على الف وخمسمائة صفحة كلها تقيظ. وله الحق في ذلك لانه لو أراد الاسهاب والتفصيل لما وجد ما يبرر خطة المترجم له. ومع كل ذلك يجب أن يكون لدى المؤرخين الذين

لا يضطرون الى مراعاة التكتّم هذه التفاصيل . لان التاريخ الذى يهمل هذه الاشياء عن احتلال انجلترا لمصر لن يساوى قيمة الورق الذى يطبع عليه . فانه عندما جاء أول يونيه تبين أن خطة الارهاب والتخويف التى اقتضت مجيئ الاسطول للاسكندرية قد فشلت فشلا تاماً . نعم ان وزارة محمود سامى قد استقالت ولكن هذا النجاح الابتدائي قد أعقبه جبوط عظيم .

وكان البلاغ يطلب من عرابي بكل وضوح أن يخرج من مصر . فلم يقابل عرابي هذا البلاغ بالعصيان فقط بل ان الحديو نفسه قد اضطر بقوة الرأى العام أن يرده الى مركز وزارة الحرية ثانياً بعد أن زاد فى سلطته ووجاهة مقامه . فوجدت وزارة الخارجية نفسها بين أمرين . اما أن تكظم غيظها وترضي بهذه الهزيمة العلنية واما أن تبرر ارسالها هذا البلاغ وتقيم لكلماته وزناً فى وقت كانت قد بدأت فيه أوروبا تنظر الى عرابي باعتباره بطلا من أبطال الوطنية .

وكانت فرنسا شريكة انجلترا فى هذه المسألة قد أخذت منذ وقت طويل تجهز برغبتها فى الخروج من هذا المأزق . فكادت حكومة مستر غلادستون تكون الوحيدة فى الاستمرار على هذه الخطة . وكانت هذه الخطة من أغرب ما يمكن حكومة متمدينة أن تتبعه وكان وجود مستر غلادستون على رأس الحكومة الانجليزية مما يزيد هذه الخطة غرابة . فقد كانت تلخص هذه الخطة فى الرغبة الى الباب العالى أن يتدخل ويخلص مصر من عرابي . ولم يكن هذا التدخل قائماً على استعمال الباب العالى سلطته باعتباره صاحب السيادة على مصر ولا كان أيضاً بارساله « الجندرمه » التى سبق أن ذكرنا الأشاعة التى راجت فى وقت ما عنها . كلا . قائماً كان هذا التدخل قائماً على تلك الأساليب التركية القديمة المنطوية على الحياة والغدر . وهى أساليب كثيراً ما استعملها الباب العالى فى اتخاذ حركات التأثيرين المسيحيين وغير المسيحيين من رعاياه عندما كان يشتم منهم بارقة النجاح فى ثوراتهم وأول ما يلزم الى هذه التدابير ما ذكرته البال مال غازيت فى احدى مقالاتها الموحى اليها بها وذلك فى ١٥ مايو حيث ذكر مورلى بعد ان أوضح رضى الحكومة عن الحالة « ان عرابي قبل مضي زمن طويل ستخلص البلاد منه بطريقة سلمية

هادثة » وهذه التدابير لم يفش بالطبع سرها في الكتب الزرق . ولكنها ظهرت بعد ذلك في البال مال حيث صرحت باشيا، صراحة ساذجة كأن كاتبها لم يشعر أقل شعور بعدم اللياقة فيما روى . وخلاصة هذه التدابير أن يرسل السلطان الي مصر مبعوثاً حرياً من طراز الجنود الذين مارسوا الخدمة مدة طويلة وفيهم من النشاط والاستعداد للدوس علي الضمير ما يمكن ان يخيف بها المصريين ويحولهم عن المقاومة . أما عن عرابي فان النية كانت في ان يغريه بالنزول في احدي السفن حتى اذا استقلها أبحرت به الي الاسكندرية . واذا لم ينجح هذا التدبير كان علي هذا المبعوث ان يدعو عرابي الي اجتماع ثم يقتله بنفسه . وكان هذا المقترح يوافق ما كان قد اقترحه كولفن منذ تسعة أشهر علي الخديوى وكا كولفن يفتخر بذلك فلم يكن اذن هذا التدبير بعيد الاحمال . وعلى ذلك أرسل السلطان رجلاً يدعى درويش باشا وكان من حيث الخلق والسوابق يوافق هذه المهمة التي انتدب لها في القاهرة

وقد قال موزلى في مقال يطفح سروراً لارسال هذا المبعوث العثماني مايلي :

« لقد وصلت الازمة المصرية أقصى حدودها . ولكن يظهر ان في القاهرة الآن رجلاً يستطيع ان يملك ناصية الاحوال . فان في وجاهة درويش باشا الهادئة الرصينة شيئاً من التأثير . فهو بلا شك رجل الساعة . فانه مما يريح البال ويزيل القلق انه بعد عدة تقلبات ومراوغات مارسها السياسيون الذين يمثلون الآن هذه الدراسة المصرية نجد رجلاً يجعل الآخرين يخضعون لارادته بقوة شخصيته الكبيرة . فليس هناك شي . أكبر آثراً من اثباته لسلطته ولا أبرع من اشارته اشارة عرضية الي مذبة الممالك . ان درويشاً رجل من حديد . وحق عرابي ان يرتجف أمامه . فما هو ان ينطق بكلمة خرقاء . حتى يرى رأسه تتدحرج أمامه علي السجاد . أجل ان درويشاً قادر على ان يعالج عرابي بالطريقة الشرقية لا بالطريقة الغربية . ومن المرجح ان الثورة المصرية قد وجدت سيداً لها في هذا التركي القوي العزيمة »

ثم هاك ما يقوله أيضاً في ١٥ يونيو « ان تاريخ درويش الماضي حافل بالحوادث التي تزيد هذا الأثر الذي تركه في القاهرة من حيث نشاطه وقوته . فهو أنشط القواد في الجيش العثماني وأقلهم احتفالاً بالضمير والذمة . وهو مع انه في السبعين من عمره

فان ارادته لا تزال كما كانت قديماً من حديد . وقد مارس الحروب أولاً في الجبل الاسود وكان الجبليون يرون فيه أخطر القواد الذين يقاتلونهم . وفي آخر قتال حدث بين الباب العالي والجبل الاسود (في سنة ١٨٥٦) سار درويش الى جراكوفو وهي أبعد بلاد الولاية الشمالية . ومنع بعض الاهالى من التفهر الى الجنوب فلجأوا الى مغارة واختبأوا فيها . وهذه عادتهم اذا داهمهم غاز . لان هذا الكهف الذى كانوا يأوون اليه كان يمتنع على الغزاة اخراجهم منه لان الطريقة المألوفة فى مثل هذه الحالات وهى التدخين على باب الكهف لم تكن ناجعة فى هذه الحالة . وحاول الأتراك النفوذ الى المغارة ولكنهم ردوا عنها بسهولة . فعمد درويش الى المفاوضات واتفق على التسليم بشرط أن يحترم حياة المحصورين وأموالهم وحريتهم . وكانت النتيجة ان الأتراك بقيادة درويش حافظوا على شروط هذا الاتفاق بأن قتلوا جميع المحصورين . وكيفية ذلك انهم سيقوا الى مطبق فى القاعة ثم وضعوا فى الاغلال كل اثنين منهم معاً ظهراً لظهر ثم قتلوا . وذلك بأن يقتل أحد الاثنين فيحمله الثانى الى حيث يدفنه وبعض الناس لا يعرف الطريقة التى سلكها درويش فى الحرب الابانية . فقد ذهب الى البانيا لكي ينفذ قانون التجنيد ففشل فشلاً تاماً . وقد أشاع أساطير عن معارك لم يكن لها أصل لأنه لم يلق مقاومة تذكر . ولكنه نجح فى طريقة أخرى وذلك بأنه كان ينزل فى ضياع البيكويات الاغنياء وكان يعتصرهم حتى يخرج منهم آخر فلس . فاذا انتهى من أحدهم ذهب الى غيره . وكان يرسل الى الاستانة . بالنقود ولكنه لم يرسل اليها مجندين . فاذا كنا نبنى تنبؤنا بصدد البعثة درويش فى مصر على أعماله السابقة فى البانيا والجبل الاسود فالتأثر اننا سينجح فى مصر . فان المصريين أقل ميلاً للقول من الجبليين والالبانيين ولكن عقدة المسألة المصرية يحتاج أيضاً الى السيف لقطعها »

فهذه أقوال عجيبة وجدير بحون موزلى اذا تذكرها الآن ان يعرفه الخزى والخلل لانه قد انخدع بما قاله له أصدقاؤه فى وزارة الخارجية حتى وقف من نفسه فى ذلك الصيف محامياً يذود عن جرائمهم . فلا عجب بعد ذلك ان لا يذكر المسألة المصرية الا فى عدة صفحات فى تاريخه . وهذه أعمال عجيبة أيضاً من رجل مثل

غلا دستون اذ ماذا يقول فيها لو انه دعى الى ايضاحها امام ضميره الرسمي او غير الرسمي ، حقا ان طيف ذرائيلي ليضحك من هذه الاعمال والاقوال !
الا ان بعثة السلطان لم تكن كما توهمت وزارتنا الخارجية مهزلة من الاثم ساذجة فان امير المؤمنين لم تكن له رغبة في أن يكون آلة مسخرة في يد الغرب يفعل لهم أفاعيلهم ويحترم جرائمهم . فقد كان راضيا بالتدخل ولكن علي هدى . وكان يجهل الحالة في مصر وكان يريد ان يستعد لجميع الطوارئ . وكان لعرايى أصدقاء في البلاط يمثلونه باعتباره مدافعا عن الدين ولم يكن السلطان يثق مطلقا بتوفيق . وكان يرغب أن يضع حلما في مكانه . فاتبع السلطان طريقته المعهودة في تعيين وكيلين متعارضين في الخطة . فانه الى جانب درويش عين شخصا آخر يدعى الشيخ احمد اسعد وكان من مشايخ طرق المدينة وكان يقيم بالاستانة ويستخدمه السلطان في المهمات السرية الخاصة بالمسائل العربية . وكان يستشير في جميع المسائل الخاصة بالعرب وباللدعوة الى الجامعة الاسلامية . وكان هذا الشيخ مواليا لعرايى

فلما وصلت البعثة الى الاسكندرية تبين النامران لهاصفتين . احدهما في شخص درويش وتنطوى على تهديد عرايى . والاخرى في شخص الشيخ احمد اسعد وتنطوي على المصالحة والمسألة . وكان من المهمات اتى عهدت الى هذا الشيخ خاصة ان يبلغ السلطان عن الشعور العام وعن رأى علماء الازهر وكان يخاطب السلطان بأرقام قد اتفق الاثنان عليها قبلا وكان درويش لا يعرف هذه الارقام . وكان عرايى وأخصاؤه قد علموا بذلك قبل وصول البعثة فقابلوها بشئ من الترحاب . فكان منظر استقبالها غريبا . فمن جهة كان الشراكة والأتراك يرحبون بدرويش بينما كان المصريون يرحبون بشيخ المدينة

وقد أرسل كل من الحديو وعرايى مندوبين لاستقبال البعثة في الاسكندرية فكان ذو الفقار باشا ينوب عن الحديو وكان يعقوب سامي باشا ينوب عن عرايى وكان عرايى قد سبق فأرسل عبد الله نديم الخطيب لكي يهيئ الجمهور حتى يحسن استقبال البعثة ويحتج أيضا على البلاغ الأخير الذى أرسله ماليت وزملاؤه الفرنسيون للحكومة

وعلى هذا استقبال الجمهور المبعوثين وكان كل منهما في مركبته ومعه مندوب . فكان الجمهور يصيح « الله ينصر السلطان » ثم يلي ذلك : « اللامحة مرفوضة . مرفوضة » يريدون بذلك رفض البلاغ الاخير . وأيضا « ردوا الاساطيل » . وكان لهذا المتاف أثره عند درويش فانه احتاط لنفسه من ذلك الوقت . وقد ذهب الى البعثة وهي في الاسكندرية والقاهرة مندوبون من الاعيان والتجار والموظفين وكان درويش يجيبهم على السواء إجابة عامة . وهي ان السلطان سيجري العدل وانه هو قد أتى لكي يرد للسلطان سلطته ويعيد النظام . ولم يصرح الا للأتراك بأن عرابي سيرسل الى الاستانة . اما للمصريين فانه كان يصرح أن الاساطيل ستفادر الميناء في أقرب وقت بينما كان الشيخ اسعد يطمئن عرابي ويخبره بان السلطان لا ينوي نحوه الا النيات الحسنة .

أما الصفات التي اعتقدت وزارة الخارجية الانجليزية ومورلي وجودها في درويش كما تدل على تلك القطعة التي نشرها مورلي واقتبسناها هنا فلم يكن لها تلك المسحة القاسية التي توقعها موزلي . فقد كان درويش رجلا مسنا وكانت غايته أن يملأ جيوبه لا أن يشتبك في نزاع مع زعيم الفلاحين . وقد تمكن توفيق من أن يدفع له خمسين ألف جنيه وقدم له من هبات الخلى ما يقدر ثمنه بخمسة وعشرين ألف جنيه ولكن درويشا مع ذلك لم يحاول ان يضرب عرابي ضربة قاضية . فقد حاول مرة ان يهدد الوطنيين ولكنه تعلم من هذه ألا يعود الى مثلها بعد ذلك . وفي يوم الجمعة التالي لقدومه زار بعض المساجد وعبر عن استيائه من العلماء لأنه عندما خرج من الأزهر تجرأوا على أن يقدموا له عريضة ثم لم يكتفوا بذلك بل زادوا جراتهم وذهبوا اليه بعد الظهر وزاروه وعبروا عن أفكارهم بحرية لم يألفها .

وكان جميع هؤلاء العلماء باشتناء العباسي شيخ الاسلام السابق والبهرامي والاياري والسادات في صف عرابي . أما هؤلاء الاربعة فكانوا في صف الحذينو . وقد طلب العلماء منه أن يرفض البلاغ وبخاصة تلك الفقرة التي تشترط نفي عرابي . فأمرهم درويش عند ذلك أن يلزموا الصمت وقال انه انما أتى لكي يلقى الاوامر لا لكي يسمع النصيحة وطردهم وفي نفس الوقت أنتم بالوسام العثماني على شيخ الاسلام وسائر المنشقين .

ولكن الرأي العام تجلى في الحال بصورة لا تترك مجالاً للشك . فقد عاد هؤلاء المشايخ من لدنه وهم في أشد الغيظ وأخبروا كل واحد باتجاه التيسار حسب مارأوه من لهجة درويش وفي نفس هذا المساء أرسل الوطنيون رسـلهم الى المديرية في قطارات المساء لكي يدبروا الاحتجاجات . وعقدت عدة اجتماعات تلك الليلة في القاهرة تسخط فيها المجتمعون على البعثة . وفي اليوم التالي عقد اجتماع كبير من الطلبة في الازهر واحتجوا على الاهانة التي نالت مشايخهم وفي هذا الاجتماع دعى عبد الله نديم الى الخطابة فخطبهم خطبة بليغة .

فلما بلغ درويشا هذه الحوادث اهتز لها ففقد ثقته ولم تمض ساعات حتى أرسل الى عرابي الذي كان الى ذلك الوقت يرفض مقابلته ودعا أيضا محمود سامي وخاطبها بواسطة مترجم وبلهجة المصالحة . وكان الشيخ أسعد مع المترجم يساعده في ايضاح ما يريد . وعلى الرغم من أن درويشا لم يقدم لهم القهوة أو السجائر — وهو ملاحظه عرابي ورفيقه — فان لهجته كانت تميل الى المصالحة . فقد جعلها يجلسان الى جانبه وأخذ في فحص الحالة فحـصا عليه مسحة الصراحة . فقال : « اننا هنا جميعا اخوان لاننا أبناء السلطان . ويمكنكما أن تنظرا الي والى هذه اللحية البيضاء باعتباري أباً لكما . ثم ان قصدنا جميعا واحد وهو مقاومة الاجانب ومبارحة الاسطول الذي يهدد سلامة القطر المصري ويجلب العار بوجوده هنا على السلطان . فالواجب علينا أن ننظر الى هذا الغاية وأن نظهر غيرتنا لمولانا . كل هذا يمكن عمله بان (وهنا وجه الخطاب الى عرابي) تنزل عن سلطتك لي ولو في الظاهر وتسافر أنت الى الاستانة لكي نرضى السلطان » فأجاب عرابي بانه مستعد لان يستقيل . ولكن بما ان الحالة خطيرة والمسئولية عظيمة فهو لا يرضى بأن يؤدي نصف العمل . فاذا استقال فيجب أن تكون استقالته بالفعل والقول . ولكنه لن يستقيل الا اذا تسلم خطاباً تدون فيه اقالته . ثم انه لن يكون مسئولاً عن الاشياء التي تعزى اليه والتي يعتز نفسه بريئاً منها . فقد سبق ان اتهم بارتكاب المظالم وانتهاب أموال الحكومة وما الى ذلك فهو لن يترك منصبه الا اذا حصل على اقالة مكتوبة تتضمن تبرئته مما عزي اليه . ثم انه يؤجل سفره للاستانة الى وقت تكون قد هدأت فيه الحالة . وعندئذ يذهب باعتباره أحد أفراد

المسلمين ليقدم فروض الطاعة للخليفة . ولم يكن درويش مستعداً لقبول هذا الجواب فلم يستمره وتغيرت هيئته . ولكنه قال : « فلنعتبر ان المسألة قد سويت » ثم أشار الى الهياج الذى رآه فى الاسكندرية وقال : « ارسل تلغرافاً لعمر باشا اطفى (المحافظ) . وقائد الحامية فى الاسكندرية . وقل لهما انك قد نزلت عن وظيفتك لى وانك تعمل الآن باعتبارك وكلي . ويوم الاحد سيجتمع القنصل بالحدود وسنعطيك الاقالة التى تطلبها » .

فرفض عرابى أن يفعل ذلك قائلاً انه لن يستقيل حتى يتسلم خطاب الاقالة . ثم اقترقادون أن يحدث بينهما تفاهم .

هذا هو بيان ما جرى فى هذه المحادثة كما رواها نينه وغيره ممن وقفوا عليها . وكانت هذه المقاتلة فى ظهر يوم ١٠ يونيو . وهي ذات أهمية من عدة وجوه وخاصة لما كان لها من العلاقة بما حدث فى اليوم التالى من الشغب الذى كان فى الأصل مشاجرة بسيطة بين مالطي ومكلى مصرى . فقد ابتدأت هذه المشاجرة فى الساعة الأولى بعد الظهر وانتهت فى الساعة الخامسة وكانت نتيجةها ان مائتي شخص قتلوا وكان بينهم ضابط من البارجة « سيورب » وقتل أيضاً مائتا اوروى زيادة على ذلك . وحدث لكوكسون القنصل البريطانى عدة اصابات خطيرة وأصيب أيضاً قنصل ايطاليا وقنصل اليونان بعض اصابات . ولم يهدأ الاضطراب حتى وصلت الجنود النظامية فأخذته . وكان هذا الاضطراب أول ما حدث من نوعه بعد عام من الثورة فى مصر . وقد أحدث خبر هذا الاضطراب الذى ارسل الى اوروبا بالتلغراف ضجة كبيرة وخاصة فى إنجلترا .

وبما أن تبعه هذا الاضطراب الذى عاد شؤمه على القضية المصرية قد التقت على كاهل رجل هو أكبر من اودى منه — اعني به عرابى — وبما أن هذا الاضطراب قد أخذت وزارة الخارجية الانجليزية تستغله لمصلحتها وتعللت به لضرب الاسكندرية لأنها اعتبرت مصر « فى حالة من الفوضى لا يمكن انكراها » فانه يحسن أن نقف هنا قليلاً لكي نقرر مكان هذه التبعة وما لحقها من الجرائم . فاني عند ما سمعت عن هذا الاضطراب فى لندن شعرت لأول وهلة أنه نتيجة

المؤامرة التي دبرها رجال وزارة الخارجية بواسطة درويش لايقاع عرابي في الشراك الذي نصب له والغدر به . ولكنني لم أحصل على المستندات الخاصة بهذا الاضطراب الا بعد الحرب . فلم يكن في مقدوري الدفاع عن الوطنيين وتبرئتهم من ارتكاب هذه الجناية الا بعد حصولي على هذه المستندات .

فاننا نعرف الآن جميعاً أن هذا الاضطراب وان كان في الأصل قد حدث دون تدبير سابق فان حزب الحديو كان ينوي احداث مثل هذا الشعب لكي يثبت عدم أهلية عرابي لحفظ النظام في البلاد .
أما الحالة في الاسكندرية فكانت كما يلي :

كانت الاسكندرية أكثر من كل بلدة أخرى في مصر تحتوى على عدد كبير من الأجانب فكان فيها الى جانب المسلمين عدد كبير من اليونان والاطالين والمالطيين . وجميعهم يشتغلون بالتجارة وأكثرهم يشتغل بالربا . ولم يكن بين الطبقتين الأجانب والوطنيين ود كبير . ثم أن مجيء الأسطول الى الاسكندرية كان الغرض الظاهر منه حماية الأجانب باعاً على إيفار الصدور . فقد كان محافظ المدينة يحتاج الى صفات الثبات والولاء والرفق لكي يحافظ على النظام كما كان رجال الأسطول أيضاً محتاجين الى الرزاة ولكن كان المحافظ لسوء الحظ وهو عمر باشا لطفي يكره الوطنيين . فانه كان شر كسياً وأحد أفراد الحاشية وكان موالياً لاسماعيل وقد خدم توفيقاً وقت المؤامرة الشركسية بأن فاوض البدو في الجهات الغربية بأن يكونوا في صف الحديو . فهو لهذا السبب كان يشجع العناصر الوطنية على الشعب . أما اليونان فقد كانوا مسلحين من قبل بواسطة رئيس طائفتهم امبروز سينادينو وهو رجل من وكان أيضاً وكيل لبيت روتشيلد في مصر . وقد تسلم المالطيون أيضاً واغضى عنهم القنصل الانجليزى كوكسون . فكانت جميع الأحوال مهيأة لاجداث شعب منذ الاستوع الأخير من شهر مايو توقعاً للحرب الأهلية التي يذكر القارئ أن البال مال غازيت قد تبأت عن حدوثها واعتبرتها حلاً لا بأس به اذا رفضت الوزارة الوطنية أن تستقيل .

وليس هناك من شك في أن الساسة الانجليز في القاهرة كانوا ينتظرون هذا

الاضطراب ليعتبروه حجة على الفوضى بل انه كان في نظرهم لا ينافي خطتهم . ومن السهل أيضاً أن تثبت أن عمر لطفي كان يرغب في ازالة عرابي من مسرح السياسة . وقد ورد في التلغرافات انه عند ما كان البلاغ الأخير يوشك أن يرسل للحكومة المصرية كانت قد هيأت قائمة بأسماء أعضاء الوزارة الشريكية الخديوية المرشحين بعد استقالة وزارة محمود سامي . وقد رشح لوزارة الحرية بدل عرابي محافظ الاسكندرية هذا عمر لطفي . ولم يكن هذا الخبر غير مؤسس على حقيقة لا تنا نعرف انه بعد ذلك بأيام دعا الخديو عمر لطفي الى قصر الاسماعيلية وعرض عليه هذا المنصب .

جاء في البال مال غازيت في ٢٨ مايو ما يأتي : « القاهرة في ٢٧ منه — اجتمع في سراي الاسماعيلية ظهر اليوم عمر باشا لطفي وشريف باشا وسلطان رئيس مجلس الأعيان وراغب باشا ... وستكون رئاسة مجلس الوزراء لشريف باشا أو لعمر باشا لطفي ... وسيكون عمر باشا لطفي وزير الحرية » .

وقد سلم البلاغ الأخير في أول يونيو واستقالت الوزارة في ٢ يونيو وانتظر الوزراء يوماً لأن الخديو أخبرهم بأنه سيرسل تلغرافاً يستشير فيه الاستانة ولكن عند ما جاءه الوزراء في الصباح أخبرهم بأنه قد قرر أن يقبل البلاغ ولو أنه لم يتسلم من الاستانة جواباً على تلغرافه . فلما كان اليوم الثالث من يونيو ورأى الخديو انه مضطر الى إعادة عرابي بضغط الرأي العام عليه ومظاهرات الجمهور ومناصرة القنصل الالمانى والقنصل النمساوي لعرابي لأنها كانا يريان فيه أ كفاً رجل لحفظ النظام في مصر كانت خيبة آمال عمر لطفي كبيرة . وكان يرى في خيبة آماله هذه ما يدفعه الي تنفيذ رأى هذين القنصلين باقامة برهان عملي . وهناك زيادة على ذلك شاهد آخر يقوى ظننا في انهم عبر عمر لطفي . وذلك أن الخديو الذي كانت خيبته لا تقل عن خيبة عمر لطفي أرسل في ٥ يونيو تلغرافاً قال فيه :

« لقد تعهد عرابي بحفظ النظام وأعلن ذلك في الجرائد وقبل على نفسه المسئولية أمام القناصل . فاذا نجح في هذا التعهد فان الدول يثقن به وعندئذ تضع اعتباراتنا . ثم أن أساطيل الدول في مياه الاسكندرية . فعقول الناس منهيجة فالمشاجرات ليست

بعيدة الحدوث بين الاوروبيين وغيرهم . فالآن : اختر لنفسك اذا كنت تنوي خدمة عرابي فساعدته على تعهده أو تنوى خدمتنا » .

وكان في هذا التلميح ما يجعل عمر لطفي يتخذ اجراءاته . وكان باعتباره محافظا له حق الأمر على المستحفظين وهم يؤلفون بوليس الاسكندرية الشبيه بالحربي وبواسطة هؤلاء ، أمر أن تجمع النبايت في اثمان الأقسام لكي توزع في الوقت المعين ثم أعد الاعدادات اللازمة الاخرى لاحداث الاضطراب المقصود .

وهناك أدلة قوية في الكتب الزرق تثبت اشتراك البوليس في الاضطراب . ولو أن هناك اختلاطاً في التمييز بين رجال البوليس هؤلاء ، وبين الجنود وذلك لأن لفظة عسكري تدل في مصر على الاثنين . فان الجنود النظامية كانت بقيادة المحافظ الحربي ولم تشترك في الاضطراب الا عند ما دُعيت في الساعة الأخيرة بناء على طلب عمر لطفي عند ما رأى ان الاضطراب قد عدا طوره وأنه لا يستطيع امتلاك ناصيته . ومما يلاحظ أن رئيس المستحفظين سيد قنديل وكان من المتصرين لعرابي وهو رجل ضعيف القلب رفض أن يشترك في أعمال ذلك اليوم واعتذر الى المحافظ بالمرض .

فلاضطراب كان قد دبر عند وصول درويش ورفيقه الى الاسكندرية في ٨ يونيو . والأرجح أن القصد كان أحداثه في نفس الوقت الذي يقبض فيه على عرابي وذلك لاقامة البرهان أمام مبعوث السلطان بأن عرابي غير قادر على حفظ النظام . ولست مقتنعاً بأن درويشاً كان مجهول ما سيحصل وأظن أن الأرجح أنه كان يعرف كل شيء قبل حديثه مع عرابي . وأنه لو كان قد نجح في جعل عرابي يستقيل لكان أنني تدير هذا الاضطراب . وهناك ما يدل على ان الاضطراب وقع قبل الوقت الذي كانت النية موقودة على أحداثه فيه . لان من المحقق ان حادثة المشاجرة بين المكاري والمالطي كانت حادثة عرضية ولكن المرجح أنه لم تصدر أوامر الى البوليس بوقف المشاجرة فاستمرت وفقاً للبرنامج الموضوع للاضطراب . ولكن ما لا شك فيه ان الحديوي في القاهرة وعمر لطفي في الاسكندرية كانا يحتكران المواصلات التلغرافية بين هاتين المدينتين . وان عمر لطفي كان يؤجل وهو يتعلل بعدة أعذار

طلب الجنود الذين لم يكن لهم الحق في العمل الا باذنه باعتباره المحافظ الملكي للمدينة. ثم ان هذا الاضطراب كان مدعاة الى اعلان الفرع بين رجال بلاط الخديو بينما هو كان مدعاة الى الاسف عند عرابي والوطنيين الذين أخذوا أيضاً في التصغير من شأنه ثم ان اللجنة التي عينها الخديو لتحقيق هذه الحادثة كانت مؤلفة من أعضاء من حزبه ولكيلا يجعل لتحقيقها قيمة جعل عمر لطفي رئيساً لها . وصلة الخديو بعمر لطفي تزداد وضوحاً عند ما نعرف انه لما اشتدت شبهة القناصل في عمر لطفي منحه الخديو اجازة . فلما ضربت الاسكندرية ظهر ثانياً ونال ما كان يطمح فيه وهو وزارة الحرية . وقد بقي هذا المنصب في يده الى شهر مايو سنة ١٨٨٣ عند ما أتهمه لورد راندولف تشرشل في البرلمان هو والخديو . فاستقال عندئذ . وفي ملحق الكتاب براهين أخرى تؤيد اشتراهما في احداث هذا الاضطراب .

ولكن هناك نقطة في هذه المسألة المشثومة لا تزال عندى موضع الاشكال . وهذه النقطة هي تقدير المسؤولية التي تحملها وكلاؤنا في القاهرة والاسكندرية من هذه الحوادث . فان في رسائل ماليت ما يفهم منه الانسان انه كان ينتظر حلاً عفيفاً للمصاعب السياسية التي كانت تواجهه وذلك في وقت الذي كان يدبر فيه هذا الاضطراب . ثم ليس من يشك في ان جميع ما كان يحتج به على الوطنيين ان ادارتهم ستؤدى الى الفوضى . ثم من المحقق أيضاً ان كوكسون القنصل الانجليزي باسكندرية قد تفاوض عن تسليح الماطيين . ومع ذلك فهناك فرق شاسع بين هذه الاعمال وبين التواطؤ على احداث هذا الاضطراب . وكل ما أعرفه عن اخلاق ماليت وسلوكه في المستقبل يدعوني الى تبرئته من هذا الاضطراب .

وكان ماليت يثق في توفيق ويعتبره جديراً بالثقة وكان يصدق جميع ما كان يقصه عليه وقد علمت ان وقوفه على حقيقة توفيق بعد الحرب قد ألكه أشد الالم . وهذا القول يصدق أيضاً عن كولفن . فانه كان يجهل تذييرات الاضطراب كما كان يجمل أعمال الخديو منذ عام ولو انه من الصعب ان يعتقد الانسان انهما لم يعرفا الحقيقة بعد ذلك بوقت قريب . فانهما كانا متحالفين مع عصبة الشعب

والاضطراب وعند ما حدث الاضطراب سارعا الى تصديق الخديو لانهما رأيا في تصديقه ما صادف هوأهما فلم يبحثا عن الحقيقة .

وكان كلاهما ينظر الى الاضطراب باعتباره اداة تشتغل لتنفيذ ما ربهما وكانا يحتاجان به على الوطنيين وان ادارتهم ستؤدى الى الخراب والتدخل الاجنبي . فهذه الصلة التي لها بالاضطراب هي كل ما القيه عليهما من المسؤولية .

ويمكن تلخيص ما حدث بعد ذلك في أسطر قليلة قبلما أعود بالقارىء الى مذكرياتي . فأقول : أن نتيجة الاضطراب لم تكن كما توقعها الخديو وأصحابه بالضبط فقد خرج الاضطراب عن الطور الذي عين له قبلا في برنامجهم حتى دعت الحالة الى ادخال الجنود النظامية لاعادة السكينة . وبدلا من أن تسقط كرامة عرابي به حدث من الرعب بين الاجانب وهم طائفة ترتعد لاقول حادث ما جعلهم ينظرون الى عرابي باعتباره المنجي الوحيد لهم . حتى أن القناصل باستثناء القنصل الانجليزي وافقوه على رأيه . ثم ان النظام الذي أحدثه وجود الجنود النظامية في الاسكندرية زاد مقام عرابي في أعينهم . وهنا أقول انه لو كان عرابي رجل أعمال بدلا من أن يكون رجل أحلام وأمني أي لو كان فيه صفات الحاكم القوى التي كانت لسوء الحظ تعوزه كثيرا لاستطاع في ذلك الوقت أن يكسب المعركة السياسية من خصومه الذين كانوا لا يراعون الذمة او الشرف فيما كانوا يفعلون . فلو كان عرابي حاكما قويا لكان من الضروري أن يتهم المرتكبين لجرائم الاضطراب ومحاكمهم وكان عندئذ يثبت للجميع انه ليس من يد أقوى من يده وان العقاب سريع النزول بمن يحدث أي خلل بالامن العام . فكان يمكنه أن يناشد أوربا والسultan بكلمات عليها طابع الحاكم القوى بحيث لم يكن من الممكن عدم المبالاة بها . وفي هذه الحالة لم يكن لحكومتنا أن تشذ عن الجميع وتناوئه .

ولكن عرابي لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا وانما كان ذا أماني انسانية وكان في خلقه شيء من العناد والتشبث لأرائه والرغبة في تحقيقها . فكان يجهل أوروبا جهلا تاما وكان يجهل أيضا الطرق والاساليب السياسية الغربية . فضاعت منه الفرصة السانحة وكان مالت وكولفن قد غرسا الخوف في قلوب القناصل

وفي الوقت الذي كانا يكلفناه فيه بالمحافظة على النظام في الاسكندرية كانا يهيئان ضربها بالاسطول . ومن ذلك الوقت زال الامل في تسوية المسألة بالوسائل السلمية . فحدث بين عرابي وبين سير بوشامب سيمور قائد الاسطول مشاجرة تشبه ما يقع بين الذئب والحمل . وكان الدافع اليها ان خادم سير سيمور وهو رجل يدعى مستراكت . قتل في الاضطراب . فاراد سير سيمور ان ينتقم من الاسكندريين لقتل خادمه بضرب الاسكندرية ولو كان في الميدان رجل أقوى من عرابي لاستطاع الخروج من هذه الأزمة . ولكن عرابي لم يكن يزيد عن أن يكون فلاحا متفوقا له عدة أفكار قليلة جلية فكان نصيبه الفشل . ولكنه مع ذلك لا يستحق اللوم الذي القاه عليه بنو وطنه . فانه لم يستطع أحد منهم أن يفعل شيئا يفضله به (١) ولترجم الى المذكرات :

« ٣ يونيو — كنت بوزارة الخارجية ضيفاً عند ليدي جرانفيل وكان جميع السياسيين هناك . وكان جميع المتصلين بالوزارة يرحبون وييشون . وقد تكلمت عن الحالة مع ولسلي وروالنسون والسفير الامريكى « لويل » وغيرهم . وتحدثت أيضاً مع سير الكسندر والليدى ماليت على الرغم من الشجار الناشب بينى وبين ابنيهما . فكانا يتحدثان بيشاشة ولطف . ويظهر على الجميع انهم قد تنفسوا الصعداء لتأجيل الازمة المصرية . ولكن ولسلي يقول لي ان السلطان رفض أن يشترك في مؤتمر . وكان ابن عم الخديو وهو رجل سمين يدعى عثمان باشا احد الضيوف .

(١) المرجح ان الذى منع عرابي من محاكمة عمر لطفى هو أولا اضطرابه الى وقوفه الى صفه باعتباره مسلماً مثله في شجار مع غير مسلمين . والثاني انه كان هناك شبهة بتواطؤ الخديو معه . وكان لا يرغب أن يدخل في شجار مع توفيق في ذلك الوقت لانه مضي وقت طويل على تصالحه معه . وكان قد اقسام منذ أيام قليلة أن يحافظ على حياته كما يحافظ على نفسه . ففضل أن يلقي اللوم على كوكسون وسينادينو وهما بلا شك يستحقان اللوم . وهذا ظاهر من خطابات صابونجي ووثائق أخرى ملحقه بهذا الكتاب .

وكان حاضراً أيضاً ولي العهد وأمرأه آخرون ومما أدهشني تلك البشاشة التي وجدتتها في هنري ستانلي . فقد قال انه يعجب شديد الإعجاب بعراي لأنه يبصر الإيمان وأنه يستحق الترقية وان يبقى هو وتوفيق في القاهرة . وبما انه يمثل في أقواله هذه آراء الاستانة فقد اطمأنت من هذه الناحية . فاذا لم تطرأ حوادث جديدة فالغور لنا .

وهذه الإشارة الاخيرة عن لورد ستانلي ذات أهمية . فانه كان صديقاً حميماً لي قديماً . ولكننا كنا نختلف في الرأي عن المسألة المصرية وسبب الاختلاف هو هذا :-

فقد كان منذ مدة طويلة ملحقاً بسفارتنا في الاستانة وهناك تشعب بحب الاتراك وكان حب الاتراك في ذلك الوقت نزعة فاشية بين الانجليز . وفي سنة ١٨٦٠ كان قد سافر الى الهند الشرقية فآمن بالاسلام . وقد عرفته بطريقة غريبة في ذلك الوقت فقد كنت مسافراً الى انجلترا عن طريق اثينا والاستانة ونزلت في نهر الدانوب في احدى البواخر . فلما وصلنا الى إحدى مواني رومانيا نزل الى الباخرة عائلة أمير من امراء الفلاخ وبصحبتها انجليزي شاذ الهيئة ساذج اللباس ظننته أولاً مربى الصبيان أو سكرتير رب العائلة . ودامت سياحتنا عدة ايام فصادت هذا السائح وقد لد لي وقتئذ معرفته الواسعة بالشرق ولكنه لم يخبرني عن اسمه . وعند ما وصلنا الى فينا اقترح علي أن يذهب معي الى دار السفارة .

وهناك تحققت من شخصيته وسافرنا من هناك الى مونيخ حيث كان أخوه ليولف ستانلي يتعلم الألمانية . ومن ذلك الوقت عرفته حق المعرفة وانهزم هذه الفرصة الآن لكي أقول انه علي الرغم من اطواره الغريبة كان رجلاً شريفاً بعيداً عن الانانية .

وكان باعتباره مسلماً شديد الحماسة والعطف علي آرائه ولكنه لم يكن يوافقني علي تفضيل العرب علي الترك الذين كان يرى فيهم قادة الاسلام . وكان وهو في لندن علي اتصال دائم بالسفارة العثمانية . ولذلك فراه عن علاقة

السلطان بعراي في الوقت الذي كانت تروج فيه اشاعة ارسال بعثة درويش له قيمة تاريخية عظيمة .

واليك ما كتبت في مذكراتي بهذا الصدد :

« ٤ يونيو — في كرايت يوم الاحد . وهو أول يوم لم نفكر فيه بمصر بعد اسابيع عديدة كثر فيها اشتغالي بهذا الموضوع . وأظن ان المسألة قد سويت الآن وقد لعبت التنس بعد الظهر وانا فرح . وكان الجو بديعاً وزارنا وتورث ونوبل وفرانك لاسل وهنري وكوبر ومولوني وآخرون .

« ٥ يونيو — عدت الى لندن تقول ليدي جربجورى انهم الآن غير مرتاحين الى سلوك كولفن ويقولون انه غير موافق لمركزه في مصر . وقائل هذا هو اللورد نوبتيروك . وكان لورد جرانفيل قد ارسل الى سير وليام جربجورى يستشير في موضوع مصر » .

وما يلاحظ ان ليدي جربجورى قد بقيت على عهدھا الاول موالية للقضية الوطنية بخلاف زوجها . وقد خدم كلاهما عراي بعد ذلك وبخاصة في وقت المحاکمة وكانت صحف لندن قد بدأت تهتم بمصر ويكتب عنها بشي من المعرفة وأرسل اكثرهن مكاتبتين خصوصيين في القاهرة والاسكندرية . وكان من بين هؤلاء مكاتب الديلي تلغراف الذي انتصر لعراي بشدة .

« ٦ يونيو — جريدة الديلي نيوز نهيء نفسها منذ الآن لأن تدعو الى العودة الى الحالة التي كانت قبل ارسال البلاغ الاخير . والارجح ان اكثر الجرائد سيسير وراءها في القول بهذه الخطة بل جميع الجرائد ماعدا التيمس والبال مال اللتين قد وعظما عن الحق فأبنا أن تعظا . وليس للراي العام الانجليزي قيمة الآن تمجادت مع لاسل بمحادثة طويلة وأرجو أن أكون قد جعلته في صف مصر . وفي المساء كنت زاكبا مع برترام كراي وقد تطوع ان يراهن علي انه لن تمضي خمسة عشر يوما حتى يكون قد انتهى عراي وانهمزم .

« ملاحظة : برترام هو شقيق فيليب كرى احد اصحاب المصارف . وهو أيضاً من انصار غلادستون المتصلين به . ورأيه هو بلا شك رأي رئيس الوزارة »

« ٧ يونيو — زارتني ليدى جريجورى وأفضت الى مجموعة أخبار . فأخبرتني بأن لورد جرانفيل قد قال لزوجها ان آمالمم معلقة على بعثة درويش . ومما قاله لورد جرانفيل ان درويشاً عديم الذمة والشرف وسيتخلص من عرابي بطريقة ما وأظن ان هذه الطريقة هي الرشوة (١) ويظهر ان لورد جرانفيل قد ألمع الى غير ذلك فقد تكون طريقة التخلص بواسطة فنجان قهوة ولكني لست أخشي هذا . لان غرض السلطان لا يرمي الى قتل عرابي بل الى حفظه بالاستانة رهينة . ومع ذلك فأنا في أشد الاشتياق لان يصل صابونجي . ولا يزال يساورني الشك بأنهم لمعرفهم بصلته بي سيمعنون نزوله الى الاسكندرية . وقد كتب الى رقعة وهو في القطار زاد فيها بعض علامات سيستمعلها في الاصطلاحات التلغرافية التي اتفقنا عليها وهي علامات مضحكة . ثم قابلت جريجوري وقد أعاد على جميع ما قالته لي زوجته . وهو يظن انه يجب استدعاء كوفن وماليت .

وقد كتب بمبروك الى برلين يقول له أن حنق وزارة الخارجية على لاهد له . ولكن هذا لاهمني . . . التقيت باوستين لي في النادي فسألني عن آخر ما وصل من الانباء من مصر ولى هذا هو سكرتير ذلك . فقلت له انه بلغني انكم سترسلون الى مصر عدلا من الملح لتعلقوه في ذنب عرابي . فأجابني علي الفور قائلاً : كلا . فان الملح سيستعمل في تمليعه . وقد ركبت في المساء مع سيريل فلور وقد تزوج من أسرة روتشيلد فنصحت له بأن يبيع اسهمه المصرية . وتناولت العشاء مع برترام فكان أرق من قبل . فهو يؤمن بغلادستون ويعتقد ان أرنلدا ستحصل على الاستقلال الذاتي . ومما قاله ان غلادستون يتقدم الزمن الحاضر بجيل فبعد مضي عشرين سنة سنؤمن ببقية الالهام بمسائلنا .

(١) اجد في المذكرات عن سنة ١٨٨٨ مايلي :

« القاهرة في ٢٢ ديسمبر — تناولت الغداء مع زبير باشا وقال انه حضر محادثة بينه وبين درويش باشا فعرض عليه درويش ان يذهب الى الاستانة بمرتب شهري قدره ٢٥٠ جنيه . فأجابه عرابي بأنه لورضي هو نفسه لوقف بينه وبين السفينة عشرة آلاف شخص لمنعه من السفر »

« وقد كتب فريدريك هاريسون محتج على تدخلنا في مصر . وكان مقاله شديد اللهجة وقد نشر في البال مال تحت عنوان : المال . أبها السادة . المال » وقد توالى الخطابات على أثر هذا المقال . وقد أسفت كثيراً على عدم معرفتي بالكتاب قبل الآن فهو أعقل وأشجع من يكتب في المسائل الخارجية في حزب الاحرار وأقوي المؤلفين الذين ينشرون الرسائل السياسية ولو كنت قد لقيته منذ شهر أو شهرين لما حصلت الحرب لانه وان لم يكن في البرلمان قد كان ذا نفوذ عظيم بين الاحرار . ومما يزيد سوء الحظ انه لم يكن في الحزب أحد ذو مكانة ذهنية في هذا الصنف باستثناء فريدريك هاريسون . لان الجميع كانوا متقيدين بالوظائف ...

« ذهبت الى ليدى سولزبرى مدعواً في سهرة . وتحادثت مع ملتون وكان الاستياء بادياً عليه بشأن أعمالى في المسألة المصرية وذكر تلغرافاتى فلم يتكلم عنها بآداب . وتحادثت أيضاً مع سترائير فقال لى انه يود ان يذهب بعشرة آلاف جندي لكي يشنق عرابي . وجرى بينى وبين عثمان باشا وكامل باشا ابني عم الخديو حديث في غير السياسة ... وقد وصلت بعثة السلطان الى مصر »

« ٨ يونيو — وصل تلغراف من صابونجي يقول فيه انه قد صرح له بالنزول في الاسكندرية وبذلك زال غنى همي . وهو يقول ان البعثة التركية قد سافرت الى القاهرة ... ويرفض هارى براند أن يزورنا في كرايت حتى يرى ما تنتهي اليه الحال في القاهرة . وأخشى ضياع امواله في مصر فان جل ما يملكه فيها

« ٩ يونيو — كتب فريدريك هاريسون خطاباً آخر في البال مال . وقد كتبت اليه اقترح عليه أن أطلععه على مكاتبائى مع مستر غلادستون . وزرت جريجورى . وقد قوبلت البعثة بالترحيب والتهليل في القاهرة وظني أن الناس هناك يتفانون بإججاد تسوية . وكتب الى صابونجي يخبرني بالتلغراف أن عرابي قد أعلن بانة سيقاوم الجنود التركية اذا انزلت في سواحل مصر . وهو لا يزال في الاسكندرية وهذا يقلقنى لانه ينبغي أن يكون في القاهرة الان . وتناولت العشاء في منزل وتورث لكي اقابل سير بارتل فرير وهو رجل حلو اللسان ذكي الفؤاد »

« ١٠ يونيو — تناولت الغداء مع مستر جرين وزوجته وهما يعطفان على مصر »

كثيراً» — والاحظ هنا ان مستر جرين هذا هو المؤرخ المعروف . وكانت صحته قد تضعفت في ذلك الوقت وانى أذكر الآن عطفه على وعلى القضية التي كنت ادافع عنها . وكانت وفاته خسارة كبرى لجميع الذين يدركون قيمة السياسة النيرة .

« لقد ابتدأ القلق يعتريني هذه الايام عن الحالة بعد مضي اسبوعين وأنا مرتاح البال . وتقول صحف المساء أن درويشاً قد نجح وذلك بأن « اشترى » جزءاً كبيراً من الجيش وانه يطالب عرابي بأن يذعن له . فاذا لم يصمد له عرابي فان كل شيء يذهب سدى . وبعد تفكير طويل قر رأبي على أن ارسل هذا التلغراف الي صابونجي . الساعة ٧ مساءً . « اقبضوا على البعثة . لا تحشوا أحداً الا الله » وبعض هذا التلغراف أرسل بالارقام . ولكنني أخشى أن لا يكون قد ذهب صابونجي الى القاهرة . والا فلماذا لا يرسلني . هل حدث له ما يمنعه ؟ ... تناولنا العشاء عند ليولف ستانلي وكان معنا آخرون منهم برابط . وكان كلامه عن مصر كله مروءة وقد افضيت اليه بعض الحديث وأظنه كان مناسباً . وصرحت له بمجمل ما عندي والمسألة الآن تتوقف على مقدار الجراءة التي عند أعضاء الحزب الوطني . وأظن أن أوامر درويش كلن القصد منها سبر غور الحزب من هذه الناحية فاذا وجد منهم مراساً شديداً عضدهم . وهو لو استطاع لسحقهم على أيدي الشراكسة ولكنني أرجو أن يسحقوه أو على الأقل يخيفوه . فان السلطان لا يجرؤ على اخاد الحركة بالعنف .

« ١١ يونيه — سافرت في قطار الصباح الى كرايت وقد كنت قلقاً لثلاث أجد في الجرائد خبراً عن حدوث انقلاب . ولكن الابزفر تقول انه لم يجد شيء . وتذكر الجرائد بعض الحكايات عن كبرياء درويش ونعطره نحو العلماء . ولكن لا أهمية لهذا . . . في الساعة الثانية جاء الينا الامير عثمان والامير كامل وابن عمهما — وقيهم عارف بك ودليلهما الانجليزي وهو رجل يدعى لمبرير لكي يروا خيولنا وبينما كنا نريهم الخيول جاءني تلغراف من صابونجي هذا نصه :
« القاهرة في ١٠ يونيو الساعة ١٢ — تحدثت مع عرابي . البرلمان والازهر

والجيش يعضدونه الا سلطاناً باشا وشيخ الاسلام . والامة قد قرأها على خلع
الحديو . والباب العالي لا يميل الى مقترحات أوربا . وعرابي يلح على انه لن يستقر
السلام حتى يخرج كولفن وماليت . وهو سيقاوم هجوم الاتراك ولن يسافر الى
الاستانة . عين الشيخ عlish شيخاً للازهر . قرر الباب العالي خلع الحديو . ماليت
يلح على البعثة بان تقبل مقترحات أوربا . خطب عبدالله نديم في عشرة آلاف نفس
فدم هذه المقترحات وطعن في الحديو « ولو كان ابنا عم الحديو قد قرأ هذا
التلغراف لما استطاعا أن يتغديا . وقد تناقشنا في الموضوع وسرسل لهم تلغرافاً
نصح لهم فيه باعلان الجمهورية في حالة خلع الحديو . وقد زال عني الهم الآن
لوجود صابونجي بينهم »

واني فيما قلته هنا عن الأميرين عثمان وكامل لم أقل كل الحق . فانها لم يكونا
بحبان توفيقاً وكان أبوهما مصطفى قد طرد من مصر وأخذ اسماعيل أكثر أملاكه
وكانا هما على شيء كبير من الوطنية . وقد برهننا على ذلك مدة الحرب اذ كانا
ينتصران لعرابي . وقد قدمت أختها الأميرة نازلي مساعدة كبرى لعرابي وقت
محاكمته . وكان عارف بك رجلاً ذا كفاءة وكان كردياً فيه شيء من الدم العربي
وكان حاصله على تربية راقية وله مزايا عليا وقد صار بعد ذلك سكرتير مختار باشا
في القاهرة وكان يحرر مجلة أدبية ولكنه انغمس بعد ذلك في الدسائس واختفى .
أما الشخص الرابع فكان تركياً متفرنجاً من رجال بلاط السلطان ولم أر اسمه في
المذكرات . وقد أخذنا في الحديث عن السياسة الشرقية وقت الغداء وان لم نتكلم
عن مصر . وكان كلامنا عن الجامعة الاسلامية والأمل في طرد انجليترا وفرنسا من
شمال أفريقيا .

ونحنس في هنا أن أثبت خطاباً أرسلته الى صابونجي في التاسع من الشهر
وخطاباً آخر أرسله هو إلى يوم ١١ يونيه .

« شارع جيمس رقم ١٠ »

« ٩ يونيو سنة ١٨٨٢ »

« ان تلغرافكم الذى تخبرونني فيه عن وصولكم للقطر المصرى قد أراح بالى جداً . وأرجو أن تكون قد سافرت الى القاهرة والتقيت بأصحابنا . وأظن أن أفضل ما يعملونه الآن أن يحسموا علاقاتهم مع رجال البعثة . ولكن يجب عليهم الا يأتعنوا جانبهم لانى أعرف أن أعداء مصر يعلقون آمالا عظاماً على درويش باعتباره رجلاً عديم الذمة والشرف فى كيفية معاملته للثائرين . فانهم سيحاولون بكل قوتهم أن ينقلوا عرابى الى الاستانة . ولكن يجب الا يفعل ذلك . وسيغرونه ويحاولون ارشائه ويقولون له ان الغاية من سفره صلاح البلاد . فلا يفترون بهذه الأقوال . ومن الممكن أنهم يحاولون القبض عليه أو دس السم له وان كنت لا أرجح هذا . ولكنهم اذا رأوا انه ثابت لا يتزعزع أمامهم وان الأمة من ورائه تنصره فانهم لن يتشاجروا معه ونصيحتى الوحيدة له هي أن يخضع لتوفيق باعتباره والى السلطان على شريطة أن يبقى وزيراً للحريية . فاذا قبل ذلك لم يعد لدى الحكومة الفرنسية أو الانجليزية مجال للمشاجرة معه واذا اجتمع المؤتمر الاوربى فانه لن يشير بالتدخل . وأنا متأكد بأن حكومتنا لن تلح على تنفيذ شروط البلاغ الأخير بخصوص نفي عرابى من البلاد . ولكن الحكومتين الانجليزية والفرنسية مضطرتان الى تعضيد توفيق باعتباره حاكماً مصر الاسمي . فعلى عرابى أن يحتفظ بمركزه بحيث يصير الحاكم الحقيقى للبلاد . والناس هنا ساخطون على ولكنى لا أعبأ بذلك ما دامت مصر تنال حريتها . »

وهناك خطاباً أرسله لى صابونجى من القاهرة يوم حدوث الاضطراب فى الاسكندرية ولكن قبل أن يعلم به :

القاهرة فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

عند وصولى ذهبت الى عرابى ومحمود سامى وغيرها من أعضاء الحزب . وقد قابلونى بحفاوة وسألونى عنكم . وقال لى محمد عبده انه قد بلغه أن بعضهم قد نصح لك بأن لا تنجى الى مصر . وقد غمرنى عرابى بالسرور والطرب عند ما رآنى . وقبل وصولى بأسبوع خطب فى اجتماع وقرأ خطاباً منى أنصح له فيه بالاتحاد ... أما الحالة فهى كما يلى :

لقد أخبرتكم في تلغرافاتي عن جميع ما حدث من قبيل استكشاف المؤامرة الشرسية الى هذا اليوم . وقد أصدر الشيخ عlish شيخ الجامع الأزهر فتوى قال فيها بما ان الحديو قد حاول أن يبيع البلاد للأجانب وأطاع اشارات قناصل اوربا فانه لم يعد يصلح لان يكون والياً على المسلمين المصريين ويجب لذلك خلعه . وقد قبل جميع علماء الأزهر هذه الفتوى وزكوها لأنها صادرة من رجل هو زعيمهم الروحاني . وقد ذهب الشيخ محمد خضير ومعه ٢٢ من الاعيان الى درويش باشا وقدموا له عريضة وقم عليها عشرة آلاف نفس طلبوا بها منه أن يرفض طلبات الدول ويخلع الحديو . وفي مصر ١٤ مديرية ومع ذلك فليس بها سوى ثلاثة مدبرين يكرهون عرابي . أما الفلاحون أقباطاً ومسلمين فجميعهم في صف عرابي ينصرونه ويؤيدونه . . . أما الامباني شيخ الاسلام فانه قد وقف على الحياد وذلك لخوفه من الحديو ومن الحزب الوطني ولا يتدخل في السياسة متعللاً بسوء صحته . وقد أخبرني عرابي بأنه ان يخضع لاوربا أو لتركيا وقال لي : « فليرسلوا لنا جيوشاً اوروية أو هندية أو تركية فاني ما دمت وبى رمتق فاني سأدافع عن بلادى وعند ما نموت جميعاً يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهي خراب وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن . وليس هذا فقط فان حرباً دينية ستشب في أثر الحرب السياسية وتبعة ذلك تقع على الذين يشيرون الحرب الآن .

فهو مصمم على المقاومة ولن يذهب الى الاستانة واكثرية الامة تؤيده . فليس بين الأعضاء من يعارضه سوى تسعة فقط . وقد تركه سلطان باشا وانضم الى الحديو لأنه خاف من ماليت ومن الاسطول . وجميع المصريين ينظرون اليه والى الحديو كأنهما خائنان . وجاء من المديريات مندوبون يطلبون خلع الحديو ولا يمكن أن يقال أن عرابي قد أجبرهم على ذلك . وقد وقم تسعون ألفاً العرائض يطلبون من درويش رفض طلبات أوربا وابقاء عرابي في منصبه .

وجميع علماء الأزهر الا الامباني (امبابه ؟) والعباسي والسادات يؤيدون عرابي وكذلك عبد الرحمن البحراوى . وقد عقد اجتماع من عشرة آلاف نفس في الاسكندرية فخطبهم نديم وطلب رفض طلبات اوربا وعدم كفاية الحديو للحكم

وكان يستشهد بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وشواهد تاريخية لكي يبرهن على صحة ما يقول ويقنع السامعين بصحة حججه . وخطب عرابي أيضاً خطبة حماسية فندد بمظالم الأسرة المالكة من عهد محمد علي الى توفيق . وقد تكلمت مع عبده ونديم وآخرين عن وجوب كتابة خطابات ترسل لكم يوقعها الاعيان والعلماء والفلاحون والتجار لكي يثبتوا بذلك حقيقة وجود الحركة الوطنية . وقد اتفقوا معي على أن يعدوا هذه الوثائق في ظرف عشرة أيام وسأرسلها لكم .

وقد ظهر لي أننا كنا مخطئين في تقدير محمود باشا سامي . فاني تحدثت معه كثيراً وسألت عنه حتى من أعدائه فعلت أنه كان من مديري الحركة الوطنية من عهد اسماعيل . وقد كابد كثيراً من المشاق لاجل آرائه ولكنه لم ينزعزع وكثيرون من الحزب الوطني مثل نديم وعبده بل عرابي نفسه يعترفون بأنهم مدينون له بمساعدته لهم وولائه . وقد أغراه اسماعيل على أن يترك الحزب وعرض عليه المال ولكنه رفض . وهو يصرف جميع ايراده الآن علي الحزب ومنزله أشبه شيء بقافلة قد حطت رحالها في الطريق . أما حياته الشخصية فحياة فيلسوف فلا يصرف على نفسه شيئاً وهو قانع بما يأتي له به الحظ . وهو ليس رجلاً جاهلاً فانه متضلع في الآداب العربية ويعرفها أكثر من عرابي وكون الانراك يكرهونه دليل على وطنيته . وسيكتب خطاباً الى اللورد جرانفيل لكي يثبت له فيه حقيقة وجود الشعور الوطني في مصر ويصرح فيه بصداقة الوطنيين لانبجلترا اذ هي نصيرة الحرية وكثيراً ما مدت يدها لاسعاف الامم الناهضة الطامحة الى الحرية . وقد اقترحت عليهم بأن يكتب عرابي والشيخ الامبايي خطابات أخرى مماثلة لمستر غلادستون واللورد جرانفيل وتطوعت بترجمتها وارسلها .

وعند ما أشيع بأن السلطان ينوي ارسال درويش لكي يحض عرابي علي قبول بلاغ الدول الأخير سافر نديم الى الاسكندرية وخطب مدة ساعتين في عشرة آلاف نفس مندداً بالبلاغ وحث كل فرد من الموجودين علي أن يحتج عليه . وقد قوبل مقترح نديم بالابتهاج . وعند ما ذهب الناس الى منازلهم أخذوا في تعليم زوجاتهم وأطفالهم هذا الاحتجاج وعند ما نزل درويش في الاسكندرية كان الاولاد

يصيرون « اللايحه . اللايحه » قترد النساء قائلات : « مرفوضة . مرفوضة » وقد اعتبر درويش بهذه العبرة وتحول عن موقفه السابق .

أما الشيخ الامباني فانه بعد أن تظاهر بالعداء للحزب الوطني لأنه أعلن رضاه عن خلع الخديو عاد الآن وعقد الصلح بينه وبين الاعضاء . ولكن سلطان باشا قد خيب رجاء الجميع . فانه ينصر الخديو علي غير هدي وذلك لحوفه من التدخل الاجنبي ولأنه قد أكد له ماليت بأن عرابي لن يبق في منصبه . وهكذا وقع سلطان في الشرك الذي نصب قبلا لشريف . وهو الآن غير محبوب ولم يفده انقلابه هذا أدنى فائدة .

وحدثت أمس حادثة غريبة فانه عند ما طلب درويش العلماء واستشارهم في أحسن الوسائل للحصول علي صلح شريف وجد الجميع كانوا في صف الحزب الوطني ولم يجد في صف الخديو سوى اثنين .

فاغتاظ درويش من ذلك وفض الاجتماع وقلد بالاسمعة الاثنين المنشقين وهما البحر اوى والايبارى . فلما علمت النتيجة وذكرها الجرائد حدث في الازهر حركة شبيهة بالثورة . وقد حضرت عدة اجتماعات للعلماء ولغيرهم وكان الغضب في جميعها شديداً . وكان المتكلمون يكثررون من ذكر القرآن والحديث ويثبتون منها ان توفيقاً لا يصلح أن يكون والياً علي أمة اسلامية . ولم يكتفوا بعقد الاجتماعات الخاصة بل قرروا أمامي أن يعقدوا اجتماعاً عاماً في الازهر احتجاجاً علي الاهانة التي لحقت بهم . وعقد الاجتماع بالفعل في الازهر حيث تقام الصلاة وطلب من نديم أن يخطب الحاضرين وكانوا يزيدون علي أربعة آلاف نفس . وليس عندي من الوقت ما يسمح لي بوصف التأثير الذي أحدثته خطبة نديم . فقد سمعت أنت نديماً وتعرف كيف يشاق الناس الى سماعه والى أى حد يتأثرون من فصاحته

صابونجي

الفصل الرابع عشر

توسلانى الى غلادستون

هكذا كان شعور الوطنيين فى دوائرهم الخاصة فى القاهرة عند ما حدث اضطراب الاسكندرية . وفى اليوم التالى قمت الى لندن وأنا مبتهج ومضى تلغراف صابونجى الذى أرسله فى العاشر من الشهر . وكنت أنوى أن أريه هاملتون . وأنا فى هذه الحال واذا بالجرائد تطالعنى بأخبار الاضطراب . وهالك المذكرات .

« ١٢ يونيو — رعب جديد . اضطراب فى الاسكندرية جرح فيه كوكسون وقتل ضابط البارجة سيورب وخمسون أوستون أوزبى . وقد أحدث هذا الاضطراب هياجاً عظيماً . ولست على يقين فيما إذا كان هذا الاضطراب فى مصلحة عرابى أم لا . فانه سيثبت ان عرابى يملك ناصية الاحوال . هذا اذا لم يكن دسيمة من درويش يقصد منها ان يسافر عرابى الى الاسكندرية فيقبض عليه هناك . ذهبت الى هاملتون وأخبرته بان تحت يدي مستندات تدل على ان عرابى يحكم البلاد وان توفيقاً معرض لخطر الخلع بالنسبة لشعور الجمهور نحوه وانهم اذا لم يكونوا ينوون ان يلجأوا الى العنف فى حل المسألة فعليهم أن يسارعوا الى الاتفاق معه . فوعدنى بان يقول لغلادستون جميع ما أخبرته به . وظاهر لي الآن انهم مستعدون لان يقبلوا أى تسوية مادام توفيق يبقى جالساً على العرش .

« ذهبت الى مجلس العموم . وذهب هاري براند الى أيسه رئيس المجلس وقال له ان « الثائر بلنت » يطلب تذكرة لكي يدخل احدى شرف المجلس . فقال أبوه « انه لا يستحق » ولكنه أعطاه واحدة . وكان ذلك يجيب عن أسئلة متنوعة عن مصر وهو يوم ان درويشاً والحديو لا يجدان الآن ما يعارضهما . وقد أزعجني هذا الكلام . وهناك اشاعة بان عرابى ودرويشاً قد سافرا الى الاسكندرية (وقد ظهر ان الاشاعة كاذبة) وأخشى الخيانة الآن . وقد أرسل لي صابونجى التلغراف التالى : « زرت عرابى وسلمته رسالتك . والهدوء شامل . خطب عبد الله نديم فى

أربعة آلاف في الازهر فحمل على البعثة التركية والحديو. وقد سحبت البعثة مقترحات أوربا واني أوصل قرب السلام الآن. وشرأكة يدسون الدسائس. وعاد شيخ الاسلام الى الحزب الوطني اما سلطان باشا فلم يفعل ذلك الى الآن. الاضطراب لا أهمية له».

وقد وضعت رداً على هذا التلغراف وأنا بالقطار وأرسلته من ثرى بردجس وهذا نصه «درويش يريد سوءاً. فهو يريد ان يرشى عرابي أو يغتاله. اعتقدوا اجتماعاً كبيراً برئاسة نديم وعبيده وعلماء الازهر يكون فيه نحو مائة ألف نفس واطلبوا خروج درویش من القطر فاذا لم يخضع لهذا فاقبضوا عليه بالبوليس وابعده. واتفقوا مع الحديو ولا تعاكوا التناصل. وليكن نديم المبتدئ بهذا العمل اما عرابي والجيش فيجب ان يبقيا على الحياد.

«قبل أن أبرح لندن التقيت بفردريك هاريسون ومحدثت معه عن مصر وكان قد كتب مقالا آخر في البال مال عن هذا الموضوع. فعرضت عليه خطاباً إلى مستر غلادستون وستكون معونته لنا ذات قيمة. وعند ما كنا على وشك مبارحة شارع فليت اندفعت الينا ليدى ماليت وأخذت تسألني عن حقيقة ما فعلت في مصر. فأخبرتها بكل شيء، تقريباً. فقالت ان شرفي عرضة للخطر اذا لم أبرئ نفسي من مهمة الدس لوطني والكيد له. ثم توسلت الى ان أهدئ الحالة هناك وقد وعدتها باني سأرسل لعرابي خطاباً أطلب فيه منه ان لا يمس شعرة من رأس ابنها. وسأكتب وفي البريد المسافر غداً اما اليوم فان التلغراف يغني. ولا اعتقد ان هناك أقل خطر على ابنها مسكينة ليدى ماليت اني لاشفق عليها. فقد أخبرتني ان الناس يقولون باني أنا ومستر غلادستون نتآمر على احباط سياسة ابنها في مصر. فأكدت لها بان غلادستون غير مسئول عن تلغرافاتي وأنا وحدي متحمل هذه المسؤولية. وقد جعلتني أعدها بان أزورها ولكنها تنظر الى كما تنظر الى القتلة».

«١٣ يونيو — كنت قلقاً طول الليل انتظر خبر القبض على عرابي أو اغتياله ولكن الصحف تقول ان كل شيء الآن في قبضة يده. والحديو يشكل الآن

وزارة سيكون فيها عرابي وزير حرية كما هو الآن . وليس عليهم إلا أن يبعدوا درويشاً وكل شيء عندئذ يسير سيراً حسناً .

هذا ما كانت تقوله جرائد لندن ولم يكن يخالفها في ذلك سوى البال مال التي كانت تعتقد أن المسألة لم تسو بعد . وهي تكتب بإعاز من وزارة الخارجية التي لا يرضي موظفوها بأي تسوية تترك مقاليد الأمور في يد الحزب الوطني . وهذا ما يقوله موزلي : « من الصعب أن يخطئ الانسان هذا الخطأ الذي وقع فيه محرر التيمس هذا الصباح عند ما يعتقد ان التسوية المؤقتة التي تمت بين الحديو ودرويش وعرابي والقناصل هي تسوية نهائية للمسألة المصرية . فان الهياج في مصر قد بلغ من الشدة درجة صار فيها لا يؤمن على حياة الاوروبيين وليس في البلاد قوة تستطيع ضبط الرعاع سوى الجيش . وهذا الجيش في يد عرابي : فالحاجة تضطرنا الآن الى استخدام عرابي لمنع المذابح . ولكن كون درويش يلقي مسئولية النظام على رأس عرابي فهذا لا يمنع من التصميم على اقرار الحال الراهنة كما ان اتفاق فرنسا وانجلترا مع عرابي انما كان اساسه الماحها عليه بان يستعمل جنوده في اخمد الاضطراب في الاسكندرية » .

ولكننا خدعنا نحن في انجلترا كما خدع عرابي في القاهرة بهذا الاتفاق الذي عقده ماليت وكولفن وكانت نيتهما الغدر والخيانة . فعهد عرابي لتوفيق وأقسم له بشرفه أن يحميه كما يحمي نفسه مما حدث . واستعمل الحديو هذا العهد لمصلحته مع انه كان لا يضمر في قلبه سوى الغدر بعرابي .

وهناك ما أجده في مذكرياتي عن ذلك اليوم : « أخبرني باتون اس ان روتشيلد قد عرض على عرابي ان يدفع له اربعة آلاف جنيه في العام اذا رضى بأن يخرج من القطر المصري (١) وعند ما ذهبت الي لندن تسلمت هذا التلغراف :

(١) أخبرني عرابي بعد ذلك بعدة سنين انه لم يسمع بأن روتشيلد قد عرض معاشاً لكي يعطيه له اذا خرج من مصر . ولكنه قال لي انه بعد ارسال البلاغ الاخير زاره القنصل الفرنسي وسأله عن قيمة مرتبه الشهري ثم أخبره بأنه

« القاهرة في ١٢ يونيو — كنت في زيارة عرابي وهو يرسل لك تسليماً ويظن ان مقترحات اوربا لم يعد لها أهمية وان الصلح قد تم . وقد سافر درويش . وروح الخديو القاهرة الى الاسكندرية وكان عرابي يشيعه بذراعه . والحزب الوطني في انتصار وقد اشتغلت بمجد ولكني نجحت » وقد كادت دموعي تسقط من الفرح عند قراءة هذا التلغراف فأخذته وذهبت به توأاً الى منزل رئيس الوزارة وأخبرت هاملتون وسيمور بما حدث . وتبين لي انهما يظنان ان غلادستون في هذه الساعة الاخيرة سيرى غلطته ويصالح عرابي . وباتون يظن ان هذا ممكن أيضاً . ولكن وزارة الخارجية ستتصلب . تعشيت في المنزل ثم ذهبت الى حفلة ساهرة في وزارة البحرية فوجدت هناك جريجورى وسير جولد سمث فتحدثت مع اللورد نورثبروك عن مصر . وقد صرحت له بكل شيء تقريباً . وقلت له : « ان كل شيء يتوقف عليك الآن . فأنت صاحب الامر والكلمة فيما اذا كانت ستسفك دماً في مصر ام لا » .

« ١٤ يونيو — لقد تعبت جداً . التقيت بمسز هوارد في البستان فقالت لي انى قد تغيرت والحقيقة ان مصر تساورنى منذ الازمة سواء كنت نائماً أم مستيقظاً قضيت الصباح وتناولت طعام الفطور مع جولد سمث الذى سيسافر هذه الليلة الى الاستانة في مهمة خاصة وقد زودته باراى وعرضت عليه جميع مكاتباتى مع مستر غلادستون .

مستعد ان يدفع له ضعفى هذا المرتب أى خمسمائة جنيه في الشهر اذا خرج من مصر وأقام في باريس فتعامله الحكومة الفرنسية كما تعامل الامير عبد القادر . فأبى ورفض أن يتكلم في الموضوع قائلاً ان الواجب يقضي عليه بأن يقاتل ويموت من أجل بلاده لا ان يتركها . وقد وجدت عندي هذه المحادثة ولكنها غير مؤرخة . وفي ١٨ مايو قالت جريدة البال مال :

« يقال ان عرابي يفكر في زيارة اوربا لان صحته ليست على ما يجب . وهذا قصد حسن ولن يحدث ضرر ما اذا منح مبلغاً كبيراً لمصاريفه على شرط أن لا يعود لبلاده »

(ملاحظة — هذا الجنرال جولد سمع عين بعد ذلك رئيساً لمكتب الاخبار السريعة في جيش واسلى . وهو رجل ناعم اللسان كنت عرفته منذ عام في القاهرة)
« تغذيت مع لاسل وهو حسب ما يظهر منه يوافقنى على آرائى عن مصر »
(وقد فكر بعضهم فى وزارة الخارجية فى ارسال لاسل هذا الى القاهرة بدل ماليت لانه كان قد سبق له معرفة مصر . ولو انه عهدت اليه مهمة الاتفاق والصلح لقام بها أحسن قيام . ولكن لسوء الحظ لم يقرر هذا التعيين)
« فى الدليلي لتلغراف اليوم ما يثبت أقوال صابونجى أما الجرائد الأخرى فتعتبران سفر درويش والتخديو الى الاسكندرية يقصد منه رد النظام الى نصابه . ويقال أن درويش جمع ١٢٠٠٠ جندى وسيزحف بهم على عرابي الذي ليس له نصير الآن فى القاهرة . وأرسلت الى عرابي هذا التلغراف : « احمدا الله على هذا النصر »
« وكان هذا آخر أدوار الكفاح الذى كنت أ كلف فيه كوفن لكي تتجنب الحرب وكنت الى الآن متصراً أما بعد هذا فلم أوفق لاتتصار . وكان الذى جعل غلادستون ينتهى الى قرار وخطة معينة هو احتجاج بعض البلدان الصناعية فى شمال انجلترا على توانيه فى معالجة المسألة المصرية وان هذا التواني عاد بالضرر على مصالح هذه البلدان التجارية . وكان هذا الاحتجاج يستعمله تشمبران للضغط والتأثير على غلادستون وكان ذلك يحرضه من وراء ذلك »

« ١٥ يونيو — أتى قلق على الحالة فى الاسكندرية ولكنى أظن ان عرابي يثق برجاله هناك . فأتى الهجرة اليها متواصلة وكذلك الحال فى القاهرة . ومما يربح بالى أن ماليت غادر القاهرة ودرويش لا يزال بالاسكندرية وهو والتخديو يقيمان فى قصر رأس التين تحت حماية مدافع الاسطول . وجاء تلغراف آخر من صابونجى يقول فيه : « كثرت الوسوس حول سفر التخديو . هياج . نشاط فى الاستعدادات الحربية . ونديم وعرابي وعبدته يتحدثون الباب العالى علناً . وعرابي ساهر يقظ يتكلم باعتدال . حدثت مؤامرة لقتل نديم . وهناك خوف من حدوث اضطراب بين الاجانب . ودرويش لا يريد السفر حتى ينسحب الاسطول . نستحلفكم

بالله ان تستدعوا ماليت فالجميع يستخطون عليه وسيقتلونه اذا استمر » وقد ذهبت الى هاملتون ورجوته ان يطلب من ماليت أن يستقل احدى البوارج. فأجاب طلبي ثم أرسلت الى هاملتون خطاباً حذرت فيه الحكومة من الارتيكان على الجيوش التركية. ثم بعثت بهذا الرد الى صابونجي : « مندوب تركيا يطلب من الدولة ارسال جيوش للقطر المصري . وليس من المرجح ان ترسل . ولكن استعدوا . واحفظوا النظام مهما حدث . فان اضطراباً آخر سيقضى على كل شيء . وسيغادر ماليت مصر قريباً . فاصبروا قليلاً » وبعد ذلك ذهبت الى لورد دلاور وتناولت العشاء هناك . وعند رجوعي الى البيت علمت ان مواصلة خط تلغراف القاهرة قطعت وسبب ذلك فيما أظن هروب كتبة التلغراف وهذا يقلقني بعض القلق »

« ١٦ يونيو — ذهبت الى باتون فوجدته كله رجاء . ولكن إيماني في غلادستون قد زال وأظن ان الحكومة الانجليزية انطوت على الشر الآن . وقد أعطيت كيجان بول أمس مكاتبتي مع غلادستون لكي يطبعها حتى تكون مهيئة في حالة حدوث أسوأ ما أنتظره . وقد وصل تلغرافي على الرغم من كل شيء »

وجاء هذا التلغراف أيضاً من صابونجي : « وصل الى هنا مندوب جديد بتعليمات غير معروفة . والأمة والجيش يتشاوران كل يوم في تدير وسائل الدفاع ولا يثقان بالبعثة المزدوجة . أخبرني عن خطة مستر غلادستون ولورد جرانفيل . وعراي ثابت . عطلت جميع الجرائد فلا يصدر سوى الوطن والجريدة الرسمية . العرب مستحوذ على الاجانب وقد شكر الخديو عراي لحفاظته على الأمن . الهدوء شامل . منع نديم من عقد الاجتماعات »

قابلت هاملتون أمس فأخبرني بأنه يحسن أن لا أزوره في منزل رئيس الوزراء . لانه قد قدمت له ملاحظات عن ذلك واذا كان هناك ما يهم من الاخبار فيحسن ان أرسل له كتاباً عنها . وقد كتبت اليه خطاباً أسأله فيه بيان خطة غلادستون الحقيقية . فجاءني الرد وهو غير مرض . وفي سانت جيمس غارت خبر بصدد الأمر بارسال جنود لمصر . ذهبت الى كرايت وأنا في توتر عصبي شديد . وقد انعقد مجلس الوزراء أمس في غرفة مستر غلادستون الخاصة انعقاداً عاجلاً . فهل كان

القصد من انعقاده ارسال الجنود لمصر ؟ اني لا أملك من الظن بأنهم يريدون التدخل السريع . ولكن يظهر ان الفرنسيين قد تصالحوا مع عرابي . وأقول هنا أن جميع الدول وليس فرنسا فقط كن راضيات بالاتفاق مع عرابي وتضحية توفيق حفظاً للنظام والامن . وهناك ما تقوله البسال مال في ١٦ يونيو : « المظنون أن دولتي الوسط ترغبان في الاتفاق مع عرابي على أساس تنازل توفيق وتولية ابنه القاصر مع وجود وصي . وهناك فوائد لا تنكر لهذا الاتفاق وان كانت فرنسا وانجلترا مضطرتين الى مظاهرة توفيق الذي أطاع نصابهما وبخاصة نصاب الممثل الانجليزي . ومن المعقول ان خيبة توفيق العملية وهي شخصية وسياسية معا قد أوهمت الدول بضرورة استبدال آخر به » .

وهذه رسالة ماليت المؤرخة في ١٤ يونيو : « ارسل وكيلا النمسا والمجر والمانيا الى حكومتيهما أن نتيجة التدخل الحربي الاجنبي مالم يكن مصحوبا بجيوش تركية سيجعل حياة الاوربيين في خطر . وهما يعتبران المسألة السياسية ثانوية بالنسبة الى حياة رعاياهما . وهما لذلك يؤيدان الرأي القائل بوجود ترك المسألة في يد الباب العالي وحده ويعتقدان ان أصلح الطرق لتجنب أهول المصائب أن أخرج أنا من البلاد وأن يبرحها كذلك الاسطول »

وقد سمعت أن ماليت كان يقول لاصدقائه أن حياته السياسية قد قضى عليها . فكان نجاحه هو وكولفن يتوقف على ايجاد الحرب .

« ١٧ يونيو — قضيت ليلة كلها قلق وأرق . ولكن ليس في جرائد اليوم ما يثبت ارسال الجنود . والسما صاحبة ولذلك عاد الى انتعاشي . وظاهر أن السلطان لا يجرؤ على ارسال الجنود . وقد اتفق الفرنسيون مع عرابي وهناك الماع الى أن النمسا والمانيا ستفقان معه أيضاً . فلا أهمية لما تفعله انجلترا بعد ذلك .

كان عندنا في كرايت ايرنجتون . ليمنجتون . فاركار . هامتون . دالاس . كنجز كوت . بورك . ولتر سيمور . وقد كذب خبر ارسال الجنود . وكل شيء كما نهوى وقد اتفقنا على أن لا نقول شيئاً عن مصر ولسكتنا لا نستطيع ذلك » . « ١٨ يونيو — الاحد وهو عيد وانزلو . ولم تظهر انجلترا بمظهر السخف

والجنون كما تظهر اليوم . وفي وقت الافطار تسلمت تلعراقاً بأن راعباً وعراقي
ألفا وزارة ترضي عنها الدولتان الجرمانيتان وتركيا . فنحن الآن في طرب نشكر الله
ويحسن بي هنا أن أثبت ثلاثة خطابات أرسلها الى صابونجي في تلك الايام
الاخيرة وهي توضح حالة الوطنيين وما كان يجري في أذهانهم .

القاهرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢

زرت اليوم عراقي باشا بعد وصول تلعراقك اليه بدقائق قليلة . ولقد تحدثنا
نحو ساعة ونصف . وسألته عن سبب هذا الرعب المنتشر في البلاد اذا كان قد
اتفق مع الخديو فقال لي : (أما عني أنا فاني أعتقد ان الخديو مخلص مادام
يكون بعيداً عن السير ماليت . فانه قد اقتنع الآن بأن ليس في الحكومة رجل
يستطيع حفظ النظام سوى هذا الرجل الذي يحتقره رجال السياسة الاوريون احمد
عراقي . وقد تصالحت أنا والخديو وعهد إلى أمام ستة من ممثلي الدول الاوردية
وأمام درويش باشا أن أحافظ على الأمن العام . وقد قبلت ذلك وأقسمت أن
أحافظ على حياته وحياة جميع من يسكن مصر من أي ملة أو أي أمة . وسأفي بهذا
العهد مادامت لي السلطة . ولكن اذا كان هذا الصلح مبنياً على القش والخداع .
فهذا من شؤون الخديو وحده . أما أنا فاني مخلص مع كل من يخلص لي . فالذين
يعاملونني بالمكر والغش أعاملهم بالمثل . فقد علمنا الدهر واسماعيل كيف نفهم
مكر الأتراك ، وكما نستعمل مدافع الترك وأسلحتهم وذخائرهم كذلك نستعمل
مكرهم عندما يضطروننا الى ذلك . فلن نعتدي على أحد . ولكننا سنقاوم كل من
يحاول الاعتداء علينا . فان أمتنا تعرف الاخلاص وتشكر لكل من يأخذ بيدها
ويساعدها على اصلاح البلاد . فلننا نرغب في شيء سوى الاصلاح (وهنا أكد
هذه اللفظة) .

قال عراقي : « أما الذين يخذعوننا فانهم يجدوننا أشد خداعاً منهم فأوروبا
وخاصة إنجلترا تنظر إلينا كما تنظر الى متوحشين وهم يقولون أنهم يقدررون على سحقنا
في أربع وعشرين ساعة فليجربوا ذلك اذا أرادوا ولكنهم سيفقدون دين الحكومة

أي ٨٠ مليون جنيه ودين الاهالى أى ٢٠ مليون جنيه . فان أول رصاصة تطلق ستحررنا من قيود هذين الدينين . والامة فى هذه الحالة لا ترغب فى شئ . افضل من الحرب » . وقد سمعت هذا الكلام من عدة أناس . والاستعدادات تجري على ساق وقدم . وقد وجدت ذخائر كثيرة وبنادق عديدة كان قد خباها اسماعيل عندما كان ينوى أن يستقل عن الباب العالى . وهم يقولون ان هذه الذخائر ستفهمهم فى الحرب وقد أخبرهم بأننى أوئل أن لا تحصل هذه الحرب وهم يقولون أنهم يستطيعون المقاومة سنوات لان الله قد بارك لهم فى حاصلات هذا العام حتى بلغت ضعفى ما كانوا يجنونه فى السنوات الاعتيادية .

وقد عجمت عود عرابي عن حلیم فوجدته يفضل حلیم على توفیق ولكنه يقول انه اذا كان توفیق لا يسير وراء ماليت ولا يصنعى لاقواله ونصائحه فان الاحوال تستوى ولا يعود هناك مجال للشكايه منه . ورأيه أن كولفن أضل ماليت وأضر بلاده ضرراً بليغاً كما أضر مصر بنشره الاخبار الكاذبة عنها .

فى ١٧ يونيو - ذهبت مساء أمس الى منزل شريف باشا حيث كان هناك عرابي ومحمود سامي وعبد العال وعلى فهمي ونديم وهجرسي وكانوا جلوسا يتناولون العشاء . فبعد العشاء أخذنا ندخن ونحدث عن السياسة واذا بضابط قد دخل علينا ومعه خطاب من سيدة انجليزية تطلب حمايتها لان بعضهم نصح لها بمغادرة القاهرة . وقد صار عرابي فى نظر السيدات الاوريات بطلا وقد سمعن بمدحه لحمايته لهن . وعندما يكون فى مركبته تتسارع السيدات لرؤيته من النوافذ والشرف . وكلما قابلت أورياً دعوته الى مناصرة عرابي .

فى ١٨ يونيو - فى ظهر أمس عندما أعلن بالتلفراف خبر تعيين راغب باشا رئيساً للوزارة ذهبت الى عرابي فقرأ لى تلفرافا بعث به اليه الخديو يطلب منه فيه ان يتعاون مع راغب باشا باعتباره (أى عرابي) وزيراً للحريية . وبعدما شربنا القهوة كتب رداً يشكر فيه الخديو . وكان الرد غاية فى الادب من حيث العبارة . ثم قال لى بعد دقائق . « فلتركب عربة ولنسر فى شوارع المدينة لكي نبعث الثقة فى صدور الناس » فركب هو وعلى فهمي فى عربة وركبت أنا ونديم فى أخرى وسرنا فى

الفجالة تتقدمنا جنود ونزلنا عند منزل الشيخ الامباري شيخ الاسلام . وقال لي عرابي « نعال معنا لاعرفك يطر كنا » فنزلت معه وعند ما دخلنا وجدنا الشيخ جالسا على ديوان قصير فوقف وتقدم عدة خطوات فسلم عرابي عليه وقبل يده . أما أنا فخيمته بهز يده فقط . ودعانا الى الجلوس فجلسنا . وكان معه كثير من علماء الازهر وكان ابن الشيخ العروسي أحدهم . وبدأوا بالكلام عن الوزارة الجديدة ثم أخذوا في الحديث عن علاقة الشيخ الامباري بالخدوي في الحوادث الاخيرة . وقد استطعت أن أعرف من هذا الحديث أن ما أشيع عن وجود فتور بين عرابي والامباري لا أصل له . وعندما كنا نتناول القهوة قدمني عرابي اليه وبين له اني صديق المستر بلنت فأوضح لي الامباري مسألة التلغراف فقال لي انه كتب الرد بيده وانه لم يعتذر للخدوي عنه . وهو يعتقد ان ماليت سمع عنه من سلطان باشا أو من احد أنصار الخديو .

ثم عرض عرابي على الشيخ منشورا بصدد حماية ارواح سكان مصر وأملاكهم مهما كانت ديانهم أو قوميتهم ورجاه ان يكتب هو منشورا مشابها له يقول فيه باعتباره شيخ الاسلام ان الاسلام لا يمنع المسلم من أذى اليهودى او النصراني فقط بل يفرض عليه حمايته لانه في ذمته . فوافق الشيخ الامباري على ذلك ثم قام في حضوري وحضور المشايخ الاربعة الآخرين وصلى الله كي يلهم طريق الصواب في اصلاح البلاد ووعد أيضاً بان يساعد عرابي لتقوية روح السلام بين المسلمين وغير المسلمين اذ هم في الحقيقة اخوان وان اختلفوا في الايمان

ومن هناك بمننا منزل أرتين بك فخيانا وبالغ في التحية ثم سرنا في شارع كاوت بك ثم الموسكي وسائر شوارع المدينة وكان الناس يقفون على الجانبين صائحين بقولهم : « الله ينصرك »

وفي نهاية هذه الجولة أخبرني عرابي بانه دعى الى منزل السيد حسن موسى العقاد لتناول العشاء فاخذني معه وكان بصحبته باشوات وضباط ومشايخ وعلماء . وكان منزل هذا السيد على سعته مكتظاً بالضيوف . فكان بينهم عرابي ومحمود سامي واحمد باشا وعبد ونديم وانا وكنا جميعا في الغرفة الكبرى . وكنا نشد الاشعار

ونواف المذائح والاهاجي وكنا نتسلى بهجو راغب باشا . فنظم عرابي مقطعة ونظم عبده اثنتين أما نديم فنظم أربعاً واكتفى سامي باثنتين . وعند العشاء جلست الى جنب عرابي . وقدم لنا ثلاثون لونا تقريباً وهذا غير الفطائر والحلوى الاوربية والشرقية والفواكه .

وبعد العشاء أخذنا في الحديث عن السياسة وعن أنواع الحكومات وأساليبها . وكان النوع الجمهوري هو المفضل في الحديث . وأخذ محمود سامي وهو ذو ذكاء ومعارف واسعة يتكلم عن فوائد الحكومة الجمهورية لبلاد مثل مصر . ومما قاله : « لقد كنا نرمي منذ بداية حركةنا الى قلب مصر الى جمهورية مثل سويسرا . وعندئذ كانت تنضم اليها سوريا وبينها الحجاز . ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لانهم كانوا متأخرين عن زمنهم . ومع ذلك سنجهد في جعل مصر جمهورية قبل أن نموت » .

في ١٩ يونيو — كنا أنا وعبده ونديم وسامي نتكلم أمس عن الوسائل السلمية التي يمكن اتخاذها لكي نغيرها مصر أزمتها الحاضرة . فقال عبده انه اجمع رأيه على أن يجمع جميع الوثائق والمستندات التي لديه أو التي يستطيع حيازتها ويذهب بها الى إنجلترا لكي يعرضها بنفسه على مستر غلادستون والبرلمان الانجليزي . وسأخذ معه أحد وجهاء التجار وأحد الاحرار من ينوبون عن الفلاحين . فوافق محمود سامي على هذا الرأي وقال انه هو أيضاً يود أن يذهب الى اوربا لهذه الغاية . وعبده يستعد الآن للسفر . وكان نديم والسيد حسن موسى العقاد يريان ذلك أيضاً . وهذا الاخير من أغنياء التجار في القاهرة وهو وطني ذو ثروة عظيمة ونفوذ كبير .

وقد صار راغب رئيساً للوزارة ولكن بما أن خطته تركية فليس من يرضى عنه سوى الشراكسة . والناس يتوجسون من تعيينه ويخشون أن تكون هناك دسيسة تركية . وأنا أهدئهم .

وقد كانت الحوادث الاخيرة باعثاً بين الوطنيين على كراهة الاتراك والشراكسة والسلطان نفسه . وقد سمعت سامي وعبده وندىما يلعنون السلاطين والامم التركية من عهد جنكيز خان وهو لاكو الى عبد الحميد . وقد الف حزب كبير يستعد لاعلان

الاستقلال عن تركيا اذا تدخل الاتراك في مصر تدخلا حريبا . ولكن التركي الماكر قد أدرك الخطر وامتنع عن التدخل . وقد قال نديم ونحن راجعون من شبرا أنه سيهدم عرش السلطان قبل ان يموت .

ومجب أن أخبرك بأني ألاقي الآن من الحفاوة والاحترام ما لم أكن أحلم به . فجميع الباشوات والضباط والمشايخ والتجار يلاقونني بالبشاشة والود والشكر . وقد اتفقت مع نديم على ايلام وليمة اكراما لك وشكراً على ما أسديته من المعونة للوطنيين في هذا الكفاح .

القاهرة في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢

ذهبت الى منزل محمود سامي حيث قابلت جميع أصدقائنا واختلطت بالباشوات وسائر الزعماء . وكان حديثنا طول الليل عن السياسة وقد أخبرتهم بفحوى خطابك الذي وصل الى اليوم عن طريق برنديزي ولخصت لهم أيضا أقوال الجرائد التي أرسلتها أنت وليدي آن الى . وبعد ذلك قدمت لمحمود سامي عريضة وقعها الوطنيون يطلبون فيها من مستر غلادستون أن يرسل اليهم معتمداً يفهم أحوال بلادهم . وقد وافق سامي على العريضة وقال أنهم سيوقعونها عند ما يجيء عرابي الى القاهرة وستقدم العريضة بواسطة الى مستر غلادستون . وفي آخر الشهر قبل لي أن ماليك حرض توفيقا وطلب اليه أربع مرات أن يقبض على عبده ونديم ومحمود سامي وعليّ أنا أيضاً .

في ٢٣ يونيو — عند ما صدق الحديو على تعيين راغب باشا استدعاني أنا ونديما الى الاسكندرية . وفي ليلة الاثنين جاءتني في الفندق عربية وفيها رجل يدعوني لزيارة حسن باشا الدرمللي . فذهبت أنا ونديم لاني خشيت أن أذهب وحدي . فلما وصلنا قولنا بحفاوة ثم أخبرني أن راغب باشا عهد اليه بتبليغي رغبته في رؤيته في الديوان في الاسكندرية فقلت « لا بأس » وقال نديم انه سيذهب معي أيضاً . وخرجنا من المنزل وقد عقدنا نيتنا على أن لا نكون لنا علاقة براغب

وهكذا تعرف انه في الوقت الذي أرسلت اليك تلغرافا أدعوك فيه الى أن تستدعي ماليت لئلا يقتله المتعصبون كان هو يشير بالقبض على . وقد كنت على الدوام عند ما يتكلم شبان المصريين المتحمسين عن اغتيال ماليت أبين لهم خطأهم وانه ليس هناك أقل منفعة للقضية الوطنية من هذا العمل

في ٢٤ يونيو — كان محمود باشا الفلكي قد ترك الوطنيين لانه لم يتقلد وزارة في عهد رئاسة محمود سامي وقد ترضاء عرابي باعطائه منصب وزير الاشغال (وأخذ صابونجي هنا في وصف الازمة التي سبقت استقالة وزارة محمود سامي وتوسلات عرابي الى السلطان وبعثة درويش ثم بعثة عثمان بك وكيف أن الوطنيين كانوا يتملقون السلطان باعلان الاخلاص والولاء له)
وهاك ما يقوله صابونجي بعد ذلك :

أما عن عقيدتهم الحقيقية فهم لا يعنون بعبد الحميد أكثر مما يعنون بسكان القرى فهم يستخدمونه لمصلحتهم ويعتمدون عليه حتى يروا الوقت ملائماً لاعلان الجمهورية المستقلة وقد كان هذا أساس عقيدتهم منذ البداية ولكنهم تبصروا في العواقب فرأوا أن يسيروا سيراً وثيداً في هذا الموضوع فتدبم بوجهه جهوده نحو هذه الغاية يبذر بذورها في أذهان الجيل الجديد ومنذ وصولي الى هنا وأنا ونديم لا نفترق . والمشايخ والعلماء والاعيان والتجار والضباط يقابلوننا بأذرع مبسوطة ونحن نحدثهم عن مساعيك وعن الخدمات التي أدتها للقضية الوطنية وكلهم مشتاق الى رؤيتك يسدونك تحياتهم وتسليماتهم . والحقيقة أن هؤلاء الناس الطيبين يستحقون كل عطف ومعونة
صابونجي

ولست أذكر بالدقة ذلك الوقت الذي قر فيه رأى غلادستون على أن ييث فتنة في المصريين ويعول على التدخل الحربى بعد أن أغرى نفسه وأغواها بأن هذا التدخل الحربى ليس في الحقيقة حرباً . ولكنى أظن ان قراره هذا قد انتهى اليه بين ٢٠ يونيو وآخر يونيو . وكانت الاعتبارات التي أُلجأت اليه مبنية على الخطط البرلمانية ، فان الاحرار من حزبه كانوا على وشك الانتقال عليه وكان تشمبرلن يقص عليه القصص عن القلق المنتشر في أنحاء البلاد وكانت هزيمة وزارة

الخارجية واضحة لا يمكن اخفاؤها فكان جرانفيل يلجأ الى خطته في التأجيل ويقول ان التهديد بالحرب يساوى الحرب نفسها فاستعمل هاتين الخطتين وكانت النتيجة أن انجلترا صارت أضحوكة العالم في معالجتها للمسألة المصرية . وكانت أحوال البورصة غير عادية والتجارة تعاني أزمة دامت زمنا طويلا . وقد استعملت وزارة الخارجية جميع « وسائل الحضارة » في حل المشكلة وهي تلخص في الكذب والخيانة والغش فذهبت كلها هباء . أما عناد الوطنيين فقد أمرت انجلترا على جلالة قدرها وعظم نفوذها عرابي بأن يغادر البلاد فرفض أمرها ، بل حدث عكس ذلك اذ زادت قيمة عرابي في عين العالم الاسلامي وكانت هذه الزيادة على حساب انجلترا ، فقد ظن كثيرون في ذلك الوقت أن دعاة الجامعة الاسلامية في الهند سيقومون بقتله ، وكانت انجلترا في يوم عيد وانزلوا أسخف ما كانت في تاريخها كما سبق لي قول هذا ، فقد فزع أكثر الموظفين واستيقظت في المحافظين عاطفة القتال التي أخذت منذ هزيمة دزرائيلي في سنة ١٨٨٢ وهبت تدعو الى الدم ، فقسا مستر غلادستون وأخذ ضميره ولست أظن انه عمد الى أخذ المسألة في يديه يأمر وينهي فيها وإنما أظن انه اقتصر على السكوت وترك (المصالح) تعمل ماتراه واجبا ، ومعنى ذلك أن المسألة صارت في أيدي رجال وزارة الخارجية ووزارة البحرية وسيرسيمور وكولفن لان (ماليت كان قد سحب) لكي يحلوا المسألة بأنفسهم . فقد كسبنا نحن القضية من الوجهة السياسية وهزمتنا وزارة الخارجية هزيمة تامة فكان لانجلترا أن تهزمتنا من الوجهة الحربية

واليك المذكرات :

« ١٩ يونيو — في بورصة لندن فزع سببه اشاعة استقالة برايط وتشمبرلن وكان هذا الفزع يدل على جهل الجمهور بحقيقة تشمبرلن اذ قرنوا اسمه الى اسم برايط)

« ٢٠ يونيو — كتبت الديلي نيوز مقالا معقولا ، وينصح لي فريدريك هاريسون بان اكتب لمستر غلادستون خطابا مفتوحا وأطبعه ، وهو يضمن حسن تأثيره في انحاء البلاد ، وقد بدأت في تحرير هذا الخطاب

« ٢١ يونيو — انتهيت من خطابي وذهبت الى هوارد لاستشارته فطلب الى أن أفتح بعض العبارات حتي لا يقع غلادستون شخصياً تحت المسؤولية . وكان لاسل هناك . ثم اتفقت مع باتو على نشره في الغد أو يوم الجمعة على الأكثر ثم أرسلته الى غلادستون .

« ٢٢ يونيو — بكرت في الصباح وذهبت الى باتون وكلانا بظن أن النية بمصر سيئة وقد كتب هاري براند يقول انه اذا وافقت فرنسا على المذكرة فان الحكومة تعتمد الى العمل في مصر ولو رفضت المانيا الاشتراك . وأنا أشك في ما اذا كانت فرنسا مستعدة لذلك وسألحق خطابي لمستر غلادستون بخطابات أخرى اذا دعت الضرورة وأنا متأكد أنه اذا أنزلت إنجلترا جيوشاً في أي مكان في مصر فان السلطان يعلن الجهاد وتحدث فتنة بين مسلمي الهند فنحن الآن في مأزق عجيب .

وقد ظهر خطابي في التيمس في ٢٣ يونيو وهو اليوم الذي انعقد فيه مؤتمر الاستانة . وقد أحدث رجة في الرأي العام وهذا نصه :

سيدى

ان خطورة الحال الحاضرة في مصر ومصالح الامة الانجليزية وكرامتها المتعلقةين بهذه الحال الآن تدعوني الى مخاطبتكم عن الامور السياسية التي قادتنا الى المأزق الحاضر والى تدوين بعض الحقائق التي يجب ألا ننحني عن أعضاء المؤتمر القادم اذا كان ينوى أن يقرر خطة جديدة

فأنت تعرف أنتي في الشتاء الماضي توسطت بين سير ادوارد ماليت وسير اوكلاند كولفن من جانب وبين زعماء الحزب الوطني المصري من جانب آخر وقت بمفاوضات بينهما هي ان تكن غير رسمية الا انها كانت ذات أهمية وكان شرفي فيها رهيناً باتولا . لوكيلي حكومة جلالة الملكة . ثم انى منذ مجيئي الى إنجلترا وانا على اتصال دائم مع هؤلاء الزعماء . فلذلك أجدني الآن في مركز يجيز لى الكلام عن مسلك هؤلاء الوطنيين وأغراضهم . وتعرف أيضاً أنتي حذرت رجال حكومة جلالة الملكة عدة مرار من الخطر الذى كانوا يتعرضون للوقوع فيه لعدم ادراكهم الحقائق واتى

حشنتهم على ان يسارعوا الى التفاهم مع اولئك الذين يقودون الحركة في مصر .
وتعرف أيضاً اننى مراعاة للحق والعدل نصحت للمصريين فى الازمة الاخيرة
بان يسروا الخلاف الذى نشأ بينهم وبين الخديو وحشنتهم على ذلك بكل ما فى جهدى
وقد حصلت بالفعل هذه التسوية الآن . وقد تحملت فى عملى هذا مسئولية عظيمة
ولكننى أعتقد ان الحوادث بررت عملى .

وأهم الحوادث الماضية التى أريد اثباتها هنا هى :

أولاً — فى شهر ديسمبر الماضى عاونت رجال الحزب فى نشر برنامج يلخصون
فيه آراءهم وكانت آراء عادلة سخية وقد راعوها مراعاة تامة . وفى ذلك الوقت ثم
بعد ذلك الى ٨ يناير حين أرسلت المذكرة الثانية لم يكن بين المصريين وبين انجلترا
او الانجليز ما يدعو الى الخصام او الشجار . ولم يكن بينهم وبين الخديو أو المراقبة
الثنائية أى خصام بل كانوا يثقون بهاتين الهيئتين ويعتمدن عليها لمعاونتهم
فى السير نحو السبل البرلمانية والحكومة الذاتية الدستورية . وكان غرضهم ولا يزال
ان تعود مصر دولة تفتدى دينها وتصلح قضائها . وكانوا كما هم الآن يثقون بالجيش
لكي ينيلهم هذه الحقوق وبالبرلمان لكي يصل بهم الى غايتهم . وكانوا مستعدين
لان يتدرجوا فى تقديمهم لا يحدون عن الاعتدال

ثانياً — ان المذكرة الثانية التى أعدها مسيو غامبتا كانت غايته منها ان يورط
انجلترا فى سياسته العدائية نحو الاسلام وقد فهم المصريون انها أول خطوة
خطتها انجلترا نحو السياسة التى تتبعها فرنسا فى تونس فصارت ثقتهم من ذلك
الوقت فى انجلترا توجسا عميقاً . وبدلاً من ان يخففهم هذه المذكرة الجأهم الى السرعة
فى عملهم . فهى التى جعلتهم يلحون فى طلب استقالة شريف باشا ، الذى كانوا
ينهمون بالحياة ، ويطلبون من الخديو تأليف وزارة وطنية . وهذا الالحاح الذى تقول
الصحف الانجليزية انه صدر من الجيش هو فى الواقع صادر من الأمة المثلة فى
نوابها . ويمكننى ان أقدم عدة شواهد على هذا .

ثالثاً — ان سقوط مسيو غامبتا الذى لم يكن ينتظر منع تنفيذ الوعيد الذى
جاء فى المذكرة الثانية بالتدخل الحربى . ولكن فكرة التدخل وان تكن غير

مباشرة قد بقيت . فان المراقبين الانجليزي والفرنسي احتجوا على الدستور الذى منحه الخديو في ٦ فبراير وامتنعت الحكومتان الانجليزية والفرنسية عن اعلان رضاها عنه واعتبرت المادة التى تسمح للبرلمان بمناقشة نصف الميزانية الذى لم يكن مقيداً بالديون مخافة للارتباطات الدولية ، وكان المصريون ينكرون حجتها التى أسساها على بعض فرمانات الباب العالى وديكريئات الخديو .

رابعاً — ان الوكيلين الانجليزين تبعاً لاوامر حكومتهم (كما هو المفروض) نصبوا من نفسيهما في الثلاثة الاشهر الماضية خصمين يبغيان احداث ثورة قلب النظام الذى أوجده ارادة الأمة والحرية التى منحها اياها والى البلاد . ولم يتحرج المراقب العام الانجليزى ، مع انه موظف فى الحكومة المصرية ، عن أن يشترك فى هذا العمل . ولم يضمن وكيل انجلترا بأى تعب فى المداخلة بين الخديو ووزرائه توصلا لهذه الغاية . وامتنع المراقب من حضور جلسات مجلس الوزراء معتمداً على أن الوزارة الجديدة لعدم مراتها ستخطى . ويقف هو من بعيد يحصى عليها اخطاها . وكان مكاتبو الصحف الانجليز مقيدون قبلاً فى نشر آرائهم فما هو ان ظهرت الوزارة المصرية الجديدة حتى أذن لهم فى نشر الاخبار التى تؤذيها مع علمهم بكذبها . وانى أجرو على ذكر بعض الاخبار المفزعة التى نشرها هؤلاء المكاتبون ولم يكن لها أصل ، فمن ذلك خبر انتشار قطاع الطرق فى الوجه البحرى ، وخبر ثورة البدو ، وخبر ثورة السودان ، وخبر عرب الحبشة ، وخبر التفقات الحربية الهائلة ، وخبر امتناع الناس عن دفع الضرائب ، وخبر استقالة مديري المديرية ، وخبر اهمال أعمال الرى ، وخبر الخطر الموشك ان يقع بقناة السويس ، والاخبار القائلة بان عرابي صار مأجوراً لاسماعيل ثم لحليم ثم للسلطان . نعم انه قد يكون هناك أساس واه لبعض هذه الاخبار ولكن ليس لاكثرها أصل البتة ،

وقد خاطبت فى ٢٠ مارس لورد جرانفيل فى هذا الموضوع بناء على طلب عرابي وأوضحت له الخطر الحائق بالاسلام من مسلك وكلاء انجلترا وألححت فى طلب ارسال بعثة لىكى تبحث شكايات المصريين وفى شهر ابريل كشفت مؤامرة لاغتيال الوزراء الوطنيين الذين عرفوا ان يد

اسماعيل هي التي حركت هؤلاء المتآمرين . فأخذ قنصلا انجلترا وفرنسا في استغلال هذا الحادث لمصلحتهما وصاروا يحضنان الخديو على مناواة وزرائه . وكان المهتمون بهذه المؤامرة قد حكم عليهم بالنفي وكانوا من ذوي المقامات العالية يشتركون مع الخديو في القومية والجنسية لانهم من الأتراك والشركس ولهذا السبب رفض الخديو التصديق على الحكم وقبل اشارة الذين أغروه بالامتناع عن التصديق وأدى هذا الى القطيعة ما بين الخديو ووزرائه . ثم أرسل محمود سامي باشا في طلب النواب لكي يفصلوا في الخلاف بين الوزارة وبينه . وجاء النواب ولكن سلطان باشا رفض أن يعقد اجتماعاً رسمياً برياسته وذلك للحسد الذي كان غالباً على عواطفه . وأخذ القنصلان في استغلال هذا الحادث الثاني فصاروا يحرضان جميع المعارضين للحزب الوطني بالالتفاف حول الخديو . وخشي بعض سعاة المصريين حدوث اضطرابات فانضموا الى الشراكسة . وانخدع القنصلان بهذه الحركة فأعدا نفسيهما لضربة نهائية وأرسلوا البلاغ الاخير الذي طلبا فيه استقالة الوزارة وابعاد عرابي عن القطر المصري . وتراءى للناس كأن البلاغ نجح لأن الوزارة استقالت بالفعل ولكن ظهر في الحال ان القنصلين أساءا فهم الشعور الوطني ورجع عرابي في اليوم التالي الى منصبه بقوة ارادة الامة الواضحة

ولست أستطيع أن أفهم ان مسلك وكيلنا في هذه المسألة يمكن تبريره او القول بانه موافق لمبادئ الاحرار وعلى كل حال انه لم يصب نجاحاً

خامساً — عندما أرسل الاسطول الى الاسكندرية حاولت ان أحذر ولاية الامور وكان تحذيري مبنياً على ماعرفته مدة اقامتي من شعور الوطنيين وقد قلت ان وجود الاسطول في مياه الاسكندرية ونجاحه اذا نزل بعض البحارة الى المدينة قد يحدثان في الاغلب اضطراباً واقترحت ان اذهب الى مصر لكي اعمل جهدي في تخفيف بعض النتائج التي كنت اخشى وقوعها

سادساً — في نفس هذا الوقت رضيت الحكومة الانجليزية بارسال مبعوث تركي الى مصر وكان المفروض ان نفوذ السلطان في مصر عظيم لدرجة ان الاهالي سيخضعون لأي اشارة تصدر من مندوبه او ان المقاومة لما يشير به ستكون ضعيفة

لا يؤبه لها . وسمح للباب العالي بان يسلك المسلك الذى يرغبه فأرسل درويش باشا . ومما يؤسف له ان وزارة الخارجية كانت تعتمد فى حل المسألة على ما كان يشاع عن هذا الرجل من انه كان خلواً من الضمير والذمة فى معاملته للثائرين . وعندى ما يدلني على ان ما كان ينتظر منه هو ان يدعو عرابى الى الاستانة فاذا لم ينجح فى هذا فانه يلجأ الى الرشوة فاذا خاب هذا المسمى الثاني أيضا يقتله بنفسه باعتباره ثائراً على السلطان . ولست أناقش الآن فيما اذا كانت هذه تعليمات أمر بها درويش او هي من ابتكاراته . ويظهر لى ان الباب العالي مثل حكومة جلالة الملكة لم يكن يقدر مبلغ الشعور الوطنى وان اتحاد الأمة المصرية وشجاعتها هما اللذان أفتعا السلطان بأن الوسائل التى استعملت فى البانيا مع الثائرين لن تجدى شينا فى مصر . وعادت النصائح المعقولة الى مكان هذه الاقوال ونصح لكل من الخديو وشعبه بالصلح .

فهذا يا سيدي هو بالاختصار تاريخ سياسة انجلترا فى مصر فى الستة الاشهر الماضية . وهو مما يؤسف له لصدوره من وزارة خارجيتنا . ومع ذلك فان المستقبل لا يزال فى يدنا وان كان المؤتمر عند ما انعقد لن يحسب لانجلترا سوى صوت واحد . وليس لى الحق فى ان اقترح ما يجب ان يقال فى هذا المؤتمر ولكنى اجرؤ على القول بأنه اذا كان وكيل حكومة جلالة الملكة يتقدم الى المؤتمر ويعترف باخطائه ويعلم عطف انجلترا على مصر فانتا عندئذ نكسب ما خسرناه . لانه على الرغم من غضب المصريين للحيل والألاعيب التى استعملتها معهم وزارة خارجيتنا فانهم يعتقدون ان هناك عطفا عليهم من جانب الأمة الانجليزية يحو أعمال هذه الوزارة وان هذا العطف لا يسمح باستبعادهم لأوهام عن المصالح المالية وعن قناة السويس . وقد أكدوا الى المرة بعد المرة ان غايتهم هى السلام والاستقلال والاقتصاد وان قناة السويس تكون فى أمن وحى جميع الدول وان الجليل يرجع الى انجلترا اذا صارت مصر دولة عزيزة الجانب مثل سائر الدول . فحسبكم ان تمدوا الى المصريين يد الصداقة لتنالوا منهم الشكر والحمد

« وفردسكاون بلنت »

هذا واني خادمكم المطيع

الفصل الخامس عشر

ضرب الاسكندرية

نأتي الآن على ذكر ضرب الاسكندرية وهو قتال دبره الاميرال سيمور بالاتفاق مع كولفن لان خروج ماليت آل الى وضع القوة السياسية كلها في يد كولفن ولم يأخذ لاسل كما كنت أومل مكان ماليت بل عين في مركزه كاتب صغير يدعي كارنريت وكان لجهله وعجزه آلة في يد المراقب يفعل به كيف يشاء . وليس عندي ما أزيده على مذكراتي في وصف الاساييع الثلاثة التي تلت ما تقدم في القاهرة والاسكندرية . وقد جلب على خطابي المفتوح الى مستر غلادستون عاصفة من السباب من أصدقاء ماليت وكولفن ومن الراغبين في الحرب ومن العناصر المالية في الصحافة والبرلمان

واليك المذكرات :

« ٢٤ يونيو — في جريدة التيمس اليوم خطاب شديد من هنري ماليت (شقيق ادوارد ماليت الاكبر) . وقد أعلن لورد لامنجتون انه سيسأل الحكومة يوم الاثنين عن «مفاوضاتي غير الرسمية» . كلما كثرت المناقشة كان هذا في مصلحتنا . كان عندنا يوم الاحد في كرايت جماعة كبيرة من الزوار بينهم لاسل »
« ٢٥ يونيو — كتبت رداً للتيمس على خطاب هنري ماليت وأرسلته . وقد لطف لهجته تهدة للخواطر . لم تكن لي رغبة في الشجار مع أصدقائي . وكنت قد قررت أن لا أضرب الا عند الاضطرار

« ٢٦ يونيو — ورد خطاب طويل من صابونجي (هو الذي دوتته في الفصل السابق) فهم في القاهرة يولون ولية رسمية اكراما لي . التقيت بلورد دولوار ولورد لامنجتون (وكانا متصاهرين) في مجلس اللوردات وقد جعلت اولهما يسأل عن رسالة ماليت التي ارسلها في ٢٦ من شهر ديسمبر (وكان ماليت قد قال انه الغاها) وكان لورد لامنجتون ينوي ان يبنى خطبته على رسالة ماليت ولكني اوضحت له

سخافة هذا العمل . ومع كل قد اتى خطبة شديدة غنى وكانت لهجته غاية في الحدة والغضب . فبهت وجه لورد جرانفيل وبان عليه القلق ولكنه صرح بانى قد حاول تهدئة الجيش فى احدى المرات . وهذا تصريح يفيدنا ، وقد انكر هنرى ماليت هذا) ثم قال انه لا يتذكر رسالة ٢٦ يونيو ولكنه سيبحث عنها »

(ان سبب قلق الحكومة وارتباكها عند ما سئلت الوزارة عن « مفاوضات الغير الرسمية » هو انها كانت قد تورطت منذ عام فى مفاوضات غير رسمية مع البابا على يد مستر ارنيجتون بصدد موقف الكهنة الارلنديين)

« تناولت العشاء مع هنرى مدلتون فى النادى وذهبت معه الى اجتماع عقدته جماعة عدم التدخل فى شارع فارنيجتون . وكان سير ولغرد لوسون رئيساً للاجتماع وقد تكلم فاحسن وهو ألد من سمعت . وقرأ فريدريك هاريسون خطبة لخص فيها المسألة المصرية تلخيصاً معتدلاً » لاحظ هنا أن هنرى مدلتون كان يعرف مصر وقد أقام فيها مدة طويلة وكان يعرف الطوائف القبطية . وقد كتب اليه بطريرك الاقباط خطاباً مدة الحرب وقد نشر هذا الخطاب . وهذا الخطاب ذو أهمية من حيث انه يظهر كيف أن الاقباط كانوا جميعاً مع عربى فى ذلك الوقت .

« ٢٧ يونيو — تناولت العشاء عند بمبروك . وكان جميع أعضاء نادى هويلتون هناك وهم يقربون من الاربعين وبعد العشاء تساقينا بعضنا نخب بعض . ودعيت الى الخطابة . وشعرت انى فى وسط لا ينظر الى بعين الرضا لأن اكثر المجتمعين كانوا من الراغبين فى الحرب . ولكن هاملتون وقف وشرب نخبى منها بخدمانى العمومية . فلما وقفت للرد قلت ان بعض الناس يخدمون بلادهم بطريقة معينة وبعضهم يخدمها بطريقة أخرى ولكن ما دام الانسان يخدم ويؤدى واجبه فلا أهمية للطريقة التى يتبعها » .

(وهذه الخطب لم تكن بالطبع خطيرة الشأن لأن الاجتماع كان مقصوداً به اللهو وكان الحاضرون من اصدقاء لورد بمبروك الخواص وكانوا يأتون لزيارته مرتين أو ثلاثة فى العام لهذا الغرض)

« ٢٨ يونيو — ذهبت الى جورج هوارد وعرضت عليه خطاب صابونجى

ومكاتباني مع غلادستون . وصابونجي يقول ان الزعماء الوطنيين في مصر يفكرون في المجيء الى انجلترا لكي يعرضوا قضيتهم على مستر غلادستون — وقد سألت هوارد أن يتوسط لي في مقابلة برابط فاني اعتمد أن برابط يتقاد الى الحق اكثر من سواء وربما كان في معرفته فائدة . وليس هناك شك في أن الاستعدادات الحربية قائمة على ساق وقدم لغرض ما . واست اعتقد الا أن القصد من هذه الاستعدادات هو تقوية يد دوفرين في المؤتمر ليس غير . وقد أرسلت تلغرافا الى صابونجي أخبره فيه بأنه لم يتقرر بعد شيء بصدد ارسال الجنود وأسأله أيضاً أن ينصح بالصبر .

« ٢٩ يونيو — زرت برابط في منزله في بيكاديلي . وكان يتكلم بلهجة الصداقة ولكن عطفه ومعرفته كانا أقل مما رأيته من مستر غلادستون . ولكن النتيجة كانت مع ذلك مرضية . فهو يؤكد لي أنه لم تتخذ الى الآن اجراءات حربية وهو لا يظن أنها ستتخذ وهو يعتبر قناة السويس قليلة الفائدة الحربية لنا من حيث تدبير الخطط . وهو يوافق غلادستون على تفضيل طريق الكلب للمواصلات مع الهند . وقد أوضحت له رأيي عن الاصلاح الاسلامي وبينت له الاختلاف بين الحركة الموجودة بمصر وبين افكار السلطان النازعة نحو التعصب . وأظن أن زيارتي هذه ستقوى حزب السلام في الوزارة »

(ألاحظ هنا أن برابط قد استهجن مسألة التدخل واحتمال نشوب القتال في الاسكندرية اكثر مما توهم القارىء هذه المذكرة . وقد أشار على بأن اطمئن من هذه الوجهة . وأنا علي يقين بأنه كان يقول ما اعتقد . ولكن هذا المسكين الذي كانت مبادئه تنافي الحرب والقتال كان يجهل ما كان يجري في وزارة البحرية ووزارة الحرية وقد أخبرني بعد ذلك أنه قيل له أنه في حالة التهديد بضرب الاسكندرية سيقبض هذا التهديد حبراً على ورق . وكانت النظرية التي وضعتها وزارة الحرية أمام مجلس الوزراء أن الامة باجمعها في صف الخديو وليست مع عرابي وانه عند اطلاق أول قنبلة من الاسطول يتسارع الناس ويقبضون على عرابي الذي سينفرد وحده بالمقاومة فيضعونه عند اقدام مولا الخديو ولما عرف برابط كيف أنه قد أحيط عليه حتى رضي بضرب الاسكندرية الذي انتهى باحراقها وجعل الحرب

لا مناص منها اغتاط أشد الغيظ واستقال من الحكومة ولم يغفر لغلادستون اشتراكه في المكر به أو تخليه عن مبادئه .

« زرت ليدي جريجورى التي كتبت مقالا عن مراقبة مصر . وهو مقال يسلي القارىء بعض التسلية وتناولت العشاء عند هوارد وكانت زوجته متحمسة بشأن ترسياني »

« ٣٠ يونيو — يكذب كولفن بواسطة مكاتب التيمس انه هو أو مالايت قد وسطاني في أي عمل أو استخدماني لأي شيء . وهذا التكذيب سيملكني ناصيته بعد التصريح الذي اقاه اللورد جرانفيل بهذا الصدد يوم الاثنين الماضي . ان هذا التكذيب الصريح لأشياء ليس من المعقول أن يكون كولفن قد نسبها لاحتياج الى وصف منى . ولم يقلل من مسؤوليته ما كتبه لي في خطاب خاص في ٦ يوليو بمجرد فيه ما قيل في تلغراف مكاتب التيمس . وقد قبلت بيانه في ذلك الوقت واعتبرته مخلصاً فيه ولكنني عند ما طلبت منه أن يحدد ما قيل في التلغراف علناً رفض اجابة طلبي وكان رفضه بمثابة الاصرار على الكذب .

تناولت الفطور مع دلاوار لكي أقابل برودلى مكاتب التيمس في تونس

(برودلى هذا هو نفسه الذى عهدت اليه بعد ذلك الدفاع عن عرابي وذلك بناء على نصيحة دلاوار . فانه كان محامياً يمارس صناعة المحاماة في المحاكم القنصلية في تونس وكان يكاتب التيمس أيضاً . وكان رجلاً ذا كفايات وقد خدم دلاوار في عدة مهام فكان يقدم له المعلومات التي يحتاج اليها عن المسائل الشرقية التي يشغف دلاوار بالبحث فيها . وكان يحضر له خطبة التي يلقيها في مجلس اللوردة وذلك عند ما يكون مقبلاً في إنجلترا . وعند ما غزت فرنسا تونس أخذ هو يدافع عن التونسيين في التيمس ويبرر ثورتهم والف بعد ذلك كتاباً في هذا الموضوع سماه : « الحرب القرطاجينية الاخيرة »

« وهو يقول انهم في تونس وطرابلس ينتظرون مجيئ السلطان . والا فان السنوسى يقود المسلمين الى نهضة جديدة ... كتبت خطاباً للتيمس رداً علي كولفن وفيه ما يكفي لسحقه . تغديت عند جريجورى .

« كتب إلى هاملتون يقول ان غلادستون لن يرجع عن خطة العطف التي اتواها نحو مصر واستقلالها اذا كان ما أخبرته به صحيحاً . وأظن ان الذي جعل غلادستون يقول هذا هو برايط » .

هذا الخطاب المشار اليه هنا هو ذو أهمية بالنسبة الى التسوية التي جرت بعد ذلك بصدد مركز مصر . ثم أيضاً وعد لورد دفرين الذي تعهد فيه بالمحافظة على استقلال مصر ومعايها الحرية . وكان هذا الوعد موعزاً اليه به من غلادستون . ولولا اني كنت قابضاً على غلادستون من هذه الوجهة لما كان عندي شك في ان مصر بعد معركة التل الكبير كانت تضم الى الامبراطورية البريطانية . فان جميع الاحرار في الوزارة كانوا يقصدون الى ذلك »

« ٢ يوليو — كنت في بروكث وهي بقعة ريفية لم أر مثلاً قط سوى ويلتون . فجميع ما فيها لم يتغير بل هو باق كما كان منذ خمسين أو ستين عاماً في عهد كارولين لام اولون ملبورن . وقد مات هنا لورد بالمرستون . وهي الآن من املاك هنرى كوبر وهو يعطف علي كثيراً . وكنا جماعة مؤلفة من هنرى براند وزوجته والسفير الاميركي ولورد هاتون ولينجتون ولفيسون جاور شقيق لورد جرانفيل وسكرتيره . وقد تناقشنا كثيراً عن مصر وكانت الالهجة حية حتى لفيسون نفسه لم يغضب . اما السفير ففي صفي . وبعد ان لعبنا التنس أنا وفيسون نحادثنا . وكان يتكلم بلهجة القانط من مستقبل الامبراطورية وقال ان انجلترا يمكنها ان تعيش اذا لم تحدث فيها ثورة . ومثل هذا الكلام في بروكث يشير الاشجان . . . في الابرز فرحلة هوجاء أخرى على .

« ٣ يونيو — كنت في بروكث . أظن انه اذا قر القرار على التدخل فستكون ايطاليا هي الدولة التي ستفعل ذلك بعد إشارة المؤتمر . وليس هذا مما يرغب فيه فان الايطاليين يعطون الآن على المصريين ولكنهم اذا القوا بانفسهم وغامروا بالفتح فانهم سيلجأون الى طرق التوحش . ثم ان الايطاليين لا يمكن تقديمهم بحالهم النياية كما هو الحال هنا وفي فرنسا » .

(ألاحظ هنا ان الحكومة الايطالية سئلت لكي تشترك معنا في التدخل فرفضت

ولو فعلت لوجدت سخطاً من الاحرار حيث كان غريبالدى أحد زعمائهم الشهيرين
يهيئ نجدة لمعونة عرابي .

» ذهبت الى كنزورث وتعديت هناك . وقد خطط ليتون طريقاً الى المنزه
هناك . وتكلمنا معاً عن الامبراطورية البريطانية وكان يعادلني في فنونه . ويظن
ان النجاح كان مقدراً لمساعى في مصر أو لمساعى أى واحد غيرى ما دمنا لا نرتكن
الى الصدفة . وهو يتنبأ بوقوع ثورة في الهند بين المسلمين مها كانت الحوادث ...
وفي الليل ذهبت الى براند .

» ٤ يوليو — في لندن . وجدت تلغرافا يقول ان عرابي لن يذهب الى
الاستانة وخطاباً من صابونجي مرعجاً . إذ يظهر انه فتح في إدارة البريد وما فيه
لو أذيع يؤذي الوطنيين في الاستانة . وفي الصحف تلغرافات عن تجدد الشجار
بشأن استحكامات الاسكندرية ما وقد سمعت ليدى جريجورى من سيرارسكين
ماى ان سير سيمور قد امر بضرب الاسكندرية في الغد .

(سيرارسكين ماى هذا كان على ما أعتقد كبير الموظفين الدائمين في وزارة
البحرية . وأول إشارة الى ضرب الاسكندرية في الكتب الزرق مؤرخة في ٢٦ يونيو
حيث أرسلت وزارة البحرية الى سير سيمور التلغراف التالي : « اذا كانت الجيوش
المصرية تستعد للمهاجمة خابر أمير البحر الفرنسي واستعد للقتال » وهذا التلغراف
يظهر التعلل الذى كنا نتعلل به لكي نهاجم المصريين . وهو أشبه شيء بقصة الذئب
والحمل . ونحن نعرف من جريدة بالمز التي سنشير اليها بعد ان سيمور قد عقد النية
على ضرب الاسكندرية منذ ٤ يوليو . ومما جعل الوزارة وغلادستون يقرر ان
القرار النهائي ما أذيع من فرية مذبحة بنا التي لم يكن لها أصل مطلقاً وكان الغرض
منها تهيج الرأي العام الانجليزى على عرابي »

وتقول ليدى جريجورى أيضاً انها سمعت ان كولفن قد استقال وان استقالته
قد قبلت .

ولست أعرف اذا كان هناك أصل لهذه الاشاعة ولكن استقالته في هذه الساعة
جاءت متأخرة فلا تأثير له الآن على سير الحوادث والارجح ان الاشاعة كانت كاذبة .

اني في أشد القلق بخصوص التهديد بضرب الاسكندرية وفي الساعة الثانية عشرة ذهبت الى مجلس العموم وسمعت ذلك يقول ان « الاسطول قد أمر بان يسلك مسلكاً معيناً اذا حدثت ظروف معينة ».

وقد تغديت مع سير ولفرد لوسون وهو رجل لطيف وقد قرأت له خطابات صابونجي بشأن مقابلاته للوطنيين . وقال لي انه هو وآخرون سيفعلون جهدهم ولكن ليس هناك ما يمكن عمله الآن . وقد طبعت خطاباتي التي كنت أرسلتها الى غلادستون ولكنني لن أنشرها حتى أعرف خطة الباب العالي . . تعشيت عند ليدى روزا مونت كرستي وكان نولز هناك وقد قال ان ضرب الاسكندرية سيشرع فيه في الغد . وفوست في صفي . واني أخشى الآن أن يخطر الوطنيون بما عندهم علي منازلة الاسطول لأنهم حتماً سينهزمون فتؤدي هزيمتهم الى تثبيت عزائمهم . وأظن أنه يلزمهم أن يتركوا الاسكندرية ثم يحفروا الخنادق ويعسكروا بعيداً عن مدى اطلاق المدافع من الأسطول . ولكنني لا أجسر الآن على أن أنصح لهم بشيء ما » .

(قال لي باتون حوالى هذا الوقت أن الخطة التي ستبناها وزارة البحرية هي انزال الجنود وقت ضرب الاسكندرية والغاية من ذلك قطع الطريق على عرابي اذا أراد أن يتقهقر وكان لهذا الخبر تأثير على تلفرافي في اليوم التالي وخطابي الذي أرسلته في السابع من الشهر) .

٥ يوليو - أرسل أمير البحر سيمور بلاغاً أخيراً . وقد أرسلت الى صابونجي التفغراف التالي : « يجب ألا تعاكسوا الأسطول . أرسلوا عبده الى غلادستون . » ولا أعرف اذا كنت قد اهتمت السداد في هذا العمل ولكن التبصر ليس في كل الأحوال ثم أن عرابي سينظر في الحالة دون النظر الى رأيي وهو لم يخطئ . للآن . وقد أرسلت نسخاً من مكاتباتي الى الكاردينال ماننچ والى تونس والى لورد دفرين . وبعد الغداء ذهبت الي هل رئيس محرر جريدة الديلي نيوز . وهو الآن بعد فوات الفرصة قد انضم الى جانبنا . وقد وعدنا بأن فكتب ما يمكنه . . في المساء تسلمت خطاباً من صابونجي يقول فيه ان الهدوء شامل فظني أن انصعوبة

قد ارجئت ... كتبت اليوم الى هاملتون. أعده بعرض خطابات صابونجي عليه (وهي التي نشرتها) وهذا علاج المستيئس ولكن هذا هو حكم الظروف .
« ٧ يوليو — ذهبت لزيارة ستانلي والدرلي وحضضته على زيارة موسورس لكي يمنع حدوث أى شقاق بين عرابي وبين السلطان . وقد عرضت عليه حقائق الحالة على وجه التقريب ولكنى فهمته ان الوقت الحاضر ليس من الاوقات المناسبة لوجود شقاق بين المسلمين . ويمكن الأتراك والمصريين تسوية ما بينهما من الخلافات في المستقبل . ويظهر لى أنه وافقتى ... ثم كتبت خطابا الى صابونجي أسأله فيه أن ينصح بعدم الشجار مع الاسطول وانما عليهم أن يعسكروا فى خنادق بعيدة عن مدى اطلاق مدافع الاسطول . ولا زلت أعتقد انه لن ترسل حملة انجليزية الى مصر وان المصريين سيضطرون الى مقاتله الايطاليين أو الأتراك ... والصحف تشير الى تسوية سلمية بين الاسطول وعرابي . فاذا كانت هذه التسوية قد تمت ففى هذا ما يرضى .

« ٨ يوليو — فى كرايت . وفى البريد الثاني وجدت خطابا من هاملتون يفهم منه ان غلادستون لا يزال قابلا للنشاقة والاقناع وهذا أكثر مما كنت أنتظر .
(ان ما كتبه هاملتون فى خطابه هو : « اظن أنه من المسلم به ان رغبة الحكومة هى الوصول الى الحقيقة ولكن يظهر ان هذا ليس سهلا »
« وبناء على هذا أخذت أكتب ملخصا لخطابات صابونجي . وفى المساء حضر لاسل وآخرون .

٩ يوليو — الاحد . استشرت لاسل فى مسألة ارسال خطابات صابونجي الى غلادستون فقال لى انه يظن أن الوقت قد فات . اذ أن هارنجتون أخبره أنهم يريدون احتلال مصر ووضعها جرياً على مبدأ مكماهون القائل : « انى هنا ولن أخرج » وقد قال تشامبرلن : « لقد أخرجنا مركز الرجل (غلادستون) فليس له مناص الآن من الحرب » ولذلك سأنتظر الخواث . وجريدة الابرزفر تتوقع تهديداً آخر أو بلاغا أخيراً . وعناية الله الآن هي الموكلة على ما يحدث .
(ان ما ذكرته هنا عما أخبرني به لاسل ذو اهمية تاريخية . فقد كان فى مركز

يسمح له بمعرفة ما كان يجري أكثر من جميع أصدقائي . وكلف ابن عم لورد هارنجتون وكان لذلك واقفاً علي أحوال الاحرار وما يقال في الوزارة .

« ١٠ يوليو — أرسل بلاغ أخير آخر وقد طلبت فيه من عرابي طلبات لا يمكنه قبولها فهم يطلبون منه تسليم الحصون . وقد رفض الفرنسيون أن يشتركوا في هذه الفرصة . ويقول لي م . ب . وهو متصل برجال البحرية أن أمير البحر سيمور في فزع شديد لان البارجة « انفنسيل » هي الوحيدة التي لها درع سليمة ولان حالة الاسطول خطيرة جداً » .

(أظن أن هناك شيئاً من الصحة في هذا القول . فان البوارج كن راسيات في الميناء ، وكن تحت رحمة مدافع الحصون القريبة . ولو كان الوطنيون عديمي الذمة وساقطى الضمير مثل رجالنا لانهزوا الفرصة واغرقوا البوارج . ولكن عرابي لم يكن الرجل لمثل هذا العمل وكان فوق ذلك براعي القاعدة الاسلامية في أن لا يبدأ العداء . ثم هو لم يكن راغباً في القتال وكان مصمماً على ان لا يوجد سبباً للتصادم . ولذلك سمح لسيمور بان يخرج بوارجه وينهي القتال)

« وان يكون عرابي مخطئاً في قبول نحدى الاسطول له . وعلى أى حال قد وضع البلاغ الاخير في مركز لا يستطيع فيه أن يرفض القتال . ومن الغريب أنني متبهج ومتحمس . فاني أظن أن ضرب الاسكندرية بالقنابل وما يعقب هذا من سفك الدماء سيحدث في الجمهور انقلاباً في الشعور مهما كانت النتائج بحيث يطالب بوقف هذه الاجراءات . وليس من يرغب الحرب أو الضم سوى المالين . وهؤلاء يصمتون اذا نطق الجمهور . والأرجح أن الدول سيغضبن من هذا التعدي والمؤتمر لا يزال بعد منعقداً . وقد تنشب حرب بين انجلترا وفرنسا على هذه المسألة وقد تضع الهند من جراء ذلك .

كتب فردريك هاريسون خطاباً كاوياً الى غلادستون قال له فيه ان عمله في

مصر سيقضي على شهرته الادبية في التاريخ قضاء مبرماً . وقد هزم غلادستون يوم الجمعة في المجلس في مسألة مهمة

تناولت الفساد مع جورج كرى وهو مسرور من حزم الحكومة لانه احد المساهمين وقال لى انهم كانوا يخشون أن لا يعنى غلادستون بمصالحهم ذهبت الى مجلس العموم وقابلت لوسون فسألنى عما يمكن عمله فقلت (لاشيء) فان ذلك قد أيد البلاغ الاخير . وقد زارني لورد دلاوار في الساعة السادسة وطلب إلى أن أرسل تلغرافاً أنصح فيه للوطنيين بقبول تسوية . فأخبرته بأن هذا ليس في وسعي الآن لان المصريين لا يمكنهم تسليم حصونهم الا اذا فقدوا شرفهم . ذهبت الى دارى في كرايت

١١ يونيو — في كرايت . قلت في نفسي هذا الصباح علي سبيل التفاوض: اذا كان هذا اليوم صحو فالحال في مصر حسنة . ثم نظرت واذا بالمطر يهطل . قد عولت على البقاء هنا حتى ينتهي كل شيء ، ولكنني سأذهب الى قصر مارلبورو يوم الخميس حيث أقابل جلالة الملك . سنعرف كل شيء بعد بضع ساعات . وقد توالى المطر الى الساعة الثانية ثم صحا الجو . وبقيت في غرفتي غير قادر على الخروج أو علي عمل أى شيء . وفي الساعة الرابعة والنصف أحضر لى دافيد جريدة الجلوب وهي تقول ان ضرب الاسكندرية قد شرع فيه الاسطول في الساعة السابعة وكان الى الساعة الحادية عشرة مستمراً . وفي الساعة الخامسة حضرت آن (زوجته) من لندن ومعها جريدتا البال وسان جيمس وكتاتهما تقول ان الضرب مستمر في الساعة الاولى والدقيقة الاربعين . فظاهر من ذلك المصريين قد وقفوا وقفة الرجال فلست أخشي شيئاً الآن . فقد يطردون من الحصون ومن الاسكندرية ولكن لن تهزم مصر . وقد سافر الاسطول الفرنسى الى بور سعيد ومن المحال أن لا تقع حرب أوربية . أرسلت مكاتباتي مع غلادستون الى ولي العهد .

» ١٢ يوليو — أسكتت الحصون ولكن المصريين لم يظهروا للآن علامة على الخضوع وتقول الجرائد ان البوارج قد أعادت الضرب اليوم . ان هذا شيء فظيع . وما يسرني ان السلطان ثابت في هذه المواقف . ولا خطر الآن من حرب دينية

تلى الحرب السياسية . فما تنبأنا به عن غلادستون سيتحقق . أن ضمير هذا الرجل جدير بالدرس الآن وأظن أنه لا تكثر عليه أية خيانة أو جريمة . ولست أستطيع عمل شيء وسأبقى هنا . خرجت لصيد السمك في الغابة وكان اليوم دافئاً صاحياً ولكنه مزج بشيء من نذر الرعد في الظهر . وتذكر جرائد المساء ان راية المهادنة قد رفعت وان البوارج لم تستطع اطلاق النار لهياج البحر .

« ١٣ يوليو — قابلت باتون وهو يقول ان الاحتلال صار أمراً محتوماً . وكان أدوارد بلاونت في القطار فقال لى ان الفرنسيين ليسوا في حال تمكنهم من القتال فان بحريتهم في ارتباك وهو يشك فيما اذا كان لديهم ذخائر ويظن ان ستحدث ثورة بعد بضعة أشهر . قابلت سيرلوسون في منزله ونحادثت معه كثيراً ولكنه وافقني على انه آيس من أية فائدة تعود الآن من مخاطبة الحكومة . . . تناولت الغداء عند هوارد الذي تسرب اليه الشك اما زوجته فلا تزال على ولائها للقضية .. قرأت وقت رجوعي في القطار الذي يسير تحت الارض ان النار قد شبت في الاسكندرية وان الاهالى يجلون عنها وان مذبحه أخرى قد حدثت على أيدي الاوباش . وهذا ما يجب ان ينتظر . وأنا الآن مسرور من شيء واحد وهو ان الجيش قد خرج سالماً من الشرك الذي أعدله فقد كنت قلقاً منذ ذهاب عرابي الى الاسكندرية . وكنت أخشى أن يقع في أيدي اعدائه ولكن يظهر انه قد فعل مانصحت له به فانه تراجع الى مواقع محصنة بعيدة عن ناز الاسطول . والناس أو بالاحرى الجرائد تظهر الغضب لانه تراجع محتماً برأية المهادنة ولكني لست على علم بأصول الحرب حتى أعرف مكان الحياة وخصوصاً بعد ان أعلن أمير البحر سيمور انه يفهم من راية المهادنة اخلاء الحصون »

(ألاحظ هنا ان هذه التهمة أى رفع راية المهادنة على غير أصول الحرب قد اتهم بها عرابي بعد ذلك وقت محاكمته وكان غلادستون لسخافته يلح فيها وذلك لانه كان قد تورط في تصريح له عند ما قال ان التراجع تحت راية المهادنة يخالف قوانين الحرب . وبقيت هذه التهمة في وجه عرابي حتى عند ما سحبت المحكمة سائر

التهم وبعد ذلك ألف لورد ولسن كتيبا اسمه « مذكرة الجندي » قال فيه ان هذا العمل جاز في الحرب فبرر بذلك عرابي .

كنت متردداً في الذهاب الى قصر مارابورو ولكني قررت الذهاب لكي أثبت ولائي . فذهبت وكان الجميع بشوشين ماعدا هاوتون الذي كان لا يظهر أقل أدب معي . وكانت أسرة ماليت هناك ولكني لم أجسر على مخاطبة أحد منهم . وجاءني روبرت بورك وهو في أشد الاغتياب للورطة التي وقعت فيها الحكومة وهذه هي الحياة السياسية الحزبية . وجميع من كانوا هناك كنت أعرفهم . وسلم على ولي العهد مصافحا ولكنه لم يقل شيئا . وكانت جالاتها مشرقة الطلعة وأظن سبب ذلك اغتيابها بضرب الاسكندرية ١ ويقال ان غلادستون قد أعلن في المجلس ان لن يرسل جيشا الى مصر . وصرح بأنه ليس في حرب مع أحد . ولكن باتون الذي تناول العشاء معي يؤكد لي ان الجيوش سترسل وان النية عقدت على ضم مصر الى الامبراطورية . وكان معنا في العشاء لورد بكتيف .

« ١٤ يوليو — تناولت الفطور مع دلاوار وأطلعته على خطاب عرابي الى غلادستون فنصح لي بان لا أرسله ولكنه تطوع بان يخاطب ولي العهد عنه . وأظن ان هذا رأى حسن . ولست اجزؤ على ان أضع هذا الخطاب في يد الحكومة حتي تتقرر مسألة شكل التدخل ونوعه »

ان الخطاب الذي أشرت اليه هنا قد أملاه عرابي على صابونجي في الاسكندرية وأرسله لي لكي أعرضه على غلادستون ولم يكن موقعا بامضاء عرابي وكان مكتوبا بالانجليزية ولذلك انكره عرابي وقت المحاكمة عند ماأنهم بأنه كاتب مستر غلادستون . فعيرني اعدائي لذلك وآتهموني بتزوير الخطاب مع اني قلت انه أملاه ولم يكتبه . وهذا هو الخطاب المرسل الى مستر غلادستون :

سيدي

« لقد أمرنا القرآن ان لا نثير نائرة حرب ولا نكون البادئين بها . وأمرنا أيضا بأن نعتدى على من اعتدى علينا وان تقاوم المعتدي بكل سلاح والا صرنا كافرين . فلتنتقن انجلترا بأنه عند ما تطلق أول قنبلة على مصر سيصير المصريون

أحراراً من قيود جميع المعاهدات والعقود والاتفاقات . وان المراقبة الثنائية والديون العمومية ستلغيان وان املاك الاجانب ستصادر وان الترع ستعطل والمواصلات ستقطع واننا سنستخدم رجال الدين في الحض . على إثارة الجهاد أى الحرب الدينية في سوريا وبلاد العرب والهند . ومصر تقع في طريق مكة والمدينة وجميع المسلمين يحتم عليهم دينهم تأمين الطريق اليهما . وقد أقيمت مواعظ بهذا الصدد في مسجد دمشق وحصل اتفاق بهذا الصدد أيضاً مع جميع زعماء الدين في العالم الاسلامي . فأكرر القول بأن أول قبلة ترمي بها مصر ستكون سبباً في سفك الدماء في آسيا وافريقيا وان تبعة ذلك كله ستقع على كاهل إنجلترا .

« لقد رضيت إنجلترا بأن يخدمها وكلاؤها الذين أضاعوا مكانة بلادهم في قلوب المصريين . واذا حاولت إنجلترا ان تسترجع ما فقدته بقوة السيف والمدفع فان خطأها هذا سيكون أعود عليها بالضرر من أخطائها السابقة .

« وهناك وسائل انسانية للوصول الى هذه الغاية . فان مصر لا تزال قابلة بل راغبة في ان تتفق مع إنجلترا وان تصادقها أشد الصداقة وان تحافظ على مصالحها وتؤمن طريقها الى الهند وأن تكون حليفها ولكن على شريطة ألا يخرج عن حدودها . اما اذا كانت تفضل الوعيد والتفاخر بأسطولها وجيوشها الهندية وان تبقى منخدة بما يقوله وكلاؤها فلها عندئذ الخيار . ولكن لا ينبغي لها أن تقلل من شأن وطنية المصريين . فان وكلاؤها لم يخبروها عن التغير الذي حصل للامة من عهد مظالم اسماعيل فالانم في عصرنا هذا تتقدم بخطوات واسعة فجائية نحو الرقي .

« والخلاصة انه يجب على إنجلترا ان تتأكد من اننا مصممون على القتال وان نموت شهداء . لبلادنا كما أمرنا بذلك نبينا أو نجوز النصر ونعيش مستقلين سعداء . ونحن في الحالين نستقبل السعادة ، والامة التي أشرب قلبها هذا الايمان ليس لبسائها حد « احمد عرابي »

« ذهبت لزيارة جريجوري وقد وجدته مضطرباً لاحتراق الاسكندرية وهو يعتقد أن عرابي لم يأمر بذلك . أما أنا فأقول انه أمر بذلك وانه كان مصيباً . وهذه هي خطة الروس في موسكو وهي توافق جميع الأغراض التي رموا اليها . ولست

أظن أن الضرر كبير في النهاية بل ستخلص البلدة من اليونان والايطاليين .
وبديهي أنه غير مسئول عن المذبحة وإن كنت لا أشك في مبالغة الأخبار الواردة
عنها . فإن احراق المدينة وقطع المياه عنها والتقهقر الى أما كن موافقة للقتال على
السكك الحديدية هو ما يجب أن يفعله كل قائد مصمم على الدفاع » .

(وهذا ما أقوله الآن أيضاً . فإن احراق الاسكندرية قد أفسح لعرايى الوقت
ليتحصن في كفر الدوار . ولو أنه أنفذ باقي خطته في سد قناة السويس لاستطاع
ان يطيل أجل الحرب وربما نال النصر بذلك . وسأعود الى هذا عند ما أتكلم عن
الحلة) .

« ١٥ يوليو — كتب الى باتون يقول ان ولى العهد يطلب نسخة من خطاب
عرايى فأرسلت له أقول باتى أكون سعيداً اذا سمح لى بأن أقرأه لسموه . ولن
أخرج هذا الخطاب من يدي الآن . . . حضر الياسير دونالد كرى لكي يرى
خيولنا . وهو يعطف على مصر بعض العطف كما هو شأن كل فرد تقريباً . والجرائد
هائجة تصيح صيحة واحدة . وأجدى مكروياً مهموماً بالمستقبل . فمن المحتمل ان
تخرب مصر ولكن مما يعزى الانسان ان المساهمين سيخرون أيضاً . ولكن الله
حى لمن يتوكل عليه

« ١٦ يوليو — يظهر ان الاتراك قد رضوا بارسال الجنود وقد أخبرني باتون
عن حبوط تدخلهم . فهم سيذهبون ويرجعون بعد ما يقبضون على عرايى وكل هذا
يجب ألا يتجاوز شهراً . وهذا من السخافات فانهم اذا ذهبوا فلن يرجعوا . وسيتفقون
مع عرايى وكل ما تكسبه انجلترا عندئذ هو اعلان السلطان للحرب . وأظن ان هذا
أفضل مقترح اذا اعتبرنا جميع الاعتبارات . والا فالحالة الاخرى هي الضم ثم كتبت
خطاباً ووضعت عليه « من عرايى الى غلادستون »

« ١٧ يوليو — سافرت الى لندن وقابلت باتون . وقد اتفقت معه على ان
ارسل الخطاب لغلادستون ولولى العهد وأرسلته لهما بالفعل . . . وبودى أن يعرف
غلادستون عواقب عمله في مصر لانه قال يوم السبت انه لم يكن يظن ان ضرب
الاسكندرية سيؤدى الى تدميرها . فلن يكون له عذر اذا دمرت القاهرة . وقد

استقال برايت وهو رجل شريف وقد صرح بان ضرب الاسكندرية يخالف القوانيـ
الدولية والاداب العمومية « (١)

(١) قابلت برايت بعد ذلك أكثر من مرة وقد أخبرني بلهجة شديدة عن
الطريقة التي قادوه بها حتى اشركوه في ضرب الاسكندرية . وهاك ما كتبتـ
في مذكراتي في سنة ١٨٨٥

» ٩ يونيو — كنت عند هوارد . وكانت زوجته في المساء السابق تتناول العشاء
مع هارنجتون وجرانفيل وبرايـ . وقد أخبرها برايت بانه كان حاضراً الجلسة التي
تقرر فيها ضرب الاسكندرية ولكن جرانفيل أوهمه بان هذا ان يحدث . وكان
المتفق عليه انه يخرج من الوزارة اذا اطلقت رصاصة واحدة في أي حرب . وقد
كانت الحرب سبباً في آلامه وحزنه ولكنه لم يقو على أن يقف ويناصب أصدقاءه
القدماء العداء . وانما كتب الى مستر غلادستون بعد الحرب يقول له اذا أذن
للحكومة المصرية في ان تحاكم عرابي بنفسها فسيكون هذا العمل فضيحة أبدية «

» ١٦ مارس — كنت عند هوارد حيث تناولت العشاء . وكان الاجتماع هما
بانضمام برايت ومورلي وليفيسون ورايت الخ ... وكان التكلف بادياً علينا أولاً .
ولكن رايت فتح الحديث بسؤاله برايت عن الشخص الذي تسبب في ضرب
الاسكندرية فاندفع برايت يلعن تلك الحرب ويتكلم على ظلم عرابي في حبسه في سيلان
وقال ان سيمور طلب ضرب المدينة قبلاً ولكن طلبه رفض . وكان تشمبرلن هو
الذي ألح في أن يؤذن له بالضرب . أما هارنجتون فلم يكن له يد في ذلك « .

(أظن ان غلادستون كان أيضاً يشاطر برايت في توهمه أن ضرب الاسكندرية
لن يقتضي سفك الدماء أو الحريق أو الحرب . وكان هناك فرق بينهما وهو ان
برايت عند ما عرف أنه قد خالف مبادئه خرج من الوزارة أسفاً باكياً . أما غلادستون
فانه لم يعن بوحز ضميره بل بقي في الوزارة يستفيد من تعلق الجمهور به لانه
أعلن الحرب)

« وصلت الى البيت متأخراً مغموماً . فقد عملت كل ما في استطاعتي لتلافي الحرب . ولكن هأنذا لا أرى حلا سوى الحرب »
وهنا لسوء الحظ تنتهي مذكراتي عن سنة ١٨٨٢ (١)

الفصل السادس عشر

حملة التل الكبير

بقي عليّ الآن أن أصف الحوادث المهمة في الحملة المختصرة التي دامت شهرين وقفت فيها مصر تقايل عدوها الانجليزى . وليس في مؤلفات الكتاب الانجليز وصف صادق لهذه الحملة كما انه لا يوجد أيضاً هذا الوصف في الكتب الفرنسية . فان حكم الارهاب الذى استمر نحو سنة أو أكثر من سنة بعد رجوع الحديو والنظام التركي الشركي في القاهرة قد أكتت المصريين ومنعهم من ان يروا ما حدث وقت غياب الحديو ومع انه قد ظهر شيء من الحقائق وقت محاكمة عرابي لم يكن بين الصحف المصرية الوطنية ما استطاع أو نجحراً على ان يشير الى هذه الحقائق الا بمقدار ما كانت تسمح به الحكومة . ثم عند ما استردت الصحف بعض شعاعتهن وهن يعتمدن على الحماية الفرنسية كان الزمن قد كسي الحوادث لباساً من الاساطير التي لا تزال تؤثر في عقل المصريين الى الآن

وأول ما يجب إضاحه وان كانت الكتب الزرق قد شوهته هو تلك الصفة الوطنية التي اتسم بها دفاع المصريين عن بلادهم في غزو الانجليز لها . فان الرواية الرسمية تقول ان الجيش وحده كان يقايل الانجليز ويقاوم سيمور ويمارض في طلباته

(١) يظهر للقارىء من الاشارة الى ثورة المسلمين في الهند وفي غير الهند اننا بالغنا فيما كنا نتوقعه . ولكن الافكار الشائعة في ذلك الوقت كانت تبرر أقوالنا . وربما كان خوف حكومتنا من ثورة في الشرق هو الذى جعلها تتعجل حل مسألة مصر بالحرب في يونيو من تلك السنة

كما قاوم جيوش ولسلي . ولم تكن كل هذه الاقوال سوى تنمة الاكاذيب الرسمية التي الفتها وزارة الخارجية لكي تعتذر بها عن تصميمها على التدخل لمصلحة المالىين ويمكن أن يراها الانسان في خطبة لورد دوفرين في افتتاحه مؤتمر الاستانة وهي بليغة في الاكاذيب الفجة . فان السفير الانجليزى يقول قبل ضرب الاسكندرية ان حالة مصر حالة الفوضى حيث لا تؤمن الارواح أو الاموال وحيث تقع المذابح بواسطة عرابي وجيشه وضباطه الآخرين المتمردين . وكان كل ذلك يمنع الحكومة من ان تعمل لاستتباب الامن أو بلوغ حالة الثبات المالى . وقد أوضحت فيما سبق مبلغ المبالغة في وصف حالة مصر بهذه الاقوال ومبلغ المفتريات والاكاذيب التي فيها . وما تحتاج اليه الآن هو تقرير المسؤولية التي تقع على عاتق عرابي في ضرب الاسكندرية (١)

فليس هناك ريب في أن عرابي كان يقول بالاستعداد الحربي بعد ارسال

(١) قال لورد دوفرين : « ليس من المبالغة ان تقول انه منذ بضعة أشهر قليلة كانت الفوضى التامة منتشرة في مصر . فقد رأينا عصابة حربية ترتكب الجرائم دون ان تتستر بشيء ما كما هو دأب العصابات التي من هذا النوع حتى صار العصيان تمرداً والتمرد ثورة والثورة استلاباً للسلطة العليا . وكانت النتيجة أن ادارة البلاد وقعت في الارتباك .

«وقفت حركة التجارة ولم يعد الفلاحون قادرين على دفع الضرائب لأنه ليس هناك من يشتري غلاتهم . ونزلت ايرادات الحكومة لهذا السبب . وقد أدت هذه الحال الى الاضرار بمصالح التجارة التي يشتغل فيها رعايا الدول العظمى . وليس هذا فقط بل أن الارتباطات التي اربطت بها مصر لفرنسا وانجلترا قد جحدتها وقد فصل الموظفون الذين عينوا لكي يراقبوا تنفيذ شروط هذه الارتباطات من وظائفهم وهدم النظام الذي ابتدأ أن يظهر أثره في منفعة الفلاحين . ولم يخسر الدائنون خسائر جمة فقط بل أن حياة الاوربيين لم تعد في أمن كما تدل على ذلك مذبحه الاسكندرية التي قتل فيها الرعاع عدداً كبيراً من أبرياء الاوربيين .

المذكورة المشتركة في ٦ يناير ولكنه كان طول هذا الوقت يطلب السلام لا الحرب فقال بالمقاومة لا بالحرب ولم يكن منفرداً بهذا الرأي ثم ان وصول الاسطول لمياه الاسكندرية قوى مركزه وضم الى رأيه رأى الجمهور . ذلك انه كان أمام الجمهور مثال تونس فكان من المحال أن لا يرى المصريون ماذا كان يهيا لهم على أيدي الدول الأوروبية . فانهم كانوا يفهمون معنى ايجاد حالة كاذبة من الفوضى والفتنة تبرر بها الدول التدخل لحماية أرواح الأوروبيين وأملأهم ثم القبض عنوة أو اغراء على حاكم البلاد بدعوى حمايته هو أيضاً من رعاياه الثائرين ثم اجباره على قبول الحماية الحربية . فقد فعل الفرنسيون ذلك في تونس ونجحوا فكانت النية إعادة هذا العمل في مصر على يد الانجليز . فلم يكن من الصعب أن يفهم الوطنيون وهم يرون هذه النتيجة المتوقعة ان المقاومة أشرف من التسليم .

وكان صوت عرابي ذا أهمية كبرى في رفض طلبات أمير البحر سيمور في ١٠ يوليو ولكنه لم يكن في حاجة الى الالحاح في هذا الطلب أو التهديد لتنفيذه . فان المجلس العام الذي عقد للقرار على الرد لم يتردد في الحكم بأنه ليس من حق الخديو أن ينزل عن شيء من أرض مصر طاعة لاوامر دولة أجنبية دون أن يحصل على رضى من السلطان بهذا العمل . ولم يكن الخديو نفسه مخالفاً لهذا الرأي . وكان في هذا المجلس عدد من الممثلين من غير اعضاء الحكومة وكانوا جميعاً يلحون في الدفاع عن الحصون وكان الخديو يشاركهم في هذه اللهجة الوطنية يعاونه في ذلك ممثل السلطان درويش باشا . ولم يجرؤ أحد من المسلمين الحاضرين في هذا المجلس حتى سلطان باشا الذي انضم نهائياً الى الانجليز أن يعلن بأنه يمكن قبول طلبات سيموره وكانت النتيجة أنهم قرروا بالاجماع تعيين عرابي وزيراً للحربية والبحرية وان يستعد للدفاع عن الحصون وان يقاتل الانجليز اذا أطلقوا النار على الحصون ووافق الخديو على كل هذا . وأرسلت أوامر مستعجلة لوكيل الحربية في العاشر من الشهر بأن يعلن في انحاء القطر بأن الحكومة قد عقدت نيتها على الحرب وانها تدعو الرديف وتنوى تأليف فرق جديدة من المجندين . وقد يقال ان الخديو لم يكن مخلصاً في موقفه عند ما وافق المجلس على الحرب . وليس من يشك في ذلك . فان

جميع أعمال توفيق العمومية كانت على الدوام تدل على عدم اخلاصه ، والارجح انه هو وسultan باشا قد اتفقا قبلا على أن يتظاهرا بالوطنية حتى يحميا بالرأى العام فى حالة ما اذا ثبتت الحصون ولم تنهزم امام الاسطول الانجليزى . ثم يجب ألا ننسى ان مبعوثى السلطان كانا حاضرين فى المجلس وكانت خطة الحكومة الانجليزية فى ذلك الوقت وهى الخطة التى كانت تعلنها على الملأ انها لا ترغب سوى أن يتدخل السلطان فى النزاع وكان توفيق كعادته يلعب دوراً مزدوجاً وغايته أن ينضم الى الفريق المنتصر .

وفى الكتب الزرق رسالة غريبة تظهر للقارى ماقاله الحديوي لمستشاريه الانجليز . فقد أبلغ فى السادس من الشهر عن عزم سيمور على ضرب الاسكندرية وطلب منه كما يظهر ان يذهب الى احدى البوارج الانجليزية لكي يكون بعيداً عن الاذى ولكن هذا الاقتراح لم يتفق ومخاوفه التى كان يحسب حسابها فى المستقبل . فأرسل الى كولفن يخبره عن خطته فى المحافظة على نفسه وقت إطلاق النار على المدينة . وهو يقول فى رسالته هذه انه ليس له مناص من البقاء فى مصر . فانه لا يستطيع أن يتخلى عن أولئك الذين وقفوا فى صفه مدة هذه الازمة وانه لا يستطيع ترك مصر عند هجوم دولة أجنبية لانه يقال عندئذ انه لم يراع سوى سلامته الشخصية . فهو لذلك سيذهب الى قصره على ترعة المحمودية ويبقى هناك مع درويش باشا . وقد لاحظ أيضا فى رسالته هذه انه اذا انتهت هذه المسألة بسرعة كان ذلك أسلم عاقبة له . وكان هذا هو البرنامج الذى اتبعه ولكنه بدلا من أن ينزل فى قصر المحمودية نزل فى قصره بالرمل وهو يبعد نحو ثمانية أميال عن الاسكندرية وكان آمن من قصره السابق الذكر لبعده عن مدافع سيمور .

وبعد الحرب بمدة قصيرة قابلت سيرتشارلس بريسفورد . وكان مدة الضرب يقود البارجة كوندور وعين بعد ذلك أمينا على الاسرى فى الاسكندرية فقال لى أقوالا تدل على تردد توفيق باشا اذ صرح له أحد الايام بالسبب الذى دعاه الى البقاء فى الاسكندرية مدة الحرب وهو عدم تيقنه من معرفة الفريق الغالب . فقد كان المعتقد فى مصر ان البوارج سيغرقن وقد قضى يوما كاملا فى قصره بالرمل

وهو في أشد القلق والارتباب فكان يصعد من وقت الى آخر الى سطح القصر وينظر الى الاسطول لكي يطمئن على سلامته ولم يقر رأيه على أن ينضم نهائيا الى سيمور الا عند ما جاء المساء ورأى البوارج كاملة لم تنقض بينما الحصون قد أسكتت وارى هنا من اللازم ان أوضح القارى ان اقامة بريسفورد القصيرة في الاسكندرية قد جعلته يحترق توفيقا أشد الاحتقار كما جعلته يعطف بعض العطف على عرابي والفلاحين الذين حاربوا على الرغم من تخلف أميرهم وعدم قيامه بواجبه.

ولكن سواء أصبح هذا الذى ذكرناه أم لم يصبح فان رضى توفيق باعطاء اسمه لقرار المجلس بصدد الدفاع عن البلاد الى النهاية قد صبغ الحرب صبغة شرعية بحيث لم يعد لاوامر الخديو التى أصدرها بعد ذلك مخالفة لهذا القرار — وذلك عند ما انضم الى جانب الاعداء ضد بلاده — قيمة شرعية . وعلينا نحن ان نذكر ذلك اذا أردنا أن نفهم موقف الوطنيين وقت المحاكمة وموقفهم بعد ذلك عند ما تجلى لهم غدر الخديو . فان رأى الاسلامي عن الحرب سهل واضح . فهو يقول بأنه متى نشبت الحرب فعلى انوالى والأمة ان يستمرا فيها حتى يحققا النصر أو تنزل بهما الهزيمة . واذا أسر الوالى فليس له حق اعطاء الاوامر . وليس للوالى الخائن من باب أولى هذا الحق أيضا . وكان المصريون ينظرون الى توفيق بهذا الروح حتى رده الانجليز الى مركزه وقلوب الامة نائية عنه وليس فى التواريخ الانجليزية شي مما ذكرناه هنا بل نرى بعكس ذلك مدحا لتوفيق لولائه لانجلترا وكيفية ثباته على خدمتها دون خجل الى النهاية . وسأعود الى هذا الموضوع .

وهناك نقطة أخرى وهى تحديد المسؤولية بصدد حفظ النظام وتنفيذ القانون وقت الحرب وتدير الخطط فى هذه الحرب ومبلغ اشتراك عرابي وسائر الوطنيين فيها مدة هذين الشهرين الحافلين بالحوادث . فهذه هى الحقائق التى استطعت أن أتحقق منها .

لما تبين انه لا يمكن الامة أن تنظر الى الخديو باعتباره رئيسا للحكومة بزوال حقه فى إصدار الاوامر ألف مجلس عمومي ودعى أعضاؤه للنظر فيما يجب عمله . وكان الداعون الى تأليف هذا المجلس من رجال الدين وسائر طبقات الامة أكثر

كثيراً من الداعين اليه من رجال الجيش . ولم يحضر عرابي اجتماع المجلس العمومي لانه كان غائباً مع جيشه في كفر الدوار ولم يزر القاهرة مدة الحرب أو يتدخل في إدارة الشؤون هناك . وكان المجلس حاوياً لعدد كبير من الاعضاء . وكان فيه العلماء ورئيس القضاة التركي والمفتي وشيخ الاسلام و رؤساء المذاهب الأربعة وكان كباراً نواب المسلمين هناك وبينهم أربعة من أسرة الخديو آخذون بمذهب الوطنيين . ودعى اليه أيضاً عدد كبير من مديري الاقاليم وعدد كبير آخر من الاعيان وكان هناك أيضاً من غير المسلمين بطريرك الاقباط وحاخام اليهود .

فكانت قرارات هذا المجلس صحيحة من حيث أنه كان مؤلفاً من أعضاء ينوبون عن جميع الطبقات والطوائف . وكان أكبر الزعماء فيه ينتمون الى أصل شركسي ولكنهم كانوا باعتبارهم مسلمين مخلصين يرون ان المسألة قد انتهت الى مأزق يضطر الأمة الى مقاتلة دولة أوربية غازية وان هذه الحالة تقتضي أن لا يرضن بمجبودات أية كانت في سبيل الذود عن البلاد بصرف النظر عن الخلافات الحزبية .

وقد قرر هذا المجلس بالاجماع ان الخديو لم يعد في مركز يسمح له بقيادة الامة وان أوامره ما دام في أيدي الانجليز لا قيمة شرعية لها . وكان أول ما عمله توفيق في موقفه الجديد انه فصل عرابي من وظيفته وهي وزير وزارة الحرية . فقرر المجلس إبقاء عرابي في وظيفته وأمره بأن يستمر في الدفاع عن البلاد . وتألف مجلس دائم لكي يعاونه في اتخاذ سبل الدفاع وكان هذا المجلس برئاسة يعقوب باشا سامي وهو رجل قدير فكان وكيلاً لوزارة الحرية . وأخذ في نهضة أسباب التجنيد مدة الحرب ومد الجيش بالمؤن والذخائر . أما من جهة إدارة البلاد فانه بالنسبة لغياب راعب باشا في الاسكندرية ومعه سائر الوزراء الذين حجزهم الخديو وحرسه الانجليزى تقرر أن تسير الوزارات على ما ألفته من الاعمال . وسار العمل على هذه الطريقة دون أن يحدث أقل إهمال لأن وزارة راعب كانت في الحقيقة وزارة اسمية فلم يؤثر غياب الوزراء في سير الاعمال أقل تأثير . والحقيقة ان صلاحية الحكومة في ذلك الوقت لأداء واجباتها كان ظاهراً كل الظهور حتى ليصح أن نقول ان مصر لم تر حكومة أصلح من الحكومة التي أدارت شؤونها وقت الحرب . فكانت وزارة

الداخلية يديرها ابراهيم بك فوزى الوكيل وكان يدير البوايس اسماعيل افندي جودت وكلا الرجلين من أهل الكفاية والدراية وقد حفظا الامن في ذلك الوقت المضطرب في جميع أنحاء البلاد . وقد حاول اثنان أو ثلاثة من المديرين الشرا كسة أن يقلدوا عمر لطفي محافظ الاسكندرية في احداث القلاقل في المديرية خدمة لتوفيق فقبض عليهم واعتقلوا الى نهاية الحرب . ولم يحدث بعد هذا أى اضطراب . وقد حووظ على الاورويين الذين ظلوا في القاهرة بعناية تامة وكان أولئك الذين يرغبون في مغادرة البلاد ينفرون الى بورسعيد .

وليس هناك أكذب من قول لورد دفرين في مؤتمر الاستانة ان المسيحيين ينجحون كل يوم في مصر . وهكذا كانت الحال أيضاً في سائر المصالح والادارات . فلم يتعطل جبي الضرائب ولم يتعطل الصرف على المرافق العامة . ولما انتهت الحرب كانت خزانة الحكومة في حالة التوازن الواضح فلم يظهر أى عجز عند ما سلمت الى موظفي الخديو بعد معركة التل الكبير ولم يسرق منها أى شيء . ولم يظهر في دفاترها أى تلاعب وكانت المحاكم تسير سيرها الطبيعي ولم تكن هناك أى علامة تدل على ان البلاد تعيش في أوقات شاذة . وعند ما انتهت الحرب كان في مخازن الحرية من المؤن ما يكفي الجيش أربعة أشهر استولى عليها جميعها الجنرال ولسلى .

وبقي مركز عرابي ذا صبغة سياسية فقط فكان يدير شؤون وزارة الحرية ويدير شؤون القوات الى أن وصل ولسلى الى التل الكبير فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه . وكان مقامه بين العلماء والفلاحين في الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة في صدور الاهالى وكانت الامدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحرية مجانياً . وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضاً . وكان عرابي بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للأمة وقد أحسن صنعاً في عدم أخذه القيادة على عاتقه في ميادين القتال . وقد عزا أعداؤه ذلك الى جبنه ومن الصعب أن يكذب الانسان هذه الدعوى أو ينفي هذه التهمة . فان عرابي كان فلاحاً لا شائبة فيه فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التي توجد عند بعض الشعوب ولكنها غير موجودة عند الفلاحين فقد كانت شجاعته من نوع آخر ولم تكن من النوع العسكري ثم هو لم يشاهد

معركة حرية قبلا . والارجح انه كان يعرف هذا النقص في نفسه كما كان يعرف أيضاً جهله بالمعارف العلمية التي كانت تتطلبها الحروب . فهو لم يحظ بتربية حرية حديثة ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التي تدرب عليها في الثكنات وأظن انه لو دعى الى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك

ولكنني أظن مع ذلك أن السبب الحقيقي في عدم حمله عبء القيادة في ميادين القتال انه كان في ذلك الوقت رئيساً للحكومة وانه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه . ومع ذلك فهذا لا يبرئه في نظري براءة تامة ولم يبرئه بنو وطنه كذلك فهم يلومونه بحق لأن سيفه لم يصطفّق بسيف العدو ولا في أواخر أيام القتال .

ولست أدعى معرفة تفاصيل سير القتال مدة الحرب ومع ذلك سأحاول أن أدونها هنا حسب ما علمته من المصريين لا من الانجليز . ولسوء الحظ هرب صابونجي قبل ضرب الاسكندرية مع سائر الهاربين . وبقيت بلا أخبار حتى نهاية الحرب . وليس في أوراق التحقيق في محاكمة عرابي ما ينير القارىء في هذا الموضوع . وجميع ما جمعته من هذه التفاصيل أخذته من الافواه بعد الحرب من أناس شاهدوها أو اشتركوا فيها ومثل هذه المعلومات تكون بالطبع غير دقيقة من حيث ضبط التواريخ والأرقام .

وكان الاوربي الوحيد الذي اشترك مع الجيش المصرى في الحرب هو الرجل السويسرى صديق الوطنية المصرية جون تينيه

وكان جون هذا في مركز يسمح له بأن يعرف شيئاً كثيراً مما كان يجرى لأنه قضى الشهر الأول من الحرب في كفر الدوار مع عرابي وكان يعاونه في مكاتباته مع الاجانب وقد تحدثت عدة أحاديث الى تينيه هذا . ولكن مما يحل روايته أنه شديد التحمس للعرايين وقد وضع كتابا في سنة ١٨٨٤ وهو ظاهر الاهمال كثير الاستسلام للجدليات بحيث أنه لا يمكن القارىء أن يثق به كل الثقة . زد على ذلك أن تينيه لم يكن مع الجيش عند ما شرع الانجليز في حملتهم الحقيقة فانه بقى في كفر

الدوار حين كان الجيش في التل الكبير . وما علمته عن الحرب يمكنني أن أقوله هنا باختصار .

لما ضربت الاسكندرية ثبتت المدفعية المصرية للاسطول عدة ساعات أكثر مما كان ينتظره سير سيمور أو أحد من ضباطه . وكان المصريون يعانون شدة عظيمة لقدم القلاع التي كانوا يدافعون عنها . وكانت هذه الحصون من عهد محمد علي وكانت واجهاتها مبنية من الاحجار كما كانت العادة وقتئذ . ولكن الاحجار تعود بالضرر على المدافعين لانها تنفتت شظايا وتزيد قوة انفجار القنابل المعادية . ولم يدرك هذا النقص أحد حتى محمود فهمي نفسه وهو مهندس كبير في الجيش فكثرت الاصابات بين المدافعين . وتقول الكتب الزرق أن حامية الاسكندرية كانت بين ٨٥٠٠ و ٩٥٠٠ جندي وهذا العدد يوافق على وجه التقريب ما ذكره الوطنيون . وبلغت الاصابات نحو الف بين قتيل وجريح . فاذا كانت هذه الارقام صحيحة فالنسبة في الاصابات عظيمة . وعلى كل حال فان شرف الحامية موفور وكان ثباتهم أول مادعا الى رد الفعل في الرأي العام في انجلترا وقد ظهرت هذه الحالة بوضوح في الاسابيع التالية . وكان عمل عرابي في الدفاع عن الاسكندرية كسائر عمله في الحوادث التالية غير مهم . فقد بقي مدة الضرب في دار البحرية وهي ليست بعيدة عن رأس التين فلم يكن بعيداً عن قنابل الاسطول ولكنه لم يذهب للتفتيش على الحصون الا عند ما كف الاسطول عن الضرب . وكان قد اكتفى بأن يصدر الاوامر ويتلقى الاخبار . وفي المساء ذهب الى الرمل لكي يخبر الخديو بالنتيجة وكان توفيق هناك في قصره فاخترع لكي يخفي سروره مشاجرة سخيفة لان عرابي لم يكتب له تقريراً عن حوادث اليوم .

ومن الصعب أن يفهم الانسان كيف أن عرابي لم يدرك الجهة التي كان يتجه اليها ميل الخديو والارجح انه كان يعرف ذلك فانه في صبيحة اليوم التالي أرسل للخديو حرساً قوياً لحمايته في الظاهر والحقيقة أنه كان يريد مراقبته وأرسل اليه أيضاً رسالة يقول له فيها أنه بما أن سيمور يهدد بتجديد الضرب فانه يدعو الى أن يتراجع الى حيث لا تصل اليه مدافع الاسطول وأشار عليه بالفرار الى القاهرة . وكان يجب على عرابي

أن يذهب بنفسه الى توفيق ويحجبه على قبول دعوته ويرفض جميع تعللاته ويحمله معه سجيناً لان مثل باى تونس كان أمامه ثم هو لم يكن يجهل مكر الخديو وانه لا يمكن الثقة بشرفه . وكان خطأ عرابي هنا قاضياً عليه والظاهر أنه كان مشغولاً ذلك اليوم بمسألة جلاء الجنود عن الحصون فلم يكن عنده من الوقت متسع لزيارة الخديو مرة أخرى . وفي أصيل ذلك اليوم تمكن الخديو بارشاه العمال من السفر الى الاسكندرية في القطار الذى كان قد أعد لقله الى القاهرة فصار بذلك في حماية سيمور الظاهرة . وقد حمل معه على القطار أعضاء وزارته ودرويش باشا فكان هؤلاء بذلك شركاء في الخيانة . فلما صار الجميع في رأس التين تفرسهم قوة من البحارة الانجليز تبلغ سبعين رجلاً صار الجميع في الواقع أسرى حرب . وتمكن درويش الذي كان له يمت خاص وكان قد جاءته أوامر مستعجلة من الاستانة بالسفر اليها من أن يخرج من هذا الاسر المهيمن وسافر على الرغم من الاسطول الذى حاول رجاله أن يمنعوه من السفر . أما راغب وزملاؤه الوزراء فانهم بعد أن وقعوا في الشباك رضوا بالحالة وبقوا في رأس التين خدماً للخديو الى أن أنشئت شبه حكومة شرعية تولوا ادارتها الى حين جاءتهم الوزارة الانجليزية المحضنة فقضت على سلطتهم . وكان عرابي يجهل طول هذا الوقت أنه خدع وكان أيضاً مشغول البال بنقل القوات الى خط الدفاع الآخر في كفر الدوار .

وأظن أن اختبار هذا الموقع الحسن يعزى الى فطنة محمود فهمي المهندس فان كفر الدوار على محطة السكة الحديدية الموصلة الى القاهرة وعلى جانبيه أراض مستنقعة . ولم يكن هناك أنفع من هذه البقعة لكي تكون معسكراً جديداً للجنود فقد كانت بعيدة عن مدافع سيمور ولم يكن في وسع جيش معاد أن يقترب منها الا على طريق السكة الحديدية الضيق فكانت بذلك حصينة من جهة الاسكندرية بينما هي مفتوحة السبل من جهة الدلتا وما فيها من كنوز الذخائر والامداد . وكانت الطريق بينها وبين القاهرة واصله . وتمكن الجيش المصرى هنا من مقاومة الانجليز خمسة أسابيع يرد هجومهم ويطاردهم الى أبواب الاسكندرية تقريباً . ولو لم يكن هناك باب آخر للدخول الى مصر لنجح الوطنيون وكسبوا الحرب

أما عن احراق الاسكندرية فاني لم أستقر على رأى فى مقدار نصيب الجيش المصرى فيه . فقد أنكر عرابى كل الانكار أنه أمر بهذا الاحراق . واعتقادى أن مثل هذا العمل يحتاج من النشاط العظيم أكثر مما يأتلف ما درج عليه عرابى من التهاون واللين بحيث أرى من الانصاف أن نرفض هذا الرأى . ومن الواضح أنه قد اعتبر هذا الحريق ظرفاً ملائماً لانه لولاه لكان هناك شك كبير فى استطاعته الجلاء . بجنوده الى كفر الدوار لان جيشه كان مهزوما . نعم لم تكن قوته المعنوية قد ذهبت تماماً ولكنها كانت قد تذهب لو نزل الجنود الانجليز ووقفوا على السكة الحديدية لمنع التفهقر . فقد كان الانجليز يدبرون الوسائل لايقاع عرابى وجيشه فى الشرك فى الاسكندرية وربما كان سبب امتناع سيمور عن انزال الجنود للبر هو مكيدة رفع الراية البيضاء وشجاعة الجنود التى لم تكن منتظرة . وقد مكن حريق الاسكندرية عرابى من التفهقر الى كفر الدوار وأعطاه من الوقت ما استطاع به أن يرد الى جيشه قوته المعنوية .

وقد كان تينيه باسكندرية مدة ضربها وهو يعزو الحريق إلى قنابل الاسطول والارجح أن هذه هى الحقيقة . لانه لو لم يكن الاسطول سبب ذلك لما ذعر الناس وتركوا منازلهم فى اليوم الثانى عشر من الشهر . ثم لو كان الضرب مقصوراً على القلاع كما كان يدعى البحارة لما هجر الناس منازلهم اذ لم يكن ثم ما يدعوهم الى ذلك . وسواء أ كان الضرب حدث قصداً أم اتفاقاً فالتينيه يعزو الحريق اليه . ومن المحقق أيضاً أن الحريق قد مد عمداً إلى الحى الاوربى وأن مؤخرة الجيش هى التى فعلت ذلك وكانت قد هجرت الاسكندرية فى حال غير منتظمة فأخذت فى النهب الذى كان قد شرع فيه بدو المدينة قبل هذا الوقت .

من المؤكد أيضاً أن عرابى لم يسأل سليمان باشا قائد المؤخرة ولم يحقق معه عن هذا النهب . ولست أعتبر هذه المسألة ذات قيمة أدبية لان مثل هذا العمل يعد من الاحتياطات التى يجوز لأى قائد أن يتخذها لكي يؤمن طريق تفهقره ويمنع العدو من انزال الجنود الى البر . ولكنه مهم من الوجهة التاريخية لذلك أقول أن عند وزن البيانات أجد الجيش قد اشترك فى تفهقره فى الاحراق . ولم يكن اشتراكه نتيجة

الفوضى والارتباك الناشئين عن التقهر . ولما كانت الريح تهب بشدة في ذلك الوقت امتدت النار وما جاء نصف الليل حتى كانت المدينة لهيباً يحترق . ولكن كل ذلك لا يقلل مبلغ التبعة الملقاة على حكومتنا في تدمير المدينة لانه لولا سوء نظر وكلائنا في تقدير العواقب لكان يمكن التنبؤ بكل ما وقع والاحتراس منه ولما أرسخ الجيش أقدامه في كفر الدوار في ١٣ منه وقف ينتظر الحوادث . فاتخذ عرابي مركزاً له إلى شرق الجيش من ناحية القاهرة ورسم محمود فهمي خطوط الدفاع وعادت بذلك الطمأنينة والثقة إلى القلوب .

أما الفارون من الاسكندرية فقد أرسلوا بالتدريج إلى داخل البلاد فاحتلوا قلاقل عديدة لأنهم كانوا في حال شديدة من الغضب فكانوا على الدوام يرغبون في الثأر عما لحقهم ممن يقابلونهم من الاوريين أو المسيحيين الوطنيين . وكان في طنطا مدير شركي يدعى ابراهيم آدم وكان يعرف أن الخديو وبلاطه ينظران بعين الرضى الى ما يحدث من القلاقل بين المسيحيين والمسلمين فعمل على إحداث ما أشبه أن يكون مذبحة . ولولا تدخل أحد الوطنيين ، وهو أيضاً صديق عرابي أعني به أحمد منشاوى بك الذى أخذ هذه الفتنة باتباعه من الفلاحين على الرغم من المدير لامتدت هذه المذابح إلى البلاد الأخرى . ثم قبض على المدير وأرسل إلى القاهرة فاعتقل هو واثنان آخران لم يكن يوثق بهما إلى نهاية الحرب . ثم لم تحدث قلاقل بعد ذلك .

وفي مساء ١٤ منه وصلت الى عرابي رسالة من الخديو ذكرها تبينه ولكنها لم تذكر في الكتب الزرق . وهي وثيقة خطيرة لانه يظهر ان الذى أملاها على الخديو هو كولفن أو أحد مستشاريه الانجليز لأنها تدل على وجه النظر الانجليزية في ذلك الوقت . فهي تبتيديء بذكر سبب القتال وانه انما نتج عن عدم موافقة عرابي على طلب الاسطول الانجليزى بخصوص تجريد الحصون من السلاح وان أميرال الاسطول لم يكن يرغب في الحرب مع مصر وانه يرغب الآن في إعادة العلاقات الودية مع البلاد المصرية . وأنه مستعد لان يسلم المدينة لجيش نظامي مطيع وفي حالة عدم محبي هذا الجيش فانه يسلمها للجيش العثماني . ولكي تنقل ادارة المدينة من هذه

الحال الى الحال الجديدة فان الخديو يدعو وزير الحرية لأن يحضر اليه في رأس التين لكي يتفاوض مع راغب باشا وسائر الوزراء في هذا الشأن . ثم تقف الاعمال الحرية اذ لم تعد منها فائدة .

ونحن نعرف من الكتب الزرق أن هذه الدعوة انما كانت شركا يراد إيقاع عرابي فيه لكي يصير في أسر الانجليز . وذلك لاننا نرى في رسالة تلغرافية من كارتريت الى لورد جرانفيل ارسلت اليه في ١٥ منه ما يأتي : « طلب الخديو من عرابي أن يحضر الى هنا فاذا أتى سيقبض عليه واذا لم يأت يعتبر عاصياً خارجاً على القانون »

وهذه الحادثة تدل القاريء على مبلغ استسلام توفيق للانجليز حتى صار اللسان الناطق عن خطتهم وكيف ان الحكومة الانجليزية اتبعت طرق الحكومة العثمانية في الغدر بالخارجين عليها . وكان جواب عرابي للخديو ان سموه هو ودرويش باشا هما اللذان حضاه على رفض طلبات سيمور وطلبا منه أن ينازله القتال اذا هو اتبع تهديداته بالعمل الحربى . وأن الواقع الراهن ان الحرب موجودة وانه لا يمكن الجيش أن يرجع الى الاسكندرية الا اذا خرج الاسطول من المياه . وأعقب ذلك أن الخديو نشر منشورات مطبوعة لكي ترسل الى المديرين وانحاء البلاد يقول فيها : بما أن عرابي قد رفض أن يسافر الى الاسكندرية لكي يتفاوض مع الوزراء . فقد فصله الخديو من وزارة الحرية . وكان طبع هذه المنشورات هو الذى دعا الى عقد مجلس عمومي بالقاهرة أقر عرابي على البقاء في مركزه كما ذكرنا آنفاً .

كان الشهر الذى تلا هذه الحوادث حافلاً بالآمال في نظر جميع المصريين ولما تخلص الأهالى من ريقة ولائهم للخديو بانضمامه الى الانجليز أخذوا يظهرون وطنيتهم دون أن يستروها وقد تيقنوا في ذلك الوقت أنهم يحاربون من أجل حريتهم وكان الفلاحون قد استغرقتهم الديون التى للدائنين اليونانيين عليهم فكان هذا من أسباب حماسهم لانهم توهموا أن الحرب تخلصهم من هذه الديون فصاروا يمدون الجيش بالأموال والرجال وظهر بعد ذلك بايام أن اتخاذ كفر الدوار مركزاً للجيش جاء موقفاً للوطنيين لان الجنرال اليسون حاول أن يهاجم الجيش

بعده آلاف أنزلها الى البر فارتد مهزوماً وهكذا تعلقت الآمال باطالة الحرب مدة طويلة بهذه الطريقة وكان عرابي لا يزال وزيراً للحرية ولكنه كان أهم عضو في الحكومة وكان يتوافد اليه أعيان البلاد والعلماء والتجار وكان يقيم في سرادق عظيم كان يملكه سعيد باشا أهدته زوجته الى عرابي عندما كان ياور زوجها وكانت نازلي هانم وبعض الامراء يظهرون اعجابهم ببطولة عرابي بهدايا عديدة يهدونها اليه .

وقد وجدت ما يلي في مذكراتي عن سنة ١٨٨٧

« زرت اليوم الأميرة نازلي وهي ماهرة بمقدار ما هي جميلة وحديثها بارع ولو وجدت في أي وسط لزاتته وقد أخبرتنا عن أشياء كثيرة خاصة بعراي وهي تعجب به وتأسف لهزيمة ولا تمل من الكلام عن نزاهة أغراضه وبما قالته أنه لم يكن جندياً حسناً لان قلبه كان أطيب من أن يساعده على ذلك . ولو كان رجلاً يسطو ويعنف مثل محمد علي لأخذ توفيقاً مع جميع الامراء الى القلعة وقطع رؤوسهم وصار أميراً على البلاد ولو استطاع أن يجعل الخديو يسلك معه مسلك الشرف لجعله ملكاً على البلاد . وكان عرابي في رأيها أول وزير وطني جعل الأوربيين يحترمونه ويخضعون له . وكان المسلمون في وقته يرفعون رؤوسهم ولا يمكنوا الاوربيين أن يخالفوا القوانين . قالت وقد أخبرت توفيقاً بكل هذا فان المصريين الآن يخضعون للقوانين بينما الأوربيون لا يكثرثون لها . »

ولا انكر أن التلق قد أضر عرابي وأنه أثار الحسد الذي كان سيء العاقبة عند ما جاءت الازمة فان المفروض وقتئذ كان انه اذا نجح عرابي في صد الانجليز فانه سيكون رئيس البلاد وشعر الضباط الذين كانوا حاصلين على تربية أعلى من تربيته والذين كانوا يعرفون انه فلاح ساذج وأنه سيتفوق عليهم فأغضبهم هذا الخاطر . وكان عرابي يستشعر هذا الشعور فمضى في أحلامه يتخيل ان الاقدار قد حابته وهيات له مستقبلاً عظيماً وجعلته في مركز التخلص لامتة . وكان يحيط نفسه برجال الدين لانه كان مسلماً ورعاً وكانت الاوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع بصرفها في الادعية والصلوات ويظهر انه لم ينقطع عن هذه الاعمال الى النهاية . ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياؤه من التدابير الحربية . ويقول تينيه انه كان

يعتقد انه اذا طالت الحرب فان اوروبا ستضطر الى الاتفاق معه . وكان المؤتمر منعقداً في الاستانة وكان اعضاؤه يحضون السلطان على التدخل وكان أكبر ما يخشاه السلطان من دخول الجنود التركية ان تتآخى مع الجنود المصرية عند التقاء الجيشين . وكان عرابي يعرف أن مسلمي العالم ينظرون اليه باعتباره زعيم الاسلام ونصيره وذلك لأن الحجاج الذين عادوا من الحجاز أخبروه بذلك فكان يرى انه من الصعب على السلطان أن ينضم الى انجلترا وبجاربه . ثم كان أيضاً لا تزال عنده بقية من الثقة في غلادستون وكان يعتقد ان الانجليز يحبون الحرية وأنهم سينصرونها اذا عرفوا الحقيقة وادركوا ان المصريين ثابتون على وطنيتهم . وقد كانت كل هذه أحلاماً يعذر عليها لأن غيره كان يعتقد صحتها ولنجاحه بعد حوادث الستة الاشهر السابقة . ولما أنزل ولسلي بعض جنوده للبر ووجد خطوط كفر الدوار حصينة وعاد عنها وجد الوطنيون في القاهرة انهم يجب عليهم تحصين مصر الشرقية من ناحية قتال السويس . فعلاً على فهمي جيشاً في القاهرة وسار به حتى احتل القناة ورسمت خطوط الدفاع في التل الكبير

ولم تكن الى ذلك الوقت قد عمل منها شيء . على الرغم من التحذير الذي سبق إن أرسلته لمحمد عبده . ثم ظهر أيضاً وجوب سد القناة من الجهة الشمالية خوفاً من أن يسارع الانجليز إلى احتلالها ببوارجهم فينزولوا جنودهم في الاسماعيلية . وفأन الرأي المتفق عليه بالاجماع بين الضباط وجوب هذا العمل ولو كان بالرغم مع شركة القناة . ولكن عرابي — وهذه هي غلطته الثانية — بقي متردداً في هذا الشأن . وكان تردده ناشئاً عن التأثير الفرنسي فان مسيو دل بسبس كان قد وصل الى الاسكندرية في أواخر يوليو ولما علم بنية الانجليز في استعمال القناة خاف وفزع من ذلك وسافر الى بورسعيد وجعل يناشد عرابي بشرقه أن يمنع وصول الحرب الى القناة . وكان دل بسبس رجلاً كثير الثقة بنفسه وكان يعتقد أن وجوده وحده يكفي لتخويف حكومتنا وكان يقول أن القناة أرض محايدة يجب ألا يقربها أحد المتحاربين . وبعد الحرب عند ما كنت مشتغلاً بالدفاع عن عرابي كتبت اليه أسأله أن يرسل الى ما يمكنه أن يكون في مصلحة عرابي مما يشهد هو به قياماً بواجبه للتقدم والانسانية ، فارسل الى

صوراً من خطابات أرسلها اليه عرابي في ذلك الحين ولكنه لم يرسل الى النسخ الاصلية (وقد نشرتها في ملحق الكتاب) ومن هذه الخطابات يتبين للقارى ان عرابي قد ضل به .

وبعد مكاتبات أولية تجمد عرابي يوضح رأيه في هذا الشأن . فقد كان في القناة عدة بوارج بين الاسماعيلية والسويس بقيادة الاميرال هيوث وكتب دلسبس يشكو من أنهم ينشرون منشورات بين سكان شاطيء القناة .

وقد رد عرابي على دلسبس في هذا الشأن فأناكرحق الاميرال هيوث في اذاعة هذه المنشورات وقال انه أرسل هذا الرد بناء على اشارة المجلس وأنه موافق على رغبة دلسبس في حيدة القناة « وخاصة لأنها من الاعمال العظمى التى سيعيش اسم سعادتك في التاريخ لانكم قتم باتمامها . ولي الشرف أن أخبركم بأن الحكومة المصرية لن تنتهك حرمة هذه الحيدة الا في الحالة القصوى وفي حالة ارتكاب الانجليز أعمالاً عدائية في الاسماعيلية أو بور سعيد أو أي نقطة أخرى من القناة . » والمبدأ هنا واضح ولكن نقطة الضعف تنحصر في انتظار عرابي لان يتبدى الاعداء بارتكاب الاعداء بدلا من ان يتقدمهم هو ويقطع عليهم طريق الاعداء . ومع كل ذلك فان تينيه يؤكد ان الاستعدادات كانت قد تمت سراً لسد القناة في نقطة معينة بين الاسماعيلية وبور سعيد . وقد أثبت لى هذا الخبر آخرون . ولم تذهب هذه الفرصة سدى ويفشل المشروع الا لان عرابي كان يكره جداً ان يمضى على هذا الامر مع رغبة جميع اعضاء المجلس فيه . وعند ما وصل الاسطول الانجليزى الى بور سعيد يحمل ولسلى وجيشه أرسل دلسبس الى عرابي خطاباً كله ادعاء وقد ذكر تينيه نصه كما يلى :

« لا تحاول أى محاولة في سد قناتى . فاني هنا . فلا تخش شيئاً من هذه الناحية . فأنهم لن يستطيعوا ازالة جندى انجليزى حتى يكون الى جانبه جندي فرنسي آخر . وانا مسئول عن كل شيء »

وكان هذا الخطاب سبباً في عقد مجلس آخر في كفر الدوار اجمع جميع الاعضاء فيه سوى عرابي وحده على عدم اعتبار رسالة دلسبس ووجوب سد القناة

ولكن عرابي كان الى هذا الوقت منخدعا بكلام دلسبس عن ارسال جنود فرنسية. ومع انه أعطيت أوامر في مساء تلك الليلة بتخريب القناة تخريباً « مؤقتاً » فان الوقت الذي صرف في المناقشة عن هذا الموضوع كان قد أضاع الفرصة ويمكن ولسلى من الدخول الى القناة ببوارجه . وضعف عرابي في هذه المسألة هو أكبر لطخة على شهرته الحربية كما انه أيضاً يسمه بطابع العجز السياسي . وقد قال ولسلى بعد ذلك عند ما كان البرلمان يتناقش في مسألة حفر قناة بين إنجلترا وفرنسا : « لو ان عرابي سد القناة كما كان ينوى ذلك لكننا الآن لانزال في البحر نحاصر مصر . فان تأخر عرابي ٢٤ ساعة نجانا »

وكان احتلال ولسلى للاسماعيلية في ٢١ اغسطس ومن هذا الوقت صار الدفاع عن مصر أمراً ميثوساً منه من الوجهة العملية ولو ان القتال لم يكن نزهة للإنجليز كما ادعى بعضهم ذلك . وكان الجيش الإنجليزي يربى على ثلاثين ألف جندي ربما لم يكونوا ذوى قيمة كبرى اذا أتيج لهم أن يقفوا في وجه جيش أوروبي منظم ولكنهم كانوا يكفون لهزيمة جيوش عرابي القليلة فان كافة الخنود في كفر الدوار لم يكونوا يزيدون على ثمانية آلاف جندي نظامي ولم تكن مدافعهم تزيد على ثمانين مدفعاً من مدافع كروب . ولم يكن الجيش المصري بأجمعه يزيد عن ١٣٠٠٠ رجل أما المجاهدون الجدد فلم يكونوا لاثقين للخدمة العسكرية فلم ينتفع بهم الجيش الا في الاعمال اليدوية في الخنادق . فلم يجد ولسلى عناء كبيراً أمامه عند ما أنزل جنوده الى البر وليس بينه وبين القاهرة سوى خطوط التل الكبير التي لم تكن قد تمت بعد . ولكن المكتب السرى للجيش الإنجليزي أراد ان يزيد تأكده وطمأننته فالتجذد الاحتياطات السرية التي الفت استعمالها الجيوش المتحاربة في الحروب الحديثة وان كانت تنكرها على الدوام . ومن العدل ان أدون ما فعله الجيش الإنجليزي فقد وقعت في يدي تفصيلات أهم حادثة من هذا النوع . أنكر كتابنا الإنجليزي ان تقدم ولسلى كان يعزى الى حد كبير لمثل هذه الشؤون فهاك الآن ما يثبت .

كانت وزارة الحربية ووزارة البحرية في إنجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس وتقرر في أواسط يونيو

أن نهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق . وكان الفضل في اقتراح هذه الخطة يعود الى لورد نورثبروك الذى كان يفتخر بنجاحه في هذا الصدد وقد كان من اكبر أسباب افتخاره أنه بنى خطه على ملحوظة قلت منى ولم اكن أدري وقتئذ ان أحداً يستغل حديثي لمحاربة أصدقائي . فقد كنت في ربيع سنة ١٨٨١ في الصحراء الشرقية للقناة وكنت قد تعرفت ببعض مشايخ الطياحة والبراين وكانوا يقاسون ذل الاسر في بيت المقدس ولكي أغرى سفارتنا في الاستانة بالسعي في فك أسرهم قلت ان هؤلاء المشايخ قد يؤدون لنا بعض الخدمات اذا كانوا على صفاء مع انجلترا . وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فذكرها في هذه الازمة المصرية واستغل اسمي بعد أن أضاف اليه الذهب في استخدام هؤلاء البدو ضد عرابي .

ولم يكن في انجلترا في ذلك الوقت من يعرف العربية وكان من الصعب وجود من يمكن ارساله للقيام بهذه المهمة . فاستدعى لورد نورثبروك أستاذ اللغات الشرقية في كامبردج وهو ادوارد بالمر وكان عارفاً للغة العربية ممتازاً فيها وكان يعرف أيضاً البقعة التي يعيش فيها أولئك البدو لانه كان فيما سبق عضواً في بعثة استكشاف فلسطين . وكان في ذلك الوقت يعيش في لندن في حالة املاق يستعين بالصحافة على شؤون العيش وقد زاد عمره زواجه الحديث . فلما كان يوم ٢٤ يونيو جاءته دعوى الى المكتب السرى لكي يزور لورد نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور وهناك عرض عليه أن يقوم برشو هؤلاء البدو فلم يمالك من القبول فوراً اذ عرض عليه ٥٠٠ جنيه للمصاريف الابتدائية ووعده بالمكافأة في حالة النجاح . وقبل سفره أى في ٢٦ منه جاء وزارنى وقال لى أنه مسافر الى الاسكندرية لكي يكون مكاتباً لصحيفة ذي ستاندارد وطلب منى أن اكتب له خطابات التقدمة اليهم لكي يتعرف بهم وانه يعطف على الحركة وسينصرها في رسائله على الدوام . وكان قوله هذا بمثابة الغطاء يخفى به عمله الحقيقي الذي كان مسافراً لأجله فاجبت طلبه وأنا متوجس منه لأنني شعرت بان لهجته لم تكن صادقة فكتب له بعض خطابات مقدمة لصابونجى وغيره ولكننى أعتقد انى لم اعطه خطاباً لعرابى وكان البرنامج الذى وضعته وزارة البحرية لبالمر هو ان يذهب أولاً الى

الاسكندرية لكي يتفاوض مع الاميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا الى يافا فيتخذ اللباس الشرقي ويذهب الى الصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة ثم يعرف قبيلتي الطياحة والترايين اللتين كنّت أدافع عنها منذ ١٨ شهراً وأنا بفلسطين . وقد كتب هو مذكراته وطبع بعضها وهي كبيرة الفائدة لنا من حيث انها تنبئنا عن الوسائل التي توسل بها للوصول الى غرضه . فهو يشير فيها الى التفاصيل الخاصة بالاتفاق بينه وبين لورد نورثبروك . ثم يصف بعد ذلك نزوله في بخت الاميرال سيمور في الاسكندرية حيث أمر هناك بأن يسافر في الحال الى الصحراء لكي يشرع في عمله . وقد أعطاه الاميرال « مسدساً وبندقية وعدة خرطوشات » ويرى ان الاميرال هناك « ينتظر الحرب في أقرب فرصة وقد تقع غداً » ثم يقول :

« اني مسرور لأن الحرب ستقع . فاني وان كنت سأبقى مدة بعيداً عن بلادني سأستفيد منها فائدة كبيرة وسأكون عاملاً من عوامل الانتصار لبلادى... وقد قال لي أمير البحر انه يهني الوطن لأنه اهتدى الى رجل قادر مثلي لكي يقوم بهذه المهمة الشاقة »

ويقول بالمر انه رأى سير اوكلاند الوكيل السياسي ثم يقول بعد ذلك في مذكراته ان أمير البحر أخبره بأنه سيضرب الاسكندرية قريباً . ثم يذهب بعد ذلك وهو في أشد الطرب والزهو الى يافا على إحدى سفن أمير البحر يخفق فوق رأسه العلم البريطاني ومعه بحاران « لكي يحملوا البندقية والمسدس »

فاذا وصل الى يافا نزل عند القنصل البريطاني شايبرا اليهودي . والقنصل يرسل ابنه معه الى غزة لكي يهيئ له رحلته في الصحراء . ويجد هناك بدوياً يسافر معه . ويشتري عندئذ لباساً غريباً وسائر ما يحتاج اليه . ثم يشكو من الحر ومشاق الرحلة ولكنه يعزى نفسه ويعينها بالكفاة الجسيمة في المستقبل . وفي الخامس عشر قبيل قيامه بالرحلة يسمع سراً عن ضرب الاسكندرية . فيقرر الذهاب الى السويس ويكتب في طلب زورق لكي يأخذه الى مكان مأمون .

وفي السادس عشر يلتقي ببعض افراد من قبيلة الترايين وهاك مايقول : « كانوا

يظهرون فضولا كبيرا يريدون معرفتي ومقاصدى . فقال لهم البدوى الذي معي إني ضابط سورى مسافر الى مصر . وكنت بالطبع مرتديا ملابس العرب المتحضرين وقد علمت عنهم أكثر مما عرفوا عني . وأنا الآن أعرف مشايخ الصحراء وأما كنهم وقد اتفقت مع الطياحة وهم أكثر البدو شجاعة وأقوام على ان يؤدوا الى كل ما أطلبه منهم . وعند ما أعود سيكون في استطاعتي ان أضم الى منهم أربعين ألف رجل . وقد كان من حسن حظى انى عرفت هذه القبيلة . وبمضى الآن تسير سيرا حسنا وأنا في أشد الاشتياق لتسلم الاوامر من السويس لمعرفة ما اذا كانت جنودنا قد نزلت الى البر . ولم أكن أنتظر كل ما وجدته هنا . وأظن اننا قد أصابنا الحظ ونلنا الثروة » ثم يقول في الثامن عشر :

« كابدت اليوم أمرا عظيما . فقد التقيت بكبير شيوخ العرب . ولكنى جعلته يقبل آرائى »

ثم يقول في ١٩ يوليو : « إني أتعجب من نجاحي . فقد ضمنت الى رجالا حاول عرابى عبثا ان يستميلهم الى صفه . وعند ما تتطلب الحاجة سينضم الى لوائى جميع البدو من غزة الى السويس ... ولست أعرف بالطبع ما حدث فى مصر منذ مغادرتى لها سوى ان الاسكندرية قد ضربت كما أخبرنى أمير البحر بأن هذا الامر سيقع حالا . ولكن العرب يقولون لى ان الحزب العسكرى لا يزال مسلحا . وعلى هذا أعلن ان جنودنا قد نزلت الى البر »

ويقول فى العشرين : « هذا الشيخ هو شقيق سلمان وهو الذى يضمن عدم اعتداء العرب على ركب الحج الذى يسافر من مصر الى مكة . فهو اذن خير من اعتمد عليه . فقد أقسم لى قسما عربيا رهيبا أنه يستطيع اذا أردت أن يضمن سلامة القناة ضد عرابى نفسه وهو يقول لى إني اذا قدرت على تخليص ثلاثة من المشايخ من السجن فهو يضمن انضمام جميع العرب لنا . وأنا أوامل ان أخلص هؤلاء الثلاثة بواسطة سفيرنا فى الاستانة »

ويقول فى ٢١ منه : « أنا فى اشتياق للذهاب الى السويس لأنى قد انتهيت من الاعمال الابتدائية . فاذا تسلمت الاوامر فاني أتفق مع العرب فى أسبوعين أو

ثلاثة وأنتهى من كل شيء . أما البدو الآن فسيقون فى سكة ولن ينضموا الى عرابي ولكنهم سينتظرون كلمتى لكى يعملوا ما أشير عليهم به . وهم يعتبرون عبد الله افندى (كما يسموتني) رجلاً عظيماً »

وفي ٢٢ يقول : قال لى بدوي جاء حديثاً من مصر ان عرابي قد أحضر الى القناة ٢٠٠٠ خيال من بدو النيل . ولكنهم سيرجعون عند ما يصلون الى السويس واذا لم نجد الوسائل السلمية فأنى سأرسل لهم عشرة آلاف من الطياحة والترابين لكى يطردوهم . وقد انضم الى بدوى آخر وهو الذى يمد ركب الحج بالجمال ووعدت كبير المشايخ بمخمسة مائة جنيه فهو لذلك لا يحجم عن عمل اى شيء آخر لاجلى . أنا فى أشد السرور لان الحرب قد وقعت بالفعل . وصار على الآن أن أقوم بواجب العظم وأنا متأكد من النجاح . وسأعرف قريباً ما يجب أن أنعمه . وقد قال لى لورد نورثبروك أن يعطيني ٥٠٠ جنيهاً عند السفر وأما عن المفاوضات فسيتفقون معى اتفاقاً آخر . وسأقتصد هذا الشهر على الأقل ٢٨٠ جنيهاً وهو ربح لا بأس به من عمل شهر واحد . ولا أظنهم يعطونى أقل من ألفين أو ثلاثة آلاف جنيه للقيام بالمهمة بأكلها . . . »

ثم يقول فى ٢٦ منه : « وجدت انه من الممكن أن نحصل على السفن من السويس وسأسافر غداً وأرجو أن أكون على ظهر سفينة بعد أربعة أو خمسة أيام . لقد نجحت نجاحاً يبرر لى ان أطلب من الحكومة مبلغاً آخر وسأقول انى صرفت كل مامى فى الهدايا . وبضعة مئات من الجنيهات ليست شيئاً يذكر فى نظر الحكومة ولكنها ذات قيمة كبرى لى . وسأرسل الى زوجتى نحو مائة جنيه عند اول وصولى للسويس . لقد دفعت كثيراً ولكن لا يزال مئى ٣٠٠ جنيه بعد نفقات سفرى الى السويس . وهذا أفضل من الشغل فى الصحافة بمرتب ٣٠٠ جنيه فى الشهر أكلت اليوم الخبز والملح مع العرب الى حماة كل مناسا الآخر الى الموت »

وفي ٢٨ منه يقول : « انضم الى مشايخ الحويطات . وقد نجحت نجاحاً باهراً وقد قعدت فى القمر أنشد الشعر العربى لهؤلاء البدو حتى تعلقوا بي »

وفي اول اغسطس يصل بالمر الى السويس فيقول : «أنا الآن على ظهر احدى سفن شركات الملاحة الانجليزية . وقد تسلمت خطابك (من زوجته) . أما كيفية وصولي الى السفينة فاني سرت بعيداً عن السويس في الليل ثم نزلت الى السفينة في نصف الليل . وقد كلفني هذا العمل عشرة جنيهات ولكنني نجوت من الحرس المصري . وستأتي الجيوش يوم الخميس أى بعد غد . . . كنت عند امير البحر منذ وقت قصير . وقد سر بنتيجة عملي وارسل تلغرافا الى لورد نورثبروك . وكان قد أمر بأن تخصص ثلاث سفن لمراقبة الشاطئ من أجلي . ولكنني وصلت الى السفينة وحدي »

وفي ٢ اغسطس يقول : « ذهبت الى الصحراء ثانياً وسأبقى فيها يومين اذ كلفت بأن أقلع أسلاك التلغراف وأحرق الأعمدة حتى تقطع المواصلات بين عرابي وتركيا . وصل الكابتن جل امس الى بورسعيد وسيصل الينا هذا الصباح . كان امس يوما مشهوداً . زرت جميع ربابنة البوارج وكانوا يرجون بي ويستقبلوني أحسن استقبال وكانوا يلحون على أن أشرب معهم الشمبانيا الثلجة وفي المساء أولم أمير البحر وليمة تكريمياً لي ! وكانت الوليمة فخمة ولم أعد الى سفينتي الا في الساعة الاولى صباحاً »

وفي ٤ اغسطس يقول «أمرت يوم الاثنين بأن أرافق ضابط القوة للاستيلاء على السويس فنزلنا ومعنا خمسمائة رجل وثلاثة مدافع . وفرت الجنود المصرية فلم نقاتل . وكنت في أول الزوارق التي وصلت الى الشاطئ ثم أمرنا المحافظ بأن يسلمنا المدينة وخمسين الف جنيه كانت لديه ففعل . . . أمس الأول ارسل لورد نورثبروك رسالة لاميير البحر يهنئني فيها بسلامة وصولي ويقول اني قد عينت رئيساً للتراجمة في جيوش جلالة الملك في مصر . وصرت بذلك في هيئة أركان الحرب التي يرأسها أمير البحر . وانا هنا (في السويس) في الفندق أعيش على حساب الحكومة معيشة فخمة ولا أتناول الطعام الا مع أمير البحر . وبعد غد سأذهب الى الاسماعيلية في زورق مجهز بالمدافع وقد قال لي أمير البحر في السويس « لا تدع الاميرال هناك يحجزك عنده لانك انت هنا مقيد اسمك بين رجال بارجني . ويشغل الآن تحتدياستي

نحو اربعين شخصا . وقال لى امير البحر منذ ايام انه متأكد من انى سأمْنَح
وسام الشجاعة ونجم الهند . وهم لا يرغبون فى ذهابى الى الصحراء . الآن لانهم
يريدون ان ابقى معهم . . . وانا الآن احد ضباط الحملة ولذلك أراى مزهواً زهواً
كبيراً وسيصل غداً الألاى ٧٢ وسأبحث لرجاله عن جمال . أما الأجرة فستكون
حسب قرارى ولكنى لم أقررها الآن »

ثم بعد ذلك نرى هذه الجملة العجبية وهى لب هذه المذكرات : « وضع الكابتن
جل فى يدى عشرين الف جنيه لاوزعها بين العرب »

واما ما بقى من هذه المذكرات فاحلام وأمان فى ٦ اغسطس يقول : « فى
السويس ... سأقوم غداً الى الصحراء لمشتى الجمال . وسينذهب معى الكابتن جل
وملازم أمير البحر ولن نخشى أى خطر ... كأني الآن فى حلم . وقال لى أمير
البحر بما انى أفضل أن تقرر الحكومة مرتبى فيمكننى قبل قرارها هذا أن أسحب
ما أريد من الأموال لنفقائى الشخصية وعلى هذا سأرسل اليك (لزوجته) خمسمائة
جنيه عند رجوعى . ويمكننى أن أفعل ذلك الآن ولكنى لا أريد أن يظهر على
العسر . فقد بقى لى بعد جميع نفقاتى ٢٦٠ جنيه واليوم دفع لى عشرون الف جنيه
ولى أن أنصرف بهذا المبلغ كيفأ شئت . وأنا الذى أعطى الجوازات للحرس . واذا
رأيت اثنتى عشر فرساً فاني اشتريها دون مساومة . وأمس رأيت ثلاثين جملاً
فاعطى صاحبها ٣٦٠ جنيه ممنا لها بمجرد ان كتبت هذا المبلغ على قطعة ورق .
والليلة أترجم أقوال المحافظ الذى كان يتناول العشاء مع أمير البحر . وعندى الآن
خدم وكتبة ومترجمون أوامرى والخلاصة أنى فى مركز لم أكن أحلم به .
ونحن هنا آمنون فى خنادقنا والعدو على بعد ثمانين ميلاً منا وغدا ستأتينا الجيوش
الهندية . وبديهي أننا فى حرب ولكنى بما أنى فى هيئة أركان الحرب فاني لست
أخشى أى خطر . وأمير البحر رجل ظريف وقد قيل لى أنه لا ينسى ضباطه ويحب
على الدوام أن يرقهم وقد قال لى انى استحق وسام نجم الهند »

وهذا آخر ما كتبه بالمر فى هذه المذكرات التى تثير الاحساس . فقد خرج فى
اليوم التالى بصحبة جل وتشارنجتون الى النخل فى الصحراء الشرقية وكان الغرض

من خروجهم قطع التلغراف الواصل بين مصر وسوريا وقد أخذ معهم لهذا الغرض صندوقاً مملوءاً بالديناميت وكانت مهمة بالمر الظاهرة شراء الجبال وكان الجميع مرتدين ملابس عربية . ولكن كانت مع كل منهم كسوة حريرية لكي يلبسوها عندما يكونون بين القبائل الموالية لهم تكبيراً لشأنهم . وكان المبلغ الذي أخذوه معهم من العشرين الألف جنيه التي أعطيت لبالمر يتراوح تقديره بين ٣٠٠٠ و ٨٠٠٠ جنيه وكان جل قد صرح بعدم موافقته على خروجهم في هذه المهمة فإنه طلب أن يأخذ المبلغ كله ليوزعه بين العرب كما كان الاتفاق بينهم وبين بالمر ولكن أمير البحر عارض في ذلك .

وكان الفشل مقدراً لهم . فان الحرس المؤلف من البدو الذين ساروا معهم عرفوا وجود المال معهم . وكان هؤلاء العرب من قبيلتي الحوايات والحويطات وكان المال مخصصاً للطياحة . فرغب الحرس في المال ويظهر أنهم كانوا متواطئين مع حاكم النخل (وهي بلدة واقعة بين السويس والعقبة) على أخذ المال وقتلهم فما هو أن ساروا بضعة أميال حتى هوجموا وأوثقوا وسلبوا ما معهم ثم ضربوا بالرصاص على حافة وهدة في وادي صدر . وهكذا انتهت آمال بالمر المسكين . وكانت الكارثة من الفداحة بحيث سئلت عنها أسئلة في البرلمان ووقف ذلك الرجل سير هنري كميل بأنرمان وكان وقتئذ وكيل وزارة فكان يجب على الاستلة وينكر المهمة السرية التي كانت موكولة إلى بالمر ورقائه ويقول أنهم لم يخرجوا إلا بغية شراء الجبال .

ولست مذكرات بالمر بالبيئة الوحيدة . فان الكاتبين جل قد ترك أيضاً مذكراته وهي تثبت هذه الحقائق . فان مهمته في غربي القناة كانت لا تختلف عن مهمة بالمر في شرقها . وتبتدى . هذه المذكرات في الاسكندرية وهو يقول فيها أنه ذهب لمقابلة سير فريدريك جوسميد وأنه يأمل أن يكون بين البدو في غرب القناة بعد قليل من الوقت . ثم يقول أنه أخذ من الخديو قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر المشايخ بين القناة والارض المزروعة ويذكر منهم اثنين وهما سعود الطحاوي في الصالحية ومحمد البغلي (البقلي ؟) في وادي طوميلات . وكان يعتقد أن البدو ينظرون للانضمام إلى الجانب الذي يوافق مصالحهم . وفي بورسعيد يقابل المحافظ المعزول

فيخبره هذا بأنه يمكن شراء البدو بجنينهم أو بثلاثة جنيهات الواحد . وفي ٤ منه يقول انه قرأ تقرير بالمر لسير سيمور . ثم يقول : « لو انى كنت عرفت أن التقرير سيرسل رأساً الى سير سيمور لكنت سألت هو سكنز عما اذا كانت لديه النقود اللازمة لبالمر » ثم يقول :

« يقول بالمر انه يستطيع أن يشتري خمسين الف بدو بخمسة وعشرين الف جنيه وسألح في اعطائه هذا المبلغ »

ثم يذكر تقريراً له يقول فيه أنه لا يمكن سد القناة الا من نقطة معينة يذكرها وذلك لقلة وجود الاحجار في الاماكن الأخرى وصعوبة اغراق السفن بدونها ثم يذكر دلبس فيقول انه يستطيع الحاق الاذى بالقناة لأن جميع الكراكات والزوارق التي تحت تصرف الشركة هي في الحقيقة تحت تصرفه . وفي ٥ أغسطس يذهب جل الى القناة ويصل الى السويس ومعه ضابط آخر ومعهما عشرون الف جنيه ذهباً لكي يعطيها لبالمر . وعندما يكون في الاسماعيلية يقابل مستر بيكارد فيناقشه في أحسن الوسائل لتدمير التلغرافات . ثم يذكر ان أحسن الطرق ثلاث . وهي : (١) تدميرها قريباً من الشاطيء في العريش وكلاهما يعتقد أن هذه طريقة خطيرة . و (٢) تدميرها عند جسر القنطرة ولكن يعترض على هذا العمل بأنه يخالف حيدة القناة . و (٣) من السويس وهذه ميسورة . ويظهر أنه لا يثق ببيكارد فيقرر أنه يذهب الى السويس ليقطع خطوط التلغراف بنفسه .

وفي ٦ أغسطس يذكر سروره لأنه تخلص من مبلغ العشرين ألف جنيه اذ سلمها لبالمر . ثم يذكر أنه سيذهب مع بالمر لمقابلة المشايخ في النخل ثم يقول انه بعد أن يذهب معه سيرى مبلغ آمال بالمر التي عقدها على هؤلاء البدو وهل حالة البدو تبرر هذه الآمال .

فهانان الوثيقتان أى مذكرات جل ومذكرات بالمر تثبتان كل الاثبات استعمال الرشوة قبيلا معركة التل الكبير .

وقد كنت متصلاً بهذه المسائل بعيد حدودها . وذلك لأن عائلتي بالمر وجل طلبتا الى أن أطالب الحكومة بالاعتراف بخدمتها القتل ومكافأة عائلتيهما . وبعد

أن أنكرت الحكومة البواعث التي أدت الى قتلها جعلت صهرى | لورد و توتوث يطالب الحكومة بإيضاح هذه المسألة . وكانت مطالبتة هذه سبباً فى تعيظ اللوردة من حزب الحكومة ووقف لورد جرانفيل ولورد نورثبروك ينكران أشد الانكار أن الحكومة حاولت أن ترشو البدو . ومن العجب أننى ذهبت الى لورد سالزبرى وطلبت اليه أن يساعدني فى الاعتراف بخدمة هؤلاء القتلى ومكافأة عائلاتهم فقال لى أنه يوافق على أن ينكر الوزراء جميع ما عمل فى المصالح السرية . ولكنه مع ذلك أمكن لورد و توتوث من شرح المسألة بينا غيره كان يعارض فى ذلك .

ولكن مع كل ذلك لم تكن أعمال بالمر وجل ذات قيمة كبرى لولسى فانما المساعدة الحقيقية للجيش الانجليزى جاءت على يد الخديو . فانه أعرى سعودا الطحاوى من مشايخ العربان بخيانة عرابى وكان هو الوحيد الذى نجح فى خيائته أو ثبت على الخيانة . وكان سعود قد أخذ مكافأة على هذه الخيانة مبلغ خمسة آلاف كرون نمسوي . وكان دائماً على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار الى التل الكبير . وكان سعود من سادة العرب وكان على شئ من الذكاء . ولكن اختلاطه بدلبس والفرنسيين الذين كانوا فى القناة على بعد يوم من خيامه أنلفه كما هو المعتاد اذا اختلط العربى بالافرنجى وحاول أن يمثل دور الجثمان . فكان يخالطهم ويصيد الغزلان معهم . وعندى ما يشبه أن يكون اقرارا منه بانه كان جاسوساً للانجليز فى جيش عرابى فأنى مرتت بالصالحية فى سنة ١٨٨٧ فنزلت فى خيمه . فلما عرف أنى انجليزى وكان بالطبع يجهل ميولى السياسية أخذ يتكلم عن اعماله فى الحرب فلم يترك عندى مجالاً للشك . فقد كان يشتغل عند عرابى ويقوم لجيشه بالاستطلاع فكان رجاله يروحون ويفسدون من مخيم الى آخر . ولم يكن فى عمله ما يتغير منه لأن البدوي ينظر الى المصرى والتركي والافرنجى باعتبارهم جميعاً أجاناب ليس لأحدهم عليه ولا . وانما هو يخدم الجميع بمقدار ما يستفيد منهم . وليس للبدو النازلين فى شرقي النيل الا القليل من الاحساس الدينى بحيث لا يمتنعون لذلك من خدمة الكفار اذا وجدوا فى ذلك مصلحة لهم . زد على ذلك أنه لم يكن قط حب بين الفلاحين والبدو .

ولكن أكبر ما عاد بالأذى على عرابي ومجمل انتصار ولسلي هو ما فعله بعض المبعوثين المستخفين في القاهرة والتل الكبير من ارشاء ضباطه بالمال والوعود بالترقية بحيث خلع هؤلاء الضباط ولاءهم له .

ولم يفعل ذلك ولسلي أو أحد من رجال المصلحة السرية الانجليزية وإنما الذي فعل ذلك هو الخديو لأنه كان يعرف من يمكنه أن يعول عليهم أكثر من الانجليز وربما كان الانجليز هم الذين قدموا للخديو المال اللازم . وكان أنشط وأذكي الذين وكل اليهم هذا العمل ياورة عثمان بك رفعت الذي كان يعرف عوامل الغيرة بين الضباط وميول كل منهم . وكان يوضح للضباط الذين هم من أصل شركسي عدم فائدة انضمامهم للعرايين وعدم فائدة المقاومة لان الخديو سيفوز في النهاية ويكافيء من ينضم اليه من الآن ويعاقب من يعمل خلاف ذلك

وكان الانجليز وولسلي يخدمون الخديو وكان السلطان الذي أعلن ان عرابي ثائر وكان على وشك ارسال الجنود يفعل فعلهم . وكانت أقوال عثمان رفعت ذات وزن واعتبار في نظر الضباط الشراكسة أما السفلة من الضباط المصريين فان الأموال أغوتهم . وكان عرابي على الرغم من ان الجنود والضباط كانوا يحبونه قد ألقى الغيرة والحسد في قلوب بعض كبار الضباط الذين كانوا يرون أنهم يفضلونه في قيادة الجيش ومما زاد استياءهم تلكؤه في مسألة سد القناة . فان ثقتهم فيه زالت من وقت أن نزل الانجليز من القناة ولم يردم الفرنسيون الذين كان عرابي يعتمد على وعودهم في رددهم فلم يعد العدة للملاقاهم عند شاطئ القناة . اما مع زعماء الوطنيين من غير الجنود فقد كان للخديو وكيل آخر هو سلطان باشا الذي كان زعيم الفلاحين قبل أن تم اقلب عليهم وانضم الى الانجليز ولم يعد ينجل من بذر بذور الشقاق بين الوطنيين الذين كانوا لا يزالون متعلقين بوطنهم وقد يعجب الجيل الجديد من المصريين ويتساءل عن السبب الذي جعل رجلا شريفا يتدىء الحياة بالوطنية الحارة ثم ينتهي بالهبوط الى ذلك الدرك . وتفسير ذلك هو ما يلي :

كان سلطان باشا رجلا ذا كبرياء له ثروة واسعة وجاه عريض وكان له

صدر المكان في أى اجتماع يعقد وكان يسمى ملك الوجه القبلى بين كبار الملاك وكان يرى أن من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين .

وكان ينظر الى عرابي نظرة الرعاية التي يتعطف بها الكبير على الصغير وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه ولكنه لم يكن يتوقع ان عرابي سيأخذ مكانه بين الجمهور . ولما ألفت وزارة سنة ١٨٨١ ولم يكن وزيراً بها اغتاظ من ذلك ولكن كانت له بعض التعزية اذ عين رئيساً للبرلمان الجديد . واغتاظ أيضاً عند ما ألفت الوزارة الثانية في سنة ١٨٨٢ ولم يكن عضواً فيها ف شعر ان الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام فانحدر الى الجانب الآخر . ثم جاء الاسطول الى الاسكندرية فأخذ مالت في إغرائه ثم في تخويفه حتى صرح بأنه يرضى باجابه مطالب الانجليز ثم انضم نهائياً الى حزب الخديو فليس في انحدار سلطان كما انه ليس في انحدار الخديو شئ . يستعصى على الفهم فقد صارت المسألة في نظره عناداً بعد ان كانت طموحاً الى منصب ثم مما خفف عن نفسه خزي الضمير ما وعد به من أن تدخل الانجليز لا يقصد به سوى إعادة الحالة على ما كانت عليه قبل وزارة محمود سامي وأن مصر ستبقى دستورية كما هي . وبناء على ذلك أرسل لجميع أصدقائه العديدين خطابات يقول لهم فيها ان التحالف الموجود بين الخديو والانجليز هو تحالف مؤقت وستخرج الانجليز من مصر عند ما ترجع للخديو سلطته وان عرابي قد فقد ثقة السلطان وان الاستمرار على المقاومة في القاهرة لم يعد مجدياً والمسلمون يستنكرونه . وقد كان لهذه الخطابات التي وزعت بعناية أثر كبير وكان للاموال ايضاً أثر آخر . ويظهر ان سلطان وكان يقدم هذه الاموال من جيبه الخاص لا من اموال الحكومة المصرية التي قررت بعد الحرب منح سلطان مبلغ عشرة آلاف جنيه بحجة انها تعويضات لما ناله من الخسائر مدة الحرب . ومنح أيضاً لقب سير من الحكومة الانجليزية . والاغلب على الظن ان ما صرفه سلطان لهذه الاغراض لم يكن كبيراً لانه كان بعد الوعود لبعض الضباط « ولم يف بها بعد ذلك » فلماذا كان هذا المبلغ اكبر مما صرفه ومهما كان كل ذلك فاننا يمكننا ان نقول ان الخديو قد مهد طريق النصر لولسلي (١)

(١) أنجد هذا في مذكرياتي عن سنة ١٨٨٧ « ١٣ فبراير — زارني عبدالسلام

وكان الجيش يستطيع على الرغم من هذه الدسائس أن يطيل مدة الدفاع لولا سوء الحظ الذي لازمه مدة الحرب . فانه عند ما عرف ان الانجليز سيهجمون من الشرق ذهب محمود فهمي المهندس القدير وكان من أكبر أعوان عرابي الى التل الكبير وأخذ يرسم خطوط الدفاع التي لم يكن له من الوقت ما يكفي لاتمامها . وذلك انه عند ما كان يشتغل في تخطيطها وقع في أسر الانجليز في يد جماعة من حرس الجيش الانجليزي . وكيفية ذلك ان محمود فهمي كان قد خرج عند المساء ومعه ياوره فقط وكان قد خلع ملابسه الحربية للحر الشديد وصعد على ربوة لكي يستطلع الصحراء الواقعة بينه وبين الاسماعيليه . فانقضت عليه جماعة الحرس الانجليزي هذا وأسرتة في الجانب الآخر من وادي الطميلات . ولما لم يكن في ملابسه الحربية احتار الملازم تالبوت في كيفية معاملته وكاد يقبل أقواله من انه افدى بملك بعض الارض في تلك الجهة وكاد يطلق سبيله لهذا السبب ولكنه أمسكه وأخذه الى مضارب الجيش الانجليزي حيث عرفت أهميته . والواقع ان أسره هذا كان ذا أهمية عظمى وكان نكبة لا يمكن تقديرها على الجيش المصري في التل الكبير. (١)

وكانت النكبة الاخرى ما أصاب قائدین من أحسن قواد عرابي في القصاصين

المويلحي فقال انه كان صديقاً حميماً لسلطان وانه كان من حزبه وقد تشاجر مع عرابي ولكنهم أسفون على انشقاقهم عنه الآن وقال انه لم يوافق على سلوك سلطان مدة الحرب . وان سلطاناً قد خدعه مالميت ووعد به بقاء البرلمان بعد الحرب . وأراد سلطان ان يحصل على وعد كتابي من مالميت بذلك ولكن الخديو طلب اليه ان يكتفي بالوعد الشفهي ولما عرف سلطان هذه الخديعة بعد الحرب أسف كل الاسف ومات وهو يتحسر ويطلب ان يغفر له عرابي فعلته والا يذكره الناس بخيانة الوطن . وكان سبب مشاجرة مع عرابي جسده له لانه صار وزيراً دونه .

(١) ان ما حكيتة هنا عن محمود فهمي قد قاله هو في نفسه . وقد روى غيبي روايات أخرى عن كيفية أسره وقال بعضهم انه انضم الى الجيش الانجليزي ولكن من يعرف محمود فهمي لا يصدق هذا

وهما على فهمي صديق عرابي المجرب وراشد باشا وكان كلاهما جنديا مجربا وكانا من الشجعان الذين قد جربا الحرب قبلا . وهما أول من قام بالهجوم على جيش ولسلي في القصاصين . وكان ما أصابهما شر ما نزل بالجيش المصري في جهوده وفي صد الانجليز .

ويقول الرواة المصريون ان العدو كان قد فوجئ وبقيت الحرب سجالات بين الفريقين وكاد الدوق كنوت أن يقع أسيراً . ولو كان هذا الدوق أسر وصد الجيش المصري لاعدائه لكان الأرجح ان المصريين حصلوا على الصلح واعترفت انجلترا بالحالة الجديدة لان الرأي العام كان في ذلك الوقت قد تحول وصار الناس يخرجون من محاربة فلاحين يقاتلون من أجل حريتهم ورد المظالم عن أنفسهم .

ولكن كان يتخلل تدبيراتهما أى على فهمي وراشد باشا (نقصان . فان هذه التدبيرات كانت تقضي بان يزحف محمود باشا سامي بالفي جندى في الصباح ويهاجم الانجليز من المينة . فقابله في الليل رجال سعود وأضلوه عن الطريق فلم يصل في المعاد . ثم أن عرابي لو كان جنديا له سليقة الحرب لانضم اليها ووقف الى صفها ولو في مؤخرة الجيش مع الاحتياطي ان لم يقف في المقدمة . ولكنه لعدم فعله ذلك لم تظهر في الميدان جميع قوة الجيش التي كان يجب استخدامها . وأصيب هذان القائدان بجروح منعهما من مباشرة الحرب . ثم من المؤكد أيضاً أن أحد القواد المصريين وهو على بك يوسف قد خان الجيش .

فكان الجيش المصري لهذه العوامل في ارتباك هائل في التل الكبير وقد بدت بوادر الخاتمة المحزنة . فان عرابي فقد أحسن قواده ولم يعرف أحداً يقوم مقامهم . وكان الذين يثق بهم قليلين ولم يكونوا من أهل الكفاية . وكان هناك رجل ربما كان يمكنه أن يسير بالدفاع على نحو ما وهو عبد العال حلمي ولكنه لعله غير واضحة بقي بعيدا عن الميدان .

وكان عبد العال هذا أحد « الضباط الثلاثة » وكان من أشجع ضباط الجيش وكان قبلا معيناً في الدفاع عن دمياط توقعاً لنزول الانجليز هناك وكان معه عدد كبير من أفضل الجنود وبخاصة تلك الفرقة السودانية التي كانت فرقته الأصلية .

ولو أن هؤلاء الجنود أحضروا الى التل الكبير مع قائدهم لكانوا على الاقل نجوا الجيش من وصمة العار لانهم كانوا في حماسة حارة ولم تكسر قلوبهم هزيمة سابقة ولكن يظهر أن اللجنة أبقت في دمياط اعتقاداً بأن هذه البلدة لا تزال محتاج حامية اذ لم تقرر تعيين عبد العال خلفاً لعلى فهمي .

وقد جال مخاطري بعض الاحيان أن يعقوب سامي رئيس لجنة الحرب مع ماسبق له من الخدمات في تهيئة أمر الدفاع قد أغراه بعد ذلك وكلاء الخديو . فانه كان مسلماً من أصل يوناني ولذلك كان من حزب الحكم السادة وعندى وثائق تدل على أنه بينما كان يظهر كأنه ساعد عرابي الايمن اذا به رجل الخديو الذي يعتمد عليه ويظهر أن الخديو كان ينظر اليه هذه النظرة ويعده من رجاله ولذلك عومل بشدة بعد الحرب . وكان أحد الباشوات السبعة الذين نفوا الى سيلان . وقد أظهر خضوعاً وندماً في المحاكمة وجعل يدافع عن ولائه للخديو . وهذه الوثائق تثبت حده لعرابي وغيره منه . فمن الممكن اذن أن يكون قد اجتهد بعد اصابه على فهمي في عزل عرابي ابتغاء التعجيل في هزيمته في التل الكبير ولم يرسل اليه عبدالعال لهذا السبب . وقد أعطيت القيادة لرجل طيب ولكنه غير قادر على القيام بأعبائها هو على باشا روبي أحد رفقاء عرابي القدماء . ولكن لم يكن له صفة أخرى تجعله صالحاً للقيادة .

اما عرابي فانه على الرغم من قرب هجوم الانجليز فقد بقي في خيام بحوطها الاعيان ورجال الدين الذين كان يقضي وقته معهم في الصلاة والذكر . وكان يعتمد على سعود الطحاوي لكي ينبئه بتقدم ولسلي . وكان سعود يغشه ويطمئه وكان جيش التل الكبير في غاية التفكك فان الجنود المنظمة لم يكونوا يزيدون على ستة آلاف او سبعة آلاف وكان معهم نحو الف خيال ومثل هذا العدد من المدافع وكان رجال الطوبجية يعرفون حرفتهم . وهذا هو كل القوة التي كان يمكن الاعتماد عليها . أما ما عدا هؤلاء فكانوا اجماعة من المجندين الجدد الذين لم يدرّبوا وأجسادهم تكاد تكون عارية وكانوا من الفلاحين السذج يشتغلون بحمد في حفر الخنادق ولكن لم تكن لهم قيمة حربية . وربما كان عددهم يبلغ عشرين ألفاً ولكن ليس عندى احصاء صحيح عنهم . وكانوا يكدون ليل نهار في أمام حفر الخنادق ولكن كان هذا فقط

كل ما استطاعوا أن يعملوه . وقد قال ستون باشا الاميركي بعد الحرب انه يعتقد أنه لم يطلق واحد من جميع هؤلاء ، خرطوشة واحدة والارجح أنه مصيب في اعتقاده . وجاءت الخاتمة فجأة في فجر يوم ١٣ سبتمبر . فقد كتب الكتاب الحربيون الانجليز قصصاً خيالية عن تقدم الجيش الانجليزى سرّاً في الليل تحت جنح الظلام يهتدي بالنجوم وبهداية ضابط من البحارة حتى خرج من المحسمة ووصل الى التل الكبير حتى لا يتوهم القاري ، انه كان يتحسس طريقة في الظلام لا يدرى الى أين يقاد . ولكن الواقع خلاف ذلك . كان جواسيس العرب والبدو الذين أشرت اليهم يدلونه على الطريق . وكان اثنان من صفار الضباط في جيش عرابي قد ارتشيا من الخديو قبلاً على يد وكلائه وكانا في مركزين مهمين . واسم كل من هذين الضابطين يجب أن يدون تخليداً لعارهما وفضيحتهما . فالهما هو عبد الرحمن بك حسن قائد الحرس الراكب وكان في مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط وكانت الصحراء من جهة الشرق مكشوفة أمامه . ففي تلك الليلة المهودة نقل رجاله الى جهة بعيدة نحو يسار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خالياً أمام الانجليز . وأما الثاني فهو الذي سبق أن ذكرته واسمه على بك يوسف الذي كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة . وكانت هذه الخطوط لاتعوق سير المدفعية . وظهر من التحريات بعد ذلك ومن أقوال عرابي أن هذا المخلوق لم يكتف باخلاء مراكزه بل وضع المصاييح لكي يهتدى بها جيش الانجليز . وقد ذكرت لي أسماء أخرى لمن خانوا بلادهم ولكني لعدم ثقتي بالرواية أوثر عدم ذكرهم . أما هذان الاثنان فان خيانتهم قد اشتهرت في القاهرة مدة سنوات لانها لم يخفيا فعلتهما وخاصة على بك يوسف الذي كان دائب الشكوى من قلة المكافأة التي كوفى بها على خيانة وطنه

فقد دفع له الف جنيهها قبل المعركة وكان قد وعد بعشرة آلاف جنيهها بعد المعركة ولكن الحكومة لم تدفع له سوى معاش شهرى قدره ١٢ جنيهها مدة حياته . وكان عرابي وسائر الجيش قد باتوا تلك الليلة مطمئنين لان سعود الطحاوى كان قد غشهم وخدعهم . فبات هؤلاء المساكين في خنادقهم ووراءهم عرابي على بعد ميل منهم واذا بجيوش العدو تنصب عليهم فاخترق الانجليز الخنادق من أما كنها

الضعيفة وفي مؤخرتهم المدافع تصب النار ففر جميع المجندين الجدد دون أن يطلقوا طلقة واحدة وكانوا في حالة تشبه العربي وقد أضناهم حفر الخنادق ورموا بنادقهم وهرعوا يعدون والمدافع تمصدهم وكانوا لجهلهم بكيفية التسليم يظهرون كأنهم لا يزالون يحاربون فكانت الحرب أشبه شيء بمجزرة وحدث كل هذا في القلب وفي المينة . أما في الميسرة فقد صمد محمد عبيد وكانت المدفعية المصرية تجيد الضرب هنا وهناك ولكن كل هذا لم يستغرق بالارجح أكثر من أربعين دقيقة . ووقع محمد عبيد في هذا الدفاع الشريف ووقع معه أكثر رجال المدفعية الذين صمدوا للقتال ولكن لم تمض ساعة حتى انتهى القتال وصار الجيش الوطني خليطاً مشتبكاً .

أما عن الدور الذي مثله عرابي في هذا الصباح المشؤم فاني أرويه نقلاً عن بيان خادمه محمد سيداحمد الذي كان خادمي منذ سنة ١٨٨٨ مدة سنتين وهذا فضلاً عما رواه لي عرابي نفسه بعد ذلك .

فقد كان سيداحمد هذا بروي لي هذه الحوادث عدة مرات وكان يقول لي ان الجيش كان مستغرقاً في النوم تلك الليلة لان الطلائع كانت قد روت ان الانجليز لم يتحركوا . وكانت خيام عرابي تبعد عن الخطوط نحو ميل لكنها كانت تقريباً في وسط خيام الجيش .

وكان عرابي مطمئناً كسائر الجنود قد خلع ملابسه وذهب الى فراشه ونام نوماً عميقاً ولم يستيقظ أحد الا على زئير المدافع . فلبس عرابي في الحال كسوته الحربية وامتنطي جواده وذهب الى خط النار وكان معه خادمه هذا وآخرون . ولم يذهبوا بعيداً حتى قابلهم جمهور من الفارين يقولون انهم قد خسروا المعركة وكان العرب البدو الذين ينتمون الى الحائن سعود الطحاوي يركضون خيولهم هنا وهناك فيزيدون الارتباك . فجعل عرابي يحض الجنود على الثبات وصار يتقدم بهم الى الامام في ناحية نجد عبيد الذي كان لا يزال صامداً للانجليز ولكن أمواج الفارين ردت به الى الوراء وجعل خادمه سيداحمد هذا يرجوه ان يفر وينجو . فامثل عرابي أخيراً الى هذه النصيحة . ولم يكن الخادم يعرف ان واجب مولاه ان يصمد ويموت في مكانه في ميدان القتال وكان يفخر بأنه استطاع ان يجعل مولاه يسمع نصيحته .

وكان كلاهما ممتطيًا جواداً كريماً قد أهديا البهما من بدو الفيوم الغربية . فوصلا الى محطة التل الكبير قبل وصول الانجليز بدقائق ولم يتمكنوا من أخذ القطار . ولكنهما عبرا الجسر المقام على القناة قبل أن يقفل ولما صارا على الضفة الاخرى وجد نفسيهما في وادي الطميلات فسارا الى بليس ركضاً . ولم يكن معهما أحد لان الارتباك الذى نال الجيش فصل عرابي من أركان حربه . وكان كل هم عرابي أن يصل الى القاهرة قبل وصول خبر الهزيمة حتى يهيئ وسائل الدفاع عن عاصمة البلاد . فأخذ القطار في بليس ووصلا الى القاهرة بعيد الظهر .

(وقد سمعت مثل هذه الرواية من مصطفى بك طبيب الجيش رواها لها في سنة ١٨٨٤ وكان ليلة معركة التل الكبير نائماً في خيمة قريبة من خيمة عرابي وفي ملحق هذا الكتاب رواية عرابي نفسه)

ويظهر أنه عند وصول عرابي الى القاهرة كانت لا تزال برأسه آمال عن الاستمرار في الدفاع عن المدينة . فذهب توأ الى قصر النيل وانضم الى لجنة الحرب التى عقدت اجتماعاً وكان القرار الذى انتهت اليه اللجنة عبارة عن تسوية تقتضى الخضوع للخديو من جهة والدفاع عن القاهرة أيضاً من جهة أخرى . ولم يفعلوا أكثر من ذلك الى اليوم التالى عند ما وصلت الجنود الهندية بقيادة درورى لوالى العباسية والحقيقة أن وكلاء الخديو كانوا قد كسروا قلوب الوطنيين بدسائسهم كما أن اعلان السلطان بان عرابي ناثر كان قد فت في عضد الوطنيين . ولم يكن يقول بالدفاع في هذا الوقت سوى رعاى الشوارع وكاتوا يجهلون كل شيء . وكان في المدينة حامية من المجندين الجدد وكان في مقدورهم أن يثبتوا في القلعة ويحموها ولكنهم لو فعلوا ذلك لدمر الانجليز المدينة . ولم يكن أحد مستعداً لذلك ولذلك قررت لجنة الحرب أن تسلمه في الحال مفاتيح القلعة التي طلبها . وكان عرابي قد قضى الليلة السابقة مع جون تينيه وهما في قلق ومناقشة فنصح له تينيه بالتسليم فذهب الى القائد الانجليزى في الصباح وسلم سيفه واستأسر

(هذا وانى أجد في مذكراتي في سنة ١٨٨٤ انه في ٢٩ أكتوبر جاءني الاميران المصريان عثمان وكامل وكانا يتكلمان بحماسة وطنية عن الحرب وقالوا لي أشياء كثيرة

فما قاله عثمان أنه لم يكن هناك وقت الحرب لأنه كان سميماً ولكنه كان يعطف على القضية الوطنية وقد سلك سلوكاً شريعاً بعد الانتهاء . وكان كامل عضواً في الحكومة المؤقتة وكان يرى عرابي كثيراً وشهد بوطنيته ولكنه لأمه على مهاونته . فقال انه كان يجب عليه أن يضرب على يوسف بالرصاص بعد القصاصين لأنه قد عرف تماماً أنه خائن وقد أخذ قبل المعركة خمسة آلاف جنيه . وحدث أنه كان يوجد ١٨ ألف جندي مصري ليس أمامهم سوى ٢٥٠٠ جندي انجليزى بقيادة الدوق كنوت نعم ان على يوسف الذى كان فى القلب حمل على الانجليز ولكنه ترك ميدان القتال فاختل نظام الجيش . وكان معظم هذه الرشوة التى رشاه بها الانجليز زائفة بها كمية كبيرة من الرصاص وبعد المعركة امتلأت القاهرة بهذه النقود الزائفة فاشتريتها الحكومة بسعر القطعة عشرة أو خمسة فرنكات .

وكانت الحوالات البريدية أيضاً مزورة ولكن على يوسف ألح فى أن تكون حوالاته موقفاً عليهما من شخص يعرفه . وكانت النقود التى ارتشى بها عبد الغفار انجليزى زائفة فأخذت زوجته بعضاً منها وذهبت به الى زوجة اسماعيل جودت لكى تستبدل بها نقوداً أخرى . وكسر الامير كمال بعض هذه النقود فوجد فى داخلها رصاصاً . اما البدو فلم ينخدعوا فان الخائن سعود الطحطاوى لم يقبل سوى الريالات الفضية تسلمها من أحد قواد الانجليز كما أخبر الامير كمال بذلك بعد الحرب . فكانت المسألة فضيحة من جميع النواحي وكان كمال قد أمر بأن يذهب الى التل الكبير للقبض على علي يوسف ولكن الهزيمة فى التل الكبير حالت دون ذلك . فيظهر من ذلك ان جميع من كان حول عرابي قد خانوه بعضهم حباً فى المال وبعضهم حسداً . وكان محمود سامى يمسد عرابي وقد أضاع الفرصة فى القصاصين لأنه لم يكن قائد الجيش بدلاً من عرابي .

قد كان عليه أن يتقدم من الصالحية ويحافظ على ميعاده مع على فهمي الذى كان جندياً شريعاً قادراً بينما كان غيره لا قيمة لهم . وكان عرابي يمنع الأتراك من القيادة وفى الوقت نفسه لم يكن يجد من الفلاحين سوى غير الأكفاء . وكان محمود سامي هو التركي الوحيد الأمين ولكنه آرشخصه على مصلحة البلاد . وكان الامير كامل

حاضراً في مجلس الحرب في قصر النيل عند ما وصل عرابي وأخبر الاعضاء بهزيمة الجيش وهو يبكي أحر بكاء . وقد قال انه حارب حتى لم يبق سواه . وليس هذا صحيحاً . فوبخه الامير كامل وقال له : « ان من يغامر بعمل عظيم يجب عليه أن يحسب حساب الخسارة »

(وقد قال لى الامير كامل ان عرابي لم يكن جديراً بأن يتولى القيادة العامة . فلو انه ضرب بالرصاص أو شق ستة أشخاص في أدوار الحرب الاولى لسار كل شيء سيراً حسناً . ومما قاله أيضاً ان ما يقال من ان الجيش الانجليزى كان في هذه الحرب يسير سير المتنزه عار عن الصحة .

(وقال لى محمد سيد احمد انه كان حول عرابي نحو ألف جندي ذبحوا جميعاً قبلما يترك ميدان القتال . ولكني لا أعلق أهمية على صحة هذه الرواية أو كذبها وبخاصة من حيث العدد . والمظنون ان القتلى والجرحى من المصريين قد بلغوا نحو عشرة آلاف . وأكثرهم كانوا قتلى لان الانجليز لم يستعملوا أقل هودة . ولكني مع كل ما ذكرته لا أضمن صحة هذه الارقام . وعلى كل حال ففي التل الكبير أكوام من عظام القتلى وهم شهادة ناطقة على ما جرى في المعركة)

الفصل السابع عشر

محاكمة عرابي

لما كانت هذه الحوادث تجري في مصر كنت أنا أقضى الصيف في كرايت والجنز يقطع نياط قلبي . وكانت كل عواطفى بالطبع مع المصريين ولو ان جميع أسباب المكاتبات بيني وبينهم قد قطعت . وكانت حى الحرب في الاسابيع الاولى من القتال عظيمة بدرجة لا تدع أية منفعة من كلامي . فضئت امام الجمهور واستعددت لان أقدم دفاعى عن موقفى ازاء المسألة المصرية . ومما كان يذكر ضدى ما ذكرته شركة روتر من ان عرابي قد فتح دارى القرية من القاهرة ووجد فيها سبعة عشر صندوقاً مملوءة بالبنادق ووجد أيضاً مدفعاً نحاسياً من النوع الذى يحمل على ظهر

اليخوت والحقيقة في ذلك هي انه لم تكن ثمة الا سبع عشرة بندقية وهذا المدفع وكنت قد اعددت ذلك لاهديه الى ابن رشيد في حائل . وكانت هذه الاشياء في منزلي فسمع بها بعض ولاة الامور فنقلوها الى القلعة . ولم أحصل على معلومات عن هذه الاشياء . للارتباك الذي أعقب الحرب الا ما أشيع في لندن من ان مدفعي النحاس قد عديم غنائم الحرب وانه حمل الى وزارة البحرية لكي يعرض على انظار الجمهور . وبعد الحرب بعشر سنوات كنت أتناول الغداء مع ابن عمي لورد ويندهام في القلعة في القاهرة . وبعد الغداء أخذني لكي يريني أسلحة دار الصنعة فرأيت هناك مدفعين وسائر أسلحتي . ولما كان الصندوق الذي يحوى البنادق لا يزال اسمي عليه فاني استطعت ان أسترد جميع هذه الاسلحة .

وكنت مدة الحرب مكروهاً في دوائر الحكومة ولكن علاقتي كانت لا تزال متصلة بدار رئيس الوزارة . وكنت أقابل هاملتون وقد عرضت عليه دفاعي الذي نشرته في مجلة القرن التاسع عشر في وقت كانت أوشكت ان تذهب فيه حماسة الحرب وتنطفي جذوتها وكان المفكرون من الامة أخذوا يتساءلون عن السبب والغاية من الحرب . وكانت مقالتي تستند في الدفاع الى العاطفة أكثر من العقل . وكانت تبيجتها أكبر مما انتظرت فان سير لوسون ومستر سيموركي وغيرهما من الاحرار أخذوا يطوفون البلاد يدعون الى وقف الحرب وصار في البلاد شبه رأى عام يقاوم الحكومة في هذه الحرب . فتشجعت من ذلك . وحوالي ذلك الوقت أيضاً تسلمت خطاباً من الجنرال غوردون مؤرخاً بتاريخ ٣ أغسطس وكان وقتئذ في مدينة الكاب وقد صرح لي فيه بعطفه على القضية التي كنت أدافع عنها وهذا نصه :

مدينة الكاب في ٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

عزيزي مستر بلنت

انك تقول في التيمس انك ستنشر بياناً عن المكاتبات التي دارت بينك وبين الحكومة فأرجو أن ترسل لي نسخة من هذه المكاتبات . فقد كتبت أنا مسودة كتاب عن الحوادث التي جرت بين بعثة كيف وبين ارتقاء شريف منصب الوزارة وسأسميه « اسرائيل في مصر » وسأتابعه بأخر اسميه « سفر الخروج » ولا أعرف

إذا كنت سأطبع هذا الكتاب لانه ليس من الصواب ان يشمت الانسان بأعدائه.
أعني بذلك الاعداء الرسميين .

ما أبلغ الدمار والخراب اللذين جرهما ماليت وكولفن بل ما أوخم عواقب
سياسة التسكّم التي جرى عليها ذلك وكولفن وماليت . فقد فر ذلك من إجابة
الاسئلة التي ألقيت عليه في البرلمان بدعوى المصالح الانجليزية . فياله من شقي اتني
اعتقد تمام الاعتقاد انه لا يدري عن خطته أكثر مما يدري بواب وزارة الخارجية.
وهل كان يمكن أن تكون خواتيم الامور أسوأ مما هي الآن لو انه صرح بكل شيء ؟
كلا . إذ ما هي النتيجة الراهنة ؟ زوال المراقبة وزوال الموظفين الذين يتناولون في
العام ٣٧٣ ألف جنيه وزوال نفوذ القناصل وزوال توفيق وزوال الربا وخراب مدينة
الاسكندرية وفوق ذلك أمة تكرهنا . وسيذهب كولفن الى الهند وماليت الى
الصين ولن نسمع عنها شيئاً . وكل هذا لأن القناصل والمراقبين لا يرغبون في ان
يناقش أعيان البلاد الحكومة عن الميزانية في وزارة شريف . وأما عن عرابي فها
حدث لشخصه فانه سيعيش في قلب الامة الى الابد : ولن تكون هذه الامة
« خادمتكم المطيعة » مرة أخرى .

(ك. ج. غوردون)

واقبل تحيات التلخص لك

وقد رأيت في الحال أهمية هذا الخطاب لآتي وان كنت في ذلك الوقت مكروها
في الدوائر الحكومية الا ان اسم غردون كان ذا قيمة كبرى عند الجمهور وبخاصة
عند ذلك الجمهور الذي بدأ يمضدني فاعتمدت على هذا الخطاب لكي أشرع في
مكاتبات جديدة مع هاملتون . وكان مستر غلادستون قد قال في البرلمان عني
اني « من الشاذين السيئين » الذين لا يعرفون مصر فارسلت اليه عن سبيل هاملتون
نسخة من خطاب غردون لي ثم لفت نظره الى ما ذكرته الجرائد من روايات
الفظائع التي كان يرتكبها توفيق هو ووزراؤه الشركس مع المعتقلين الوطنيين . فقد
روى أن محمود فهمي القائد المهندس قد عذب وان السياط وسائر آلات التعذيب
قد استعملت بلا رحمة . فسألت أنا مستر غلادستون عما اذا كانت الجيوش الانجليزية
قد ارسلت لمصر لهذا الغرض . وجاءني رد سريع وقد أفادني بعد ذلك عندما طلبت

ألا يترك عرابي تحت رحمة الخديو حتى يقضي عليه بالهلاك بلا محاكمة .
وهاك نص هذا الخطاب :

« ١٠ شارع دوننج سيريت — هويتول »

٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

« لا أظن أنني في حاجة لأن أخبرك أن القلق قد ساور مستر غلادستون بصدد ما أشيع من ارتكاب الفظائع مع الوطنيين في مصر . وقد أرسلت في الحال تعليمات للبحث عن حقيقة هذه الفظائع ومع الإشارة بالاحتجاج على ولاية الأمور إذا كانت قد وقعت فعلاً . وأنه ليسرني أن أخبرك بأن ما لدينا من الحقائق ينبغي وقوع هذه الفظائع المزعومة وقد أعطيت أوامر شديدة بأن يعامل الوطنيون معاملة المروءة والانسانية .

ويظهر أن هناك بعض الريبة في ارتكاب التعذيب مع أحد الجواسيس ولكن التحقيقات تجري الآن والضمانات تؤخذ لمنع تكرار التعذيب . وكن على يقين بأن مستر غلادستون سيستنكر « الفظائع المصرية » ويندد بها كما ندد بالفظائع البلغارية « ولست أتمالك من أن أذكرك بأن رأيك أو رأي غوردون الصيني عن عرابي سيتغير عندما تقرأ الوثائق التي قرأتها » .

« فنند أشهر قليلة (وهذا خبر لا يجب أن يفشي) فندا ببعض التحريات عن غوردون فإنه قد عرض علينا بعض مقترحات بارلندا وكانت نتيجة هذه التحريات أنه ظهر لنا أن عقله لم يكن سليماً »

وكانت هذه الجملة الأخيرة غريبة فإن السبب الذي جعل حكومة مستر غلادستون تعتبر أن عقل غوردون لم يكن سليماً هو أن غوردون كان قد ساح في غربي ارلندا وأرسل وقت سياحته إلى أجد أعضاء الحكومة وهو لوزد نورثبروك يقدم لمقترحات عن رد الأراضي للارلنديين بالتمن وأيضاً يقترح الحكومة الذاتية لهم .

وكان هذا الخطاب فاتحة علاقات حسنة بيني وبين دار رئيس الوزراء وصار لي بعض النفوذ عقب انتصار الجنود الانجليزية في التل الكبير وأسر عرابي . وكانت نتيجة انتصار الجنود تغييراً هائلاً وتحولاً في رأي الجمهور . فكان من حسن الحظ

أنى استطعت أن أقول كلمة منذ أسبوعين لأنني لو لم أقل هذه الكلمة في ذلك الوقت لما سمع بعد ذلك أحد صوتي في جلبة النصر . وكانت نتيجة هذا الفوز أيضاً أن بررت الحكومة جميع أعمالها السابقة وقسي مستر غلادستون من ناحية الوطنيين . وكان هناك خطر من أن يلجأ غلادستون لتبرير ذبح الفلاحين أمام ضميره الى تضحية عرابي نفسه . وكان عنده الوحيد فيما ارتكب من المظالم الحربية ماسبق ان أغرى به نفسه من أنه يعامل في شخص عرابي رجلاً مجرمًا متحماً غير جدير بالاحترام الذي هو من حق الوطنيين كما لا يمكن اعتباره قائد جيش متمدين .

ولدى ما يجعلني اعتقد أنه لو كان عرابي قد وقع أسيراً في يد ولسلي في التل الكبير لأعدمه في الحال ولولا تدخل سير جون أديرو وهو قائد اكبر سنًا من ولسلي واكثر تجارب لضربه بالرصاص أيضاً في القاهرة عند القبض عليه ولكن سير جون أديرو أظهر لولسلي العار العظيم الذي يلحق بالجيش الانجليزي اذا كان قائد قوة منظمة قد احتاجت الحكومة الانجليزية الى تعبئة ثلاثين الف جندي لقهره لا يعامل المعاملة الشريفة التي هي من حق أسير الحرب . ثم أن برايت قد صرح لمستر غلادستون برأيه وهو في أشد الغيظ عن هذا الموضوع وطلب معاملة عرابي معاملة حسنة . ويجب أن نعتقد أن قوة الرأي العام وحدها هي التي جعلت الحكومة تنحجم عن تضحية عرابي كفارة عن اغلاطها وكان مستر غلادستون ولورد غرانفيل وسائر اللوردة الاحرار في الوزارة مصممين على ذلك . ولكي أبين الاسباب التي جعلتهم يعتمدون الى الوسائل الانسانية في معاملة الوطنيين يجب أن أذكر التفاصيل الآتية :

فقد أعلن تسليم القاهرة وأسّر عرابي في جريدة التيمس في يوم ١٦ منه وفي هذا اليوم أيضاً أرسل موبرلي بل مكاتب التيمس في الاسكندرية تلعرافاً لجريدهته يطلب فيه التبرير بعرابي وعشرة آخرين من زعماء الوطنيين . وأدركت من هذا ان النية سيئة بل في غاية السوء وأرسلت في الحال تلعرافاً الى باتون أسأله عن رأي الدوائر الرسمية . وكان جوابه الاول مطمئناً يقول فيه :

« ليس هناك في ظني أقل خوف من أن يضرب أحد بالرصاص . ولكن يجب عليك مع ذلك ان تطلب معاملتهم بالرأفة »

ولكن بعد ذلك بساعتين أرسل لي التلغراف التالي :
« ان لهجة الدوائر الرسمية بصدد أصدقائك لا تطمئن فاكتب لي خطابا
استطيع أن أربه لرئيسي »
وكان يقصد بهذا الرئيس تشري رئيس تحرير جريدة التيمس وكانت علاقته
به حسنة جداً . فكتبت في الحال الى هاملتون اقول :
« لا أظن أن هناك أى خطر من وجهة اعدام أحد من الوطنيين في القاهرة
ولكن اذا كان يوجد هذا الخطر فانا آمل أن نخبرني في الوقت الملائم لأن لي بعض
مقترحات بخصوص محاكمتهم محاكمة عادلة وبخصوص مسائل أخرى »
ومما هو ذو دلالة اني لم أنسلم رداً على هذه الرسالة مدة يومين وبعد ذلك جاءني
رد يقول ان هاملتون على وشك أن يسافر الى الارياف وعلى ذلك فلا يمكنني أن
أعتمد عليه .

ولكنني لم يسقط في يدي لهذا السبب فاني كتبت رأساً الى مستر غلادستون
وقد فعلت هذا بعد أن استشرت باتون وبرودلي وهذا الاخير قابله في منزله بعد
ظهر يوم ١٩ منه وقررنا أن يكون بردولي المحامي عن عرابي وسائر المعتقلين السياسيين .
وكان باتون الذي يعرف دخائل المسائل يرى أن الوقت لا يتسع للارجاء والتسويق
واتفقنا مع بردولي على الدفاع بمبلغ ٣٠٠ جنيه ثم زاد هذا المبلغ الى ثمانية جنيه وهذا
غير ما كنت يدفع له في تأجيل القضايا . وفي أثناء ذلك خدمنا باتون خدمة كبيرة
بأن تمكن من أن يجعل جريدة التيمس تعلن بأن عرابي ورفاقه لن يعدموا الا برضى
الحكومة الانجليزية وانه سيدافع عنهم محامون قادرون . ولم يكن عندنا ما يدعم هذا
الخبر ولكن بما أن التيمس قد أعلنته فان الحكومة وجدت من الصعب أن ترجع
عن خطة الانسانية التي أذعننا عنها ونسبناها اليها .

وهاك خطابي الى مستر غلادستون

١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

سيدي العزيز

أما وقد انتهى المصريون من مقاومتهم الحربية وبما أن عرابي وسائر الزعماء

قد سلموا أنفسهم لقوات جلالة الملكة فاني أتجراً على مخاطبتكم لمصلحة العدالة ولمصلحة أولئك الذين أقت بهم مقادير الحرب في أيديكم .

والظاهر أن النية معقودة على تأليف محكمة عسكرية لمحاكمة الزعماء العسكريين للثورة للبحث عن علاقاتهم ببعض الأعمال العنيفة التي ارتكبوها . وستساعد المحكمة العسكرية محكمة مدنية في هذه التحقيقات . فإذا كانت هذه هي النية المعقودة فاني أرجوكم أن تعتبروا الظروف التالية لأنها جديرة بنظركم وعنايتكم .

١ — إذا كان أعضاء المحكمة العسكرية المقترح تأليفها مصريين يعينهم الخديو فانهم لن يكونوا أحراراً في حكمهم وسيستخبون من الضباط الذين كانوا من حزب الخديو فيكونون لذلك مغرضين .

٢ — وإذا لم يحصل ذلك فيجب أن تذكروا أن شهود الزور كثيرون في مصر وتزوير الوثائق العربية سهل فلذلك لا يمكن الاعتماد على مثل هذه الشهادات . فيجب إذن وجود خبراء لفحص هذه الشهادات قبل قبولها .

٣ — وإذا كانت الينيات مما يساعد المعتقلين فلا يمكن مثبها أن يقولها الا وهو خائف . فنفسه تغربه بالا يقدم مثل هذه الينيات بينما يغري البلاط الشهود بأن يقدموا بينات تضر بالمعتقلين . وإذا كان الخبراء وطنيين فيكونون مغرضين لجميع هذه الظروف .

٤ — وشهادة الاوربيين المقيمين في مصر ستكون مصبوغة بصبغة تنافي مصلحة المعتقلين فهم ذو مصلحة في القضية . فقد خسر بعضهم بعض أملاكه وتعطلت تجارة البعض الآخر وأصيب بعضهم بما مس كرامته فهو لذلك يرغب في الانتقام . ولهجة الانتقام بادية منذ الآن فيما يكتبه الانجليز المقيمون في مصر وفي الصحف الانجليزية .

٥ — ولا يكفي إذا أريدت محاكمة المعتقلين بالعدل أن يوجد ممثل للحكومة جلالة الملك في شخص أحد اتراجة أو نحو ذلك وقت التحقيقات . لأن الشعور السياسي قد طمأ بحيث لا يمكن لاحد في القاهرة أن يحكم حكماً نزيهاً بعد حوادث الستة الأشهر الماضية .

٦ — اذا كانت النية معقودة على أن يضم ضباط انجليز الى الاعضاء الوطنيين في المحكمة العسكرية كما هو الرجا، فانهم سيجهلون لغة المعتقلين وان يستطيعوا لخص الينيات أو استجواب الشهود، فيكونون لهذا السبب في أيدي المترجمين الذين ربما يغيرون الاقوال للاضرار بالمعتقلين. وأكثر تراجحة القنصليات سوريون مسيحيون يكرهون المسلمين كراهة شديدة، وليس في مصر انجليزى يوثق به للقيام بهذه المهمة. فموظفونا لا يعرفون العربية أو يعرفونها معرفة قليلة ثم أن علاقتهم بالقلقل ستفسد بالطبع رأيهم السياسى .

فلذلك يظهر انه اذا لم تتخذ احتياطات خاصة فان الخطر من عدم تحقيق العدل عظيم .

وتلافياً لذلك بقدر الامكان قد عولت على ان أعين محامياً على نفقتي أنا وبعض أصحابي للدفاع عن أهم المعتقلين وسأذهب به الى القاهرة لكي نجمع الينيات للدفاع عنه : وسيكون معى القسيس صابونجي كترجمان . ولما كانت معرفتى بالعربية ناقصة فلست لذلك أستطيع ان اشتغل وحدى وصابونجي هو أحد أصدقاء المعتقلين وهو قادر على أن يتكلم عنهم . ثم هو يجيد معرفة الانجليزية والفرنسية والايطالية والتركية وربما كان خير من يعرف العربية . والمعتقلون يثقون به واعتقادي انهم يثقون بي أيضاً .

وبهذه الطريقة فقط يمكنهم أن يحصلوا على ما هو من حقهم أى تحقيق كامل خلو من الغرض.

وفي الختام أرى انه ليس من الضروري ان أعد بانى وقت اشتغالى أنا ومن يقومون معى بالدفاع عن المعتقلين لن تتدخل مطلقاً فى السياسة . وأكون شاكرأ لكم إذا تكرمتم باخبارى فى أقرب وقت عن نوع المحاكمة وبإهم التهم التى ستوجه الى المعتقلين . وأرجو أن أجد أنا ومن معى التسهيلات التى تسهل علينا القيام بعملنا فى مصر ولن أشك فى انكم لما جيلتم عليه من حب العدل والحق ستمكنونني من القيام بهذا العمل هذا وانى الخ .
ولفرد سكاون بلنت

وهذا الخطاب الذى كنت أعرف ان من الصعب على مستر غلادستون بعد أن ذكر « الفظائع المصرية » الى جانب الفظائع البلغارية ان يرد عليه بالرفض ، بعثته اليه بعد أن زرت هاملتون وأخبرته بنيتى . ولكن هاملتون لم يشجعني كثيراً كما ثبت ذلك لى أيضاً من رفقته التى أرسلها لى فى الصباح التالى ردأ على خطاب منى له . فقد قلت له فى هذا الخطاب انى سأكتب الى عرابى واسأله عن كيفية إرسال خطاب اليه (الى عرابى) وقد رجوت ان أحصل على رد من رئيسه مستر غلادستون قبل يوم الجمعة . فكان ردها ملتون كما يلى :

« انى آسف لان أخبرك بأن خطابك قد تأخر بنحو ثلاث دقائق . ولكن على كل حال يجب الا تعتمد على جواب سريع . فان مستر غلادستون سيتنقل كثيراً ثم هوان يكتب الرد حتى يستشير آخرين . وأنا نفسى أجهل المسائل التى ربما تؤدى اليها مقترحاتك ولذلك لن أتطوع برأى .

ولكن أليس من المشكوك فيه انه يمكن الدفاع عن انسان بواسطة محامين جانب وان هذا يخالف القوانين الدولية والعرف ؟ واني أجهل أيضاً كيفية ارسال الرسائل الى أسرى الحرب ولكنى أظن انه لا يتسنى ارسال أية رسالة لعرابى الا اذا رضى الخديو وقائد الجيش الانجليزى . وعلى كل حال فواسطة المفاوضات سيكون ماليت فى الارجح »

وبناء على هذا الاقتراح كتبت خطابا الى عرابى أخبره فيه عن الطريقة التى سنتبها فى الدفاع عنه وألحقت هذا الخطاب بصورة منه لكي يطلع عليها ماليت ولزيادة الاحتياط ذهبت بنفسى الى وزارة الخارجية وسلمت الخطابين لكي يرسلوا الى لورد تندرند حتى يكتب عليهما ما يفيد العناية بهما . ولكن سوء الحظ أبى الا أن يموت اللورد فى ذلك الصباح وكان البريد على وشك السفر فاضطرت الى ارساله على يد خادم باتون . وكان الخطاب موجهاً الى القاهرة ولكن ماليت أبى أن يتسلم

الخطاب ورد الى رسالتى . وهذا يدل على مبلغ معاكسة الحكومة لى في تعيين
صاميين للتهمين وهاك كتابه لى :

القاهرة فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢

سيدى :

بناء على التعليمات الواردة الى رئيس حكومة جلالة الملكة ها أنا ذا أرد اليك
كتابك المرسل الى عرابي طي كتابك المرسل الى بتاريخ ٢٢ من الشهر السابق .
ادوارد ماليت

اما كتابي الى عرابي فكان كما يلي :

الى صديق الشريف أحمد عرابي باشا

انك كجندى ووطنى تدرك الاسباب التى منعنى من ان اكتب اليك . أو
أرسلك مدة هذه الحرب المشؤمة . اما الآن وقد انتهت الحرب فانى ارجب ان
أريك ان صداقتنا لم تكن مقصورة على الالفاظ فمن الارجح انك ستحاكم وستكون
تهمتكم الثورة أو غير ذلك من التهم التى لا أستطيع معرفتها الآن ، فاذا لم يقدم
عنك دفاع قوى بارع فانك تكون معرضاً لان يحكم عليك حكماً سريعاً . ولذلك
عزمت بعد موافقتك على ان أسافر الى مصر لكي أقدم اليك الينيات التى تفيدك في
المحاكمة وسيكون معى محام انجليزى شريف قادر على الدفاع عنك وقد أخبرت
الحكومة الانجليزية عن نيتى هذه . فارجوك أن توكلنى فى القيام بهذا العمل فى
أقرب وقت لان رضاك ضرورى . ويحسن بك ان ترسل لى تلمغرافا بالقبول وكتابا
آخر نوافق فيه على ان أقوم بمهمة الدفاع عنك . وبممكنك ان تعتمد على طول مدة
اعتقالك فى ان عائلتك لن تحتاج الى شىء ما . والله يقوى قلبك ويمنحك القدرة
على تحمل السراء والضراء .
ولفرد سكاون بلانت

٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

كرايت - سسكس - انجلترا

وكان جواب غلادستون قد جاء الى قبلما كنت انتظره ويظهر منه انه كان قليل

الميل الى محاكمة نزيهة وكان رأيه في ذلك هو رأى وزارة الخارجية . وكان الجواب
مرسلاً عن واسطة هاملتون وهو :

١٠ شارع دوننج .

٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

« لقد قرأ مستر غلادستون الكتاب الذى بعثته اليه بخصوص محاكمة عرابي
واقترحك تعيين محام انجليزى للدفاع عنه . وكل ما يستطيع أن يقوله لك الآن
انه سيعرض طلبك على لورد جرانفيل الذى سيستشير في هذا الموضوع ولكنه
لا يمكن أن يؤكد لك منذ الآن بأن طلبك سيجاب »

ولم يكن هذا الكتاب رفضاً باتاً ولكن التثييط ظاهر فيه . وقد أضاف هاملتون
بعض عبارات تزيد قوة هذا التثييط إذ قال في خطاب له : « اعترف بأننى كلما فكرت
في المصاعب التي تخطر ببالي أجدها تزداد عدداً باقتراحك هذا . وستعرف عن هذا
الموضوع بعد يوم أو يومين أشياء كثيرة . ولكنك لن تسمعها لأنني كلما سبق ان
أخبرتكَ عازم على السفر »

فبقيت في شكوك بينما كانت الحالة تزداد حرجاً كل يوم . ولم أكن أجسر على
السفر الى مصر قبل ان احصل على جواب فاصل لأن وجودى في القاهرة لن يكون
منه أقل فائدة ما لم أكن حاصلًا على سلطة من الحكومة . وربما كان لايسمح لى بان
أقابل المهمين . وكان برودى قد سمع الانتظار وسافر الى تونس . وكان فصل
البرلمان قد انتهى وأكثرت الناس كانوا يغادرون لندن وكان الوزراء يوكلون وكلاهم
في القيام بأعمالهم وركدت حالة الاشغال

وكانت الصحف في أثناء ذلك تتناقش في مسألة اعدام عرابي وكانت صحف النزعة
الحرية تصرخن مطالبات باعدامه ولم يكن يسمع الاحتجاج على هذه الاقوال الا من
النواحي الضعيفة . وكانت اللجنة المصرية التى الفهاسير ولغرد لوسون في الصيف وقد
أدت إذ ذاك بعض الاعمال الطيبة قد سكتت وأرسل لى لوسون نفسه كتاباً مملوءاً
باليأس قال فيه :

« أتى اشك كثيراً فيما اذا كانوا سيسمحون لعرابي بأن يحاكم محاكمة نزيهة :

لأنهم يعرفون تمام المعرفة أنهم اذا فعلوا ذلك سيحكمون على انفسهم. والسياسيون احذق من أن يقعوا في هذا الفخ . وعلى كل حال أنت مصيب فيما تحاوله من انالهم شيئاً من الانصاف »

وكان كل مايمكنني ان أعله هو أن أبقى في لندن الح على رئيس الوزراء باجابة طلباني وأوعز الى التيمس بكتابة ماأريد . وبعد ان انتظرت اربعة ايام كتبت الى غلادستون الكتاب الآتي أطلب منه جواباً قاطعاً وذلك لأن الحالة في القاهرة كانت قد بلغت درجة خطرة

٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

كتبت اليكم منذ عشرة ايام بصدد إرسال محام للدفاع عن عرابي باشا وسائر المعتقلين من الزعماء الوطنيين في حالة محاكمتهم وكذلك اخبرتكم عما نويته من السفر الى القاهرة لكي اتولى تقديم البيانات التي تفيدهم ولكي ارقب الاجراءات . وقد رجوتكم بأن تبلغوني في أقرب وقت قراركم بهذا الصدد .

وقد كان جوابكم الذي ارسلتموه بواسطة هاملتون جعلني اعتقد أن اقتراحي سينظر فيه وأن كنتم لا تؤكدون باجابة طلبي

وبناء على ذلك قد اتفقت مع أحد المحامين المشهورين على أن يدافع عن المعتقلين في حالة رضى الحكومة بان يدافع عنهم ولكي احصل على موافقة هؤلاء المعتقلين بان يدافع عنهم محام كتبت الى عرابي باشا عن سبيل سير ادوارد ماليت أرجوه بان يوافق على أن أرتب الدفاع عنه ولم يصل الى الرد للآن . وكذلك لم يصلني منكم أو من لورد جرانفيل كتاب للآن .

وقد قرأت في التيمس رسالة من مكاتبها في القاهرة يقول فيها أنه قد تقرر أن يحاكم المتهمون امام محكمة عسكرية سينذكر أعضاؤها . وهذا هو نص الرسالة : « ستعين المحكمة العسكرية لمحكمة جميع المتهمين غداً . والخديو وشريف ورياض يلحون إلحاحاً كبيراً في ضرورة اعدام الزعماء وهذا رأى يكاد يجمع عليه الجميع الا القليلين »

وقد قال لي شريف وهو رجل معروف بأنه مفطور على اللطف والرافة : انى

لا أطلب موت المتهمين لأنى أحقد على أحد منهم ولكن لأن موتهم ضرورى للامن
المام فى هذه البلاد . وليس من ينكر فائدة الحملة الانجليزية ولكننا لانريد أن
تأتينا الجيوش كل اثنى عشر شهراً »

فاذا كانت هذه الرواية صحيحة فانها تؤيد ما كنت أتوجس منه من ان
مستشارى الخديو ينوون قتل هؤلاء المعتقلين وهي أيضاً تبرر ما سبق ان قلته من
ان المحاكمة لن تكون نزيهة . فذلك أعود الآن وألح في وجوب منح المتهمين حق
الدفاع الشرعى عن أنفسهم . وأرجوك لكي تخفف آلام الشكوك والمسئوليات
فتخبرنى صراحة هل تنوى الحكومة أن تسمح لمحامين انجليز بالدفاع عن المتهمين أم لا .
وهل تعطى لى التسميلات التى وعدت بها فى مكتابة المتهمين والحصول على مترجمين
قادرين لترجمة أقوالهم .

وليس يمكننى فى حالة الشعور الراهن بين الموظفين ان أعمل أنا أو سواى
شيئاً لمصلحة المتهمين ما لم نحصل على الحماية والمساعدة السياسية .

وضرورة الحالة وحراجتها هما عذرى فى رجائى لكم بسرعة الرد
ولكن هذا الكتاب لم يصل الى مستر غلادستون لانه كان قد برح لندن
وكان سكرتيره الذى يتسلم ما يرد اليه من المكاتبات هو هور سيمور فأخذ كتابى
هذا وأرسله الى وزارة الخارجية . وكتب الى يقول .

« بالنسبة لغياب مستر غلادستون وقت وصول كتابك أرسلت مضمون
طلباتك اليه الى وزارة الخارجية . وقد فعلت ذلك لانه كان قد سلم كتابك السابق
اليه الى لورد جرانفيل كما أخبرك بذلك هاملتون ولأنى فهمت من رقعتك أنك
توافق على هذا العمل وفيها أيضاً توفير للوقت . وقد علمت ان لورد جرانفيل سيرسل
اليك رداً رسمياً يوضح فيه رأى الحكومة عن المسائل التى عرضتها »

وعلى هذا فهمت ان مستر غلادستون قد رفع عن نفسه مسئولية قول « نعم »
أو « لا » وألقاها على عاتق لورد جرانفيل . ولما لم يكن جرانفيل أيضاً بلندن فانه
لم يبق سوى كتبة وزارة الخارجية للفصل فى المسائل التى عرضتها على مستر غلادستون
وعلى الرغم مما قاله سيمور من أن الحكومة سترسل لى رأيا فاني لم اتسلم سوى

رسالة موقعة بامضاء جوليان بنسفوت يقول فيها ان مستر غلادستون قد احوال رسالتي الاثنتين على لورد جرانفيل وان لورد جرانفيل يأسف لانه يشعر ان ليس له الحق في مكابتي عن هذا الموضوع . وهكذا تخلى مستر غلادستون عن المسؤولية التي حاولت أن اربطه بها وكان قد عقد نيته على ان يقتل عرابي وكانت هذه أيضاً نية رجال وزارة الخارجية . وقد شرحت تفاصيل هذه المسألة لاهميتها التاريخية ولكي ابين للقارىء ذلك المكر الذي كانت تلجأ اليه الحكومة .

وقد قرأني بعد ذلك على أن لاتضيع مني فرصة اخري فتشاورت مع باتون ولورد دلاوار الذي كان قد آتي الى لندن وعرض ان يدفع نصف نفقات الدفاع عن عرابي (ولكي لاحظ هنا أنه لم يف بوعده) وقر رأينا على ان نرسل الى مصر اول محام نجده يكون خاليا من الاشغال لكي يكون مساعدا لبرودلي الذي كان في ذلك الوقت في تونس . فيعمل مايمكنه عمله في القاهرة حتى يصل اليه برودلي . ولم يكن لورد جرانفيل موافقاً علي وجود محامين للمتهمين . ولكن التيمس كسابق أن ذكرنا كانت قد قالت عن الحكومة انها ان تسمح بقتل عرابي الابد موافقتها وان سیدافع عنهم محامون مهرة : ولم يكن لرجال الحكومة قوة علي تكذيب مانسبته اليهم التيمس علنا . وكان نفوذ باتون عند رئيس تحرير التيمس كبيراً لدرجة انه صار واثقاً من انه يستطيع ان يجعل لورد جرانفيل يقبل وجود محام انجليزى بالاحلاح على هذا الطلب في جريدة التيمس

وعلى هذا ذهبنا في ذلك اليوم الى مكاتب المحامين للبحث عن محام ولكننا وجدناها خالية لاننا كنا في اوقات العطلة ولكننا وجدنا في الساعة الاخيرة الرجل الذي كنا ننشده وكان هذا الرجل مارك نيبيار ولم يكن يفضل أحد في سعة الحيلة ومعرفة القانون وقوة العارضة . وكان يمتاز أيضاً بأنه ابن سفير فكان يعرف الأساليب السياسية ويجيد معرفة الفرنسية وهي ذات قيمة كبرى في القاهرة . فلما رضي بالذهاب واعطيناه ماسمح به الوقت من المعلومات اخبرناه بان يذهب رأسالي مالت ويخبره بأنه قد حضر لكي يدافع عن عرابي ويلجأ في مقابلة موكله . وهذا كان كل ما يستطيع ان يعمل وهو اذا قدر علي ذلك فقد أدي عملا عظيماً . فاذا رفض مالت

طلبه فعليه ان يحتج وان يستفيد من كل حادثة لمصلحة المتهمين . ثم عليه ان لا ينقطع عن اخبارنا عما يحدث كل يوم بالتلغراف ونحن هنا لن نسكت عن المطالبة في الصحف وفي وزارة الخارجية حتى نجاب الى مانطلبه . ولم يكن مارك نيبير ممن يتخذون بوقار السياسة وحرمتها لانه كما قلت كان ابن سفير وكان يعرف دخائل السياسة . وسافر تلك الليلة عن طريق برنديزي ومعه بعض كتب التقدمة وجدول ارقام للاستعمال في ارسال التلغرافات ، ولم يكن معه من الامتعة سوى حقيبة يد أما انا فقد الح على دلاوار في ان لا اذهب الى القاهرة لانه كان يعرف حق وزارة الخارجية على .

وذلك لاني لو كنت بالقاهرة لوضعت تحت مراقبة الجواسيس أربعا كانوا قبضوا على وردوني الى انجلترا في حين اني ببقائي هنا في انجلترا بمكني ان أولى الحملات من الصحف الآن كان في مقدورهم وحدهم ان يكسب القضية لمصلحتنا . وقد تمكن باتون في تلك الليلة من عمل مهم في التيمس وذلك ان دلاوار كان قد حصل على تأكيد من جرانفيل بارن الخديو سيمنح المتهمين جميع الفرص التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم . وكان هذا التأكيد لا قيمة له من حيث الحصول على محاكمة نزيهة لان جميع المحامين الذين كان يمكن المتهمين ان يستخدموهم كانوا من رجال سواحل البحر المتوسط الشرقية ولم يكونوا يفضلون المحامين الوطنيين بشيء . ولكن استخدام حكومتنا لمثل هؤلاء المحامين كان يرفع عنها عبء انتقاد الجمهور وكانت في الوقت نفسه تستطيع ان تنفذ أغراضها وتعدم المتهمين .

وكانت النية أن تنتهى محاكمة المتهمين في المحكمة المصرية في يومين فاذا ما ثبتت عليهم ادلة الثورة عوقبوا في الحال بالاعدام وفي هذه الحالة يرفض قبول المحامي الانجائزي باعتباره أجنبياً ليس له حق التدخل

وكانت العبارة التي فاه بها جرانفيل أمام دلاوار لا تزيد عما يأتي : « ليس عندي ما يجعلني أشك في ان الخديو هو صاحب اللطة الشرعية سيمنح المتهمين جميع الفرص المعقولة للدفاع عن انفسهم مادام لا يؤى هذا العمل الي تأخير غير ضروري أو غير عادي وعلى المتهمين أو اوصدقاتهم ان يتخذوا ما يناسبهم من الاحتياطات تحت مسؤوليتهم

فأخذ باتون هذا التصريح وكتبه في التيمس بالشكل الآتى :

« كتب لورد جرانفيل يقول ان جميع التسهيلات المعقولة ستمنح للمعتقلين في مصرهم واصحابهم لكي يعينوا لهم المحامين عنهم وبناء على هذا قد أرسلت تلغرافات الى مستر برودلى بأن يقوم في الحال ويسافر الى مصر »

وظاهر من المناقشة الشديدة التي جرت بين لورد جرانفيل ولورد ديلاوار كيف غضب جرانفيل من تفسير كلامه على هذه الصورة (انظر الكتب الزرق) ولكن نشر هذا الخبر في التيمس بهذه الصورة وضع لورد جرانفيل في مركز لا يستطيع ان يرتد عنه وهكذا أمكننا بهذه الحيلة ان نقمس يديه على الرغم منه مرة أخرى في المسألة (١)

ومع كل ذلك كدنا نفقد كل شئ ، وذلك لعودة كوافن الفجائية الى القاهرة مرة أخرى . وهو ثانياً اثنين (هو والحديوى) بخشيان غلنية التحقيق . وكان غرض وزارة الخارجية في ذلك الوقت تعجيل المحاكمة والانتهاء منها قبل وصول برودلى من تونس . وذلك لان تونس كانت ولا تزال غير متصلة مباشرة بمصر وكان المرجح ان تنتهي عشرة أيام قبل وصول برودلى الى مصر . ولم يكن عندهم علم باننا أرسلنا نيبيار . فاعطيت لذلك الاوامر في الحال بنقل عرابى من اعتقال الانجليز وإرساله الى سجن الحديوى حيث لا يمكن أحداً ان يزوره وفي الوقت نفسه ترفع المسؤولية عن عاتق الحكومة الانجليزية . وقد عمل هذا العمل يوم ٤ اكتوبر أى قبل وصول نيبيار بيومين فقط . وحدد يوم ١٤ اكتوبر للمحاكمة بينما لم يتمكن

(١) لقد قيل لى حديثاً بان تأييد التيمس لنا في وجوب محاكمة عرابى محاكمة نزيهة كان الغرض منه خبيثاً وذلك لانها كانت ترغب ان تتحمل الحكومة المسؤولية حتى ينتهي ذلك بالسيطرة على مصر ولكن لم أسمع ما يشير الى هذه النية في ذلك الوقت ولا زلت أحب ان اعتقد ان الباعث على تأييدنا هو العواطف الشريفة التي هي من أفضل تقاليد جريدة التيمس وأيضاً ما عرف به شئرى رئيس التحرير من طيبة القلب .

برود، من الوصول الى مصر قبل يوم ١٨ منه . ولم يفسد هذه التديرات سوى ظهور نيبيار الفجائي في القاهرة .

ولكي يجعلوا الدفاع شاقا ويعجلوا المحاكمة جعلوا القانون الفرنسى هو المعمول به في المحكمة العسكرية . وهذا القانون في حكومة لانرعى الذمة آلة قوية للأنهام . فبناء على هذا القانون يجوز استجواب المتهمين والشهود قبل أن يروا محامهم ويتشيروهم وبهذه الطريقة لا يستطيعون ان يقولوا شيئاً خشية ان يواجهوا بما سبق ان قالوا في استجوابهم الاول . ثم ان خصيان الحديو الزوج كانوا يزورون المتهمين في الفترات التي يكونون فيها في السجن فيضربونهم ضرباً مبرحاً لكي يلقوا الرعب في قلوبهم ويكسروا انفتهم وعزة نفوسهم . وبعد كل هذا اعانت الحكومة المصرية ان الدفاع عن المتهمين لا يكون ألا باللغة العربية وعلى هذا صار لا يمكن ان يدافع محامونا عنهم . وقد ارسل لى نيبيار هذه الاخبار بالتلغراف

وكان كل مافته الحكومة الانجليزية لمنع الحديو من التمادي فيما كان يرتكبه من المظالم وضروب العنف السافل في اشخاص هؤلاء المتهمين انها عينت اثنين من الانجليز لكي يشرفا على التحقيقات . وكان هذان الاثنان رجلين شريفيين ذوى مروءة . فكان أولهما سير تشارلس ولسون الذى رافقني في سياحتي من حلب الى أزمير ومستر اردن بجان الذى كنت أعرفه في دمشق وكان في هذا الوقت المترجم الرسمي عند مالت في الوكالة . وكان كلاهما يعرف العربية وقد تأثر كلاهما من وقار عرابي وقت المحاكمة والاعتقال وكانا يعطيان نيبيار ما يحتاج اليه من المساعدة

وقد نجح نيبيار في ان يجعل مالت يعترف بمركزه كوكيل لعرابي ورفقائه كما اعترف أيضاً بمركز ايف كمحضر للدعوى . ولكن نيبيار لم ينجح في ان يحصل منه على وعد بأن يكون المحامي عن عرابي انجليزياً . وكان مالت يسوف في اجابة طلب نيبيار في رؤيه موكله أى عرابي بان يحيله على الدوام على رياض باشا وزير الداخلية في وزارة الحديو وكان هذا برفض طلبه على الدوام . وطول هذا الوقت كانت التحقيقات تجري بسرعة فتيين لنيبيار انهم يخذعونه وان تنتهي التحقيقات والمحاكمة قبلما يؤذن له بالدفاع عن المتهمين

وبينا كانت الاحوال فى هذا المأزق إذا برسالة جاءتني من دلاوار فى ١٢ اكتوبر يقول فيها « اذا لم تتخذ اجراءات شديدة فان حياة عرابي فى خطر . ولا بد انك قد اسلمت معلومات عن ذلك من نيبيار »

وعلى اثر هذا الخبر السيء خرجت فى الحال وذهبت الى باتون فوجدته لحسن حظي فى مكتبه وكان معلوماته توافق معلوماتي فقرر رأينا على أن نلجأ الى الجمهور ونناشده بخصوص محاكمة المتهمين وان نحمل على وزارة الخارجية ونجبر مستر غلادستون على اعلان خطئه . فجلست وكتبت كتابا نهائيا الى مستر غلادستون عبرت فيه عن غيظي من جرانفيل وعددت جميع التهم التى اتهم بها ولم انس ان افهمه علاقته بجميع تفاصيل المسألة وعطفه القديم على الزعماء الوطنيين . ولم تنتظر جوابا لان باتون وضع هذا الكتاب فى مكان ظاهر فى التيمس التى كتبت مقالا افتتاحيا تعليقا عليه وذلك كله انما كان بسخا . شيرى رئيس التحرير وعطفه على مساعينا . وكان باتون قد عرف ان المحاكمة ستبتدى . يوم الاحد وان الحكم سينطق به يوم الاثنين ويتبع ذلك اعدام عرابي مباشرة . وكان اليوم وقتئذ الجمعة فكان لا يزال امامنا ثلاثة أيام (وكان احدها الاحد ولا تصدر فيه الصحف) لا يقاط الرأى العام . وكانت هذه الايام القليلة كافية لحسن حفظنا لذلك

واظن ان هذا الوقت هو الفرصة التى انتهزها برابط وذلك عندما قرأ كتابي الى التيمس فذهب الى غلادستون واخبره بأنه سيعمد فى التاريخ جاحداً المبادئ الانسانية اذا هو سمح بارتكاب هذه الجناية العظيمة . وسواء أصبح هذا ام لم يصبح فان وزارة الخارجية سلمت به واقرت بضرورة المحاكمة النزيهة وكتبت الى مالت بان لا يعترض علي وجود المحامين عن عرابي . والتلغراف التالى الذى ارسله لى نيبيار يدل على نجاحنا « أرسل جرانفيل الى مالت يشير عليه بان يدافع عن عرابي بحام انجليزى . والمنتهظر أن الاجراءات ستطول »

وقد رأيت أنه من الضرورى أن أذكر تفاصيل المصاعب الاولى التى اعترضتنا فى سبيل محاكمة عرابي لأنني لا يمكنني بدون ذلك أن أحو أثر تلك الاسطورة التى راجت فى مصر وخلاصتها أنه كان هناك اتفاق سرى بين عرابي

وغلادستون بانه لن يعدم . ففي استطاعني ان اثبت بالوثائق التي تحت يدي ان غلادستون لم يكن ينظر الى المتهمين بروح الرأفة — دع عنك الاتفاق معهم — بل بالعكس كان يجارى جرانفيل في السعي في اعدام عرابي بواسطة الخديو وذلك بايجاد محكمة تحاكمه محاكمة صورية لكي يبرروا غلطاتهم وتورطاتهم في الستة الاشهر الماضية في مصر . ولم يكن وخز الضمير هو الذي منع غلادستون من السير في خطته الى النهاية بل أن صوت الجمهور الانجليزى هو الذى أخافه وأذره بالخطر الذى يهدد شهرته اذا هو مضي في طريقه الى آخرها . وهذه هي الحقيقة التي أراد أصدقاء غلادستون أن يستروها حفظاً لسمعته . ولا عبرة أيضاً بما تقوله الكتاب الفرنسيون من التجاء غلادستون الى الرفق بعد العنف من جراء ما ظنوه من وجود علاقة خفية بين غلادستون وعرابي .

ولما انتهى دور الخطر هذا لم يكن من الصعب أن يتنبأ الانسان بأن نتيجة المحاكمة ستكون سلبية . فان المحاكمة الزهية في محكمة علنية ووجود محام انجليزى ينبش بمجرفته أقدار الخديو ويكشف عن الجرائم المحبوبة — كل هذا لم يكن مما يفكر فيه الخديو الا وهو يرتجف خوفاً . ثم أن التحقيق العلنى هذا كان من شأنه أن يفسد على الحكومة الانجليزية تدابيرها ويفند نظريتها عن الحوادث الماضية التي بنت عليها معاذيرها لاتخاذ خطوة العنف . ثم أن السلطان كان في حاجة الى عدم افشاء أسرارها . ولم يكن الخوف على حياة المتهمين قد زال ولكن الامل كان كبيراً في الوصول الى تسوية اذا لم يمكن الحصول على البراءة . وقد ظهر التغيير في الحالة في القاهرة منذ ١٦ الجارى كما تدل على ذلك التلغرافات التالية . وسأقص بقية قصة المحاكمة كما وصلتني في التلغرافات والكتب :

من نيبيار الى بلنت في ٢٠ أكتوبر

« يظن ان الحكومة المصرية ستجتهد في الغاء المحاكمة وان الرؤساء والزعماء من المتهمين سيطلب اليهم مبارحة البلاد فقط . وليس عندي من المعلومات ما يمكنني من الحكم في قيمة هذا الخبر ولكنى أظن انه غير مرجح »
وهالك تلغراف آخر ارسله الى برودلى وكان قد وصل في يوم ٢٠ أكتوبر الى القاهرة :

« اعلن بوريلى بك النائب العمومي في الحكومة المصرية انه ليس للحكومة قانون أو اجراءات تتبعها ولكنه اقترح علينا ان نتفق على الاجراءات . وصرح لنا أيضاً بان أعضاء المحكمة اغفال لا يفهمون . وهو يرجو ان لا أمس السلطان والخدو الا بكل ما يمكن من اللطف والرفق »

من نيبيل الى بلانت في ٢٠ أكتوبر

« أظن انه يمكننا الآن ان نتقدم للدفاع دون ان نخشي شيئاً . ان الاذن بالمحاكمة لا يقل قيمة عن عرش الخديو نفسه »

وكان الخطر الذى يواجهنا هو رغبة وزارة الخارجية فى ان تتوسل بجميع الوسائل لاثام عرابي بتهمة ماقتضي اعدامه . فقد كتب الى شيرى يوم ٢٠ أكتوبر يقول : « بين العظماء هنا شعور شديد ضد عرابي وذلك لما يزعّمونه من أنه كان له يد في مذبحة الاسكندرية او انه اغضي عن المجرمين فيها »

ولكن هذا الخطر لم يظهر شديداً فى القاهرة وكان فى الحقيقة ابعداً يمكن ان يوجه الاتهام نحو عرابي . لان الجانى الحقيقى فى مذبحة الاسكندرية هو الخديو وليس في التحقيقات ما هو جدير بلفت النظر أكثر من نحو الاتهام ونجبه السؤال عن هذا الموضوع ثم عدم ظهور أى بينة تثبت تهمة احداث المذبحة على أى شخص ومع ذلك كانت هذه المسألة ذات اهمية كبرى فى اعتبار حكومتنا من حيث وجوب القاء التبعة على عرابي نفسه . لان هذه المذبحة هي الاساس الذى بنت عليه حكومتنا خطة التدخل عنوة والقتال وبدون هذا الاساس نسط الحججة الادبية للتدخل

ويمكن ان يقال هذا أيضاً عن سوء استعمال الراية البيضاء وقت اخلاء حصون الاسكندرية . وهذه مسألة كان غلادستون نفسه لا يفتأ يكررها مع ان رفع الراية البيضاء من الامور المسموح بها فى الحروب . فهاتان المهمتان أى مذبحة الاسكندرية ورفع الراية البيضاء وقت التقهقر كانتا من اهم ما يمكن اتهام عرابي به تذرعا الى الحكم عليه بالاعدام لان الجمهور الانجليزى لم يكن يعاباً بالتهمة السياسية ولا يرضى بان تكون سبباً للحكم بالاعدام

وفى أثناء ذلك كانت الاحوال تجري على مايرام في القاهرة ففي ٢٢ منه اذن لبرودى

ونيبساربان يدخل الى غرفة عرابي وعرفا بما اخبرهم به كيفية تهيتة دفاع قوى عنه. وكان موقف عرابي وهو في الحبس مملوءاً بالوقار لانه مهما قيل عن شجاعته المادية كل على مبلغ كبير من الشجاعة الادبية . وكانت هيئته وسلوكه لذلك عند مقابلتهما بسلوك المعتقلين الآخرين يلفتان النظر . فقد كتب دون ان يتردد تاريخ المسائل السياسية التي اشترك فيها باجمعها وكانت روايته صريحة مقنعة . ولم تكن صراحة دون ذلك أيضاً عند ماروى ضروب الاساءات التي عامل بها اولئك الاوغاد السفلة خصيان الخديو توفيق عندما نقلوه من السجن الانجليزى الى السجن المصرى وطول مدة بقائه في هذا السجن

فقد كان مولاهم الخديو يرسلهم في الليل فيضربونه ويشتمونهم هو ورفقاه. ولكن رفقاه لم يصرحوا لما فيهم من نقص الشجاعة الادبية بما نالهم من الجرائم التي انقضت فيها يد ذلك الظالم الجبان الذي صار رئيسهم الآن . فليس هناك اسوأ ولا ادعى الى الاسف من موقف الجبن والذلة الذي وقفه المهمون بازا الخديو الذي كانوا يكرهونه ويحتقرونه منذ شهر فقط . وكان من الحوادث المهمة استخراج اوراق عرابي التي كان مخبوءة في بيته والتي اخبر هو برودلى بها لاحضارها . وقد كان من الصعب جداً اقناع زوجته وابنها وهما مروغان بضرورة البحث عن هذه الاوراق وتسليمها للمحاميين عنه وسبب ذلك ان خدام الخديو كانوا قد زاورها أيضاً . وأخيراً احضر محمد سيد احمد خادم عرابي هذه الاوراق وسلمها الى برودلى . وكان لهذه الاوراق أهمية كبرى لانه وجد بينها كتباً من السلطان ومن غيره لعرابي . وقد أدى خبر وجود هذه الاوراق الى القاء الرعب والفرع بين أهل السراى وصار احتمال ترك المحاكمة أمراً مرجحاً

فقد كتب الى نيبسار في ٣٠ أكتوبر يقول : «اعتقد اننا قد ملسكنا ناصية الحال الآن وان الخديو وعصيته يودون لو يستطيعون الخروج من المأزق الآن بترك المحاكمة في اقرب وقت . وقد نمكنا بواسطة امانة خادم عرابي وولاء زوجته من الحصول على جميع اوراقه ماعدا واحدة فقط . والاوراق محفوظة الان في خزانة حديدية في غرفة بيان في القنصلية ... ولن نستطيع الحكومة مواجهه دفاعنا وسيقترحون علينا

عمل نسوية كالنفي مع عدم مصادرة الاملاك . وماذا يمكننا ان نفعل اكثر من ذلك
كاظن ان هذه مسألة سندرسها قريباً »

ويجب ان نلاحظ هنانا التغيير الذى أصاب الحالة السياسية فى القاهرة قد وجد
له صدى فى لندن بين الصحف . فقد كانت القاهرة حافلة بمكاتبي الصحف وكان
برودلى من مهرة الغن الصحافى فلم يمس عليه قليل زمن حتى جعلهم فى صفه . وكان
كرمه (على حسابي) كرم اسراف وبذخ فلم يكن يضن بالدجاج والشبانيا . اما مالت
وكولفن اللذان كانا يتفوقان فى الزمن السابق فانهما لم يقدرنا على صلتنا بالآل
وصارت الاسرار تفسى وتهدم النظرية التى بنوها للتدخل بان عرابي وجيشه هما
وحدهما فقط اللذان كانا يعارضان فى المطالب الانجليزية وان الحركة الوطنية لم تكن
عامة . وكان مقام كولفن قد تزعزع فى وزارة الخارجية وصار يعتبر كانه مضلل اما
مالت فقد ثبت عدم كفايته تمام الثبوت : وهاج نجاحنا هذا لورد جرانفيل ولما رأى
أن الحالة فى مصر تسير الى ارتباك لا يرجح له نظام احوال المسألة جميعها الى لورد دوفرين
لسي يصل الى نسوية ما وكان هذا العمل افضل ماعمل . وقد أخبرنى باتون عن
هذه الحركة الجديدة وان أول اعمال دوفرين عند وصوله الى القاهرة سيكون ايجاد
نسوية فى المحاكمة . وقد ارسلت فى ذلك الوقت كتابا إلى برودلى بالنسبة إلى هذا
الموقف الجديد وهو جدير باثباته هنا :

من بلنت إلى برودلى فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢

ارغب فى أن ابين لك مرة اخرى افكارى وآمالى فى قيايى بامر الدفاع عن
عرايى وعن رفقائه لانه اذا تحققت هذه الامال فاني اجد فيها ما يعينى عما افقته
من الاموال بل اجد فيها اكثر من ذلك . فبديهي ان الغرض الاصلى من الدفاع
كان تخليص حياة المتهمين واظن اننا قد حصلنا على هذه النتيجة وذلك لان حالة
الرأى العام الانجليزى وعدم نجاحهم فى القضاء تبعة فترة يونيو وحريق الاسكندرية
على عرايى برجحان ذلك

وليس باقياً فى البيانات ما يمكن ان يضع حياة المتهمين فى خطر . ومنذ وصولك
الى القاهرة وبما اظهرته من البراعة وما اصبحت من التوفيق قد صرنا نعد انفسنا الآن

سعداء. فأوراق عرابي بدلا من ان تكون في وزارة الخارجية قد صارت الان في يده وانت الآن تخبرني بأن دفاعنا سيكون وجيها اذ قد حصلنا على مركز نستطيع منه ان نملئ شروطنا على الخصم وعلى هذا لن نقنع باقل من البراءة الشريفة او ترك المحاكمة وترك المحاكمة هو المرجح الآن فقد أمر لورد دوفرين بالسفر الى مصر وأخذ رئيس الوزارة امس في فحص الحالة وهل يمكن عمله تسوية . واسمع انه سيقدم مقترحاً بشأن الوصول الى اتفاق مانجنباً للفضائح التي تنتج عن افشاء الاسرار

فليس يتوقف علينا تخلص حياة عرابي فقط بل شرفه وحريته وأيضاً حرية المساجين السياسيين المهمين معه

« واعتقد ان لورد دوفرين سيجتهد غاية جهده في ان يجعل عرابي يرضي بالنفي في جزائر اندمان او في مكان آخر في الامبراطورية الانجليزية حيث يبقى سجيناً يعامل بالرفق ولكن لا يؤذن له في التجول . وأظن أيضاً انه سيحاول الحصول على أوراقه . ولكن يجب الا ينجح لورد دوفرين في هذين المسعين ويجب ان تردوا عليه كل مقترحاته التي من هذا النوع وتقابلوها بالرفض . فليس من واجبنا ان ندخر للتخديو او للسلطان شرفه او ان نخلص لورد دوفرين من المآزق التي يجوزها . وآتي سأعتبر فشلنا عظيماً جداً اذا لم نحصل على اكثر من ذلك . ثم اظن انه يجب على عرابي ان يطلب اولاً ان يحاكم محاكمة نزيهة لكي لا يجرح شرفه ولكي يثبت أيضاً براءة جميع الذين اشتغلوا في صفة مدة الحرب وهم جميع افراد الامة . والا فاذا لم تكن النية محاكمته فيجب سحب جميع التهم التي اتهم بها . ويجب ان يصدر عفو عام وان وان لا تأخذ منه أوراقه وان كان يمكن الاتفاق معه على عدم نشرها مدة معينة من السنين . ولا يمكننا في الظروف الحاضرة ان نعارض كل المعارضة في النفي لانه لا يمكن ان يقال عندئذ ان في قدرة التخديو نفيه بواسطة قرار . وهذا العمل من مصلحتنا لان دستور سنة ١٨٨٢ يمنع التخديو من استعمال هذا الحق . ويجب هنا ان نعتبر هذا الدستور وثيقة كبيرة الاهمية لان السلطان قد اقره بعد ان منحه التخديو . ومع ذلك يجب ان نرفض السجن فقد يستطيع السلطان نفيه من السلطنة العثمانية ولكن ليس لاحدهما الحق في تعيين المكان الذي ينفي اليه

« ثم لا يمكن الحكومة الانجليزية بعد ان سلمت عرابي للخديوى لكي يحاكمه ان تأخذه ثانياً وتعامله معاملة المجرم وهو لم يحاكم بعد . وقد ادركت الحكومة الانجليزية موقفها وابت ان تأخذ عرابي ثانياً . فبديهي اذن انه اذا لم يحاكم ويحكم عليه بجريمته فانه يجب ان يخرج من مصر وهو حر . ثم لا يمكن شرعاً ان يحرم من رتبته ومن مرتبه . ولكنى اعتقد انه سيرضى بان يرح البلاد برتبته الحربية وبشئ من المال يقوم بنفقته ويرد عنه الفاقة حتي لا يحتاج الى ان يكدح يديه لكي يعيش . وهذه شروط تحفظ كرامة عرابي فيمكننا ان نلح في الحصول عليها والافعلينا ان ندخل في معمة الدفاع ونجاهد بكل قوانا واعتقد انك لن تصغي الى أى مقترح بخصوص محاكمة صورية لا يمس فيها الخديو الا بكل لطف ورفق كما قال بوريل . فأما أن ننشر جميع الحقائق الصحيحة واما ان تسحب جميع التهم . واني أثق بانك ستعاونتنى في الحصول على هذه النتيجة دون ان تعتبر مايمس احساسات القناصل والسفراء . والولاة . فهولاً ، جميعهم لا قيمة لهم عندنا وانما يهمنا جداً لاهمية شرف عرابي . ولست أشك في أن مهارتك السياسية لا تقل عن مهارة دوفرين وقد استطعت ان تجعل مالت يفعل ماشرت وستجعل دوفرين أيضاً يفعل ما ترغب . فاذا نجحت في ذلك فانا لن نناقش عن « اتعاب » الدعوى وطى هذا كتاب مقدمة الى لورد « دوفرين »

أما الكتاب التالى فهو من مستر بجان مترجم مالت الرسمي وهو شاهد لا يمكن انتقاص شهادته أو تجريبها ولذلك هي ذات قيمة تاريخية كبرى . وقد كان بجان يدير الوكالة البريطانية في القاهرة في بضعة الاسابيع التى سبقت ضرب الاسكندرية ولما كان يجيد معرفة اللغة العربية كان لذلك واقفاً على حالة البلاد الحقيقية أكثر من أى أحد آخر . وقبل أن يرسل لى هذا الكتاب كان قد عين لان يراقب التحقيق بالنيابة عن مالت وهذا هو الكتاب :

من بجان الى بلنت في ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢

« . . اليوم آخر الايام قبل التأجيل . . ورجال قصر الخديو هنا في تهيج وارتباك بشأن مجيى دوفرين . وهو سيصل هنا غدا . وقد كان قدوم برودلى شديد

الام عليهم اما قدوم لورد دوفرين فهو الطامة الكبرى . واني أعتقد ان دوفرين سيعرف في الحال حقيقة صاحبنا توفيق والمقول انه سيصفي الى كل من يتقدم اليه بقول ما . وعلى ذلك ستكون سفارته المؤقتة على معرفة بالحقائق أكثر من الوكالة الدائمة . وقد كنت أخلط بالاهالي قبل ضرب الاسكندرية ولذلك عرفت وجهة النظر الانجليزية والتركية والعراية والتوفيقية . وجميعها يختلف بعضها عن البعض الآخر . ولما لم يكن أحد يثق بما أقول احتفظت بمعلوماتي لنفسى ولكنى قدمت بعض الملحوظات المفيدة لسير تشارلس ولسون وهو الآن أكبر من يفهم الموقف المصرى من الرجال الرسميين . وهو رجل شديد الحذر له نصيب كبير من المهارة وصحة الحكم وبواسطته تمكنت من ايصال بعض الحقائق الى مالت ولولاه لأخبرت مالت بنفسى عن هذه الحقائق . وأظن الآن ان مالت لم يعد يحترم الخديو أو يرى له أقل كرامة . وطول مدة الاجراءات كان يسلك معنا سلوك النزاهة الا فيما يمس مصالحته . . وانت تعرف مقدار ارتباطه بالخديو فهو الآن يذوق الكأس المرة ويرى الصنم الذى كان يعبدته يتهدم امامه كأنه بيت من ورق . .

وأظن أن أعمال ابراهيم اغا وحده تدل على طبيعة الخديو . فقد سمعت الحكاية رأساً من القصر وكيف ان التيتونجي (أو حامل غليون الخديو) قد قبل يد الخديو وطلب أن يأذن له أن ييصق في وجوه المساجين وقد يبحث سير تشارلس ولسون عن هذه القصة فوجدها صحيحة بأكملها . ومع ذلك ولكون هذه القصة تمس الخديو وتظهر للملأ قذارته قد اتفقوا على ان يتركوها . وقد اقترحت عند ما حلف الشهود ذورا أن يطلب منهم القسم بالطلاق ثلاثا وكاد سير تشارلس ولسون يوافقنى على مقترحي ولكن انتهت المسألة بالاهمال والترك

« واسرة سموه لا تنكر الان هذه الاعمال . فهذا اذن هو الرجل الذى جئنا الى مصر لحمايته (١) »

(١) لقد شهد الشيخ محمد عبده بان خصيان الخديوى قد ذهبوا الى زعماء الوطنيين فى السجن وضر بهم واهانهم . وكان الشيخ محمد عبده نفسه أحد هؤلاء المساجين وقد وقعت به الاهانة مثل غيره .

« واذا لم يكن مركزى بمنعنى من ان ابوح لبرودلى بما أعرفه عن الخديوى اذن لاخبرته باشياء لو قيلت فى التحقيق اسكان فيها طرد الخديوى من القدر . ومع ذلك فاني ارجو ان تفشى هذه الاسرار . واول رجل يجب التخلص منه هو رياض فانه يمثل فى مصر دور ابليس . وقد قال منذ ايام : « ان المصريين ثعابين والطريقة الوحيدة لمنع تفشى الثعابين هو سحقها بالاقدام . وسأسحق انا المصريين وهو يسحقهم بالفعل الان »

وهذا الخطاب يصف حالة القاهرة فى الاسبوع الاول من شهر نوفمبر أى وقت وصول بعثة دوفرين . وكان من حظنا الحسن فى ذلك الوقت ان البرلمان كان منعقدا . فقد انضم اليها من اعضاء البرلمان عدد من ذوى القدرة على الكفاح مثل تشرشل وولف وغوردست ولوسون ولا بوشير وروبرت بورلا ولورد مائرر وايفلن ولورد ويمس وعضوان أو ثلاثة من الارلنديين . وكان برسى ويندهام هو العضو المحافظ الوحيد الذى انضم الى الاقلية التى كانت مؤلفة من ٢١ عضواً مقاومة الحرب

الفصل الثامن عشر

بعثة دوفرين

لما وصل لورد دوفرين الى القاهرة فى ٦ نوفمبر اتخذت الاحوال شكلا جديداً . فقد كان رياض باشا وسائر وزراء الخديو يفعلون ما يشاءون ولم يكن عليهم من الرقابة سوى رقابة مالت الضعيفة . اما دوفرين فكان من عنصر آخر ولم يمض عليه طويل وقت حتى اظهر للخديو ان مركزه بالنسبة اليه ليس مركز مستشار بل مركز نبيذ يطاع . ولم يعر اقوال الخديو التفاتاً كبيراً وكذلك لم يلتفت الى روايات مالت بل فتح ابواب السفارة لكل واحد يستطيع ان يزوده بمعلومات عن الحالة . وقد تمكن ماكنزي وولاس فى بضعة ايام من الوقوف على حوادث مصر مدة السنتين الماضيتين ووضع كتاباً عن هذه الحوادث هو اصدق ما رأته من حيث صحة الروايات . وكان ماكنزي وولاس هذا معاون لورد دوفرين وكان لورد دوفرين على الرغم من كسله ينشط عند اللزوم ويعرف كيف يتوصل الى معرفة ما يحتاج اليه

قد مضى اسبوعان بعد وصول دوفرين ومحاكمة عرابي مستمرة وكانت تسيطر على هذه المحاكمة رغبة الخديو في اخفاء الحقائق وشغفه بأن لا تغفل الفريسة من يده. وخير ما يدل القارىء على الحالة هو تلك الخطابات والتلغرافات التي كان يرسلها الى كل يوم كل من برودلي ونيبيار ويتبين للقارىء منها كيفية التدرج الى التسوية النهائية من برودلي الى بلنت في ٦ نوفمبر

» اوافقك على جميع ما قلته وسأشتغل بكل تبصر . وانا الان هيىء اركان الدفاع وهي تنحصر فيما يأتى :

- ١ - طهارة اغراض عرابي وشرفها
- ٢ - اتفاقه التام مع توفيق لغاية ١٢ يوليو
- ٣ - اتفاقه مع السلطان فى جميع الاوقات
- ٤ - كون الحركة الوطنية كانت عمومية
- ٥ - كون تأليف المحكمة العسكرية غير شرعي
- ٦ - سخافة دعوى رفع الراية البيضاء.
- ٧ - مروءة عرابي وتطرفه فى انسانيته
- ٨ - الظلم الفاضح فى جميع ما عمل قبل وصولنا
- ٩ - تعذيب المساجين
- ١٠ - الخطابات التى ارسلها توفيق ضد انجلترا
- ١١ - اكاذيب صحيفة المونيتور

» وسأطلب اخلاء سبيل جميع المسجونين . ولا تدع مضمون هذا الخطاب . وكل ما أخشاه هو عظم النفقة التى نحتاج اليها مدة دفاعنا فقد تستغرق ثمانية او تسعة اشهر . فعند عرابي وحده ٤٠٠ شاهد . . . وانا اصرف هنا بسخاء . فاني اولم الولايم لمسكاتي الصحف وتمكنت من جعل الاجيشيان غازيت لسان حالنا وجعلت الراى العام هنا يميل الى عرابي . وعندنا الان نحو ١٢ مترجماً تراوح مرتباتهم من جنيه الى جنيهين ونصف جنيه فى الاسبوع . . . وغيايى عن تونس هو غشابة فقدان كل شي . هناك . فقد تركت جميع القضايا التى كانت بمكتبتي وكان بعضها

في عاية الالهية . ويمكن يورك أن يخبرك بان عندي موظفين احدهما يتناول ٢٥٠ جنيهاً والآخر يتناول مائة جنيه في العام .. فأرجوك ان تعتبر كل هذا ... وكل ما اقوله الآن ان نجاح عملنا هنا يتوقف على الاتفاق بسخا. ان لم يكن بتقدير . ثم اذ كر ان كل انسان هنا ضدنا والناس هنا لا يشتغلون الا بأجر ... فاجمعوا تبرعات باسم عرابي .. ولا تنس محاكمة تشبورن التي دامت تسعة اشهر . فقد تكون الحال هنا كذلك .. واعدود فأقول ان كل شيء يتوقف على ما نفقه . فلا تفتكر بشائي وانما أذكر النفقات . وانا اشتغل ١٦ ساعة في اليوم ... ولا يمكن بتقدير خدمة نيبيار »

من نيبيار الى بلنت في ٦ نوفمبر

« يظهر انك مرتاب في جدول التهم التي اتهم بها عرابي . فهو الآن لم يرسل الينا بطريقة رسمية ولم يقدم الينا حتي تتم شهادة الشهود ولكن خلاصة التهم هي كما ذكرتها التيمس في احدى تلغرافاتها :
» ١ سو ، استعمال الراية البيضاء .

» ٢ — الاشتراك في مذابح الاسكندرية وتهيها في ١٩ يونيو

» ٣ — الاشتراك في إحراق المدينة بالنار

» ٤ — اثارة الحرب في ارض السلطان

» • — التمرد على الخديو وعلى السلطان »

من برودلى الى بلنت في ٧ نوفمبر

« اذا لم تكن تخشى النفقات فالنجاح مؤكد ... أنظر خطابي المرسل

لك امس .

« والمسألة الوحيدة هي هل يفرج عن المعتقلين بدون محاكمة أو هل يتاح لهم ذلك بالدفاع عن أنفسهم . وانا مقتنع بأن الحكومة هنا تسمى لوقف التحقيق لان الحقائق التي ستظهر عند الاستحواب ستوقع جميع الموظفين الكبار . الموجودين الآن في الحكومة في خطر وتفسى أيضا أسرار تشين الخديو . وقد ترضى حكومتنا الاتفاق مع عرابي لهذا السبب الاخير لانها تخشى ان تظهر المحاكمة اننا قد عبأنا الجيوش

وأحضرناها الى مصر وغزونا البلاد وقتلنا الوطنيين دفاعاً عن اسفل انسان فيها .
وانا شخصياً ليس عندي شك في ان الحديو وعمر لطفي هما اللذان دبرا مذبحه
الاسكندرية وذلك لكي يقضيا على نفوذ عرابي ومكانته اذ كان قد تحمل مسئولية
الامن العام . وفي يدي وثائق تؤدي الى نصف الطريق في اثبات ذلك ولكن لم
يأت الوقت بعد لاعلانها »

من برودلى الى بلنت في ١٨ منه (بالتلغراف)
« أعتقد اننا سنحصل على احسن تسوية . ولا نحمل على وزارة الخارجية .
اكرم هذا السر »

من برودلى الى بلنت في ٢٠ نوفمبر (بالتلغراف)
« لندن تفاوض دوفرين . رغبة الحكومة المصرية في التسوية قد قلت بالنسبة
لما نعتقد من تغير الرأي العام نحو عرابي بعد شهادة سليمان سامي بأنه أحرق
الاسكندرية . وهي شهادة مزورة »

من برودلى الى بلنت في ٢١ نوفمبر
« ستحدث قريباً أزمة شديدة . وأصدقاء الحكومة المصرية يؤكدون النية على
شنق عرابي . ابق في لندن »

من برودلى الى بلنت في ٢١ نوفمبر
« لست أستطيع أن أصف لك مبلغ السفالة في مسلك الحكومة المصرية .
فهي لا تعتبر قواعد اجراءات المحكة ورجالها يقولون انهم لا يبالون بشي . لانهم
يتقاضون بالطرق السياسية لشنق عرابي »
من نيبيل الى بلنت في ٢١ نوفمبر

« نحن نكافح جميع قوات الحكومة المصرية وليس من يساعدنا . ولكني
أعتقد أن لورد دوفرين سيأتي ويخلصنا في النهاية . ان الحكومة تنوى ان تقتل
هؤلاء المعتقلين ظلماً وعدواناً ونحن نجد ليل نهار لكي نجبط مساعيهم . وولسون
ودفرين يساعدانا ولكن الحكومة المصرية سريعة يقظة ولا ذمة لرجالها . أما نحن
فبالضرورة نسير ببطء وحذر »

من برودلى الى بلنت في ٢٦ نوفمبر
« تقترح الحكومة المصرية محاكمة عرابي على حدة . أرسل لنا رأيك
بالتلغراف »

من برودلى الى بلنت في ٢٧ نوفمبر (بالتلغراف)
« أرسلنا لك خطابات لبيان الحالة . عندى ما يجعلني أعتقد ان الحكومة ترضي
بنفي عرابي ومحمود سامي وطلبة الى مدينة الكاب أو أى مكان آخر اذا اعترفوا
بتهمة الثورة وبلاستمرار على الحرب ضد أوامر الخديو وتحكم على الباقين بالنفي
البسيط أو العفو . أرجوك أن لا تبوح بشي . من هذا . وأنا ونييبار موافقان على
هذه التسوية وذلك للصعوبة القائمة في سبيلنا في نفي تهمة الاحراق الخ »

من بلنت الى برودلى في ٢٨ منه
« لا أوافق على الشروط التي ذكرتموها . لا أوافق مطلقا على النفي في
الكاب . سأستشير بعض أصدقائي عن المال . ومركزنا السياسى قوى جدا .
وسأرسل الرد النهائي بعد »

من برودلى الى بلنت . خطاب مؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢
(خصوصى ويجب عليه الرد بسرعة)

عزيزى بلنت

« أوجه منك ان تستعمل تبصرتك وهدوء نظرك وحكمتك في موضوع هذا
الخطاب . لقد تحدثت اليوم مع دو فرين حديثاً طويلاً وهو يتكلم معنا بلهجة الصداقة
وأماننا الآن ملف القضية . وليس يواجهنا من الصعوبات سوى مسألة احراق
الاسكندرية . وليس هناك ما يبرهن على ان عرابي قد أمر بالاحراق . ولكن يبقى
بعد ذلك حقائق كريمة . مثال ذلك انه لم يأمر باطفاء النار ووقف النهب ثم صداقته
الخمينة مع سلجان سامي بعد ذلك ثم عدم معاقبته المجرمين ثم شرائه البترول بكيات
كبيرة ثم السكيفية المنظمة التي اتبعها الجنود في احراق المدينة

« هذه هي الصعوبة . فهل لم يكن في وسع عرابي وقف الحريق ؟ ثم ان خطبه
السابقة فيها لهجة النار وتكاد توهم بالدعوة الى الاحراق

« وإذا أقر عرابي ببعض التهم الرسمية كأن يعترف مثلاً بعصيانه أو امر الخدبو
عند ما أشار عليه بالسكف عن الحرب فإنه عندئذ ينفي
« وعندئذ يكون المنفي مدينة السكاب مع التساهل الكافي . وأظن أنني أقدر
أن أحصل له هو وسامي وطلبة على هذه الشروط
أما الآخرون فالتنفي البسيط أو العفو . وأظن أنني أقدر على أن أحصل له على
مرتب بعد استصفاً أمواله مع عدم تجريده من رتبته » وإذا لم نرض نحن بهذا فإن
المحاكمة ستطول وقد يتغير الرأي العام . فتزيد علينا النفقات ولا تنسر مع كل ذلك
همة احراق الاسكندرية

« وإذا افشيت شيئاً من هذه الاسرار فإنك تؤذينا أكبر اذى . فتأمل في كل
هذه المسائل واذكر مسئوليتنا العظمي الخطيرة . ودوفرين يتودد إلينا . ارجوك
إذا وافقت على مقترحاتي أن ترسل لي بالتغراف كلمة « سلام » وإذا لم توافق
وكنت ترغب أن نستمر في الدفاع فأرسل لي كلمة « حرب » وأنا مستعد أن اكفح
كفاح الرجال إلى النهاية المرة . ولكنني اعرض عليك كل شيء فتأمل وتدبر
واذكر الطواري .
صديقك المخلص

بردولي

من نيبيار إلى بلنت في ٢٧ نوفمبر

عزيزي بلنت

إن مما يؤسف له جداً الأسف أن مصلحة البريد قد وفقت على مكاتباتنا فقد
فتحوا خطابك الأخير المسجل الذي أرسلته إلى وتسلمته أنا يوم الجمعة الماضي .
وكان بالخطاب جدول التهم التي قدمها لنا بوريلي وملحوظة صغيرة منك . ولا أظن
أنه سرق من الخطاب شيء . وبأرسل هذا الخطاب إلى هـ . هاسكويث في قاعة
الحامين « تمبل بار » في لندن وذلك حتى لا يتنبهوا إليه ويفتحوه . وقد اجتمعت في
الحال ولكنني لا اعتقد أنهم سيكفون عن التجسس . ثم أنني آسف أيضاً لأنني لا احتفظ
بنسخ من الخطابات التي أرسلها لك لكي أراجعها . فلا تدشش أذن إذا وجدت
تكراراً في أقوالى . ولست أقدر على اخبارك بجميع المكاييد التي ينصبونها لنا لأنها

تَمَلُّاُ المجلدات . و يظهر لى ان الخطاب قد فتح من فوق الختم ثم الصق بالصمغ ثانياً وكان هذا العمل متقناً ولولا ان الصمغ لم يكن قد جف تماماً لما كشفت هذه الفعلة فلما فتحته انفتح من مكان الصمغ وسارسل لك رقعة عن البريد الرأسي فلا تدعش لتأخر هذا الخطاب

« وقد اشتغلنا بمجد منذ ارسال البريد ولكن لم يجسد شئ . منذ ذلك الوقت سوى انه قد أذن لنا بالدفاع عن محمود سامي وقد جلسنا معه عدة جلسات . أما « طلبه » فمريض ومرضه ناشئ . في الاغلب من التهييج العصبي وهو يشكو من علة الربو ولا أعرف هل يموت ام لا والكني على أي حال قد اجتهدت لاحصل له على المعونة الطبية وجعلته ينقل من غرفته وأحضرت له خادما وسريرا

« ان البيانات عن حريق الاسكندرية لم ترسل الينا وانما علمنا بها من الاجبشيان جازيت وهذه البيانات قد تكون صحيحة وقد لا تكون . وهي ايست قوية ولكن فيها ما يكفي لان يصبغ التهمة بصيغة الحقيقة . فمن المهم جداً أن نبحث عن طريق أخرى للخروج من هذه الصعوبة وإيجاد حل آخر غير الحل الذى تنتظره من المحكمة العسكرية . ولست أشك في قدرتنا على تنفيذ هذه البيانات بل نسحقها سحقاً وقت الاستجواب فى المحكمة . وبمكنتنا أيضاً أن نوجع الاتهام عن مذبحه ١١ يونيو ولكن المراجع العليا تعتقد انه ان ثبتت احدى هاتين التهمتين على عرابى فسيحكم عليه بالشنق . فلنفرض ان المحكمة حكمت على عرابى بالاعدام فليس هناك سوى الحكومة الانجليزية لالغاء هذا الحكم . وانى أعتقد ان من الخطر ان تترك للحكومة الانجليزية فحص البيانات ومعرفة الطرق التى حصلوا بها عليها . اذ من المحتمل ان وزارة الخارجية تنظر نظرة عاجلة وقد تترك عرابى فى بدء المحكمة وتصرح بأنه قد عمل كل شئ . لضمان نزاهة المحاكمة وانها لا يمكنها التدخل لقلب الحكم بعد اذ منح الدفاع جميع الفرص اللازمة ليشرخ موقفه . ثم ان من المرجح أنهم سيحكمون بحكم ما على عرابى وأى حكم تنطق به المحكمة هنا يكون كبير الخطر عليه وعلى سائر المعتقلين .

« والآن أرى بعد التأمل والاعتبار انه يجب على المعتقلين الا يأمنوا جانب المحكمة اذا وجدوا للخلاص طريقة أخرى . فاذا عرضوا علينا شروطا مقبولة للتقى مع

ضمان المعيشة فيجب الا نرفضها . والخلاصة انه اذا قر قرار المحكمة على ان عرابي مجرم فمن المؤكد الحكم عليه بالاعدام . واذا برى . فسينفى بدون ما يضمن له معاشه في مناه . وعندى ما يعنى على اعتقاد ان هذه التسوية مقبولة عند الجميع ماعدارياض اما دوفرين فوافق عليها

« متظر ردك الكى أقف على رأيك واقبل تحيات الملخص لك

» نيبيار «

« حاشية — من جهة القضية كل شىء . بسير على ما يرام . فقد عالجنها من الجهة القانونية ومن جهة الحقائق ومن جهة سفالة الاجراءات . ولكن هناك الاخطار والاعتبارات التى أشرت اليها . وقد ناقش برودلى جميع الادعاءات فى المحكمة ولدى دوفرين بكل قدرة وهمة وحكمة . والعدل فى صفنا ولكن الحكم لن يصدر من المحكمة وانما سيصدر من مجلس الوزراء . ومن المحال ان ننكر قيمة الاشاعات وليس لدينا من الوسائل ما يمكننا من تحييصها «

من برودلى ونيبيار الى بلنت فى ٢٨ نوفمبر (بالتلغراف)

« تحدثنا طويلا مع دوفرين . فترجوك أن تأذن لنا بالاتفاق على امثل الشروط والتأخير يقضي على كل شىء . ولا يمكن الثقة بمعونة وزارة الخارجية . ودوفرين يميل الى الخروج تعليماته لىكي يساعدنا وهو الآن مسيطر على الحكومة المصرية . ودفاعنا عن تهمة حريق الاسكندرية غير مقنع ومن هنا القلق فانهز الفرصة الراهنة . ومساعدة دوفرين ضرورية جداً . ارسل لنا بالتلغراف الاذن بالاتفاق . سنتحدث مع دوفرين غداً فى الساعة الحادية عشرة

» برودلى ونيبيار «

من نيبيار الى بلنت فى ٢٨ نوفمبر

« أقسم لك بشرى فى انى لا أرى . اننا يمكننا الحصول على افضل مما ذكرناه فى تلغرافنا السابق . فوافق ولاحظ ان مصلحتنا الشخصية لا تتفق مع هذا الطلب «

» نيبيار «

من بلنت الى برودلى ٢٨ منه (نصف الليل)

« لا أوافق على شروط النفي الا اذ كان نفيًا شريفًا بدون اعتقال مثل عدن
أو مالطة أو القصير . فاتفقوا في حدود ذلك »
من برودلى الى بلنت (بالتلغراف ٢٩ نوفمبر)

« اعطانا عرابي وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطة التامة لنا لكي نتفق بشأنه مع
دوفرين . ودوفرين يقترح أن عرابي مذنب من حيث الثورة فقط والنزول عما عدا
ذلك من التهم . أما الحكم فسيخفف الى النفي في مكان طيب تتفق عليه أنت مع
وزارة الخارجية مثل جزر الازوريس وسيعطي مرتبًا مناسبًا ويعوض عن استصفاء امواله
» واكبر ظني أنك لاتدرى الصعوبة التي نكابدها في دفع تهمة حريق
الاسكندرية والحصول على شهود الدفاع . ووزارة الخارجية لن تتدخل في الحكم اذا
كان أقل من الاعدام فاذا كان الحكم بالسجن مدة طويلة في مصر فهي لن تتدخل
وانا مقتنع بان النتيجة ستكون أسوأ من هذا وانى أخشى هذه المسؤولية وذلك
لوقوفى على الحالة هنا . فارجو أن تكتب لنا بالموافقة علي ما نعمل لكي نتجنب
وقوع كارثة »

من بلنت الى برودلى في ٢٩ نوفمبر الساعة الثالثة بعد الظهر .
« استشرت دلاوار وأنا موافق على التسوية على أساس التلغراف الذي
ارسلتموه الى »

من برودلى الى بلنت في ٣٠ نوفمبر .
« كل شئ يسير على ما يرام : اجتهد مع دلاوار في البحث عن مكان النفي .
وهنا يقترحون فيجي . واشكرك على ثقتك »
من بلنت الى برودلى في ٣٠ نوفمبر .

« لا تقبل أن يكون المنفي فيجي أو ازورس . يجب أن تلج في ان يكون المنفي
في وسط بلاد اسلامية لكي يؤدي عرابي فرائض دينه . وهم لا يقدرّون على الرفض .
سأستشير . دى لاوار ليس هنا »

من برودلى الى بلنت في أول ديسمبر .
« سلوك دوفرين جميل جداً . وهو يقترح أن يفاوض دلاوار ووزارة الخارجية

عن المتنفذ . والمعتقلون كلهم راضون »

من برودلى الى بلنت في ٣ ديسمبر .

« انتهت محاكمة عرابي . والاخبار الصحيحة عنها في جريدة ستاندارد .

قامت الحكومة المصرية بجميع عهودها »

من برودلى الى بلنت في ٤ ديسمبر .

« لقد سر عرابي من النتيجة . وهو يشكر ويميل الى أن يكون المتنفذ في

الكاب . دوفرين جدير بكل ثناء . »

من برودلى الى بلنت في ٤ ديسمبر .

« مدهش لعدم كتاباتك . نجاحنا تام . الانجليز هنا في حق »

من بلنت الى برودلى .

« أهني ، الجميع . يقول دلاوار أن دوفرين حر في اختيار مكان التنفذ . ولا أظن

الكاب يوافق فما رأيك عن جبل طارق أو جرزى ؟ استشر عرابي »

من برودلى الى بلنت .

« اشكر على تليفراك »

يدرك القارىء من هذه التلغرافات اني لم أرض بالتسوية التي عرضها دوفرين

الا كرهاً . فقد كان الرأي العام معنا في ذلك وكنت أعرف أنه ليس في وسع

وزارة الخارجية الا أن تقبل ما يريد عليها ولم تكن لي رغبة في أن تلصق بأنهم الثورة

ولكن في الوقت نفسه لم يكن يسعني بازاء تلغرافات برودلى وخاصة تلغرافات نيبيار

أن أرفض التسوية . فان المسؤولية كانت كبيرة .

وكان على أيضا أن اعتبر مسألة النفقات . صحيح انه قد فتح باب التبرعات

ودخل فيه عدد من ذوى الجدارة . ولكن مبلغ هذه التبرعات لم يزد على مائتي

جنيه وذلك في حين أن نفقات برودلى كانت قد بلغت في ذلك الوقت نحو ثلاثة آلاف

جنيه . ولو استمرت المحاكمة شهراً آخر لبلغت النفقات أكثر مما كنت أستطيع حمله ،

وذلك في قضية لم تكن قضيتي بالذات . فلهذا استشرت ديلاوار وروبرت بورك

فحذرنى هذا الاخير من الاعتماد على الرأي العام ونصح لي بالرضا . واتذكر الآن

حديثي معه ونحن نروح ونغدو في ميدان موتاجو حيث كان يسكن وبقيت متردداً نحو ساعة انتهيت في آخرها بالرضا وكانت النتيجة اني أرسلت تلغراف الموافقة وبعد ذلك وبعد مجادلات طويلة رضينا ان يكون المنفى جزيرة سيلان وهي المكان الذي يؤثر عنه انه نفى اليه ابونا آدم عند ما طرد من الفردوس . ولم يكن من المستطاع وجود مكان أشرف منه

ولم يكتب دوفرين شروط الاتفاق وكان برودلى قد سها ان يطالبه بذلك لانه كان يجب عليه أن يلح في كتابة شروط ولو فعل ذلك لوفر علينا عناء كبيراً . وكان هذا الاهمال سبباً في تجريد عرابي وسائر المساجين من رتبهم العسكرية ولم يكن برودلى ينتظر أن يرضى دوفرين بهذا العمل ولو انه كان منتظراً مشكلاً بعد الحكم بالاعدام . ثم نشأ النزاع أيضاً عن قيمة المرتب الذي سيسمح به لعرابي بدلاً من أملاكه التي استصيفت . والظاهر ان برودلى كان قد بالغ للمساجين في أمر هذا المرتب . أما انا فأعتقد انهم عوملوا بسخا، لان أملاك اكثرهم كانت قليلة القيمة ثم ان أملاك زوجاتهم لم تستصف . وكان أكبرهم خسارة محمود سامي لانه كان يملك أملاكاً واسعة استصفتها الحكومة . أما عرابي فان ما أخذته الحكومة لم يكن سوى ثمانية فدادين ورثها عن أبيه وأثاث بيته المستأجر في القاهرة وخبوله ونحو ستمائة فدان من الارض البور اشتراها في ايام عزه . وكانت كل هذه الممتلكات وقت الاستصفا، لا يزيد ثمنها على ألفي جنيه أو ثلاثة آلاف لان الفدان من الارض البور في ذلك الوقت لم يكن يزيد ثمنه على بضعة ريالات . ولم يكن عنده من الوقت ما يساعده على اصلاحها (١)

(١) منذ مدة قريبة أرسل عرابي الى الملك ادوارد عريضة طلب منه فيها تعويضا عن هذه الارض . وهذا الطلب من اوهام عرابي وهو يدل على ما يعرفه عنه المحتكون به وهو انه قد دخل في سن الهرم فهو في خرف الشيخوخة وقد كان أسوء شر وقعنا فيه انا لم نطلب تحديد معنى العفو العام ومن هنا نشأت اتهامات جديدة

وهناك مسألة أخرى كثر فيها النزاع في ذلك الوقت ولكن لم يعد لها أهمية الآن وهي هل اقرار المساجين كان اقراراً للحكومة الانجليزية المصرية ؟ ولكني لا أحتاج الى عناء البحث الآن في هذا الموضوع وانما أقول ان الحكومة الانجليزية قد حققت غايتها فجعلتنا تقرر بالثورة ثم استندت الى هذا الاقرار لكي تجعل تدخلها في مصر ذا وجه شرعى. فلما حصلت على هذا لم تعن أقل عناية بسائر المساجين الذين لم يشملهم العفو فبطش بهم الخديو توفيق . ولكن ما حصل لهؤلاء . حصل لهم في عهد الاحتلال وانا لا اكتب عنه الآن والمذكرات لاتسع هذه التفصيلات . واظن اني قد اوضحت جميع الاعمال التي قت بها في الثورة المصرية في هذه المذكرات والآن وأنا أعيد النظر الى اعمالى الماضية واتذكر كيف ابتدأنا بالنجاح وانهينا بالفشل في محاولة الحصول للوطنيين من الحكومة الانجليزية على حقهم في معاملة حسنة — اقول انى وأنا التى نظرة الى الوراء عن اعمالى الماضية لا ارى انى عملت ما آسف عليه . وقد أخطأت بالطبع عدة اخطاء . واشعر انى مسئول الى حد كبير عن تصميم الوطنيين الذى أدى الى الحرب . ولكنى لا أزال اعتقد أن حظهم كان يكون أسوأ لو أنهم لم يقاتلوا الانجليز وسلبوا بمطالب القناصل الاوروبيين . فأقل ما في عملهم أنهم استفادوا من سماع العالم لتضيقهم واذا كان الفلاح قد انتصف بعض الانتصاف من ظالمه فذلك لا يعزى الا الى جهود عرابي التى كنت اشجعه فيها حتى الى وقت اعلان الحرب اذ كانت هذه الجهود نتيجة مبادي . الوطنية السياسية . وقد كانت هذه الثورة سببا في أن تصني انجلترا الى شكارى الفلاحين بعد ذلك وهي وان كانت قد حرمتهم حق الحرية السياسية قد عالجت معظم شكواهم

ولست أدري ماذا يأتي به المستقبل لمصر . فقد زادت ثروة مصر مدة الاحتلال الانجليزى ومع انى لا اعتبر ان ثروة البلاد وغناها يدلان على حسن حالها قد كان لها مع ذلك قيمة من حيث انها جعلت الفلاح يثبت في ارضه ويحفظ بها لنفسه دون الاجانب وما دامت الحال كذلك فستبقى الامة حية وربما يأتي اليوم الذى يعاد فيه الى الفلاح دستوره وعندئذ يدرك الفلاحون حقيقة ثورة سنة ١٨٨٢ ويعرفون انها كانت بدو حياتهم الوطنية وهي لذلك من محاسن تاريخهم ومفاخره .

واني لا زلت اعتقد آمالي بذلك اليوم وان كان المرجح اني لن أعيش حتى أبلغه وأراه (١)
واذا أتيج لي أن أعيش عدة سنين أخرى فاني أنوي أن أستمّر في كتابة هذه
المذكرات . ولهذا قد جعلت هذا المجلد قائما برأسه ليست له علاقة بالمذكرات
الآخرى .

وقد كان بودي ان أضمنه خلاصة أعمال بعثة دوفرين وبرناجمها في تعبير البلاد
وكذلك أيضا جهود غلادستون الضعيفة في اصلاح أخطائه السابقة التي أذى بها
الحرية وأذى بها شهرته ولكن هذا يسوقني الى التوسع واني أفضل أن أختم قصتي
عند النقطة التي انتهت اليها هنا وهي ختام سنة ١٨٨٢ تلك السنة الحافلة بالحوادث .
وقد تسلمت في أواخر أيام تلك السنة خطابا من جوردون تكلم فيه عن الحرب
وعن سحق حرية المصريين ومما قاله في نهايته .

« واذا رأيت ظلم المساكين والعبث بالعدل فلا تعجب لان الله يرى كل شيء . »

(نمت المذكرات)



تاريخ احمد عرابي بقلمه

﴿ الذيل الاول لكتاب التاريخ السري للاحتلال البريطاني ﴾

هذا هو تاريخ حياة عرابي وحوادث سنتي ١٨٨١ و١٨٨٢ كما كتبه لي
أنا ولقرءسكاون بلنت أمس في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ في الشيخ عبيد



كان مولدى فى سنة ١٨٤٠ فى بلدة هربة قريبا من الزقازيق فى الشرقية. وكان
أبى شيخ القرية وكان يملك ثمانية فدادين. ونصف فدان ورثها عنه وأضفت
إليها ما اشترته مما كنت أدخره من مرتبي الذى بلغ أحيانا ٢٥٠ جنيه فى الشهر
فبلغت أملاكى ٥٧٠ فدان وهذا هو المقدار الذى استصفته الحكومة وقت محاكمتى .
وكانت هذه الارض وقت اشتريتها رخيصة لا يزيد ثمن الفدان عن بضعة جنيهات
فى حين انه يساوى مبلغا كبيرا الآن ، لأنها كانت فى ذلك الوقت رديئة أما الآن
فهي جيدة . ولكن لم يكن فيها شيء . وكان كل ما أدخره اشترى به أرضا ولم يكن
لى أملاك أخرى أو مقولات الا اثاث البيت والخيول وكلها لم يكن يتجاوز ثمنها
الف جنيه .

ولما كنت صبيا دخلت الازهر ودرست فيه سنتين ولكنى جندت وعمري
١٤ سنة لأنى كنت مديد القامة وكان سعيد يحب تجنيد أولاد المشايخ لكي يصيروا
ضباطا . فامتحنت فافادني فى الامتحان ما كنت قد تعلمته فى الأزهر فعينت كاتباً
بدرجة « بلوك أمين » ولم أنتظم فى صف الجنود وأعطيت مرتباً مقداره ستون قرشاً
فى الشهر . ولكنى لم أحب هذا المركز لأنى خشيت الا أرقى وكنت أطمح الى
منصب عالٍ مماثل منصب مدير مديرتنا . فقدمت عريضة الى رئيسى ابراهيم بك
لكي يرزني الى الصف . فاخبرني ابراهيم بك بانى أخسر فى هذا العمل لأن مرتبى
ينزل عندئذ الى خمسين قرشاً ولكنى ألححت عليه فقبل . ثم لم يمض قليل حتى
امتحنت مرة أخرى ففزت وكنت الاول فيه فجعلوني « جاويشاً » ثم امتحنت

مرة ثالثة فعينت ملازماً وكان عمرى وقتئذ ١٧ سنة . وكان سليمان باشا الفرنساوى يحبني فألح علي سعيد باشا لكي برقني فصرت قائماً قاعاً وكان سني عشرين سنة . ثم أخذني سعيد باشا معه كباوره عند ما زار المدينة قبيل وفاته بعام وكان هذا في سنة ١٢٧٩ هجرية (١٨٦٢م)

وكانت وفاة سعيد باشا من الكوارث التي نزلت بي لانه كان يحب أبناء البلاد ، أما اسماعيل فلم يكن كذلك ، ففي زمنه أعيد كل شيء الى أيدي الاتراك والشر كس وصار المصري في الجيش مجرداً من الحماية ومن الترقية ، فبقيت قائماً قاعاً مدى ١٢ عاماً ولم يحدث فيها شيء حتى جاءت حرب الحبشة ، ولم أكن قد أرسلت الى الحرب الروسية ولكن لما نشبت حرب الجيش طلب جميع الجنود وسحبت الحاميات من طريق الحج وكلفت أنا بالذهاب للقيام بسحب هذه الحاميات ، وذهبت وحدي فلم يكن معي جندي واحد ولم أزود بقرش واحد وكان علي أن أصل الى مكان هؤلاء الجنود على الجبال بقدر المستطاع ، فذهبت الى النخل والعقبة والوجه وصرت أجمع الحاميات وأضع مكانها العرب كخفراء للحصون . ثم عبرنا البحر الى القصير وذهبنا الى قنا ومن هناك الى القاهرة . ولم يدفع لي قرش واحد على قيامي بهذه المهمة بل قتت أنا نفسي بنفقات سفري . وكانت البلاد في حالة مروعة من الظلم ومن ذلك الوقت بدأت أهم بالسياسة رجاء أن أخلص البلاد من الخراب . ثم ذهبت الى مصوع واشتركت في الحملة التي كانت بقيادة راتب باشا وكان لورنج باشا الأمريكي رئيس أركان الحرب . ولم أشهد معركة لاني كنت قائماً في ذلك الوقت بمسألة النقل بين مصوع والجيش ، وكانت المعركة من النكبات التي نزلت بالجيش اذ قتلت جنود سبع كتائب . وكان الخطأ يعزى الى لورنج باشا . وكان ابن الحديو حسن هناك وكان فتي صغيراً يتعلم الجندية ولم يكن يقود الجيش ولم يؤخذ سيراً عند الاحباش . وبعد ذلك أخذت أفكر في الشؤون السياسية . وأتذكر اني رأيت الشيخ جمال الدين ولكني لم أكلمه وقد أفادتني علاقتي القديمة بالازهر معرفة عدد من الطلبة . وكان من أفضل من عرفهم الشيخ محمد عبده والشيخ حسن الطويل . وكان أول كتاب أدركت منه بعض الآراء عن المسائل السياسية كتاباً مترجماً الى العربية عن

« حياة بونابرت » تأليف الملازم لويس. وكان سعيد باشا قد أخذ هذا الكتاب معه في زيارته المدينة وكان ماذكر فيه من أن ثلاثين ألف جندي فرنسي قد فتحو بلادنا قد هاج غضب سعيد باشا فرمى بالكتاب الى الارض وقال لي : « انظر كيف قهر مواطنوك » فأخذت الكتاب وقرأته طول الليل فلم أتم حتى الصباح . ثم ذهبت الى سعيد باشا وأخبرته باني قد قرأت الكتاب وان السبب الذي جعل الفرنسيين ينتصرون هو ان جيشهم كان منظما واننا نستطيع أن نفعل ذلك بمصر لو اردنا .

والآن نسألني عن الشعب الذي حصل في وقت اسمعيل ضد نوبار وهل لي يد فيه . فأقول انه لم يكن لي يد فيه لاني كنت في وقت ذلك الشعب في رشيد مع الأكلای . ولكن في اليوم الذي سبق يوم الشعب أرسلت الى الحرية أنا والقائمقام الآخر محمد بك نادى نلغرافاً لكي ننظر في أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يدفع لهم متأخر مرتباتهم بل لم يكن لديهم ما يقتاتون به . وكانوا وقتئذ في العباسية . ولكني لم أعرف ماذا كان يدبر ضد نوبار باشا . والحقيقة ان اسمعيل باشا هو الذي دبر هذا الشعب بواسطة أحد خدمة شاهين باشا وصهره لطيف افندي سليم ناظر المدرسة الحرية . وانضم اليهم بعض الجنود المعزولين ولم يكونوا كثيرين . ووجدوا نوبار على أبواب الوزارة على وشك أن يركب مركبته . فهاجموه ولكوه وشدوا شاريه . وذهب الخبر الى اسمعيل باشا لكي يهدي . الشعب فذهب ومعه عبد القادر باشا وعلى فهمي بك الملازم في حرسه فأمره بأن يطلق النار على الطلبة ولكن على فهمي أمر بإطلاق النار في الهواء فلم يخرج احد . ولم يكن على فهمي معنا في ذلك الوقت فقد كان اميناً لاسمعيل وكان قد تزوج احدى سيدات السراي ولكنه لم يجب أن تهرق دما . هؤلاء الشباب

ولكي يخفي اسمعيل اشتراكه في ايجاد هذا الشعب انهمني أنا ونادي بك وعلى بك الروبي بأننا زعماء المشاغبين وقد منّا للمجلس المؤلف من ستون باشا وحسن باشا أفلاطون وعثمان رفقي الذي صار بعد ذلك وكيل وزارة الحرية وآخرين . فقررت في ذلك المجلس . اننا لا يد لنا في هذا الشعب اذ كنا في رشيد ولم نصل الى القاهرة الا في الليل ومع ذلك قد وبخنا وفصل كل منا عن الاية . فأرسل نادى الى

المنصورة وأرسل الروبي الى الفيوم . وأرسلت أنا الى الاسكندرية كوكيل لمشايخ الصعيد الذين كانوا يرسلون المتأخر عليهم من الضرائب عيناً كالقول وغيره من الغلات الى الاسكندرية فكان يتسلمها بعض يهود في الاسكندرية ويرهنونها جزاء ما يقترضه منهم اسماعيل من الاموال

ولكن قبل أن نفترق اجتمعنا فاقترحت عليهم أن نكون عصبة لخلق اسماعيل ولو فعلنا ذلك لحللتنا المسألة من وقها لان القناصل كانوا يرغبون في التخلص منه بآية طريقة وكنا قد وفرنا على أنفسنا جميع المشاكل التالية وكنا وفرنا أيضا ١٥ مليون جنيه أخذها اسماعيل وقت خلعه . ولكن لم يكن قد ظهر بعد من يقود هذه الحركة فوافق الموجودون علي رأبي ولكننا لم تقدر على تنفيذه . ثم خلع اسماعيل فزال عنا عبث ثقيل ولكننا لو كنا نحن قد فعلنا ذلك بأنفسنا لكننا نخلصنا من عائلة محمد علي بأجمعها ولم يكن فيها أحد جديرا بالحكم سوى سعيد وكنا عندئذ أعلننا جمهورية . وقد اقترح الشيخ جمال الدين على الشيخ محمد عبده أن يقتل اسماعيل على جسر قصر النيل فوافق محمد عبده على الاقتراح . وكان اسماعيل قد جمع أموال المديرية قبل خلعه بستة أشهر وقد اعترف لطيف بعد ذلك باشتراكه في هذه الاعمال . وقد اودع لطيف السجن ولكن جماعة الماسون طلبوا من نوبار الافراج عنه فخلى سبيله

ولما خلف توفيق اسماعيل أعلن في أول أعماله انه ينوى منح البلاد دستورا . والآن تسألني هل كان مخلصاً في هذه النية ؟ فأقول انه لم يكن مخلصاً ولكنه كان ضعيفاً الى درجة لا تصدق ولم يكن يقدر على أن يقول « لا » وكان يتأثر بما يشير عليه به وزيره شريف باشا الذي كان يحب النظم الدستورية في الحكومات . وكان في عهد والده يجمع الاموال وكان هذا اهم ما يهتم له . فكان يأخذ الهدايا من جميع المتقدمين بالعرائض لايه وكانوا يعتقدون أنهم بارشاد توفيق يستطيعون تحقيق أغراضهم عند والده اسماعيل فلم يكن توفيق يرغب في وجود دستور ولكنه شق عليه أن يقول : « لا » عندما عرض عليه شريف هذا الرأي فوعده به ولكن لم يمض شهران حتى وقع تحت نفوذ القناصل الذين منعوه من اصدار قرار الدستور فجمع عندئذ شريف ووزرائه وقرروا معه انه اذا استقال فهم أيضاً يستقيلون وأقسموا له بشرفهم ولكن

على الرغم من القسم انضم بعضهم الى وزارة رياض باشا الذى صار رئيساً للوزراء مكان شريف . ولكي يرغبهم رياض في وزارته تعهد لهم بأن كل وزير سيكون مستقلاً في وزارته وأن توفيق لن يتدخل في ادارة أعمالهم . فصار محمود سامي وزير الاوقاف وعلى مبارك وزير المعارف وعثمان باشا رفقي وهو تركي كان يكره الفلاحين صار وزير حرية وكانت الحكومة الجديدة حكومة جائرة . فقد كتب حسن موسى العقاد عريضة بشأن نظام المقابلة (الضرائب) فكان جزاؤه لتقديم هذه العريضة النفي الى البحر الابيض ، وعزل احمد فهمي لعريضة أخرى . وعزل آخرون لان الوزارة لا تنتظر لهم بعين الرضا وكان أسوأ هؤلاء الوزراء جميعهم عثمان رفقي

وكنا نحن الضباط كل منا مع آلايه وكنا نقاسى صنوف الظلم لاننا مصريون : وكان الضابط المصري يقبض عليه لاي علة ويوضع مكانه رجل شركي . وكانت النية أن يعزل جميع الضباط المصريين . وكنت أنا من المغضوب عليهم لأنني رفضت أن تؤخذ جنودى لحفر قناة التوفيقية وكانت العادة أن يسخروا في مثل هذه الاعمال دون أجر . ودبرت التدايير لكي اشتبك في مشاجرة في بعض الشوارع فأقتل ولكن حب جنودى لى كان ينجيني على الدوام من هذه المشاكل . وبات جميع الضباط الذين لم يكونوا شركسة في خطر وفزع لا يرحانهم وكان هذا هو السبب في أن على فهمي الذي كان متصلاً بالبلاط الخديو لزاوجه احدى جواريه انضم اليها لانه كان يخشى أن يعزل ويوضع مكانه شركي او تركي . وكان ضابطاً في الآلاي الاول من الحرم وكان مركزه عابدين وكنت أنا في العباسية مع الآلاي الثالث . وكان عبدالعال حلمي في طره وكان على روبي يقود الخيالة .

ثم حدثت أزمة في يناير سنة ١٨٨١ . فقد كنت ذهبت الى دار نجم الدين باشا في المساء . وكان هناك بعض الباشوات فآخذوا يتسامرون عن التغييرات التي ينوي عثمان رفقي أن يقوم بها فعلت من كلامهم أنه قد تقرر أن أعزل أنا وعبدالعال من قيادتنا ويعين في مراكزنا ضباط شركس . وفي الوقت نفسه جاءني رسول يقول أن على فهمي وعبدالعال في بيتي ينتظرا تتي فذهبت الى البيت ووجدتهما وسمعت منهما هذا الخبر السي . نفسه . فجلسنا نتشاور فيما يجب أن نفعله فاقترح علينا

عبد العال أن نصطحب قوة ونذهب الى منزل عمان رفيق وتقبض عليه أو تقتله .
ولكني قلت له : « كلا يجب أن نقدم عريضة أولا لرئيس الوزراء . فاذا لم يقبل
تقدم عريضة أخرى للخديوي »

فكلفاني بأن اكتب العريضة . فكتبت العريضة وأوضحت الحالة وطلبت عزل
عمان رفيق وزيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي واعلان الدستور الموعود .

« ملحوظة من بلنت : أظن أن عرابي قد أخطأ هنا اذ خلط بين هذين الطلبين
الاخيرين وبين الطلب الاول الذي قدم في ٩ سبتمبر ولكنه ألح بأنه قد أثبت هذه
الثلاثة الطلبات في فبراير »

ثم وقفنا نحن الثلاثة هذه العريضة مع علمنا بأن حياتنا قد صارت في خطر .

وفي اليوم التالي ذهبنا بعريضتنا لرياض في وزارة الداخلية فقرأها في غرفة
داخلية ثم خرج الينا وقال لنا : « هذه عريضة مهلكة . ماذا تطلبون ؟ تغيير الوزارة ؟
ومن يأخذ مكلها ؟ ومن تقترحونه لكي يقوم باعمال الحكومة ؟ »

وكنت أقصده هو ووزراء السبعة بذلك . فغضب مني ولكنه قال أخيراً أنه
سينظر في طلباتنا وتركناه . وفي الحال التأم مجلس الخديوي وجميع رجال بلاطه
وأيضاً ستون وبلتز . واقترح الخديوي أن يقبض علينا وان نحاكم ولكن الآخرين
قالوا : « اذا حاكمت هؤلاء فيجب أن يحاكم عثمان باشا أيضاً » وعلى هذا تركت
المسألة لعثمان ليعالجها كما يرى وانت تعرف الباقي .

أما عن سؤالك هل كان يعرف الخديوي في ذلك الوقت عزمنا على كتابة العريضة
فأقول انه لم يكن يعرف ذلك ولم يعرف أيضاً أن علي فهمي قد انضم الينا .

أما عن سؤالك هل كنت أعرف البارون دي رنج فاقول اني لم أكن أعرفه ولم
أكن أعرف أحد من القناصل . ولكني سمعت ان أكبر القناصل نفوذاً هو القنصل
الفرنسي فكتبت اليه أخبره عن موقفنا ورجوته أن يخبر سائر قناصل الدول بأنه
ليس هناك أقل خطر على رعاياهم .

أما محمود سامي فلم أكن قد عرفته بعد ولكنه كان صديقاً لصديقي علي روبي
وسمعت انه من المتعلقين بالجريمة .

وكان من أصل شركسي ولكن عائلته عاشت في مصر نحو ستمائة سنة .
أما في المظاهرة الثانية التي حدثت في ٩ سبتمبر فقد كنا نعرف أن الخديو كان
في صفنا فانه أراد أن يتخلص من رياض الذي كان لا يكثرث لأوامره . وقد رأيت
وتكلمت معه مرتين في ذلك الصيف ولكننا لم نتكلم في السياسة . وكانت رسالته
لى على لسان على فهمي مقصورة على هذه الكلمات

« أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم »

والآن تسألنى عن اخلاصه فأقول أنه لم يكن قط مخلصاً وإنما أراد أن يتخلص
من رياض . ففي هذه المظاهرة طلبنا عزل رياض مع سائر الوزراء ونحن نعلم انه
سيفرخ لهذا الطلب . ففي صباح يوم ٩ سبتمبر أرسلنا كلمة الى الخديو نقول أننا
سنذهب الى قصر عابدين لكي نطالبه بأداء وعوده السابقة . فجاء وكان معه كوكسون
وكان حديثى أنا مع كوكسون هذا فسألنى كوكسون هل ترضي بحيدر باشا فاجبته
بأننا لا نرضى برجل يمت الى الخديو بقرابة ، ولم يكن لنا في هذه المرة الثانية طلبات
مكتوبة وإنما جددنا طلباتنا التي قدمناها في أول فبراير وهي : مجلس النواب وزيادة
الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي كما تنص على ذلك الفرمانات وعزل رياض ، فوافقونا على
كل ذلك ، وفرح الخديو بذلك ، واست أعرف هل كان كولفن هناك وهل نصح
للخديو بشئ . ما ، وإنما رأيت هناك كوكسون وجولدسميث وكنت أخطب كوكسون
ولو حاول الخديو قتلى لاطلقت النار عليه ، والحقيقة أنه كان في أشد الجذل
والجور لهذه المظاهرة .

تسألنى الآن عن أبي سلطان (سلطان باشا) فأقول انه كان مفتاضاً لأنه عند
ما ألفت وزارة شريف لم يعين في احدى الوزارات . وكان الظن ان منصب رئيس
مجلس النواب أشرف وأهم . ولكنه هو لم ير هذا الرأي فساءه انه ليس عضواً
في الوزارة . وهذا أول ما جعله ينقلب علينا . أما عن سؤالك هل أسيتت معاملة
الشراكة الذين قبض عليهم وأودعوا السجن للوزارة عند ما كنت وزيراً
للحرية فأقول آني لم أدخل السجن الذي كانوا فيه ولم أرم يعذبون بل لم اقرب من
السجن مطلقاً

أما عن مسألة هياج الاسكندرية فليس هناك شك في أن الذى دبر هذا الهياج هو الخديو وعمر باشا لطفى المحافظ ومستر كوكسون . وقد دبر هذا الهياج قبل وقوعه بعدة أيام وكان الغرض منه ازالة الثقة في لاني كنت قد تعهدت بحفظ النظام . فان الخديو أرسل تلغرافاً بالارقام الى عمر لطفى كما تعرف . واتفق عمر لطفى مع السيد قنديل رئيس المستحفظين على ايجاد هياج . وأخفى السيد قنديل هذه المسألة عنا ونحن في القاهرة . أما اشتراك مستر كوكسون فينحصر في أن عدداً من الصناديق التى تحتوى على الاسلحة النارية أنزلت الى الاسكندرية وأرسلت الى دار القنصلية حيث مستر كوكسون وبديهي انه كان يقصد بانزال هذه الاسلحة للمدينة تسليح بعض الناس وعندما سمعت بالحادثة أرسلت في الحال يعقوب سامي الى الاسكندرية وأمرته بأن يبحث بحثاً وافياً فانهى من البحث بأثبات جميع هذه الحقائق التي ذكرتها . وقد قيلت أشياء كثيرة غير صحيحة . فليس صحيحاً انه وجدت أجسام من القتلى النصارى في لباس اسلامي . وابتدأ الهياج بين مالطي وحمار . ولكن هذه المشاجرة كانت عنزراً ليس غير . . وكان عمر لطفى كما تقول من شيعة اسماعيل . ونسألني لماذا ترك مثل هذا الرجل الخطر في مثل هذا المنصب الذي كان يساعده على احداث اكبر الاضرار وكل ما أقوله انه لم يكن تابعاً لوزارة الخيرية بل كان يتسلم أوامره من وزارة الداخلية . وكان من سوء حظنا اننا تركناه في مركزه . ولم يذهب نديم ولا حسن موسى العقاد الى الاسكندرية في هذا الشأن وانما ذهب حسن موسى العقاد في مسألة مالية .

وما تسألني عنه بصدد اسماعيل باشا صحيح . فقد عرض علينا اسماعيل أموالاً . وظروف المسألة هي هذه : كنا طالبنا بعض المدافع من المانيا واسكنهم رفضوا أن يسلموها لنا ما لم ندفع الثمن . ولم يكن عندنا مال . فعرض علينا اسماعيل ٣٠٠٠٠ جنيه على شرط أن تقول اننا نشتغل في مصلحته . وكان الذي عرض علينا هذا المبلغ هو مسيو منجس (ماكس لافيسون) وكيل اسماعيل الروسي وكان لحسن موسى العقاد يد في هذه المسألة . ولكن الاموال لم تظهر واذا كان اسماعيل قد أرسل المبلغ حقاً الى الاسكندرية فقد بقي في ايديهم فاننا لم نلسمه

لا أنذكر أني سمعت شيئاً عما تذكره من أن روتشيلد قد عرض على معاشاً سنوياً قدره أربعة آلاف جنيه بشرط أن أعيش خارج مصر . وإنما أنذكر أن قنصل فرنسا زارني بعد أن أرسل القناصل مذكرة لهم في طلب عزل الوزارة المصرية وقال لي أنه يدفع لي ضعف مرتبي وقتئذ أي ٥٠٠ جنيه في الشهر إذا كنت أذهب إلى باريس وأعيش هناك كما كان يعيش الأمير عبد القادر . فرفضت وقلت له إن واجبي يقضى على بأن أدافع عن بلادي وأموت في الدفاع عنها لا أن أهجرها . ولم أسمع من روتشيلد بخصوص هذه المسألة .

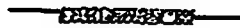
والآن سأخبرك كيف خسرنا معركة التل الكبير فانه لما كان الانجليز يتقدمون دبرنا هجوماً تقوم به في القصاصين . وكان هذا التدبير يقتضي أن يتقدم محمود سامي إلى ميمنتهم من الصالحية وتقدم نحن إلى الامام وفي الوقت نفسه تكون قد دارت قوة من جنوبي الوادي لكي تضربهم من المؤخرة . وجربنا الحملة وبدأنا بتنفيذها ولكننا فشلنا لان على بك يوسف خنفس خاننا وأفشى هذا التدبير وأرسل إلى لورد ولسلي الرسم الكرويكي الذي كنت رسمته أنا وأرسلته اليه ، وكان أبو سلطان (سلطان باشا) بالنيابة عن الخديو قد أفسد على يوسف وضباطاً آخرين في الجيش بالرشوة . ولما كنت في السجن في القاهرة جاءني سير تشارلس واسون ومعه رسمي الكرويكي وسألني هل هذا من رسم يدي فقلت « نعم » فأخبرني كيف وقع في يده وقال : « انه تدبير محكم وربما كنتم هزمتونا لو سرنم عليه »

فكانت هذه أولي نكباتنا . وفي التل الكبير فوجئنا وكانت الخيانة هي السبب أيضاً في هذه المفاجأة . فان قواد الخيالة كان قد أغرام أبو سلطان (سلطان باشا) وأملهم آمالاً كبيرة . فكان مكان الخيالة في مقدمة الجيش وكان عليهم أن يندرونا عن تقدم الانجليز . ولكنهم تنحوا إلى الجانب ولم يندرونا . وكان الخائن على بك يوسف خنفس في الخنادق فوضع مصاييح لكي يهتدى بها الانجليز ثم انسحب برجاله فترك ممراً عريضاً لمرور الانجليز

انظر الآن إلى هذه العلامات في هذه السجادة فهي بمثابة الخنادق . فهنا كان علي يوسف وكان محمد عبيد هناك . وكنت أنا في مؤخرة الجيش على بعد ميل ونصف .

ولم نكن ننتظر هجوماً لأننا لم نكن نسمع إطلاق المدافع . وكنت أنا دائماً وإذا بي استيقظت على هدير المدافع قريباً منا . وكان على روبي في المقدمة فأرسل الى يقول يجب أن أغير مركزي لأن العدو يضربنا من الجنب . فقممت وركبت جوادى وذهبت الى حيث كان لنا قوة من المتطوعين وأمرتهم بان يتبعوني لكي نذهب الى الخطوط الاولى ونعاون المقاتلين . ولكنهم كانوا فلاحين ولم يكونوا جنوداً وكانت القنابل تسقط حوالهم فلاذوا بالفرار فذهبت الى الامام وحدى وورائى خادى محمد . فلما رآنى وحدى وانتي أتقدم الى الموت إلا كيد أخذ بزمام جوادى وأقسم عليّ أعود . فلما بانى الى الهزيمة ورأيت الجميع يفرون عدت : ورافقتى محمد حتى عبرنا وادى التل الكبير ثم حاذينا قناة الاسمعية حتى وصلنا الى بليس وهناك وجدنا معسكراً آخر وقد وجدت ان على روبي كان سبقتى هناك فعزمتنا على ان تقاوم . ولكن ما هو ان وصلت خيالة درورى لين حتى فر الجميع فتركنا كل شىء واتجهنا نحو الجهة الشمالية ولكنه لم يكن خائناً . أما الخونة فهم عبد الغفار على ما أظن ومن يليه فى القيادة عبد الرحمن بك حسن وعلى يوسف خنفس . أنت تقول سعود الطحاوى ؟ ربما كان ذلك فهو لا البدو لا يوثق بهم وكان جده مع بونابارت لما جاء مصر منذ مائة سنة .

والآن قد رجعت الى بلادى بعد عشرين سنة من النفى والأسى وبنو وطنى صاروا يعتقدون انى قد بعث بلادى للانجليز وذلك لان بعض الصحف الفرنسية تقول ذلك .



رأي الشيخ محمد عبد

في تاريخ عرابي

(في ١٨ مارس سنة ١٩٠٣ عرضت على الشيخ محمد عبد في منزله في عين شمس تاريخ عرابي كما كتبه لي . فوافق على أكثره ثم قدم لي الملاحظات التالية عنه —
ولفردسكاون بلنت)

أولاً — بخصوص الشغب على نوبار أقول ان رواية عرابي صادقة ما عدا قوله عن علي فهمي . فان الامر الذي أعطي له باطلاق النار على الطلبة لم يكن يقصد منه التنفيذ . فكان على فهمي اطاعة للأوامر يطلق النار في الهواء . وقد أمر نوبار بالقبض على لطيف بك بعد انتهاء الشغب ولكنه أفرج عنه بعد ذلك لان الماسونين طلبوا ذلك وكان لطيف عضواً في الجمعيات الماسونية . وكلف يصرح بما قام به في هذه المسألة . أما ما قاله عرابي يصدد خلع اسماعيل وأنه اقترح ذلك فأقول أنه من المؤكد اننا كنا نتكلم سرّاً في هذا الشأن وكان الشيخ جمال الدين موافقاً على الخلع واقترح عليّ أنا أن أقتل اسماعيل وكان يمر في مكتبه كل يوم على جسر قصر النيل . ولكن كل هذا كان كلاماً نهامسه فيما بيننا . وكنت أنا موافقاً الموافقة كلها على قتل اسماعيل ولكن كان ينقصنا من يتودنا في هذه الحركة. ولو اننا عرفنا عرابي في ذلك الوقت فربما كان في إمكاننا ان ننظم الحركة معه لان قتل اسماعيل في ذلك الوقت كان يعتبر من أحسن ما يمكننا عمله وكان يمنع تدخل أوروبا . ولكن لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت تأسيس جمهورية اذا نظرنا الى حالة الجهل الذي كان سائداً على العقول . أما عن قول عرابي ان اسماعيل أخذ معه الى نابولي ١٥ مليون جنيه فليس هناك من يعرف الحقيقة . وإنما المعروف ان المبلغ الذي أخذه معه كان كبيراً جداً . وكان اسماعيل يدخر المال في الاشهر القليلة التي سبقت خلعهم. فكانت الاموال التي نجني من المديرية لكي ترسلها الى وزارة المالية يأخذها هو لنفسه.

ثانياً — أما عن قول عرابي أن توفيقاً كان يأخذ الهدايا والرشى من مقدمي العرائض لو والده أيام كان اسماعيل خديويًا فقد يمكن أن يكون صحيحاً . ولكن لم اسمع هذه الاشاعات وهذا العمل لا يتفق مع سلوك توفيق لما صار حاكماً . فلذلك لست أصدق هذا القول .

ثالثاً — أما عن ظلم رياض فاقول أن رياضاً كان ظالماً ولكن ظلمه لم يكن يبلغ سفك الدماء . فانه كان على الدوام يكره ذلك . فلم أسمع انه كان يأمر بالفتك بالناس سرّاً . ولم يكن هناك على أى حال خوف من أن يفعل ذلك باحد قبل حادثة قصر النيل . ولكننا سمعنا أقوالاً وروايات عن محاولة قتل عرابي وغيره من الضباط في صيف سنة ١٨٨١

رابعاً — اما عن حادثة اول فبراير سنة ١٨٨١ في قصر النيل فأرى ان رواية عرابي مرتبكة وغير صحيحة . فان العريضة الاولى التي قدمها عرابي وسائر الضباط كانت تتضمن الشكوى من الحيف الذي يقع بهم من عثمان رفقى . وكان هذا العمل سبباً في غضب وزير الحرية فعقد نيته على ان يتخلص منهم وكان هذا اول ما لفت نظر القناصل الى عرابي .

وكان البارون دى رنج في خصام مع رياض فاهتم لذلك بمسألة الضباط . اما العريضة التي يقول عرابي انه قدمها بنفسه الى رياض في يناير فلم تبين فيها أى اشارة الى الدستور او الى زيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي . فان هذه الطلبات لم تقدم الا في سبتمبر بعد المظاهرات . وكانت عريضة قصر النيل لا تزيد عن ان تكون شكوى من مساوىء عثمان رفقى وطلب عزله من الوزارة . وكان رياض في المجلس الذي عقد عقب المظاهرات موافقاً على عمل تحقيق عن هذه العريضة . وكان هذا التحقيق يتطلب محاكمة الضباط وايضا عثمان رفقى امام المحكمة العسكرية . وكان رياض يكره العنف . ولكنه لما اوضح له انه اذا لم يستعمل العنف سيعده سكوتة دليلاً على تشييعه مع الضباط ضد الخديو اضطر في النهاية ان يترك المسألة لعثمان رفقى يتصرف فيها كيفما شاء .

خامساً — أما عن مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فاني أقول أن

السبعة الاشهر التي كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات . فقد صار عرابي محبوبا عند الأمة واتصل بالحزب الوطني . وعرف سلطان باشا وسليمان أباطه وحسن الشريبي وعرفني أنا أيضاً وكنا نحن الذين طلبوا الدستور . وقد اهتم هو بالدستور لأنه رأى فيه ضمانا من من انتقام الخديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضاً من سائر الضباط .

وقد قال لي هو ذلك جملة مرات وبناء على ذلك قدمنا العرائض بطلب الدستور وحملنا في الصحف حملات عديدة في هذا الصدد . وكان عرابي يزور سلطان باشا كثيراً في ذلك الصيف — وكان سلطان مترياً فكان يرسل اليه الهدايا من الغلات والخيول وغير ذلك لكي يعتمد علي قوة عرابي وتعاضده لهذه الحركة الدستورية . وحدث مظاهرة عابدين بالاتفاق مع سلطان وقد أصاب عرابي في قوله أن سلطان كان يطمع في أن يكون وزيراً بعد سقوط وزارة رياض .

ولكن شريف باشا الذي صار رئيساً للوزارة لم يفكر في تعيين سلطان . وبعد ذلك امكن مصالحة سلطان باعطائه رئاسة مجلس النواب . ولم يتشاجر مع عرابي الا بعد اللابحة أى البلاغ الاخير الذي ارسله القناصل الى الحكومة فان عرابي جرد سيفه هنا في وجه سلطان ووجه اعضاء المجلس عندما رأى منهم ترددا في رفض اللائحة وكنا الى هذا الوقت يسيران يدا بيد

ورواية عرابي عن توفيق من انه ارسل يقول له : (انتم ثلاثة جنود وأنا اربعكم) صحيحة وهي تظهر مركز الخديو أمام الضباط . وكان كولفن مع الخديو في عابدين ولكنه لما كان لا يعرف العربية لم يلتفت عرابي اليه . وكان الكلام مع كوكسون وكان البارون دي رنيج قد استدعته حكومته بناء على طلب رياض الذي شكاه تشجيعه للضباط

سادساً — أما عن الشغب في الاسكندرية فان عرابي صادق في روايته عن عمر لطفي والخديو فهما اللذان دبرا الشغب قبل حدوثه ببضعة أسابيع . ولكن روايته عن سيد قنديل غير صحيحة فإنه كان ضعيفاً فلم يقو على اخماد الشغب وهو أيضاً مخطئ . فيما ذكره عن كوكسون . فان الاسلحة التي وردت الى القنصلية إنما جيء بها لحماة المالطين وسائر الرعايا الانجليز . وقد حكم بالنفي على سيد قنديل عشرين

عاما ولكن عني عنه بعد ذلك فرجع وهو الآ في داره في الريف في مصر — وكثيراً ما تحدثت معه في هذا الموضوع . وعرابي صادق في قوله أن حسن موسى العقاد وعبدالله نديم لم يشتركا في أحداث الشغب . فانه قد ذهب الى الاسكندرية لالقاء خطبه أما العقاد فقد ذهب في مسألة مالية .

رأي الشيخ محمد عبده

في الثورة العرابية

(في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٣ قدم لي المفتي الملحوظات التالية عن الثورة العرابية .
ولفرد سطاون بلنت)

في أواخر أيام اسماعيل ساول البعض ادخال الماسونية الى مصر . وكانت جميع المحافل المصرية متصلة بالمحافل الاوروبية وقد انضم الشيخ جمال الدين الى أحد هذه المحافل ولكنه لم يجد لها قيمة فخرج منها ، وكان اسماعيل باشا قد أخذ يشجع الحركة بنية الاستفادة منها وذلك عند ما وقع في ازماته . ولكن الماسونية لم تبلغ يوماً ما مركزاً قوياً في مصر

ومن المؤكد ان الشيخ عبيد قتل في التل الكبير ، فقد سمعنا اشاعات تقول انه حي يرزق في سوريا . ولما كنا في المنفى في بيروت كنا نرسل الى داخل البلاد للسؤال عنه ولكنهم كانوا يرجعون ويقولون ان رواية وجوه كاذبة

وكان محمود سامي دستورياً من عهد اسماعيل . وكان صديق شريف وكان كلاهما ينشد آمالا سياسية واحدة ومن الأرجح انه انذر عرابي بازمام القبض عليه لانه كان في ذلك الوقت عضواً بمجلس الوزراء ولا بد أنه كان يعرف هذه النية أما بعد مسألة قصر النيل فانه كان مع عرابي والضباط قلباً وقالباً وكان هذا هو السبب في أن رياضاً نخلص منه وعين داود باشا مكانه

وكان رياض لا يقدر اهمية عمل عرابي ولكنه بعد ذلك صار يخشاه . فابتدأ باحتقار الحركة والتقليل من شأنها لان هذه كانت عادته إذ كان لا يعتقد أن للفلاحين شأنًا يذكر في السياسة

واستقال شريف باشا في فبراير سنة ١٩٨٢ لا لانه تشاجر مع عرابي بل لانه كان يخشى تدخل أوربا . وكان يعارض مجلس النواب في طلبه مناقشة الميزانية واستقال لهذا السبب وكان راغب باشا من أصل يوناني ولكنه كان مسلماً . وكان رئيساً للوزارة في عهد اسماعيل ولكنه كان دستورياً . وقد عين بعد اللامحة (البلاغ الاخير الذي ارسله القناصل للحكومة) رئيساً للوزراء . وكان عرابي وزيراً للحرية في هذه الوزارة . وكانت علاقته بعرابي شريفة وقد بقي مع الحزب الوطني مدة الحرب ويقول بتران اول عريضة قدمت كان تاريخها ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ والراجح ان هذا التاريخ صحيح

وكان ابراهيم الاغاني من أقدر تلاميذ جمال الدين وأفضلهم في الازهر وهو لا يزال الآن حياً وهو موظف في المحكمة ؟

لما انعقد مجلس النظار لكي ينظر في عريضة عرابي التي طلب فيها عزل وزير الحرية عثمان رفقي ارتأى الخديو هو وعثمان رفقي أن يقبض على عرابي وينفي الى البحر الابيض ولكن رياضاً طلب القيام بتحقيق أولاً . وبعد ارفض المجلس قابل طه باشا رياضاً وأخبره بأنه اذا اصطنع الرفقي مع عرابي فان الخديو يظن أنه (أي رياض) قد انضم الى الجنود ضد الخديو طمعاً في الخديوية لنفسه فلما سمع رياض ذلك سكت عن المعارضة . وقد أخبرني بهذا بعد ذلك محمود سامي وكان وزيراً في وزارة رياض وكان ابراهيم افندي الوكيل وحسن الشريعي واحمد محمود زعماء الاحرار في مجلس النواب .

آراء أخرى

للشيخ محمد عبده عن الثورة المراية

(في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ قدم لي الشيخ محمد عبده المملحوظات التالية) :
لما نفي الشيخ جمال الدين بعد عزل شريف بيضعة أيام سنة ١٨٧٩ أمرت بان أرح
القاهرة وكنت استاذاً في مدرسة المعلمين وطالب الى أن أذهب الى قريتي . وكان
خلفني في المدرسة الشيخ حسن وكان أعني . فسئمت وجودي في قريتي وارتد الذهاب
الى الاسكندرية وكان البوليس يراقبني . فذهبت خفية الى طنطا وأخذت أجول
فيها مدة طويلة . ثم رجعت الى القاهرة أملا في أن أقابل محمود سامي وكان صديقي
وكان في ذلك الوقت وزيراً للأوقاف . واسكنه كان غائباً . فذهبت الى علي باشا
مبارك وكان صديقي ايضاً وكان وزيراً للاشغال ولكنه قابلني أسوأ مقابلة ونصح
لي في ذلك الوقت بأن لا أمكث في القاهرة لثلاثاء الظن بي وأتهم بالاشتراك مع
المصبة التي تألفت من شاهين باشا وعمر لطفي وغيرها من حزب اسماعيل ضد رياض
فذهبت ثانياً الى قريتي .

ولكني تولاني السأم ثانية لان القرويين كانوا لا يفتأون يتشاجرون فعزمت
على أن أرجع الى الازهر لكي أدرس فيه . وكان رياض لا يجد أحداً يجيد الكتابة
بالعربية لتحرير الجريدة الرسمية فاستشار محمود سامي فأخبره بأنه لو كان في مصر
ثلاثة مثلي لنجت البلاد وكذلك قال بهذا الرأي الشيخ حسن الذي عين خلفاً لي
بمدرسة المعلمين .

وعلى ذلك عينت في آخر رمضان (أكتوبر سنة ١٨٨٠) محرراً ثالثاً للجريدة
الرسمية ولكن المحررين اللذين كانا هناك أحسا الغيرة مني فلم يتركألي شيئاً أكتبه
وعلى هذا لم يتحسن تحرير الجريدة . فاستاء رياض من ذلك وأجرى تحقيقاً كانت
نتيجته أني عينت رئيس التحرير ثم رقيت بعد ذلك الى رئيس المطبوعات . وكان
هذا قبل نهاية سنة ١٨٨٠

وكانت أول مرة لقيتك فيها عندما زرتك مع روجر في فندق النيل وقد أرسلت لك محمد خليل . وهو الذي جاء بك بعد ذلك لزيارتي في منزلي . وكنت أنتقد الحكومة بشدة في الجريدة الرسمية وكنت لا أضيق على الجرائد باعتباري رئيس قلم المطبوعات . ولكن لم تكن الثورة من رأيي وكنت قانعا بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ . وقبل مظاهرة عابدين بعشرة أيام التقيت بعراي في دار طلبة عصمت . وكان قد جاء مع عراي لطيف بك سليم وكان هناك عدد كبير من الزائرين . فنصحت لعراي بالاعتدال وقلت له : « انى أرى أن بلاداً أجنبية ستحتل بلادنا وان لعنة الله ستقع على رأس من يكون السبب في ذلك » فأجابني عراي أنه يرجو أن لا تقع هذه اللعنة عليه وأن سلطان باشا وعده بأنه سيحضر له عرائض لطلب الدستور ممضاه من جميع الاعيان . وكان هذا صحيحاً . فان جميع العمدة كانوا مستائين من رياض لانه منعهم من تسخير العمال وقطع هذه العادة . ولم ينضم سليمان أباطه الى الثورة لانه كان يعتقد أنه لم يثن أو انها بعد وكان الشريعي باشا ضد الثورة أيضاً .

ولكن لما منح الدستور انضمنا جميعاً الى الثورة لكي نحمي الدستور . ولكن عراي لم يتمكن من ضبط الجيش وكانت عند الضباط مطامع عديدة . ولم أكن أعلم شيئاً عن مظاهرة عابدين ولم أخبر عنها قبلاً لاعتقاد أنى من حزب رياض . ولكن المظاهرة دبرت برأى سلطان باشا وشريف باشا وكانت آراء الخديو كثيرة التغلب من جهة عراي . وقد انضم الى رياض والى داود باشا في محاولتهما سحق عراي . ولكن المتظاهرين أخبروا الخديو عن المظاهرة قبل حدوثها بيوم وافق عليها لانه كان يرغب في عزل رياض .

حديث مع عرابي

في الشيخ عبيد في ٢ يناير سنة ١٩٠٤

تسألني عن تاريخ أول اتصال الخديو توفيق بنا نحن الجنود . فأقول أنه قبل
حادثة قصر النيل أرسل إلينا الخديو على فهمي لتخبره بما نفعول ولكن على فهمي كان
صديقنا وانضم إلينا في العريضة التي رفعناها إلى رياض باشا وقبض عليه أيضاً معنا
ولما رأى الخديو مكانتنا في عين الجمهور بعد حادثة قصر النيل أراد أن يستفيد بنفوذنا
في مناوأة رياض فارسل إلينا على فهمي بهذه الرسالة : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم »
وكان هذا بعد شهر من حادثة قصر النيل . وقد علمنا أيضاً من محمود سامي الذي
كان وزيراً أننا لننا حظوة الخديو . وقال لنا محمود سامي في ذلك الوقت :
« إذا رأيتموني عزلت من الوزارة فاعلموا أن الخديو قد تغير نحوكم وأنه يريد
بكم شراً »

وكنّا في سنة ١٨٨١ عند بدء القلاقل في الصيف ثقب بمحمود سامي وكان
رياض باشا وزيراً للداخلية يث علينا العيون ويجعل البوليس براقبنا .
وكان الاستياء مني عظيماً لأنني رفضت أن أسمح بسفر جنودي لكي يحفروا
قناة التوفيقية بأمر على باشا مبارك وزير الأشغال . فتغير الخديو لهذا السبب ولأسباب
أخرى علينا وعزم مع رياض على أن يعملوا لشق الاتحاد الموجود في الجيش وذلك
بتشتيت الفرق في أماكن بعيدة يحول بعدها دون اتصال الضباط فطلب الخديو وكان
في ذلك الوقت في الاسكندرية من محمود سامي وزير الحربية أن ينفذ هذه الخطة فلما
رفض محمود سامي تنفيذ هذه الخطة كتب إليه رياض يقول . « قد قبل الخديو استقالتكم »
ثم أشار كلاهما إلى الخديو ورياض على محمود سامي أن يرحل إلى القاهرة ويسافر إلى قريته
قريباً من طنطا وأن يلزمها ولا يعود إلى القاهرة أو يكتب الضباط . ولكنه
حضر إلى القاهرة ونزل في منزله فذهبنا لزيارته فرفض أن يقابلنا . فعلما أنه يراد
بنا شر . وعين الخديو بدلاً عنه داود باشا يكن فاشتد غيظنا من ذلك وإيقنا أنهم
سيحاولون إهلاكنا

وفي اوائل سبتمبر عاد الخديو ووزراؤه الى القاهرة وعقدوا فيهم على أن ينهوا منا فاستشرت عبد العال وعبد الغفار قائد الحيلة في الجزيرة وفوده بك حسن القائمقام في القلعة وكان الميرالاي في القلعة قد عزله محمود سامي قبل استقائه ولم يعين مكانه أحد . وكان الاميرالاي من جنسنا ولكنه كان خائناً فاتفقنا على ان نقوم بمظاهرة نطلب فيها عزل الوزارة وتعيين وزارة وطنية وعقد مجلس النواب وزيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ رجل ولكننا لم نخبر على فهمي عن اتفاقنا هذا لاننا لم تكن نق به في ذلك الوقت كل الثقة . وفي صبيحة اليوم التالي كتبت طلباتنا وبعثتها الى الخديو في قصر الاسماعيليه واخبرته باننا سنسير الى ميدان عابدين في العصر لكي تبسلم جوابه . وسبب ذهابنا الى عابدين بدلا من قصر الاسماعيليه هو ان قصر عابدين هو مقامه الرسمي ولم تكن لنا ايضاً رغبة في ازعاج سيدات القصر ، ولكنه لو لم يحضر الى عابدين لكننا ذهبنا اليه في قصر الاسماعيليه .

فلما تسلم الخديو عريضتنا أرسل الى رياض وخيري باشا وستون باشا فذهبوا الى ثكنة عابدين فخطب رياض والخديو الجنود وأمر على فهمي بأن يحتل هو وجنوده قصر عابدين . فأطاع على فهمي ووضع جنوده في الغرف العليا حتى يستطيعوا أن يضربونا بالنار من النوافذ ، ولكني لا أدري هل كانوا قد اعطوا خراطيش أم لا ؟ . ثم ذهب الخديو ووزراؤه الى القلعة وخطبوا الجنود بمثل ما خاطبوا به في عابدين وطلب الخديو من فوده بك أن ينقض علينا ويخيه قائلاً له : « سألقيك في السجن » . ولكن الجنود تكأ كأوا حول مركبته فخاف الخديو وأمر السائق أن يسير به الى العباسية وذلك بإشارة رياض لكي يخاطبني أنا أيضاً . ولكني كنت حينئذ أخذت جنودي وذهبت الى عابدين عن طريق الحسينية . فسألوا عن المدافع فقليل لهم أننا أخذناها الى عابدين . فلما وصل الخديو وجدنا قد احتلنا الميدان ووجد الحيلة والمدافع تواجه الباب الغربي

و كنت عند وصولي الى ميدان عابدين قد علمت بوجود على فهمي في القصر فبعثت اليه بكلمة قترك القصر وجاء الى الميدان وانضم الينا ودخل الخديو الى القصر من الباب الشرقي ولكنه لم يغيب عنا طويلا فانه جاء الينا ومعمره وقواده ولكني

لم أر كوفلن بينهم وربما كان مع ذلك هناك، فطلب مني الخديو أن أنزل عن جوادى
فتزلت . فطلب منى أيضاً أن أعمد سيفى . فأعمدته . وهنا اقرب منى الضباط لانهم
كانوا يخشون الحياة والعذر . ووقف بعضهم أى نحو خمسين منهم بين الخديو وبين
القصر . أما رياض فانه لم يخرج من القصر الى الميدان بل بقي فيه

فلما أفضيت الى الخديو بمجملتنا الثلاثة قال لى

« أنا خديو البلاد وأعمل زى ما أنا عاوز »

فأجبت « ونحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم » فلم يقل شيئاً آخر ولكنه
رجع الى القصر . ثم ارسلوا فى الحال كو كسون مع مترجمه فسألني لماذا اطلب وجود
برلمان مع آني جندى . فقلت له اننا نطلب ذلك لكي تقضى على الاستبداد وأشرت
الى سائر الوطنيين الواقفين وراء الجنود . فأخذ يهددنى وقال لى : سنطلب هنا
جيشاً انجليزياً » وطال الجدل بيننا وكان يروح ويغدو بيننا وبين القصر وفعل ذلك
نحو أربع مرات ثم اخبرني فى النهاية بأن الخديو قبل كل شيء . وقال ان الخديو
يرغب فى تعيين حيدر باشا بدلا من رياض . فلم أوافق على ذلك . فلما طلب
إلى أن أذكر اسم رئيس الوزراء . الذى أرغب فى تعيينه ذكرت شريف باشا
وذلك لانه كان لا يعارض فى وجود مجلس نواب وكنت أعرفه قبل ذلك معرفة
قليلة فى زمن سعيد باشا عند ما كان فى الجيش . وفى المساء أرسل لى الخديو فذهبت
اليه فى قصر الاسماعيليه . وشكرت لموافقته على مطالبنا فقال :

« كفى . كفى . أذهب الآن واجل عن عابدين ولكن بدون موسيقى فى الشوارع »

وذلك حتى لا يظن أحد اننا نفعل هذا لسرورنا

ولما حضر الى القاهرة على باشا نظامي واحمد باشا راتب من قبل السلطان
خاف الخديو لئلا يفتح تحقيق . وكان محمود سامي وزيراً للحرية فأمرنا بأن نبرح
القاهرة فذهبت أنا الى رأس الوادى وذهب عبد العال الى دمياط وبقي على فمي
فى القاهرة . فلم أر على نظامي . ولكنى كنت قد ذهبت الى الزقازيق لزيارة
صديقي احمد افندى الشمسي وسليمان باشا أباطه . ثم بعد انتهاء الزيارة ألقى القطار
الى رأس الوادى . وكان احمد باشا راتب فى نفس القطار وكان مسافراً

الى السويس . فوجدت نفسي في مركبة واحدة معه فتبادلنا التحيات وتعرف كل منا بالآخر فاخبرني أنه يريد الحج وأشياء أخرى ولكنه لم يخبرني عن المهمة التي جاء الى الخديو من أجلها وأنا أيضاً لم أسأله . ولكنني أخبرتة بأنني على ولاء للسلطان وقصصت عليه جميع ما حدث . فقال لي . « لقد احسنتم » وتركته في رأس الوادي . وبعد ذلك أرسل لي نسخه من المصحف الشريف من جدة وبعد ذلك لما عاد الى الاستانة تسلمت خطاباً أملاه السلطان على الشيخ محمد ظافر يخبرني فيه السلطان بأشياء أعرفها أما يعقوب سامي فهو من أصل أغريق من الاستانة . وقد ذهب بأمرى الى الاسكندرية لفتح تحقيق عن مسألة الهياج ولكنهم لم يسمحوا له بعمل التحقيق . وكان يعقوب سامي هذا هو راغب باشا صاحب الاقتراح بقطع رأس الخديو . وأنت تقول الآن انه كان يحسن بنا أن نفعل ذلك . ولكنني كنت أرغب في أن تتم ثورتنا دون أن تراق فيها قطرة دم واحدة .

اضطرابات الاسكندرية

هذه مذكرة تاريخية وضعت في سنة ١٨٨٣ عن اضطرابات الاسكندرية التي حدثت في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ . وهي موضوعة على أساس الادلة التي قدمت عن أسباب الاضطرابات : —

د هذه هي الحقائق التي أسفر عنها البحث في مسألة الاضطرابات : —

١ — علي أثر الخلاف الذي شجر بين الخديو ووزراء وأعضاء الحزب الوطني في مسألة المؤامرة الشركسية (مايو سنة ١٨٨٢) اجتهد الخديو ان يجد قوة يعتمد عليها بدلا من الجيش الذي كان يؤيد الوزراء فعمل لشراء مساعدة البدو الذين يقطنون اقليم البحيرة بين القاهرة والاسكندرية بواسطة رجل يدعى ابراهيم بك توفيق . وقد اتفق في هذا السبيل عشرين الف جنيه حصلت قبيلة أولاد علي علي أكثرها . وقد جاء مشايخ هؤلاء العربان الى مصر فاستقبلهم الخديو استقبالا فخما واتفق معهم علي ان يدخلوا جما غفيرة آمن رجالهم الى القاهرة بطريق الجزيرة على نية أن يمدثوا هياجا في المدينة . وذلك أن حزب السراي كان جادا في ذلك الحين في اثبات أن الفوضى ضاربة أطنابها في مصر وكان غرضه من ذلك ان يقيم الحجة على عدم كفاءة الوزارة الوطنية . وقد فشل هذا المشروع بسبب ضعف البدو الذين خافوا دخول المدينة التي يفصلها النيل عن صحرائهم والتي يكثر فيها الجنود . ولكن عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية الشركسي استطاع بعد ذلك أن يقنع جماعة من قبيلة أولاد علي بدخول الاسكندرية ، وهي في منطقتهم ، غير مسلحين للعب دور في الاضطرابات أما أسلحتهم فقد حفظها لهم رجال البوليس وسلموها لهم يوم الاضطراب

٢ — كان عمر لطفى ، رغم شركسيته ، يتظاهر حتى أواسط مايو بأنه كأكثر الموظفين موال للعركة الوطنية مؤيد للقائمين بها ولكن ما علم الخديو أن استقدم اليه عمر لطفى هذا بعد الانذار القنصلى النهائي الذى قدم في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٢ والذي استقالت الوزارة الوطنية أثر تقديمه . فلما وصل إلى القاهرة عرض عليه الخديو يوم ٢٦ مايو منصبا في الوزارة التي كان يسعى الى تشكيلها . ولا شك في أن

عمر لطفي كان يفوز بهذا المنصب لو لا عودة عرابي الى السلطة (وهذه نقطة مهمة لأنها تكشف عن سبب اهتمام عمر لطفي بعد ذلك باسقاط عرابي)

٣ - لما رجع عرابي إلى السلطة باعتباره الرجل الوحيد القادر على حفظ الامن والنظام وبعد ضمان الامن الذي أعطاه للقناصل عاد الخديو الى مشروعه الاول ، مشروع خلق الفوضى واخلال النظام ولكن في ميدان جديد غير ميدان القاهرة . وكانوا ينتظرون أن يصل درويش باشا بسرعة ليحكم بين الخديو ووزرائه فكان ضروريا أن يجد الخديو مطعنا يتدرع به الى التشهير بالوزراء . ومن ثم أرسل يوم ٣ يونيو الى عمر لطفي تلغرافاً بالشفرة هذا نصه : —

« ضمن عرابي الامن العام وأعلن عن ذلك في الصحف وجعل نفسه مسئولاً امام القناصل . فاذا نجح في حفظ الامن فلا بد من أن تثق به الدول وان يضيع ما بقي لنا من اعتبار . أضف الى ذلك ان أساطيل الدول في مياه الاسكندرية والخواطر منهجة فعليك الآن أن تختار لنفسك : فاما ان تخدم عرابي في ضمانته للامن أو أن نخدمنا »

٤ — أرسل الخديو صهره حيدر باشا مرتين خلال الاسبوع التالي الى الاسكندرية وكان يقابله مقابلة سرية قبل ذهابه وبعد اياه . وكان حيدر باشا في الاسكندرية يوم وقع الاضطراب . فلما انتهى الاضطراب عاد الى الخديو في الحال . ه — نشرت جريدة المحروسة (لسان حال شريف باشا التي كان يحررها سليم نقاش السورى الماروني) في الاسبوع الذي سبق الاضطرابات بياناً مكذوباً عن اضطرابات حدثت في القاهرة . وكان الغرض من ذلك اعداد الاذهان لقبول انباء اضطرابات الاسكندرية وقد وزع هذا البيان في دوائر الاسكندرية الرسمية ووصل التحقيق الى مصدر التوزيع .

٦ — احتشدا البدو الذين تقدم ذكرهم خلال هذا الاسبوع في ضواحي الاسكندرية وقد لفت نظر المحافظ عمر لطفي الى اجتماعهم بلا نتيجة وكذلك لفت نظره بلا نتيجة الى احتشاد الرعاع في الاحياء الفرنجية بلا مبرر وخلافاً للعادة .

٧ — حدث يوم ٩ يونيو (أى قبل الاضطرابات بيومين) انه بعد ان تخبر

الخدو مع درويش باشا مندوب السلطان ان استقدم الخديو عمر لطفي الى القاهرة على قطار خاص وبعد ان قاضيه طويلا مفاوضة سرية عاد عمر لطفي الى الاسكندرية في القطار الخاص . وهناك أدلة غير مباشرة على ان درويش باشا والشيخ أسعد حزين وصلا الى الاسكندرية تسلم كل منهما هدية من الخديو فأخذ درويش ثلاثين ألف جنيه وأخذ أسعد تسعة آلاف جنيه وهذا المبالغ حصل عايمها الخديو من طريق رهن ممتلكات زوجته الخصوصية .

٨ — في يوم ١٠ يونيو أى في اليوم السابق ليوم الاضطراب حدث اجتماع في منزل درويش باشا بين درويش والشيخ أسعد احمد رسولى السلطان من ناحية وعرابي ومحمود سامي من ناحية أخرى وكان هذا أول اجتماع بين درويش وعرابي . وكانت مقابلة درويش ودية جداً وقد طلب من عرابي أن يتخلى له عن قيادة الجيش باسم المصاحبة العامة وأن يوافق على الذهاب الى الاستانة . وقد وافق عرابي على هذين الطالين بشروط أهمها ان يحل محل درويش باشا كتابة من عهد المحافظة على الامن وما تبعه من المسئوليات . وقد وعد درويش باشا باجابه هذا الطلب على أن يسلم لعرابي الوثيقة المطلوبة يوم الاثنين ١٢ يونيو بدعوى انه سيعقد اجتماع بين الخديو والقناصل في ذلك اليوم وهكذا تركت مسألة التخلي لدرويش عن قيادة الجيش الى يوم الاثنين أيضاً .

٩ — حدث في اليوم نفسه وهو اليوم التالى ليوم عودة عمر لطفي الى الاسكندرية أن استدعى هذا قنديل رئيس البوليس ليتفق معه على تدبير اضطراب سيبقي ساعتين وقد كان قنديل مريضاً أو ممرضاً ولكنه أتى غير انه لم يشأ ان يورط نفسه في المسألة فعاد الى منزله ولزم فراشه تاركاً قيادة البوليس لمحسن بك صادق . وليس ثمة أدلة على انه كان في النية عمل شئ . غير اضطراب ساعتين اثنتين . والراجح انه لو سلم عرابي بمطالب درويش بلا شرط لكان التدبير قد اتى أو لكان الاضطراب قد قمع في أول لحظة بواسطة الجند النظامي الذى كان يستخدم حينئذ باسم السلطان وهنا يجب الا ننسى ان البوليس والمستحفظين كانوا تحت قيادة عمر لطفي وهو الذى كان يتقدم مرتبائهم وانه مادامت لم تكن قد أعلنت حالة حصار فلم يكن في الطاقة

أن يتدخل جنود الجيش في المدينة الا بناء على أمر مكتوب موقع عليه من المحافظ أما المحافظ فلم يكن مسئولاً مسئولية قانونية الا امام الخديو لانه منذ استقلال محمود سامي لم يعين وزير للداخلية .

١٠ — حدث يوم ١١ يونيو يوم الاضطراب بالذات ، ان استأجر مالطى حماراً (وقيل مركبة في بعض الروايات) وبعد ان طاف على محال الشراب في الاحياء الاوروبية وقف عند مشرب « القراز » ثم أخذ يتشاجر مع المكاري أوالسائق وهو مصري مسلم يدعى سيد العجان على الاجرة فلما تبعه هذا الى المشرب طعنه المالطى بسكين فافضى هذا الى تعميم المشاجرة واتساعها ولما طلب الى البوليس ثم الى المستحفظين بعد ذلك ان يتدخلوا أبوا أو انهم تدخلوا ليضيفوا ضيفنا على ابالة ثم أطلقت النار من منزل يسكنه مالطيون على الجمهور في الشارع ثم جاء جماعة من المسلمين اكثرهم برابرة مسلحين بالعصي من الحي الوطني في المدينة ودخل البدو الذين تقدم ذكرهم في المدينة أيضاً واشتركوا في الشجار وهكذا تحولت الحادثة الى معركة عمومية وقد اهين القنصل الانجليزى الذى وصلت اليه رسالة من لطفي عمر وضرب . ولم يحضر عمر لطفي في اول الامر الى محل الحادث فلما جاء في نيابة المدينة ولم يفعل قط شيئاً من شأنه ان يقف الهياج لابل انه قد سمع يحض بعض البدو على الضرب ولم يخطر عمر لطفي حتي العصر السلطات العسكرية ولا هو أرسل الانباء الي عرابي في مصر ولكن تبادلت تelfرافات كثيرة بينه وبين الخديو . وقد أمره الخديو في تelfراف من هذه بالآلايستخدم الجند النظامي . ولكن اقترح عليه ان يقف الاضطراب الذي كان قد تحول الى مذبحه مستعيناً باهم آلات الاساطيل الاجنبية الراسية في مياه الاسكندرية . وهكذا لم ترسل رسالة الى سليمان سامي قائد الجنود الا بعد الساعة الرابعة ولم تكن الرسالة التي أرسلت بعسد ذلك مكتوبة ، الامر الذي أدى الى تأجيل التداخل العسكرى وقتاً آخر . على ان أغرب من هذا كله ان طلب تداخل الجنود على الا يكونوا مسلحين وأخيراً أرسل سليمان سامي الجنود مسلحين على مسئوليته في الساعة الخامسة وقمع الاضطراب .

١١ — حدث بعد ظهر يوم الاضطراب ان أقيمت الافراح في قصر الخديو

وفي الديوان نفسه وصرح علناً فيها أن عرابي قد هدم . وهناك أدلة جمة على هذه الافراح التي أقيمت في السراى وعلى ما وقع فيه الوطنيون من الاضطراب والخيرة ولم يدع عرابي الى التدخل فى الامر الا حوالى الساعة الخامسة تقريباً

١٢ — لم تحدث بعد يوم ١١ يونيو تحقيقات جدية عن أسباب الهياج رغم الحاح عرابي المتتابع فى شأنها . وثبت ان الخديوى كان يستعين ببعض القناصل كما أنه من المعروف ان بعض الاوروبيين لعب دوراً فى المراحل الاولى من الهياج . وانه حينما تولى راغب رئاسة مجلس النظار وبعد التفاهم الظاهري بين الخديوى والحزب الوطنى سمح بأجراء تحقيقات ولو أن المسألة كانت قد عرفت تماماً .

١٣ — لم يحدث تحقيق علنى ولا محاكمة مع كل من عمر لطفي وحسين بك صادق (الذى كان يتولى قيادة البوليس بالنيابة فى يوم الهياج) بل على العكس من ذلك أعطيت أجازة لعمر لطفي من الخديوى عقب الحادث بقليل وكان على وشك مغادرة القطر المصرى حينما أطلقت النيران على الاسكندرية . وانه كان بعد ذلك يقابل بالترحاب فى السراى ثم منح المنصب الذى كان وعد به فى حالة سقوط عرابي وهو مركز نظارة الحرية الذى يتربع فيه الآن ويتمتع بكل ما يحوطه من الأبهة والشرف .

تقرير احمد بك رفعت

الذى كتبه سنة ١٨٨٢ وهو فى السجن

عرفت أسباب حادث ١١ يونيو وعرفت المسامى الاخرى التى بذلت لاحداث مثله بغرض اسقاط هبة مجلس النظار الوطنى وضباطه والحزب نفسه الذى كان يدبر دفة السياسة فى ذلك الوقت فى أعين الدول الاوروبية .

وحينما نشأ الخلاف بين الخديوى ووزارة محمود سامي (وذلك قبل الانذار) جرت فى القاهرة اشاعة قواها ان الخديوى سيعمل بواسطة بعض أتباعه على اثارة مذبحه فى القاهرة — حتى ان محمود سامي (وزير الداخلية حينئذ) وهو بمنزل عمر

بك رحي في ليلة من الليالي وصلت الى مسامعه هذه الاشاعة فدعي اليه حكمدار البوايس في الحال وأمره أن يذهب على فوره ويزيد قوة الغفر الليلية وأن يعمل كل ما في جهده لحفظ النظام وخرج الحكمدار في الحال ونفذ الاوامر . واستمرت الوزارة طول مدة بقائها في الحكم ساهرة على منع تحقق هذه الاشاعة على وجه خاص وحينما رأى الخديوى أن خطبه في هذا السبيل غير مكللة بالنجاح دعى اليه ابراهيم بك توفيق مدير البحيرة وطلب منه أن يجمع مشايخ البدو ورؤساء القبائل وأن يحضرهم اليه . وحدث ذلك فعلا . وحينما مثل الاعراب بين يديهم قابلهم بترحاب عظيم ووعدهم بعود جمة وأفهم المدير أن يأمرهم بجمع ثلاثة آلاف رجل من الاعراب وأن يحضروهم الى العاصمة عن طريق الجزيرة — وأمله من ذلك أن الاعراب قوم لانظام عندهم ولذلك فلاضطرابات تنشأ في المدينة بوصولهم ويعكرو صفو السلام وينسب كل ذلك الى الجيش . وكان الرأى ان الاعراب تدخل كحراس للخديوى . ومضى شهر ومشايخ الاعراب يروحون ويحيثون دون أن يتمكنوا من جمع هذا العدد الكبير واحضاره الى القاهرة وسبب ذلك خوف هذه القبائل من جنود الجيش . وحينما فشل الخديوى أيضا في هذه الخطة كتب تليفرافات بالشفرة الى عمر لطفي وكان حينئذ حاكما لمدينة الاسكندرية وأخبره بما يأتي « ضمن عرابي الامن العام وأعلن عن ذلك في الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل . فاذا نجح في حفظ الامن فلا بد من أن تضع فيه الدول ثقتها وعندها يضع مالنا من اعتبار . أضف الى ذلك ان أساطيل الدول في مياه الاسكندرية والخواطر منهيجة وعليك الآن أن تختار لنفسك : أما ان نخدم عرابي في ضمانته للامن وأما أن نخدمنا » وسرعان ما ذاعت أخبار هذا التلغراف على اللسان وقيل حينئذ أنه من أحد موظفي مكتب التلغراف بالسراي .

وفي يوم الحادث (١١ يونيو) ذهبت الى ديوان السراي أو المعية (كما نسميه نحن مكتب مدير البلاط) ووجدت موظفي السراي في سرور وفرح عظيم لما قد حدث . وكانوا يتحدثون عنه ويبالغون في أخباره ويهزأون بعرابي وبضماته في حفظ الامن .

وكانت العادة المتبعة منذ الخديوى السابق أن موظفى السراى لا ينطقون الا بما يرضى مولاهم . وفى كل يوم يتحدثون بما يصل اليهم من الاخبار وكانوا يهشون ويفرحون ان كانت موافقة لهوى الخديوى ويتظاهرون بكل ما يملكون من مظاهر الحزن ان كانت غير ذلك .

وفى اليوم التالى للحادث انتشرت الاخبار فى القاهرة ان الخديوى أرسل تلغرافا الى عمر لطفى يأمره فيه بما يأتى : « اطلب المعونة العسكرية من الاميرال ولا تطلب جنودا مصرية . » وأن عمر لطفى أجاب على ذلك بقوله « أن الاميرال غير موافق خشية أن يحدث شيء آخر من الجنود فى المدينة مما يكون من الصعب تلافيه » .

وحينما كنت فى الاسكندرية بعد الحادث باثني عشر يوما سمعت جميع الاهالى يقولون بلسان واحد ان المحافظ (عمر لطفى) هو الذى ترك الحادث يصل الى هذا الحد لانه كان هناك ولم يصدر أى أوامر بمنعها كما انه لم يتوجه الى مكان الحادث الا بعد مرور بضع ساعات . وأنه لم يستدع الجنود النظاميين مع انهم كانوا على مقربة من المكان وقالوا أيضا ان هذا التصرف كان بتحريض الخديوى . وسمعت منهم أيضا انه عند انتهاء المذبحة كان المحافظ (عمر لطفى) ينتقل من مكان الى آخر وان احد الاوروبيين كان مطالبا من نافذة ويده مسدس فقال احد البدو للمحافظ « هل اطلق النار على هذا الرجل يا باشا » . فأجابه « نعم اضربه » . فاطلق الاعرابى عليه رصاصة وقتله . وقالوا ان كثيرا من الاموال المسلوقة فى هذا اليوم الاسود دخلت بيته وبيت أقاربه .

وسمعت من الاهالى فى الاسكندرية أيضا ان (عمر لطفى) كان يحرض بعض الناس أثناء المذبحة بكلمات تشجيع وأنه كان يعمل اشارات لرجال البوليس مغزاها ان لا يهتموا بشئ . ويقول « سيوهم يموتوا ولاد الكلب » . وقبل الحادث ذهب حيدر باشا مرتين الى الاسكندرية وكان يعود فى كل مرة الى القاهرة وأنه فى يوم الهياج كان موجودا بالاسكندرية حينما انتهى عاد الى مصر . ورحل بعد ذلك مع الخديوى فى زيارته للاسكندرية .

وحينما الفت اللجنة للبحث فى أسباب الهياج لم يوجه أى سؤال الى عمر لطفى .

بل على العكس من ذلك أوعز اليه أن يستقيل بحجة المرض وان يقول انه يريد الذهاب الى أوروبا للاستشفاء وبعد تنفيذ ذلك استمر متنقلا ما بين مصر والاسكندرية الى أن أعلنت الحرب وعندها استقر بالاسكندرية وأصبح (أو عين) ناظراً للحربية . وكان عرابي في أثناء ذلك كله عاملاً جهده للمحافظة على تحقيق ضمانته للأمن دائم المرور في طرقات القاهرة أثناء الليل ليتفقد بنفسه البوليس وأرسل أوامره لجميع الانحاء ان يسهروا على حفظ الامن .

كان عمر باشا لطفي حاكماً لمدينة الاسكندرية اثناء الهياج وكان هو الشخص المسئول قانوناً عن الامن ولكنه أهمله اهمالاً تاماً ان لم نقل انه عمل على زيادة الاضطراب فاذا كان ذلك الاهمال بناء على أوامر عرابي — كما يدعي عمر لطفي مع ان صلته في مركزه كانت مباشرة مع الخديوى من يوم ان أصدر الخديوى مرسوماً يقول انه بعد استقالة سامي من وزارة الداخلية يكون مرجع جميع شئونها الى السراي — فكيف عين ناظراً للحربية ام هل كان ذلك مكافأة له على اطاعته لاوامر عرابي ولتحالفته لاوامر سيده الخديوي ؟ واذا كان الاهمال من عند نفسه وبدون اعاز فكيف انه مع هذا الاهمال والعجز يعين ناظراً للحربية ؟ وكيف انه لم يوجه اليه سؤال واحد مع انه اول شخص يجب ان توجه اليه الاستئلة ؟ والحق ان مجرى الحوادث يني في بيان واضح على ان الخديوى بالانضمام الى عمر لطفي هما سبب هذا الهياج ؟

وقد لعب الخديوى دور الدسائس نفسه في السودان واعتاد ان يكتب الى الحاكم هنالك ان لا يأبه بتقديم المهدي رغبة منه في زيادة الاضطراب . وكانت التلغرافات التي ترسل الى السراي من حاكم السودان غير هذه التي ترسل الى ديوان الحكومة . وفي اليوم الذي أرسلت فيه الاخبار الى ديوان الحكومة بان المهدي قتل اجتهدت السراي ان تنفي هذا الخبر وكان الخديوي يتضجر من أى انسان ينجح في حديثه الى الهدوء ونشر السلام

وحينما كان الخديوى في سراي الرمل بالاسكندرية اثناء الحرب كان الاعراب الذين قدموا أنفسهم اليه لاثارة الفلاقل متجمعين حول القصر . وهم الذين نهبوا وحرقوا الاسكندرية وارجعوا المهاجرين من أهالي البحيرة وسلبوا أمتعتهم واستمروا

على هذه الحال الى ان عزل المدير الذي كان يشجعهم وعوقب كثير منهم حتى امتنعوا خوفا من الجنود الذين وصلوا الى المدينة واحتلوها
هذا ما أعرفه عن الحادث ولو كنت خارج السجن لأثبتته بشهود لا يمكن دحضهم بحال من الاحوال .

تقرير الشيخ محمد عبد الله

الذى كتبه وهو فى منفاه بسوريا عام ١٨٨٣

قبل حادث ١١ يونيو بإيام قلائل أعلنت جريدة المحروسة (وهى جريدة تعبر عن رأي عمر لطفى) ان الاوروبيين فى الاسكندرية يعملون استعدادات حربية . ولم تعلن ذلك لاهالى الاسكندرية فحسب بل للقطر المصرى بأجمعه وعينت فى الوقت نفسه عدد الذين يسلحون أنفسهم .

وقد دفعت غرامة الخبر — اذ لم يكن هناك أى داع لهذه الاستعدادات — بعض الاعيان الى سؤال أحد محررى الجريدة عن الامر . فقال انه أمر بنشره ولكنه لم ييسح باسم الشخص الذى أوصله اليه .

وقد ذهب يعقوب سامى (وكيل نظارة الحرية) الى الاسكندرية قبل الهياج بمدة خمسة أيام ليستقبل درويش باشا . وحينما وصل الى هنالك سمع ان تلعرافا من القاهرة يقول ان الخديوى ذبح وحينما بادر الى السؤال بالتلعراف من القاهرة عن حقيقة الامر أبانوه ان الخديوى قتل حقيقة وان العاصمة فى هياج والمذابح قائمة ضد الاوروبيين . فأرسل تلعرافا ثانيا وهو فى حالة شديدة من اليأس والذهول الى مكتب قصر النيل فاستلم رداً مناقضاً للاخبار التى سبق له سماعها وتبين فيما بعد ان هذا الخبر المكذوب أرسل من مكتب الازبكية بالقاهرة وقصد به اثارة الخواطر بالاسكندرية ولكن وجود يعقوب سامى هناك حينئذ أخر الهياج الى زمن آخر .

وقبل الاضطراب الحقيقى بيضعة أيام شوهدت حركة غير معتادة بين الاوروبيين فى الحى المجاور للميدان الاكبر (ميدان القناصل) وقد وجه احمد افندى نبيه رئيس

بوليس الناحية انظار الضبطية والمحافظ اليها بدون أى جدوى . وكذلك قدم طاهر افندى الكردي من ضباط البوليس تقريراً عن معلوماته الخاصة عن هذه الحركة ولكن عمر لطفى لم يتخذ أى احتياطات .

بل ان عمر لطفى نفسه كان من أهم الشخصيات الظاهرة التي اعتادت حينئذ على عمل الولائم لرجال الحرية حيث كان يدعى الخطباء الى منزله وهناك كانوا يحضون على اعتناق مبادئ رجال الجيش . فهو الذى سن لغيره الخطبة وتبعه كثيرون من ذوي الجاه والنفوذ فى عقد مثل هذه المجتمعات وكان هو أهم من يدعي اليها . وكانت هذه المجتمعات تطرق بالخطباء والصحفيين والاجانب وغيرهم . وكانت تلقى الخطب على مسمع منه دون ان يظهر أقل اشارة تدل على رغبته فى منعها . وأول شئ سمع منه فى سبيل هذا المنع كان تصريحه الذى نشر بعد ذلك .

ولكن سعادة المحافظ عاد أخيراً وادعى ان الهياج تسبب عن خطابات نديم مع ان خطابات نديم فى ذلك الوقت كانت تعتبر من المسكنات لانها كانت تدعو الناس الى عدم الاشتباك فى مشاجرة حتى ولو أسيتت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الاوروبيين منبهاً اياهم ان تلك هي الغاية التي كان يرمي اليها الخصوم لاعطاء الانجليز حجة يتمكنون بواسطتها من اطلاق النار على الاسكندرية . وهناك كثير من الاعيان يشهدون بذلك والحقيقة أيضاً ان نديم لم يكن فى الاسكندرية عند حدوث الهياج بل كان فى القاهرة .

بدأ الهياج عند الساعة الواحدة بعد الظهر فى شارع ابراهيم على مقربة من مركز البوليس بين وطنى اسمه العجان وآخر من الجنسية المالتية ضرب الاول والثاء الى الارض مدرجا فى دمائه . وحينما أراد شقيقه ان يستعين ببوليس ايطالى للقبض على المعتدى لم يكن من هذا أيضاً الا ان ضربه واساء اليه وعندها قابل هذا الشقيق أعمال البوليس الايطالى بالمثل . وتجمع الناس وأصيب أحد رجال البوليس بضربة من شقيق المعتدى عليه . وكان رجال البوليس من القلة بحيث لم يتمكنوا من تفريق المتجهرين ولكن لم تكن الى هذا الوقت قد وجدت مشاغبات بمعنى الكلمة الى أن أطلقت أعيرة نارية من النوافذ بواسطة فريق من الاوروبيين .

وقد هاجم نفر من الاوروبيين المسلحين بعض اوباش الاسكندرية الذين قابلوا ذلك بجمع كل ما وقعت عليه أيديهم من عصي ومظلات وكراس من الخوانيت وقوائم الطاولات وغير ذلك ولكن سعادة المحافظ لم يخف الى مكان الحادث الا بعد ساعتين ونصف من ابتدائه . وعندها أرسل للقنصل الانكليزي المستر ككسون لكي يلحقه الى هنالك بدون داع نعرفه لهذه الدعوة . وما كان من القنصل الا أن حضر وأخذ يشق صفوف الجماهير المحتشدة معرضا حياته للخطر .

ولم يبادر عمر لطفي حينئذ الى دعوة هذا الفريق من البوليس الذي كان تابعا للضبطية وخاضعا لاوامره الخاصة . ولم يكن له علاقة ما بنظارة الحرية اذ كانت مرتباته وأنظمتها كلها في أيدي الادارة دون سواها . وحينما اضطر أخيراً الى دعوة (البوليس) طلب اليهم ان يحضروا غير مسلحين مما أدى الى اقتناعهم ان المحافظ يرغب في زيادة الاضطراب . ولذلك حضروا الى مكان الحادث بهذه الروح وعلى هذه العقيدة واشتركوا مع الرعاع في القتل والنهب وكانوا يرسلون ما تظفر به أيديهم الى بيت سعادة المحافظ .

وحينما رأى المحافظ ان الحالة أصبحت من الخطورة بحيث أن مسؤوليته الجنائية محققة أرسل في طلب الاسلحة وأمر أن ترسل في عربة من عربات الحكومة . ولكنها لم توزع على البوليس الذي كان قد تشتت حين وصولها .

ولقد كان معسكر الجنود النظامية على مقربة من الحادث ولكنه ترك أربع ساعات طوال تمر دون أن يهم بدعوتها وحينما أرسل في دعوتها كانت رسالته شفوية غير قانونية تخاف رئيس الفرقة مصطفى عبد الرحيم من المسؤولية وأرسل يطلب ان يكتب اليه الطلب بالطريق الرسمي المعتاد . وحينما أرسل هذا الطلب خرجت الجند وفرقت الجماهير وأعادت الامن بشهادة جميع قناصل الدول الاجنبية أنفسهم .

وكان يقصد المحافظ من اهمال الانظمة والاصول العسكرية ان يطول الجدل بينه وبين قائد الفرقة وبذلك يساعد نيران الاضطراب ان تمتد وتتشر . وقد قيل ان سعادته كان يحرض الناس على النهب وحين سئل عن ذلك بواسطة أحد من

وصلتهم الاشاعة قال « نعم فعلت ذلك لكي أحول أنظار الجماهير عن القتل » يا اله السموات أنها سياسة رشيدة حقاً !

وفي أثناء الهياج طاف أحد خدام المستر ككسون القنصل الانجليزي على الاوروبيين وحرصهم على التقدم وان يثابروا على النضال .

وحينما كان المحافظ وقائد القوات العسكرية ووكيل الضبطية جلوسا في ديوان الحاكم المختلطة بعد المغرب بساعة واحدة وصل اليهم خبر فخواه ان عربة مملوءة بالاسلحة كانت متجهة الى دار القنصل الانجليزي . وبينما قابل المحافظ هذا الخبر بدون أى اهتمام قام قائد القوات العسكرية وأوقف العربة وأفرغ ما بها في ديوان الضبطية .

وحينما تبين لقائد القوات العسكرية الموجودة في « باب شرقي » ان عمر لطفي نفسه يحرص على الاضطراب هم بالقبض عليه . ولكنه لم يتمكن من ذلك بما أن القطر لم يكن تحت الاحكام العرفية حينئذ ولذلك انتظر حضور وكيل نظارة الحرية يعقوب سامي لكي يفضي اليه بحقيقة المسألة . ولكن فكرة القبض قد تلاشت حين وصوله الى الاسكندرية

وحوالى الساعة السابعة مساءً وصلت أخبار الى الاميرالاي مصطفى عبدالرحيم أن قواربا تسرع الى الشاطي، وعليها جنود بريطانية بقصد ابصاهم الى البلدة . وفي الحال أخطر المحافظ الذي استبعد ذلك كل البعد ولكنه لم يقنع وتوجه الى القنصل الفرنسى الذى رافقه مع فريق من الضباط وشرذمة من الجند الى شاطي البحر . وهناك تأكدوا من صحة الخبر وتوجهوا توأ الى القنصل الانجليزي وبعد شئ من الجدل صدرت الاوامر الى القوارب بالرجوع ثانية بمن عليها .

ولقد احتج أغلب من قبض عليهم من المتهمين في اليوم التالى للقبض مباشرة بأن الذنب ليس ذنبهم فقط بما أن سعادة المحافظ نفسه أمرهم بالنهب والاعتداء . ولو أنه حصل تحقيق في هذه الايام القلائل الاولى لانحصرت الشبهة بناء على أقوال الاغلبية الساحقة من المتهمين في شخص المحافظ . ولكن الاميرال سيمور لم

يسمح بمثل هذا التحقيق لثلاثي السبب الذي اعتمد عليه في اطلاق النيران على الاسكندرية .

ولقد كان عند السيد قنديل أوراق تبين كيف ان الامر نظم بواسطة المحافظ والخبديوى ودبر بالاتفاق فيما بينهما . وحيما قبض عليه أجبر على تسليم هذه الاوراق ومع ذلك لم يوجه أى سؤال الى عمر لطفي بل على النقيض من ذلك رقي الى أعلى مراتب الدولة .

وحيثما قامت المذبحة في طنطا ذهب ابراهيم باشا أدم مدير الغربية الى بناء الحكومة وجمع بقية الموظفين والكتاب والسكرتيرين وأغلق عليه وعلبهم الابواب تاركا الاهلين وما يفعلون وبذلك انتشر الاضطراب وكان لابد أن ينتشر أكثر من ذلك لولا ان أحمد بك المنشاوى وأخاه — ولم يكونا من موظفي الحكومة — أخذوا الاضطرابات وانتدوا أرواح اليهود والمسيحيين والاغنياء من الرعاع ومهاجري الاسكندرية . ومع ذلك لم يسأل هذا المدير أيضاً عن شيء وأعيد الى وظيفته بعد الحرب ... ألا فليسجل الله عنده في أم الكتاب وزر من كانوا سبياً في اراقة هذه الدماء !

وفضلاً عن ذلك فان من بين الاحكام التي أصدرت في هذه الايام حكم صدر من محكمة الاسكندرية العسكرية ضد عبد الرزاق علوان وكيل مديرية البحيرة أثناء الحرب قاضياً بنفيه خمسة عشر عاماً الى « مصوع » وذلك لمعاوته وتخريبه للثوار في دمنهور ويعلم الله وكل انسان يعرف كيف أنه عرض حياته للخطر في سبيل خدمة الناس والمحافظة على أموالهم . والسبب الحقيقي في هياج دمنهور هو ابراهيم بك توفيق المدير — الذي رغم فصله من وظيفته في اليوم السابق على الهياج ، عمل على تنفيذ خطته قبل ان يستلم المدير الذي عين بدله أعماله — ومع ذلك أعيد الى منصبه في مديرية البحيرة عقب انتهاء الحرب . وقد أخذ هذا الرجل أيضاً ما يقرب من الاثنى عشر ألفاً من الجنيئات رشوة من الاهالى . وعلى العموم فما عمله من سيئات كان يستلزم زمناً طويلاً لاصلاحه

وانى أعتقد ان الحكومة الانجليزية كانت مستعدة أن تعفو عن أى جريمة ارضاء

المحتفي بها ، الجناب العالى الخديوى . ويظهر ان مهمة « اعادة النظام » التي تتقلدها الآن الحكومة الانجليزية تنحصر في تجسيم مطامع سموه واثارة رغبته في الانتقام هو ومن حوله . مضحية في سبيل اهوائهم جمهور الاهلين البائس . وتعتقد انه من الممكن ايها منا على لسان الصحف ان اعادة النظام ونشر لواء العدل كان بفضل الخديوى ونظاره والجيش الانجليزى .

ولست هناك اية حاجة لسؤال المصريين عن مبلغ آلامهم . اذ يكفي في ذلك أن ننصت الى تأوهاتهم وأحزانهم .

تقرير عرابى

حقيقة حوادث ١١ يونيو عام ١٨٨٢ التى وقعت بالاسكندرية

ان حزب السراى المكون من الأتراك والشراكسة عدو للانسانية فهم يعتقدون ان الله القدير لم يخلق المصريين الا ليكونوا عبيداً لهم وخدامهم الذين يتخذونهم آله لنشر سلطانهم المطلق تبعاً لما توحى اليهم أهواؤهم وهم في كل ذلك يعاملونهم بقسوة واحتقار . وحيناً رأوا (الاتراك والشراكسة من حزب السراى) ان مجهودات الحزب المصرى بدأت تؤتي ثمرها وان فريقاً نابهاً من بين هؤلاء الذين كانوا يظنونهم عبيدهم قد خطوا خطوات شاسعة الى الامام وأصبح منهم وزراء يجلسون معهم على قدم المساواة في مجالسهم المقدسة وان سواهم من ذوى المواهب قد ارتفعوا الى مناصب رفيعة من مناصب الدولة وأن الامة بدأت تستشعر الحرية . وتخلع عن أيديها اغلال الاستعباد وان كل ذلك يحدث في جو من الهدوء والسكينة — كبر ذلك جدا في أعين خصوم المصريين وتبين لهم ان لاسبيل الى وضع العراقيلى في سبيل التقدم المصرى الا بأثارة حملة وحشية ذنيئة ضد أوروبا تحمّلها على اتخاذ تدابير فعالة لاطفاء جذوة المصريين المتعلمين واخراجهم من وطنهم — اذ انهم يبلوغهم هذه الغاية يخلو لهم الجولا عادة عهد الاستعباد في مصر — ولذلك اتفقوا فيما بينهم (حزب السراى) على تنفيذ هذه الخطة مستخدمين الضمان الذى كنت أعطيت

للاوروبيين عن سلامتهم وحفظ الامن في جميع انحاء القطر المصري (وهو الضمان الذى حملني الخديوي أعباءه في حضرة درويش باشا مندوب السلطان وجميع قناصل الدول الاوروبية) واتخذوه وسيلة لتنفيذ مؤامرتهم — حتى يتمكنوا بذلك من تشويه حركتنا في نظر الاوروبيين . وأدلة ذلك هي : —

أولا — أرسل الخديوي الى عمر لطفى محافظ الاسكندرية أن يحضر اليه بقطار خاص في ٩ يونيو عام ١٨٨٢ وحين وصوله دارت بينهما محادثات طويلة زوده فيها بمعلومات خاصة بتنظيم الاضطراب في الاسكندرية وفي اليوم نفسه عاد عمر لطفى وبدأ في تنفيذ الخطط المتفق عليها حتى انه في ١١ يونيو (أى بعد أخذ المعلومات من الخديوي يومين اثنين فقط) انفجر الاضطراب — ودليل ذلك هم جنود البوليس أنفسهم — الذين ارتكبوا أغلب جرائم القتل أمام باب رئيس البوليس وباب الضبطية . ولم يقم جنود البوليس بواجبهم على خلاف المعتاد ولم تحضر الجنود الى مكان الحادث الا بعد أن قاتم الخطب وحينما حضروا كانوا كالنظارة — بدون سلاح — وذلك على خلاف مايقضي به واجبهم — وفي أثناء كل هذه الحوادث كان المحافظ وقائد الجندمة اسماعيل كامل باشا الشركي يراقبها من أولها لآخرها ومع ذلك لم يتحركا الى استدعاء الفرق (الجنود النظامية) — لاطفاء الفتنة الا بعد ان وصلت الى ذروتها ونفذت أوامر الخديوي السرية ولو انه كان في استطاعتها أن يستدعي الفرق في الحال اذا أرادا

ثانيا — لم يعطى عمر لطفى أى معلومات عن هذا الحادث مع انه يعلم اني أخذت تحت مسئوليتي وبضمانى حفظ الامن والسلام في جميع انحاء القطر وأن يانا بهذا الشأن أعلن بواسطة الخديوي ونشر في جميع الجرائد العربية والافرنجية .

ثالثاً — أن عمر لطفى بعد أن صنع كل ذلك — اذ هو المحافظ المسئول عن كل ماحدث في المدينة — عين رئيساً للجنة التحقيق في الحادث المحزن ثم طلب الأذن بالسماح له بالسفر الى الخارج لتبديل الهواء . ولم يتأخر الخديوي عن اجابته الى هذا الطلب . وبعد ذلك اعتزل العمل ولكنه بقى في القطر لاعمال خاصة به الى أن قامت الحرب وعندها ذهب الى الخديوي في الاسكندرية عن طريق بور سعيد

وعين حينئذ ناظراً للحرية . وكذلك فعل زميله اسماعيل كامل باشا الذي عين فيما بعد وكلاً لنظارة الحرية — كل هذه أدلة بيّنة على أن الهياج دبر أو نفذ بواسطة الخديوى بالاشتراك مع عمر لطفي باشا واسماعيل كامل باشا وبقيّة خصوم المصريين وذلك رغبة منهم في إثارة الاوروبيين ضدهم .

تقرير أحمد بك رفعت

المقدم لمستر بلنت من تونس في عام ١٨٨٣

لا يزال يوجد أناس عندهم الجرأة الكافية أن يقولوا ويكتبوا أن الحزب الوطني المصرى ورئيسه مسئولون عن حوادث ١١ يونيو المشؤمة بل أن بعض الكتاب لا يتردد في ذكر أسماء معينة ويزعم أن أصحابها هم المحرضون على ما حدث في اليوم المشؤوم وذلك رغم ما أظهرته التحقيقات الأخيرة . وذهب بعضهم وهو يحاول أن يشرح الحوادث ومجراها أن يعين الغرض الحقيقي من الهياج فكان في شرحه متناقضاً حيث يقول « رغبة في القاء اللوم في مخيلة الباشا التركي (درويش باشا) من ناحية ومن ناحية أخرى في التعظيم من مركز عرابي الممتاز الذي اعتبره القناصل مسئولاً عن الأمن العام عمد الثوار الى تدمير اضطراب بدون تحديد لطبيعته أو شكله يحمده عرابي بعد ذلك بمجرد رفع يده » .

وبصفتي سكرتيراً عاماً للحكومة المصرية في عهد عرابي ولالمامي بأحوال بلادى وأحوال رجالها أراى مضطراً لخدمة للحقيقة والوطن أن أبسط هنا المعلومات والشواهد التي تدحض هذه الاباطيل دحضاً نهائياً . واني أعطيك هذه المعلومات التفصيلية بسرور عظيم لعلي باهتمامك الدائم بمصير هؤلاء المصريين الذين كان ذنبهم أنهم أحبوا بلادهم ودافعوا عنها . كما أنى لم أخف أن أقدم هذه المعلومات أيام كنت سجيناً مع عرابي ورأيت بعيني رأسى رجالاً يعدونها مفعرة أن يسبوا هذا الرجل الذي كان رمزاً لمستقبل بلاده والذي لا يزال في صدقه وحرية ضميره كذلك الى الآن .

في يوم الاحد ١١ يونيو كان القومسير العثماني درويش باشا ممتطياً عربته في الشارع المؤدى من سراي الجزيرة الى كوبرى قصر النيل . وكان حينئذ قد عقد اجتماعاً طويلاً في قصره الخاص مع عرابي باشا وجميع النظار السابقين ومتوجهاً بعده الى سراي الاسماعيلية حيث يقيم الخديوى لكي يعرض على مسامعه تفاصيل ائتلاف اتفق عليه والذي الى حد قولهم كان يوفق بين الخديو الصغير الجامح وبين نظاره . . .
وحينما وصل درويش باشا الى الكبرى قابله طلعت باشا سكرتير الخديوى الخاص الذى كان مرسلًا اليه من قبل سيده ليخبره عن حدوث هياج في الاسكندرية وانه لا يزال مستمراً منذ ثلاث ساعات وان الاوروبيين والمسيحيين يذبحون في كل مكان . وكانت تلقى هذه الاخبار لدرويش باشا في هيئة الانتصار اذ ان وجه طلعت باشا كان مشرقاً يتألق . وكأنما أراد أن يقول بذلك ان عرابي الذي عمل من أجله كل ما عمل هو سبب هذا الهياج . والحقيقة ان عرابي كان قد تعهد في محضر من جميع القناصل أن يحافظ على الامن العام وان يعيده اذا ما اضطرب أقل اضطراب .
والآن هاهي الحوادث تكذبه والمذابح دائرة منذ ثلاث ساعات وهو عاجز عن ان يفعل شيئاً لاعادة النظام . ولم يكن هنالك شئ . أسعد ولا أسر لانصار الخديوى من ذلك . وكان جل أملمهم أن يسحق عرابي باشا ولو سحق في سبيله السلم العمومى نفسه . وما كان من درويش باشا حينئذ الا ان ارسل رئيس أركان حربه الذى كان معه في العربيه الى عرابي . واذ كنت حاضراً في هذه اللحظه فقد أفسحت مكاناً لرسول درويش باشا في عربتي وأخذته الى منزل محمود باشا سامى حيث كان يوجد عرابي حينئذ .

ولم تلبث الاخبار ان انتشرت في المدينة ففرع الناس وأسقط في يد عرابي وأصحابه . بينما كانت سراي الخديوى في افراح . وكان محافظ الاسكندرية يجيب رسل عرابي بان الجيش قبض على ناصية الموقف وأعاد الامن الى نصابه وفي الوقت نفسه كانت الاشاعات المدهشة تنتشر بين الناس في الطرقات . . . فالبعض يقول وكأنما هو يعمل في ذلك بناء على تعليمات خاصة ان عرابي أصدر أوامره باقامة المذبحة دون ان يعطي ايضاحات أخرى . ويقول آخرون بلهجة الرجل الاكثر اطلاعا ان

الحركة دبرت بواسطة رئيس النظار السابق محمود باشا سامي الذي يتولى قيادتها ولكن المتنورين رأوا في المسألة مؤامرة خطيرة ولو أنهم لم يبدوا رأيا حاسما في الموضوع. اذ أنهم لم يعتقدوا ولم يتصوروا ان عرابي له علاقة بهذا الحادث لا مباشرة ولا بالواسطة .

ففي ٢٨ مايو اى قبل الحادث بأربعة عشر يوما أعلن عرابي الدول انه يتحمل تحت مسؤوليته الشخصية استتباب الامن والنظام. وكذلك أدرك عرابي واعلن ذلك مراراً في صراحة تامة ان سلامة مصر تتوقف علي استتباب النظام فيها . وكان يعارض دائماً في انزال الخديوي من على العرش بحجة انه حامى الخديوى من مثل هذه الطوارئ. . وقد أراد بهاتين الظاهرتين أن يطمئن القناصل على حياتهم وأنفسهم وأن يهدى. خواطر الجماهير . فكيف يتأتى لهذا الرجل نفسه في لحظة هو أدرى الناس بخطورتها أن يسفه مبادئه ويعمل على نقض ما وعد به ويظهر عجزه بيديه ؟ ولو أن عرابي حقيقة كان يملك أن يوقف الهياج بأشارة من يده كما يقول الكاتب سالف الذكر لكان لنا أن نقول كما يقول هذا الكاتب ان عرابي أراد ان يتظاهر بقوته ولكن ما الحكم اذا كان الخديوى لم يكلف نفسه حتى ابلاغ ناظر حرييته بما حدث ولم يعلم عرابي باشا عن الحادث الا من طريق درويش باشا وكان ذلك بعد ابتداء الهياج بثلاث ساعات . فمن الطبيعي اذاً أنه لم يوقف ولم يتمكن أن يوقف الهياج بأشارة من يده .

ولكن هناك حقيقة لاشك فيها وهي أن الحادث كانت له مقدمات تنبئ عنه وكان يدبر وينظم بمهارة تفوق الوصف . فقد ثبت أن بعض المندوبين السريين قاموا بتوزيع نبايت على الزعاع قبل حادث ١١ يونيو ببضعة أيام فقط . وان هذه « النبايت » ظهرت في أنحاء المدينة المختلفة دفعة واحدة وفي اللحظة التي قتل فيها المكاري بواسطة الماطي لسبب تافه . وثبت أيضاً أن طائفة المكاريين — وكانت معروفة بالهدوء والسكينة ومحبتها « للبقشيش » — لعبت دوراً خطيراً في هذا اليوم المشئوم تحت تأثير هذه الرشوة الضئيلة وأن بعض الأروام والبدو كانوا مسلحين بالسدسات أثناء الهياج ومحتمين في مخابى . بمنازل معينة وغرضهم الوحيد

اشعال المذبحة باطلاق النيران خلسة على جماهير الاوروبيين والمصريين وثبت أن بعض المشايخ المتعصبين انطلقوا من مكان لا يعرفه أحد وأخذوا يحرضون الاهالى على ذبح جميع المسيحيين . وأن قوة البوليس التى أرسلها المحافظ فى الظاهر لتخمد الفتنة كانت تخز الناس بجرانها بدل أن تحميهم وأن بعض المهاجرين البؤساء كانوا يقتلون علناً بواسطة رجال الضبط أمام أعين رئاسة البوليس وسمعها . وثبت أن البدو الذين حضروا الى الاسكندرية من البقاع المجاورة لها كانوا على وشك أن يقوموا بدورهم فى النهب لولأن ظهرت قوى الجيش النظامية وأجبرتهم على التراجع ولو أن ظهورها كان بعد أربع ساعات من قيام الفتنة

ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن أم رسل هذه الفظائع والجرائم كانوا من الاروام والمالطين الذين لا يمكن اتهامهم بحال من الاحوال بالتعصب للاسلام ضد الاوروبيين وكذلك المكاريين الذين يتكلمون قليلا من اللغة الانجليزية والفرنسية ولا يظن أنهم يحملون بغضا او كراهية للاوروبيين وكذلك البدو الاعراب من أهالى البحيرة الذين نقلت عنهم شركة روتر التلغرافية قبل المذبحة بقليل أنهم قدموا اقرارهم بالولا والطاعة لاعتاب الجناب الحديوى فى مظاهر فخمة خلافة

ومن جهة أخرى فإن محافظ الاسكندرية يفسر توانيها فى ارسال الجيش النظامى لاختاد الفتنة بخوفه من انضمام الجند الى الثوار . ولكن سعادته لم يفسر لنا ولم يسأل بتاتا كيف أن خوفه هذا الذى استشره عند بدء الهياج قد تلاشى حينما اشتدت المذبحة ووصلت الى ذروتها .

ولكن الحقيقة فى كل ذلك والتي كان عمال التلغراف المتصلون بالسراى على استعداد الى بسطها هو أن مراسلات عدة كانت تتبادل بين محافظ الاسكندرية والحديوى عقب اندلاع الفتنة مباشرة وكانت كلها تدور حول ارسال فرق من الاسطول الانجليزى أو الفرنسى للتدخل فى الامر . ولقد كان الحديوى الصغير لمدة من الزمن ينتظر بفاغ الصبر نزول القوى الاجنبية الى أرضه التى كانت مرسله لتثبيت سلطانه وأن يراها فى القاهرة نفسها وتقبض على عرابى وجميع الوطنيين ثم تعود ثانية الى بوارجها وهي تشد نشيد المجد لجنابه العالى . ولقد كان حيدر

باشا ابن عم الخديوي في الاسكندرية في يوم الهياج وساعد كما قيل على ذبح المسيحيين
البؤساء. وقد كان قبل ذلك يعقد اجتماعات طويلة لمدة أيام متتاليات مع الخديوي
في « الحرم الملك » وكانت دائما تعقد في المساء . ولم يلبجا المحافظ الى الجيش المصري
ليضع حدا للمذبحة وذلك باتفاقه مع الخديوي الا بعد فشل مفاوضاته مع قواد
البحر الاوروبيين لارسال قوى من قبلهم . وهذه معلومات لها قيمتها عند جميع
هؤلاء الذين يسمح لهم مركزهم أو تسمح لهم معلوماتهم عن السياسيين المصريين
أن يكونوا رأيا صائبا عن حوادث ١١ يونيو .

وهناك مسألة باقية ليست حقيقتها معلومة للجميع . وهي أن محافظ الاسكندرية
في وقت الهياج هو عمر لطفى وعمر لطفى هذا هو الروح الثانية لابراهيم المفتش
صاحب الموارد والايرادات الضخمة والمفتش السابق للوجه القبلى الذى اشتهر بأعمال
« كراباجه » فى الاهالى . وكان تعيين عمر لطفى فى عهد وزارة محمود سامي بناء على
إلحاح وتوصيات الخديوى الخارة . اما عرابي باشا فقد كان شعوره الشخصى وما هو
مولع به من الاستقامة ضد هذا التعيين وكان يشعر دائما بقلق من جرائه . ولكن
رئيس النظر حينئذ كان يثق فى كفاءة عمر باشا لطفى الشخصية ويعتقد انه لا يجرؤ
مطلقا على خيانة الحزب الوطنى ولو انه لا ينتمى اليه وفى الوقت نفسه كان يرى فى هذا
التعيين ارضاء للخديوى (وذلك قبل وصول القوى الاجنبية) الذى كان دائم
التضجر مستمر الإلحاح فى هذا التعيين ويقول أن الاسكندرية فى حاجة قصوى الى
محافظ نشط قادر يملك حفظ الامن بها — وقد نجح فى الحصول على موافقة مجلس
النظار على هذا التعيين . وفى اليوم الثانى للمذبحة حصل عمر لطفى على اجازة غير
محدودة المدى من الخديوى وأعد معدنه للإبحار على أول باخرة تقوم من الميناء .
وقد كوت ثلاث لجان بالتتابع للبحث فى أسباب الحادث واكتشاف المجرمين
الحقيقين ولكن لم تنجح واحدة منها فى مهمتها ولم يصلوا الى نتيجة ما بل ان لجنة
التحقيق بالاسكندرية حينما عاقبت أخيراً فريقاً من هؤلاء الذين قد صبغت أيديهم
بدماء الحوادث كان ذلك لانهم آلات لم تؤت من الذكاء القدر الكافى الذى ينجيها
من الانهزام . مع ان الاشخاص الذين دبروا كل شيء وساروا فى تنفيذه لم يرد لهم

ذكر مطلقا في التحقيقات — لماذا؟ هذا هو بيت القصيد .
هذه يا سيدى هي الحقائق والمعلومات التى يمكننى ان أبسطها لكم ومهما كانت
الاستنتاجات التى يمكن الحصول عليها مما ذكرته فانى أظن انى قد أثبت كذب
الانتهامات التى تكلم عن قصد أو عن جهالة ضد الحزب الوطنى المصرى وضد رئيسه .
وانتى مستعد ان أقسم على صدق هذه البيانات امام أى محكمة بل ومستعد
ان أذهب الى لندن نفسها لآتمامها واعطاء جميع الايضاحات اللازمة .
ملحوظة — كل هذه البيانات التى أعطيت عن الحادث قدمت للورد
راندلف تشرشل فى عام ١٨٨٣ وقدمت بواسطته على ما أظن الى ادارة الشؤون
الخارجية . وكذلك قدمت اثباتات اضافية أخرى كنت جمعتها بنفسى الى المستر
جلادستون ليبحثها ولكنه أبى ان يقوم بهذه المهمة .

مذكرة مرفوعة للورد راندلف تشرشل

فى عام ١٨٨٣ عن رأى المستر بيان فى الحادث

لشهادة المستر بيان عن منشأ مذبحه ١١ يونيو أهمية كبرى نظراً للظروف التى
أحاطت بمركزه فى مصر ولما هو عليه من الخلق العالى فى الوقت نفسه . فمن المعلوم
انه كان مترجماً فى دار المندوب البريطانى حين نشوب الفتنة وكان بهذه الصفة فى
احتكاك مستمر بالسراى وبالوطنيين من قبل السير ماليت . وأنه فى شهر يوليو فى زمن
القلق العام الذى سبق الحادث تركه السير ماليت وفى عهده السجلات الرسمية
وقد استمر فى القاهرة الى ما قبل اطلاق النيران على الاسكندرية بيومين اثنين
فقط وكذلك كان المستر بيان من أول من نزل الى أرض الاسكندرية بعد الحادث
واشتغل شهراً مع اللورد شارلز بيرزفورد فى البعثة البوليسية وهو صاحب الفكرة فى
معاينة الذين ارتكبوا أعمال النهب والقتل والحريق . ثم التحق بعد ذلك بأركان
حرب السير جارت ولزلى وحضر جميع وقائع الحرب وأنه بعد عودة السير ماليت
عين هو والسير شارلز ولسن لمراقبة الاجراءات المتخذة فى محاكمة عرابى من قبل

حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا. وانه استخدم في ترجمة الاوراق العربية المتعلقة بهذه القضية ومن بينها أوراق عرابي الخصوصية . وانه وضع بالاشتراك مع الميجر شرمسيد تقريراً نشر في الكتاب الاخضر عن حالة السجون المصرية وهو تقرير استحق عليه الشكر من اللورد جرانفيل وانه حين اعتزاله خدمة حكومة صاحب الجلالة الملك في ديسمبر عام ١٨٨٢ قدم له الشكر على خدماته من كل من اللورد جرنفل واللورد دفرين . وانه من ذلك الوقت عاش في مصر حيث تولى بعد ذلك الدفاع عن قنديل وسجناء آخرين متهمين بالاشتراك في المذبحة . ولذلك كانت شهادته ذات قيمة خاصة بل هي أفضل ما يقدم في هذا السبيل . ويمكن استخلاصها من النبد الآتية المنتقاة من خطاباتة المختلفة .

ففي خطاب لمستر بلنت من لندن في ٦ نوفمبر عام ١٨٨٢ يقول « ان رجال السراى هنا في ارتباك عظيم أمام وصول اللورد دفرين الى هنا باكر . ولقد كان وصول برودلى صدمة قوية لهم ولكن وصول اللورد دفرين هو الضربة الاخيرة . واني أعتقد في اللورد دوفرين أنه رجل فطن سيتمكن من فهم صاحبنا توفيق بسرعة وعلى ماعلمت أنه سيفتح أذنيه لكل انسان وأن البعثة المؤقتة ستمد بمعلومات أدق بكثير مما كانت عليه الحال مع دار العميد في جميع الأوقات . ولقد حادثت كثيرين من الوطنيين قبل ضرب الاسطول لميناء الاسكندرية وهم من جميع الطبقات والاحزاب ووقفت على حقيقة الدور من أبطاله الأربعة — إنجلترا وتركيا وعرابي وتوفيق . وكان لون كل منهم واضحاً تمام الوضوح » .

« . . . واني أظن أن مسألة ابراهيم أغا وحدها تكفي أن تدل على حقيقة انجاء الخديوى . فقد سمعت القصة كلها من السراى مباشرة — وكيف أن توتنجى قبل يد الخديوي وطلب أن يسمح له بأن يبصق في وجه السجناء الخ . وهذه هي المسألة التي حقق فيها السير شارلز ولسن ووجد أنها صحيحة من أولها لاآخرها ولكن بما أن الخديوى كان لابد أن تظهر له عورات في هذه المسألة فقد تركت جانباً ولقد اقترحت حينما رأيت أن جميع الشهود حاثون في ايمانهم ان اليمين التي تطلب منهم هي يمين الطلاق (على الطلاق بالثلاثة) وكان السير شارلز ولسن من رأيي

أيضاً ولكن المسألة وقفت عند هذا الحد . وعائلة الخديوي نفسها لا تخفى حقيقتها الآن فيما بين أنفسهم ولا تحاول اخفائها ومع ذلك فهذا هو الرجل الذى ذهبنا لنحارب من أجله فى مصر » .

وفى السابع عشر من الشهر نفسه كتب يقول « المسألة تتوقف الآن على ما لو سمح للسجونين وأعطيت لهم الفرصة فى ان يسمع دفاعهم عن أنفسهم باخلاص . لاني مقتنع الآن أن الحكومة هنا تعمل كل ما فى وسعها لعرقة اجراءات المحاكمة . وذلك لان الحقائق التى تسفر عنها مناقشة المتهمين تمس جميع الرجال الذين فى الحكم الآن وتظهر حقائق غير سارة عن الخديوى نفسه . ولهذا السبب الاخير اعتقد أنه من الممكن ان تتفاهم الحكومة الانجليزية مع عرابي على شروط معينة لانه من المؤلم جداً أن تظهر المحاكمة أن الرجل الذى أرسلنا جيشاً الى مصر للانتصار له هو أكبر رجل دجال فيها . وانا شخصياً لا يكاد يخامرني شك في أن الخديوى وعمر لطفي دبرا مذبحه الاسكندرية لكي يطعنا عرابي بها بعد ان جعل نفسه مسئولاً عن الأمن العام وأن عندى أدلة تكفي أن تجعل ظني أقرب للاعتقاد منه لأى شئ . آخر ولكن لم يحن الوقت لاثباتها » .

وفى اجابة له على خطاب سئل فيه أن يعطي معلومات أوفى وايضايات عن حادث ١١ يونيو قال :

١٧ فبراير سنة ١٨٨٣

« اني مسرور أن أسمع عن الحملة التي تمدها ولكني أرى أنه من الصعب جداً أن تظهر مسئولية الحكومة التي تخلصت من شبائك الحادث بكل مهارة وخفة . أنت نسألتي أن أعطيك براهيناً تؤيد نظريتك وأنا شخصياً ليس عندى شهادة معينة . حينما حضر اللورد دوفرين أخبرته ان المذبحه نشأت في الحزب الفرعوني (الحزب الخديوي) ولم تكن سياسة خاسرة فيما يتعلق بأنفسهم لأن غرضهم الواضح منها أن يشوهوا سمعة عرابي بعد أن أعلن ضمانته ومسئوليته عن الامن العام ولكي يدفعوا الاوروبيين الى العمل على اسقاطه . وكان الرأي القائل بالصاق الحادث به مضحكاً حقيقة لانه كان انتحاراً له وقد أدركوا جميعاً ذلك حينئذ . وحينما طلب الى اللورد دوفرين

أن آتى له بآبائات تؤكد اعتقادي أن كان عندي شيء منها ذهبت اليه في النهاية وأخبرته أنه لو أعطي ضماناً كتابياً للشهود أن لا يمسمهم أذى لأحضرهم اليه — بما أنني لا يمكنني أن أحضرهم قبل ذلك — والشيخ عبده ورفعت يعرفان الحكاية من أولها لآخرها تماماً — وهؤلاء الشهود يثبتون أن عمر لطفي أمر سليمان سامي أن يرسل اليه الفرقة بغير سلاح ولكن سليمان سامي أبى أن يستغفل هذا الاستغفال ويرسلها بهذا الشكل لادراك ما يترتب على ذلك من النتائج وفي الوقت نفسه كان يدرك ما يصح أن يقال لو بقي بجنوده بعيداً بينا المذبحة قائمة على قدم وساق ولذلك توجه بفرقه بعد تردد ساعة من الزمن وكانت مسلحة على تقيض أوامر عمر لطفي وأخذ الفتنة . وفي مكتني أن أحضر الرجل الذي تلقى الأمر من عمر لطفي وأوصله الى سليمان سامي . ويمكنني أن أحضر شخصاً آخر سمع عمر لطفي يحرّض أوباش المذبحة في الطرقات على أن يخربوا منازل المسيحيين على من فيها وأن لا يتركوا منهم أحداً . وهنا صاح اللورد دوفرين وقال أنه ليس من شأنه أن يحاكم عمر لطفي وكان ذلك قبل ظهور برودلى في الميدان وبعد ذلك مضيت في مجهوداتي معتمداً على نفسي فيها ثم التجأت الى برودلى وتمكنا في النهاية من الحصول على شهادة الذين أرسلوا الرسالة الشفوية من الخديوى الى عمر لطفي في الليلة السابقة للمذبحة وفيها يأمره بإقامة الاضطراب — وذلك يفسر الانسراح الجنوني الذي قوبلت به أخبار الفتنة في السراى — بقولهم « الآن قد فعلناها لهم » وكان جميع رجال التشريفات والخدم يرقصون من الفرح وغير ذلك من مظاهر الغبطة والسرور . ومما زاد هذه الأدلة وضوحاً تعيين عمر لطفي ناظراً للحربية (اعترافاً بخدماته في ذلك اليوم) بدون أى سبب خاص يدعو الى ذلك التعيين أو كفاءة شخصية له . وإذا لم يكن مدانا حقيقة فلا يمكنه أن يتهرب من مهمة الاهمال الشائن والعجز وعدم الكفاءة كمحافظ يتحم عليه اخماد الفتنة التي تقع كل مسئوليتها عليه دون سواه . ولكنه رغم كل ذلك عين ناظراً للحربية . وهذه هي الحقائق التي تغلب بها برودلى على الخصوم في جميع مساعيهم . ولا بد أنك لاحظت — كما لاحظ كل انسان هنا — كيف أن مسألة المذبحة التي كانت في أول

الامر قصب السبق المحرز ضد عرابي أخذت فجأة ثم توارت من الميدان بهذا الحكم المضحك »

وفي ٤ مارس كتب المستر ييمان لينخير المستر بلنت أن قنديل وسليمان سامي وآخرين طلبوا اليه أن يدافع عنهم امام محكمة الاسكندرية العسكرية التي كانت تتجه نواياها الى اعدامهم ثم أضاف الى ذلك بقوله :

« ولقد كانت الورقة الراجعة في يدي في هذه اللعبة هي الشهود بطبيعة الحال الذين كنت اهدد باحضارهم لاتهام عمر لطفي مباشرة والرأس الكبيرة بطريق غير مباشر . وأظن ان الحكومة تفضل أن تطلق سراح المتهمين عن أن تعرض نفسها لمثل هذا التعريض الجارح » . وفي يوم ١٨ من الشهر قال « اني واثق من الافراج عن المتهمين وربما استبدل بهم في قفص الاتهام ناظر الحرية » . ولكن هذه الخطوة أفسدت بالاجراءات الجهنمية التي اتخذت حينئذ ومنع أى استشارة أو تواصل مع المتهمين الى أن انتهت المحاكمة وأما فيما يتعلق بقضية سليمان سامي فقصد حرم من وسائل الدفاع دفعة واحدة

وفي هذه الاثناء عاد المستر نايبير الى انجلترا وهو الذي انضم الى مستر بيان في مسعاه الى الدفاع عن المتهمين وبناء على نصيحة المستر بلنت قابل المستر راندلف تشرشل والسير ولفرد لوسن . وكان تقرير المستر نايبير حينئذ هو السبب في تصريح المستر راندلف العلني الذي عمل في شهر مايو - وهو أول تصريح علني له عن علاقة الخديوى بالمذبحة والذي أدى بالمستر جلادستون الى الوعد بمحاكمة المتهمين محاكمة عادلة .

ومع كل ذلك فان المستر نايبير لم يجد ما يشجعه على العودة الى القطر المصري ولذلك استمر المستر ييمان - ولو انه لم يكن محاميا - في الدفاع عن قنديل بطريقة عامة وكان المستر بلنت يمدد بالمعونة المالية اللازمة للمصاريف الضرورية لانه لم يأخذ أجرا على دفاعه ولم يتمكن قنديل من رؤية مستشاره المستر ييمان الا بعد أن حوكم زميله سليمان سامي فكانت مهزلة أكثر منها محاكمة وبعد أن أجريت معه تحقيقات بمجموعة متضافرة من خصومه . وقد مضى تسعة أشهر في السجن وكان

يتبع في دفاعه طريقا منع عنه غوائل الهجوم . اذ أنه كان يطالب بالرحمة لابلعدل الذي لم يكن له موضع حينئذ .

وكتب المستر بيان في الثاني والعشرين من الشهر فقال : « وكان يحلف انه لا يعرف أى شيء . يربط عمر لطفي بالمذبحة اللهم الا بعض شواهد عارضة يشترك في معرفتها كل الناس . وان عمر لطفي لم يعرض عليه أى اقتراح وانه لا يظن ان المذبحة دبرت من قبل (هكذا) وكل ما هنالك ان عمر لطفي كان واقفا وقوفا تاما على شعور الاهالى ويعرف انه لا بد ان ينفجر في يوم من الايام . وحيثما حصل الانفجار قال قنديل انه كان طريق الفراش وأردف ذلك بقوله ان عمر لطفي أو أى انسان آخر كان يمكنه ان يخدم الفتنة عند منشئها . بل ان تلغرافا واحدا لعرايى كان يكتفى للوصول الى هذه النتيجة . ونداءاً واحدا للجند كان يأتى على الفتنة فى الحال ولكن عمر لطفي اكتفى بالطواف فى المدينة وتبادل التلغرافات الشفوية مع الخديوى ومن المحال الوقوف على ما دار بين الاثنين حينئذ من المراسلات . اذ ان الكتاب كانوا ينقلون الارقام دون ان يفهموا لها معنى وقد صدرت الاوامر باعدام جميع التلغرافات الشفوية (والظاهر ان مثل هذه التلغرافات تعدم دائما) . ويقول رفعت ان التلغرافات كانت خاصة باستدعاء الجند الى ميناء الاسكندرية من البوارج . واذا كان الخديوى قد اعلم بهذه المذبحة عند الساعة الثانية او الثالثة فلماذا اذا لم يستدع السير مالت (القنصل الانجليزى) مباشرة ؟ فان السير مالت لم يعلم بها الا بواسطة تلغراف من كبير وهو فى حجرة بليارد زيجادا حولى الساعة السادسة مساء ١ وهذا هو الدليل الوحيد القائم ضد الخديوى . أما الادلة ضد عمر لطفي فهي أقوى من ذلك ولكن للأسف لم أتمكن من الحصول على الشهود الذين عرضت ان احضرهم للورد دوفرين . لاني لم أعرف اسماءهم بنفسى ولكنى كنت أخبرت بواسطة شخصين معينين انه اذا وقف اللورد دوفرين وقفة طيبة فى هذه المسألة فانهما يعطيانى الاسماء ويسلمانى الاشخاص أنفسهم . ولكن اللورد دوفرين لم يقبل اعطاء الامان المطلوب ولا يمكننى ان أعطي تفصيلات أكثر من ذلك لاسباب أحب ان تصدقونى أنها أسباب قاسية لا يمكن التغلب عليها . ومع ذلك فان الشهود كان يمكن الحصول عليهم

بوسائل أخرى ولكن ما كان يمكن الحصول عليهم بالطريقة التي سنحت لي أولا .
وأوفى دليل على حسن نيتي اتى وعدت باحضار هؤلاء الشهود أيام كنت موظفا
بالحكومة وكان عجزي عن القيام بما اخذته على عاتقي في هذا الشأن يكفي اسحق
سحقا تاما . ولكن العهد قد تطاول على هذه المسألة الآن ولا يمكنني ان أحضر
الشهود بعد . او على الاقل ليس لدى الوسائل في الوقت الحاضر التي تمكنني من
القيام بذلك ولو اتى فيما بعد قد أمكن من احضارهم . »

ثم قال أيضا في الخطاب نفسه « واني اعتقد ان فكرة مجابهة المستر جلادستون
بمذكرة تاريخية فكرة حسنة جداً . ولكن حذار ان تذهب في تأييد معتقداتك الى
حد غير ملائم اذ تقرر اكثر مما يمكننا ان نثبت . ومحمد عبده ورفعت شاهدان
ضروريان لنا وسوف لا أمتنع عن الافضاء لك بما أعرف ولكني سوف لا أخبرك
عن مصادري » .

وقد أشار أيضا الى هجوم اللورد رودلف تشرشل الثاني الذي قام به بمناسبة
تنفيذ حكم الاعدام في سليمان سامي مما أدى بالمستر بلنت الى اعتزام تسليم جميع
الاوراق التي في حوزته ومن بينها التبذ القديمة التي ذكرت الآن للورد راندلف
باعتبارها « الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء وان لا يعاد هدرها بعد ذلك مرة ثانية » .
وأشار كذلك الى خطاب المستر ايف الذي ظهر في الوقت نفسه بمجرىة التيمس ثم
قال « اني آسف ان ايف نشر هذه التبذ من خطابي ... اذ اني لم اكتبها بالعناية
التي نجعل ما فيها من حقائق معدة للنشر . قالوا ان عرضي الشهود لم يكن علي اللورد
دوفرين شخصيا بل على نكلسن (سكرتير دوفرين الخصوصي) الذي أعطاني على
كل حال جواب اللورد دوفرين . وأظن اني أشرت مرة الى المسألة امام اللورد
دوفرين الذي أجاب بشكل يدل على انه مطلع عليها ولكنني كنت في ذلك
الوقت منهمكا في قضية عرابي الى حد انني لا اتذكر جيدا ما مر في هذه
اللحظة ... واني لا أعبا بما تنشره عني ضد عمر لطفي ولكني أفضل أن لا توقعني
في مشاكل مع الخديوي . وقد عدلت أفكاري فيما يتعلق بمسئوليته عن الحادث ولا
يهمني بعد أن اهاجه . واذا ما حامت حوله الشبه فيما بعد عن طريق عمر لطفي كان

ذلك حسنا وخيرا لكم ولكني لا أريد أن يهاجم باسمي أنا شخصيا . وأنا الآن في حالة من التفاهم الحسن مع أغلب رجال الحكم وأنى أستعين بهذا الشعور الحسن لتحقيق مصالح المتهمين عملائي وإذا ما قطع بيني وبين الخديوى على حين فجأة فانهم هم الذين يضارون ولست أنا » .

ملخص الشهادات والادلة

مجموعة من الكتب الخضراء في عام ١٨٨٣

يثبت تاريخ مذابح الاسكندرية كما هو موجود في الكتب الخضراء (الكتاب الازرق رقم ١٦-١٨٨٢ والكتاب الازرق رقم ١٧-١٨٨٢ والكتاب الازرق رقم ٤-١٨٨٣) ادانة السلطات المدنية والبوليس بشكل لا يحتاج الى الجدل وبراءة السلطات الحربية و فرق الجيش براءة تامة مع الاقرار بسلوكها الامين المشرف . وتلك حقائق تؤكدها مجموعة من الشهادات عن هذه المذابح . فالبوليس والجندرية كانتا تحت اشراف المحافظ عمر لطفي المطلق وكان عمر لطفي بدوره ليس مسئولا أمام وزير الحرية (عرابي) بل امام الخديوى مباشرة وذلك ما يجب أن يبقى عالما أبدا بالاذهان بينما كانت فرق الجيش تحت اشراف عرابي باشا وزير الحرية وحده . وقد قرر المستر جروجان (الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ٩) — الذي كان قد عين بواسطة السير أدوارد ماليت بناء على تعليمات اللورد جرنفل ليجمع من مدينة الاسكندرية أدلة يتمكنون بها من اثبات أن عرابي هو مدبر الحركة — أن البوليس قبل الحادث بأيام قلائل ابتاع كمية كبيرة من النبايت والدفوف ووزعها على الطبقات الدنيا من الاعراب والبدو وأن هذه النبايت كانت توزع من منزل قريب جدا من الضبطية الرئيسية . (راجع كذلك اقرار المستر أدوارد باربر « الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ١٧ ») . وقد أضاف المستر جروجان انه لم تتخذ أي اجراءات ضد الاشخاص الذين وزعوا النبايت كما أن التقارير الطبية التي كتبها عشرة من الاطباء الاوروبيين الذين بحثوا جثث القتلى في المستشفيات تثبت جميعها أن القتل حدث بناء

على طعنات من المدى وحراب البنادق . ولا يخفى أن المدى وحراب البنادق هي أسلحة البوليس الرئيسية والثابت أن البوليس في يوم المذابح كان بغير أسلحته النارية وكان متسلحاً بالحراب فقط (الكتاب الأزرق رقم ٤ صفحة ٧٥ المشمولة الثالثة تحت رقم ٩٢ من مستر بروفنش الى المستر جروجان) وتقرير هذا الرجل له أهمية عظيمة اذ هو يثبت ان الطرقات كانت خالية من الفرق النظامية في يوم الحادث خلواً تماماً ومما تجدر ملاحظته أثناء قراءة الشهادات الخاصة بالمذابح في الكتب الزرقاء المشار اليها آنفاً أن كلمة « جنود » تشير فقط الى بالجندمة وقلما يدل في أى موقع منها على جنود الجيش النظامية .

ولنتكلم الآن على مسلّك البوليس . يقول المستر بويس المهندس في الاسطول الانجليزي (راجع الكتاب الأزرق رقم ١٦ صفحة ٢ : المشمولة الثانية تحت رقم ٢) أن الجندمة التي كانت تحت اشراف رئيس البوليس مباشرة لعبت دوراً كبيراً في الحادثة . فقتلوا المسيحيين حينما كان الرعاع يكفون عن ذلك . واذا انعكست الحال وأخذ الرعاع في قتل المسيحيين كانوا يتركونهم وشأنهم ولا يبدون حراكاً . ويقول المستر هيوات وهو كاتب حسابات انجليزي كان يعيش في الاسكندرية منذ سبعة عشر عاماً (راجع الكتاب الأزرق . رقم ١٦ المشمولة الرابعة تحت رقم ٢) أنه « اذا أردنا أن نعرف موقف السلطات المصرية والجيش أثناء الاضطرابات فيجب أن نقسمها الى قسمين هما (١) البوليس (٢) الجيش . فأما عن الاول فليس عندي أقل تردد في القول بأنهم بدل ان يخدموا الفتنة قد بذلوا كل ما في قواهم ليزيدوها استعماراً وكان مسلّكهم في هذه الاثناء وحشياً قاسياً مبنياً على التعصب . وسوف يظهر على ما أعتمد من الكشف الطبي أن الجروح التي أصيب بها كثير من الاوروبيين كانت بيد رجال الجندمة . ومما لا جدال فيه أيضاً أن كثيراً من النبايت وزعت على الاهالي بيد هذا البوليس نفسه بدون مقابل بينما نزعوا من الاوروبيين جميع أسلحة الدفاع التي كانت في حوزتهم حتى العصي التي يتوكأون عليها . ولقد علمت من أوثق المصادر أن الاجانب الذين كانوا يعيشون في الاحياء الوطنية والذين التجأوا بطبيعة الحال أثناء الاضطرابات الى الضبطية أو أحد معاقل البوليس الاخرى

ذبخوا شر ذبحة بمجرد دخولهم هذه الاماكن . ومن جهة أخرى فاني مقتنع ولست في حاجة الى شرح أسباب هذا الاقتناع أنه لولا استدعاء الجيش في النهاية واتخاذة الفتنة لما كانت تنتهي الا بمذبحة بخيفة . واذا كان الاوروبيون مدينون للاحد بأرواحهم فهو الجيش » . ويقول المستر جورج ييلافاشنى (راجع المشمولة الخامسة في القسم الثانى ص ٦ الكتاب الازرق رقم ١٦) « أن البوليس انتصر علناً للاعراب وكثير من الضحايا الذين كان يقودهم البوليس الى الاقسام انزلوا من العربات وقتلوا ببنان الحراب » . والمستر ستيفن رالى يقول (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ٧ ورقم ٣) « لكي تتحقق من خيانة السلطات ماعلينا الا أن نعرف ما يلى — بدأت الفتنة فى الطريق عند الساعة الثالثة واستمرت الى الساعة السابعة وكان معظم القتل بيد البوليس واستمر الحال على ذلك اى أن أرسلت فرقة من الجند لاختاد الفتنة وكان من الممكن اخادها بهذه الطريقة في ربع ساعة لو انهم أرادوا ذلك . »

ملحوظة : بمناسبة هذه المسألة نشير الى ان سليمان سامي أمير الاى الفرق النظامية لم يستدع الا فى ساعة متأخرة بعد بدء الهياج .

ويقول المستر جروجان (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ١٠) « أشار جميع الجرحى فى المستشفيات بان رجال الجندمة كان لهم ضلع مع الغوغاء فى المذبحة وكذلك كان بكثير منهم جروح من رماح البنادق » . ويقول هينال سكجناميليو الاسكنداني (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ١٦) أن الثلاثة رجال الذين قتلوا وهم الدكتور ريتين والسيور ليجرنى وفن رب والاربعين قتيلا الآخرين من الاوروبيين كانوا قد التجأوا الى الضبطية ليكونوا تحت حراسة البوليس . وفى الليلة نفسها ذهبت الى المستشفى الاوروبى لابحث عن صديق السيور فان رب . وهناك سألتى الحراس الذين كانوا فى الخدمة حينئذ عما اذا كنت أملك حقيقة كل هذه الجراة التي تدفعني الى عمل كهذا . ولكنى انطلقت الى الداخل وكانت ساعة متأخرة من الليل وسرعان ما رأيت امامي اكواماً من الجثث وعندها تراجعت وعدت في اليوم الثانى ووجدت ما يربو على الستين قتيلا كلهم عرايا وأجسامهم مغطاة

يجروح من النبايت ورماح البنادق . وكثيراً ما جرح البوليس الاجانب من
الاوروبيين كما كان ينظر بعين الارتياح الى الاعراب وهم يفعلون ذلك أيضاً
(راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ١٦) وقد أخبر كل من المستر روبرت جيليو
من الرعايا الانجليز والمستر جوزيف ليفي من مصنع المسيو بيزو ليفي بمنشستر والمستر
الفاتي من مصنع فيفاتي وولده بمنشستر القنصل البريطاني في مدينة ليجهورن « ان
السلطات المحلية اشتركت في المذبحة » وفي الصفحة نفسها توجد كلمة للكلونيل . . .
وهو أحد الضباط الاوروبيين ذوى الاعتبار كتبها في ربيستا في ٢٨ يونية وهي الآتية
« أن أحد الوطنيين الافاضل واسمه وزير بك ويقطن الدور الاول من المنزل المواجه
لرئاسة البوليس وقال امامي وامام محافظ الماينة وغيره من كبار موظفي الحكومة انه
رأى النبايت توزع على الجماهير من الشبايك التي امامه. هذا في الحي الاوروبي بينما
كان فريقاً من الفوغاء يقتحم شارع دى سير وميدان دى لاني في حين آخر من
مختلفين . وبعد ذلك بمدة رأى هو وزوجته وخدمه ثلاثة عشر أوريبا كانوا قدالتجأوا
الى رئاسة البوليس للحماية يسحبون خارجها عرايا الاجساد مشوهي الخلق الى البحر
لكي يرموا فيه ويقول المستر ادون باربر في صفحة رقم ١٧ « وفي أثناء هذه المحادثة
القصيرة حضر جمع كبير من الاعراب من جميع الجهات وجهزوا بنبايت القيت اليهم
من منزل وطني عال قريب من الضبطية » ثم يقول بعد ذلك « وبعد اغلاق الباب
صعدت الى الدور الاعلى ومن هنالك رأيت عددا كبيرا من الاوربين مقتولا في
الطريق وكان البوليس يساعد القتلة . ولما لمن يكن للبوليس جيوب ففقد كان ينحني
مفاعمه وراء انبراميل وأحيانا تحت أغطية البالوعات » . ويقول المستر جون ولس في
صفحة ١٧ « وفي هذه اللحظة وصل رجال البوليس وعددهم ثلاثون أو أربعون
وبدأوا يطلقون اعبرتهم بدون أى مبرر ظاهر لذلك . وكانوا يرون الاوربيين
مدرجين بدمائهم تحت أقدامهم ولكنهم لم يفعلوا شيئا ليدافعوا عنهم » . وقال
أيضا « ورأيت أيضا رجالا من الجندمة يحملون بعض الامتعة المسروقة . ولكن
حينما وصلت الفرق النظامية عاد الامن الى نصابه وكأنما لم يحدث شئ » . وفي اقرار
السنيور فرتوني ما يأتي (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ١٩)

« وبعد قليل من الوقت رأيت عربات كثيرة مملوءة برجال الجندرية (وهم جنود في ملابس زرقاء) آتية من ناحية مركز البوليس الرئيسي وكل من فيها ينظر الى التوافد حيث كانت تتجه بنادقهم أيضا ويصيحون للاعراب « تشجعوا . اضربوهم » . (راجع الكتاب الازرق رقم ٤ صفحة ١٠ المشمولة الرابعة من القسم الرابع) . ويقول المستر ستوتون صراف الباخرة (افنسنبل) « كان البوليس والموظفون المحليون أثناء الهجوم المشار اليه ينظرون للغوغاء نظرة عطف ولم يتخذوا أى اجراء لحماية المسيحيين وكبح جماح الغوغاء . ولم يكن فى الطريق أى أثر للجنود النظاميين فى هذه الاثناء »

وقد كتب الاميرال السير بوشامب سيمون الى الاميرالية عن مسلك الفرق النظامية فقال (راجع الكتاب الازرق رقم ١١ صفحة ١٠٨) استمرت الاضطرابات مدة ساعتين او ثلاثة قبل ان تدعي الحامية الى تقلد السلاح . ولكنها حينما حضرت طهرت الطرقات بسرعة محدودة وساد النظام فى الشطر الباقي من الليل « ويقول المستر كلفرت نائب القنصل الذى أسندت اليه أعمال القنصلية بعد ان جرح المستر كوكسون (راجع الكتاب الازرق رقم ١١ صفحة ٣٩ ورقم ٩٧) فى ١٢ يونيو « لم يتدخل البوليس ليحمى الاوروبيين . الى ان حضرت الفرق النظامية وأعادت النظام » وكتب فى اليوم نفسه (راجع الكتاب الازرق رقم ١٧ صفحة ٢٤ المشمولة الثالثة تحت رقم ٢) « وقد كان مسلك الجنود النظامية حسناً جداً ولم تتحيز للغوغاء » وفى الرسالة نفسها ما يأتى : « نهب البوليس المنازل والدكاكين على حد سواء . وبعد رسالتي التلغرافية اليك تجددت معركة فى حي من أحياء المدينة الدنيا ولكن فريقاً من الفرسان فرق الثوار فى الحال . والمدينة الآن فى سكون تام » ويوجد فى البيان الذى أذيع على الاوروبيين مهوراً بامضاء جميع القناصل بعد اجتماعهم فى منزل المحافظ فى ١٢ يونيو الفقرة الآتية « حدثت اضطرابات خطيرة فى يوم الثلاثاء . بالاسكندرية ولكن الجيش المصرى أعاد النظام وتعهد رئيسه بالمحافظة عليه . ونحن نثق فى الجيش المصرى »

الظواهر السابقة على المذبحة — (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ٢ المشمولة

(الثانية) بيان المستر جويس المهندس الانجليزي « لا جدال أن الحادث كان منظماً من قبل بدليل بعض الظواهر الضئيلة التي ما كان يعابها الانسان في ذلك الوقت كالذى حدث لى في صبيحة يوم السبت اذ كنت خارجاً من منزلى فقابلنى بائع خضر في الطريق وطلب الى أن اشترى وآكل لان النصاري سيذبحون باكراً . وقلت هذه الكلمات بعد ذلك لكثيرين غيرى ولم يعيروها ما تستحقه من الانتباه أو أى انتباه علي وجه الاطلاق . (المشمولة الرابعة تحت رقم ٢) ويقول المستر هيوات « بناء على معلومات جمعت من مصادر مختلفة كثيرة أصبح عندى اعتقاد راسخ ان حادث ١١ يونيو كان نتيجة خطة مدبرة . » (المشمولة الخامسة تحت رقم ٢) . ويقرر المستر الكسندر فيس « بناء على تعليمات تحصلت عليها فيما بعد أصبح عندى عقيدة أن هذه المسائل كانت مدبرة وبدأت في وقت واحد تقريباً في جميع أنحاء المدينة » (المشمولة الخامسة رقم ٢ صفحة ٦ الكتاب الازرق رقم ١٦) ويقرر المستر جورج بلافانثي « كانت مشاجرة يوم الاحد مع الماطلي مدبرة تدبيراً محكماً بواسطة البوليس حتى انه نشأ عنها هذه الحوادث الوحشية التي اشتملت على النهب والقتل وقد كنا رقباءه كما كنا في الوقت نفسه ضحاياه . وظهور الفتنة في ثلاث جهات في وقت واحد يدل على أن الامر كان مدبراً . » . ويقرر فليبوليس « كنت في السوق في يوم ٢٨ يونيو حوالى الساعة الرابعة ونصف بعد الظهر . وهناك رأيت كثيراً من البدو يحملون بنادق ويتركونها في بعض المخازن هناك بحجة حفظها لهم . وفي اليوم التالى بينما كنت جالساً في احدى القهاوى اقرب منى أحد أصدقائى من المصريين ونهني محذراً الى ان الاعراب سيقتلون المسيحيين في يومهم أو في اليوم الذى يليه » ويقول اللورد جرنفل (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ٧ ورقم ٣) « أخبرني المستر سينادينو وهو أحد مديرى بنك مالى يونانى بالاسكندرية أن عنده الادلة الكافية في أن حادث الاسكندرية كان مدبراً . وكذلك أشار اللورد جرنفل في الرسالة نفسها الى مبشر امريكي قال « أخبرنا كثير من الناس ان الاضطرابات بدأت في أحياء مختلفة متباعدة من المدينة في وقت واحد ولذلك فنحن نعتقد انها كانت مدبرة » . ويقرر الدكتور جويس (راجع

الكتاب الازرق رقم ٤ لعام ١٨٨٣ المشمولة الثالثة تحت رقم ٤) « انى لا أعتقد أن المذبحة كانت مدبرة فقط بل هي أكثر من ذلك قد نفذت بمهارة وبظهر ان المشتركين فيها كانت غايتهم السلب والنهب وعلى كل فقد جمعوا بين هذه وبين الثورة » . ويقول المستر ستونتن (راجع المشمولة الرابعة في الكتاب الرابع) « حينما نزلت الى الاسكندرية وطففت في شوارعها وجدت الناس في الشوارع والطرق المؤدية الى الحديقة العامة سائرين في هدوء تام وسكينة . وحينما وصلتنا أخبار الفتنة بعد ذلك بثلاث ساعات فقط رأينا مئات من الاهالى مسلحين فجأة بالعصي والسكاكين ولذلك فاني أعتقد ان الفتنة كانت مدبرة من قبل » . ولم يتمكن المستر جروجان من إيجاد رابطة بين عرابي وبين التدابير السابقة على الفتنة ولو انه كان مزوداً بمعلومات صريحة من اللورد جرنفل أن يجمع أدلة ضد عرابي تفيد اشتراكه في تدبيرها (راجع الكتاب الازرق رقم ٤ لعام ١٨٨٣ صفحة ٧٣ و صفحة ٨٨) . وبمناسبة قوله « ولقد تبينت أن سفر حسين موسى العقاد من القاهرة الى الاسكندرية كان في الساعة السادسة بعد ظهر يوم ١١ يونيو : وسافر في عربة من عربات الدرجة الاولى ومعه جون نينه الجنوى ووصلا اليها في المساء » أقول انه يمكن اثبات عدم صحة هذا الخبر على الاطلاق بواسطة جون نينه نفسه وهذا أمر مهم جداً لان المستر جروجان يضيف الى ذلك (راجع المشمولة الاولى تحت رقم ٩٢ الكتاب الازرق رقم ٤ لعام ١٨٨٣ صفحة ٧٤) « وفي اعتقادي ان حلقة الاتصال بين سيد بك قنديل وعرابي هو حسين موسى العقاد » . (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ الرسالة رقم ٣ صفحة ٩) وقد أخبر الكونت دلالاسا رئيس اركان حرب الحديوى المفوضية البريطانية في برلين أن الكونت هاتزلت أخبره أن ضرب الاسكندرية كان خطة مدبرة اشترك فيها رجال الجندرية .

مسلك عمر لطفى المحافظ

في يوم الاضطراب

ان ما قيل عن مسلك هذا الرجل في يوم الاضطراب في الكتب الزرقاء قليل جداً لا يشفي غليلاً ويعلل ذلك بمساعي الحكومة البريطانية بعد الحوادث واتجاهها الى اتهام عرابي وحينما لم تنظر بذلك لم تبذل أى مجهود في اكتشاف المدبرين الحقيقيين لها . ولكن في اقرارين كتابيين (راجع الكتاب الازرق رقم ١٦ صفحة ١١) قدمهما اللورد جرنفل الى السير ادوارد ماليت (الرسالة رقم ٢) وهما لكل من لويجي انوفريو وباولو انوفريو من قاليتا بجزيرة مالطا وكانا سابقا بالاسكندرية ما يأتي « في يوم الاحد الحادى عشر من شهر يونيو الماضي حينما كنت في منزلى بالاسكندرية حوالى الساعة الثانية ونصف بعد الظهر سمعت صياحا عاليا في الطرقات فاطللت من النافذة وعندها رأيت المستر كوكسون القنصل الانجليزى وغيره من القناصل الذين كانوا معه يهاجمون بواسطة الرعاع . ورجال البوليس يعاونونهم في هذا الهجوم ويضربون حضرات القناصل بمؤخر بنادقهم وكان عمر لطفى المحافظ حاضراً حينئذ ولكنه لم يبذل اى مجهود ليحمى هؤلاء الاوروبيين او لتشتيت الغوغاء . ورأيت أيضاً بعض الاعراب والجنود يضربون السنيور كاربي والسنيور مكفالى القنصل الايطالى والقنصل النمساوى . وقد جرحوا جميعاً جروحاً خطيرة وخصوصاً السنيور كاربي » . والاقراران متشابهان في عبارتهما . وكتب المستر جروجان (راجع صفحة ٩ من الكتاب الازرق رقم ١٦) عن تكليفه من قبل اللورد جرنفل لجمع الادلة الكافية لاتهم عرابي باشا فقال « اظن أن لدى مجالاً للتدليل ولكنى لم أصل اليها حينما كان الاتصال متعجلاً . من الامور التى تثير كثيراً من الشكوك هو ما اذا كانت دعوة القناصل للذهاب الى قسم اللبان بعد ظهر يوم ١١ يونيو قد صدرت من المحافظ عمر لطفى أم لا . لان عقيدتي الحالية أن الدعوة التى وجهت اليهم شفوياً كانت بقصد استدراجهم الى أيدي الجماهير » .

وقال بعد ذلك « وكان بين ابلاغ كل رسالة وأخرى فترة من الزمن لا تستوجبها المسافة نفسها التي تفصل القناصل بعضهم عن بعض وكان ذلك مدبراً من قبل، بقصد أن يصل القناصل متفرقين الى المكان الذي كانت تتجمع فيه الغوغاء . وبلغت الرسالة اولاً للقنصل الفرنسي ثم الايطالى ثم غالباً اليوناني والالماني واخيراً للقنصل الانجليزى » وكتب المستر كوكسون في رسالته للسير ادوارد ماليت (المشمولة الاولى تحت رقم ٢٢ الكتاب الازرق رقم ١٧ لعام ١٨٨٣) فقال « بعد نصف ساعة استدعيت بواسطة البوليس المحلى للتوجه الى مركز بوليس قسم اللبان حيث كان قد وقع شغب بين بعض الاعراب من الاهالى والمالطيين فى الناحية المجاورة وعدت للقنصلية حوالى الساعة الثالثة ونصف وخرجت مباشرة بناء على دعوة رسول كان فى انتظاري لحضور اجتماع مع بقية القناصل فى قسم اللبان » . ومن هنا يتبين أنه كانت هناك مؤامرة لاستدراج القناصل الى الجماهير . ويدل وجود عمر لطفى وهيته ساعة هجوم الجماهير عليهم أنه كان مشتركاً فى هذه المؤامرة ومن الممكن اثبات ان عمر لطفى لم يستدع الجيش مطلقاً الا بعد أن استمرت المذبحة زمناً طويلاً وعندها أرسل الى سليمان سامى رسالة شفوية وليست كتابية يخبره فيها أن يحضر هو وفرقة الى المدينة بدون سلاح . وسوف نجد رأى سليمان سامى عن مسلك عمر لطفى فى بيان المستر جون نينه المطبوع . وكل من سليمان سامى وأخيه — وكلاهما أمير ألاى فى الجيش — يعلم أن عرابي باشا بصفته وزيراً للحرية ورئيساً للجيش المصرى قد أخذ على نفسه ضماناً بحفظ الامن والسلام وأن هذا الضمان تبين الآن أن لاقية له كما أن الثقة فى الجيش المصرى قد تلاشت بظهور هذه المذابح . والعلم بهذا الضمان ثابت من رسالة المستر كوكسون الى السير ادورد ماليت (الكتاب الازرق رقم ١١ لعام ١٨٨٢ المشمولة الرابعة تحت رقم ١٢٦) والمؤرخة ٦ يونيو حيث يقول « الحاقا برسالتي فى ٢ الجارى أشرف بأن ابلغكم أن المدينة فى هدوء تام . وقد أفاد تصريح عرابي باشا الذى أبلغ الى فى ٢ الجارى والذي تعهد فيه بالمحافظة على السلم وأرواح الاوربيين كثيراً فى تطمينن نفوسهم وتبديد مخاوفهم » . ويبدو غضب كل من الاميرالاين سليمان سامى وأخيه من مسلك عمر لطفى فى حادث

١١ يونيو من رسالة للمستتر كوكسون الى السير ادوارد ماليت (راجع رقم ١٧ عام ١٨٨٢ المشمولة الاولى تحت رقم ٢٣ صفحة ٢٣) حيث يقول « علمت انه حدث شجار عنيف بين المحافظ والامير آلايين وأن المحافظ أصبح حاقداً عليهما. بينما هما يهرمانه في عبارات قاسية شديدة بخيانة دينه وأيا أن يطيعا أو امره . » اذ أن الضابطين بعد أن فقد ضمان عرابي قيمته تبين لهما أن الاوروبيين سوف يتدخلون للاحالة وحينئذ تطعن القضية الوطنية طعنة نجلاء .

ويتبين اهتمام عرابي بأفقاذا الجيش المصرى من أى شبهة أو اتهام بالاشتراك في المذابح من تعليماته التى أعطاها ليعقوب سامي وعلى الخصوص تعيينه ليكون في لجنة التحقيق التى كونها الحكومة المصرية عقب الحوادث مباشرة ويقول عرابي في هذه التعليمات « انك لا تجهل اهمية الموقف الذى تقفه في الحالة الراهنة من لجنة التحقيق اذ لا يخفى عليك أن اعضاء هذه اللجنة ليسوا من هؤلاء الاشخاص الذين يهمهم شرف الجيش أو شرف الوطن . وهذا يتطلب منك أن تأخذ جميع الاحتياطات في مجرى التحقيق وأن تكشف لنا عن الدافع الاصلى لهذه الفتنة . » وكذلك يتبين اهتمام عرابي باشا بمنع أى أمر يخذش هبة الجيش بعد ذلك أو يمس ضمانه من رسالة المستر هورى المترجم في القنصلية الانجليزية بالاسكندرية المؤرخة ١٢ يونيو (راجع المشمولة الرابعة رقم ٢٢ الكتاب الازرق رقم ١٧) حيث يقول فيها « تعهد القناصل أن يبدلوا اقصى ما يمكنهم من الجهد لتحقيق هذا الغرض ووعدوا بأن يمنعوا رعاياهم من اطلاق النار على الاهالى أو الجنود كما أن ضباط الجيش أخذوا على أنفسهم ايضا أن يحافظوا على الامن والسلم العمومى وأعلنوا انهم مسئولون عن ارواح الاوروبيين وقد وجه صاحب السعادة يعقوب باشا وكيل نظارة الحربية الى الامير الالات العبارة الاتية « حافظوا على القناصل وعلى سلامة رعاياهم ما دام فيكم عرق ينبض » . وقد اجابه الضباط بالسمع والطاعة ... وكان أهم شىء عند القناصل هو مقدرة الجند على منع تجمع الوطنيين في الاحياء الاوروبية ولذلك تعهد ضباط الجيش العظام بتفريق أى اجماع للوطنيين يحدث في تلك الاحياء . » ولا يغيب عن الذهن انه من تاريخ هذا

الاجتماع وبعد ان وضعت الاسكندرية رسمياً تحت اشراف الجيش الى ان ضربها الاسطول لم يحدث اضطرابات تذكر وكذلك لم يحدث أى مذبحه .

وبالنسبة لمسلك عمر لطفي باشا يجب أن لا ننسى لاي اعتبار من الاعتبارات انه كما حكم مدني للمدينة وتحت تصرفه المطلق بوليس ورجال الجندرية في المدينة يعتبر أول شخص مسئول عن الامن والنظام فيها . وانه في ذلك الوقت كان مسؤولاً أمام الخديوى دون سواء و كان الخديوى يقوم بنفسه بأعمال ناظر الداخلية بناء على عدم تعيينه ناظر اجديدا لها واصداره تعليمات لمديري الوجه القبلى والبحري بأن يرجعوا لمكتبه الخاص في كل مسألة ذات بال مما يعرض عادة على ناظر الداخلية (راجع الكتاب الازرق رقم ٨ صفحة ٤٠ الرسالة رقم ٩٠ من السير مالميت الى الارل جرانفل) . وقد لا يكون من الضروري الآن ان نضيف ان عرابي باشا بصفته ناظرًا للحرية والبحرية لم تكن له أى سلطة على عمر لطفي حاكم مدينة الاسكندرية المدني كما انه من الثابت من بيان المسترجون نفيه المرفق بهذا ان عرابي باشا لم يحيط علماً بالحوادث الا في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١١ يونيو وان مكاتب التلغراف بمصر والاسكندرية حجزت في ذلك اليوم خصيصاً للمراسلات بين الخديوى وعمر لطفي ومع ذلك لم يحدث تحقيق علنى عن مسلك هذا الرجل «عمر لطفي» من يوم المذبحه الى الآن لا بواسطة الحكومة الانجليزية او المصرية ولم يحدث اكثر من ان الخديوى عينه ناظرًا للحرية محل عرابي باشا في السادس والعشرين من شهر يوليو التالى (انظر الكتاب الازرق رقم ١٧ صفحة ٢٢٣ الرسالة رقم ٦٤٤) .

وقد لازم سيد بك قنديل رئيس البوليس الذى يحاكم الآن منزله في يوم الاضطرابات والايام التى تلت لمرضه بينما حسن بك صادق وكيله الذى جل محله في ذلك اليوم والذي قال عنه المستر كلر تريت (الكتاب الازرق رقم ١٧ الرسالة رقم ٣١ صفحة ٣٥) انه ينتهى الى حزب الجيش وانتقد انه لم يوقف عن العمل لسوكة يوم الحادث وعلاقته به قد عين بعد ذلك في وظيفة مهمة بالجيش بالسودان جزاء له على مسلكه في يوم ١١ يونيو وتخلص بهذا التعيين من كل متاعب التحقيق ويجب ان لا يغيب عن الذهن حين قراءة هذه المذكرة السابقة المكتبة من

الكتب الزرقاء ان جميع الرسائل التي كتبت والشهادات التي جمعت فيها كانت مكتوبة ومجموعة تحت عقيدة ان المذابح من صنع عرابي والحزب الوطني وبقصد الصاق التهمة بهم

ولتوضيح ذلك يجب ان ننقل فقط كلمات اللورد جرنفل الموجودة في رسالته الى السير ادوارد ماليت (الكتاب الازرق رقم ١٥ ورقم ٣ صفحة ٧) وهي « أرى أن أكلفكم بعمل ما يلزم لانعام هذه الشهادة وخصوصاً القسم الذي يتعلق بصلة نديم عرابي » وهذه خطه شاذة نذل بشكل لا يقبل الجدل ان فكرة اكتشاف المدبرين الحقيقيين لحادث الاسكندرية كانت أقل رسوخا في نفس اللورد جرنفل من اتهام عرابي باشا نفسه بأي شكل من الاشكال

ونجاح هذا المسمى يمكن استنتاجه مما قاله السير شارلز ولسن (راجع الكتاب الازرق رقم ٣٠١ الرسالة رقم ٤٥ مشمولة صفحة ٢٨) — عن التهمة الرابعة في ورقة الاتهام التي وجهت الى عرابي ومحمود سامي وطلبة ومحمود فهمي وعمر رححي وسيد قنديل بأنهم « حرضوا الناس على حرب أهلية وبأنهم ارتكبوا أعمال التخريب والقتل والنهب على الاراضي المصرية » — فقد قال السير ولسن « لا بد لي من التصريح انني اعتقد انه بناء على الشهادة الموجودة بين أيدينا لا يمكن لأي محكمة عسكرية انجليزية ان تلتصق بالتهمة اكثر من الاشتراك في ثورة عسكرية ناجحة ضد الحديوى اللهم الا طلحة والسيد قنديل مع شيء من الشك بالنسبة لهما أيضاً »

وكتب السير شارلز ولسن أيضاً فقال (راجع الكتاب الازرق رقم ٥ عام ١٨٨٣ الرسالة رقم ٤١ مشمولة صفحة ٦١) « بنيت المحاكمة على ما يظهر على فكرة ان هناك حوادث معينة مثل مذبحه ١١ يونيو لا يمكن حصولها الا بناء على أوامر عرابي . وذلك دليل كاف في نفسه على ان عرابي أصدر أوامره بعمل المذبحة ومن جهة أخرى فقد كان من الممكن تكوين دفاع حسن عن المتهمين وذلك بمناسبة سماع شهود للاثبات دون شهود النفي ومن غير توجيه أسئلة اليهم من الدفاع »

ولقد تركت الحكومة الانجليزية فكرة ان المذبحة كانت مدبرة ومنظمة من قبل حينما استحال لها ان تثبت صلة عرابي بالحوادث . وفي الحكم الاخير معان جمة أحب

ان ألفت اليها الانظار . وفي نهاية الرسالة كتب السير شالز ولسن « لم يكن هناك دليل على صلة عرابي بالمذبحة التي وقعت بالاسكندرية في ١١ يونيو ومن المشكوك فيه ان المذبحة كانت أمراً مدبراً »

وعدم ظهور أى أثر للتلفرات والرسائل التي تبودلت بين المحافظ عمر لطفي والخديو وبين الخديو والسير ماليت والقنصل الانجليزي والتي لاشك انها كانت مستمرة طول مدة الاضطرابات من المسائل التي تثير الشكوك ومحتاج الى الايضاح . وكل انسان غير متحيز يمكنه أن يحكم من الشذرات السابقة المقتبسة من الكتب الزرقاء والتي لاجدال في انه قد أبعد منها كل ما يشتم منه رائحة اتهام للخديوى او عمر لطفي او السلطات المدنية (بقدر ما تسمح به الحال طبعاً) ان هنالك مسائل خطيرة ضد هؤلاء الناس قد سككت عنها وانها في أشد الحاجة الى تحقيق نشط وبحث دقيق

بيان المسترجون نينه

عن حوادث يونيه سنة ١٨٨٢ التي وقعت بالاسكندرية

وقد أصدره بامضائه في ٣٠ يناير سنة ١٨٨٣

كنت بالاسكندرية حين وصول درويش اليها في يوم الاربعاء ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ ورأيت على الرصيف وهو في طريقه الى سراى راس السنين ومعه ذو الفقار باشا (مبعوث الخديوى وهو رومى مسلم وأحد مخلوقات سعيد باشا) ويعقوب باشا (مبعوث عرابي وهو شركسى الا انه عرف بالامانة) وكذلك الشيخ سيد وعمر لطفي (محافظ الاسكندرية)

وبعد الظهر توجه العلماء وبعض الاعيان والضباط لزيارة درويش ولكنه لم يستقبلهم بالحفاوة الكافية وكذلك زاره القناصل وكان المستر كوكسون والمسيو كليكوفسكي في ملاسهما العادية — وزاره كذلك كل من الاميرال الفرنسى والاميرال الانجليزى

في ملابسها الرسمية . وكنت موجوداً حين استقبال المستر كوكسون الذي ذكر درويش ان الاميرال سيمون هو نفس قائد القوات البحرية في دلسينيو ولكن درويش لم يجب على ذلك بأكثر من الابتسام . وبعد ان خرج القناصل قدم الاعيان عريضة يثون فيها شكوى الشعب المصري ويظهرون استياءهم من وجود الاسطول ورغبة الأمة في الاستقلال وحادثهم درويش كثيراً عن هذه الموضوعات ووعدهم ان الاسطول سيفادر المياه المصرية بعد زمن قصير . ولم أكن حاضرا هذه الواقعة ولكني سمعت عنها من صديقين لي وهما الغرياني ونديم كانا حاضرين حينئذ . وكان نديم في هذه الاثناء دائم التردد بين مصر والاسكندرية . ولم يكن العقاد في الاسكندرية على ما أعلم الى ما بعد الحوادث

وفي صبيحة اليوم التالي وهو الثامن من الشهر توجه درويش الى القاهرة وتبعه وهو في طريقه الى المحطة جمهور كبير وكان يصيح صيحات مختلفة حول السلطان والاسطول وكان ذو الفقار وبقية ضباط الخديوى يتجادلون حول سفر يعقوب باشا في عربة درويش ولكن درويش أمسك بيعقوب من كتفه وجعله يدخل العربة وبذلك أصبح فيها هؤلاء الاربعة : درويش وأسعد وذو الفقار ويعقوب . وعمل نديم على أن يسافر في نفس القطار وفعلا اندس بين السكرتيرين والخدم . وحضرت وفود في دمنهور وطنطا وكفر الزيات لاعلان ولائهم لعظمة السلطان وربما كانت هذه الوفود خطة مدبرة .

والنقط الآتية سمعتها من عرابي ومن رساله وانى أعتقد في صحتها : وقبل درويش في المحطة بالجند والموظفين ولكن لم يقابله أحد من أعضاء الوزارة الوطنية ولم يكن عند الجماهير حماس ظاهر وان درويش سار مباشرة الى سراى عابدين . ولم يستقبل أحدا في ذلك اليوم ولم ير غير الخديوى وعائلته في قصر عابدين وقضي ليلته في قصر النوسة الذى كان معدا له وسمعت ان الخديوى أرسل في تلك الليلة أو صباح اليوم التالي أحد الاغوات الى درويش واتفق معه بواسطة سكرتيره انه لا بد ان يصله ٥٠٠٠٠ جنيه بمجرد الحصول على النفود . وبذلك اكتسبه في صفه

مع ان التعليمات التي كانت صادرة لدرويش هي ان يعزل توفيق ويولي حلما بدله.
ولم ير درویش يعقوب باشا بعد ذلك .

ومضى يوم الجمعة في زيارة المساجد والصلاة وفي احدى هذه الزيارات قدم له عالم من العلماء عريضة اغتاض لها درویش وحيثما حضر اليه العلماء بعد الظهر ليقدموا له احتراماتهم ويثبوه شكواهم قابلهم بخشونة وقال لهم لقد حضرت لاتكلم أنا لا لاسمع لكلامكم . فسبب هذا الحادث حركة غير اعتيادية في المدينة وفي المساء توجهت الرسل الى جميع جهات القطر وأنبأت الناس ان درویش لا يمكن الوثوق به . وفي يوم السبت أرسل درویش باشا في طلب عرابي ومحمود سامي . وحيثما حضرا قابلهما بكل ما يملك من مظاهر الاحترام . وأجلسهما بالقرب منه وتكلم معهما عن الحالة . وقد شرح عرابي لي هذا الحادث ونقل لي عبارة درویش وهي « نحن هنا جميعاً اخوة وأبناء السلطان وان لحيتي البيضاء هذه تسمح لي ان اكون أباك أنت أيضا وغرضنا واحد وهو ان نصل الى تحويل الاسطول عن ميناء الاسكندرية الامر الذي يعتبر مسببة للسلطان وتهديداً لمصر . — وطلب اليهما ان يتفقوا جميعاً على ان يعملوا لهذه الغاية وعلى الخصوص عرابي ومجلس نظاره لكي يظهروا ولا هم لسيدهم السلطان . ويكون ذلك بتخليهم عن سيادتهم الحرية ولو في الظاهر فقط . ولكي يدخل عرابي السرور على السلطان أيضا فعليه أن يتوجه الى القسطنطينية ولو لمدة وجيزة فقط . وأجاب عرابي على كل ذلك بأنه كان يوده ان يتنحي ولكن الموقف كان من الدقة يمكن وانه أخذ على عاتقه مسئولية حفظ الامن وانه لا يمكن أن يقف في منتصف الطريق أزاء هذه المسئولية . فاذا ما تنحي فيجب ان يكون تنحيه تاما واستقالته نهائية في الباطن والظاهر . وعلى كل فانه لا يمكنه أن يتبع أى خطة من هاتين الخطتين الا اذا أعطيت له تخلية كناية من الضمان لانه لا يمكنه ان يتحمل تبعه أمور لا يكون له دخل فيها . وقد أنهم في حكمه بالعبث والاستبداد وامور أخرى وانه لا يمكنه ان يترك كرسية الا اذا أحلى طرفه اخلاء تاما من هذه الاتهامات . وقال عرابي أيضا انه مستعد ان يتوجه الى القسطنطينية بعد ان تستتب الامور كفرد عادى ليقدم ولاه الى جلالة السلطان » ولكن درویش لم يكن مستعدا لتلقى هذا الرد وحيثما سمعه لم

يسر منه وامتنع لونه . ثم قال: « فلنعتبر الآن الامور قد استقرت . وما عليك حينئذ الا أن ترسل تلغرافا الى محافظ الاسكندرية وقائد الحامية تخبرهما فيه انك تنحيت عن مركزك لى وانك ستعمل كوكبلى وسيعقد فى يوم الاثنين اجتماع فى عابدين من الخديوى والقناصل وفى هذا الاجتماع نخليك من ضمانتك للامن . ولكن عرابى رفض ان يفعل ذلك وقال انى ساقى فى مركزى متحملا مسئولية ضمانى الى أن أتسلم وثيقة مكتوبة تخلىنى من الضمان وعند هذا الحد وقفت المسألة . ولم يقدم لهادرويش فى هذه الاجتماع لا قهوة ولا سجاثر وبعد ذلك بمدة أخبرني محمود سامى أيضا بتفاصيل الحادث باجمعها وبعد الاجتماع مباشرة حمل نديم أخباره الى الاسكندرية وعاد الى مصر فى صبيحة يوم الاحد .

وكننت فى الاسكندرية فى يوم الاحد أى فى اليوم الثانى وكانت المدينة فى سكون تام وعند الساعة الثانية بعد الظهر أرسلت خادمي السودانى ليحضر لى عربية أتوجه بها الى مركز قيادة الحامية وكان القائد شركسيا اسمه خورشيد باشا ولكنه رجل طيب وكان من اتباع اسماعيل باشا ولذلك كان معاديا للخديوى توفيق . وبعد أن تأخر خادمي فى هذه المهمة نصف ساعة عاد وطلب الى أن لا أذهب الى حيث اعزمت لان هنالك مشجرة عند تهوة الجزاز فى شارع الاخوات — وهى بقعة يتجمع فيها عادة فى أيام الاحاد جميع أوباش الاوربيين والحمالون الاعراب . وقال لى أيضا انه قتل اثنان من المسلمين . وبعد ذلك توجهت الى المكان على قدمي ولكنى لم اخترق الميدان بل سلكت شارعا خلفيا . فوجدت شارع الاخوات مملوءا بالتحلوقات من افرنج ومسلمين ولكنى لم أر اقتتالا بالقرب منى . ولكن على بعد مائتى ياردة شاهدت الجماهير نجوم كالبحر ورأيت طلقات نارية تنطلق من النوافذ ولم تلبث المعركة أن تقدمت الى ناحيتنا وتراجعنا الى ان وصلنا الى مدرسة الرهبان حيث رأيت أمام قهوة من القهوات حوالى اثنى عشر روميا مدججين بالبنادق وحيما تركنا الطريق بدأوا فى اطلاق النيران على الجماهير بدون حساب . وفى هذه اللحظة رأيت عربية بداخلها جندى من جنود البوليس مجروحا أو قتيلا . ويظهر أن هذه كانت اشارة للخطر اذ بعدها مباشرة حضر مندفعاً الى مكان الحادث جمهور من المسلمين من كل

ناحية وأغلبهم من البرابرة والاعراب من أهل الصعيد مدججين بالعصي وعندها أصبحت الطلقات النارية عامة في كل مكان ولذلك عدت الى منزلى . ولأقيت في طريقى عربية بها المستر كوكسون وأخبرني احد المارة انه كان بمنزل رجل مالطى قبل ذلك بقليل وان هذا المنزل نفسه هو الذى أطلق منه الرصاص وحينما كان المستر كوكسون خارجا منه ضربه الاهالى لأنهم اعتبروه مسئولاً عن اطلاق الرصاص . والمعروف انه كان نصيح للمالطيين قبل ذلك بان يحجموا أنفسهم في حالة حدوث هياج ثم قابلت عقب ذلك عند الساعة الثالثة عمر لطفى يتمشي في ملابس عادية مع نفر من البوليس وسألته عن السبب الذى منعه من ايقاف الاضطراب . فقال « لقد كنت مع القنصل الانجليزى الذى ضربه الاهالى » فقلت « ولكن لماذا لم تذهب في لباسك الرسمي ومعك خمسون رجل من البوليس السوارى وتوقف الاضطراب » . فقال انه لم يعثر على قنديل رئيس البوليس . « ولكن الجند . لماذا لا يقومون بالعمل هم أنفسهم » . « فاجاب أنهم يعقدون اجتماعا الآن » فسألته ولماذا لم يرسل تلغرافا لمدوب السلطان ؟ فاجاب في غلظة « وما شأنك وهذا . » وكانت القنصلية الفرنسية مملوكة باللاجئين الاوروبيين .

وبعد ذلك توجهت الى منزلى وارتديت اردأ ملابسى وحملت عصاة ييدى ثم خرجت ثانية ورأيت بضعة أطفال يجرون بأمتعة سرقوها من المحلات التجارية وكان رجال البوليس موجودين حينئذ ولكنهم لم يفعلوا اى شئ . لمنع الاقتتال وفي هذه الاثناء قابلت احد حراس القنصلية الروسية واخبرني ان القتال دائر ايضا بالقرب من الميناء وان المسافرين الذين كانوا على ظهور المراكب في ذلك اليوم قد ضربوا والقنصل ارسلوا تلغرافات الى مندوب السلطان . وكان ذلك عند الساعة الثالثة ونصف او الرابعة وكان الكل ينتظر ان يتدخل الجيش في الامر وعند الساعة الخامسة ظهرت الفرق وانتهت الفتنة . واني اعتقد من مسلك عمر لطفى ومن ظروف اخرى ان عمر لطفى مسئول عن استمرار الهياج . فقد كان الجيش يتدخل قبل ذلك لو انه طلب من الجيش التدخل ولم يتلصقا .

ومن المرجحات لهذا الاعتقاد الظرف الآتى . بعد الهياج باربعة أيام توجه عمر

لطفى الى المركب الاول بالاسطول المرباط وأخبر الاميرال سيمور انه غير مسئول عن النظام وان عرابي عاجز أيضاً عن المحافظة عليه . ورجاه ان يرسل فرقا من عنده وطلب ذلك في وقت كانت المدينة في هدوء تام . وكان عمر لطفى خصما لعرابي وصديقاً للخديوي . وقد نجي عن مركزه كما سمعت بناء على طلب القناصل نرضية للرأى العام وذلك حينما اعتزل راغب باشا الحكم وجاءت نظارة ذو الفقار . ووقفت لجنة التحقيق عن متابعة أعمالها حينما طلب عرابي أن يكون التحقيق شاملا يتناول الاوروبيين والمصريين على السواء .

وقد علمت تفاصيل مقابلة عمر لطفى للاميرال سيمور على ظهر باخرة المستر ماريوت الذى كان يتخذ سيمور سكرتيراً له وعلمت بعض المسائل الاخرى من المسيو دى لكس القنصل الروسى .

اما من حيث منشأ المشاغبات فهو كما يأتى : أحدث وصول الاسطول الى مياه الاسكندرية شعوراً عداًئياً شديداً بين المصريين وبين الجالية الاوروبية . فالأوروبيون رأوا في حضور الاسطول مقدمات أولى للحرب وأصبحت معاملاتهم للإهالى على شئ كبير من العنف وكانوا يقولون « الآن سترون ماذا نفعل » وبالنسبة للمصريين أصبح الحادث موضع حديثهم اليومى وأثيرت بينهم احتمالات كثيرة . وانتشرت فكرة جديدة وهى ان الجنود ستنزل من الاسطول الى البر وان البلاد ستحتل بالانجليز . وكثيراً ما سئلت فى هذه الاثناء عما اذا لم تكن هذه هى نية الاسطول الحقيقية . وازداد هذا الظن رسوخاً حينما عرف انه كتب عقد بين الاميرال سيمور والمسيو كنزاد لتموين الاسطول لمدة ثلاثة أشهر وأصبح الناس ولا حديث لهم الا ذلك وازداد الهياج . ولكن الشعور ضد الفرنسيين لم يكن بهذه الصفة العدائية لان الموقف الذى وقفه الاميرال كنزاد حينئذ لم يكن عدائياً بل على العكس من ذلك كان يعمل دائماً على التوفيق بين الوطنيين . وقد سبب هياج الافكار بين الاهالى فزع الاوروبيين وخصوصاً الانجليز والمالطيين منهم الذين كانوا دائمي الاستشارة لقناصلهم عن الطريقة التى يتبعونها لحماية أنفسهم فى حالة حدوث اضطراب وقد أخبرهم المستر كوكسون ان يستعدوا لحماية أنفسهم فى أواخر مايو او اوائل يونيو

وعرف في الوقت نفسه انه أرسلت آلات نارية من اليونان لتسليح الاروام بالاسكندرية . واشترى الانجليز كل ما عثروا عليه منها في المدينة وعلمت من موظفي مصلحة الجمارك ان بنادق ومسدسات من ماركة سيندر أرسلت اليهم من الاسطول وبناء على ذلك أصبح حدوث معركة من المسائل المؤكدة . تقريبا واذ كان يوم الاحد هو اليوم الذي يتجمع فيه الاوروبيون في القهوة وفي الطرقات لتعاطي المشروبات ، فقد كان ينظر الى كل أحد نظرة خاصة وكان توقع الخطر بهذه القوة التي ألجأت كثيراً من مسالمي المصريين والاوروبيين على السواء الى ترك القطر . وبدأ المسلمون كذلك يسلحون أنفسهم بالعصي وعلى الخصوص النوبيين الذين كان يوجد منهم بالاسكندرية ٣٠.٠٠٠ . ومن المعلوم ان البرابرة قوم مشاغبون ومحبون للاقتتال . وكان كثير منهم منحازاً للشرا كسة في هذا الحادث .

والقصة التي ألقيت الى عن منشأ الحادث في هذه الاثناء هي كما يأتي : في صبيحة يوم الاحد الحادى عشر من الشهر حضر أحد المالمطين لزيارة أخيه الذي كان في خدمة المسنر كوكسون . وأخذ جنبها بقشيشا من القنصل وخرج ليتمتع به في المدينة وركب عربة وأخذ يدور بها على جميع الحارات في الحى الاوروبي وأخيراً وصل الى قهوة الجراز . وكان سكرانا في هذه اللحظة وأراد أن يصرف السائق ويعطيه قرشا واحداً فقط . فتشاجروا ما كان من المالمطى الا أن قبض على سكين من سكاكين القهوة التي تستعمل لقطع الجبن وكانت مربوطة في خيط كبير متصل بالخوان «الترابيزة» وطعن بها السائق . وكانت طعنة نجلاء . أصابت احشاء الرجل وحينما أتى آخر ليعاون الجريح قتل أيضاً يد يوناني آخر . وفي المشاجرة التي تلت هذا الحادث قتل خباز يوناني كان يعيش في البناء الملاصق وبذلك أصبحت المشاجرة عامة . وكان معاون قسم اللبان وهو الرئيس المباشر للبوليس هنالك ايطاليا لا يعرف اللغة العربية ولم يتمكن من ايقاف المشاجرة . وجرح أحد رجال البوليس من اتباع المعاونة المذكور أما البقية فقد انضمت للمشاجرة وناصرت الاهالى . وهذه المعلومات تلقيتها عن رجل من رجال البوليس المسيحيين وكان حاضراً وقت الواقعة .

أما بالنسبة لتعديل رئيس البوليس فقد كنت رأيته في يوم الخميس السابق بمحل

سومارينا وعلمت انه مريض لاني جسست نبضه وكان مصابا بالحى . ولو ان عمر لطفى أراد أن يوقف الهياج لامكنه ذلك بكل سهولة .

والسبب الحقيقى في انتشار الهياج بهذه السرعة هو عرض الموتى من المسلمين لانظار الجمهور . وقد رأيت ٧٦ أوروبا قتلى وعلمت من السكرتير المسلم في لجنة التحقيق وكذلك من الدكتور المسلم وهو مصطفى بك نجدى أن عدد القتلى من المسلمين كان مائة وأربعين منهم ٢٥ بربريا .

وكذلك كان للاعراب من قبيلة أولاد على ضلع في المشاغبات فقد رأيت ٢٠ أو ٢٥ منهم بالقرب من بيت جبارا وشاهدتهم يفتحون مخزنا للأسلحة النارية وكان أولاد على في هذا الوقت متحيزين للخديوى بعد أن أخذوا ٢٠ ألفا من الجنهات رشوة من مدير البحيرة ابراهيم توفيق في دمنهور . وسمعت فيما بعد من أحد موظفى مكتب التلغراف المحلى أن عمر لطفى أرسل في هذا اليوم كثيرا من التلغرافات الشفوية الى نائب السلطان .

وأقرر أيضا اننى لم أترك الاسكندرية مطلقا قبل يوم ١١ يونيو- و بيضعة أيام وبقيت بها الى ما بعد اطلاق القنابل عليها من الاسطول .

الملحق الثالث

خطابات من عراي ناشأ لم تدمج في أصل الكتب

مترجمة عن العربية

إلى المستر بلنت من القاهرة .

٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢

إلى صديقي وروح حياتي المستر وافر بلنت . أدامه الله

بعد تقديم أوفر تحياتي وبشككم أحر أشواقي لرؤية وجهكم المنير . أخبركم أنني تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ وحمدت الله على تمتعكم بالصحة التي أتمنى دوامها . ألبسكم الله حلل العافية والرخاء ! والحق أن خطابكم ملاقي سروراً بدرجة أعجز عن التعبير عنها . كما أفي أرجو أيضاً أن تبلغ وافر تحياتي لحرمة المصون اللادى بلنت

والآن أخبر حضرتم أني لا أعبأ بالآلامي ولا بالسجن ولا بالأسباب ولا بأي شيء يوجه إلى بعد ذلك مادمت قد وقفت نفسي على حرية بلادى ولا شيء يهمني الآن الا أن أتعذ أهل بلادى من هذه الهوة المملوءة بالافاعي السامة وأن أنتشلهم من مخالب هذا التنين الفظيع — ويكون ذلك بمعونة العقلاء من الانجليز الذين يغارون على سمعة بلادهم وشرفها .

وأريد فوق ذلك أن كان في العمر بقية أن أعيش طليقاً في دمشق مع أولادى بعيداً عن السياسة مادمت بعيداً عن مصر واذا لم يسمح سلطان المسلمين بأن أعيش بين المسلمين فاني أفضل أن أقطن لندن مجاوراً لآخواننا من محبي الانسانية ومساعدتها وأعيش هنالك كرجل حر في أرض الحرية — ولكن على ألا أكون بحترقابة او اشراف . وكذلك أصدقائي وأعواني الذين قدموا أرواحهم في سبيل الوطنية يجب أن يعيشوا أحراراً . ومقابل ذلك فاني أعطي كلمة شرف أكيدة

أن لا أمدخل في الامور السياسية في الوقت الذي أعيشه بعيداً عن بلادى « الى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً » .

اما من حيث الطريقة التى ألقى بها الخصوم على التهم فيما يتعلق بمجداث ١١ يونيو و ١٢ يوليو — فهذه مجرد اقراءات لا يمكن اثباتها بأدنى دليل او برهان منذ كانت هذه الاعمال تتنافى مع أعمالنا الشريفة . وقد اجتهد خصومنا أن يثيروا أوروبا ضدنا بهذه الاتهامات لكن يمزقوا الحريات التى حصلنا عليها لبلادنا أروبا وينثروها في الفضاء . ومن يدري فربما أفاد ذلك بلادنا ويأتي وقت تستكمل فيه حريتها وخلصها باتجاه الرأي العام الانجليزى الحر اليها رغماً عن مساعى خصوصها المكشوفة

واني لا أعبا بهذه الالقاب العارضة التى لم أكن أرغب فيها في اى وقت من الاوقات . واني مكتف بشرفى الشخصى الذى سوف يلازمنى ماحيت ويبقى بعدى اذا مت . وسوف يرضيني دائماً ان أنادى « باحمد عرابى المصرى » فقط وبغير ألقاب .

وفي الختام أرجو أن تبلغ اوفر تحياتي لحضرة صديقنا العزيز المستر سابونجى والمسيو جون نينه واخوانك الذين انضموا اليك في الدفاع عن الانسانية ومن عندنا محمود باشا سامي وعلى باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى والشيخ محمد عبده واحمد بك رفعت يبلغونك تحياتهم . أدام الله عزك يا صديقى المحبوب
صديقك
احمد عرابى

من القاهرة

الى المستر بلنت

الى مهجة أرواحنا ومنقذنا المستر ولفرد بلنت . أدامه الله وأبقاه

بعد تقديم وافر تحياتي والتنويه بشرفكم الذى يعجز عن استيعابه الوصف أخبركم أنه بناء على تعليقاتكم ومشورة حضرة المحترم المستر برودلى والمستر نايبير قد اعترفنا بالثورة ضد الحديوى وصدر الحكم علينا بالنفى المؤبد . ولكن موافقتنا على ذلك لم تكن الا لتخفيف المصاعب التى تحيط بالسياسة الانجليزية وان ثقتنا في عدالة

الشعب الانجليزى نجعلنا نعتقد اننا سنعامل في المستقبل بطريقة تزيد من مجد اسم
انجلترا في التاريخ . ولقد عاملتنا الحكومة المصرية من ناحيتها معاملة مخالفة للقانون
والعوائد المدنية في الاسلام فاصدرت رسوما تصادر به أملاكنا وأراضينا ومواشينا
مع ان المحكمة العسكرية نفسها لم تضمن حكمها قراراً كهذا كما أن هذا المرسوم مخالف
للشريعة الاسلامية ولم يكن له مثال الا في حادثتنا . لان قضية درويش باشا التي
حكم عليه فيها بالنفي وبالحرمان من الوظائف والالقب ومن كل شيء الا أملاكه
فقد تركت له ومقدارها ثلاثون الفا من الجنيهات — أو تزيد والاعجب من ذلك اننا
حرمانا من التوارث بناء على الشريعة الاسلامية في المستقبل وهناك أمر آخر لا يعدله
شيء في الظلم والاستبداد وهو اننا حرمانا من حق آخر ثابت لنا بمقتضى الشريعة
الفراء — حرمانا من ان يرث أبناؤنا أملاك آبائهم وأجدادهم بعد موتهم . وقد
احتججنا على ذلك بواسطة محامينا في المحكمة .

والآن نحن متجهون الى حديقة آدم : سيلان . ولكنى قبل ذلك قد أبنت
وجهة نظرى فيما يتعلق بسعادة مصر ورخاء أهلها للسير شارلز ولسن لكي يعرضها
على اللورد دوفرين . وسأصطحب معى الى سيلان ابني محمد وزوجته وخادمتهم وخادمتى
الخاص فقط وسأترك في القاهرة أولادى الآخرين وأمي الى ما بعد الوضع
وبعد أربعة أشهر من الآن أى بعد الوضع باربعين يوماً سأرسل ابني الى مصر
ليأتى بهم الى سيلان . أما اخوتي فسيبقون مع أقاربهم في القرية وبما ان الحكومة
المصرية لم تحدد مرتباتنا الشهرية الى الآن وتركت تقرير ذلك لسعادة محافظ جزيرة
سيلان حسب ما يراه من تكاليف المعيشة هناك فاني واخواني نأمل من عواطفك
واحساسك الشريف ان تكتب لسعادة محافظ سيلان وكذلك نأمل ان يكتب
اليه صديقنا السير وليام جريجورى لكي نعامل وتقدر مرتباتنا تقديراً حسناً . كما
اننا نرجو ان تسعى في تخليص ممتلكاتنا من المصادرة وان نجعلنا نعامل بشأنها
حسب الشريعة الاسلامية والعرف الاسلامي وان نتحصل من الحكومة المصرية على
نصريح بارسال عائلتنا الى سيلان على نفقتها الخاصة لانه يستحيل علينا ان نفق
أي شيء في هذا السبيل وحالتنا المالية المعسرة معروفة للجميع .

واننا نرجو بحرارة أن يكون أصدقاؤنا وأقاربنا في مصر تحت حماية ممثلي الحكومة
الانجليزية فيها حتى لا نسيء الحكومة المصرية معاملتهم وتلتزم منهم باتخاذ اجراءات
غير شرعية ضدهم ولذلك فنحن نضع أنفسنا واصدقائنا وأقاربنا في ظل حمي الدولة
البريطانية ونحن مطمئنون تمام الاطمئنان والآآن يا صديق الحبيب سنتبع نصيحتك
الصادقة التي أسديتها في خطابك المكرم المرسل لنا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢
وسنمضي أيامنا في سيلان في تعلم اللغة الانجليزية وفي عبادة الله تعالى دون أن
تدخل في أى أمر من أمور السياسة على وجه الاطلاق — الى أن يأتي وقت بمشيئة
الله أو يهيئ الله لنا ظرفا تقنع انجلترا اننا لم نكن ناثرين — بل على العكس من
ذلك كنا ندافع عن بلادنا دفاعا شرعياً

ونرجوك أن لا تحرمنا من اخبارك الشيقة التي نحن دائماً في تشوق اليها .
وأرجوك ايضا ان تبلغ تحياتي وتحيات عائلتي الى السيدة المصونة اللادي آن بلنت
والى اللادي جريجوري وشكرنا العظيم على كل ما فعلوه لنا وخدموا به الانسانية
وكل اخواني هنا — يعقوب سامي ومحمود سامي ومحمود فهمي وعلى فهمي
وعبد العال حلمي وطلبة عصمت واحمد بك عبد الغفار يرجون أن تذكرهم ويبلغونك
اسمى تحياتهم ونحن جميعا نرجو أن تبلغ تحياتنا لصديقنا السيروليم جريجورى والمسئر
لويس صابونجي والمسئور جون نينه وجميع أصدقائنا من ذوى المروءة الذين ساعدوك
في الدفاع عن العدالة .

ادام الله لنا حياتك يا صديق في سلام دائم

صديقك الخاضع لامر الله

احمد عرابي المصرى

٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٢

خطاب من عرابي

كتب في كولومبو في ٧ يوليو سنة ١٨٨٣

ووصل الى لندن في ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٣

الى صديقي العزيز الخ صابونجي

بعد التحية أخبرك أني تسلمت بسرور خطايك المؤرخين في ٩ و ١٥ يونيو
واطمانت لما جاء فيهما من حسن صحتك الخ .

واني أشكرك وأشكر اخوانك أنصار الانسانية لاستمراركم على محاربة جيش
الظالمين وعلى تبديده بثباتكم واني وان كان واجبي الآن أن لا أ تدخل في الامور
السياسية إلا أن العدل يقضى على أن أبرئ درويش باشا من تهمة الاشتراك في
مذبحة الاسكندرية وأقول هذا دون اي شك او تردد . ولكني لا أبرئه من انه
أخذ رشوة من الخديو فان هذه عادة الأتراك ولكن المبلغ الذي أخذه لم يكن
المتحصل من رهن اراضي ميت خالد التابعة لحرم الخديو ، فان الناجم من رهن هذه
الاراضي دفع رشوة للبعثة العثمانية السابقة التي كانت برئاسة علي نظامي باشا وكان
مبلغها ٦٠.٠٠٠ جنيه أرسلها ثابت باشا الشركسي الى الاستانة بحواله من البنك
الانجليزي . وكذلك لم يطلب درويش إلى شينا سوى أن أسافر مع بعض رفاقي الى
الاستانة وكان وهو يعرض ذلك يقول للضباط انه رئيسهم والدم لكي يغريهم
بالثقة به حتي ينجح في حضنا على السفر ولكنه فشل في ذلك .

وقد سبق أن أدليت بتصريح خاص الى المستر برودلي بشأن مذبحة الاسكندرية
وبآخر في الامر نفسه الى صديقنا النزيل المستر بلنت ، وهذان التصريحان يوضحان
ظروف تلك الحادثة . وقد علمت ان احدهما لم يصل الى المستر بلنت ولكنه لا يختلف
عن التصريح الآخر وفيه الكفاية . غير أني لكي أفنك على الحقائق ولكي أحول

وبين الالتفات للإشاعات الكاذبة اكتب لك هنا تفصيلا ما أذكره من الظروف التي سبقت حادثة ١١ يونيو والتي حصلت في اليوم نفسه أو بعده حتى تعرفها جميعها وهي كما يأتي :

اما الظروف السابقة للحادثة فهي :

أولا — لما رأى الخديو تقدم الحزب الوطني استكثره بالنسبة لنفسه ولمستشاريه وحزبه — وكانوا خيري باشا الشركي وطلعت باشا الرومي وأمثالهما — وشرعوا يضعون خطة للهدم . وبناء على ذلك استدعى الخديو زعماء البدو بواسطة ابو سلطان باشا وحمد سلطان من عربان الشرقية واستخدمهم لمحاربة الحزب الوطني بعد ان منح بعضهم سيوفا مزينة بالفضة وشجعهم وأثار أطماعهم ، حتى بدا للناس بوجه عام ان الاسماعيلة صارت معسكر البدو

وكان الاوريون والقناصل في القاهرة يعرفون ذلك حق المعرفة وقد زاد عدد البدو الوافدين لدرجة انه سبب الخوف من وقوع اضطراب وشرع الاوريون يشترون جميع الاسلحة التي يجدونها في حوانيت القاهرة والاسكندرية . وقد أثبت ذلك السير ادوارد ماليت في برقيته التي أرسلها الى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يونيو ثانيا — لم تنقطع المراسلات السرية قط بين الخديو وعمر لطفي حتى أنتجت مذبحه الاسكندرية وبعض هذه المراسلات كان شفويا والبعض في برقيات رقمية وكان يدير حركتها خيري باشا الشركي وطلعت باشا الرومي ولما تم التدبير نفذه عمر باشا لطفي بالتعاون مع اسماعيل كامل باشا الشركي . ولكن السيد قنديل الذي كان من الحزب الوطني لم يشترك معهم في ذلك ولم يدعوه يعرف شيئا مما دبروه اذ خشوا ان يقابل سوء أعمالهم بعمل الحزب الوطني فلا يجنون فائدة وهو بعيد عن كل شبهة .

ثالثا — قال باشجاويز ايطالى — ولا أذكر اسمه — لصديق له قبل الحادثة يوم « انه خير له ان يغادر الاسكندرية معه لانه علم ان شيئا من الاضطراب سيحدث » وقد فر فعلا ويعرف اسمه حسن بك صديق وكيل الضبئية وكذلك

ضباط البوايس ولا بد أن يعرفوا أيضاً اسم الشرطي الذي قبض على الماطي .
ولكن القول بان البدو أودعوا أسلحتهم في الضبئية قبل الشغب محض اختلاق .
اما الظروف التي كانت يوم المذبحة فهي كما يأتي :

أولاً — لم يرسل الى محافظ الاسكندرية نبأ بالمذبحة كما كان واجبه وانما
أخبرني الخديو في صباح ١٢ يونيو ان المحافظ عمر لطفي أرسل اليه تلغرافا يقول فيه
ان مالطيا طعن وطنيا بمذبة ثم لجأ الى دار يسكنها أوربيون وان الناس تجمهروا
مرتقبين القبض على المعتدى وان البندقيات والمسدسات أطلقت عليهم من منازل
الاوربيين وان ذلك أحدث مذبحة كبيرة

ثانياً — لما علم الخديو بذلك لم يخبرني به في الحال على الرغم من أنه يعلم ان
السلطة التنفيذية ليست في يده وأنه نقل الى ضمان الأمن العام بعد ان استخدمه
لبنر أسباب الاضطراب . بل انه على العكس استدعى وكيل الحربية ليلا وأرسله
الى الاسكندرية في قطار خاص مع بطرس باشا والياور الاول لدرويش باشا لينضموا
الى عمر لطفي في قمع الهياج .

ثالثاً — تشتت الجمع كله عند مجرد ظهور سليمان بك سامي وجنوده في منطقة
الاضطراب ثم وزع الجنود في الشوارع وجعل يطوف بنفسه في أحياء المدينة وكذلك
وقف الاضطراب في الحال ولكن المحافظ لم يستدعه ولم يخبره بالامر الا بعد ان اتسع
مجال الشغب ونفذت تدابير الخديو وشركائه لكي يسوئوا أعمالنا وينقضوا ضمانتي
للأمن العام .

أما ما حدث بعد يوم الحادثة فكان كما يأتي:

أولاً — لما أخبرني الخديو بالحادثة كما قلت آنفا علمت في الحال انها مكيدة
فأصدرت امامه على اجراء تحقيق في أسباب الشغب وتعيين مندوبين عن الدول
العظمى وآخرين وطنيين لكشف الحقيقة . وبناء على ذلك أصدر ديكريتو بتعيين
لجنة تحت رئاسة عمر لطفي نفسه الذي كان المسؤول عن الحادثة . وكذلك عين
وكيل الحربية و بطرس باشا عضوين بها ولكني لا أذكر اسماء المندوبين الذين اختارهم
الدول العظمى التي لحق برعاياها ضرر

ثانيا — لما وصل وكيل الحرية الى الاسكندرية ووقف على الحالة رجاني أن أرسل قوة عسكرية لتأييد الأمن فارسلت في اليوم التالي للاضطراب فرقتين من المشاة وبلوكين من السوارى وبطارينين من المدفعية وكان ذلك في اللحظة التي طلبت فيها هذه القوة . وكتبت خطابا الى وكيل الحرية راجيا أن يبذل كل جهده لازالة الاضطراب وتوطيد الامن والهدوء في المدينة وخارجها وأن يكون متبصرا حين يبدأ التحقيق وأن يحذر الوقوع في فخاخ الخادعين — أعنى عمر لطفي وجماعة الخديو — وأن يدافع عن شرف الجيش والحكومة وأن يعقد نيته على معرفة الحقيقة وكشف المجرم الحقيقي

ثالثا — أمر المحافظ بدفن القتلى دون كشف طبي كما يقضي القانون وبدون حضور ممثلين للدول

رابعا — لم تبحث لجنة التحقيق قط عن سبب المذبحة ولا عن القتل وإنما حصرت بحثها في الاملاك التي نهبت متذرعه بأن ممثلي الدول لم يخول لهم التحقيق في شيء يخرج عن الاملاك المسروقة

خامسا — طلب عمر لطفي من الخديو السماح له بتغيير الهواء في سوريا لكي يهرب من التحقيق ويبعد عن المسئولية وكان يعرف أن الحرب دانية وقد حصل على اجازة . ثم ذهب الى القاهرة ومكث فيها الى ما بعد ابتداء الحرب وبعد ذلك لحق بالخديو عن طريق بور سعيد وقد كافأه الخديو على نجاحه في اشعال نار الفتنة باعطائه وزارة الحرية . ولما استقال من منصب محافظ الاسكندرية ومن رئاسة لجنة التحقيق عين ذو الفقار باشا سر تشريفاني الخديو خلفا له ولم يقم بأى عمل .

سادسا — كانت أوراق التحقيق مع المحافظ عمر لطفي ولم تؤسس على شيء من الصدق وقد حفظت بمحافظة الاسكندرية ولا بد أن تكون هنالك الآن ان لم يتلفها الخديو

والآن اتضح تماما ان اعمال الخديو وجماعته كانت سرية ولم يكن في استطاعتها أن تقف عليها لأنها كانت مضادة لاعمالنا وقد استحوذت الحكومة على جميع

اوراقنا ووثائقنا مع أملا كنا ولا يمكننا أن نذكر تواريخ الحوادث بالضبط ولكن في هذا وفيما ارسل سابقا الكفافة .

وجميع أصدقائنا هنا يرسلون اليك تحياتهم ويرجونك أن تسعى حتى لا يعين لمصر حاكم غير مسلم لانك تعلم ان اي حاكم غير مسلم يضر بحقوق المصريين .
وقد كتبت آرائي الى صديقي العزيز المستر بلنت وحين اطلع عليها ستنضم لمساعدتنا . حفظك الله الخ .
صديقك

احمد عرابي المصري

في ٧ يوليو سنة ١٨٨٣

خطاب من عرابي الى صابونجي استلمه يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٣
الى صديقي العزيز صابونجي
تحيات ... الخ .

سررت كثيراً بخطابك المؤرخ في ٢٢ يونيو وأسأل الله أن يعينك ويوفقك في أعمالك وقد بلغت سلامك الى جميع رفاقنا وهم يرسلون اليك تحياتهم .
هذا ونرجو أن تبلغ صديقنا المستر بلنت اضافة الى ما كتبناه اليه بتاريخ ١٥ الجاري ، ان النفقات التي تكلفها ١٠٠.٠٠٠ ر. جندى مصرى أثناء الحرب ، قدوقها كلها هبات ا كتبت بها الامة المصرية على اختلاف طبقاتها وعند ابتداء الحرب لم يكن ثمة أكثر من ١٠.٠٠٠ ر. جندى تحت السلاح ولا أكثر من ١٢.٠٠٠ بذلة في المخازن ولم تكن جاهزة ، ولم يكن هناك أيضا غير ١٥٠٠ « بشل » من القمح .
ولكن عند انتهاء الحرب كان في خزائن الجيش والمديريات وفي المخازن ما يزيد قيمته على مليون جنيه من النقود والحاصلات والماشية والغنم والاقشة وكانت الامة قد تبرعت بها للجيش الذي يدافع عن بلادها . ويشهد بذلك اولئك الذين رأوا امتلاء المخازن التي تركت في التل الكبير وكفر الدوار وكفر الزيات وغيرها من المرا كز الحربية . وفي ذلك الوقت لم ينفق على الجيش درهم واحد من أموال الحكومة بل بالعكس تركت خزانة المالية وصندوق الدين وخزائن المديريات مملوءة بالأموال .
ويشهد بذلك ايضا ما نشرته الجرائد المحلية وغيرها في ذلك الوقت وهو أن المبالغ التي وجدت في صندوق الدين زادت على المطلوب لدفع كوبونات شهرى ا كتوبر

ونوفبر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه ولم يقل أحد أن املاك الحكومة صودرت أو نهبت .
ولو كنا ممن يبيعون شرفهم أو ممن يقدمون رشا، هم ومصالحهم الشخصية على المصلحة
العامة للوطن لاخذنا الاموال التي كانت بتلك الخزائن المملوءة ولكننا تحت تأثير
الرغبة في الغنى نقوم بأعمال تختلف تماما عما عملناه ولما سرنا في طريق الاستقامة نقود
الامة في دفاعها عن بلادها محترمين حقوق الامة التي تحاربنا وحقوق الامم الاوربية
الاخرى في أثناء الحرب ، ثم لما سلمنا الودائع التي كانت بأيدينا بذمة وشرف . وان
الرجل الذى يدل على مثل هذه الذمة وهذا الشرف لا يليق به أن يصير آلة بأيدي
المستبدين ذوى النيات السيئة أو يؤجر نفسه باموال من السلطات أو من الشيطان بل
انه في حرصه على شرفه ومسلكه يخشى أن تشوبهما أية شائبة .

وقد أرسلت رفقه هذا خطابا الى صديقنا السير ولیم جريجورى وأرجوك أن
ترجمه وترسله مع الترجمة الى عنوانه بعد أن تریه لصديقنا العزيز المستر بلنت . نسأل
الله أن يعينك على الخير

صديقك المخلص

احمد عرابي المصرى

حاشية — يا صديقي العزيز أرجوك لهذه المناسبة ان تذكر صديقنا المكرم بما
قلته في ختام تصريحى للمجلس الذى حاكمنى ، وهو كما يأتى :

يا أنصار الانسانية : اذا لم تكن ثمة حركة وطنية ولا رأى عام في مصر بل
كانت هناك حركة عسكرية كما يقول المفرضون ، فلماذا سجن عشرون الفامن
الوطنيين بعد الحرب ومن بينهم حسن باشا الشريعى أكبر سراة الوجه القبلى أبا
عن جد وسيد ابو سلطان الذى ساعده حين كان (ابو سلطان) مجرد موظف في
الحكومة . وأيضاً عبد الله باشا فكرى العلامة المشهور صديق حسن الشريف باشا . ومن
بينهم أيضاً صديقاى محمود باشا سامى ومحمود باشا فهمي الاذان تطوعا في الجيش أثناء
الحرب . ومن بينهم كذلك كثير من كبار الباشوات ورؤساء المصالح المدنية مثل
حسين باشا الدرملى ومصطفى باشا نايل وآخرين ، وكثيرون من العلماء الكبار
وأعضاء مجلس النواب والمدبرين والمفتين والموظفين المدنيين من جميع الدرجات
وأعيان التجار والعمد ومشايخ البدو ومشايخ الطرق الصوفية ، حتى ان سجون القاهرة

والاسكندرية والمديريات والمحافظات كانت تحتق بهم أثناء سجننا . وأخيرا نفي كثيرون من أذكيائهم من الاراضى المصرية . فاذا اعتبر الجيش وحده فى حالة ثورة فلماذا عوملت الامة هذه المعاملة ؟

ولكن من جهة أخرى اذا كان الجيش وزعماء الامة — او الامة المصرية كلها فى الحقيقة — قد اتحدوا رغم اختلاف العقائد وانفقوا جميعهم على واحد هو الحق ، فلماذا تأتى أمة أخرى معروفة بأنها تقيم عمد الحق والعدل فتسحق هذه الامة المنكودة الحظ لكي ترضى فردا واحدا لا يسمح له قانون بلاده بان يكون حاكما بآى حال وذلك رغم احترام الحكومة الانجليزية للقانون والدين ، وكيف يبدو مثل هذا المسلك أمام العالم المتمدنين فى التاريخ ؟

احمد عرابى المصرى

خطاب من عرابى الى المستر بلنت

كولومبو فى نوفمبر سنة ١٨٨٣

الى صديقى العزيز المكرم . . . الخ المستر بلنت حفظه الله

اذكرك الآن بظروف العهد الخيف الذى حل ببلادنا مصر ودفعني الى ان أكلف مسيو لويس صابونجى بان يكتب اليك خطابا باسمي بشأن النتائج التى تنجم عن محاربة انجلترا لمصر والاحوال التى نصير اليها البلاد راجيا إياك ان تبين ذلك لرئيس الوزارة المستر غلادستون . وكنت أؤمل قبول هذا التصريح وجنى بعض الخير من ورائه . وكان ذلك قبل ابتداء الحرب بيضعة أيام . وقد كتب وفق رغبتى وبأمرى وان كان الخطاب لم يكتب بخط يدي ولم يختم بختمى . وقد كتبت اليك هذا الخطاب لأنبئك بحقيقة تلك المسألة يا صديقى الكريم .

صديقتك

احمد عرابى المصرى

١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣

قائمة بأسماء المكتتبين

تلدفاع عن عراقي

جنیه	شلن	ینس	
١٠٠	٠٠		اللورد ونثورث
٦١	١٧	٦	مبلغ جمعه فريدريك هاريسون
٥٠	٠٠		ج . باسبور ادواردز عضو البرلمان
٥٠	٠٠		ريتشارد ايف
٢٥	٠٠		السير وايم جريجوري
٢٠	٠٠		وليم جون ايفلين عضو البرلمان
٢٠	٠٠		روبرت هاريسون
٢٠	٠٠		السير ولفريد لوسن . عضو البرلمان
٢٠	٠٠		ايرل أوف ويميس
١٠	١٠		الانورابل ا. بورك
١٠	١٠		سبنسر تشارنجتن
١٠	١٠		فريدريك هاريسون
١٠	١٠		الجنرال اللورد مارك كز
١٠	١٠		صمويل ستوري عضو البرلمان
١٠			الرايت انورابل روبرت يورك عضو البرلمان
١٠			ر . فورمي
١٠			ت . س . كلارجوم
١٠			اللادى جريجوري

بنس شلن جنيه

- ١٠ السير آرثر هوبهوس
- ٥ ف. بكستون عضو البرلمان
- ٥ اللورد راندواف تشرشل عضو البرلمان
- ٥ ادوار كلارك عضو البرلمان
- ٥ ر. س. فيشر
- ٥ الجترال س. ا. غوردن (مع الوعد بجنيه كل سنة)
- ٥ الاونورايل اوبرون لفربرت
- ٥ وتورث س. هولد زورثي
- ٥ الفريد النجورث عضو البرلمان
- ٥ ا. كنجليك
- ٥ فرنون واشنجتن
- ٥ السير هنري درموند وولف عضو البرلمان
- ٣ ٣ ادجار درموند

ملحوظه — جورج مرديث وولفريد مينل وآخرون اكتبوا بمبالغ أقل .
واللورد دلاوار اكتب على ما اعتقد بمبلغ ١٠٠ جنيه ولكن ليس عندي مذكرة بها.

خطابات صابو نجى

التي وردت إلي من مصر

القاهرة في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٢

في ليلة أمس (الاحد) زرت منزل محمود سامي الذي يجتمع به زعماء الحزب الوطني كل ليلة للمناقشة في خططهم . وفي الوقت نفسه لفت فوزى بك مدير البوليس الانظار الى اعلان من الحديو منشور في الجريدة الرسمية بشأن الاضطراب الاخير الذي حصل في الاسكندرية . وقد أحضرت الجريدة في الحال وأعطيت لنديم فقرأ الاعلان في تهييج فأحدث في الحاضرين آراء سيئاً شديداً . أما أنا فاني لم أجد اى خطأ في الاعلان لانه وصف حالة البلاد بمجمله وأبدى الاسف لما حدث وقللة الثقة من جانب الاوروبيين ثم دعا الى السلم والهدوء والسلوك الودي ازاء المسيحيين على اختلاف جنسياتهم الخ . . . وقد انتقد نديم وغيره هذا الاعلان وأثاروا مناقشة حادة استمرت حتى الساعة الثانية صباحا وحاولت عبثا ان أنصح لهم وأهدى نفوسهم ولكنهم أصروا على القول بان الحديو ليس من شأنه أن يذيع مثل هذا الاعلان وان ماليت هو الذي نصح له به . وقد حاولت عبثاً أن أبين لهم أن ماليت غادر الاسكندرية منذ يوم الاربعاء . ولكنهم حتموا أن يخلع توفيق وأن يولى ابنه عباس بك بدلا منه تحت الوصاية . والواقع أن نديما رغم خلقه الثورى الطيب وميله الى الاصلاح متسرع مندفع سهل التأثر وأسوأ ما شهدته منه أنه كلما وجد نفسه مغلوبا في مناقشة قفز في عنف الى موارد التعصب الدينى وشر ما في الامر انه بعيد عن الدين ولكنه يتظاهر بحماسة للدين تفوق حماسة شيخ الاسلام . وعرابى باشا يعرف كل ذلك وقد نصح له فعلا بالاعتدال ومنعه من السفر للاسكندرية خشية أن يحدث شغباً آخر لان له هناك نفوذاً أكثر من أى مكان آخر . وأنا أبذل ما في استطاعتي لقيادتهم ولا أضن بأى جهد في هذا السيل ولكنى أخشى خلق نديم المتهيج فانه يستطيع في أى أية لحظة أن يشعل نار حرب دينية

وقد كان الحزب الوطنى حنى الامس راضيا عن الوزارة الجديدة ولكنه اليوم انقلب خصما لها وكان نديم وسامي قد اقترحا ان يشمل برنامج الوزارة أن جميع المكاتبات الاجنبية الرسمية يجب ان يكون طريقها الوزارة وحدها وأن الخديو لا يحق له أن يقبل تلك المكاتبات الا بموافقة مجلس الوزراء . ولكن الخديو رفض هذا الخد من سلطته فاراد الوزراء أن يحاولوا دون قيام صعوبات جديدة واتفقوا على تخفيف صبغة الفقرة . ولكن هذا العمل الذى اتخذه عرابي ووزراء آخرون في اعتدال وتبصر حرك شعور نديم فثار ضد الوزراء والخديو معا وشرع يدعو الى خلع هذا الاخبر . وقد جاء في احدى البرقيات أن مالىت سافر الى فينيسيا وان المستر كارتريت عين بدلا منه وتقول برقية أخرى ان السلطان أرسل الى عرابي باشا وسام المجيدى والى الخديو وسام « سوفير » مرصعا بالماس .

القاهرة في ٢٩ يونيو

ذهبت بالامس لارى حديقتك وكان نديم معى وكان الحر شديدا وقدمكت هناك طول النهار وكان الوكيل الاوربي ولا أعرف اسمه (هو المستر روسل من لجنة الدومين) قد فر مع بقية الاوربيين الذين غادروا مصر أخيرا . وقد شكك الجنائث العربى الينا عدم معرفته من يلجأ اليه في حالة الضرورة . وزارنى يوم السبت ومعه حساباته راجيا أن أرسلها اليك ووعدته بان أحضر له وكلا مصريا أهلا للثقة ورجوت نديما أن يدلني على أحد معارفه . والحديقة في هذه السنة أكثر انتاجا من المعتاد والمياه وافرة .

نسيت أن أخبرك في خطابي السابق ان انصار الخديو حاولوا أن يسموا نديما بسيجارة مسمومة وقد دخن نديم جزءا منها وهو مطمئن فكان هذا الجزء كافيا لأن يفقده وعيه وبصره مدة خمس وثلاثين ساعة . والحق ان نديما حركة دائمة .

وقد كان عرابي في الاسكندرية يوم ٢٧ الجارى وعاد منها الى القاهرة قبيل ارسالي البرقية اليك وقضيت طول الليل معه . وكان محمود سامى والباشوات الآخرون ونديم وعبدہ حاضرین وحوالى منتصف الساعة الثانية عشرة ذهب الجميع ولكني بقيت

مع عرابي وسامي ونديم وحدثني عرابي عن الاستعدادات الحربية القائمة في تقط مختلفة من مصر. وقد اتخذت الاجراءات لردم قناة السويس في خمس ساعات عندما تبدو من جانب اوربا أول دلالة على العداء . والمظاهرة البحرية الحقاء التي قامت بها إنجلترا وفرنسا قوت الحزب الوطنى مائة مرة حتى صار عبارة عن الامة نفسها. وأنت تعرف تمام المعرفة ان الدوافع الدينية تلعب دوراً كبيراً فى مثل هذه الظروف وأن البعض ممن لا تؤثر فيهم العواطف الوطنية والسياسية تقودهم الحماسة الدينية ، وكذلك الحالة فى مصر وأخشي مما أراه وأسمعه ان تعلن الحرب الدينية عند أول بادرة للعداء . من جانب أية دولة اوربية . والحالة الحاضرة سيئة جداً وقد علمت من قنصل ايطاليا ان ١٠٠.٠٠٠ شخص غادروا مصر منذ قدم الاسطول ودعت القنصلية البريطانية الرعايا البريطانيين الباقين الى المهجرة من مصر حالا ، والذين يختارون البقاء يجب عليهم أن يوقعوا اقراراً بانهم ييقون هنا تحت مسئوليتهم الشخصية والرعب القاتل يشمل الآن جميع الاوربيين على اختلاف طبقاتهم ولا يوجد أكثر من اثني عشر محلا اوربيا مفتوحة وتعلق الفنادق ابوابها وليس هنا محلات مؤتنة لتؤجر ومنظر الاحياء الاوربية بالقاهرة بادی الكآبة ولكن الاحياء العربية مثل ما كانت عليه من قبل تستمتع بالحياة بطريقها الخاصة والفلاحون وحدهم فى قلق لانهم لا يلقون من يشتري حاصلاتهم وقد مضت الآن ست سنوات والحاصلات بهذا الوفرة والقمح الذى كان يباع بخمسة وعشرين فرنكا على الاقل لا يجد الآن شاريا بخمسة عشر فرنكا بينما قيمته فى إنجلترا خمسة وثلاثون فرنكا للربع . ومة ربح قدره خمسون فى المائة على الدوام وقد فر الاوريون الذين كانوا يجوبون داخلية البلاد ويشترون من الفلاحين حاصلاتهم وأخذوا معهم أموالهم .

الاسكندرية فى أول يوليو

رأيت أن اذهب الى الاسكندرية لان عرابي اضطر الى المكث بها مع راغب باشا والحديدو، وعلى ذلك أتيت الى الاسكندرية اليوم وأجرت غرفة فى فندق (ابات) وهو مزدحم باللاجئين من الاوريين وفى المساء ذهبت الى سراى رأس التين لأقابل

عراي باشا ولكنه كان مشغولا في مجلس حربي فكتبت اليه مذكرة قلت فيها :
«أولا — مادامت انجلترا تحدث هذه الضجة حول قناة السويس فمن المستحسن أن
يخبر ممثلي الاول الاوربية بأن القناة بصفتها طريقا دوليا لكل الامم يجب أن تبقى
محايدة في حالة الحرب مع مصر ولا تمر بها بارجة أو أية سفينة بها أسلحة وذخائر .
من تاريخ كيت الى تاريخ كيت . فاذا خالفت ذلك أية دولة فان الحكومة
المصرية تدمر القناة في الحال وتقع المسؤولية على عاتق الدولة التي تحمل عليها السفينة
الداخلية في القناة . ثانيا — ينبغي للحكومة أن تنحصر الدول التي أرسلت أساطيلها الى
الاسكندرية لتوطيد السلم والهدوء في انحاء البلاد بأن يقاء الاسطول في مياه
الاسكندرية يدع نفسية المصريين في هياج وهذا خطر على الامن العام ومانع للناس
من الرجوع الى الاسكندرية ماداموا يعرفون أن الاسطول لا يزال هناك . وبنا .
على ذلك يجب أن يرسل انذار الى الدول صاحبة الشأن وفيه انه اذا لم ينسحب
الاسطول من تلقاء نفسه في مدة اربع وعشرين ساعة تصوب الحصون مدافعها اليه
وترغمه على الانسحاب . واضفت الى ذلك انه مما يرفع شأن عراي ان يكون البادى .
في هذه الحالة ليرى اولئك الذين هددوه قبل شهر مضي انه بلغ الآن من القوة
ما يجعله يهددهم ويتحداهم . ثالثا — عرضت على عراي باشا ان يتبع الحنرازاء الجيوش
التركية ولا يسمع لها بان تنزل الى الارض فان الكراهية السابقة بين الاتراك والعرب
لم تمت ولن يتفق الجنود الاتراك والعرب معا ووجود الجيوش التركية في مصر سيخلق
الفوضى ويحدث الاقسام في الجيش والامة ويشل جهود الحكومة بواسطة الدسائس
المعنادة فخير له ان ينصح للسلطان بان يحجم عن ارسال جيوش الى مصر فاذا اصر
على ارسال جيوش يعتبر كدولة مهاجمة ويقاوم على هذا الاعتبار .

في ٣ يوليو

في ليلة امس اثناء العشاء ارسل الى عراي باشا ضابطا وترجمانه الخاص راجيا ان
اذهب لزيارته وحالما دخلت غرفة الاستقبال وقف في ادب وقال مبتسما : « كنت على
وشك ارسال برقية اليك بالقاهرة ولكني علمت انك في الاسكندرية وانك جئت

لزيارتي بعد ظهر اليوم بينما كنت في المجلس مع راغب . وبعد شرب القهوة سألتني عنك وعن السيدة حرمك وعما اذا كنت علمت شيئا من اخبارك وعن كيفية سير الاحوال في البرلمان البريطاني . وقد اخبرته بكل ما اعرفه فانباتني بان مراسلا جديدا لجريدة ستاندارد وصل اخيرا وزاره ليسأله عن وجهة نظره في الحالة الحاضرة وقال عرابي : « وقد قلت له اني آسف لانه اتعب نفسه في المجيء الىّ بينما كان يستطيع ان يحصل على كل المعلومات اللازمة من المستر بلنت في انجلترا وهو يعرفني كما اعرف نفسي » . فقال المراسل ان الامة الانجليزية تدرك الآن تماما ان المستر بلنت من اكبر اصدقائه المعجيين به ولهذا السبب تحسبه مغرضا ينال في الحقائق . وعلى اثر ذلك جرت محاوره بين عرابي والمراسل وربما قرأها في الستاندارد . واخبر المراسل عرابي ايضا بان في انجلترا الآن جمعية لحماية الرعايا البريطانيين في الخارج وان هذه الجمعية تطالب الآن بدماء الرعايا البريطانيين الذين قتلوا في الاسكندرية يوم ١١ يونيو فأجاب عرابي قائلا انه يسره كثيرا ان يسمع ذلك وانه هو نفسه سينضم الى الجمعية لا ليطالب بدماء الرعايا البريطانيين وحدهم ولكن بدماء جميع الضحايا من كل جنسية الذين ضحى بهم على أرض مصر ، سيطالب بدمائهم من أصحاب تلك الكارثة . وان من واجبه ايضا ان يطالب بدماء اخوانه المصريين الذين ذبحهم الاوربيون وان الحكومة البريطانية نفسها كانت سبب الأذى بواسطة ممثلها في مصر . وقد رجاني خمس مرات امام الجميع ان أرسل أصدق تحياته القلبية اليك وأكبر احترامه الى السيدة قرينتك وكلم الحاضرين عنك وعن شديد اهتمامك بالقضية الوطنية وقال انه لو كان كل الانجليز مثلك لأصبحت انجلترا جنة والانجليز ملائكة

وقد ابدت في خطابك الاخير رغبتك في ان تسمع مني بيانا عن الشعب الذي حصل في الاسكندرية يوم ١١ يونيو . وبما اني لم اكن في الاسكندرية في وقت الحادثة أكتب اليك وصفها كما سمعته من الضباط والمصريين والاوربيين ثم كما سمعته من الباشا نفسه ثلاث مرات ثم مرة أخرى في ليلة أمس

في يوم الاحد ١١ يونيو طعن مالطي مكاريًا فخر في الحال قتيلا فلم يصبر الوطنيون المشاهدون للحالة حتى يحضر الشرطة بل هجموا على المالطي وقتلوه فوق الحمار واذا ذاك شرعت الجالية المالطية في اطلاق الرصاص من النواقد وكانت قد تسلمت من قبل . فحدث هذا اضطرابا عاما بين الجماهير التي تجمعت في الميدان ومن ثم امتد العراك الى أجزاء عديدة من المدينة واستمر الى الساعة السادسة (أى نحو خمس ساعات) حتى حضر الشرطة والجنود ليفرقوا المتشاجرين

وقد جرح القنصل البريطاني جرحا خفيفا في ظهره بواسطة عصا وهو المعتبر أصل الحادثة ومديرها ولكنه لم يخرج من بيته وكان الدافع له الى البقاء فيه خوفه من القتل لا خطورة جرحه . ولكن على الرغم من ذلك بعث السير ماليت في منتصف الليل الى المراسل الجديد للجريدة « الديلي تلغراف » يخبره بان القنصل البريطاني جرح جرحا مميتا وانه قد بسلم الروح قبل شروق الشمس ويرجوه ان يرسل هذا الخبر في الحال الى لندن . غير اني نصحت للمراسل بان لا يتسرع وان يرتقب حتى آتية بالنبا اليقين من عرابي نفسه وذهبت في الليلة نفسها الى عرابي باشا وسألته عن حقيقة المسألة فاجابني بانه أبرق أربع مرات ولكن لم يأت اليه جواب . وبينما كنت لديه أتت برقية وبعد خمس دقائق جاء الحاج رازي وكان قد أرسل من الاسكندرية خصبصا ليخبر عرابي بالسبب الحقيقي للشغب وتفاصيل حدوثه فعدت في الحال الى المراسل وأخبرته بان مسألة القنصل لا أساس لها بل على العكس لما فرق الشرطة الجماهير وجدوا عند باب القنصلية عربية فيها أربع وعشرون بندقية ومسدسان وصندوقان مملوءان بالبارود وكان القنصل نفسه قد أعدها جميعا ليستخدمها المالطيون . وقد أخبرني عرابي باشا في ليلة أمس بان لجنة التحقيق أثبتت ان المشاجرة كانت مدبرة وذلك انه في صباح يوم الاحد الذي وقعت فيه الحادثة أخبر ايطالي يشغل وظيفة كونستابل في البوليس المصري كونستابلا آخر من رفاقه انه ستحدث مشجارة خطيرة في اليوم نفسه وانه خير لهما ان يهربا وقد اخفيا بالفعل وهما الآن في ايطاليا . والجرائد لا تكتم سر المسألة وتصرح بان القنصل البريطاني في

الاسكندرية هو الذى دبر المشاجرة وأعدّها لأغراض سياسية . ولم يعرف عدد الضحايا واتفقت السلطات الاوربية والمصرية على عدم التحقيق في هذا العدد. والواقع ان الشعب كان أخطر مما وصفته الصحف فقد قتل فيه أكثر من ١٤٠٠ شخص معظمهم من الاوريين . وكان الاوريون كلهم مسلحين بالبنادق والمسدسات بينما الوطنيون لم يتسلحوا بغير العصي ومع ذلك كان موقف هؤلاء خيراً من الاولين. وهذه التجربة المبدئية هي التي ثبّطت من شجاعة الاوريين وجعلتهم يفرون من مصر كالمجانين والجبناء .

وقد وصل كتابك «مستقبل الاسلام» الى نديم وذكرت له خلاصته وترجم خطابك الذي أرسلته الى المستر غلادستون ونشرته « التيمس » الى اللغة العربية لينشر في « الطائف » وقد سر عرابي باشا به كثيراً وهو يقول ان الجو السياسى معتم وربما أندر بعواصف أشد وان الحرب أقرب من السلم ولا مثيل للنشاط البادى في الاستعداد للحرب في مصر في الوقت الحاضر ويستعد للحرب الجنود والفلاحون والبدو جميعاً. وسأغادر مصر في اليوم الذى تعلن فيه الحرب وعلى الرغم من ان الباشوات والضباط يطلبون ان أبقي في مصر أثناء الحرب لا أحسب ان بقائي يكون من الحكمة وأؤمل ان تدرك احوال نشوب الحرب وتنبئي قبل نشوبها بالتلغراف على أن تكون الدلالة على وجوب مغادرتي مصر هي كلمة « اكسودس » . واذا قامت الحرب فستخرب مصر تماماً وستغرق الاسكندرية ومديرتان معها وستدمر القناة الى الابد بياه البحر التي تندفق من سد أبي قير وستكون حرب اليأس ولن يسلم المصريون حتى يضحوا بكل نفيس. ويدلتى ما اسمعه وما أراه على أنهم أعدوا العدد لىكي يجعلوا من الحرب في مصر ثورة عامة يقوم بها المسلمون في آسيا وأفريقيا .

الاسكندرية في ٣ يوليو

رجائي عرابي باشا أن أدون المكتبة الآتية التى أملاها على باللغة العربية بحضور عبد العال باشا ومحمود باشا فهني مفتش التحصينات وكثير من الباشوات والضباط وطلب الى أن أترجمها الى اللغة الانجليزية وأرسلها اليك لكي تتفضل

بتقديمها باسمه الى الرايت اونورا بل المستر غلادستون (و ذكر هنا خطاب عرابي الى المستر غلادستون وقد سبق ذكره في أصل الكتاب)

حاشية — خولني عرابي باشا أن أخبرك بأنك بعد أن تقدم هذا الخطاب الى المستر غلادستون يمكنك ان تستخدمه كما تشاء سواء بنشره أو بغير ذلك .

الاسكندرية في ٤ يوليو سنة ١٨٨٢

سلمت شاكرأ مكتوبك الرقيق مع قصاصات الجرائد . ينظرون هنا الى السياسة التركية بعين الشك وسوء الظن وقد عزم عرابي والباشوات والضباط والامة علي منع الجيوش التركية من النزول الى البر ويقولون أنهم غير محتاجين الى مساعدتهم على الارض « واذا كانوا يرغبون حقاً في مساعدتنا فليحاربوا عدونا المشترك في البحر » .

الاسكندرية في ٥ يوليو سنة ١٨٨٢

كنت ليلة أمس مع عرابي باشا حتى منتصف الليل ولما دخلت غرفة الاستقبال وجدتها مزدحمة بالباشوات والضباط وغيرهم وكانوا قد اجتمعوا هناك ليهنتوه لمناسبة الانعام عليه بالوسام المجيدى الاكبر . وعند الساعة الحادية عشرة انصرفوا وبقينا أربعة وحدنا بالغرفة وأخذنا نتكلم بحرية في مسائل كثيرة . وقد قرأت له برقيتك المؤرخة في اول يوليو فسر كثيراً ولما ذكرت له اسم درويش هز رأسه وكأنه يقول : « نحن نعرف هذا الشخص حق المعرفة » . ثم قال لى : « أما عن ذهابي الى الاستانة فليقل الناس ما يشاؤون فاني ولدت في بلاد الفراغة وسقطت الالهram الخالدة قبرى وان يحاول الباب العالى أن يخرب احدى الممتلكات العثمانية ومن الامثال العربية : لا يجدد احد أنفه بيده . وسيفكر السلطان مليا قبل أن ينوي دعوتى الى الاستانة او ارسال جيوش الى مصر » .

ويوجد الآن في مصر شعور قوى ضد الاتراك والامة الانجليزية على السواء . وقد أيقنت أخيراً ان اميرال الاسطول البريطانى هو ماليت او كلفن آخر او شر منهما . وبالامس ارسل انذارا (والانذارات هي الطراز السائد الآن) أرسل اليك صورة منه مع هذا الخطاب وقدوجه الى طلبه باشا .

وقد أحدث رعباً شديداً بين الوطنيين وأيضاً بين الاوربيين القليلين الذين لا يزالون في مصر . وقد كنت في غرفتي أكتب بعض الرسائل فاذا باحد خدم الفندق يأتي الى مرتبةً ويخبرني بشيء لا أنعمه بداءة لانه كان من شدة الخوف لا ينطق الا بنصف الالفاظ وقد حاولت ان أهدي روعه وسأته ما ذا في الامر . فقال : « ألا تعلم ان الاسطول البريطاني سيضرب المدينة اليوم ؟ » فابتسمت لأبعث في نفسي شيئاً من الشجاعة ونصحت له بان لا يخاف وانه لا يوجد خطر ولكنه قال وهو لا يزال يرتجف ان القناصل أمروا جميع الاوربيين بان يتوجهوا في الحال الى ظهور البواخر . فسأله أجا هذا الامر رسمياً الى الفندق ؟ فأجاب : « كلا ياسيدى . ولكن كل من بالفندق يغادرونه » . فقلت له لا تهتم بهم وأعطيته ثيابي لبسها الى الغسالة فرفض وتولى . وفي الحال قت وذهبت الى عرابي باشا لأرى ما هو جار فلم أجد شيئاً جديداً سوى ان راغب باشا أخبر الاميرال انه لا توجد أعمال جارية في الحصون وقد سكن ذلك نائرة الاميرال ولكنه لم يطمئن الشعب الخائف . ولذلك ذهبت ثانيا الى طلبه باشا ورجوته ان يرسل الى جنديين ليحرسا مدخل فندق المساجيرى الذى أسكنه الآن فتنبعث الثقة في نفوس النازلين به . وقد كنت لدى طلبه باشا حين وصل اليه الانذار فاعطانيه لكي أعربه فعربته في الحال بحضور عرابي باشا والضباط الآخرين . فلما قرأوه قال الكولونيل عايد بك : « هل في الامكن ان انجلترا لا ترسل الينا سوى موظفين مجانيين ؟ ان هذا الاميرال بدل ان يظهر نفسه في مظهر الرجل العاقل الجرى . يبدى الخوف عند أدنى حركة في الحصون ولا يفتأ يضايقنا بأنذاراته وبزعج الناس ويثير شعور العرب وهو يضر أكثر مما ينفع » . والواقع ان مدينة الاسكندرية أصبحت خاوية

وقد طفت أمس بالمدينة راكباً فلم أكد أرى عشرين او ثلاثين أوريبا والحوانيت والتهامى مغلقة والمهاجرة من الداخل مستمرة وقد أمر مستخدمو الدومين ووكلاء المراقبة وأصحاب المصارف الخ بان يغادروا مصر . بل وصلت الحالة الى درجة ان أدوات شركة التلغراف الشرقية نقلت الى بارجة الاميرال وقد أصبحت المحابر بالتلغراف صعبة جداً وغير مأمونة واضحت طريقة ارسال أحد التلغرافات متعبة

فعلى المرسل ان يكتب نص التلغراف ويعطيه لكتاب حجز نفسه في غرفة صغيرة جداً بها نافذة ذات قضبان حديدية وليس فيها سوى ثغرة سعتها خمس بوصات. وكذلك الانجليز الشجعان الذين أتوا الى هنا باسطولهم لكي يسحقوا العرب الذين لا يزالون يعيشون في هدوئهم المعتاد

اما عن نفسي فلا أدري أمن التبصر ان أبقى في مصر في حالة الحرب أم لا ؟ ويريدني أصدقائي على ان أبقى ولكن لا أعلم ان كان ذلك مأموناً. ورجائي اليك ان ترأب اتجاهات وزارة الخارجية وفي اللحظة التي تعلم فيها ان الحرب تقرر ترسل الى تلغرافا به كلمة « موسى »

في ٨ يوليو — توجهت صباح اليوم لأرى عرابي باشا فاخبرني انه استقبل سيدة امريكية فنية من فيلا دلفيا رفته ان يوقع باسمه على دفتر الامضاءات « أوتوجراف » وقال انه كتب لها باللغة العربية ورجاني ان أترجم ما كتبه الى الانجليزية وأخبرني أيضا انه كان منذ يومين آتيا من القاهرة الى الاسكندرية فوجد في المحطة خمسمائة ايطالي يستعدون لمغادرة مصر فشرع يحادثهم ويشجعهم على البقاء في ديارهم لانه ان يوجد خطر مطلقا وضمن لهم أرواحهم واملاكم وقال انه يضمن سلامة كل انسان . وقد شجعت كلماته أولئك الاشخاص الذين تملكهم الرعب فاندفعوا اليه رجالا ونساءً وبناتا واطفالا ليقبلوا يده ويشكروه. وكان بينهم رجل مسن في طول عرابي نفسه شق نفسه طريقا بين هذا الجمع ولما وصل اليه وضع كنانا يديه على كتفه وقال له بالاطالية ما معناه « الله يباركك » . وفي النهاية عاد ثلثهم الى بيوتهم في القاهرة .

وبما كنت مع عرابي تسلم خطابا من رجل ايطالي يرجوه أن يقبله بصفة متطوع في الجيش المصري ويقول انه كان فيما سبق جنديا في الجيش الايطالي تحت قيادة غاريبالدي وانه الآن يريد أن يحارب لاجل حرية مصر .

لا يثق السلطان كثيراً بدرويش باشا وقد أرسل معه الشيخ أحمد أسعد وكيل السلطان في المدينة بصفة جاسوس عليه يرقب حركته وأعطى السلطان درویش باشا شفرأ خاصاً ليرسل به تلغرافاته وفي الوقت نفسه أعطى أحمد أسعد شفرأ خاص

آخر وهكذا بعث هذين المندوبين أحدهما ضد الآخر وكل منهما يرسل تلغرافاته مستقلاً . وهذا الشيخ أحمد أسعد صديق حميم لعراقي وقد ساعده كثيراً في أزمته الأخيرة مع الخديو .

ومنذ يومين كنت مع عراقي فأتاه رجل عربي بخطاب ففتحہ وتلاه علي وعلى الضباط الآخرين وقد كتبه حافظ الكعبة الملحق بشريف مكة وكان الخطاب مكتوباً بأسلوب راقٍ وفيه مدح كثير وقال كاتبه ان جميع الناس في مكة يدعون الله ان ينصر عراقي وان الصلوات تقام من أجله ومن أجل نجاحه في الكعبة وعند قبر اسماعيل وزمزم وعرفات ومنى وفي كل مكان مقدس في مكة . ولم يتردد الكاتب في منح عراقي لقب حامي حمى الاسلام والدولة الاسلامية . وقد أتى بالخطاب رسول خاص . والحجاز كله مع عراقي ولم يرد شريف مكة أن يكدر علاقته مع السلطان فكلف أحد رجال حاشيته بكتابة هذا الخطاب وهو عباس أغا زمزم . ولما تلى الخطاب اتفق على كتابة خطاب شكر اجابة عليه .

ويظهر أن الاميرال الفرنسي هنا يرتاب كثيراً في حركات الاميرال البريطاني وكما رأى الاول الثاني يغير موقف بارجه يتبعه في الحال واذا خرجت بارجة انجليزية من الميناء سارت في أثرها بارجة فرنسية واذا وصلت الى الاسكندرية بارجة بريطانية جديدة يبرق الاميرال الفرنسي في الحال طالباً ارسال بارجة فرنسية . والواقع ان هاتين الدولتين تتبع احدهما الاخرى كالقط والفأر .

في الاسكندرية الآن شيخ مشهور من الجزائر يدعي الشيخ محمد البزولي وبجمله جميع المسلمين والسلطان نفسه . وقد سبب للفرنسيين متاعب كثيرة في الجزائر ثم في تونس ولما جاء الى مصر منذ أربعة أشهر بدأ ينشر الدعوة ضد عراقي وأعلن للخديو أن عراقي ثائر على السلطان واذا كان رجلاً عالماً فصيحاً ذا نفوذ أضر بعراقي كثيراً وساعد في الخلاف القتال الذي قام بين سلطان باشا والنواب وعراقي . وفي ذات مرة كان يخطب ضد عراقي في اجتماع فسأله أحد الحاضرين هل يعرف عراقي شخصياً فاجاب الشيخ مشتمراً بأنه لم ير عراقي قط وانه لا يرغب في رؤيته (ثم ذكر الخطاب كيف ان الشيخ قابل عراقي بعد ذلك في احدى الولايات دون أن يعرفه وبحث معه

في مسألة الاصلاح وأثرت فيه مناقشاته وحججه حتى صار أحد أنصاره المخلصين).
ومنذ ثلاث لبال رأيته في دار عرابي وقد أتى ليستأذنه في أن يذهب الى السلطان
ويسأله باسم جميع المسلمين ان يعدل عن ارسال جيوش تركية الى مصر فلما سمعت
ذلك منه سأله كيف كان ، حين سررت برؤيته لأول مرة ، يدعو الى تدخل الأتراك
بمحجة ان مصر ولاية عثمانية فاذا أنت الى مصر جيوش تركية كانت في بلادها ؟
فاجابني : « صحيح ان ذلك كان اعتقادي في ذلك الوقت ولكن لما سمعتك تقول
ان الجيوش التركية اذا أنت الى مصر فلن تخرج منها وان وجودها في مصر سيجدد
الضعف القديم بين الجنود العرب والجنود الأتراك — وجدت انك مصيب في رأيك
والآن أتيت لاستأذن من صاحب السعادة أن أذهب مع بعض اصدقائي الى
الاستانة لأمنع السلطان من ارسال جيوش الى هناك » . وأظن أن عرابي أخبره بأنه
تأكد من السلطان انه لن ترسل جيوش الى مصر .

في ٩ يوليو

علمت من مصدر ثقة أن خير الدين باشا وسعيد باشا — والاول رئيس وزارة
سابقة بالاستانة — يعارضان في فكرة ارسال جيوش الى مصر ويقال انه بينما كان الوزراء
يبحثون المسألة في مجلسهم قام خير الدين وأراهم من آيات القرآن والحديث ما يدل
على أن ارسال جيوش مسلمين لمحاربة أمة مسلمة هادئة أمر يخالف الدين وختم كلامه
بحديث مؤداه انه اذا تحارب شخصان مسلمان عذب القاتل والمقتول كلاهما عذابا
أبديا في نار جهنم .

فهمت من الصحف التي تفضلت بارسالها ان ماليت وكلفن هاجمك ولعلك
تذكر اني كنت مصيباً في رأيي الذي كونه لنفسى بشأن هذين الشخصين منذ اول
يوم دخلنا فيه القاهرة . وقد اعتمدت أكثر من اللازم على صداقة ماليت وعلى
اخلاص كلفن المزعوم والآن اصدقائنا هنا في أشد السخط عليهما

قرأت خطاب السير ولیم جویمجوری المنشور في « التيمس » وترجمته الى اللغة
العربية لعرابي باشا فسر به كثيراً .

في ١٠ يوليو

هذا يوم الاضطراب البالغ ، يوم الرعب والشقاء والفرار العام . ففي صباح اليوم كنت في سريري فجاء إلى خادم وطني من خدام الفندق وقال « قم واستعد للذهاب » . فسألته لماذا ؟ فأجابني : « لأن سيدى سيفلق الفندق ولن يبقى به أحد وقد ذهب الجميع الى البواخر » . فقممت وأمرت الخادم بأن يحضر لي فنجان شاي . فقال « لا يوجد شاي » فلبست ثيابي ونزلت الى قاعة الطعام ووجدت فيها صاحب الفندق في اضطراب ويأس . فسألته عن الحالة فأجابني « أمر جميع القناصل رعاياهم أن يغادروا الاسكندرية قبل الظهر » . فقلت : « هل تتركنى أسكن الفندق وحدى وأعني به ؟ » فرفض ذلك قائلاً أنه لا يمكنه . فرجوته أن ينتظر على الأقل ساعة حتي أذهب الى نظارة البحرية وأعود . وفي الحال ركبت عربة وذهبت لأرى عرابي ولكنى لم أستطع رؤية أحد من النظار فقد كانوا جميعاً في المجلس . ووجدت سكرتير عرابي الخاص فأخبرني بأن الاميرال البريطاني أرسل كلمة شفوية فقط يقول انه سيضرب الحصون بعد أربع وعشرين ساعة وأن قناصل الدول الاخرى ذهبوا الى الاميرال البريطاني ليسألوه عن المسألة . ولما عدت الى الفندق وجدت صاحبه قد حزم أمتعته ووضعها فوق عربات وأنه على استعداد للرحيل ولم أجد وقتاً كافياً لأحضر حقائبي الصغيرة وأركب عربة وأذهب . ولم أدر الي أين أتجه . وقد خرجت الاساطيل فعلاً من الميناء وذهبت الى البحر استعداداً لاطلاق المدافع . وكان الناس — وأعني القليلين الذين بقوا حتى اللحظة الاخيرة — يمحرون في سرعة كبيرة الى البواخر المختلفة التي مكثت في الميناء لتستقبل اللاجئين . ولست أظن أن مهاجرة الاسرائيليين من مصر تداني مارأيت ، فان الرجال والنساء والاطفال والرضع الباكية بين أذرعة أمهاتهم ، والشيوخ الذين لا يقدرّون على السير ، والمرضى الذين لا يستطيعون حمل أنفسهم ، هؤلاء جميعاً كانوا يندفعون الى ناحية البحر في رعب يذكر الانسان بيوم القيامة . وكان هؤلاء الناس البائسون لا يجدون ما يفرج همهم في ذعرهم ويأسهم سوى لعن القناصل والحكومة البريطانية التي أتت لمصر بهذه النكبة .

وبعد أن شهدت هذا المنظر المفزع بدأت أفكر في مآلى ولكن كلما

ذهبت الى من أعرفهم وجدتهم قد ذهبوا . ولم أجد مكاناً ألجأ اليه سوى الترسانة ولكنني لم أحسبها مكاناً آمناً لقربها من الحصون في حالة ضرب المدينة . وكان الوقت بعضى أثناء ذلك وقد قرب انتهاء مهلة الاربع والعشرين ساعة . فجال بفكرى أن أذهب الى احدى البواخر ولكن سمعت أنها مزدحمة وكان أحد بحارة القوارب مشغولاً بحمل حقائبي الى قاربه فعرض على أن يأخذني الى القارب البريطاني المسمى « تانجور » ولكنني رفضت ذلك لان جميع الرعايا البريطانيين والقناصل ومراسلي الصحف — وأكثريهم يعرفوني — كانوا في البواخر ولذلك لم أجد من الحكمة أن أزعج نفسي بينهم وعزمت على أن أبقى على الشاطئ . وأن أكون آخر من يغادر الاسكندرية ولكن دنت آخر ساعة وكانت القوارب الاخيرة تروح . وفي هذه اللحظة قابلت فرنسياً كان على وشك الابحار مع زوجته فدعاني لان أذهب معه الى الباخرة « سعيد » احدى بواخر المساجيرى ماريتيم فتوجهت اليها وهأنا أكتب فيها هذا الخطاب . ولا أظن انى أقدر على ارسال هذا الخطاب اليك غداً لانه لا يوجد بريد بريطانى . وقد اغلقت جميع مكاتب البريد بما فيها المكاتب المصرية .

وقد تركت شركة التلغرافات الشرقية مدينة الاسكندرية ونقلت أدواتها الى بارجة الاميرال البريطانى .

ولما رأيت أصدقائي منذ ساعتين وجدتهم ثابتين ومتأهبين للقتال والمقاومة الى الى آخر نقطة من دماهم مهما كانهم ذلك

فى ١١ يوليو

فى صباح اليوم (الثلاثاء) عند الساعة السابعة تماماً أطلق الاسطول البريطانى أول طلقة اشارة الى ضرب الحصون . وكنت على ظهر الباخرة « سعيد » على بعد مسافة قصيرة من الاسطول وقد أتت ساءة عرابي الخطيرة . وأما درويش فغادر الاسكندرية عقب ابتداء الضرب وأبحر الى حيث لا يدري أحد . ومن بين ١١٧٠ شخصاً كانوا معي هذا الصباح يشهدون ضرب المدينة كنت الوحيد الذى يمتنى حسن الحظ والنجاح لعرابي ورفاقه . ولما أطلقت أول طلقة لوح فى الهواء بالقبعات والمناذيل والايدي مع الهتاف والنداءات الدالة على الرضا وكان الرجال والنساء والاساقفة

والقسوس والراهبون والراهبات في سرور وجذل يتنبأون بتسليم الحصون بعد ساعتين ولكن استياءهم بدأ بالفعل والساعة الآن الواحدة والنصف ولما ينقطع إطلاق المدافع من الجانبين وقد كانت المقاومة حتى الآن باهرة وبعض طلقات المدافع المصرية يتخطى الاسطول والبعض الآخر لا يصل اليه والمسافة بين الطرفين بعيدة بشكل ظاهر ولكن لا يستطيع أحد الآن أن يتنبأ بالنتيجة . وأجلس في هذه الآونة فوق ظهر الباخرة أرقب الضرب وأكتب كل ما أستطيع رؤيته ولكن ماذا يمكن الانسان أن يراه على البعد ووسط سحابة من الدخان المغمى سوى ابراق المدافع وارعادها ؟

مكثت بلا أخبار منك مدة أسبوع تقريبا وكنت أنتظر أن يصلني نبأ منك حالما قررت الحكومة البريطانية الحرب ولكنك تركتني في ظلام حتى اللحظة الاخيرة ولم يكن أصدقاؤنا ولا بعض القناصل أنفسهم ولا انا متأكدين من أن انجلترا كانت ترغب في الحرب رغبة جدية

وقد عازمت على السفر الى نابولي أو فينسيا حتى تستقر الاحوال في مصر وأظن ان هذا يتطلب أشهرا ويمكنك، من خطاب عرابي الى المستر غلادستون — ولعلك تسلمته أمس كما ينبغي وقدمته اليه ونشرته — أن تحكم على نيات المصريين وتقدر الاضطراب الذي سيحدث في مصر مدة من الزمن . وقد مزقت الطلقة الاولى جميع المعاهدات قطعة قطعة وأرسلت ملايين روتشلد الي جهنم وأبعدت الرجل التي اتفقت انجلترا وفرنسا على توطيد سلطته وستمثلي، قناة السويس في بضعة أيام بـ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفلاحين والبدو دربوا على كيفية اداء مهمتهم من قبل — هذا اذا لم تكن القناة قد دمرت الآن فعلا .

(وقد وصل صابونجي الى فينسيا يوم ١٩ يوليو ثم وصل الى لندن بعد بضعة الاسابيع)

برنامج الحزب الوطنى المصرى

الذى قدمه المستر. بلنت الى المستر غلادستون في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

مع رد المستر غلادستون

١ — يرى الحزب الوطنى محافظة على العلاقات الودادية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى واتخاذ ذلك الباب ركنا يستند عليه فى أعماله — ويعتقد أن (جلالة) السلطان عبد الحميد مولاهم وخليفة الله فى أرضه وامام المسلمين ولا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات مادامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب اجنبية وهذا بمقتضى القوانين والفرمانات الشاهانية كما يعتقد هذا الحزب أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (أى من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التى منحها استقلالها الاداري) وله ثقة بدول اوربا لاسيما انجلترا المدافعة عنه ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها .

٢ — هذا الحزب يخضع للجناب الخديو الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت أحكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد قوت هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الشورى واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك فى جميع الامور وهم بساعدونه قلبا وقالبا كما أنهم يجنزونهم من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بمحقوق الامة ونكت المواعيد التى وعد بانجازها

٣ — رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر

خدمة صادقة ويعلمون ان استمرار المراقبة الاوربية هو الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم مع قبولهم تلك الديون الاجنبية حرصا على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما .

ثم انهم يرون أن النظام الحالي لم يكن الا وقتيا والافانهم يؤملون أن يستخلصوا مآليتهم من أبدى أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شئ من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاداعته فانهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن اسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي وبهذا يحكون بوجود الظلم وخلل الادارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد باقيا

وهم يتعجبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد منع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة أو جفوة بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر في هذا الامر فانهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الامانة والاستقامة فيها لأنهما مسؤولتان عن رفاهية مصر بعد ان نزعنا ادارة مآليتها من أهلها وتكفلنا بنجاحها .

٤ — رجال الحزب الوطني يبعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل في البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر . وهؤلاء الاخلاط كثيرون في البلاد (بل هم معلومون المصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم) والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه

السنين الاخيرة فقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون ان يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حزبة المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الامة وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى هذا الحزب ان مجلس النواب ربما اكره على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة واستعين عليه بجمل المطابع آلة تفوق نحوه السهام فيتكدر صفو الراحة ويحرم الابناء من التعليم ولهذا فوض الاهالي امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم يدفعون عن حريتهم الآخذة فى النمو وليس فى عزهم ابقاء الحال على ماهى عليه بل متى تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة بعد ان فتح المجلس فهم الآن بصفة حراس على الامة التى لاسلح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥- الحزب الوطنى حزب سياسى لا دين فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب . وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث ارض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم ان الجميع اخوان وان حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية وهذا مسلم به عند اخص مشايخ الازهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الاوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانبا او نصارى واذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم

٦..... آمال هذا الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأديا ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة . والمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة . وهم يعلمون انه لم تنل أمة من الانم حريتها

الا بالجد والكد فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى
إذا تخلى عنهم من يساعدهم

١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

رد المستر غلادستون

قصر هاواردن بشنر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ — الى ولفريد من. بلنت المحترم
سيدى العزيز

انك كما أومل ستقدر الاسباب التى تجعلنى لا أستطيع أن أعرض أي شيء
يصح أن يكون جواباً مناسباً على خطابك الشائق بشأن المسائل المصرية التى تشغل
جزءاً من التفاني كل يوم

ولكننى أدرك فائدة الحصول على مثل هذا الخطاب ممن كان مثلك مرجعاً في
هذه الشؤون وأشعر بالثقة التامة باننا سنستطيع ان نصل بهذه المسألة الى نهاية
مرضية ، الا ان كان ثمة نقص محزن في الادراك لدى أحد الجانبين او كليهما.
وقد أبديت آرائى الخاصة بشأن مصر في مجلة « القرن التاسع عشر » قبل أن
أتولى منصبى بوقت وجيز ولا أرى للآن انى وجدت ما يوجب تغييرها .

المخلص

و. ا. غلادستون

دوننج ستريت عمرة ١٠ هوايت هول في ٢١ يناير سنة ١٨٨٢

عزيزى ولفريد

أشعر بانى مدين لك باعتذار كبير لاني لم أرسل اليك قبل اليوم نبأ بتسلمى
مكتوبك الشائق الدال على المقدرة بشأن الحركة المصرية . وعذرى هو الاستراحة
ولكن غيابى عن دوننج ستريت لم يمنعنى من تقديم خطابك فى سرعة الى المستر
غلادستون وأرفق بهذا مذكرة منه . وهو يأسف لانه تأخر شيئاً ما فى ارسالها .

ومن الصعب — ان لم يكن من المستحيل — ان اكتب فى الحالة الحرجة
الحاضرة بينا الموقف يتغير من يوم الى آخر .

وقد نحسب أن الصفة الوطنية التي تنسب إلى الحركة لا بد أن تبدى ميزتها
المستر غلادستون المعروف بعطفه على القوميات الصغيرة التي تجاهد في سبيل
الاستقلال . وأما يظهر أن الصعوبة الكبرى (وأنا بالطبع أتحدث عن شخصي مع
شعوري التام بالجهل) هي كيف نستطيع تأييد مثل هذه الحركة مع رعاية المسؤوليات
التي حملناها على عاتقنا ومع المصالح التي تمسها ؟ إن كل حل يراد اختياره يبدو
محاطا بعقبات وصعاب لا يمكن تخطيها . ويمكنني فقط أن أقول أنك إذا استطعت أن
تعمل شيئا في سبيل الوصول إلى حل لتلك الصعاب فإنك تؤدي خدمة جليلة لمصر
ولهذه البلاد وللحكومة الحاضرة وأنا أعلم أنك كنت بالفعل ذا نفع كبير وأنك بحق
لك الكلام في هذا الموضوع عن يقين ومعروفة قبل أي شخص آخر
مع احترامي الخاصة للسيدة آن واعتذاراتي عن هذا الرد الموجز على خطابك

المخلص

ا . و . هاملتون

رد المستر غلادستون

على الخطاب الثاني من المستر بلنت المؤرخ بالقاهرة

في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

دوننج ستريت نمرة ١٠ هوايت هول في ٢ مارس سنة ١٨٨٢

عزيزي وفريد

قرأ المستر غلادستون خطابك الثاني باهتمام كبير وهو يشكرك عليه ويؤمل
أنك شعرت ، أو ستشعر ، من لغة خطاب العرش — وارفق بهذا نسخة منه بناء
على رغبته — أن الحكومة البريطانية في الوقت الذي تنوى فيه نية ثابتة على احترام
الاتفاقات الدولية تعطف على رغبة المصريين في اغراض ووسائل الحكومة الطيبة

المخلص

ا . و . هاملتون

فقرة مقتطفة من خطاب الملكة أرسلها المستر هاملتون

« بالاتفاق مع رئيس الجمهورية الفرنسية منحت التفاتنا كبيرا لمسائل مصر حيث
الانظمة السائدة قد فرضت على واجبات خاصة. وسأستخدم نفوذى لاحتفظ بالحقوق
التي تأسست من قبل سواء بفرمانات السلاطين أو بالاتفاقات الدولية المختلفة ،
وذلك بروح التعضيد للحكومة الصالحة في البلاد وتقديم انظمتها في تبصر »

الملاحق السادس

نص الدستور المصري الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

خطاب من محمود سامى باشا الى الخديو

عند توليه الوزارة في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

مولاي

صدر أمركم الكريم بأن أشكل وزارة جديدة فصار من أوجب الفروض قضاءاً
على أن أعرض لمعالكم عن المبادئ التي سألتخذها دستوراً لأعمالى ومرشداً لسياسة
الوزارة الجديدة

ان الحوادث التي توالى على مصر من بضع سنين وشغلت الافكار العمومية في
داخلية البلاد وفي البلاد الخارجية على أنواع شتى تنحصر في أمرين الاول تهديداتنا
المالية والثاني اصلاحاتنا الداخلية

ولقد نظم الدين العمومي تنظيمًا نهائياً وصدر في شأنه عدة أوامر سامية ختمت
بقانون التصفية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ وقد عدت هذه الادوار وهذا
القانون كأنها معاهدات دولية ما فتئت حكومة عظمتكم عن اعتبارها زمراعاتها
وستعنى الوزارة بانفاذ أحكامها بالدقة والامانة

وصارت تصفية الدين السائر أمرا واقعياً فسددت حسابات الاكثية ممن اعترفت الحكومة الى الآن بحقوقهم وستصرف العناية الى الاستمرار على اتمام تصفية هذا الدين

كذلك الديون المقررة (قونصوليد) المختص بها قلم الدائرة السنية ومصلحة الاملاك الميرية الموضوعتان رهنا لقرض سنة ١٨٧٨ سائرة أمورهما من تأدية فائدة واستهلاك في طريق الانتظام .

والادارات التي انشئت لتأيد انتظام سير الديون المذكورة (وهي قلم المراقبة العمومي وادارة خزانة الدين وقلم المراقبة في الدائرة ومصلحة الاملاك الاميرية) يجب على الحكومة ان تحافظ عليها وتراعيها وذلك دأب الحكومة مع هذه الادارات من حين انشائها الى الآن .

فلا يغير شيء مما ذكر عن وضعه وستجهد الوزارة في تأييد تلك الادارات والمصالح لتهون عليها السير في سبيلها لانها تعد حسن سير هذه الادارات العمومية أمرا لازما لانتظام الاحوال في اشغال الحكومة وعندنا ان الادارة العمومية في البلاد تستفيد من ذلك فوائد جمة لا شك ولا ريب فيها

وقد كان أبدا في خلد عظمكم ان لا بد من مساعدة مجلس شورى لأتمام الاصلاحات الداخلية بحكمة ووثوق وبناء على ذلك تشكل مجلس النواب الحالي والوزارة أيضا من هذا الرأي وهي ستوجه همها وعنايتها الى اصلاح المحاكم والمجالس وانتظام الادارة واجراء التحسين اللازم في أمر المعارف العمومية مساعدة للبلاد على السير في سبيل المدنية والتجاح .

وستنظر في اتخاذ الوسائل الآيلة الى اتساع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وتصرف عنايتها الى سائر المشروعات الاصلاحية التي كانت موضوع أمانى عظمكم ولكنها قبل كل شيء ترى من الواجب أن تعين اختصاصات مجلس النواب ليتيسر له أن يأتى الحكومة بما تنتظر منه من المساعدة وأن يحقق آمال البلاد المحصورة فيه ولذلك فأول شيء تشرع فيه الوزارة هو وضع نظام أساسي للمجلس الموأ اليه ويكون من أحكام هذا النظام احترام جميع الحقوق الممتازة والعهود الدولية وكل

التعهدات المتعلقة بالدين العمومي وما توجب هذه التعهدات ادراجها في برنامج الحكومة وتحديد التبعة التي تلحق الوزارة امام المجلس وكيفية المحاربة والمباحثة في أمر القوانين ووضعها وتنظيمها وسيكون هذا النظام الاساسي محتويًا على جميع الشروط اللازمة لتأكيد مصالح العموم بعيداً من أن يكون سبباً لقلق الببال .

هذه يا مولاي لائحة الوزارة الجديدة وفقاً لآمال الوطن .

وعندي الرجاء الاكيدة ان الدول العظيمة --- ولا سيما الباب العالي الذي وازرنا أبداً بعنايته ومساعدته فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي منحها لنا --- ستستمر على مساعدة حكومة عظمتكم مساعدة كانت أبداً وتكون أبداً مفيدة للقطار المصري

كذلك أرجو أن تكون عناية حكومتكم مصروفة في سبيل المحافظة على الحقوق العمومية وحفظ النظام ومساعدة الامة في طريق التقدم والعمارة .

وقد وعد جنابكم العالي يوم توليتكم السعيدة ان يفتح لمصر باباً جديداً للنجاح والسعد ونحن الآن تقدم بين يدي عظمتكم عزماً على الاجتهاد في تحقيق ذلك الوعد فانتا نجد في تحصيل الغاية التي يروم جنابكم العالي الوصول اليها وآمالنا كبيرة في المستقبل اذ ان ثقتنا في عظمتكم كبيرة أيضاً .

فاذا راقنا لما اليكم هذه اللائحة وهذه المبادئ التي قدمتها فارجو التوقيع على الاوامر التي ارفعها لمقامكم الكريم متضمنة تشكيل الوزارة الجديدة .
وتفضل يا مولاي الخ

خطاب من صاحب السمو الخديو

الى سعادة محمود سامي باشا ١٥ ربيع أول سنة ١٢٩٩ (و ٤ فبراير سنة ١٨٨٣)

عزيزي محمد باشا سامي

ان أخذكم على عهدكم أمر تشكيل الوزارة الجديدة مع علمكم بأهمية هذا الامر الخطير يعد برهاناً جديداً على اخلاصكم وصحة وطنيتكم
وقد عهدنا اليكم بذلك لما نعهد فيكم من الاخلاص وصحة الوطنية فقد تحققنا

ذلك فيكم وأيدتموه بالأدلة العديدة في الخدم الصحيحة التي أبديتوها في المصالح التي عيذت اليكم .

وانا نصادق على لائحتكم والمبادئ التي فصلتموها فان هذه المبادئ هي اساس العدالة ومن شأنها حفظ الراحة وتوطيدها في البلاد وتقدم جميع سكانها ونجاحهم ونوافق على رأيكم المتضمن انه يجب على حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لانعام الاصلاحات القضائية والادارية ونشر قانون اساسي لمجلس النواب ينطبق على الآراء التي أبديتوها في لائحتكم .

كذلك يجب على حكومتنا الاهتمام بتوسيع دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة وسنبذل جهدنا في مساعدتكم على ذلك .

ونرجو من الله عز وجل أن يكمل اجتهادنا بالنجاح حبا في خير البلاد وتقدم الامة
(محمد توفيق)

ذكر يتو

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الذكر يتو الصادر في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨)

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النواب

ووفقا لنصح مجلس وزرائنا قررنا ما يأتي :

المادة ١ — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تبين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب .

المادة ٢ — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في السنة مقابلته مصاريفه .

المادة ٣ — النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تحل باستقلال آرائهم ولا بوعده أو وعيد يحصل اليهم

المادة ٤ — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما واذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى اذن من المجلس .
المادة ٥ — للمجلس حال انعقاده ان يطلب الافراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس للدعوى لم يصدر فيها حكم
المادة ٦ — كل نائب يعتبر وكلاء عن عموم أهالى القطر المصري لا عن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة ٧ — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بامر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا .
المادة ٨ — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير واذا لم تكف هذه المدة لانعام الاشغال الموجودة وطلب المجلس ان تزداد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما فيجانب الى ذلك بامر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة ٩ — اذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تنقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .
المادة ١٠ — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار .

المادة ١١ — تفتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة ١٢ — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه .

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أي مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه .

المادة ١٤ - ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجنب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته .

المادة ١٥ - ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتاب بشرط ان يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ - تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة ١٧ - اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ - للنظار حق الحضور فى المجلس وابداء ما يرومون ابداءه فيه ولهم أيضا ان يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين .

المادة ١٩ - اذا قر قرار النواب على ان يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر ان يذهب الى المجلس بنفسه او يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه .

المادة ٢٠ - للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس ان يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد او خلل او قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من احد متوظفى الحكومة التابعين لنظارته .

المادة ٢١ - النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء .

المادة ٢٢ - كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته .

المادة ٢٣ - اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار الحجة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فلأحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة

أشهر من تاريخ يوم الانفضاض الي يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم .

المادة ٢٤ - اذا صدق المجلس الثاني علي رأي المجلس الأول الذي ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأي المذكور قطعيا .

المادة ٢٥ - مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستوراً للعمل مالم يتل في مجلس النواب بندا فبنداً ويقرر حكماً فحكماً ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً واذا كان القانون مستعجلا فيكفي تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الاخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس واذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعاً وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ - - مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظره وفي هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة ٢٧ - ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الاصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه اما اذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الاصلى مع التغييرات التى حصلت فيه . للمناقشة فيها وفي حالة ما اذا كانت التغييرات قد صار قبولها من الحكومة فاللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ - عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا احواله ثانية علي اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ — على رئيس مجلس النواب أن يرسل الى رئيس مجلس النظار
اللائحة والقوانين التي يصدق المجلس عليها .

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو
عقارات أو وركو في الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس
النواب وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة
وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر
كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من
مجلس النواب يحاكم كختلس وترد الحقوق لارباها .

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم للمجلس
التراب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالآكثر .

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل
نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات الى أقسام متعددة يختص كل قسم
منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية
بتلك النظارة .

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الوركو المقرر للاستانة أو
الدين العمومي أو فيما ألزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو
المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية .

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعة
البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس
النظار ورئيسه لينظروا جميعا في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالاكثرية .

المادة ٣٦ — اذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد
فيه فالميزانية تعود الى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وان
أثبت رأى لجته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة وأماما حصل
فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقرر في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصا

لاعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ موقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ .

المادة ٣٧ — اذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الاول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة و غيرها لا يكون نهائيا الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب مالم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامة مقررة بهذا المجلس وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شىء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لا حدلا تكون نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا .

المادة ٣٩ — يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على مايجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة ٤٠ — كل عرض يختص بحقوق أو صوايح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية والادارية وكان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به .

المادة ٤١ — اذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو المحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظائر اجراء مايلزم اجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر اليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ — لا يجوز لاي شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة الا ان كان من اعضائه أو من النظائر أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم .

المادة ٤٣ — يكون اعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الأوراق فى صندوق

المادة ٤٤ — لا يجوز اعطاء الآراء بالتدء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالاقل وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون دائماً بالتدء بالاسم .

المادة ٤٥ — انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الاول والثاني يكون دائماً يوضع الآراء في صندوق .

المادة ٤٦ — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالاقل والا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة .
المادة ٤٧ — كل قرار يترتب عليه مسؤولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة ٤٨ — لا يسوغ لاحد من النواب أن يستفيد عنه غيره لا بداء رأيه
المادة ٤٩ — على مجلس النواب ان يحرر لائحة اجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بتمتضي أمر يصدر من الخصرة الخديوية
المادة ٥٠ — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١ — اذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره بانحد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة ٥٢ — كل احكام القوانين والوامر واللوائح والقرارات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية .

المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

صدر بسرأي الاستعميلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ و ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

الملحق السابع

مكاتبات عرابي مع الكونت فرديناند دي لبس

في اثناء الحرب

لاسيناد (الهند) في ٢١ اكتوبر سنة ١٨٨٢

— الى المسيو بلنت

سيدى العزيز

أسارع الى الرد على خطابك المؤرخ في ١٧ . لما تقابلنا معا في بداية هذه السنة في مصر حيث كان عرابي وزيرا للحرية ذهبت لازوره مرة في ديوانه وفي اثناء زيارتي اياه كان يحيطه كبراء القاهرة بالاحترام وكان في حوش قصر النيل الواسع جمع كبير من الفلاحين وكانت الغرفة السابقة لغرفته مملوءة بالناس ومن ذلك ظهر لي أنه محل تقدير الرأى العام وفي المساء نفسه رأيته بالمسرح بجوق الخديو الى جانب سموه

وقد قال لي في المحادثة التي جرت بيني وبينه هذه الكلمات بنصها :
« أنى أعرف بامسيو دى لبس انك كنت طول حياتك رجل تقدم وحرية ولست أرغب غير ذلك لبلادى » .

ورأيته بعد ذلك مع النورزا . الآخرين في ولية أقيمت « في نيو أوتيل » لمناسبة الذكرى السنوية لاستقلال امريكا وقد اشترك في شرب نخبة الخديو . وبعد ذلك عدت الى فرنسا ولم أعد الى مصر الا بعد ضرب الاسكندرية ولم تكن بيني وبين عرابي باشا منذ ذلك الى نزول الجيوش الانجليزية في الاسماعيلية سوى العلاقات الموضحة في مكاتباته دون ان نتقابل ولا مرة واحدة .

وهذه المكاتبات العربية التي أرسلت أصولها الى رئيس المجلس الحربى المنعقد

بالقاهرة ، لم يكن لها غرض سوى وقاية القناة البحرية التي كان عرابي دائما مخلصا
في وقايتها وسوى حماية أرواح وأملاك الرعايا الاوروبيين المقيمين في مصر .
وأرسل اليك الترجمة الفرنسية لتلك الوثائق وهي تشرف موكلك الذي توليت
الدفاع عنه في كرم نفس .

ويبدو لي من الصعب ان قائدأ لاحد الجيوش يمكن ان يعرض لعقوبة الاعدام
بعد ان سلم سيفه لقائد انجليزي منتصر .
وتقبل يا سيدى تأكيد احترامي الفائق الكونت فرديناند دى لسبس

المرفقات

بورسعيد في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢ (وصل من المعسكر)

الى المسيو دى لسبس ببورسعيد

أشكر سعادتك على الجهود النبيلة التي تفضلت بذلها لاجل منع الجيوش التابعة لسفن
الدول من النزول في بورسعيد وكذلك على التشجيع الذي منحته لسكان هذه
المدينة والى الاوربيين لحضهم علي البقاء . وهذا منتهى ما يمكن أن أومله .
وتقبلوا أصدق الاحترام لشخصكم الكريم .

وزير الحرية والبحرية

الاسماعيلية في الصباح وصل الساعة ١٢ر٤٥ يوم اول أغسطس سنة ١٨٨٢ آتيا
من كفر الدوار

صاحب السعادة صديقي المكرم المسيو دى لسبس بالاسماعيلية
استلمت رسالتك المحررة بالفرنسية وبناء على ما جاء فيها كتبنا الى مدير
بوليس القاهرة لكي يتخذ الاجراءات اللازمة لضمان طمأنينة الاوروبيين الموجودين
في المستشفى الاوربي بالعباسية بالقاهرة ولكي تترك لهم الحرية الكاملة في البقاء
او الرحيل . وكتبنا أيضا الى مدير الشرقية ليضاعف عنايته بالاوروبيين الذين في
الرقادية ويضمن لهم الوقاية الكاملة وانا سعيد بتوطيد علاقات المودة بيننا
وزير الحرية والبحرية والمعسكر

الامماعيلية في ٤ (?) اغسطس سنة ١٨٨٢

الى المسبو فرديناند دى لسبس بالاسماعيلية

أنشرف بان أخبر سعادتك بان قومندان السفن الانجليزية بالاسماعيلية أرسل الى قائد قوات هذه المدينة منشورات في النية الصائها على الحيطان وقد علم بهذا الامر اعضاء المجلس العام الموكل اليه أعمال الحكومة فاتخذ هذا القرار الآتي وأرسلت صورة منه الى قائد قوات الاسماعيلية:

قرر المجلس المجتمع اليوم بقصر النيل بان المنشورات التي أرسلت اليك من جانب قومندان السفن الانجليزية لالصائها على الحيطان في المدينة ، والتي تنص على ان الاهالى يجب عليهم ان يمشوا في بيوتهم ويعطوا أسماءهم ليست لها أية صفة الزامية لان اصدار المنشورات التي من هذا القبيل من حقوق السلطات المحلية وحدها ولا قيمة لها اذا أتت من سلطة أخرى.

ونحن ننقل الى سعادتك هذا الخبر بناء على أمر المجلس واذا أني احترم حيدة القناة بغاية الدقة خصوصاً وانها أظهر عمل يسجل اسم سعادتك في التاريخ أنشرف ابلاغ سعادتك ان الحكومة المصرية لن تخرق حيدة القناة الا عند الضرورة القصوى وفي حالة قيام الانجليز بعمل عدائي ضد الاسماعيلية او بور سعيد او نقطة أخرى واقعة على القناة وستضطر السلطات المحلية الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عمل عدائي ولكنها لن تكون مسؤولة عن النتائج التي تنجم فيما بعد كما تدركه سعادتك . وانا واثق ان سعادتك ستتخذ أحسن الوسائل لهذه الغاية من قبل ان يلجأ القوم الى شيء من ذلك.

وتفضل بقبول وافر الاحترام

وزير الحرية والبحرية بكفر الدوار

الساعة ٧ والدقيقة ٤٥ (بدون تاريخ)

الى المسيو دى لسبس بالاسماعيلية

علمت من تلغراف وارد الى من قائد الجيوش بنفيشة بحضورك مع حرمك وزوج
ابنتك الى المكان الذى عسكرت به الجيوش وأشكرك لحضورك الى هذا المكان
للثقة والامان اللذين يبعثهما ذلك بالنسبة للاسماعيلية والقناة كلها ولعل سعادتك تعلم
حق العلم ان كل ما ننشده ونريده هو الامان والاعمال الطيبة . وستساعد على ذلك
من جانبك بعون الله تعالى وتفضل بقبول وافر الاحترام

قائد الجناح الشرقي بالتل

الاسماعيلية الساعة ٤ والدقيقة ١٥ مساءً (بدون تاريخ)

الى المسيو فرديناند دى لسبس بالاسماعيلية

أرسل اليك صورة من التلغراف الذى استلمناه من رئيس اركان الحرب للجناح
الشرقي بالتل الكبير والذي يبرهن اسعادتك على ان الانجليز لا ينجحون
حيدة القناة

من يعقوب باشا ياور وزير الحرية بقصر النيل

من رئيس اركان الحرب للجناح الشرقي الى سعادة ياور وزير الحرية بالقاهرة:
نخبر سعادتك انه فى يوم الاربعاء الموافق اول شوال سنة ١٢٩٩ غادرنا التل لمقتش
على جميع النقط التى توجد بها أعمال عدائية . ولما وصلنا الى جناح الشالوفة علمنا
أخباراً جاء بها المستكشفون وقد تأكدنا من صدق هذه الاخبار اذ وجدنا ان
فرقة استطالاع كانت تمر على الشاطئ الشرقي لقناة المياه الخوة فابصرت باقرب
من جهة القشرة بعضاً من جنود الاعداء . ولما اقتربت جنودنا أطلق العدو النار
ولكنهم قابلوه بشجاعة ففرت فرقة الاعداء الى بركة القارب وقد أسرها رجالنا
وقادوها الى جناح الشالوف ووجدوا بها ١٣٣ من دواب الحمل .

وقد حصل ذلك في اليوم المذكور ومنذ ذلك لم يظهر العدو وأخبار المعسكر الشرقي حسنة ولم يعرف عدد الجرحى من الاعداء واما من جهتنا فلم يمس أحد .
ووجدنا من اللازم ان نخبر بهذه الواقعة التي استمرت نحو عشر دقائق
(بدون امضاء)

في ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ بعد الظهر
من وزير الحرية والبحرية بكفر الدوار الى صاحب السعادة المسيو دى لسبس
بالاسماعيلية

علمنا من تلغراف أرسله قائد الجناح الشرقي ان الانجليز أطلقوا المدافع من
بوارجهم على جيوشنا التي بجبهة الاسماعيلية وهذا العمل العدائي من جانب الانجليز
انتهاك لحومة القناة ونقض لحيدتها ، ومصر مستعدة لان تزيل القناة من الوجود لكي
تدفع الاعمال الحربية التي يقوم بها الانجليز هناك فما هو رأى سعادتك ؟ نؤمل
ان يصل إلينا جوابك في مدة ٢٤ ساعة . لقد بذلت أكبر الجهود ونحن من جانبنا
قد احترمنا حيدة القناة حتى اللحظة التي ارتكب فيها الانجليز هذا العدوان مخالفين
جهودك واحترامنا للحيدة .

الاسماعيلية في ١٥ اغسطس سنة ١٨٨٢ مساء وارداً من المعسكر الى المسيو
فرديناند دى لسبس

علمنا ان الانجليز يعملون الآن لاقامة حصون بجانب السويس والقناة وان
آلات الحرب والمدافع الختمر بالقناة باذن من الشركة . وتشيد هذه الحصون
ينقض مبدأ الاحترام الواجب للقناة ووجود سعادتك لا بد منه لتتخذ الاجراءات
اللازمة لمنع هذه الاعمال واحترام حيدة القناة التي لم أسبها من جهتي قط حتى اليوم .
وزير الحرية والبحرية بكفر الدوار

الاسماعيلية في ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

الى المسيو دي لسبس بالاسماعيلية

علمنا الآن من تلغراف ان القناة مهددة مع استعمال القوة ضد شخصك وان
التلغراف الفرنسى الخاص بالقناة قطع عند السويس وانه منع مرور سفن الدول عند
بور سعيد والسويس

واذا كانت الامور هكذا فما هي الاحتياطات التى ستخذها ؟

وزير الحرية والبحرية بكفر الدوار

الى المسيو دي لسبس بالاسماعيلية

(ملحق بالتلغراف نمرة ٧١٧)

اذا كانت الامور هكذا فما هي الاحتياطات التى ستخذها للدفاع عن جيدة القناة ؟

وزير الحرية والبحرية

يوم الاربعاء اول شوال سنة ١٢٩٩ قابلت جنود الاستطلاع التابعة لنا الجنود

الانجليز عند قناة المياه الحلوة وحدثت بين الفريقين موقعة وهذا ما يضطرنا الى رد

هذه القناة مع احترام القناة الكبرى فأعلنت بذلك الوزير

اقرار نينيه الذى أقسم عليه بشأن الحوادث التى وقعت أثناء الحزب

جون نينيه الذى كان فى الاسكندرية والذى يقيم الآن فى لندن يقول ما يأتى مقسماً على صحته :

لى من العمر خمس وستون سنة وأنا سويسرى الاصل وقد عشت فى مصر مدة اثنتين وأربعين سنة قبل شهر أ كتوبر سنة ١٨٨٢ وقد ذهبت الى مصر لأول مرة بصفة مدير زراعة القطن الخاصة بمحمد على وصرت بعد ذلك تاجراً . ولكنى اعتزلت التجارة منذ عشرين سنة . وفى أثناء اقامتى بمصر وقفت على أحوال الامة وعادتها وصار لى كثير من الاصدقاء، الخصوصيين ومنهم عرابى بك الذى صار فيما بعد عرابى باشا .

و كنت مقبلاً فى الاسكندرية قبل أن يضربها الاسطول البريطانى وفى اليوم الذى ضربها فيه وفى صباح هذا اليوم رأيت عدداً من القنابل تمر فوق بيتى وقد رميت بعض القنابل الكبرى وعليها اسم « الاسكندرية » فى المنزل المجاور لمنزلى . وثلاثة القنابل التى مرت فوق بيتى قتلت احد عشر شخصاً وجوادين بالقرب من باب محرم بك وقد أحرقت قنابل السفن بيوتا ومباني ودمرتها فى جميع الجهات . وفى صباح اليوم التالى استأنفت البوارج الضرب فاجابها حصن أو حصنان فى ضعف . ورفع علم أبيض فوق الترسانة وأرسل طلبه باشا الى القومندان البريطانى ليسأله لماذا أعيد الضرب مع أن الحصون سكنت .

وكان جواب الاميرال لطلبه باشا كما قرره هذا لاخرين بحضورى بأنه لوحظ أن بعض الحصون أصلحت فى أثناء الليل وأنه بسبب اطالة الدفاع فى اليوم السابق قرر الاميرال اطلاق النيران على جميع الحصون بما فيها حصن كوم الدكة (دمشق) وحصن كوم الناضورة (نابليون) الا اذا سلمت له جميع الحصون والقشلاقات . فأوضح له طلبه باشا انه لم يخول له تسليم أى حصن أو قشلاق له دون موافقة وزارة

الخديو وانه من القسوة أن يضرب حصنا كوم الدكة وكوم الناصورة بعد أن قرر عرابي باشا عدم استعمالها وعدم الدفاع عنها لوقوعها داخل المدينة ولأن الطلقات منها قد تسبب دمار المدينة . فكان الجواب أن البريطانيين لا يمكنهم أن يراعوا ذلك وانه اذا لم تسلم جميع الحصون والقشلاقات لغاية الساعة الثالثة فسيعاود الانجليز الضرب ويدمروها فبين طلبه باشا انه لا يمكنه أن يتخبر مع الخديو ومجلسه بالرمل ويأتيه الجواب في الوقت المناسب وذهب طلبه باشا ولكنه عاد ليسأل عما يفعله البريطانيون اذا لم يسلم الحصون والقشلاقات ولم يبق فيها جنود ليدافعوا عنها فكان الجواب : « سنضربها جميعا وندمرها الا اذا سلمت لغاية الساعة الثالثة » . فذهب طلبه الي الرمل وبقى العلم الابيض نفسه يخفق فوق الترسانة لحسين عودته ولم يكن يرى أى علم ابيض آخر وقد ساد الخوف والدعر الاهالى حين علموا أن ضرب المدينة سيغود عند الساعة الثالثة وحدثت مهاجرة عامة من جانب الاهالى والجيش وفي الساعة الثامنة كنت في ميدان القاصل وكان مكتظا بالجنود وبكثير من الضباط الممتازين وكانوا سائرين في انجاء باب رشيد وكان سليمان بك سامى — وهو ضابط أعرفه — يقود الجنود الى باب رشيد بقصد اخلاء مدينة الاسكندرية لانه أمر بتدمير جميع الحصون وضرب القشلاقات بالقنابل فى الساعة الثالثة .

وكان آلاف من الاهالى البائسين يغادرون المدينة حاملين أمتعتهم التي أمكنهم نقلها وكانت جثث الجنود القتلى تنقل بعيدا وقد صاح الجمهور حين رأي قاتلا : « اقتلوا هذا الكلب الانجليزى . اقتلوا النصراني » ولحسن الحظ أتت في ذلك الوقت فرقة من الجنود المشاة فانضمت اليها وحمتنى وبذلك نجوت . وفى الساعة الثالثة تقريبا رأيت عرابي باشا وكان يغادر المدينة مع الاورطيين الاولين متجهين الى القناة وأرشدني الى الانضمام للطباء والصليب الاحمر واتباعهم . وقبل ان استطيع الانضمام الى الاطباء سمعت زئير المدافع من السفن واستمر الضرب نصف ساعة تقريبا ولكنه انقطع لان الحصون لم تنجب

وكان البدو من قبيلة أولاد على قد دخلوا المدينة من القبارى او باب عمود الصوارى فشرعوا يهبون الحوانيت وقد رأيت كثيرين منهم قبض عليهم وجلدوا

بامر سليمان بك سأل اذ حاولوا ان يغادروا المدينة حاملين أسلابهم . وكان عرابي باشا قد أمر قبل تحركه باغلاق باب المدينة لمنع البدو من دخولها او من مغادرتها باسلاهم وأمرت فرقان من الرديف بالبقاء في المدينة لتحرسا الشوارع الرئيسية وتحفظا الأمن والنظام ولكن الامر باغلاق باب المدينة كان سدى لان جميع الجنود بذلوا كل ما في استطاعتهم ليخرجوا من المكان وكان طلبه باشا بعد الظهر في الرمل يتباحث مع الخديو وكنت طول هذا الوقت في قاعة الطعام الخاصة بالضباط بالقرب من باب رشيد وكان هناك كثير من الباشوات ومن بينهم محمود سامي البارودي ومحمود فهمي وقد غادرت المدينة معهم ومع عدد من الاطباء والضباط عن طريق باب رشيد لكي تلتحق بالجيش . وامت الليلة في بعض القصور بالضواحي وبعد ان تركت المدينة قذفت الريح في أثناء الليل بدخان أزرق من المدينة واتضح من ذلك ان النيران شبت في أمكنة مختلفة منها . ولم يكن في المدينة حريق حين غادرناها ولم يشعل الجنود النار فيها بل بذلوا أكبر جهدهم لمنع امتداد الحرائق التي سببتها مدافع الاسطول ولمنع العرب وغيرهم من السلب ومن المحتمل ان بعض جنود الفرقتين اللتين تركتا لحفظ الأمن والنظام انضموا الى البدو في نهب المكان ولكن هذا كان مخافنا تماما لاوامر عرابي باشا والضباط الآخرين .

ويمكنني ان أقول مؤكداً ان عرابي باشا أو أي ضابط من الضباط الآخرين ما كان يفكر في ان مدينة الاسكندرية قد تشعل فيها النيران بأيدي العرب او غيرهم وأنا أعرف ان عرابي باشا وجميع الضباط الآخرين حزنوا ودهشوا اذ رأوا المدينة تحترق بعد ان تركوها وأبدوا جميعاً ألمهم في ان ذو الفقار باشا محافظ الاسكندرية وصديق الخديو الحميم سيؤدى كل جهدهمستطاع مع رجال المطافي لاختاد تلك النيران وحفظ الأمن . وأنا أقول في وضوح ان العلم الابيض الوحيد الذى رفع هو العلم الذى كان فوق الترسانة حين ذهب طلبه باشا الى الاميرال ولم ينزله طلبه باشا اذ ذهب الى الرمل مؤملا ان يعود بجواب وزارة الخديو ولكن طلبه حمزه الخديو ووزاته بالرمل مع درويش باشا حتى الساعة الخامسة تقريباً ولما عاد الى المدينة كان الجيش قد أخلاها فكان من الحال حينئذ انزال العلم . وفي فجر اليوم التالى مشينا

مدة ثلاث ساعات على شاطئ قناة المحمودية ثم ركبنا « لنشاً » بخاريًا مع عرابي باشا متجهين نحو كفر الدوار . ووقف بنا عند مكان يسمى عزبة خورشيد باشا حيث عسكر قسم من الجيش وبينما كنا هناك مر قطار به عربات حديدية في طريقه الى الاسكندرية وقال عرابي باشا ان هذا القطار طلب وأمر بارساله ليقبل الخديو وأسرته الى القاهرة وبعد ان ارتقبنا عودة القطار مدة ساعتين جاء تلغراف يقول ان الخديو أبدل رأيه ولن يغادر الاسكندرية وقد مكث عرابي باشا تلك الليلة في اللش البخارى وبينما كان هناك أتت الانباء عن مذابح وقعت في دمنهور وطنطا فأرسل عرابي في الحال ثلاث فرق من الجنود مع أوامر دقيقة لمديرى تلك الامكنة بأن يرسلوا جميع الاوربيين دون أجر الى الاسماعيلية وبورسعيد وبان يحموهم والا حكم عليهم بالاعدام . وبينما كنت مع عرابي باشا جاء نبأ يقول ان احمد بك المنشاوى أحد سعاة طنطا خاطر بحياته وأتخذ خمسمائة من الاوربيين المسيحيين واليهود فأرسل عرابي خطاباً خاصاً الى احمد المنشاوى شكره فيه لحمايه الاوربيين . وأصدر عرابي أمراً ضمن الاوامر اليومية بأن جميع الاجانب أياً كانوا يجب ان يعاملوا بالانسانية في كل مكان وان تحميهم السلطات المدنية والعسكرية ومن يقصر في ذلك يحكم عليه بالاعدام . وقضى عرابي بنقل هذا الامر الى جميع انحاء القطر ونشره بين أفراد الجيش وأرسل أيضاً الى القاهرة مع تعليمات حازمة خاصة الى « الضابط » او مدير بوليس العاصمة ليعنى بتنفيذه . وان نجاة الاوربيين في القاهرة وغيرها ليرجع فضله كله الى عرابي وأنا أعرف ان عرابي أمر برمي ستة وثلاثين من البدو بالرصاص لانهم قتلوا أوربيين ونهبوا أملاكهم وكذلك أمر بشنق عدد من الاهالي في دمنهور وطنطا لانهم كانوا السبب في مذابح الاوربيين وأرسل الاشياء المنهوبة التي أخذها من الناهبين الى القاهرة واذكر ان دى شير أخذ أسيراً فعنى به وعومل بالشفقة وقد اعتنيت بشأنه بارشاد عرابي

وكنت مع عرابي حين تسلم خطاب الخديو الذى رغب فيه اليه ان يذهب الى الاسكندرية فأجاب عرابي على هذا الخطاب باخبار الخديو انه ، أى عرابي ، في كفر الدوار ليوذى العمل الذى أمر به مجلس النظار الذى انعقد بالاسكندرية والذى

حضره الخديو ودرويش باشا وانه عازم على العمل وفق هذا الامر وعلى تنفيذه بامانة . وكنت أيضاً مع عرابي حين وصل الخطاب الثاني من الخديو وفيه يفصل عرابي من منصب وزير الحرية اعتباراً من يوم ٥ رمضان ويعلن أنه معتبر عاصياً . وقد اجتمع المجلس على أثر ذلك في القاهرة ولم يحضره عرابي ولكن حضره أكثر من ستمائة من الاعيان اتوا خصيصاً لهذا الغرض من أنحاء القطر ، وقرر هذا المجلس ان عرابي لا يمكن اعتباره عاصياً الا بأمر السلطان وان الخديو ليست له هذه السلطة . وقرر أيضاً مواصلة الدفاع الوطني وفقاً لقرار مجلس النظار الذي اجتمع بالاسكندرية بحضور الخديو ودرويش باشا والذي عهد الى عرابي باشا بالدفاع عن الوطن .

وبعد عشرة أيام أي حوالي العشرين من رمضان والخامس من أغسطس عقد مجلس آخر حين تقرر ان تقطع قناة السويس في أربعة أمكنة هي رأس العش والتمنطرة وسنبل وشالوف . وكان عرابي ومحمود فهمي باشا هما المعارضان لاقتراح قطع القناة وحثا على ان لا يفعل ذلك الا اذا أتى الجيش البريطاني عملاً عدائياً من ذلك الجانب وقد أعد كل شئ من الرجال والاجهزة لتدمير القناة في ليلة واحدة بأمر المجلس ولكن اذا بتلغراف يأتي من دى لسبس في مساء الثاني والعشرين من أغسطس وعلى ذلك سحب الديناميت بناء على أوامر عرابي وصار على العالم ان يحمد لعرابي اتقاذه قناة السويس .

وكلما طلب أحد من عرابي ان يحمي الاوربيين منحهم كل مساعدة لحمايتهم وتأمينهم . وأنا أعرف انه منح الاوربيين حمايته بناء على طلب دى لسبس والقنصل الفرنسي وقنصل اليونان بالزقازيق وغيرهم وقد صرح هؤلاء القناصل علناً بانهم لا يغادرون هذه البلاد التي عاشوا فيها طويلاً ما داموا لا يخافون شيئاً بفضل رجل متور كهرابي باشا . وكان تحت رياسته ضباط لعلمهم كانوا يعاملون الاوربيين معاملة سيئة لولا أن عرابي عارضهم وضمن قدر استطاعته الحرية والوقاية للجميع . وأتذكر جيداً انه قبل ان يرقيات كاذبة أرسلت بشركة التلغرافات الشرقية الى أوروبا وانها أحدثت ضرراً بالغاً ولذلك كان في العزم ان يرسل ضابط الى مكتب التلغراف لمنع

ارسال البرقيات الجفرية ولكن عرابي رفض ان يؤيد أي تدخل قائلا ان طائفة التجار تهمة في هذه الحالة بأنه يضر بمصالح التجارة .

وكانت الخطوات التي اتخذها عرابي للدفاع عن بلاده عند الاسكندرية وكفر الدوار والتل الكبير وغيرها بناء على أمر مجلس النظار الذي عقد في الاسكندرية تحت رئاسة الخديو نفسه وحضره درويش باشا وغيره من رسل السلطان وهذا الأمر لم ينقض قط . ولما اتخذ عرابي موقفه وانشأ خط الدفاع عند كفر الدوار كان يعمل وفق أمر مجلس النواب وكان الشعب المصري يؤيده ويمطف عليه . وكان الاعيان والتجار ورجال السلطات المدنية والدينية يأتون من أنحاء البلاد الى كفر الدوار يوماً بعد يوم وأسبوعاً بعد أسبوع ليهتوا عرابي ويشكروه على وطنيته ويفوضوا اليه أمر الدفاع عن الوطن وكانوا كلهم يأخذون حفناً من التراب في أيديهم ثم يرمون بها فوق الخنادق دلالة على اشتراكهم في العمل .

وقد رأيت بين هؤلاء الاعيان الذين زاروا المعسكر وشكروا عرابي في كفر الدوار: فخري باشا واحمد نشأت باشا مدير الدائرة وجميع اعضاء المحكمة الاهلية والقضاة الوطنيين ووكيل النائب العمومي بالحاكم المختلطة وعثمان فوزي باشا ورؤوف باشا وعرفي باشا ومبارك والعلما ومفتي الاستانة وكثيراً من المقرئين المتنازين وكثيراً من الرؤساء وأساقفة الازهر وعندنا من افراد أسرة رياض باشا والدرملي باشا وحسن العقاد وكثيراً من العمدة وأصحاب الاملاك وعلى الخصوص احمد بك المنشاوي الذي أشرت اليه آنفاً . وقد اكتب الجميع بمبالغ لتغطية نفقات حرب الدفاع ودفع البعض مبالغ هائلة وأعرف منهم قليلين دفع كل منهم عشرة آلاف جنيه . وكانت الاموال كلها ترسل الى القاهرة ولا يأتي منها شيء الى المعسكر وانما كان يرد اليه مقادير من الغذاء والقمح والفاكهة وكان كبار الزائرين يقبلون عرابي ويعاقوه . وقد قال له مفتي القاهرة الحرم : « نحن ممثلي أكثر من خمسين ألف من الاعيان ومشايخ البلاد وأصحاب الاملاك الخ نشكرك جميعاً لانك توليت بيدك أمر الاسلام والامة وأنت في الحقيقة أكبر وطني في وادي النيل » فقال له عرابي ضمن رده : « اننا لا نريد شيئاً سوى العدل الشامل وحياتنا وأشخاصنا واملاكنا وحقوقنا .

نريد برلمانا مستقلا ينتخب على أساس الحرية ووزارة مسؤولة وخديوي يملك ولا يحكم.
نريد الاقتصاد الدقيق في الادارة دون مراقبة سياسية ودون موظفين أجانب على
رأس الوزارة يتناولون مرتبات ضخمة . نريد مصر المصريين مع الحرية والسلامة
لكل الاجانب اذا خضعوا مثلنا للضرائب والرسوم »

وأقول دون تردد ان عرابي لم يتقل قط السلب والمذابح الى أرض مصر وان
الامة المصرية وأعيانها هم الذين عهدوا اليه بالدفاع عن البلاد، ولم يكن عرابي السبب
في أن ينهب أو يذبح أي مصري أو أجنبي بل انه على العكس عمل كل ما في وسعه
ليحیی حياة وأملك المصريين والاجانب على السواء، وليعاقب جميع الذين ارتكبوا
جرائم النهب والمذابح .

وقد كنت مع عرابي من اليوم الذي غادر فيه الاسكندرية الى الرابع والعشرين
من أغسطس اذ سافر ليلحق بالجيش المرابط بالقرب من الاسماعيلية . وقد لحقت
بعرابي بالقاهرة في صباح اليوم التالي للوقعة وعقد اجتماع في بيت عرابي بالقاهرة
يوم الخميس للبحث في مسألة تسليم القاهرة ففازت فكرة عرابي التي ترمي الى تسليم
القاهرة دون دفاع وجاء نأ بان الجنود الانجليزية وصلوا الى العباسية فسأني عرابي
وطلبه رأيي فيما يجب ان يفعلاه فنصحت لهما بان يذهبا الى القائد البريطاني ويسلما
له سيفيهما باعتبارهما أسيري حرب فيحبهما شرف انجلترا . وقد تركاني بمنزل
أولهما وركبا معا الى العباسية .

جون نينيه

أقسم على ذلك أمامنا في قاعة بلدية وستمنستر بمقاطعة مدلسكس بانجلترا في
هذا اليوم العاشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

الامضاءات

وبلى ذلك قصيدة طويلة نظمها المستر بلنت في السياسة وشرفها وفي مصر
وانجلترا . ويبلغ عدد أبياتها أربعائة تهريبا وقد نشرت في انجلترا سنة ١٨٨٣

مقتل اسماعيل صديق باشا

قضت ظروف على قلم الترجمة في « البلاغ » ، حينما كانت الترجمة تنشر متوالية أن يترك تعريب ما كتبه مستر بانث في كتابه هذا عن مقتل اسماعيل صديق باشا الملقب بالمفتش ، فاكتفى بان يقول في صفحة ٣٤ : وهنا روى المستر بلنت حكاية وفاة اسماعيل باشا المفتش كما سمعها من السير رفرز ولسن . ولذلك نعود هنا فننشر تعريب ما كتبه في هذا الموضوع وهو :

اذكر جيداً ما قاله لي السير ريفرز ولسن بشأن أكبر مأساة بين الجرائم الكثيرة التي ارتكبها الخديو اسماعيل — وهي قتله اسماعيل صديق المفتش وكان هذا خيانة أثرت أكثر من غيرها في ولاء جماعة الأرقاء والخدم الذين كانوا يحيطون بالخديو ، ولا أقول في ولاء رعاياه المصريين لانه فقدته منذ زمن .

ولد اسماعيل صديق في الجزائر وأتي في طفولته الي مصر وارتفع بكفائه في خدمة الخديو وكانت بداية صلته بالبلاط في عهد عباس وكان يشغل وظيفة رئيس اسطبلاته على ما أظن . ثم شغل مراكز مختلفة في عهدي سعيد واسماعيل حتى صار اداة اسماعيل في ابتزاز آخر قرش لدي الفلاحين . ولكنه رغم قسوته الشديدة على الفلاحين وتفوقه في ابتكار الوسائل لنهبهم كانت له في القاهرة شهرة حسنة الي حد ما لانه كان يعتبر عربياً يحفظ فضيلة الكرم وكان سخي اليد في تبديد الثروة التي يجمعها . وشغل في السنوات القليلة الاخيرة من حياته مركز وزير المالية وقد برهن دائماً لاسماعيل على أنه خادم مخلص أمين . ولكن بالرغم من هذا خانه اسماعيل الي حد القتل قبل أن يكتب هذا بيضة أشهر ، وكان ذلك في ظروف تدعو الي الاشتزاز حتى أنها أزعجت الامة المصرية رغم اعتيادها وقوع الجرائم في الدوائر العليا . وكان الدافع للخديو على ذلك دافعا أنانياً وهو ستر نفسه بنقل التهمة في بعض حوادث المفتش التي ارتكبها الي وزيره الذي زاد اخلاصه عن الحد ، ثم ضمان سكوته بقتله والتفصيلات التي ذكرها ولسن كما يلي :

كان اسماعيل في علاقاته مع المندوبين الاوربيين الذين كان يدعوهم بين وقت وآخر لفحص شئون المالية ، معتاداً أن يخفي عنهم ما استطاع في الحقيقة في تديره غير المعقول فقدم أخيراً بمساعدة وزيره اسماعيل صديق بياناً كاذباً عن ديونه . غير أن الضغط كان شديداً عليه لان بعضهم أوماً الى اللجنة — وأذكر جيداً أنه — رياض باشا — بأن الخديو يخطئها ، فحشي هذا أن تظهر الحقيقة كلها وأن يفضح وزيره بالوقائع اذا ما حققت اللجنة . فعزم على أن يضحي بوزيره ليخلص منه . وتولى هذه المهمة بنفسه . وكانت بينه وبين وزيره صداقة شخصية متينة فكان معتاداً أن يمر عليه أحياناً بعد الظهر في وزارة المالية ليأخذه معه في عربته الى شبرا أو الى قصر من قصوره . فمر عليه ولم يكن الوزير يرتاب في شي ، فركب معه العربته الى قصر الجزيرة ونزلا هناك ودخلا . ثم اتحل اسماعيل بعض الاعذار وتركه وحده في احدى القاعات وأرسل اليه ابنه الاصغر حسن حسناً وحسناً وياوره مصطفى بك فهمي واذا بالاميرين يضربان الوزير الاعزل ويدفعان به الى احدى البواخر الخديوية الراسية بجانب الرصيف . وهناك قتل هذا الرجل الهرم بعد ان قاوم مقاومة عنيفة »

ومن رأيي ولسن أن الفاعل المباشر لهذه الجريمة هو مصطفى بك مؤتمراً بامر الخديو وقد أخبرني بان الحقيقة بانتهجياً مرض الباور الشاب بالحى عقب تلك الفعلة واعترف بها في هديانه . ولكن عندي ما يدعوني الى الاعتقاد بان روايته فيما يتعلق باشتراك مصطفى بك غير صحيحة وان كانت بقية الوقائع قد ثبتت لى . والذي عرفته هو ان مصطفى بك سلم اسماعيل صديق الى اسحاق بك فمات في يده . ولست متأكداً من انه مات في الحال أو بعد حين . ويقول بعضهم ان اسماعيل صديق رمي مثل كثيرين غيره في النيل بعد ان ربط حجر في قدمه . ويقول آخرون انه قتل حياً الى ما بين وادي حلفا ودققله وخنق هناك . ولكن الذي لا شك فيه هو انه لم ير حياً بعد أن رمي به الى ظهر الباخرة . وبعد أسابيع من سير الباخرة في النيل وأعلن رسمياً ان المفتش ذهب الى الصعيد لتنوير الهواء ، وانه اعتاد الخمر هناك فمات .

ومن المؤكد أيضا ان مصطفى بك — وهو شاب معتدل لم يعتد مناظر العنف — ومن أصل جزائري كالمفتش — أخافه الدور الذي أمر بلعبه ففرض على أثره مرضا خطيرا طال به . وهذه التجربة هي التي دعت به الى أن يكون ضد سيده بعد سنة من ذلك ، ثم الى أن ينضم لعراقي في باكورة ثورة سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ . وهو مصطفى فهمي الذي شغل منصب رئيس نظار مصر سنين عديدة .

فهرس الكتاب

- تمهيد بقلم عبد القادر حمزة ١١٠-٣
- نص كتاب التاريخ السري ٣٤٣-١
- ذيل الكتاب ٤٧٠-٣٤٤
- ١- تاريخ عرابي بقلمه ٣٥٣-٣٤٤
- ٢- تقرير عن بعض حوادث سنة ١٨٨٢ بقلم الشيخ محمد عبده ٤٠٤-٣٥٤
- ٣- تقارير من جون نينيه رفيق عرابي ٤١١-٤٠٤
- ٤- خطابات من عرابي باشا لم تدمج في أصل الكتاب ٤٣٩-٤١٢
- ٥- برنامج الحزب الوطني ٤٤٣-٤٤٠
- ٦- خطابات من مستر غلادستون ٤٤٥-٤٤٣
- ٧- الدستور المصري لسنة ١٨٨٢ م ٤٥٤-٤٤٥
- ٨- مكاتبات عرابي مع الكونت فردناند دي لسييس ٤٦٠-٤٥٥
- ٩- قرار نينيه بشأن حوادث الحرب ٤٦٧-٤٦١
- ١٠- مقتل إسماعيل صديق باشا ٤٧٠-٤٦٨

تنويه - وجدنا في الطبعة الأصلية للكتاب (طبعة مطبعة البلاغ) خطأ في ترقيم الصفحات التالية لصفحة ٢٧٢ حيث بدأ الترقيم ب ٢٦٥ وتتالى الترقيم صحيحا إلى آخر الكتاب؛ فأثرنا تركه كما كان في الأصل وذلك تسهيلا على الباحثين الذين يعتمدون على الطبعة الأولى للكتاب.